



اللاجئون في الشرق الأوسط Refugees in the Middle East



أبحاث

المؤتمر الدولي الثاني:
اللاجئون في الشرق الأوسط
"الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي
ودور المجتمعات المضيفة"
مؤتمر علمي محكم

تحرير:

الدكتور محمد فؤاد الحوامدة
مشرف وحدة التربية العملية
كلية التربية

الدكتور فواز أيوب المومني
مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين
والهجرة القسرية

مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية

جامعة اليرموك

٢٠١٧



أبحاث
المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط
الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة

مؤتمر علمي محكم

تحرير

الدكتور محمد فؤاد الحوامدة
مشرف وحدة التربية العملية
كلية التربية

الدكتور فواز أيوب المومني
مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين
والهجرة القسرية

مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية
جامعة اليرموك

2017

المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط، الأمن الإنساني: التزامات
المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة – تحرير- فواز أيوب المومني ومحمد
فؤاد الحوامدة. إربد: جامعة اليرموك، 2017

() ص

ر. أ: (2017/4/1964)

الوصفات: علوم اجتماعية، وإنسانية

*تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن

رأي دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى، 2017

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز دراسات اللاجئين والنازحين

والهجرة القسرية وجامعة اليرموك

مقدمة

باتت قضايا اللجوء والنزوح مسألة إنسانية اجتماعية عالمية، وتثبت أنها خطر متنامٍ يهدد الأمن والتنمية والنمو الاقتصادي العالمي. وبخاصة فترة ما يسمى بالربيع العربي وما سببته حركات التدفق الهائل للاجئين من تبعات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتغيرات ديمغرافية نعيش تطوراتها وتبدلاتها على مستويات عدة سواء داخل المجتمعات المضيفة أو على مستوى المنطقة العربية أو على المستوى العالمي.

فقد أفضت موجات الهجرة القسرية في المنطقة إلى زخمٍ موازٍ لحركات سكانية إلى خارج الإقليم صوب أوروبا والدول الغربية بشكل عام، وهو ما أدى إلى بروز مخاوف أمنية متزايدة، بالإضافة إلى الاستحقاقات التنموية التي قد تفرضها، كالهجرات في الدول المستقبلية وخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

لذا باتت العلاقة بين حركات اللجوء والقضايا الأمنية والأمن الإنساني والتنمية استحقاقاً عالمياً، فهي بحاجة إلى تضافر الجهود والتنسيق؛ لوضع استراتيجية عالمية للأمن الإنساني وتحقيق التنمية المستدامة، وقطب الرحي فيها كرامة الإنسان، مع إقامة حوار متقدم بين دول الشمال المستقبلية والجنوب المرسل؛ للتخفيف من وطأة الألم الإنساني للاجئين، والحفاظ على حقوقهم وحقوق الدول المستقبلية في الوقت ذاته.

من هنا، تأتي أهمية انعقاد هذا المؤتمر وفي هذا التوقيت بالذات من أجل بناء أطر واضحة لإطلاق حوار بين الدول المرسل للاجئين والدول والمجتمعات المستقبلية لهم، وتأكيد الالتزام الإنساني العالمي لتخفيف الأعباء التي تفرضها حركات اللجوء، وبما يؤدي إلى تقاسم تلك الأعباء بين تلك الدول مجتمعة من جهة، ولتعظيم الفرص التنموية والإنسانية التي قد تنشأ من تلك الحركات.

أهداف المؤتمر

- تسليط الضوء على حركات اللجوء والنزوح في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في فترة ما يسمى بالربيع العربي.
- توضيح واقع ومستقبل الأمن الإنساني في إقليم مضطرب.
- توضيح التبعات المختلفة لحركات اللجوء وخاصة التبعات الأمنية سواء على المستوى الداخلي لكل دولة أو على مستوى المنطقة والعالم.
- توضيح دور مؤتمر لندن في الإيفاء بالالتزامات الدولية للدول المضيفة للاجئين.
- استعراض المبادرات الدولية لمعالجة قضايا اللاجئين.
- استعراض آخر التوجهات العلمية والأكاديمية في تناول موضوع اللاجئين والأمن الإنساني.
- استعراض فرص وإمكانيات تأهيل اللاجئين وبخاصة توفير فرص التعليم لهم.

المحاور الرئيسية للمؤتمر

- المحور الأول: حركات اللجوء في الشرق الأوسط.
المحور الثاني: واقع ومستقبل الأمن الإنساني في إقليم مضطرب.
المحور الثالث: معالجة قضايا اللجوء مفتاح إحلال الأمن الإنساني في المنطقة.
المحور الرابع: المبادرات الدولية لمعالجة قضايا اللاجئين
المحور الخامس: مؤتمر لندن سبيل لدعم الدول المضيفة وتمكين اللاجئين.
المحور السادس: التشريعات المحلية والدولية الناظمة لتحقيق الأمن الإنساني
المحور السابع: المجتمع الدولي والالتزام الأخلاقي للتدخل الإنساني
المحور الثامن: دور المجتمع الدولي في تمويل جهود المجتمعات المضيفة للاجئين.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

- الدكتور فواز أيوب المومني/ مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية
رئيساً
الدكتور خلف الطاهات/ نائب عميد كلية الصحافة والإعلام
عضواً
الدكتور موفق العتوم/ مساعد عميد البحث العلمي والدراسات العليا
عضواً
الدكتور محمد فؤاد الحوامدة/ مشرف وحدة التربية العملية- كلية التربية
عضواً
الدكتور محمد عبدالهادي الزبيدي/ مدير مجمع الريادة الأكاديمية للتميز
عضواً
الدكتورة أنجاد المحاسنة/ قسم الترجمة
عضواً
الدكتور عماد الطوالبة/ مساعد مدير العلاقات العامة والإعلام
عضواً

اللجنة العلمية

- الأستاذ الدكتور نظام بركات/ كلية الآداب
رئيساً
الدكتور فواز أيوب المومني/ مدير مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية
مقررراً
الدكتور محمد فؤاد الحوامدة/ كلية التربية
عضواً
الأستاذ الدكتور هنري نزيب/ جامعة لوند- السويد
عضواً
الدكتور خلف الطاهات/ كلية الاعلام
عضواً
الدكتور فايز الصمادي/ كلية الآداب
عضواً
الدكتور ايفان هوفامان/ المعهد الكندي لفض النزاعات- كندا
عضواً
الدكتورة ديانا الطعاني/ كلية القانون
عضواً

فهرس المحتويات

أولا- البحوث باللغة العربية

الصفحة	البحث
21-1	التجربة الألمانية في استيعاب اللاجئين منذ عام 2015/ أ.د. عبد المجيد الشناق
43-23	الحماية القانونية الدولية لحق الأطفال اللاجئين غير المصحوبين ذويهم في التمتع بالحياة العائلية/ د. صلاح الدين بوجلال و شافية بوغابة
74-45	التحديات الأمنية التي تواجه الشرق الأوسط في ظل تدهور الأمن الإنساني والمتغيرات الجيو-سياسية في المنطقة العربية/ حنان جعفر
88-75	ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر: من أجل مقاربة إنسانية/ د. غريب حكيم و د. نبيل دريس
105-89	ضمان حقوق اللاجئين ضماناً لمفهوم الأمن الإنساني/ أسحار جاسم
138-107	أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الإنسانية وفشل الحلول الدولية/ د. فاطمة أودية
168-139	المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري دراسة ميدانية/ أمال الزغول ود. لبنى العضايلة
190-169	مشاركة المجتمع المدني المحلي بمواجهة أزمة اللاجئين في الأردن/ د. ريمة الحربات
214-191	الأمن النفسي في ضوء متغيري الجنس والحالة الزوجية: دراسة مقارنة بين عينة من الأردنيين وعينة من اللاجئين السوريين/ د. أحمد الشريفين ود. عبير الرفاعي
239-215	مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى الطلبة اللاجئين السوريين في المدارس الأردنية/ د. رامي طشطوش وصالح الأسمر
272-241	أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم من وجهة القادة التربويين/ آلاء الغرابية
287-273	دور مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق في دعم قضايا اللاجئين السوريين التعليمية/ د. هيفاء الدلابيح ود. زيد العدوان
312-289	التغطية الإذاعية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن "برنامج ساعة سورية في إذاعة يرموك أف أم أنموذجاً"/ بلال الخصاونة ود. عزام العنانزة
334-313	دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لدى المواطن الأردني عن اللاجئين السوريين: دراسة ميدانية/ د. محمود السماسيري ورائيا النميس
352-335	اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الإعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية (دراسة مسحية) / وائل الشرع ود. بشار مطهر
371-353	الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام إزاء قضية النزوح واللجوء/ د. علاء الدين خليفة
394-373	دور العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: دراسة ميدانية/ لجين ملكاوي ود. عبدالباسط شاهين

418-395	اللاجئون الفلسطينيون: دراسة في الدور السياسي والفكري للاجئين الفلسطينيين في العراق (1921-2003)/ د. علاء عبد الرزاق
444-419	أهم المبادرات الدولية في معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين 1948/ تحرير حماد
463-445	حركات اللجوء في الشرق الاوسط: التهجير القسري للفلسطينيين للأردن أنموذجاً/ د. عبد الرحيم غانم
490-465	الولايات المتحدة الأمريكية وقضية اللاجئين الفلسطينيين 1917-1948/ ناصر حمودة
504-491	متطلبات مواجهة مشكلة اللاجئين في إفريقيا/ د. عبد اللطيف رحبة

ثانياً- البحوث باللغة الإنجليزية

Challenges of Refugee Education and Conflicting Priorities: Case of Syrian Refugees in Jordan/Abdullah Bataineh, Pierluigi Montalbano, Fawaz Al-Momani	505-542
A Psycho-Emotional Human Security Analytical Framework: Origin and Epidemiology of Violent Extremism and Radicalization of Refugees/Dr. Patrick J. Christian, et. al	543-554
Early marriage amongst Syrian refugees in Jordan and Lebanon/Dr A J Hutchinson	555-572
The double condition of "refugee and student": interferences and educational implications/Rosella Bianco& Mónica Ortiz Cobo	573-591

التجربة الألمانية في استيعاب اللاجئين منذ عام 2015

أ.د عبد المجيد زيد الشناق
الجامعة الأردنية

التجربة الألمانية في استيعاب اللاجئين منذ عام 2015

تناولت الدراسة الوضع الألماني السياسي والسكاني وآثاره الاقتصادية والأمنية والسياسية في عملية استقبال اللاجئين. وأوضحت الدراسة عملية تدفق موجات اللاجئين السوريين والعراقيين والأفغانيين عبر البر والبحر، والصراع مع الموت الذي لقيه بعض الأطفال، تلك المشاهد المؤلمة التي دفعت الحكومة الألمانية إلى اتخاذ قرارها الإنساني والحضاري الذي فتح الأبواب الألمانية أمام اللاجئين. وساهم الشعب الألماني في دعم قرار الحكومة الألمانية بتسهيل عملية اللجوء.

The German Experience in Absorbing Refugees since 2015

This study dealt with the German Political and Demographic status and its economic, security and political effects on the process of receiving refugees from Syria, Iraq and Afghanistan. The study focuses on the waves of refugees from those countries through sea facing the death of some of their children in the sea. Hurting scenes of the dead children pushes the German Government to make its humanitarian and civilized decision to open-wide its borders for refugees. Furthermore, the German people supported the government's decision in giving refuge for refugees.

التجربة الألمانية في استيعاب اللاجئين منذ عام 2015

يتطلب موضوع ألمانيا واللاجئين الانطلاق من مجموعة من الحقائق الأساسية في الدولة الألمانية الحديثة بعد انهيار جدار برلين وتحقيق الوحدة الألمانية منذ 1989، ذلك الحدث الذي بدأت شرارته الأولى باللجوء عندما توجه الناس الألمان من ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) إلى السفارات الألمانية الاتحادية (ألمانيا الغربية) في بعض الدول الاشتراكية مثل هنغاريا ورومانيا وبأعداد كثيرة هيّجت الرأي العام الألماني وكادت أن تخلق مشكلة عالمية لولا تحكيم العقل وممارسة الحكمة في حلها، تلك التي أوصلت حكومة ألمانيا الشرقية إلى الانهيار المحتّم والذي ترتب عليه الهجوم الشعبي العام على جدار برلين الذي بني للفصل بين الحق والباطل وحقق للأمة الألمانية تحطيمه.

فهذه الدولة الألمانية الحديثة تقع في وسط أوروبا وتحتل المقعد 61 من حيث المساحة عالمياً والتي تبلغ 357.023 كم² وعاصمتها برلين التاريخية، وبلغ عدد سكان ألمانيا الاتحادية عام 2001 حوالي 82.333.000 نسمة، ووصلت بذلك الكثافة السكانية إلى 231 لكل كم² بنفس العام.

وتشكل نسبة العرق الألماني من مجموع السكان 91.1% و8.9% من أصول أجنبية وأقليات. وبلغ عدد اللاجئين في ألمانيا عام 2002م 104.000 لاجئ، منهم 33.000 من بلاد الصرب والجبل الأسود (يوغسلافيا سابقاً) و24.000 من بلاد البوسنة والهرتسيفوفا أيضاً (يوغسلافيا سابقاً) وتتوزع الأعداد المتبقية على فلسطين ولبنان وإيران وأفغانستان⁽¹⁾.

وتعتبر مراقبة أرقام النمو السكاني أمراً في غاية الأهمية وبالأخص لفهم ما جرى وما يحدث يومياً في ألمانيا من وجهة نظر محددة، إذ سجلت خلال الفترة من 1980-2001 ما نسبته 0.2% فقط. وفي 2001 بلغت نسبة المواليد الجدد 0.9% والوفيات ما نسبته 1.0%⁽²⁾.

وشكل التنوع الديني في عام 2003 تناسقاً مقبولاً ليس له أي دور كعامل في الشؤون السياسية والاقتصادية.

26.656.000	وبلغ تعداد أتباع كنيسة الروم الكاثوليك
26.340.000	وأتباع الكنيسة الإنجيلية
3.200.000	وأتباع الديانة الإسلامية
935.000	وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية
383.000	وأتباع الكنيسة الابوستولية الجديدة
164.000	وأتباع كنيسة شهود يهوذا
100.000 ³	وأتباع الديانة اليهودية

وبلغت نسبة سكان المدن حوالي 88% عام 2001م.

وتتكون الدولة الألمانية الاتحادية من 16 قطراً (ولاية) ذات دستور وحكومة برلمانية محلية.

¹ انظر Der Fisher Weltalmanach 2004. Fisher Verlag. Frankfurt a M. 2003. S. 215

² Der Fisher Weltalmanach . op.cit. S. 215

³ Der Fisher Weltalmanach . op.cit. S. 215

وفي 2012/12/31م تراجع عدد سكان ألمانيا إلى 80.524.000، منهم ما نسبته 48.9% ذكور و51.1% إناث وبمعدل كثافة سكانية 225 شخص لكل كم². وبلغ تعداد مجتمع الأجانب بنفس الوقت 6.640.000 نسمة. ويظهر لنا في الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2014 وهي أحدث إصدار إحصائي من قبل دائرة الإحصاءات الألمانية التراجع المستمر في مجموع تعداد السكان:

عام	العدد	الكثافة السكانية
2000م	82.260.000	230 نسمة
2002م	82.537.000	
2003م	82.532.000	231 نسمة
2004م	82.501.000	
2005م	82.438.000	
2006م	82.315.000	
2007م	82.218.000	
2008م	82.002.000	
2009م	81.802.000	
2010م	81.752.000	
2011م	80.328.000	
2012م	80.524.000	225 نسمة

وبناء على قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات الألمانية نرى أن عدد السكان ممن هم بين سنة إلى 6 سنوات وصل عام 2012 إلى 3.372.936، وفترة 6-15 سنة 6.602.115 نسمة، وفترة 15-18 أي الشباب الصاعد للتدريب المهني والعمل والدراسة وصل إلى 2.406.103، وفترة 18-21 سنة إلى 2.466.812 نسمة.

بينما وصل عدد المسنين من 65 فما فوق إلى 16.691.075 نسمة، وأعداد فئة 60-65 سنة 4.969.874 نسمة عام 2012م.

وتوضح عملية التوزيع المئوية⁽⁴⁾:

وتشكل الأرقام من الفئة الأولى حتى السادسة مشكلة تراجع عدد السكان الشباب.	0.8%	ما دون السنة
	4.2%	1-6 سنوات
	8.2%	6-15 سنة
	3.5%	15-18 سنة
	3.1%	18-21 سنة
	4.8%	21-25 سنة
	18.0%	25-40 سنة
	31.0%	40-60 سنة
	6.2%	60-65 سنة
	20.7%	65 فما فوق

⁴الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2014م، ص31.

ويظهر لنا الجدول أن هناك مشكلة سكانية كبيرة تنتظر ألمانيا، وسوف تنعكس على العمل والإنتاج وعلى مسألة التأمين التقاعدي لمن هم الآن بين الفئة العمرية من 40-60.

ونشرت دائرة الإحصاءات العامة الألمانية في الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2014 أن التطور السكاني المتوقع لألمانيا بدأ بالتراجع بحيث سوف يصل في عام 2020م إلى 79.914.000 نسمة، وفي عام 2030م إلى 77.350.000 نسمة، وفي عام 2040م إلى 73.829.000 نسمة، وفي عام 2050م إلى 69.412,000 نسمة، وفي عام 2060م إلى 64.651.000 نسمة⁽⁵⁾.

وتشكل البطالة لدى الطاقات البشرية العاملة في المجتمع الألماني بمستويين: الأول الولايات القديمة (أي ألمانيا الغربية) حوالي 9'7% عام 2002م، والولايات الجديدة (ألمانيا الشرقية) حوالي 18.0%، وبلغت البطالة على المستوى الوطني 9.8%⁽⁶⁾.

وبعد هذا الإيجاز الضروري لا بدّ من تحديد عناصر البحث:

- 1- متى بدأت الحكومة الألمانية تولي اللاجئين اهتماماً؟
- 2- الموقف الألماني من مشكلة اللجوء السوري:
- أ- تركيا ب- لبنان ج- الأردن
- 3- أثر اللجوء السوري والعراقي والأفغاني والأفريقي على ألمانيا.
- 4- كيف تعاملت حكومة المستشارية أنجيلا ميركل، وكيف تبلورت ردود الفعل الداخلية والأوروبية؟

تعتبر الدولة الألمانية مجربة للهجرة الداخلية أي الألمانية، إذ بدأت بعد نتائج الحرب العالمية الأولى عندما تدفقت الملايين من المناطق الألمانية مثل بروسيا الشرقية Ostpreussen تلك التي استولت عليها روسيا. وكذلك من المناطق التي ألحقت بدولة بولندا. وتكررت التجربة الألمانية مع اللجوء بعد الحرب العالمية الثانية وهروب الألمان من مناطق الاحتلال العسكري الروسي. وحتى بعد تأسيس دولة ألمانيا الاتحادية عام 1949 وبعدها تأسيس ألمانيا الشرقية الشيوعية تدفقت مئات الآلاف منها إلى ألمانيا الغربية، الأمر الذي دفع حكومة ألمانيا الشرقية لبناء جدار برلين عام 1961.

وأما على صعيد استقبال اللاجئين من خارج القارة الأوروبية فقد شهدت ألمانيا استقبال آلاف اللاجئين الفلسطينيين بعد أحداث لبنان منذ 1975م، وزادت بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وما نتج عنه من جرائم بحق الفلسطينيين في لبنان.

وتوسعت تجربة الألمان باستقبال اللاجئين الأفغان منذ غزو الاتحاد السوفيتي لبلادهم 1978م واستمرت أمواج الهجرة الأفغانية حتى الوقت الحاضر.

وبعد حرب الخليج الأولى الإيرانية- العراقية تدفق آلاف اللاجئين العراقيين والإيرانيين بالذات منذ سقوط نظام الشاه واستلام أصحاب العمائم السلطة وفرضوا نظاماً مختلفاً منذ عام 1979م.

⁵ الكتاب الإحصائي السنوي، ص 49، 2014م.

⁶ Der Fisher Weltalmanach . op.cit. S. 215

وبعد احتلال الغزو العسكري الأمريكي للعراق 2003م استقبلت ألمانيا آلاف اللاجئين العراقيين وحتى الوقت الحاضر نشاهد أعداداً كثيرة من العراقيين الفارين من الحرب الداخلية والاضطهاد الطائفي وتصفية الحسابات بين من يمتلك عناصر القوة ويفقدها.

"الربيع العربي" كما أطلق عليه من قبل وسائل الإعلام الغربية خلق ظاهرة الفوضى الهدامة، تلك التي اتسعت نيرانها لتتحرق وتدمر كل مستلزمات الحياة البشرية من أمن ومسكن ومأكل ومشرب للبشر والشجر والأنعام. وبهذا السياق من المفيد هنا استعراض عدد الأجانب عام 2011م في ألمانيا الاتحادية مثل:

56.000	المغرب العربي
20.000	تونس
47.000	أفغانستان
72.000	العراق
43.000	إيران

ولم يشكل السوريون حيزاً يذكر في الكتاب الإحصائي السنوي لألمانيا الاتحادية. وفي عام 2013م وصل عدد الأجانب من:

65.440	المغرب العربي
26.030	تونس
66.974	أفغانستان
85.469	العراق
60.699	إيران

ولم يرد أي ذكر للسوريين إحصائياً⁽⁷⁾.

وفي عام 2013م بدأت عملية نزوح اللاجئين السوريين إلى ألمانيا الاتحادية وغيرهم من اللاجئين، بحيث سجلت دائرة الإحصاءات الألمانية النسب التالية من الذين تقدموا لأول مرة بطلبات اللجوء على النحو التالي⁽⁸⁾: بلغت مجموع الطلبات 109.580 منهم:

14%	من الاتحاد الروسي
11%	من سوريا
10%	من صربيا
7%	من أفغانستان
6%	من مكدونيا
52%	من مختلف بلدان العالم

رغم أن الصراع المسلح في سورية بدأ منذ عام 2011م، ورغم اهتمام الإعلام الألماني المرئي والمكتوب وغيره من وسائل الاتصال، تابعت بالتفصيل مجريات الأحداث السورية المؤلمة والمحزنة، ورغم نزوح اللاجئين من سورية إلى أقطار دول الجوار مثل الأردن ولبنان وتركيا وحتى العراق، لم

⁷ انظر: الكتاب الإحصائي لعام 2014، ص 40، 41.

⁸ المصدر: الدائرة الألمانية للهجرة واللجوء Bundesamt fuer Migration und Fluechtlinge

تر الحكومة الألمانية أية ضرورة لاتخاذ موقف معين تجاه ما يجري في سورية، ولكن الحكومة الألمانية ودول الاتحاد الأوروبي أخذت المبادرة بالمتابعة والاطلاع وحتى زيارات متكررة للمسؤولين الألمان ومفوضية الاتحاد الأوروبي إلى مخيمات اللاجئين السوريين في الدول المضيفة، وقدموا الأموال والمساعدات الفنية ودفعوا بهيئة الأمم المتحدة إلى الاهتمام واتخاذ المواقف المساندة للدول التي استقبلت اللاجئين.

وتبلور موقف الحكومة الألمانية منذ عام 2015م عندما أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل Angela Merkel عن استعداد الدولة الألمانية لاستقبال اللاجئين السوريين على أراضيها، وعلى أرض الواقع العملي لم تكن الحكومة قد تهيأت لهذه المهمة الإنسانية الجليية ولم يكن الاستعداد قد مهدت له الحكومة المركزية على مستوى الحكومات المحلية والبالغة طبقاً للنظام الاتحادي 16 حكومة.

وبهذا السياق عندما بدأت موجات اللجوء تصل إلى أراضي ألمانيا منذ صيف عام 2015م لم تتوفر التجهيزات الضرورية أي البنى التحتية مثل مراكز الاستقبال ومراكز التسجيل ومراكز تقديم طلبات اللجوء وتغيير بيروقراطية صدور قرار القضاء.

واعتمدت الحكومة الألمانية على قاعدة دستورية هي المادة 16 في الدستور الألماني Grundgesetz التي تحمي حق اللجوء السياسي إلى ألمانيا.

وبناء على هذه المادة الدستورية لا يستطيع كل من يطيأ أرض ألمانيا البقاء فيها إلا إذا انطبقت عليه شروط اللجوء السياسي ومن لا تنطبق عليه حسب قرار المحكمة المعنية فيجب مغادرته لألمانيا طوعاً وإذا خالف قرار المحكمة فسوف يُسفر إلى بلاده.

وهنا يُطرح السؤال، لماذا بدأت ظاهرة قدوم اللاجئين فجأة؟ وهنا لا بدّ من العودة إلى أسباب الصراع وتطور عناصره وتعدد الدول المساهمة والداعمة والمتورطة في عملية التدمير والتحطيم والقتل والتهجير إلى بلاد مجاورة، وفي عام 2014 و2015 توجهت موجات من اللاجئين الذين عبروا البحر المتوسط إلى اليونان وإيطاليا إلى أوروبا، ولم يكن مصدر اللجوء فقط من الجمهورية العربية السورية بل تعددت مصادر اللجوء وهي: أفغانستان والصومال وإريتريا، وكذلك اللجوء بدوافع اقتصادية مثل من قدم من بلدان غرب البلقان وكوسوفو وألبانيا وبلدان أفريقية مثل المغرب والجزائر وتونس وجنوب الصحراء مثل السنغال وكاميرون ومالي. وسلخوا معابر مختلفة منها من خلال جزر الكناري التابعة لإسبانيا قبالة سواحل موريتانيا وكذلك معبر جنوب شرق إسبانيا ومعبر إيطاليا- صقلية ومعبر اليونان⁽⁹⁾.

ويبلغ عدد اللاجئين الذين تم تسجيلهم في ألمانيا من شهر كانون الثاني 2015 حتى نهاية تشرين الثاني 2015 حوالي 965.000 وزعتهم الحكومة على كافة الحكومات المحلية وحسب النسب المبيّنة⁽¹⁰⁾:

⁹ انظر: Spiegel Online. 7\1\2016. S.2

¹⁰ انظر: مجلة دويتشلاند Magazin Deutschland بالتعاون مع وزارة الخارجية في برلين -Frankfurter Societaest-Medien. Frankfurt a/M. 4. 2015. S.26

15.4%	1. بافاريا
15.8%	2. نوردرين- فيستفالن
12.8%	3. بادن فورتمبيرغ
0.8%	4. نيدر زاكسن
6.6%	5. هسن
6.4%	6. زاكسن
6.2%	7. برلين
4.4%	8. راينلاند بفالتس
4.2%	9. براندنبورغ
3.8%	10. مكلنبورغ- فوربومرن
3.6%	11. شليسفيق- هولشتاين
3.5%	12. زاكسن- أنهالت
3.1%	13. تورينغن
2.9%	14. هامبورغ
2.1%	15. سارلاند
1.2%	16. بريمن

ورصدت دوائر تسجيل اللاجئين بأن 70% منهم أعمارهم دون سن الثلاثين عاماً وأكثر من الثلثين منهم من الرجال⁽¹¹⁾.

وخلال الربع الثاني من عام 2015 توافدت على ألمانيا أكثر أعداد اللاجئين مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى وكان أغلبهم من سورية، وبلغ عددهم 80.935 لاجئاً، ودخل إلى بريطانيا خلال نفس الفترة 7.470 لاجئاً فقط. وهنا يبرز الموقف الإنساني وترتقي الحكومة الألمانية إلى مستوى التحدي الإنساني ويستجيب معها الشعب الألماني بالأغلبية⁽¹²⁾.

واختار أغلب اللاجئين الذهاب إلى ألمانيا لأسباب عديدة منها أن بعضهم له أقرباء مقيمون في ألمانيا ربما كانوا قد لجأوا منذ سنين سابقة. ومنهم من لجأ لغايات تحقيق الأمن والحماية من الدولة الألمانية وكذلك لأنهم عرفوا أن معاملة الدوائر الألمانية المعنية باللجوء كانت أسهل وأفضل معاملة مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وبالإضافة لما سبق كانت المعلومة قد انتشرت بين أوساط اللاجئين السوريين بأن الحكومة الألمانية عدلت عن تطبيق اتفاقية دبلن Dublin- III - Regeln والتي تنص على إلزام اللاجئين بالعودة من ألمانيا إلى أول بلد أوروبي وصل إليه.

وتعتبر هذه الخطوة من الجانب الألماني مبادرة خاصة تجلت من خلالها إنسانية الحكومة والمسؤولون الألمان، وسمت ألمانيا حضارياً بمستوى التحدي الذي فرضته أزمة اللاجئين وتدققهم فجأة على الأرض الألمانية⁽¹³⁾.

⁽¹¹⁾ انظر مجلة دويتشلاند ص 26 Magazin Deutschland. op.cit

⁽¹²⁾ Deutschland Magazin. op.cit.. S.26

⁽¹³⁾ انظر: Spiegel Online 7\1\2016

وبدأت ألمانيا في وضع خطة دعم ومساعدة للاجئين السوريين شبيهة بخطة مارشال الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وبهذا السياق أشارت جريدة دي تسايت Die Zeit بتاريخ 2016/2/18م إلى قيمة الدعم والمساعدة بأنها فاقت على كل ما قدمته الدول وفاقته طاقة التحمل لألمانيا "Kein Land zahlt so viel fuer die Syrien- Hilfe wie Deutschland" (14).

وبهذا السياق يوضح الشكل التالي قيمة المساعدات المالية التي تقررت من قبل الحكومات الأوروبية وغيرها ونسبتها إلى مجمل الدخل القومي العام وقيمة المبالغ الموعودة حتى عام 2020م (15):

قيمة الوعود حتى 2020 بالمليار يورو	نسبة المساعدة للدخل القومي
2.3	0.078% ألمانيا
1.7	0.064% بريطانيا
1.0	0.223% النرويج
0.8	0.005 الولايات المتحدة
0.3	0.19% الكويت
0.22	0.043% السويد
0.14	0.007% إيطاليا
0.09	0.004% فرنسا
0.007	0.001% إسبانيا
0.004	0.001% بولندا
0.003	0.02% آيسلندا

وفي عام 2015 قدم الشعب الألماني تبرعات بقيمة 5.5 مليار يورو وشكل هذا الرقم زيادة عن عام 2014 بنسبة 12% ذهب أغلبها إلى اللاجئين (16).

وفاقت مساعدات آيسلندا التي يبلغ عدد سكانها 200.000 نسمة التي ليست دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي مثل بولندا التي يبلغ عدد سكانها 40 مليون نسمة.

وبلغت مساعدات كل من إسبانيا والبرتغال وتشيكيا ما مجموعه 20 مليون يورو. وأعلنت بهذا السياق شركة الأثاث العالمية IKEA في شهر كانون الثاني من هذا العام بتبرعها بمبلغ 30 مليون يورو إلى حساب منظمة رعاية اللاجئين الدولية التابعة لهيئة الأمم (UNHCR).

أما ألمانيا الاتحادية فقد استقبلت أكبر عدد من اللاجئين السوريين مقارنة بالدول الأوروبية، وكذلك احتلت المقام الأول في تقديم المساعدات المالية مباشرة إلى يد اللاجئ السوري، وبهذا السياق صرح الناطق الرسمي لمفوضية هيئة الأمم لشؤون اللاجئين:

"Die deutsche Regierung sei eine humanitaere Fuehrungskraft im globalen Masstab. Es geht hier nicht nur um das Ueberleben syrischer Fluechtlinge. sondern auch um das politische Ueberleben von Bundeskanzlerin Angela Merkel".

¹⁴ المرجع Die Zeit 18/2/2016

¹⁵ جريدة Die Zeit. 18\2\2016، ص31

¹⁶، نشرة أخبار القناة الثانية ZDF 2016/3/1.

"لقد حققت الحكومة الألمانية في المساعدات الإنسانية المقام القيادي بالمقياس العالمي. وهنا لا تتعلق المسألة بالمحافظة على حياة اللاجئين السوريين فقط بل تتعدى المسألة ذلك إلى استمرار الحياة السياسية للمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل"⁽¹⁷⁾.

وينطلق الموقف الرسمي للحكومة الألمانية من تحسين الأوضاع الأمنية في بلاد مصدر اللجوء فإن تعداد اللاجئين السوريين سوف يتراجع، ويعني التراجع في أعداد اللاجئين تهدة العواصف السياسية المضادة. ولذلك صرحت أنغيلا ميركل:

"بأنه يجب وضع حد نهائي لهذه الكارثة" وكانت تنظر إلى الأوضاع الداخلية في ألمانيا. "Die Katastrophe muss ein Ende haben"⁽¹⁸⁾.

وبهذا السياق لا بد هنا من طرح مسألة تراجع شعبية المستشارة من خلال استبيان شعبي بحيث اعتبرها حوالي ما نسبته 81% من الألمان بأنها غير قادرة على فرض سيطرتها على أزمة اللاجئين Fluechtlingskrise.

وكذلك ظهرت أيضاً نفس المشكلة على صعيد الوضع السياسي الداخلي مثل النرويج وبريطانيا وإمارة الكويت. وتطلبت عملية استيعاب اللاجئين تأمين الحماية لهم ودفع الأموال، وتوفير المسكن الأمن والملائم اجتماعياً وصحياً.

وطالبت ميركل في مؤتمر المانحين بإظهار تكاتف أوروبي أكثر، ويعتبر هذا الموقف الجديد من الحكومة الألمانية مختلفاً عن موقفها عام 2011 عندما اندفعت أفواج اللاجئين إلى إيطاليا من خلال جزيرة لامبيدوسا Lampedusa حينها قال وزير الداخلية الألمانية دي ميزير Thomas de Maizièr ، ورداً على طلب الحكومة الإيطالية للمساعدات الأوروبية لمجابهة آلاف اللاجئين:

"Italien ist gefordert. aber noch lange nicht ueberfordert"
"بأن إيطاليا تعاني من التحدي ولكنها لغاية الآن لم تصل إلى الفائق من التحدي عن قدرتها"⁽¹⁹⁾.

وصرحت المستشارة ميركل في إحدى مقابلاتها الحوارية مع التلفزيون الألماني القناة الثانية بأنه من غير المعقول بلد مثل لبنان وبلد مثل الأردن رغم الضعف الاقتصادي استقبلت كل دولة منهما أكثر من مليون ونصف من اللاجئين السوريين، فما بالك ببلد مثل ألمانيا. جاءت مثل هذه التصريحات تهدة للرأي العام الألماني. وللتخفيف من حدة المعارضة المتصاعدة والتي نظمت نفسها ونشاطها في إطار جهوي عام جذب أعداداً كثيرة من الألمان الذين خرجوا للشوارع ونظموا المظاهرات شبه الدورية في أغلب المدن الألمانية. ومارست بعض العناصر من قوى رفض استقبال اللاجئين العنف بالضرب والحريق المستمر لبعض نقاط السكن التي خصصت للاجئين.

وعارضت قوى الرفض استقبال المسلمين وأن أمواج اللاجئين من المسلمين سوف تغيّر الخارطة الديموغرافية لألمانيا، وبنفس الوقت سوف تؤثر على الواقع الديني في ألمانيا. وأظهرت

¹⁷، جريدة Die Zeit. 18/2/2016، ص31.

¹⁸، تصريح ميركل في مؤتمر المانحين Geberkonferenz

¹⁹، جريدة Die Zeit. 18/2/2016، ص31.

المعارضة تخوفها من الإسلام السياسي وما يحتويه من مخاطر على أمن ألمانيا وحياء الألمان ورفاهيتهم وعاداتهم وحضارتهم. وزاد الطين بلة أحداث ليلة رأس السنة 2015/12/31 في مدينة كولونيا Koeln باعتداء مجموعات من الشبان اللاجئين على النساء بالتحرش الجنسي والسرقرة والتخويف. لقد أثرت هذه الحادثة على الموقف الإيجابي العام للشعب الألماني الذي أيد المستشارة وعزز موقعها السياسي داخل حزبها والحزب الحليف التقليدي CSU الاجتماعي المسيحي وكذلك الحزب الحليف في الحكومة SPD الديمقراطي الاشتراكي. فجاءت هذه الحادثة المشؤومة والتي رفضتها كل الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والمنظمات الإسلامية والأجنبية، وقررت الحكومة جلب الجناة ومحاكمتهم وقررت تسفيرهم إلى بلدانهم مثل المغرب والجزائر وتونس. ومن أجل إنجاح مهمة الترحيل ذهب وزير الداخلية الألمانية إلى تلك الدول لترتيب عملية عودتهم لأنهم تسلموا إلى الأرض الألمانية مع اللاجئين السوريين ولم يتمكن المختصون تسجيل اللاجئين في مراكز الاستقبال بناء على فرزهم لصعوبة توفر وثائقهم الثبوتية. فتبقى المعلومة التي يبني عليها الموظف المختص ما يقدمه اللاجئ فقط.

واستمرت مثل هذه الثغرة البيروقراطية حتى تم ضبط عملية الفرز واستعانت بأشخاص ذوي تجربة في عملية الفرز بناء على اللهجات اللغوية للسوريين وغيرهم.

وكل يوم تدخل أفواج جديدة من اللاجئين وتزيد من أعباء الحكومة الألمانية لاسيما أن هناك تسلل لاجئين من غير بلاد الأزمات والحروب ويدعون أنهم من سوريا مثلاً. ومنهم من تعلم اللهجة السورية حتى يتسنى لهم دخول الأرض الألمانية وتسجيل أنفسهم ولا يعلنون عن هوياتهم ووثائقهم الرسمية حتى يزيدوا من تعقيد عملية الفرز للاجئين وتوزيعهم. ولذلك قررت الحكومة الألمانية تسريع عملية الفرز وترحيل من لا تنطبق عليه شروط اللجوء السياسي⁽²⁰⁾.

وبناء على هذه التدفقات زاد الضغط على الحكومة الألمانية ودفع الحكومة الألمانية للتوجه إلى الاتحاد الأوروبي بهدف إثبات تكاتفه وارتقائه إلى مستوى الضغط الشعبي الداخلي والضغط الاقتصادي والاجتماعي وإثبات حقيقة الاتحاد الأوروبي. وبهذا السياق أهاب رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتس Marten Schulz وهو ألماني من الحزب الديمقراطي الاشتراكي بمؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي EU-Gipfel وطالب بتحقيق الحلول لأزمة اللاجئين منذ البداية. وبالمقابل طالب رئيس الاتحاد الأوروبي جين - كلاود يونكر Jean-Claude Juncker وهو بلجيكي بتهدئة التوقعات لأنه لا يمكن للقمة الأوروبية اتخاذ قرارات واسعة تجاه أزمة اللاجئين⁽²¹⁾.

وأيدت الكنيسة في ألمانيا نشاطات الشعب والحكومة الألمانية في مواجهة أزمة اللاجئين. وبهذا السياق نورد موقف رئيس مجلس الكنيسة الأنجليكانية الألمانية هاينريتش بيدفورد - شتروم Heinrich EKD - Ratsvorsitzender Bedford - Strohm الذي أثنى على النشاط والفعاليات الألمانية تجاه أزمة اللاجئين واعتبر " أن ما تبثه القوى الشعبوية اليمينية من البرودة والفتور الإنساني في هذا الوقت لا تنفذ إلى المشاعر القلبية الدافئة للأغلبية الواسعة من الشعب".

²⁰انظر: Die Welt 18.2.2016

²¹انظر: Die Welt 18.2.2016

"Die Menschliche Kaelte, die Rechtspopulisten derzeit ausstrahlen, schlaegt nicht durch auf das warmherzige Mitgefuehl der breiten Bevoelkerung"⁽²²⁾.

أضاف خلال تصريحه بأنه رغم كثرة النقاشات حول أعداد اللاجئين والتخوف من عدم توفر إمكانيات الاندماج السريع فإن هناك الكثير من الناس كما كان في السابق مستعدون للمساعدة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كل من يهرب من الحرب والملاحقة والاضطهاد مضطر للاعتماد على الحماية والدعم⁽²³⁾.

وبالإضافة إلى الأحزاب الأساسية في الحكومة وهي:-

CDU حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي

CSU الحزب الاجتماعي المسيحي

SPD الحزب الديمقراطي الاشتراكي

هناك أحزاب المعارضة مثل:-

Gruenen – B90 حزب الخضر – اتحاد التسعين

Die Linke حزب اليسار

FDP الحزب الديمقراطي الحر

ومن كل هذه الأحزاب لم يظهر أي حزب عدم دعمه وتأييده لسياسة الحكومة ولكنها تباينت في مواقفها، وهذا التباين صبّ في مصلحة الحلول للأزمة القائمة ولم تظهر مواقف استغلالية لإبتزاز الموقف شعبوياً باستثناء زعيم حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي CSU هورست سيهوفر Horst Seehofer الذي ساهم في عملية تخويف الشعب الألماني من أزمة اللاجئين واعتبر بإسلوب سطحي بأن "ألمانيا ليست دولة قانون Unrechtsstaat لأن المستشار انغيلا ميركل فتحت الحدود للاجئين".

"Deutschland als einen Unrechtsstaat einzuordnen. weil Kanzlerin Angela Merkel (CDU) die Grenze fuer Fluechtlinge geoeffnet habe"⁽²⁴⁾.

وانتقد هذا الموقف لزعيم الحزب الشقيق CSU لحزب المستشار CDU رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي الاشتراكي SPD توماس اوبرمان Thomas Oppermann معتبره يزيد من تخويف الشعب كما يفعل حزب البديل AFD⁽²⁵⁾.

ولكن هناك حزباً ظهر معتمداً على تبلور قوى معارضة لسياسة الحكومة تجاه أزمة اللجوء السياسي مثل حزب البديل لألمانيا Alternative fuer Deutschland (AFD). وتتزعّم هذا الحزب اليمني والمنهض لاستقبال اللاجئين في ألمانيا فراوكة بيتري Frauke Petry التي انتقدت بحدة موقف القساوسة الكاثوليك الألمان على مواقفهم تجاه مسألة اللاجئين واعتبرتها منافقة ورفضت كل

EKD – Ratsvorsitz ender Heinrich Bedford – Strohm in: Die Welt. 18.2.2016²²⁾

Die Welt. 18.2.2016²³⁾

Die Welt 18.2.2016²⁴⁾

Die Welt 18.2.2016²⁵⁾

ما ذكره رئيس مؤتمر القساوسة الكاثوليك الألمان كاردينال راينهارد ماركس Der Vorsitzende der Deutschen Bischofskonferenz Kardinal Reinhard Marx الذي صرّح موجهاً الاتهام للحزب البديل AFD على أنه "يتكلم لغة الكراهية المتطرفة وفتح القبور في المجتمع"⁽²⁶⁾.

ورداً على تخوفات الناس من أن تنفذ قوى الإرهاب من خلال تدفقات مئات الآلاف من اللاجئين صرحت دائرة المباحث الألمانية (BKA) Bundeskriminalamt من خلال تقريرها حول الوضع العام الذي نشرت وزارة الداخلية الجزء الرئيسي منه والذي أكد على أن اللاجئين لم يقتربوا مخالفاً قانونية أو جرائم داخل ألمانيا رغم كثرة أعدادهم التي تدفقت إلى داخل ألمانيا⁽²⁷⁾.

ويجب هنا أن تذكر بشكل محدد ما وضحته الحكومة الألمانية من خطة لمجابهة أزمة اللاجئين

وهي:-

1. ترحيل كل من لم يوافق على طلب اللجوء السياسي من خلال المحاكم المختصة في كل ولايات ألمانيا. "Ausreise beschleunigen"
2. الإسراع في إصدار الحكم القضائي على مئات الآلاف من طلبات اللجوء المتراكمة لدى دائرة الهجرة الألمانية للاجئين والتي مقرها في مدينة نورينبيرق في جنوب شرق ألمانيا. "Verfahren beschleunigen"
3. تحديد أعداد المتدفقين من اللاجئين من خلال مناقشات داخل دوائر الحكومة الائتلافية بناء على عدم السماح لكل من قبل طلبه في اللجوء بأن يتحقق له لم شمل عائلته التي تتواجد خارج ألمانيا. "Zuzug begrenzen"
4. زيادة الأموال المقدمة من الحكومة إلى حكومات الولايات المعنية مباشرةً بالإنفاق والسكن والتعليم والتدريب للاجئين بعد خروجهم من مراكز التجمع والتسجيل لتصل إلى 670 يورو لكل فرد في الشهر الواحد. "Mehr Geld fuer die Laender"
5. تسهيل الاندماج من خلال تدريس اللغة الألمانية وتشجيع اللاجئين على الالتحاق بدروس اللغة ودروس تعليم أساليب الاندماج في المجتمع الألماني. فدائرة العمل المركزية. "Die Bundesagentur fuer Arbeit(BA)" قررت تمويل حصص التدريس لعدد 100.000 لاجئ لأن اللغة الألمانية هي المنطلق الأساسي للعمل. ولا بد من تسهيل السماح للعمال الفنين وأصحاب المهن بعد 3 أشهر من ممارسة العمل حيث يتوفر لهم، وكذلك صرف بطاقة التأمين الصحي لهم. "Integration erleichtern"
6. المسكن بحيث يتطلب استيعاب اللاجئين تسهيل وتخفيف الأساليب البيروقراطية المعقدة وتقديم الحكومة الألمانية دعماً مالياً لبناء المساكن الشعبية Sozialwohnung لذوي الدخل المحدود وسوف تحصل الولايات على دعم إضافي لهذه الغاية 500.000.000 يورو للبناء خلال 2016 - 2019م "Unterkuenfte"⁽²⁸⁾.

Die Welt 18.2.2016²⁶,

Die Welt 18.2.2016²⁷,

Spiegel Online 7.1.2016 انظر: ²⁸

وهنا يُطرح السؤال: كيف تعاملت القوانين والحكومة والدوائر المختصة بالعمل مع اللاجئين؟ لقد سمحت القوانين النافذة في ألمانيا بحق اللاجئين في العمل. وقانونياً اللاجئ هنا هو كل شخص تقدم بطلب اللجوء إلى دائرة اللجوء والهجرة رسمياً وتمت الموافقة على طلبه من قبل المحكمة المختصة، وبناء عليه فقد رصدت دائرة العمل Bundesagentur fuer Arbeit مهن اللاجئين الذين دخلوا ألمانيا وتبين أن نصفهم تعلم مهنة أو دراسة أكاديمية. ولكن المشكلة تكمن في طول المدة التي تستغرقها عملية التسجيل وتقديم طلب اللجوء والبت فيه قضائياً يطول أحياناً لمن قدموا من بعض البلدان مثل أفغانستان وباكستان⁽²⁹⁾.

واعتبرت بعض المؤسسات التي أولت مسألة عمل اللاجئين مثل مؤسسة بيرتيلزمان Die Bertelsmann Stiftung وكثير من الشركات وأصحاب المعامل وأرباب العمل الذين لديهم مقدرة عالية في تشغيل اللاجئين أنهم يواجهون مشكلة غياب التخطيط ولذلك سوف تبقى أعداد وفيرة من اللاجئين مجبورة على البطالة علماً بأن 84% من عينات الدراسة أيدوا الإسراع في دخول اللاجئين إلى سوق العمل.

- وأكدت جريدة فرانكفورترز القمائية⁽³⁰⁾ على طرح سبع نقاط لمعالجة أزمة اللاجئين وهي:
- 1- ضرورة قبول طرح بدائل وعدم الالتزام أو التقييد بطرح حل واحد. ولا بد من التعبير عن الاستعداد للمساعدة وإجراء الحوار حول إلى أي مدى سوف يصل استعدادنا للمساعدة لاسيما أن الدستور يحمي ويحقق الحماية بلا حدود للملاحقين سياسياً Das Grundgesetz gewahrt unbegrenzten Schutz nur fuer politisch Verfolgte Fremdenfeinde⁽³¹⁾
 - 2- تحديد حركة ونشاط كل الجهات التي يمكن أن يصدر منها عداء الغرباء ausgrenzen ولهذا يجب أن لا نعتبر كل من لا يؤكد فكرة الواجب للمساعدة اللامحدودة بأنه من جماعة "بيفيدا Pegida" أو النازيين أو مهاجمتهم كمسهلين لهم الطريق في العداء ضد الغرباء بل نحن نحتاج إلى جو حوار صريح وعلني.
 - 3- التوصل إلى الحقائق وإعلانها وهذا مطلوب من دائرة اللجوء وبالذات لا بد من معرفة أعداد الناس الذين دخلوا ألمانيا وأعمارهم وجنسهم وتعليمهم أو مهنتهم.
 - 4- وضع الخطط والتصورات ليس على مستوى ألمانيا بل يجب إشراك أوروبا في مقترحات التوزيع اللاجئين لاسيما إذا عرفنا أن هيئة الاتحاد الأوروبي لشؤون اللاجئين منذ بداية الأزمة أعلنت عن توقعها لعام 2016 الذي طرحته وقدرته بثلاثة ملايين لاجئ وهذا لوحده لا يقلل من المخاطر بل يصفها.
 - 5- يجب تعريف حدود التحمل Belastungsgrenzen definieren مع الوعي لأبعاد المسألة أنه لا يمكن تحديد ثابت ومعقول ولنفس الوقت لا يمكن تطبيقها عملياً. ولكن هناك عناصر أساسية تلعب دوراً مهماً في تحديد التحمل مثل كم هو المبلغ المرصود لإنفاقه على اللاجئين؟ وما هي

²⁹ انظر: Spiegel Online, Fluechtlinge und Einwanderer: Die Wichtigsten Fakten, 7\1\2016

³⁰ Frankfurter Allgemeine Zeitung 11\11\2015

³¹ Frankfurter Allgemeine Zeitung 11\11\2015, FAZ

الضرائب التي يجب رفعها؟ وكم هي أعداد العاطلين عن العمل من اللاجئين التي تُقبل؟ وكم هي درجة تحملنا للضغط على المواطنين الألمان في سوق العمل.

6- يجب إشراك أوروبا في التفكير مع ألمانيا في حل الأزمة من حيث طلب التضامن الأوروبي رغم أن هذه الفكرة لم تلق تجاوباً حسناً من وسائل الإعلام الألمانية وذلك لأن من يريد الحل الأوروبي عليه أن يفسح عينيه لجيرانه لاسيما أن أغلب جيران ألمانيا يُصرون على تحديد أعداد اللاجئين الذين يجب قبولهم. وعلينا أن نبتعد عن إصدار الأحكام المسبقة معنوياً بل يجب أن نسأل أنفسنا ما هي الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية لتحديد الأعداد وهل بإمكانها تعدي هذه الأسباب؟ وهناك حقيقة واضحة وهي ازدياد نسبة البطالة لدى الشباب في إسبانيا والبرتغال وفرنسا وغيرها. ومازالت ألمانيا تعتقد رغم قبول دول الاتحاد الأوروبي بعض الأعداد أنه بالإمكان قبول الأكثر. وبدأت بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل سلوفانيا وبلغاريا وهنغاريا بناء السياج الشائك لمنع اللاجئين من دخول بلادهم .

7- الانفتاح في التواصل وثقافة الترحيب Offene Kommunikation التي قدمها الشعب الألماني للاجئين دفعتهم لرفع سقف توقعاتهم. فكثير منهم لم يقدموا لإنقاذ حياتهم فقط بل من أجل بداية حياة أفضل ويريدون لم شمل عوائلهم ويبدوون قريباً بالعمل أو الدراسة. فعلى ألمانيا واجب التوضيح بأنها لا تستطيع تقديم كل ما يريدونه وكذلك تعريف وضع حدود للهجرة⁽³²⁾. لقد اهتمت المستشارية الألمانية ميركل بالتمسك بمسارها في قضية اللاجئين وقالت بأن أوروبا كانت في الماضي تتجنب قضية اللاجئين وما يترتب عليها من مشاكل إنسانية وأخلاقية وحضارية واقتصادية وطالبت بإيجاد حل بنظر مستقبلي لهذه المسألة⁽³³⁾.

وبنفس السياق أولت ميركل أهمية قصوى للدور التركي لأن تركيا تشكل البوابة الكبرى والجسر المفتوح ليلاً ونهاراً أمام اللاجئين من سورية والعراق وأفغانستان إلى أوروبا. وعبرت عن استعداد أوروبا أن تساهم في دعم تركيا مالياً لتغطية نفقات مخيمات اللاجئين والمحافظة على حياتهم. وبنفس السياق زارت المفوضية الأوروبية وكثير من المسؤولين الأوروبيين والألمان تحديداً مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن. وقدمت ألمانيا مساهمتها المالية، وأعجبت ميركل بالدور الأردني واللبناني⁽³⁴⁾.

وبنفس السياق طالبت المستشارية ميركل من خلال مقابلة تلفزيونية مع الصحافية اللامعة "أنه فيل Anne Will" في قناة التلفزيون الأولى ARD بتاريخ 2016/2/28 مساء الأحد، الشعب الألماني بالصبر تجاه أزمة اللاجئين وبالأخص الآن لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار سمعة دولة ألمانيا والنظرة إليها عالمياً. وقالت: "إننا نمر بمرحلة مهمة في تاريخنا Das ist eine ganze wichtige

³² Frankfurter Allgemeine Zeitung 11\11\2015, Sieben Leitlinien fuer die Fluechtlingskrise.

³³ انظر مقابلة المستشارية ميركل في القناة الثانية- التلفزيون الألماني ZDF في 2015/11/13.

³⁴ إذاعة صوت ألمانيا وقناتها التلفزيونية Deutsche Welle بتاريخ 2015/11/14.

"Phase unserer Geschichte" ورفض البرلمان الألماني رسالة النواب الـ 44 التي طالبوا فيها بتغيير سياسة ميركل ولكن الرد جاء قوياً من نواب الأغلبية في البرلمان⁽³⁵⁾.

لقد طالبت بعض القوى السياسية وبعض الدوائر المعنية بشؤون اللاجئين بالإسراع في تنفيذ عملية دمج اللاجئين في المجتمعات المحلية الألمانية. وهذه المطالبة زادت من توقعات الناس على أساس أن الحكومة قد وضعت البرامج وخصصت المبالغ المالية لتغطية النفقات. وبهذا السياق أشارت ممثلة حزب الخضر Die Gruenen (وهو الآن في المعارضة) كاترين ايبيرت Katrin Ebert إلى السرعة لاسيما إذا كان اللاجئ وصل ألمانيا بمفرده بينما تصارع عائلته زوجته وأبنائه الموت المنتظر في كل لحظة⁽³⁶⁾.

ولا بد هنا في هذه الدراسة من الاعتراف بجرأة ووعي المستشارة ميركل في مقابلتها التلفزيونية بتاريخ 2016/2/28م عندما ركزت على ضرورة بحث أسباب اللجوء ودور الدولة الألمانية في المساهمة بإيجاد الحل للمشاكل في المنطقة. وبنفس الصدق وضح المؤرخ المعاصر والمتخصص في موضوع الهجرة Migration ومؤسس معهد الهجرة في مدينة أوزنابروك Osnabrok الأستاذ الدكتور كلاوز يورغن باده Klaus-Juergen Bade بأن سياسات الحكومة الأوروبية "تكافح ضد اللاجئين ولكن ليس ضد أسباب اللجوء Kampf gegen Fluechtlinge aber nicht gegen Fluechtursach"⁽³⁷⁾.

وبهذا السياق تناول البرنامج التلفزيوني لإذاعة بارفيا Bayerischer Rundfunk وتساءل الصحافي هلموت مارك فورت Helmut Markwort موضوعاً مهماً وهو لماذا تركت ميركل وحيدة؟ ولماذا لم تهب بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا لمساعدة ألمانيا؟ وأكد البرنامج الإقرار بالمسؤولية التاريخية للقارة الأوروبية تجاه المنطقة العربية وأفريقيا والعالم الثالث⁽³⁸⁾.

وبهذا السياق أشار الصحفي الألماني يوسف حجازي من قناة DW-TV إلى مسؤولية الدول الاستعمارية في تحمل المسؤولية الأساسية عن المشاكل التي خلفها الاستعمار الأوروبي في دول الجنوب والمقصود هنا جنوب البحر المتوسط وكذلك حل القضية الفلسطينية وما يجري هناك من سياسة استيطانية وتعسف واضطهاد وقتل ودمار المنازل وضرب حقوق الإنسان عرض الحائط سوف يدفع عدم المساهمة في إيجاد الحل إلى موجات جديدة من اللاجئين⁽³⁹⁾.

إن المستشارة الألمانية انطلقت من مبادئ الاتحاد الأوروبي الأخلاقية حضارياً تلك التي تعزز القيم المثالية التي ثبتتها معاهدة الاتحاد الأوروبي وتحديداً المادة الثانية التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها. وكذلك المحافظة على كرامة الإنسان وحرية الفكر والرأي والإعلام واعتماد النظام الديمقراطي السياسي ونظام السوق الحر الرأسمالي.

³⁵ ARD, 28/2/2016, Bundeskanzlerin Angel Merkel

³⁶ Deutsch Wille, DW-TV, 3/2/2016

³⁷ انظر: برنامج جريدة نيزيرويخ NZZ، برنامج Standpunkte، 2016/2/21.

³⁸ Bayerischer Rundfunk, Helmut Markwort, 21/2/2016

³⁹ يوسف حجازي، مقابلة حوارية في تلفزيون صوت ألمانيا DW-TV، 2016/1/14.

والخلاصة أن الموقف الألماني من أزمة اللاجئين السوريين انطلقت من الموقف الحضاري الأخلاقي القائم على احترام الإنسان وحقوقه وكرامته بغض النظر عن لونه وعرقه ودينه. ورغم معرفة الشعب الألماني والحكومة الألمانية والمؤسسات الإعلامية بالتكاليف المالية الباهظة التي تحملتها خزينة الدولة المركزية وما قدمه الشعب الألماني من سخاء التبرع المادي والمالي لإثبات تاريخي جليل أظهر أن ألمانيا تولد من جديد. فهذه ألمانيا الجديدة ارتقت إلى مستوى إنساني حضاري يليق بمقام الشعب والحضارة الألمانية.

وخلص البحث إلى إثبات أن ألمانيا تتحمل الآن مسؤوليات خارج دائرة الاتحاد الأوروبي الخاصة لأن فلسفة حقوق الإنسان تضع السياسة الأوروبية تجاه الحلول المطروحة لأزمة اللاجئين منذ عام 2015م أمام محكمة أخلاق المبادئ، فتصبح الدبلوماسية الألمانية تجاه الدور الروسي ضرورة ملحة من أجل التفاهم والتنسيق لحل أزمة اللاجئين كأزمة أوروبية بدأت خيوطها من أوكرانيا وانتهت إلى سورية.

وبنفس السياق سوف يزداد الاهتمام الألماني بالموقف التركي ودوره في مسألة الأمن الاجتماعي الأوروبي الذي يترتب عليه الاستقرار السياسي الذي ينظم عملية النمو الاقتصادي. وكذلك سوف يزداد اهتمام ألمانيا والاتحاد الأوروبي في إسناد ودعم الدور الأردني واللبناني في معالجة قضايا اللجوء السوري حتى لا يتعدى أثر اللجوء على عملية الاستقرار السياسي في البلدين الصديقين للاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية.

وتوصل البحث إلى الالتزام العملي بقرارات القضاء للمحاكم الألمانية بخصوص ترحيل من لا يحصل على اعتراف المحكمة بطلب لجوئه. وبما أن أحداث اللجوء إلى ألمانيا متجددة يومياً ما دامت عملية تدفق أعداد اللاجئين متواصلة فإن آثار هذه الأزمة غير معروفة بأبعادها السياسية والاجتماعية، فإذا نظرنا إلى الانتخابات البرلمانية المحلية في الولايات الألمانية وانعكاسها سلباً أم إيجاباً على نهج الحكومة المركزية بقيادة ميركل والتي سوف تجري منها في ولايتين خلال الشهرين القادمين، فإنه يبقى وضع المستشارة قلقاً وبأس الحاجة إلى الدعم الأوروبي وتحديداً البريطاني والفرنسي وتحرك البابا في الفاتيكان للعب دور الداعم والمؤيد للموقف الألماني في أزمة اللجوء.

إن التاريخ المعاصر يذكر قوة الإرادة والتنظيم والطموح الوطني لدى الشعب الألماني في بناء ألمانيا وإعادة أمجادها التاريخية العملاقة، تمنح القوى الفاعلة السياسية والحزبية والاقتصادية والفكرية قوة دفع هائلة للاستفادة من الطاقات البشرية الديموغرافية وتوطئها لصالح الاقتصاد والمجتمع في ألمانيا متطلعةً إلى المستقبل القريب والبعيد. وتبقى عملية إعادة البناء بعد الحرب العالمية الأولى وما حققته ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية تشكل حافزاً تاريخياً للأجيال الحالية. وسوف يذكر التاريخ دور المستشارة انغيلا ميركل في تحسس واستيعاب حاجات الدولة الألمانية الاستراتيجية وبنفس الوقت إنجازات الدولة الألمانية الإنسانية تجاه الحلول لأزمة اللاجئين خلقت ألمانيا الجديدة التي تحترم الثقافة الأخرى ولم تعد تخشى ثقافة الآخر لأن ثقافتها قوية راسخة متجددة ومبدعة.

ومن الآثار السياسية التي تترتبت على انفتاح الحكومة الألمانية (حكومة التحالف بين أكبر حزبين وهما الحزب المسيحي الديمقراطي CDU والحزب الديمقراطي الاشتراكي SPD) على استقبال اللاجئين في عام 2015م ذلك القرار الذي أتاح لمئات الآلاف من اللاجئين دخول الأراضي الألمانية، وبكل سهولة وعبر وسائل السفر.

وأهم المجالات التي تأثرت سلبياً أحزاب الائتلاف الحكومي في انتخابات برلمانات الحكومات المحلية التي جرت في النصف الأول من عام 2016م في ثلاث ولايات أظهرت النتائج التالية:

1- ولاية بادن فورتمبيرق Badenwuerttemberg وعاصمتها شتوتغارت Stuttgart حيث فاز برئاسة حكومة الولاية حزب الخضر Die Gruenen السيد فينفر كريتشمان Winfried Kretschmann عندما حصل حزب الخضر على أعلى نسبة من مقاعد البرلمان المحلي للولاية حيث فاز بثلاثين في المائة (30%) من المجموع الكلي (100%)، وحصل حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي على (27%) ومني بتراجع كبير وصل إلى (12%) لأنه حزب المستشارة ميركل، وكذلك خسر الحزب الاشتراكي الديمقراطي حليف ميركل في الحكومة الاتحادية إذ حصل على (12.7%) فقط ومني بخسارة نسبتها (10.4%)، وفاز الحزب الجديد الذي طرح نفسه على أساس أنه حزب بديل لألمانيا Alternativ fuer Deutschland (AfD) على (15.1%) وشكل قوة برلمانية معارضة في الولاية.

2- ولاية راينلاند - بفالز Rheinland- Pfalz وعاصمتها مدينة ماينز Mainz وكانت نتائج الانتخابات: حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU (31.8%) وسجل تراجعاً وصل إلى (3.4%)، والحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD على (36.2%) وتراجع (0.5%) رغم أنه حليف في الحكومة الاتحادية، وسجل الحزب الجديد المعادي للاجئين والإسلام والأجانب حزب البديل لألمانيا AfD على (12.5%).

3- في ولاية زاكسن- انهالت Sachsen- Anhalt وعاصمتها ماغديبورق Magdeburg أظهرت الانتخابات تحقيق فوز الحزب البديل لألمانيا AfD على نسبة (24.4%) وحزب ميركل CDU على (29.8%) والحزب الحليف SPD على (10.6%) وتحمل خسارة نسبتها (10.9%) عن النتائج السابقة. وحقق حزب اليسار Die Linke على نسبة (16.3%) وهو مناهض للحزب البديل AfD بقوة.

وَأثَّرت هذه النتائج مخاوف الأحزاب الحاكمة على مستقبلها في انتخابات البرلمان الاتحادي التي سوف تجري في أيلول من هذا العام 2017.

ودفعت هذه النتائج السلبية على حزب المستشارة ميركل والحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى أسلوب الحكمة والتهنئة والتروي في استقبال اللاجئين وألزمها باتخاذ قرارات سريعة لحل مشاكل إدارية في الولايات التي استقبلت الأعداد الهائلة من اللاجئين.

وظهرت مخاطر مشتركة من ظاهرة استقبال اللاجئين بهذه الأعداد الكثيرة في كل الولايات التي جرت فيها انتخابات برلمانية تركت على:

أولاً: الخوف من انتشار الإسلام.

ثانياً: الخوف من ازدياد انتشار الجريمة.

والنتائج التي تترتبت على الانتخابات بمجملها لم تخرج الحكومة الألمانية المركزية بقيادة المستشار ميركل عن نهجها السياسي تجاه أزمة اللجوء بناء على مجموع الأحزاب المؤيدة للسياسة القائمة من قبل حكومة ميركل وبما يعادل (80%) من الناخبين.

وبنفس الوقت ظهرت أصوات حزب "البديل لألمانيا" وما حققه من نجاح في دخول البرلمان في كل ولاية، ففي بادن- فورتمبيرق حقق (15.1%) وفي راينلاند- بفالز (12.5%)، وفي زاكسن- انهالت (24.4%). وهذه النتيجة ليس لها أي تأثير على سياسة الحكومة المركزية المتحالفة مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي لأن هذا التحالف بين أكبر حزبين شكل الحكومة القوية والمدعومة من قوة برلمانية ساحقة. وكذلك دعمت أحزاب المعارضة مثل حزب الخضر وحزب اليسار والحزب الديمقراطي الحر مواقف الحكومة تجاه اللجوء السياسي وعارضت سياسة حزب البديل لألمانيا المعادية للأجانب بشكل عام والتي تتطابق مع نهج الأحزاب النازية الجديدة في ألمانيا. فسرّعت الحكومة في استقبال اللاجئين وتوزيعهم على مقرات عديدة موزعة على مستوى كل الولايات واستلام طلباتهم للحصول على حق اللجوء.

فهنا تجلّى الموقف الإنساني للدولة الألمانية وعلى رأسها المستشار أنغيلا ميركل لفتح أبواب ألمانيا في وقت عزفت كثير من الدول الأوروبية والعالمية والغنية ودول صاحبة الثروات الهائلة والمساحات الجغرافية الواسعة وإمكانيات توفير العمل عن فتح الأبواب أمام المهجرين والمتضررين من الحروب في العراق وأفغانستان وسورية وليبيا.

وضربت المستشار الألمانية أروع مثل إنساني سوف تظهر نتائجه التاريخية في تحسين الصورة الإنسانية للشعب الألماني الحضاري والراقي في إنسانيته حالياً ولاحقاً. وبالفعل بدأت وسائل الإعلام الدولية والأوروبية في تكثيف نشاطها الإعلامي حول موقف ألمانيا الإنساني الذي فرض على الجميع الاعتراف بالنظرة الجديدة للشعب الألماني المتميزة عن كل شعوب العالم الغربي.

وبعد عملية إرهابية نفذها أنيس عمري من تونس قدّم طلب لجوء سياسي في ألمانيا ورفض طلبه وصبرت عليه الأجهزة الأمنية والإدارية لعدم استعداد حكومة تونس استقباله والسماح لألمانيا بتسفيره إلى بلاده وعلى حسابها. نُفذت العملية في 2016/12/19 الساعة 19:00 تقريباً في سوق عيد الميلاد في مركز مدينة برلين الذي ذهب ضحيته 12 إنساناً وعشرات الجرحى. وتمكن المجرم من استخدام شاحنة بعد قتل سائقها والهجوم على سوق عيد الميلاد، وبعدها لاذ بالفرار وانتهت حياته في إيطاليا. والآن تفاوضت المستشارة مع الحكومة التونسية في 2017/3/3 من أجل ترحيل 1500 مواطن تونسي قدموا طلبات لجوء في ألمانيا ولم يحصلوا على قرار القضاء بقبولهم كلاجئين، ولذلك يجب ترحيلهم إلى تونس مقابل تحمل ألمانيا التكاليف بالإضافة إلى دعم برامج إعادة استيعابهم في وطنهم⁽⁴⁰⁾.

⁴⁰، نشرة أخبار البرنامج الثاني ZDF بتاريخ 2017/3/3، الساعة 19:00.

وفي الجانب الألماني أظهرت إحصائية رسمية بأن مجموع الاعتداءات على مخيمات ومراكز اللاجئين في عام 2016م لوحده بلغت (3.500) حادثة اعتداء وذهب ضحيتها العديد من الأفراد حسب تصريح وزارة الداخلية أي بمعدل 10 اعتداءات يومياً⁽⁴¹⁾.

وأثبتت عملية الدهس المتعمدة في مدينة هايدلبرق Heidelberg يوم 2017/2/26 أنها دبرت من قبل طالب جامعي ألماني في سوق المدينة مستخدماً شاحنة.

وبخصوص الاتفاق الألماني- التونسي في 2017/3/3 أشارت بعض التقارير الألمانية مثل DW في 2017/3/4م إلى التعاون الأمني والاستخباراتي ومكافحة الإرهاب ولاسيما مساهمة الشباب التونسي في النشاط الإرهابي في ليبيا وسورية والعراق وبالأخص بعد عودتهم إلى وطنهم.

وأظهر الفيلم الوثائقي الذي بثته قناة التلفزيون الأول الألمانية Das Erste يوم الاثنين 2017/3/13م بعد نشرة الأخبار المفصلة الساعة 22:30 مساءً خطوات اللجوء منذ دخول الشخص حدود ألمانيا مروراً بمراكز التسجيل وتقديم طلب اللجوء إلى صدور قرار المحكمة بالموافقة أو الرفض. وثق الفيلم لثلاثة لاجئين عاشوا معاناة التجربة المريرة حتى وصلوا إلى ألمانيا وهم:

1- عبد الخالق الشيبلي الرشيد من ليبيا وجريح من الحرب وفاقد أخ. يعاني من مرض نفسي ولم يوفق حتى تصوير الفيلم بقبول طلبه.

2- محمد عبدالله من سورية قبل طلب اللجوء له بسرعة. وصلت عائلته عن طريق لبنان ومن خلال السفارة الألمانية في بيروت، وسافرت بالطائرة إلى ألمانيا واستقبلها زوجها وموظفة ألمانية وعانق أطفاله الثلاثة.

3- نضال عباس من سوريا مازال يعاني من البيروقراطية. مدينته حمص، وسأله أن يذكر 3 مناطق من حمص ووصفها. وحصل على فرصة البقاء في ألمانيا لمدة محددة وتجدد باستمرار، وقابل للعمل في مهنة الصيدلة وتعلم الألمانية. وتطول المقابلة التحقيقية أكثر من 90 دقيقة ويقدم كل المعلومات الخاصة والموضوعية حتى يثبت للمسؤول الألماني/ المحقق قناعته بقبول الطلب ويريد دراسة الطب.

وفي السكن مجمع من عدة غرف يسكن في الغرفة الواحدة من 3- 5 أشخاص من جنسيات مختلفة، ويكلف الشخص الواحد الحكومة الألمانية 35 يورو يومياً للمنام.

ولا يوجد متسع في هذا البحث الحديث عن كل تفاصيل المعاناة التي يواجهها اللاجئ حتى يتم قبول طلبه، وكذلك ما تعانيه الدوائر الأمنية والإدارية والمالية والاجتماعية مع الأعداد الهائلة والتنوع والاختلاف بينها. فمنهم من يمتلك كل الوثائق، ومنهم من لا يملك أي وثيقة، وتعد مجموعة من الإجراءات مثل عملية السكن والتوزيع واستكمال شروط طلب اللجوء حتى ينتظر دعوة للمقابلة التحقيقية ومنهم من ينتظر أكثر من 6-9 أشهر حتى يستدعى للمقابلة.

⁴¹، نشرة أخبار البرنامج الثاني ZDF بتاريخ 2017/2/26، الساعة 19:00، DW، 2017/2/27.

ومن مساهمات الحكومة الألمانية في تسهيل تمويل دراسة اللاجئين السوريين وغيرهم القادرين على التحصيل العلمي في الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المهني لتحقيق ظروف أفضل للعمل وتحقيق الاستقرار والاندماج في المجتمع الألماني عندما رصدت 100 مليون يورو لتحقيق وتوفير فرص لتسهيل الاندماج الاجتماعي⁽⁴²⁾.

قائمة المراجع

Sueddeutsche Zeitung
Die Zeit
Frankfurter Allgemeine Zeitung
Frankfurter Rundschau
Bayrischer Rundfunk – TV
Spiegel Online
ARD – TV
DW – TV
ZDF – TV
Die Welt
Neue Zuericher Zeitung – TV
Magazine Deutschland
Statistisches Bundesamt, Statistisches Jahrbuch 2014
Der Fischer Weltalmanach 2004. Fischer Verlag Frankfurt, aM, 2003, S. 215.

⁴²⁾ برنامج حوار الشباب- قناة صوت ألمانيا Deutsche Welle في 2017/3/14، الساعة 19:00 مساءً.

الحماية القانونية الدولية لحق الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم في
التمتع بالحياة العائلية

د. صلاح الدين بوجلال
جامعة سطيف 2

أ. شافية بوغابنة
جامعة الحاج لخضر- باتنة 1

الحماية القانونية الدولية لحق الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم في التمتع بالحياة العائلية تشير الكثير من التقارير الرسمية وغير الرسمية إلى التزايد الملفت والمخيف لعدد الأطفال الذين ينفصلون عن أهاليهم اضطراراً، والاتجاه في رحلة عابرة للحدود هرباً من جحيم الحروب والنزاعات وظروف المعيشة القاسية وطلباً للجوء في دولة أخرى.

وإذا كان القانون الدولي يتيح إمكانية منح صفة اللاجئ للطفل القاصر، فإنه حتى مع منحه تلك الصفة، يبقى ذلك الطفل اللاجئ المنفصل عن ذويه في وضعية صعبة ومستقبل مجهول، والأخطر من ذلك، هو أنه قد يجد نفسه فريسة سهلة لعصابات الجرائم المنظمة، بين من يستغله في الاتجار بالبشر وبين من يجبره على امتهان الدعارة، وبين من يستغله في العمالة دون أدنى حق. ناهيك عن إجبار الفتيات على الزواج المبكر، وحرمانهم من التعليم وغيرها كثير.

تحاول هذه الدراسة استعراض الأطر القانونية التي تم تبنيها لمواجهة هذه المخاطر الأكيدة، والبحث فيما إذا كانت كافية بتوفير حدٍ أدنى من الحقوق للأطفال اللاجئين المنفصلين عن ذويهم، ولعل أهم تلك الأطر الضمان القانوني لحق هؤلاء الأطفال في الحياة العائلية ولم شمل الأسرة المشتتة مجدداً.

International legal protection of the right of unaccompanied children refugees to enjoy family life

The United Nations reports estimated that in 2015, there were globally no fewer than 100 000 unaccompanied migrant and refugee children. There are various reasons why a child may be unaccompanied or separated, including persecution of the child or the parents; international conflict and civil war; human trafficking and smuggling, including sale by parents; accidental separation from the parents over the course of their journey; and searching for better economic opportunities. The UN reportS identified a number of protection gaps in the treatment of such children, including that unaccompanied and separated children face greater risks of, inter alia, sexual exploitation and abuse, military recruitment, child labour (including for foster families) and detention.

The objective of this paper is to draw attention to the particularly vulnerable situation of unaccompanied and separated refugee children; to outline the multifaceted challenges faced by States and other actors in ensuring that such children are able to access and enjoy their rights; and to identify a durable solution that addresses all their protection needs. Following a rights-based approach, the search for a durable solution commences with analysing the possibility of family reunification

مقدمة:

تعني عبارة "الطفل"، حسب التعريف الوارد في المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل، "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".¹ ويعني هذا أنه لا يجوز للذكور التي تحكم الأطفال داخل إقليم الدولة أن تعرف الطفل على نحو يجيد عن القواعد التي تحدد سن الرشد داخل تلك الدولة.² أما الأطفال غير المصحوبين (ويشار إليهم أيضاً بعبارة القصر غير المصحوبين)، فعرفتهم لجنة حقوق الطفل بأنهم أولئك الأطفال المنفصلون عن كلا الأبوين، أو عن الشخص الذي كان مسؤولاً من قبل عن رعايتهم الأولية سواء بموجب القانون أو العرف، ولكن دون أن يكونوا بالضرورة منفصلين عن أقربائهم الآخرين. ولذلك يمكن أن تشمل هذه الفئة الأطفال الذين يرافقهم أحد أفراد أسرته المراهقين.³ ومن جتها، تعرف مفوضية الأمم المتحدة للاجئين "الأطفال المنفصلين عن والديهم" بأنهم أطفال دون الثامنة عشرة من العمر انفصلوا عن كلا والديهم أو عن مقدم الرعاية القانوني أو العرفي السابق.⁴

وحسب بيانات الأمم المتحدة، التي رصدت تدفق اللاجئين إلى أوروبا، يمثل الأطفال المنفصلون عن أسرهم نسبة معتبرة، فوفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد نحو 13 ألف طفل منفصل عن عائلته غادر بلاده، يشكل السوريون منهم 10 آلاف. وبحسب ممثل مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، فقد بلغ عدد الأطفال السوريين المنفصلين وغير المصحوبين بأسرهم 3800 طفل.

ووفقاً لمديرية الإحصاءات في الاتحاد الأوروبي (يوروستات)، فقد دخل إلى ألمانيا في عام 2015 نحو مليون لاجئ، شكّل الشباب القاصر نسبة تقارب الثلث (300.000 قاصر) بينهم 30.000 غير مصحوبين بذويهم، أغلبهم يأتون من أفغانستان، سوريا، العراق، المغرب، مصر والدول الأفريقية.⁵

وبحسب عرض تفصيلي قدمته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين خلال مؤتمر إقليمي حول تعزيز نظم الحماية في حالة اللجوء، تعود الأسباب الكامنة خلف ظهور حالة الأطفال المنفصلين عن ذويهم إلى وفاة أو غياب الوالدين، والهرب من التجنيد، والبحث عن فرص عمل تحديداً للذكور منهم، وحماية الفتيات من العنف الجنسي نتيجة النزاع. وقد نجم عن هذه الظاهرة تعرض هؤلاء الأطفال

¹ اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، تاريخ بدء النفاذ: 2 أيلول/سبتمبر 1990، وفقاً للمادة 49.

² لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدتهم المنشأ، الدورة التاسعة والثلاثون، 17 أيار/مايو - 3 حزيران/يونيه 2005، CRC/GC/2005/6، 1 سبتمبر 2005، فقرة 9.

³ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، فقرة 8.

⁴ لورا مكسويل، أية الهلالي، الأطفال اللاجئون المنفصلون عن ذويهم في القاهرة: تحليل قانوني، ورقة العمل الخامسة لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، سبتمبر 2004، ص 9.

⁵ ربيكا أودينيل وجيوتهني كانيكس، الأطفال المنفصلون وغير المصحوبين ببالغين في الاتحاد الأوروبي، نشرة الهجرة القسرية، عدد 51، يناير/كانون الثاني 2016، جامعة أكسفورد، ص 74.

لمجموعة من الأخطار منها الاستغلال والإيذاء الجنسيان، والتجنيد العسكري، وعمل الأطفال (بما في ذلك لحساب الأسر الحاضنة) والاحتجاز. كما يتعرض هؤلاء الأطفال في كثير من الأحيان للتمييز، ويحرمون من الحصول على الغذاء والإيواء والسكن وخدمات الصحة والتعليم. وتكون الفتيات غير المصحوبات والمنفصلات عن ذويهم معرضات بوجه خاص للعنف الذي يستهدف الإناث. وفي بعض الحالات لا تتوفر لهؤلاء الأطفال النظم المناسبة والملائمة لتحديد الهوية والتسجيل وتحديد السن والتوثيق والبحث عن أفراد الأسرة والوصاية، أو المشورة القانونية. وفي بلدان كثيرة، يحرم الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون عن ذويهم باستمرار من الدخول إلى البلد أو يقع احتجازهم من جانب موظفي إدارة الحدود أو الهجرة⁶. وفي حالات أخرى، يسمح لهم بالدخول ولكنهم يحرمون من الوصول إلى إجراءات طلب اللجوء أو لا تعالج طلباتهم هذه بطريقة تراعي سن الطفل ونوع جنسه⁷. وقد أكد باحثون في الطب النفسي أن هؤلاء الأطفال يتعرضون في الحرب لصدمة أكثر الآثار السلبية، وغالبا ما يصاحبها خوف مزمن (فوبيا) واضطرابات قلق وصراعات نفسية حادة من الأحداث. وتكون هذه الصدمة ناجمة عن مشاهدة الطفل لحالات وفاة مروعة أو جثث مشوهة لأقارب لهم مما قد يؤثر على قدراتهم العقلية. وإذا كان الطفل الذي يلجأ مع عائلته والذي حافظ على نفس الكيان الاجتماعي قد يجد دعما أسريا ورعاية ولو في حدود دنيا، فإن هذا الدعم والمساندة لا يتوفران للطفل الذي خرج وحيدا ومواجه مجتمعا جديدا وتحديات التأقلم دون زويه وتعرضه لمخاطر اجتماعية كثيرة⁸. وبالتالي، تبقى الأولوية الأكثر إلحاحا بالنسبة للأطفال الذين حصلوا على اللجوء هي ضمان لمّ شمل أسرهم التي تركوها في أقرب وقت ممكن.

إن هذه الآثار الاجتماعية والنفسية التي تصادف الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم تحتاج فعلا إلى ضرورة البحث في أحكام القانون الدولي وما إذا كانت تلك الأحكام تتضمن حماية لهؤلاء الأطفال وبالذات من منظور توفير الحياة العائلية لهم ولمّ شمل أسرهم. وهذا ما سوف تحاول هذه الدراسة تناوله، انطلاقا من الإشكالية الآتية: هل يوفر القانون الدولي الضمانات القانونية الكافية لتمكين الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم من التمتع بالحياة العائلية؟ وهل تتوفر الآليات المناسبة لوضع هذه الضمانات القانونية موضع التنفيذ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى بحثين، تناول المبحث الأول منها الضمانات القانونية لتمكين الأطفال غير المصحوبين بذويهم من الحصول على مركز اللاجئ والتمتع بالحياة العائلية. في حين تناول المبحث الثاني استعراض مختلف الآليات لوضع هذا الحق موضع التنفيذ.

المبحث الأول: الضمانات القانونية لتمكين الأطفال غير المصحوبين بذويهم من الحصول على مركز اللاجئ والتمتع بالحياة العائلية

⁶ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، فقرة 3.

⁷ المرجع نفسه، فقرة 3.

⁸ فانتن سليمان، المفوضية تبحث عن عائلات لاحتضان أطفال لاجئين دون ذويهم، 2015/04/28. متوفرة على الموقع

الإلكتروني الآتي: <http://ar.ammannet.net/sy/?p=3812>

تشير مراجعة مختلف أحكام القانون الدولي أن التمتع بصفة اللاجئ ليس حكراً على الراشدين، بل بإمكان القصر، ومن ضمنهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم، الحصول على هذه الصفة (المطلب الأول)، كما يضمن ذات القانون جملة من الحقوق لهؤلاء الأطفال من بينها الحق في التمتع بالحياة العائلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: اكتساب الطفل غير المصحوب بذويه لصفة اللاجئ

تطبق الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 وبروتوكولها لسنة 1967 على كل الأشخاص اللاجئين كما تعرفهم كل الوثائق القانونية. ومن الواضح أن "كل الأشخاص" تشمل الأطفال والمراهقين، ويؤخذ السن كمسئمة بالنسبة للتطبيق غير التمييزي لمواد الاتفاقية. وبما أن الاتفاقية تعرف اللاجئ بصرف النظر عن سنه، فإنه يحق للأطفال طلب اللجوء والحصول على الحماية بموجب الوثائق القانونية للاجئين استناداً إلى ادعائهم.

ويستتبع الالتزام الناشئ عن المادة 22 من اتفاقية حقوق الطفل باتخاذ "التدابير الملزمة" التي تكفل الحماية المناسبة للطفل الذي يسعى إلى الحصول على مركز لاجئ، سواء كان مصحوباً أو غير مصحوب، جملة أمور منها إنشاء نظام فعال لطلب اللجوء، وبخاصة سن التشريعات المناسبة التي تنظم المعاملة الخاصة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (الفرع الأول)، وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ هذه المعاملة بما يتفق مع الحقوق الواجب إعمالها المدونة في الاتفاقية وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان أو حماية اللاجئين أو القانون الإنساني التي تكون الدولة طرفاً فيها الفرع الثاني).

الفرع الأول: الوصول إلى إجراءات طلب اللجوء، بغض النظر عن السن

يجب التعامل مع الأطفال الذين يبحثون عن الحماية الدولية، بصرف النظر عن عمرهم وجنسهم، بما فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وفق إجراءات اللجوء المتوفرة ومساعدتهم للحصول على اللجوء أو الأشكال الأخرى المتممة للحماية التي من شأنها الاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة فيما يتعلق بالحماية⁹.

وينبغي على الدول، اعترافاً منها بحق السعي إلى اللجوء والتمتع به، تمكين الأطفال الساعين إلى اللجوء، بما فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، من الحصول على إجراءات اللجوء والأشكال الأخرى المتممة للحماية، بغض النظر عن عمرهم. وعند تقييم طلباتهم، يجب على الدول مراعاة تطور حقوق الإنسان الدولية وقوانين اللاجئين والعلاقات البنوية التي تربط بينهم، بما في ذلك المواقف التي اتخذتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وهي تمارس مهامها الإشرافية طبقاً لاتفاقية اللاجئين لعام 1951. ويجب، على الخصوص، تأويل تعريف اللاجئ الوارد في هذه الاتفاقية من منظور يأخذ العمر والجنس بعين الاعتبار كما ينبغي مراعاة الدوافع الخاصة للاضطهاد الذي تعرض له الأطفال وأشكاله ومظاهره. ويعتبر في هذا الصدد تجنيد الأطفال

⁹ مبادئ باريس، قواعد و مبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فبراير/شباط 2007، مبدأ 2.5. متوفرة على الموقع الإلكتروني الآتي: <https://www.unicef.org/protection/10>

أو استخدامهم بصورة غير مشروعة واحدا من أشكال ومظاهر الاضطهاد الموجهة تحديدا ضد الأطفال وقد تبرر منحهم وضع لاجئ إذا كان أحد هذه الأفعال مرتبطا بأحد أسس اتفاقية اللاجئين لعام 1951. لذلك، يجب على الدول إعطاء اهتمام خاص لأشكال الاضطهاد ومظاهره الموجهة تحديدا ضد الأطفال في الإجراءات الوطنية لتحديد وضع لاجئ¹⁰.

ويجب عدم إعادة الأطفال، بأية طريقة كانت، إلى حدود بلد حيث يوجد خطر حقيقي، على أن يجري تقييم كل حالة على حدة، بتعرض الأطفال للتجنيد أو إعادة التجنيد أو الاستخدام بصورة غير مشروعة من قبل قوات مسلحة أو جماعات مسلحة، أو للمشاركة في أعمال قتالية¹¹.

وبالنسبة إلى الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم الذين لا تتوفر بشأنهم أية مؤشرات عن احتياجهم إلى الحماية الدولية، ينبغي ألا يُحال هؤلاء الأطفال بصورة تلقائية إلى إجراءات طلب اللجوء، بل توفر لهم الحماية في إطار الآليات الأخرى ذات الصلة بحماية الأطفال على غرار الآليات التي تنص عليها التشريعات المتصلة برعاية الشباب¹².

الفرع الثاني: الضمانات الإجرائية وتدابير الدعم

ينبغي أن تراعي التدابير الملائمة المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 22 من اتفاقية حقوق الطفل أوجه الضعف الخاصة التي يعاني منها الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم، كما ينبغي أن تراعي الإطار القانوني والشروط القانونية الوطنية. ولهذا ينبغي لكل طفل يلتمس اللجوء، أن يمثله راشد له دراية تامة بخلفية الطفل وتتوفر لديه الكفاءات والقدرات اللازمة لتمثيل مصالح الطفل الفضلى. وفي جميع الحالات، يحق للطفل غير المصحوب أو المنفصل عن زويه أن يحصل مجاناً على خدمات ممثل قانوني مؤهل، بما في ذلك في الحالات التي يُدرس فيها طلب اللجوء المقدم من الطفل وفقاً للإجراءات العادية الخاصة بالكبار¹³.

وينبغي إيلاء الأولوية لطلبات الحصول على مركز اللاجئ التي يقدمها أطفال غير مصحوبين أو منفصلون عن ذويهم، وينبغي بذل كل جهد ممكن لإصدار قرار سريع ومنصف¹⁴. ومن الضمانات الإجرائية الدنيا أن تنظر في طلب اللجوء سلطة مختصة ومؤهلة تأهيلاً كاملاً في المسائل ذات الصلة باللجوء واللاجئين. وينبغي أن تمنح للطفل فرصة إجراء مقابلة شخصية مع موظف مؤهل قبل اتخاذ أي قرار نهائي كلما سمح بذلك سن الطفل ودرجة نضجه. وإذا تعذر على الطفل التواصل المباشر مع الموظف المؤهل بلغة مشتركة، ينبغي الاستئجار بخدمات مترجم شفوي مؤهل. وعلاوة على ذلك، يُفسرُ الشك لصالح الطفل في حالة التشكيك في صحة أقواله، كما ينبغي أن تتاح للطفل فرصة استئناف القرار وذلك بطلب مراجعته رسمياً¹⁵.

¹⁰ مبادئ باريس، مرجع سابق، مبدأ 3.5.

¹¹ المرجع نفسه، مبدأ 4.5.

¹² لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، فقرة 67.

¹³ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، فقرة 69.

¹⁴ المرجع نفسه، فقرة 70.

¹⁵ المرجع نفسه، فقرة 71.

وينبغي أن يشرف على المقابلات ممثلون عن السلطة المعنية بالبت في طلبات الحصول على مركز اللاجئ، يتعين عليهم أن يأخذوا في الاعتبار الحالة الخاصة للأطفال غير المصحوبين بغية تقييم طلب الحصول على مركز اللاجئ ويبحثون في تاريخ الطفل وثقافته وماضيه. وينبغي أن تقوم عملية التقييم على دراسة مجموعة العوامل التي تخص كل طفل، بما فيها خلفيته الشخصية والعائلية والثقافية، وذلك على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن تجرى كل المقابلات بحضور وصي الطفل وممثله القانوني¹⁶.

وينبغي للموظفين المعنيين بهذه الإجراءات الخاصة بالأطفال، ولا سيما بالأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، أن يتلقوا تدريباً على مناهج تطبيق القوانين الدولية والوطنية للاجئين على نحو يراعي ثقافة الطفل ونوع جنسه. وبغية تقييم طلبات اللجوء المقدمة من الأطفال تقييماً جيداً، ينبغي أن يشكل جمع المعلومات بشأن حالة الأطفال، بمن فيهم الأطفال المنتمون إلى الأقليات أو الفئات المهمشة، جزءاً من الجهود التي تبذلها الحكومات بغية جمع المعلومات بشأن بلد المنشأ للطفل¹⁷.

وفي حالة التدفقات الكبرى للاجئين، التي يتعذر فيها النظر في طلبات الحصول على مركز اللاجئ على أساس فردي، يمكن للدول أن تمنح مركز اللاجئ لكافة أعضاء المجموعة. وفي مثل هذه الظروف، يحق لجميع الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم الحصول على نفس المركز الذي يُمنح للأعضاء الآخرين لتلك المجموعة المحددة¹⁸.

الفرع الثالث: تمتع الأطفال الحاصلين على مركز اللاجئ بجميع الحقوق الناشئة عن الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وبحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً

لا يتمتع الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلون عن ذويهم المعترف بهم كلاجئين والحاصلون على اللجوء بالحقوق الناشئة عن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 فحسب، بل يحق لهم أيضاً التمتع إلى أقصى حد ممكن بكافة حقوق الإنسان الممنوحة للأطفال الموجودين في إقليم الدولة أو الخاضعين لولايتها، بما فيها الحقوق المرتبطة بالإقامة الشرعية في إقليم تلك الدولة¹⁹.

يشتمل التزام الدولة الطرف بموجب المادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل على ضمان حماية الطفل إلى أقصى حد ممكن من أشكال العنف والاستغلال التي قد تهدد حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو. ويكون الأطفال المنفصلون عن ذويهم وغير المصحوبين عرضة للعديد من الأخطار التي تؤثر في حياتهم وبقائهم ونموهم، على غرار الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي أو غيره من أشكال الاستغلال أو المشاركة في أنشطة إجرامية قد تؤدي إلى إيذاء الطفل، أو في الحالات القصوى، إلى موته. وبناء عليه، تقضي المادة 6 من الاتفاقية بأن تتوخى الدول الأطراف اليقظة في هذا الصدد، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالجريمة المنظمة. إن لاحظت لجنة حقوق الطفل أن ثمة

¹⁶ المرجع نفسه، فقرة 72.

¹⁷ المرجع نفسه، فقرة 75.

¹⁸ المرجع نفسه، فقرة 73.

¹⁹ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، فقرة 76.

صلة في كثير من الأحيان بين الاتجار ووضع الأطفال بوصفهم منفصلين عن ذويهم أو غير مصحوبين.²⁰

وترى لجنة حقوق الطفل أنه ينبغي اتخاذ التدابير العملية اللازمة على جميع المستويات لحماية الأطفال من الأخطار المشار إليها أعلاه. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي: إيلاء الأولوية في ما يُتخذ من إجراءات للأطفال ضحايا الاتجار، وتعيين الأوصياء على سبيل السرعة، وتزويد الأطفال بما يلزم من معلومات عن الأخطار التي قد يواجهونها، ووضع التدابير اللازمة لمتابعة الأطفال المعرضين للخطر بوجه خاص. وينبغي أن تكون هذه التدابير موضوع تقييم منتظم بغية ضمان فعاليتها.²¹

المطلب الثاني: الضمانات القانونية لتمكين الأطفال اللاجئين من التمتع بالحياة العائلية
يشدّد القانون الدولي بشكل خاص على مبدأ وحدة العائلة (الفرع الأول)، مع التركيز على بعض الضوابط لإنفاذ هذا المبدأ (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأحكام القانونية التي تضمن تمتع الأطفال غير المصحوبين بالحياة العائلية
تتمثل الأحكام القانونية التي تضمن تمتع الأطفال بالحياة العائلية أساسا في النصوص الواردة في اتفاقية حقوق الطفل (أولا)، وتلك الواردة في نصوص القانون الدولي الإنساني (ثانيا).

أولا: نصوص اتفاقية حقوق الطفل التي تضمن تمتع الأطفال غير المصحوبين بالحياة العائلية
نصت المادة 22، فقرة 1، من اتفاقية حقوق الطفل، على أنه ينبغي على الدول الأطراف أن تتخذ التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ، أو الذي يعتبر لاجئا وفقا للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها، سواء صحبه أو لم يصحبه والداه أو أي شخص آخر، تلقي الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبتين في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي غيرها من الصكوك الدولية الإنسانية أو المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدول المذكورة أطرافا فيها.

وبموجب الفقرة الثانية من ذات المادة، على الدول الأطراف التعاون في أي جهود تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المختصة أو المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الأمم المتحدة، لحماية طفل كهذا ومساعدته، وللبحث عن والدي طفل لاجئ لا يصحبه أحد أو عن أي أفراد آخرين من أسرته، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لجمع شمل أسرته، وفي الحالات التي يتعذر فيها العثور على الوالدين أو الأفراد الآخرين لأسرته، يمنح الطفل ذات الحماية الممنوحة لأي طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب.

وبموجب المادة 10، فقرة 1، من اتفاقية حقوق الطفل يقع على الدول الأطراف إلتزام بالنظر في الطلبات التي يقدمها الطفل أو والداه لدخول دولة طرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل الأسرة، بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة. وتكفل الدول الأطراف كذلك ألا تترتب على تقديم طلب من هذا القبيل نتائج ضارة على مقدمي الطلب وعلى أفراد أسرهم.

²⁰ المرجع نفسه، فقرة 23.

²¹ المرجع نفسه، فقرة 24.

وضمن الفقرة الثانية من نفس المادة، يحق للطفل الذي يقيم والداه في دولتين مختلفتين الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا في ظروف استثنائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تحترم الدول الأطراف حق الطفل ووالديه في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم ودخولهم إليه. ولا يخضع الحق في مغادرة أي بلد إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم وتكون متفقة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية.

ثانياً: أحكام القانون الدولي الإنساني التي تضمن تمتع الأطفال غير المصحوبين بالحياة العائلية

يولي القانون الإنساني الدولي أهمية خاصة لمبدأ وحدة العائلة، بما في ذلك تسهيل الاتصال بين العائلات المشتتة وضمان تقديم الرعاية والحماية إليهم أثناء الانتقالات والإجلاءات. فقد نصت المادة 24 من اتفاقية جنيف الرابعة على ما يأتي: "على أطراف النزاع أن تتخذ التدابير الضرورية لضمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين تيتنموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيسير إعالتهم وممارسة دينهم وتعليمهم في جميع الأحوال. ويعهد بأمر تعليمهم إذا أمكن إلى أشخاص ينتمون إلى التقاليد الثقافية ذاتها. وعلى أطراف النزاع أن تسهل إيواء هؤلاء الأطفال في بلد محايد طوال مدة النزاع، بموافقة الدولة الحامية، إذا وجدت، وبشرط الاستيثاق من مراعاة المبادئ المبينة في الفقرة الأولى. وعليها فوق ذلك أن تعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لإمكان التحقق من هوية جميع الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، عن طريق حمل لوحة لتحقيق الهوية أو بأي وسيلة أخرى²².

ونصت المادة 26 من نفس الاتفاقية على التزام كل طرف من أطراف النزاع بتسهيل أعمال البحث التي يقوم بها أفراد العائلات المشتتة بسبب الحرب من أجل تجديد الاتصال بينهم وإذا أمكن جمع شملهم. وعليه أن يسهل بصورة خاصة عمل الهيئات المكرسة لهذه المهمة، شريطة أن يكون قد اعتمدها وأن تراعي التدابير الأمنية التي اتخذها.

ووفقاً للمادة 49، فقرة 3 من ذات الاتفاقية، يقع على دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل أو الإجلاء التزام بالتحقق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأشخاص المحميين، ومن أن الانتقالات تجري في ظروف مرضية من وجهة السلامة والشروط الصحية والأمن والتغذية، ومن عدم تفريق أفراد العائلة الواحدة".

وبالمثل تضمن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977، أحكاماً تتعلق بلم شمل الأسرة، حيث نصت المادة 74 على ضرورة تيسير الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع قدر

²² اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب 1949، المادة 24.

الإمكان جمع شمل الأسر التي شنتت نتيجة للمنازعات المسلحة، وتشجع بصفة خاصة عمل المنظمات الإنسانية التي تركز ذاتها لهذه المهمة.²³

وقد تضمن كذلك البروتوكول الثاني الخاصّ بالنزاعات المسلّحة غير الدوليّة وجوب اتخاذ كل الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر المنفصلة بصورة مؤقتة، إذ نصت المادة 4، فقرة 3، على ضرورة توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه، وبصفة خاصة اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر التي شنتت لفترة مؤقتة.²⁴

الفرع الثاني: شروط لم الأسرة

حتى تفي الدول على نحو كامل بالتزاماتها بموجب المادة 9 من اتفاقية حقوق الطفل بعدم فصل الطفل عن والديه رغماً عنهما، يتعين عليها أن تبذل ما في وسعها من جهد لإعادة الطفل غير المصحوب أو المنفصل عن زويه إلى والديه، عدا في الحالات التي يكون فيها الإبقاء على الفصل ضرورياً لصون مصالح الطفل الفضلى، مع مراعاة حق الطفل في إبداء آرائه.

أولاً: عدم تعارض لمّ شمل الأسرة مع المصالح الفضلى للطفل اللاجئ

يتعارض جمع شمل الأسرة في البلد المنشأ مع مصالح الطفل الفضلى إذا وُجد "خطر حقيقي" بأن تؤدي العودة إلى بلد المنشأ إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للطفل. ويكون هذا الخطر مدوناً على نحو لا جدال فيه في قرار منح مركز اللاجئ أو في قرار صادر عن السلطات المختصة بشأن تطبيق الالتزامات المتعلقة بعدم الرد (بما فيها الالتزامات الناشئة عن أحكام المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأحكام المادتين 6 و7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). وبناء عليه، إن منح مركز اللاجئ هو مانع ملزم قانوناً يحول دون العودة إلى البلد المنشأ، ويحول بالتالي دون جمع شمل الأسرة هناك. أما إذا كانت الأخطار الممكنة في بلد المنشأ أقل حدة، ولكن يُخشى مثلاً أن يتأثر الطفل بالآثار العشوائية للعنف السائد فيها، يجب حينئذ دراسة هذه الأخطار بعناية كاملة وتقييمها في ضوء الاعتبارات الأخرى القائمة على الحقوق، بما فيها النتائج التي قد تترتب على الإبقاء على حالة الفصل. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن بقاء الطفل يتسم بأهمية بالغة ويشكل شرطاً مسبقاً لتمتعه بجميع الحقوق الأخرى.²⁵

وقد يتعارض لمّ شمل الأسرة مع المصالح الفضلى للطفل اللاجئ، إذا ما كان الطفل سابقاً محلّ إساءة من الوالدين أو كان عرضة للإهمال، وفي هذا الصدد، نصت المادة 9، فقرة 1، من اتفاقية حقوق الطفل على إلزام الدول الأطراف بعدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرّر السلطات المختصة، رهنا بإجراء إعادة نظر قضائية، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها، أن هذا

²³ البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، جنيف، 1977، الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949.

²⁴ البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة غير الدولية، جنيف، 1977، الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949، المادة 4، فقرة 3 (ب).

²⁵ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، فقرة 82.

الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى. وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل.

ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ينبغي إجراء تقييم للمصالح الفضلى للطفل قبل لم شمل الأسرة، لتحديد ما إذا كان لم الشمل يحقق تلك المصالح أم لا. وينطبق ذلك على الحالات المقترنة بمخاطر أو علامات على سوء المعاملة أو الإهمال أو الاستغلال في الأسرة؛ والحالات التي استمر فيها انفصال الطفل لفترة طويلة بالنسبة لعمر الطفل؛ والحالات التي تقتزن بشكوك حول شرعية العلاقة الأسرية؛ والحالات التي قد يؤدي لم الشمل فيها إلى فصل الطفل عن غيره من الأفراد الذين تربطه بهم علاقات وثيقة.²⁶

ثانياً: مراجعة رأي الطفل وحقه في التعبير بكل حرية

نصت المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل على أنه ينبغي لكل دولة طرف تمكين الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة من الحق في التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه. وعملاً بأحكام هذه المادة ينبغي لدى تحديد التدابير الواجب اتخاذها فيما يخص الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، إبراز آراء الطفل ورغباته ومراعاتها، بما في ذلك التدابير الخاصة بالبحث عن أفراد أسرته.²⁷ وينبغي أيضاً أن تراعى آراء الطفل في إطار الترتيبات المتعلقة بالوصاية والرعاية والإيواء والتمثيل القانوني. ويجب أن تقدم هذه المعلومات بطريقة تراعي درجة نضج كل طفل وقدرته على الفهم. ولما كانت المشاركة مرتبطة بالتواصل الموثوق، ينبغي عند الاقتضاء توفير خدمات الترجمة في كافة مراحل الإجراءات.²⁸

المبحث الثاني: آليات تمكين الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم من التمتع بالحياة العائلية

يمثل البحث عن أسرة الطفل اللاجئ من أجل لم شمل العائلة الآلية الأساسية (المطلب الأول)، وإن لم يكن ذلك ممكناً، ينبغي اتخاذ ترتيبات الرعاية البديلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: البحث عن أسرة اللاجئ من أجل لم شمل العائلة

البحث عن أفراد الأسرة هو أحد المكونات الرئيسية للبحث عن أي حل مستدام، وينبغي أن يحظى بالأولوية عدا في الحالات التي يتنافى فيها البحث عن أفراد الأسرة، أو الكيفية التي يُجرى بها البحث،

²⁶ أنظر في ذلك: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدليل الميداني لتنفيذ المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل، منشورات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2011، ص 46؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل، منشورات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2004، ص 36.

²⁷ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6 (2005)، فقرة 25.

²⁸ المرجع نفسه، فقرة 25.

مع مصالح الطفل الفضلى أو يُعرض للخطر الحقوق الأساسية للأفراد المعنيين (الفرع الأول)، ومع ذلك فإن تنفيذ تدابير لمَ الشمل تصادفها عقبات حقيقية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تدابير لمَ شمل الأسرة

يتمثل الهدف من البحث عن أفراد الأسرة في استعادة الروابط الأسرية، وفي نهاية المطاف، تمكين لمَ شمل الأسرة. سواء كان هذا بالنسبة للأطفال بدون مرافق أو المفصولين عن ذويهم أو الأطفال الآخرين الذين تتطلب حالتهم البحث عن أفراد أسرهم. وقد أكدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ولجنة الإنقاذ الدولية، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء، على اقتفاء أثر الأسر ولمَ شملها باعتباره أهم حل دائم للأطفال اللاجئين غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم. والمبدأ الأساسي هنا هو لمَ شمل الأسر، شريطة أن يكون في ذلك تحقيق للمصالح الفضلى للطفل²⁹. كما تم إعادة التأكيد على حقوق ومصالح الأطفال المتأثرين بالصراعات في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل في ماي 2002، إذ ركزت الوثيقة التي تمخضت عنها على الحاجة إلى إعطاء أولوية لبرامج اقتفاء أثر الأسر و لمَ الشمل، ومواصلة رصد ترتيبات رعاية الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا غير المصحوبين بأهلهم أو المنفصلين عنهم³⁰.

ووفقا لدليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1994، فإن البحث عن الآباء أو الأقارب يعد أمرا ضروريا، ويجب أن يبدأ البحث في أقرب وقت ممكن. إن أنه إضافة إلى إمكانية جمع شمل الأسرة، قد يكون من المهم جدا للطفل أن يعرف أن هناك آخرين يبحثون عن أبويه. وسوف يعتد البحث على التوثيق الشامل لتاريخ الطفل. وفي أغلب الأحيان، على التعاون الوثيق عبر الحدود. وينبغي تنسيق جهود البحث مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعلى سبيل المثال، عن طريق تقديم نسخة من طلب التسجيل/البحث. وقد يزيد هذا الإجراء من فرص تحديد موقع الأقارب مع تفادي ازدواج الجهود³¹.

وينبغي أن يكون البحث نشيطا، وتشمل أساليب البحث الفعالة إلصاق صور ضوئية على لوحات النشرات والبلاغات، وعقد جلسات مجتمعية بما في ذلك المجتمعات المحلية في المخيمات المجاورة، واستخدام الإذاعة والتلفزيون والصحف، وإعداد كتب أو " صحف" لاقتفاء الأثر تحمل صورا ضوئية للأطفال بغرض التداول المنهجي، وإجراء مقابلات شخصية مع الراشدين الذين فقدوا أطفالا، ومصاحبة الأطفال إلى المواقع التي وصفوها³².

²⁹ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تقديم المساعدة للاجئين القصر غير المصحوبين، الجمعية العامة، الدورة 58، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/58/299، 20 أوت 2003، فقرة 18.

³⁰ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تقديم المساعدة للاجئين القصر غير المصحوبين، فقرة 20.

³¹ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأطفال اللاجئون: مبادئ توجيهية بشأن الحماية والرعاية، جنيف 1994، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994، ص 128.

³² المرجع نفسه، ص 28.

ولا بد من اقتفاء الأثر حتى عندما يبلغ الطفل غير المصحوب بذويه عن وفاة أبويه، فقد أظهرت التجربة أنه في كثير من الأحيان يكون أحد الأبوين على الأقل على قيد الحياة. وهناك إمكانية أيضا لتحديد موقع أفراد آخرين من الأسرة أو أصدقاء الأسرة الذين يكون بوسعهم توفير الرعاية³³.

ويوصي دليل المفوضية بضرورة توخي السرية والتزام الحرص بالألا يؤدي جمع المعلومات وتداولها إلى تعرض الأطفال للاجئين أو أسرهم للخطر³⁴.

وفي بعض الأحيان يكون أفراد الأسرة موجودين في مواقع داخل بلد المنشأ أو في أماكن أخرى، ويكون جمع شمل الأسرة بشكل سريع غير ممكن. وفي مثل هذه الحالات، يكون من المهم مساعدة الطفل غير المصحوب بذويه على مداومة الاتصال مع الأسرة. وفي بعض الحالات، يكون بوسع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تساعد في تيسير تبادل الاتصالات، وقد أنشئت في هذا الصدد خدمة "رسائل الأسرة" كجزء من شبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة باقتفاء الأثر³⁵.

ومن التطورات الهامة صدور المبادئ التوجيهية بشأن الأطفال غير المصحوبين المنفصلين عن ذويهم في عام 2003 (وضعتها وأقرتها كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية وصندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) والمنظمة الدولية للرؤية العالمية)، وهي تشكل أداة للتعاون المشترك فيما بين الوكالات. ووفقا لهذه المبادئ، فإن أهم الخطوات في العمل مع الأطفال غير المصحوبين المنفصلين عن ذويهم هي التعرف السريع على هويتهم وتسجيلهم وتوثيقهم بشكل فوري واقتفاء أثر أسرهم، بما يؤدي ثانية إلى لم شملهم إذا كان في ذلك ما يخدم مصالحهم الفضلى. وينبغي أن يرافق هذه الخطوات تعيين قيم وإيداعهم مؤقتا لدى أسرة راعية حيث يمكن رصد رفاه الطفل³⁶.

ووفقا لهذه المبادئ ينبغي أن تبدأ عملية البحث عن أفراد الأسرة في أقرب وقت ممكن بعد تحديد الهوية، ويمكن أن تجرى عملية البحث عن أفراد الأسرة داخل مخيم للاجئين أو النازحين أو بين المخيمات أو بين الأقاليم في بلد اللجوء، أو عبر الحدود بين بلدان اللجوء وبلدان الأصل. ومن الممكن الاستمرار في البحث عن أفراد الأسرة حتى بعد سنوات من الانفصال، و ينبغي دائما إطلاع الأطفال على نتائج جهود البحث عن أفراد الأسرة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم منذ لحظة تحديد الهوية حتى يتم العثور على حل دائم³⁷. وفي الحالات التي تفشل فيها جهود البحث عن أفراد الأسرة، بمن فيهم الأقارب البعيدين بعد استنفاد كافة الجهود المعقولة، يجب إعلام الطفل ومناقشة حلول الرعاية البديلة والطويلة

³³ المرجع نفسه، ص 129.

³⁴ المرجع نفسه، ص 129.

³⁵ المرجع نفسه، ص 129.

³⁶ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تقديم المساعدة للاجئين القصر غير المصحوبين، فقرة 19.

³⁷ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدليل الميداني لتنفيذ المبادئ التوجيهية ...، مرجع سابق، ص 43.

الأجل واستطلاعها مع الطفل، على أنه يجب إشراك السلطات الوطنية من أجل إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات الرعاية وعمليات التبني الممكنة مثلاً³⁸.

الفرع الثاني: مشكلات تنفيذ تدابير لم الشمل داخل بلد اللجوء

رغم وجود الأحكام القانونية الدولية التي تنص على حقوق الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم في الحياة العائلية ولمّ شمل الأسرة، إلا أن تنفيذ مثل تلك الإلتزامات عادة ما يكون مرهوناً بمدى قدرة البلد المضيف على استيعاب أسر هؤلاء الأطفال بما يفرزه من أعباء إضافية على كاهلها. ولهذا فإن لمّ شمل الأسرة يكون رهين ممارسة بلد اللجوء لحقه في السيطرة على معدلات الهجرة وقدرته على استيعاب المزيد من اللاجئين أو المهاجرين.

وإذا ما توقفنا عند نموذج الدول الأوربية بسبب موجة اللجوء الواسعة التي مستها بسبب النزاعات المسلحة في سوريا والعراق وأفغانستان وغيرها، فإننا نجد أن معظم تلك الدول تتوفّر على قوانين للمّ شمل الأسرة، ومع ذلك فإن الحصول على هذا الحق أمر آخر. ومع ازدياد أعداد اللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا، فإن الدول الأعضاء باتت تصعب على أسر هؤلاء الأطفال الانضمام إليهم. وفي هذا الصدد أفادت "أن باتيلي"، كبيرة مسؤولي السياسة في المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين (جماعة تضم منظمات اللاجئين في أوروبا)، أن الدول الأوربية حريصة على الحد من هذه القنوات. إذ أن الاتجاه السائد يتمثل في فرض معايير أهلية أكثر تقييداً، ومتطلبات أكثر صعوبة فيما يخص الوثائق الداعمة، وتوافر أقل للمساعدة القانونية التي تمولها الدولة لمساعدة اللاجئين على استكمال عملية تقديم الطلبات التي تزداد تعقيداً. كما أن التشريعات الوطنية الخاصة بجمع شمل الأسر تتغير بسرعة كبيرة لدرجة أن حتى بعض المحامين والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المشورة القانونية تشكو من صعوبة فهم الإجراءات، ناهيك عن اللاجئين الذين حتى قد لا يتحدثون نفس اللغة³⁹.

وإذا كان توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الحق في لمّ شمل الأسرة الصادر في عام 2003 يعفي اللاجئين من بعض الشروط الصعبة التي ينبغي على فئات أخرى من المهاجرين الامتثال لها عند تقديم الطلبات، مثل إثبات الحصول على دخل كافٍ ومسكن. ولكن اللاجئين لا يستفيدون من هذه الإعفاءات إلا إذا قدموا طلباتهم خلال فترة زمنية معينة من الحصول على حق اللجوء. وفي بعض الدول الأعضاء، يكون لديهم أقل من ثلاثة أشهر لتقديم الطلبات، وأولئك الذين يحصلون على حماية ثانوية بدلاً من وضع اللجوء الكامل لا يستفيدون من الإعفاءات على الإطلاق. وقد أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلاً عن جماعات حقوق اللاجئين، إلى أن ثلاثة أشهر ليست فترة زمنية واقعية لتقديم طلبات لمّ شمل الأسرة لأن تتبع مكان وجود أفراد الأسرة المفقودين يمكن أن يستغرق عدة أشهر وتعقب الوثائق اللازمة لدعم الطلبات، مثل شهادات الميلاد والزواج، يستغرق عدة أشهر أخرى⁴⁰.

³⁸ المرجع نفسه، ص 43.

³⁹ كريستي سيفريد، لمّ شمل الأسرة بعيد عن متناول العديد من اللاجئين في أوروبا، أوكسفورد، 6 يوليو 2015.

متوفرة على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.irinnews.org/ar/report/4929>

⁴⁰ المرجع نفسه.

وبموجب توجيه الاتحاد الأوروبي، لا يُطلب من الدول الأعضاء سوى الاعتراف بأن الأسرة الأساسية مؤهلة للحصول على حق لمّ الشمل (الأزواج والأبناء القصر وآباء القصر غير المصحوبين). وقد تمسكت معظم الدول الأعضاء بهذا التعريف المحدود الذي لا يعترف بأن الهجرة القسرية يمكن أن تغير تركيبة الأسرة واعتمادها على العائلة الممتدة. وفي السياق نفسه، أشارت "فانيسا كوان"، التي تدير برنامج الصليب الأحمر البريطاني للمساعدة في لمّ شمل الأسر، أن الأطفال الذين تيمموا غالباً ما تربيتهم العمات والأعمام، ولكنهم ليسوا مؤهلين للحصول على حق جمع شمل الأسرة اللاجئة في المملكة المتحدة ما لم يتم تبنيهم بشكل رسمي⁴¹.

وكمثال آخر يوضح هذه الصعوبات، إصدار الحكومة الألمانية تعديلات قانونية على قانون اللجوء، والتي أقرها البرلمان بتاريخ 25 فيفري 2016، ومنعت بموجبها اللاجئين الذين يتمتعون بحق الإقامة المؤقتة من لمّ شمل عائلاتهم لمدة سنتين، بحجة تخفيض أعداد اللاجئين، حيث تشير الإحصائيات الرسمية الألمانية إلى أن عدد اللاجئين القصر تعدى الستين ألف (60 000) حتى تاريخ فيفري 2016. وكحدّ أدنى، توصل وزير العدل والداخلية إلى مخرج قانوني يقضي بالسماح للاجئين القصر، في الحالات القصوى ولأسباب إنسانية خاصة واستثنائية، بالاستفادة من حق لمّ شمل عائلاتهم⁴².

وفي تقييم قانوني لهذه الإجراءات، أشار المعهد الألماني لحقوق الإنسان (مؤسسة مستقلة تعنى بحقوق الإنسان) إلى أنه حتى مع اعتماد بعض الاستثناءات، فإن هذه التعديلات ستؤدي إلى كارثة من الناحية القانونية ومتاعب للحكومة الاتحادية، لا سيما في المحاكم ولدى العديد من المنظمات، كون قراراتها تشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية الأمم المتحدة للطفولة وبالذات المادة العاشرة منها⁴³.

المطلب الثاني: الحلول البديلة لتوفير الحياة العائلية

في حالة عدم تحقق لمّ الشمل، هناك جملة من البدائل يمكن اعتمادها وهي: كفالة أو تبني الأطفال اللاجئين غير المصحوبين (الفرع الأول)، العودة إلى بلد المنشأ (الفرع الثالث) وأخيراً (الاندماج المحلي).

الفرع الأول: كفالة أو تبني الأطفال اللاجئين غير المصحوبين

أولاً: كفالة الأطفال اللاجئين غير المصحوبين

تشير كفالة الأطفال إلى الحالات التي يتم فيها رعاية الأطفال في بيت خارج أسرهم، وتفهم عادة على أنها ترتيب مؤقت، وتندرج عملية إنشاء كفالة الطفل والترتيبات العملية المرتبطة بها في الفئات التالية⁴⁴:

1- الكفالة التقليدية (أو غير الرسمية):

⁴¹ المرجع نفسه.

⁴² شادي عاكوم، القصر ممنوعون من لمّ الشمل، صحيفة العربي الجديد، 26 فبراير 2016. متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي: <https://www.alaraby.co.uk/society/2016/2/25>

⁴³ المرجع نفسه.

⁴⁴ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدليل الميداني لتنفيذ المبادئ التوجيهية مرجع سابق، ص 48.

تشير إلى الوضع الذي يقيم فيه الطفل مع أسرة أو أسرة معيشية أخرى قد تكون أو لا تكون على علاقة قرابة بأسرة الطفل. ويغلب في الكفالة التقليدية اتخاذ القرارات المتعلقة بها بواسطة الكبار ولا يولى الاعتبار اللازم لآراء الأطفال ورغباتهم في كثير من الأحيان.

2- الكفالة العفوية:

تشير إلى الوضع الذي تهتم فيه الأسرة بالطفل دون أي ترتيب مسبق، ويتكرر حدوثها في حالات الطوارئ، وقد يشترك فيها أسر من مجتمع مختلف في حالة الأطفال اللاجئين. وتمثل الكفالة العفوية شكلاً من أشكال الكفالة غير الرسمية.

3- الكفالة المرتبة:

تشير إلى الوضع الذي تقوم فيه أسرة برعاية طفل كجزء من ترتيب يحده طرف ثالث، ويمثل الطرف الثالث عادة وكالة تشارك في الرعاية الاجتماعية مثل دائرة حكومية أو منظمة دينية أو منظمة غير حكومية وطنية أو دولية. وقد يكون هذا الترتيب أو لا يكون مغطى بتشريعات رسمية.

وكقاعدة عامة، ينبغي أن تتبع هذه الكفالة التشريعات والسياسات الوطنية، ويتعين أن يسعى الموظفون المعنيون بحماية الطفل، إذا ومتى كان ذلك ممكناً وفي صالح الطفل أيضاً، إلى إشراك السلطات المحلية (دائرة الرعاية الاجتماعية، على سبيل المثال) في كفالة الأطفال المرتبة. وينبغي أن يكون ترتيب الكفالة كذلك مناسباً من الناحية الثقافية لمجتمع اللاجئين أو النازحين⁴⁵.

على مستوى الممارسة، بيّنت الناطقة الإعلامية باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأن تعامل هيتها مع الأطفال السوريين غير المصحوبين بذويهم والذين دخلوا إلى مخيم الزعتري بالأردن، يتم في العادة عن طريق البحث عن أقرباء لهؤلاء الأطفال بين اللاجئين، حيث أن 80% منهم يتم العثور على أقارب لهم كالجدة أو العم أو الخال أو غيرهم، وغالباً ما يتم إلحاق الطفل بهم أو بأحد من عائلته الكبيرة⁴⁶. إلا أن هناك عدد قليل من الأطفال لا تجد المفوضية لهم أحداً من عائلاتهم على الإطلاق، وتقول الناطقة الإعلامية باسم المفوضية أنه في هذه الحالة يتم البحث عن أسر مستعدة لاحتضانهم وتحمل مسؤوليتهم. وأشارت ذات المتحدث، إلى أن هذه العملية طويلة ومعقدة باعتبارها مسؤولية كبيرة ويترتب عليها التأكد من أن هذه الأسرة مؤهلة وقادرة على تحمل المسؤولية، وتتم هذه العملية من خلال إجراء مقابلة مع الأسرة ودراسة حالتها الاقتصادية والمادية، ومدى استعدادها لاحتضان الطفل. مع تأكيد ذات المتحدث على قيام المنظمة بعملية إمداد الأسرة التي تحتضن طفلاً مادياً، ومتابعتها بصورة دورية ومنتظمة لتقييم وضع الطفل وقدرته على التأقلم مع أسرته الجديدة⁴⁷. وفيما يتعلق بالأطفال الذين يتم إلحاقهم بأسرهم الطبيعية كالجدة أو العم، فإن المفوضية تقوم بتقدير احتياجات الأسرة ودراسة وضعها المادي، لتدفع لمن هم أكثر احتياجاً للمساعدات، بحسب

⁴⁵ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدليل الميداني لتنفيذ المبادئ التوجيهية ...، مرجع سابق، ص 49.

⁴⁶ فانتن سليمان، المفوضية تبحث عن عائلات لاحتضان أطفال لاجئين دون ذويهم، 2015/04/28. متوفرة على الموقع

الإلكتروني الآتي: <http://ar.ammannet.net/sy/?p=3812>

⁴⁷ فانتن سليمان، مرجع سابق.

ذات الناطقة، موضحة أن هذه الإمدادات تتعلق بحجم التبرعات التي تقدمها الدول المانحة، فكلما زاد حجم الدعم، زادت قدرة المفوضية على إمداد هذه الأسر بمساعدات أكبر⁴⁸.

ثانياً: تبني الأطفال اللاجئين غير المصحوبين

يجب على الدول، لدى نظرها في تبني الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، احترام الشروط المسبقة المنصوص عليها في المادة 21 من اتفاقية حقوق الطفل احتراماً تاماً، فضلاً عن الصكوك الدولية ذات الصلة الأخرى، بما فيها على وجه الخصوص اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، وتوصيتها الصادرة في عام 1994 المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاقية على الأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال المشردين على الصعيد الدولي. ويتعين على الدول بوجه خاص أن تراعي ما يأتي⁴⁹:

- لا يمكن تبني الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم إلا بعد التأكد من أن وضع الطفل يسمح بتبنيه. ويعني هذا عملياً في جملة أمور أن الجهود المبذولة للبحث عن أفراد الأسرة وجمع شملهم لم تكلل بالنجاح، أو أن الوالدين قد وافقا على التبني. ويجب أن تكون موافقة الوالدين وكذلك موافقة الأطراف والمؤسسات والسلطات الأخرى اللازمة لإقرار التبني، موافقة حرة ومستنيرة. ويفترض هذا تحديداً أن الموافقة لم تحصل بمقابل مالي أو تعويض من أي نوع آخر وأنها لم تسحب؛

- لا يجوز تبني الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم بعجلة وفي حالات الطوارئ القصوى؛

- يجب أن يخدم التبني مصالح الطفل الفضلى وأن يتم وفقاً للقوانين الوطنية والدولية والعرفية الواجبة التطبيق؛

- ينبغي التماس آراء الطفل، حسب سنه ودرجة نضجه، ومراعاة هذه الآراء في إطار جميع إجراءات التبني. ويقتضي هذا الشرط أن يكون هذا الطفل قد حصل على المشورة وأطلع كما ينبغي على نتائج التبني وموافقته عليه، إذا كانت هذه الموافقة لازمة. ويجب أن يعطي الطفل موافقته بحرية ومن دون إغراء بمال أو بتعويض من أي نوع آخر؛

- يجب إعطاء أولوية التبني إلى الأقارب الموجودين في بلد إقامة الطفل. وفي حالة عدم توفر هذا الخيار، تعطى الأولوية إلى أفراد المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه الطفل أو على الأقل إلى أفراد يشاركونه نفس الثقافة؛

- ينبغي الامتناع عن إجراء التبني في بلد اللجوء في حال إمكانية العودة الطوعية إلى الوطن في المستقبل القريب في ظل ظروف تستوفي شروط السلامة والكرامة.

الفرع الثالث: العودة إلى بلد المنشأ

⁴⁸ فاتن سليمان، مرجع سابق.

⁴⁹ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، فقرة 91.

لا تشكل العودة إلى البلد المنشأ خياراً مقبولاً إذا كانت تنطوي على "خطر معقول" بأن تسفر عن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للطفل، ولا يجوز تنظيم العودة إلى البلد المنشأ مبدئياً إلا إذا كانت هذه العودة تخدم مصالح الطفل الفضلى. وينبغي لدى اتخاذ القرار مراعاة جملة أمور منها الآتية⁵⁰:

- السلامة والوضع الأمني والأوضاع الأخرى، بما فيها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سيلاقيها الطفل عند عودته، ويتحدد ذلك بإجراء دراسة اجتماعية، عند الاقتضاء، تقوم بها منظمات الشبكة الاجتماعية؛

- توفر ترتيبات الرعاية للطفل المعني؛
- الآراء التي أعرب عنها الطفل في إطار ممارسة حقه في القيام بذلك بموجب المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل وآراء الأشخاص الساهرين على رعايته؛
- درجة اندماج الطفل في البلد المضيف ومدة غيابه عن بلده المنشأ؛
- حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته، واسمه وصلاته العائلية (المادة 8)؛
- الحفاظ على خلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية (المادة 20).

الفرع الرابع: الاندماج المحلي

يشكل الاندماج المحلي الخيار الرئيسي في حالة استحالة العودة إلى البلد المنشأ لأسباب قانونية أو واقعية. ويجب أن يقوم الاندماج المحلي على أساس وضع قانوني مأمون (بما في ذلك وضع الإقامة) وعلى الحقوق الواردة في الاتفاقية الواجبة التطبيق تطبيقاً كاملاً على جميع الأطفال الذين يمكنون في البلد، بصرف النظر عما إذا كانت أسباب بقائهم راجعة إلى الاعتراف بهم بوصفهم لاجئين، أو إلى أي عقبات قانونية تحول دون العودة، أو ما إذا كان تقييم مصالح الطفل الفضلى لا يشهد في صالح العودة⁵¹.

وإذا تقرر بقاء الطفل المنفصل عن زويه أو غير المصحوب في المجتمع المحلي، ينبغي للسلطات المختصة أن تقوم بتقييم حالة الطفل ثم أن تحدد، بالتشاور مع الطفل ووصيه، ما يلزم اتخاذه من ترتيبات طويلة الأمد داخل المجتمع المحلي وغيرها من التدابير الضرورية لتيسير الاندماج. ويتخذ القرار بشأن إيداع الطفل بإحدى المؤسسات بالاستناد إلى ما تقتضيه مصالح الطفل الفضلى، وفي هذه المرحلة ينبغي، حيثما أمكن ذلك، اللجوء إلى الرعاية المؤسسية كملأز أخير فقط⁵².

خاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة، يمكننا الوقوف عند النتائج الآتية:

- أظهرت الدراسة تنامي حجم وتعداد الأطفال اللاجئين بسبب النزاعات المسلحة أساساً، ومن ضمنهم أولئك الأطفال غير المصحوبين بذويهم، والذين تتضاعف معاناتهم مقارنة بأولئك المصحوبين بذويهم أو أحد أفراد أسرهم على الأقل.

⁵⁰ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6(2005)، فقرة 84.

⁵¹ المرجع نفسه، فقرة 89.

⁵² المرجع نفسه، فقرة 90.

- إذا كان القانون الدولي لا يمنع الأطفال غير المصحوبين بذويهم من الحصول على صفة اللاجئ، فإن معاناتهم لا تتوقف بمجرد الحصول على هذه الصفة، وتبقى حاجتهم إلى جو الحياة العائلية أولوية حتمية لتمكينهم من مواجهة الصدمات النفسية التي سببت، أو صاحبت رحلة لجوئهم، وكذا كيفية التعامل والتأقلم مع طابع الحياة الجديد في مكان اللجوء.
- يشدّد القانون الدوليّ بشكل خاصّ على مبدأ وحدة العائلة، إذ يجب أن تحظى وحدة العائلة بالأولوية، لا سيما في حالات العودة الطوعية للأطفال غير المصحوبين بوالديهم أو المنفصلين عنهم.
- تحقيق لمّ شمل العائلة مقرون بضوابط رئيسية، وهي ضرورة مراعاة المصالح الفضلى للطفل اللاجئ دائماً، مع تمكينه من إبداء آراءه بكل حرية كلما كان ذلك ممكناً.
- رغم وجود الأحكام القانونية الدولية التي تنص على حقوق الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم في الحياة العائلية ولمّ شمل الأسرة، إلاّ أن تنفيذ مثل تلك الإلتزامات عادة ما يكون مرهوناً بمدى قدرة البلد المضيف على استيعاب أسر هؤلاء الأطفال بما يفرزه من أعباء إضافية على كاهلها. ولهذا فإن لمّ شمل الأسرة يكون رهين ممارسة بلد اللجوء لحقه في السيطرة على معدلات الهجرة وقدرته على استيعاب المزيد من اللاجئين أو المهاجرين.
- يمثل اقتفاء أثر الأسر ولمّ شملها أهم حل دائم للأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم.
- في حالة عدم إمكانية تحقيق لمّ شمل الأسرة، أو تعارض لمّ الشمل مع المصالح الفضلى للأطفال اللاجئين، تضمن الدول الأطراف، وفقاً لقوانينها الوطنية، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل، والتي يمكن أن تشمل هذه الرعاية، في جملة أمور، الكفالة أو التبني أو إعادتهم إلى مواطنهم التي قدموا منها، على أن يشكل الاندماج المحلي الخيار الرئيسي في حالة استحالة العودة إلى البلد المنشأ لأسباب قانونية أو واقعية.

قائمة المراجع: أولاً: الدراسات

- 1- ربيكا أودينيل وجيوتهى كانيكس، الأطفال المنفصلون وغير المصحوبين ببالغين في الاتحاد الأوروبي، نشرة الهجرة القسرية، عدد 51، يناير/كانون الثاني 2016.
- 2- شادي عاكوم، القصر ممنوعون من لمّ الشمل، صحيفة العربي الجديد، 26 فبراير 2016. متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي: <https://www.alaraby.co.uk/society/2016/2/25/>
- 3- فاتن سليمان، المفوضية تبحث عن عائلات لاحتضان أطفال لاجئين دون ذويهم، 2015/04/28. متوفرة على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://ar.ammannet.net/sy/?p=3812>
- 4- كريستي سيفريد، لم شمل الأسرة بعيد عن متناول العديد من اللاجئين في أوروبا، أوكسفورد، 6 يوليو 2015. متوفرة على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.irinnews.org/ar/report/4929>
- 5- لورا مكسويل، آية الهاللي، الأطفال اللاجئون المنفصلون عن ذويهم في القاهرة: تحليل قانوني، ورقة العمل الخامسة لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، سبتمبر 2004.

ثانياً: التقارير

- 1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تقديم المساعدة للاجئين القصر غير المصحوبين، الجمعية العامة، الدورة 58، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/58/299، 20 أوت 2003.
- 2- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تقديم المساعدة للاجئين القصر غير المصحوبين، الجمعية العامة، الدورة 58، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/58/299، 20 أوت 2003.
- 3- لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6 (2005)، معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلد المنشأ، الدورة التاسعة والثلاثون، 17 أيار/مايو - 3 حزيران/يونيه 2005، CRC/GC/2005/6، 1 سبتمبر 2005.
- 4- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأطفال اللاجئون: مبادئ توجيهية بشأن الحماية والرعاية، جنيف 1994، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994.
- 5- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدليل الميداني لتنفيذ المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل، منشورات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2011.
- 6- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحديد المصالح الفضلى للطفل، منشورات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2004.

ثانياً: النصوص القانونية

- 1- اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، تاريخ بدء النفاذ: 2 أيلول/سبتمبر 1990

- 2- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.
- 3- البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، جنيف، 1977، الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949.
- 4- البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة غير الدولية، جنيف، 1977، الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949.
- 5- مبادئ باريس، قواعد و مبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فبراير/شباط 2007، مبدأ 3.5. متوفرة على الموقع الإلكتروني الآتي:
[https://www.unicef.org/protection/10-1696_ParisPrinciples-ARABE-_VERSION_FINALE\(1\).doc](https://www.unicef.org/protection/10-1696_ParisPrinciples-ARABE-_VERSION_FINALE(1).doc)

التحديات الأمنية التي تواجه الشرق الأوسط في ظل تدهور الأمن الإنساني
والمغيرات الجيو-سياسية في المنطقة العربية

أ. حنان جعفر

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

التحديات الأمنية التي تواجه الشرق الأوسط في ظل تدهور الأمن الإنساني والمتغيرات الجيو-سياسية في المنطقة العربية

في ظل الأزمات السياسية، والتغيرات الجيو-سياسية جراء مخلفات الحراك الشعبي العربي، والفوضى العارمة من سقوط الأنظمة السياسية وانقسام دول... زاد الأمر سوء في المنطقة العربية في مختلف المجالات المهمة، خاصة فيما يخص الإنزلاقات الأمنية في الشرق الأوسط عموماً، ويبدو أنه متجه صوب المزيد من العنف وعدم الاستقرار. وعادة ما ركزت دول المنطقة على التهديدات التقليدية الخارجية، في حين أن التهديدات الداخلية التي تواجهها تلك الدول، والتي تتراوح بين القلاقل الداخلية، وفشل الدولة، والحرب الأهلية، أصبحت أكثر انتشاراً وتغلغلاً بالمنطقة، مما أثر على نوعية حياة الإنسان الشرق أوسطي عموماً، وبالتالي على أمنه الإنساني، حيث أصبح الوضع يهدد بحياة متشعبة بالتهديدات الخطيرة بالحاضر الآني، وبالمستقبل القريب والبعيد، وباعتبار أن المنطقة مرتع لصناعة الإرهاب وتغذيته، وكما هو الحال زيادة نسبة اللاجئين (خاصة السوريين)، ومدى تأثير عددهم المتنامي على بقية الدول المستقبلية لهم بطريقة نظامية وغير نظامية، (دول الجوار كالأردن، ودول أوروبا كألمانيا...)، أصبحت منطقة الشرق الأوسط ليست فقط منطقة تفتقر للتطبيق الفعلي لموضوع الأمن الإنساني، وإنما أصبح تأثير هذا الوضع ذو بعد عالمي، يمس أمن أفراد الدول الأخرى، والتي تسعى بدورها لتطبيق مفهوم الأمن الإنساني.

Security challenges in the Middle East in light of deteriorating humanitarian security and geopolitical changes in the Arab region

In light of the political crisis and chaos, and the remnants of the Arab movement, from the fall of political systems and split countries ..., it is worse in the Arab region in various important fields, especially with regard to security glides in the Middle East in general, and appears to be heading towards more violence and instability. Typically countries in the region have focused on external conventional threats, while the internal threats faced by these countries, ranging from internal unrest, and the failure of the state, the civil war, became widespread and pervasive in the region, thus affecting the quality of the middle eastern human life, and therefore on human security, where he became a situation threatens the lives of a complex of serious and present immediate threats, and the future, near and far, and as the hotbed of the region for terrorism and feeding terrorism , as it is increasing the proportion of refugees (especially the Syrians), and the impact of their number growing on the rest of the receiving countries formal and informal manner (neighboring countries such as Jordan, the countries of Europe such as Germany ...), has become the Middle East is not the only area lacking the actual application to the theme of human security, but the effect of this situation is becoming a global dimension, it affects the security of other countries, which in turn is seeking to apply the concept of human security .

مقدمة

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كنتاج لمجموعة من التحولات، التي شهدتها الساحة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث عرفت الدراسات السياسية والأمنية نهضة فيما يخص مفهوم الأمن عموماً، من حيث التوسيع (أمن اجتماعي، وأمن إقتصادي، وأمن سياسي، وبيئي، ...)، والتعميق (أمن الفرد، وأمن المجتمع، وأمن الدولة)، ولم يعد بذلك الأمن يقتصر على بعده العسكري والمادي التقليدي، بل يتعدى ذلك، لأن مفهوم الأمن الوطني أو القومي كان محتكراً على كل الدراسات السياسية والأمنية، وحتى الاجتماعية لفترة ما قبل الحرب الباردة، جاءت بعد نهايتها وبداية قيام نظام دولي جديد في بداية التسعينيات عدة مفاهيم للأمن، تتعلق بالفرد، والمجتمع، وليس الدولة فقط، مثل: مفهوم الأمن الإقليمي، الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني، هذا الأخير الذي يمس موضوع ورقتنا، ليصبح وضع الأمن الإنساني حالياً، ليس فقط قياسه بمدى تطبيقه، الذي يمس بمصادقية السلطة، بل تعدى ذلك ليصبح في حالات كثيرة مرهوناً بالسيادة الوطنية لكل دولة.

وعلى ضوء المتغيرات الجيو-سياسية الجديدة، والتي من شأنها أن خلقت وضعا كارثيا فيما يخص الوضع الإنساني بالمنطقة، خاصة فيما يخص الوضع الكارثي والمتأزم للجائنين المتزايد عددهم، وكذا ما خلفه الإرهاب والحروب الأهلية من ضحايا وانهيارات لكل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وعليه جاءت إشكالية دراستنا كالتالي: إلى أي مدى يمكننا بناء مقاربة أمنية لوضع الأمن الإنساني بالشرق الأوسط، في ظل التغيرات الجيو-سياسية في المنطقة العربية والتحديات الأمنية التي تواجهه؟

وعليه تم تناول في موضوع مداخلتنا ثلاثة محاور:

المحور الأول: حقيقة وضع الأمن الإنساني بمنطقة الشرق الأوسط.

المحور الثاني: التحديات الأمنية الخطيرة التي تواجهها المنطقة العربية في ظل الوضع الراهن لمختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية.

المحور الثالث: آفاق الأمن الإنساني بالشرق الأوسط.

المحور الأول : حقيقة وضع الأمن الإنساني بمنطقة الشرق الأوسط .

شكل الأمن ولا يزال محور تفكير الإنسان سواء كان فرداً أم جماعة، إذ يعتبر الأمن بكل مستوياته الأولوية الأولى والمصلحة العليا للدولة، فلا يستقيم نظام ولا يقوم اقتصاد دون ترسيخ وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار، وقد ترك التطور التاريخي وتركب وتعدت الحياة الإنسانية، بصمات كبيرة وعديدة على مفهوم الأمن، وخاصة الأمن الإنساني، والذي أصبح بدوره مركباً ومعقداً، كما أصبح مرآة عاكسة للتطور المفاهيمي والفكري والحضاري، أمام التغير المتسارع الذي تشهده الإنسانية عبر مراحلها التاريخية، وخصوصاً مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي خلقت المستويات والعمق للأمن، وأنتجت بذلك مفهوم الإنساني.

أولاً: مفهوم الأمن الإنساني.

قد ظل ينظر إلى مفهوم الأمن لفترة طويلة، على أنه أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو بأنه الأمن العالمي بحدوث حرب نووية، ومع انتهاء الحرب الباردة أضحت هذا المفهوم غير ذي جدوى في أذهان معظم الناس، الذين أصبحوا يعتبرون انعدام الأمن يتأتى من المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية، أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، وبالنسبة للكثيرين منهم أصبح الأمن يرمز إلى الحماية من خطر الجوع، والمرض، والبطالة، والجريمة، والصراع الاجتماعي، والقمع السياسي، والمخاطر البيئية، وهذا ما سحاول التطرق إليه من خلال التعرض لمفهوم الأمن الإنساني.

تعريف الأمن الإنساني:

المفهوم الإجرائي للأمن

الأمن لغة: يعتبر الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق، والأمن في اصطلاح اللغة العربية وكما جاءت معانيه في القرآن الكريم و هو من: الأمان والأمانة. وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمان والأمان هو ضد "الخوف" الذي هو الفزع وفقدان الاطمئنان، فأمن، يَأْمَنُ، أَمْنًا، وَأَمَانًا، اطمئنَّ ولم يخفْ فهو آمِنٌ¹. والأمانة : ضد الخيانة. وفي التنزيل العزيز: وأمنهم من خوف .ابن سيده : الأمن نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمنا وأمنا، وأمنة وأمانا فهو أمن. فهو الطمأنينة بعدم توقع مكروه، في الزمن الحاضر و الآتي²، والأمنة : الأمن، ومنه: أمنة نعاسا (إذ يغشاكم النعاس أمنة منه)³.

الأمن اصطلاحاً: يرى باري بوزان Barry Buzan الأمن أنه مفهوم واسع صعب التعريف، سمته الأساسية أنه خلافى ومنازع حوله⁴ Contestable، وإن كان عادة ما يميز بين مصطلحي الدفاع الذي يتفق على أنه ذو معنى عسكري، وعليه يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل، لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به، ولهذا فقد اختلفت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية في كلمة الأمن أنه الطمأنينة، أو نقيضاً للخوف أو مساوياً لانتفاء الخطر، وهذا ما عبر عنه ديون Dillon"⁵.

¹ يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، ص 22.

² محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص 5.

³ ابن منظور، لسان العرب، (لبنان بيروت: دار الصادر، 2003 م)، ص 164.

⁴ Dario Batistella, Théories des relations internationales, (Paris: Presses des sciences po, 02ème éd, 2006), P.461.

⁵ سليمان الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، (المجلة العربية للعلوم السياسية 19، صيف 2008)، ص 9.

ويعتبر مفهوم الأمن المرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليديا بحيث ارتبط هذا المفهوم بعسكرة الدولة للحفاظ على المصالح مع منافسيها من حيث تجدر الإشارة إلى مفهوم الأمن العسكري المرتبط باستمرارية الدولة من حيث حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية¹.

فالمفكر الواقعي والتر ليبمان (Lipmann Walter) يرى: "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه". يعرفه شارل سلاينشر بأنه: "يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها"². ويعرفه باري بوزان (Barry Buzan) بأنه: "في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد"³.

وبالتالي فالأمن في صورته التقليدية كاف مرادفا لوجود عدو خارجي، تستدعي ضرورة بقاء عزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة، كذلك يفهم من هذا الجانب الحربي، والتسلحي وفقا لهذا الاتجاه التقليدي أن الأمن عموما هو محور القوة العسكرية، التي تعتبر أساس الحفاظ عليه. الأمن الإنساني: من المعلوم أن البيئة الدولية بعد الحرب الباردة أفرزت مفاهيمًا مغايرة لمنظومة المفاهيم، والتي سادت في حقبة الحرب الباردة، حيث نجد مفهوم العولمة في مقابل الخصوصية، ومفهوم التدخل الدولي الإنساني في مواجهة مفهوم السيادة الوطنية، ومفهوم الأمن الإنساني في مواجهة الأمن الوطني، وقد طرح بلاتز W.E. Blatz سنة 1966م، مفهوم الأمن الفردي في كتابه "الأمن الإنساني بعض التأمّلات"، فيه انطلق من فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادا آمنين، وهو ما مثل تحدٍ لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد⁴، ويرى أن مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضا أو بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة".

لا شك في أن أول من استعمل الأمن الإنساني كمفهوم ذو معنى خاص، كان تقرير التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994م، حيث وقع تعريف الأمن الإنساني بالتححرر من الخوف، والتحرر من العوز، وقد قام التقرير بالتمييز بين سبعة أشكال من الأمن الإنساني: الاقتصادي والبيئي والشخصي والجماعي والسياسي، والغذائي، والصحي.

¹ Keith Krause and Michael C. Williams, *Critical security studies*, (British : Catalogue in Publication Data, 1997), P ,PP.142- 143.

² رفعت سيد أحمد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد 35، (تونس: 1984م)، ص 80.

³ Barry Buzan, *Op.Cit*, P18 .

⁴ خديجة أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 13، (القاهرة: 2006)، ص31.

أما وزير الخارجية الكندي السابق لويد أكسورثي Loyd Axworthy فيرى أن الأمن الإنساني هو: "طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الاهتمام، بدلا من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر"¹.

وهناك العديد من التعريفات المتعلقة بمفهوم الأمن الإنساني حيث نجد منها من ربط بين مفهوم الأمن الإنساني والقدرات المتاحة، فهو عند كانتي باجباي Kanti Bajpai يشير إلى: " مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات، وذلك مقارنة بالقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد والقدرات في الوقت والنطاق، وعند هذه النقطة، فمن غير الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة"². وهناك تعريفات لمفهوم الأمن الإنساني ربطت من بينه وبين الأمن القومي، وهو ما ذهب إليه جورج ماك لين George Mac Lean حيث يرى أن الأمن الإنساني يعني: " تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة... الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلية، والذي يترافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية"³، ومن ثمة كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلية، ممثلا في الحروب، فالأمن الإنساني هو باختصار أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم".

ويقدم كوفي عنان تعريفا شاملا للأمن الإنساني فهو يعني: " أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة، والقدرة لبلوغ احتياجاته الخاصة"⁴.

وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي"⁵.

- وفي السبعينيات والثمانينيات، أثير هذا المفهوم عند مناقشة مصادر تهديد أمن الأفراد من خلال:⁶
- 1- الربط بين إشكالية تحقيق أمن الأفراد والإنفاق على التسلح.
 - 2- الربط بين مفهوم الأمن الإنساني وتحديات التنمية الشاملة.

¹ Kanti Bajpai , An Expression Of Threats Versus Capabilities ACROSS Time and Space , Security Dailogue , vol .35, No.3 , 2004 ,p 360 .

² عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد160، (2005)، ص 58.

³ Barbara Delcourt, Théorie de la sécurité, (Bruxelles : institut d'études européennes, 2006) ,P.53.

⁴ جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في: جون بيليس، ستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، (ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004)، ص414.

⁵ عبد النور بن عنتر، نفس المرجع السابق، ص58.

⁶ Barry Buzan , People State And Fear : An Agenda For International Security Stadies In The Post Cold War (UK Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991) , PP,18-19.

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة حدثت مجموعة من التحولات الأساسية في البيئة الأمنية الدولية، أدت إلى التوظيف السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، ومن هذه التحولات ما يلي¹:

1- انتقال الدراسات الأمنية من التركيز على كيفية تجنب حرب نووية، إلى الاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد، ومشاكل البيئة وقضايا اللاجئين، حيث يرفض اقتراب الدراسات الأمنية النقدية الفرضية القائلة، بأن الأمن يمكن تحقيقه من خلال تراكم القوة، بل يرون أن الأمن قد يتحقق من خلال تحرر الأفراد من القيود، والتي قد تكون نابعة من طبيعة وهيكل النظام السياسي، أو من النخبة السياسية، وكذا التركيز على قضايا الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد والتنافس العرقي والإرهاب والأمراض و تلوث البيئة.

2- التغيير في طبيعة الصراعات، إذ كانت ذات صبغة دولية إجمالاً، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد انتقلت إلى داخل الدولة الوطنية، وغالبية ضحاياها من المدنيين، خصوصاً عندما يصبحون هدفاً لسيطرة الجماعات المتطرفة، حيث شهدت الفترة من 1990م إلى 2001م، حوالي سبعة وخمسين صراعاً رئيسياً، منه خمسة وأربعون صراعاً داخل الدولة الوطنية.

ثانياً: الأمن الإنساني والانتقال من المفهوم إلى التطبيق الفعلي.

منذ إصدار برنامج الأمم المتحدة التنموي لتقرير التنمية البشرية سنة 1994م، حول أبعاد جديدة للأمن الإنساني، وقع بذل جهود كبيرة من أجل صقل المفهوم الحقيقي للأمن الإنساني، من خلال البحث واجتماعات أصحاب الخبرة، حتى يقع وضع الأمن الإنساني في صلب جدول عمل السياسة على الصعيدين القومي والإقليمي، والأهم من كل ذلك، من أجل الشروع في عمل فعلي مبتكر في الميدان، قصد الإستجابة لحاجيات وهموم معظم المجتمعات الهشة، وقد كان هناك حدثان مهمان، وهو إنشاء شبكة مفهوم الأمن الإنساني، والمتكونة من إحدى عشرة دولة من جميع أنحاء العالم، والتي تنظم ملتقيات وزارية كل سنة، وكذلك إصدار تقرير سنة 2003 م، لهيئة الأمن الإنساني: "الأمن الإنساني الآن: توفير الحماية والتمكين للأفراد ومجتمعاتهم"، والذي نادى باتخاذ تدابير شاملة وعالمية للرقى بالأمن الإنساني.

ولقد كانت لمنظمة اليونسكو مشاركة فعالة الجهود منذ البداية، وخاصة في إطار المساعي الرامية إلى النهوض بثقافة السلام، ولذلك ومنذ سنة 1994م، قامت المنظمة ببعث مجموعة من المشاريع على المتعلقة بنشر مفهوم جديد للأمن، على الصعيدين الإقليمي، والوطني، والضامنة لمشاركة المؤسسات الإقليمية، والقومية، والمحلية، والمتضمنة لمجموعة كبيرة من المشاركين، بما فيها القوات المسلحة في أمريكا الوسطى وإفريقيا.

واعتماداً على الخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ هذه المشاريع، أصبح مسألة محورية بالنسبة للمنظمة ككل، وقد وقع اعتماد برنامج عمل من أجل الرقي بالأمن الإنساني على الصعيد الإقليمي

¹ مارتن غريفيش و تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة : ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008م)، ص 81.

عام 2000م، إثر مداوات المنتدى العالمي الأول لمدرء مؤسسات البحث والتكوين في السلام حول "مسألة أي جدول أعمال يجب إتباعه في خصوص الأمن الإنساني خلال القرن العشرين". والذي عقد بمقر منظمة اليونسكو، وفي سنة 2002م، أصبح الأمن البشري أحد الأهداف الإستراتيجية الإثني عشر مثلما تعكسه " الإستراتيجية متوسطة المدى لفترة ما بين 2002 و2007م، ويرتبط هذا الهدف الاستراتيجي بمساهمة اليونسكو في محاربة الفقر، وخاصة الفقر المدقع، وفي حماية حقوق الإنسان، إضافة لما تقدمه في مجال العلوم الطبيعية خاصة في مجال الوقاية من خلافات الموارد المائية واستعمالها.

لقد شرعت العديد من المنظمات الدولية من جعل هذا المفهوم ركيزة لأنشطتها، وقامت بعض الدول مثل كندا والنرويج في اتخاذ الأمن الإنساني مسارا في سياساتها الخارجية، وهاهو اليابان قد أسس سنة 1999م، صندوق إئتمان لضمان الأمن الإنساني، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، مما أدى إلى إنشاء مفوضية الأمم المتحدة.

ثالثا: وضع الأمن الإنساني الراهن في العالم العربي.

انهار الوضع الإنساني والأمني ككل بالشرق الأوسط، مع انهيار الدولة العثمانية خلال الحربين العالميتين، حيث تمكنت الإمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية من السيطرة على العالم العربي، بعد أن كانت مسيطرة عليه بشمال إفريقيا، مما جعل شعوب المنطقة العربية، تحس بالضعف والمذلة وانتهاك لخصوصيات وأملاك أوطانها، مع بروز الكثير من الأحداث العالمية والإقليمية، (كنشأة الأمم المتحدة، وبروز القضية الفلسطينية)، ما خلق توترا وقلقا وضغطا على النفسية العربية، وعلى حقوق الإنسان العربي ولما صنعه الغزو والإحتلال الفرنسي والبريطاني، وبالتالي دخول الشعوب العربية في أزمة تهدد هويتهم، ومصدر عيشهم وكرامتهم الإنسانية، لتدخل المنطقة العربية في مرحلة الكفاح والتحرر، و الاستقلال بعدها بمرحلة الخمسينيات والستينيات للعديد من الدول، وبالتالي وجدت نفسها أمام اقتصاد منهار بعد الاستقلال، و ثروات نهبت وخربت، فكانت مرحلة ما بعد التحرر، مرحلة حرجة للعديد من الدول، وخاصة مع دخولها سياسيا واقتصاديا في المسار الإشتراكي لما تطلبته تلك المرحلة، وكان صعبا للغاية في ظل قلة الخبرة والكفاءة، وصعوبة الحياة لفترة ما بعد التحرر، مما أثر على جودة الحياة الاجتماعية للفرد العربي كافة، وجعله يعيش تخلف على المستوى التكنولوجي، والاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، والثقافي، وعليه سنذكر الوضع من خلال المحددات التي أعطت وضع الأمن الإنساني صورته الحالية:

❖ أولا: سياسيا

فقد مر على الشرق الأوسط بمرحلة تغيرات دراماتيكية في العقود الأخيرة، ولم يمكن فهم هذه المتغيرات في وقتها بالشكل المطلوب والدقيق، إذ باتت تعتبر المنطقة الأكثر غموضا وصناعة المفاجآت خلال العقود الأخيرة، من خلال عدة تحولات إستراتيجية أهمها:

-انتقال محور الصراع في المنطقة من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي إلى الخليج العربي، فمنذ العام 1973م، توقفت الحروب الموسعة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وبدلا منها حلت مسألة الحروب المحلية المحدودة، والتي امتازت بحرب مع عصابات إرهابية، أو حروب عصابات في نفس الوقت، الحروب الثلاثة الكبرى التي حدثت بعد ذلك كانت في منطقة الخليج الفارسي، " حرب العراق-إيران و حربي الخليج"، وهذا التغيير مرتبط بمتغيرين أقل أهمية وهو أن معظم رؤساء الدول العربية تبنا فكرة حل النزاع العربي الإسرائيلي عن طريق السياسة وليس عن طريق الحرب.

-العالم العربي في حالة ضعف مستمر، ليس لديه القدرة على معالجة المشاكل الجماعية بقواه الداخلية الذاتية، أو بالمشاكل المهمة والأكثر أهمية التي تقف في وجهه.

-في ظل هذا الوضع المتهربى للدول العربية فإن جدول الأحداث في الشرق الأوسط يتم تحديدها بواسطة دول غير عربية وهي: إيران، تركيا، والى حد ما إسرائيل.

-القضية الفلسطينية مازالت تشغل بال الكيان الصهيوني المحتل والفلسطينيين، وعدة قوى عالمية ودولية وعربية، في نهاية سنوات التسعينات كان واضحا أن هذه القضية تخطو باتجاه الحل، لكنها دخلت إلى طريق مسدود، والذي خلف "انتفاضة الأقصى".

-الدول الكبرى الموجودة في الشرق الوسط تبدلت، تأثير بريطانيا وفرنسا في المنطقة انتهى منذ نهاية سنوات الخمسينات، وبدلا منهم حلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتصارها على الإتحاد السوفييتي وانهاره بأواخر الثمانينات، وبالتالي تفردا بالمنطقة.

مع نهاية فترة الحرب الباردة وتداعباتها، (انتصار الإيديولوجية الرأسمالية بالمقابل سقوط الإشتراكية)، كان على الدول العربية اتباع النهج الرأسمالي، خاصة وأن اقتصاديات هذه الدول كانت شبه منهارة ومتخلفة مقارنة مع دول النامية والغرب، وكانت بمرحلة النهوض والتنمية المحلية، لكن ؟. فلم يكن التطور الذي شهده الشرق الأوسط والعالم العربي خصوصا، في السنوات القليلة الماضية متمثلا في الانتفاضات وتغيير الأنظمة، والحروب الأهلية فحسب، بل إن سقوط النظام العربي الذي استمر لسبعة عقود كاملة هو مناط هذا التطور الذي أطلق شرارته تفكك الدول القومية التي أنشأتها بريطانيا وفرنسا في شرق المتوسط بعد الحرب العالمية الأولى، وسقوط الإمبراطورية العثمانية. فقد انهارت سلطة الدولة المركزية في العراق وسوريا، وما تزال الفصائل السياسية المختلفة في لبنان غير قادرة على الاتفاق على رئيس للبلاد، ليصبح لبنان قشرة دولة تتعهد فيها الحكومة بالإدارة والتنسيق، بينما تحتفظ المجموعات الدينية والإقطاعية بهيكلها السياسية وتحالفاتها الخارجية. وبعد ثماني سنوات من سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على قطاع غزة وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ما يزال تأسيس كيان سياسي فلسطيني متماسك حلما بعيد المنال.

وقد انهار أيضا نظام الدولة القومية في الإطار الخارجي للعالم العربي، فانقسم السودان إلى دولتين متعارضتي المصالح الاقتصادية والتوجهات الاستراتيجية: يحكم الشمال رئيس أدايته المحكمة

الجناية الدولية، هو عمر البشير، ويغرق الجنوب في حرب قَبَلية متدنية الشدة. ولأكثر من عقدين من الزمن يحكم الصومال (البلد الذي يتحكّم في موقع استراتيجي في مضيق يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي) زمرة من أمراء الحرب. لقد خلقت الفوضى السائدة هناك تهديدات متعددة تؤثر في شرق أفريقيا: الأيديولوجية الإسلامية العنيفة، والقرصنة، والاتجار بالبشر. وعلى الجانب الآخر من المحيط العربي، على مقربة من شواطئ المحيط الأطلسي، سقطت الصحراء التي تفصل شمال أفريقيا عن غربها تحت سيطرة الإسلاميين المتطرفين الذين تمثل "بوكو حرام" أكثر مجموعاتهم شهرة، ويمثل الاتجار بالأسلحة، والمخدرات، والبشر الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في المنطقة، والتي تنافي تماما معنى تطبيق الأمن الإنساني.

وقد أصاب الوهن مشروع "إتحاد المغرب العربي"، أي ذاك الجزء الغربي المتماسك من العالم العربي. فقد تحطم الأمل الذي أطلقته انتفاضة عام 2011 في ليبيا ضد العقيد معمر القذافي بعد انزلاق البلاد إلى حرب أهلية معقدة، ومع أن اتفاقا برعاية الأمم المتحدة قد عقد في نهاية عام 2015م، ما تزال البلاد تحت وطأة التخريب الذي تمارسه الميليشيات المختلفة، في حين أصبحت الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلاد ملاذا لجماعات عنف متصلة بمجموعات مماثلة في شرق المتوسط، وبالتالي فوضى هدامة دمرت كل ما له صلة بالأمن الإنساني للمواطنين داخل البلد.

لقد حل اليأس محل الأمل الذي ولد مع "ثورات الربيع العربي"، في أن الشرق الأوسط سيتجه أخيرا نحو الديمقراطية الليبرالية، مما حدا بأحد المحللين الإستراتيجيين الدوليين إلى فصل العالم العربي عن سائر العالم باعتباره منطقة تحكم وتفكر بعقلية القرون الوسطى، منطقة في طريقها إلى "الخروج من التاريخ".

بالمقابل، في ظل الاكتئاب الذي سيطر على الجو العام تظهر تطورات واعدة من جهة ثانية، فمنذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، أصبح القطاع الخاص لا القطاع الحكومي ولا المستثمرين الأجانب، في كافة الدول العربية تقريبا أكبر موفر للوظائف وأكبر مزودي رؤوس الأموال الاستثمارية، وللمرة الأولى منذ أكثر من ستة عقود، تملك الآن شرائح اجتماعية كبيرة العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، في كافة أنحاء المنطقة تقريبا، ويعملون في شركات القطاع الخاص، ولديهم اتصال كبير بالعقارات وأسواق رأس المال في اقتصاديات بلادهم، حيث إن تطلعات هذه الفئات آخذة في الصعود، فقد وفرت لهم الاتصالات الرقمية الحديثة (ولغيرهم من الطبقات الاجتماعية الأدنى) إمكانات هائلة غير مسبوقة، وجعلتهم منفتحين على أنماط الحياة وأنماط التفاعل الاجتماعي في أجزاء أخرى من العالم.

إن يؤمن الكثير من الشباب العربي الآن بأنهم جديرون بحياة أكثر إشباعاً بكثير من تلك التي عاشها أبائهم، ولم يؤذ هذا إلى تغذية الأذواق الاستهلاكية فحسب، بل اضطر بعض أنظمة المنطقة أيضاً لإظهار دعمها مفاهيم مثل سيادة القانون، ومحاربة الفساد، وتخفيف التركيز الاقتصادي للسلطة، وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات وفرض الرقابة على السلطة التنفيذية. لم يكن من قبيل المصادفة أن كافة الدساتير العربية التي صيغت أو عدلت خلال السنوات الأربع الماضية تركز هذه

المفاهيم، و بغض النظر عن درجة وضع الدساتير موضع التنفيذ، فإن فرض هذه المفاهيم على جدول الأعمال الوطني في العديد من الدول العربية، التي وجدت أنفسها مضطرة للتصدي لقضايا مثل هذه تمثل تطور إيجابي وإرادة فعلية نحو التغيير لأجل تحسين حياة الإنسان العربي.

وثمة تطور أهم يجري بعيدا عن الدول والدساتير، فمالكو الشركات الصغيرة والمتوسطة (من رواد الأعمال، وأصحاب الأصول الرأسمالية، والعاملين في القطاع الخاص) يشكلون تدريجيا قطاعات نامية ولعل التطور الجاري في الفن العربي الحديث هو أبرز التطورات الواعدة، فمنذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة تصور السينما العربية، والأدب، والمسرح مزيجا من سخط على الظروف القائمة، وبحث عن عقود اجتماعية جديدة، بالإضافة إلى خط ثوري واضح، ويستمر هذا الاتجاه على الرغم من مرور ست سنوات تقريبا على اندلاع الانتفاضات العربية، ثمة سمة مشتركة بين أنجح مجموعات الشباب العربي فيما يخص الجانب الثقافي والترفيهي مثل مجالات الموسيقى، والمسرح، والرواية، وحتى المهوسين بألعاب الفيديو والحاسوب، ألا وهي صيغ فنونهم بصيغة الابتكار، وفتح آفاق جديدة، والتمرد في كثير من الأحيان.

في ست السنوات الأخيرة، شهدت منطقة الشرق الأوسط مجموعة من التغيرات الجيو-سياسية جراء سلسلة من الاحتجاجات في بعض الدول العربية، بالأخص في الدول التي كان نظام الحكم فيها شموليا نوعا ما أو نظاما ديكتاتوريا، وهذا نتيجة لتراكمات الوضع المتدني والمزري للحقوق السياسية بكافة أشكالها للإنسان العربي، (مثل: المشاركة والتنشئة السياسية غير المتاحة، حق التعبير، الديمقراطية، وقنوات التواصل بين الحكام والمحكومين، وتلبية المطالب السياسية، تحقيق وعود المنتخبين...)، ليصبح الوضع قابل للإنفجار الشعبي في أي لحظة، وهاهي بعض الإحتجاجات الشعبية استطاعت أن تغير النظام، مثل تونس وليبيا ومصر، وآخرون لم يتمكنوا، مثل سوريا والعراق، فقد وصل الوضع في سوريا إلى دمار أشبه بالكامل، وانقسم العراق إلى مجاميع من وحدات سياسية.

إذن، تفشي ظاهرة العقم الديمقراطي والتي تعتبر المحدد الأول والأساسي، الذي أدى إلى انفجار الشعوب العربية، ذلك أن الدولة العربية الحديثة، الموزعة على جمهوريات مغلقة على رؤساء خالدين (بعضهم كان يخطط لتوريث الحكم للأبناء)، وملكيات تنفيذية مطلقة، من خلال منظومات بنىوية متشابكة، أي دولة تسلطية مكتملة الأركان، مستبدة، ومظاهر ذلك واضحة، بدرجات متفاوتة، في جميع مجالات الحياة العربية التي يخترقها تراكم تاريخي، متصل ومكثف، من الاستبداد المتعدد الأشكال، فلا يحتاج الأمر إلى بيان التفرد بالسلطة واحتكارها، الهيمنة على المجتمع، حصار التنظيمات السياسية المستقلة في حال السماح بوجودها، غلبة طابع المركزية على قرارات وسياسات الدولة، غياب مبدأ المساءلة للنخبة الحاكمة، قمع كل مظاهر المعارضة الجادة، شيوع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في ظل تضخم المؤسسات الأمنية...

وبالرغم من أن بعض من الأنظمة العربية بادرت منذ أواخر الثمانينيات، إلى اتخاذ خطوات جزئية على طريق الانفتاح السياسي والتعددية السياسية، سواء في أوقات الأزمات، وإضفاء الطابع

الديمقراطي على بنية الحكم امتصاصا لغضب الشعوب وتخدير عقولهم، إلا أن النتيجة في نهاية المطاف كانت في أدنى مستوياتها. ذلك أن جملة الإصلاحات المعلن عنها، التي لم ينفذ كثير منها، لأن هذه الإصلاحات كانت معظمها تقريبا شكلية ترقيعية، ولم تحكمها أطر دستورية وقانونية راسخة، بل إنه سرعان ما كان يتم التراجع عنها، بمجرد أن يتعرض النظام لأي تهديد حقيقي¹. من هنا، لم يعد للإنسان العربي أي أمل في أن تتحقق تجربة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي للكلمة على الصعيد العربي، أو أن يمثل في الأفق احتمال واعد لتطور سياسي تدريجي، يلامس عناصر الواقع العربي، ويمكن من خلاله خلق فرص للخروج من حالة السلطوية الراسخة بلا نهاية. في هذه البقعة من الأرض التي تعاني زحما في التوتر والصراعات، الأمر الذي دفع البعض إلى اقتراح فرضية "الاستثناء الديمقراطي" العربي²، ومفادها أن المنطقة العربية، بحكم سياقات تاريخية وجيو-سياسية خاصة، تمثل حالة متفردة في العالم، من حيث أنها المنطقة الأكثر صلابة ومقاومة للاتجاه الديمقراطي الذي اتخذ طابعا كونيا منذ الربع الأخير من القرن العشرين، فهي الوحيدة التي لم تتوافر لها فرصة الخروج من أسر تاريخها السلطوي، والعبور نحو الخلاص الديمقراطي، بدلا من ذلك، استطاعت أنظمة سلطوية تحتمي بأدوات قمعية، ولا تقيم احتراما لأي حقوق سياسية، الاستمرار، بأقل كلفة ممكنة، في مواقعها، من دون أن يختل وضعها السلطوي، ومن دون أن تمتد إليها، في عصر يموج بتحولات سريعة وعاصفة، واحدة من موجات التحول الديمقراطي التي اجتاحت آخرها العالم في نهاية التسعينيات.

وبشكل رئيس، فإن الظواهر التي كان لها انعكاسات سلبية على تطور المسار الديمقراطي في الوطن العربي تتوزع على مستويات ثلاثة أساسية³ :

المستوى الأول سياسي- مؤسسي: تمثله طبيعة البنية الدستورية القائمة على التعقيدات و الإشكاليات المتعلقة بالمجال السياسي العربي، التي أثرت بشكل سلبي على ديناميات العملية السياسية، وأدت إلى بروز توترات حادة ما بين السلطة الحاكمة والمجتمع حالت دون تطور إمكانات واحتمالات قيام نظام ديمقراطي توافقي، وبالتالي نجاح قناة الحوار والتواصل بين الحاكم والمحكومين كما تتطلبه العملية الديمقراطية المفترضة.

المستوى الثاني سوسيو- اقتصادي: تجسده طبيعة التكوينات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية العربية القائمة، التي ما فتئت مواضع العطب تتسع في بنيتها بشكل واضح، على نحو لا يشجع ولا يساعد على قيام نظام ديمقراطي.

¹ Michael McFaul, Transition from Post communism , (Washington : Journal of Democracy ,Vol. 16, No. 3 July 2005),PP. 5-9.

² Simon Brombly, Middle East Exceptionalism: Myth or Reality?, (Cambridge, UK: Polity; Malden, MA .Blackwell Publishers, 1997),PP. 321- 344.

³ حمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، السنة 15، العدد 167 (كانون الثاني / يناير 2007م)، ص 88.

المستوى الثالث ثقافي: حيث تعبر عنه طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية، التي تتحكم فيها "ذهنيات ومسالك" طاعنة في التقليد الأعمى، أنتجت، على نحو تراكمي، بنية عقلية تبرر التسلط والاستبداد، مما أنتج الثقافة الرعوية (ثقافة الخضوع والإذعان).

وعليه، أزمة الأحزاب السياسية، هشاشة المجتمع المدني، التبعية الهيكلية للخارج، هيمنة الدولة على الاقتصاد غلبة الطابع الريعي أو شبه الريعي على سياسات الدولة، استمرار فعالية التركيبة الاجتماعية التقليدية (البنية الأبوية أو العشائرية)، هذه العوامل الموضوعية ما تزال فاعلة، تعرض نفسها بوضوح في المشهد العربي الجديد، ما يعني أن التطبيق الفعلي للحقوق السياسية، والتي تعتبر الجزء هام من الأمن الإنساني طالما أن الخلفيات الأساسية التي يقتضيها هذا البناء، ما تزال غائبة بفعل تشابك وتعقد المنظومة السياسية العربية على المدى الطويل في عمق الحياة العربية، وعلى المستويات كافة، خاصة وأن عنصر التنشئة السياسية السليمة يؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر، ويعزز من حالة الاستقرار السياسي، وإهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع.

ولا تزيد الديموغرافية الأمور إلا سوءاً، فقد نضجت الغالبية العظمى من الـ180 مليون عربي تحت سن الـ35 في العقدین الأخيرین، وقت أن ضعفت الشرعية السياسية في جميع أنحاء المنطقة، وذابت الحواجز بين السلطة والثروة، وتحولت الجمهوريات إلى إقطاعيات عائلية، ووصل الفساد وإساءة استعمال السلطة إلى مستويات مروعة، لقد ساهمت أحداث السنوات الست الماضية، في تفاقم الوضع بعد أن أصبح ما يقرب من 40 مليون شاب عربي (خاصة في العراق، وليبيا، وسوريا، واليمن) يعيشون في مناطق لا تحكمها سلطة مركزية ولا سيادة القانون¹.

ثانياً: إقتصادياً

بالإمعان في تطور النمو الإقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للأمال و لم تحقق ما كان منتظراً منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة، وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر، لتباين معدلات النمو في كل منها. وأهم الأسباب كالتالي:

أولاً/ إخفاق خطط التنمية الإقتصادية في البلدان العربية: ويمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هاته المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الإقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية والصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية، إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية. وما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق

¹ المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات المركز، 2001).

معدلات النمو الاقتصادي، وفشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل قلاقل تفاقم أزمة البطالة بها.

ثانيا/ فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية: حيث إن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، وخاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدتها فترة مطلع السبعينات، فقد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصادية هو وقوع أغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة 2016م إلى نحو 220 مليار دولار، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، والتي تقدرها بعض المصادر بأكثر من ألف مليار دولار أمريكي.

فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015م فيما يحدث من تحول كبير في الديناميكيات العالمية، والذي تقوده القوى سريعة النهوض في البلدان النامية، وأثار هذا التحول على التنمية البشرية، حيث يوجد من بلدان المنطقة العربية (قطر والإمارات العربية المتحدة) في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا، وثمانية دول (البحرين والكويت والسعودية وليبيا ولبنان وعمان والجزائر وتونس) في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وست (الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر والجمهورية العربية السورية والمغرب والعراق) في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، والدول الثلاث المتبقية (اليمن وجيبوتي والسودان) في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة.

ثالثا/ التوجيه غير السليم للموارد المالية العربية: ذلك من خلال استنزاف معظم الموارد المالية العربية خلال فترة انتعاش أسعار النفط في الإنفاق على التسليح، وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة العربية، مما أدى بها إلى الوقوع في شرك المديونية، وخدمتها جد المكلفة. وقد بلغت حدة هذا التأثير السلبي نروته حينما حدث الغزو العراقي للكويت، واندلاع حرب الخليج الثانية، ناهيك عن الأولى، حيث عادت أعداد كبيرة جدا من العمالة المهاجرة إلى بلدانها. حيث خرج في هذه الأونة مليونين و510 آلاف عامل عربي بنسبة 77.7% من جملة العمالة العائدة، وفي عامي 1990-1991، حسب التقرير الأمم للتنمية العربية لسنة 2002م، والشطر الأكبر من هؤلاء أضيف إلى رصيد البطالة المتراكم في بلدانهم.

رابعا/ تبعات تنفيذ برامج الخصخصة: أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام. وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 م إلى 30% خلال السداسي الأول لسنة 1999م ثم إلى 45% سنة 2002م، حسب التقرير الوطني للتنمية الوطنية لوزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2004م، بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال، وغلق للوحدات، كما نشير هنا أن الحكومات العربية تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وعلى رأسها الحد من البطالة.

وننتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان العربية، ويضعف من حرج الموقف قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلبا موازين المدفوعات والقدرة التراكمية للبلدان العربية.

خامسا/ إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي: جاءت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، وبنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسعت هذه البرامج الفجوة وزادت من أعداد العاطلين عن العمل، وكذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية. انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ونذكر منها:

- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي.
 - تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.
 - تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.
- فإننا نشير في هذا الصدد أن الدول العربية خاصة النفطية منها قد عادت من جديد للاهتمام بقطاعات كانت قد تخلت عنها خلال فترة انهيار أسعار النفط لتعاود دعمها من جديد، وخير مثال تستدل به هو حالة الجزائر، حيث أنها عادت من خلال طرحها لمشروع الإنعاش الاقتصادي والذي رصدت له مبالغ مالية ضخمة، وقد ارتفعت معدلات البطالة في السنوات الأخيرة في البلدان العربية، بسبب أثر برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تسارع تطبيقها.

❖ **ثالثا: اجتماعيا**

يعاني العالم العربي مستوى غير مسبوق من عدم جودة الحياة الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي، ووصول مستويات الأمن الاجتماعي بذلك إلى حدود متدنية، فقد حاولت كافة الأيديولوجيات السياسية التي سيطرت على العالم العربي في السنوات الـ150 الماضية أن تفرض نفسها على المجتمع بأسره، فتمركزت رؤية الليبرالية العربية في أواخر القرن الـ19 وأوائل القرن الـ20، حول إدخال الحداثة الغربية إلى المنطقة التي كانت عاقلة في سبات العصور الوسطى لعدة قرون، فأنشأت الحركة الليبرالية نظام التعليم الحديث، وغرست مفهوم الديمقراطية والمواطنة المتساوية، وساعدت العالم العربي في الانفتاح على موجات من الفن والثقافة دفعت نشاطا إبداعيا هائلا. لقد ألهمت القومية العربية من خمسينات القرن العشرين حتى سبعينياته عشرات الملايين من العرب بنظام، بدا

وكانه يجمع بين المساواة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لكن هذا النظام قد فشل على المستويين الاقتصادي التنموي، كما أنه على المستوى الإنساني قد خذل الملايين ممن آمنوا به. وحتى الشعور بالهوية قد أصابه خلل، على عكس ما اعتادت الدولة العربية الحديثة من محاولة فرض وجهة نظر معينة بشأن هوية الدولة على كافة الشرائح الاجتماعية، يتصاعد اليوم اتجاه قوي إلى استثناء الذين يعارضون الهوية التي تقرها الدولة تماما من الانتماء للبلاد. بينما قد انهارت كل أيديولوجية سبق أن غرست الشعور بالولاء في نفوس مواطني المنطقة، كل ذلك يؤدي إلى فراغ الهوية.

فمفهوم الوسط المشترك الذي تتولد فيه الأفكار والسياسات يفقد معناه في أعقاب تراجع الدولة وضعف الهوية الوطنية، واستبعاد فئات اجتماعية واسعة، وفقدان فئات أخرى اتصالها بالسلطة المركزية، والنتيجة هي التفتت والتمزق الاجتماعي، وزيادة الاستقطاب، وانهيار مفهوم المصلحة العامة.

ويتفاقم هذا الأثر نتيجة لضعف المؤسسات العربية التي اعتادت تجاوز حدود الطبقات، والطوائف، والأيديولوجيات، موفرة أماكن تجمع للشعوب من كافة أنحاء المنطقة ليقاشوا شؤونهم، فالكثير من المؤسسات الثقافية والصحفية العربية التي كانت موقرة في وقت مضى قد انحدرت إلى مستويات مروعة من الاضمحلال الفكري.

• **الفقر:** يمثل الفقر أحد أقوى التحديات التي يواجهها العرب مطلع هذا القرن، و التي تهدد مستوى الأمن الإنساني للفرد العربي، حيث من الأسباب المباشرة والقوية له هو التطرف الراهن في العالم العربي، فقد أشارت الدراسات المعاصرة إلى انهيار الطبقة الوسطى، والتي مثلت شريحة أساسية في المجتمعات العربية أواسط القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى تراكم الفقراء في أحزمة الفقر المحيطة بالمدن التي باتت تشكل وفق تقرير التنمية الإنسانية العربية 2014، أكثر من نصف العرب، واستنتج التقرير أن العالم العربي شديد الفقر في غالبية سكانه، فيما أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2016م إلى اتساع الفجوة بين 10% الأفقر، ويستوطن الفقر متلازما مع الأمية، و15 مليوناً يعانون من سوء التغذية، وبصورة عامة، هناك 65 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، ولم يحدث أي انخفاض في متوسطات الفقر خلال السنوات العشرين الأخيرة، بالتزامن مع نسبة أمية 31.6% بالوطن العربي لسنة 2015م، فقد بلغت نسبة الفقراء في الريف في كل من السودان 85%، 40% في اليمن، 27% في مصر، 15% في سورية والمغرب والجزائر، في حين وصلت نسبة الفقر المتعدد البعد إلى 81.2% في الصومال، وقد أشارت دراسة أعدها المجلس العربي للطفولة والتنمية مؤخراً، إلى ارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية إلى 83%، وأن الهوة تزداد اتساعاً بين فئة فقراء العالم العربي وهم الأكبر عدداً وبين فئة الأغنياء.

• **البطالة:** تمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها البلدان العربية حالياً، حيث طرحت منذ سنوات التحذيرات بشأن ما ستفرزه البطالة في واقع الدول العربية، و دق ناقوس الخطر من

جراء عواقبها السلبية على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة في البلدان العربية تتزايد يوما بعد يوم. وبينما لا يزال معدل النمو السكاني أعلى المعدلات على المستوى العالمي، تبقى نسبة البطالة 14.4% من القوى العاملة مقارنة بـ6.3% على الصعيد العالمي، وتوجد في البلدان العربية، وفق تقرير التنمية الإنسانية العربية 2014م، أعلى نسب البطالة عالميا بين الشباب 60%، منهم 40% من خريجي الثانوية والجامعات، وجاءت البلدان العربية ضمن عشر مناطق جغرافية في العالم سجلت فيها أعلى معدلات البطالة بين الشباب للعام 2016م، وكانت الوحيدة التي بلغ فيها معدل بطالة الشباب 30% في 2016م، أو ما يعادل ثلاثة أضعاف متوسط المعدل العام لبطالة الشباب في العالم تقريبا، وبحسب دوما بيانات أصدرتها منظمة العمل الدولية في جنيف في 24 أوت 2016م، ستحافظ البلدان العربية على مركزها كأعلى موطن لبطالة الشباب في العالم، رغم أن هناك توقعات بأن تنخفض النسبة بمقدار أقل من نقطة مئوية (0.9%) في عام 2017م لتصل إلى 29.7%، وقدرت بطالة الشباب في الدول العربية كانت قد سجلت النسبة ذاتها (30.6%) في 2015م، وفي العالم العربي تنصدر ليبيا نسب البطالة مع 48.9%، تليها موريتانيا بنسبة 46%، وفي فلسطين زادت نسب البطالة خلال العقدين الماضيين 19.9%، إذ كانت تبلغ 22.8% العام 1991م، وصارت 44.7% في العام 2016م، وفي مصر زادت نسب البطالة نحو 12.6% خلال العقدين الماضيين، إذ ارتفعت النسبة من 29.4% في العام 1991م، لتصبح 44% في العام 2016م، كذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي زادت فيها نسب البطالة بنحو 11.6% خلال الفترة الزمنية ذاتها. وتعد نسب البطالة حاليا في ليبيا وموريتانيا ومصر بين الأعلى على صعيد العالم. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية لسنة 2016م، إن قرابة أربعة من كل عشرة (39%) من الشباب العامل في البلدان العربية يعيشون على أقل من 3.10 دولار يوميا.

ويعاني العالم العربي شكلا آخر من أشكال الهجرة ألا وهي الهجرة الداخلية، فلقد انتهى الأمر بالعديد من الموهوبين والليبراليين العرب، إلى الاعتقاد بأن العمل خارج حدود مجتمعاتهم التقليدية سوف يؤمن مستقبلا أفضل لهم ولأسرهم، فعزل الكثيرون منهم أنفسهم عن مجتمعاتهم، إنهم يعملون في شركات مرتبطة بالاقتصاد العالمي أكثر بكثير من اقتصاديات بلدانهم (خاصة في مجال الخدمات التي تحتاج إلى مهارات عليا)، ويعيشون في تجمعات سكنية معزولة أو ضواحي مورقة الأشجار بعيدا عن المدن الكبيرة في دولهم، ويرسلون أبناءهم إلى المدارس الأجنبية والجامعات الغربية، وحتى في ما يتعلق بوسائل الترفيه فقد احتجوا في المسلسلات الأمريكية والسينما المستقلة، فلقد أصبحوا كالغريب (عقليا وعاطفيا وقيميا) وهم داخل مجتمعاتهم، ولتلك العوامل كلفة اقتصادية لا يستهان بها، فالهجرة والانفصال الفكري يدفعان هذه الشرائح التي تتمتع بالقوة الاقتصادية إلى الحد من استثماراتها في بلادها والانفتاح على واقعها، ومن ثم يقلص الاستثمار المحلي ولا تخلق فرص العمل، وهي نتائج بالغة السوء بالنظر إلى التركيبة السكانية في المنطقة العربية التي تتسم بغلبة الشباب وانخفاض القدرة التنافسية.

• **التعليم:** وجود حاليا أزيد من 60 مليون أمة عربي و9 مليون طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي، وبالنظر لغالبية السكان في الدول العربية نجد أنها تقع ضمن شريحة الدخل المتدني وخاصة في الأرياف، وعدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع حاجات سوق العمل الفعلية، كما أن التكوين التعليمي في معظم الدول العربية، لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في عالم اليوم.

وفي العالم العربي، واحد من كل خمسة بالغين يعاني من الأمية 19%، موريتانيا فيها النسبة الأعلى من الأمية في العالم العربي حيث تمثل النسبة فيها 48%، فيما قطر لديها النسبة الأدنى من الأمية نسبة 98% من القطريين البالغين فوق 15 عاما قادرين على القراءة والكتابة. وما بينهما بلاد تصارع حروبا ومشاكل لم تتل من عزيمة التخلص من آفة الأمية، ففي الأراضي الفلسطينية لا تتجاوز نسبة الأمية ثلاثة بالمئة، فيما تسجل نسبة الأمية من مجموع السكان مثلا: في العراق والجزائر 20%، السودان 25%، تونس 18%، وفي المغرب 28%، حيث لا يزال 10 ملايين شخص يعانون من آفة الأمية، ويشير آخر إحصاء للسكان إلى أن عدد سكان المغرب يقارب 34 مليونا، ما يعني أن قرابة ثلث السكان أميون، وتعاني نصف المغريبات فوق سن 15 سنة من الأمية، أما في مصر 25%، حيث تمثل النسبة ربع السكان البالغون يعانون من آفة الأمية.

وقد ضرب الفشل بعض المؤسسات التعليمية العربية على مدى عقود. فلا تظهر أية جامعة عربية في أي ترتيب ذي شأن في مجال التعليم العالي على مستوى العالم، ولا تكاد تذكر مساهمة العرب في مجال البحوث والتنمية العالمية في أي مجال علمي تقريبا، وليس في المنطقة التي يسكنها 300 مليون شخص صحيفة، أو مركزا فكريا، أو مؤسسة فنية ذات سمعة دولية، ناهيك عن أن يكون لأي منها تأثير دولي. وبانحسار الفضاء العام وتراجع المؤسسات الكبرى التي كانت بمثابة حصون للفن والثقافة، تضعف الآليات التي خلقت تقدما كبيرا في الفكر العربي، وانفتاحه على العالم، وإبداعه الأدبي والفني. وقد أدى ذلك إلى تخفيض حجم طبقة المثقفين العرب التي استوعبت ودعمت فيما مضى التنمية السياسية، والإصلاح الاقتصادي، وتمكين المجتمع المدني.

لقد دخل العالم العربي في دورة مفرغة قد تجعله يفقد تدريجيا سلامة أراضيه، وتماسك العديد من مجتمعاته، وإلى جانبهما صلته بترائه الثقافي، أحد أهم الأخطار أن يظهر على الساحة جيل جديد من العرب لا يحمل أي فهم لتاريخه، أو أي تقدير للحضارة التي ينتمي إليها، ومما يُنذر بالخطر هجرة العقول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (خاصة العرب النابغين بين الأقليات الدينية) بسبب الفوضى، والاستقطاب، والعنف، والتراجع الفكري. كل ذلك يزيد من فقدان العالم العربي لأذكي عقوله الشابة.

المحور الثاني: التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة العربية في ضوء الوضع الراهن لمختلف التغيرات الجيوسياسية.

تبدو التحديات التي تواجه الشرق الأوسط، والتي تتمثل في الإرهاب والتطرف، والحروب الأهلية، والتدخل الأجنبي، والطائفية، و أزمة اللاجئين المتفاقمة، والمد الشيوعي الإيراني مروعة، ومحيرة في آن واحد، والتي باتت تهدد الأمن الإنساني بالشرق الأوسط، وبلوغه مستويات خطيرة، فبوجود هذا الكم الهائل من المشكلات، يبدو من الصعب معرفة من أين تبدأ معالجتها، خاصة وأن كل تحدي بات ينتج ويحكم تحدي آخر، وهكذا في عملية تسلسل يجر بعضه بعضا.

❖ تفاقم الحروب الأهلية:

أصبح من اللافت في منطقة الشرق الأوسط بروز قوي للحروب الأهلية، خاصة ما أفرزه الحراك العربي الأخير، والذي حرك أسبابا للنزاعات الداخلية والإنشاقات، والتي من شأنها أن أيقضت مشاعرا دفينية كانت أو خلق مشاعر جديدة للتناحر والتقتيل (مثل ما يحدث الآن باليمن وسوريا والعراق وليبيا، بسبب الطائفية الدينية، أو الاختلافات السياسية، أو العشائرية...)، وبالتالي وجود فوضى داخلية ذات تداعيات خارجية تمس بالمصالح الحيوية للدول الغربية بالمنطقة، أثر أمنا على المصالح الأجنبية الإستثمارية والبشرية المتواجدة بالمنطقة العربية، مما استدعى من هذه الدول أن تقوم بتدخلات سياسية وعسكرية مباشرة للسيطرة على الوضع الأمني المنفلت، خاصة في ظل وجود انحياز إلى تيار أو طرف ما من أطراف النزاع، لكن ما ظهر أنه العكس إذ زادت هذه التدخلات من الفوضى في المنطقة، والتي نسفت كل أمل للأمن و الإستقرار على المدى القريب (كالتدخل الناتو في ليبيا)، مخلفة المزيد من الموتى واللاجئين، وانهيار للبنى الإقتصادية، وكل ما له علاقة بالحياة الأمنة، وعنصر الحروب الأهلية هذا أشار إليه بإسهاب التقرير الصادر بسنة 2016م، من مركز الدراسات الغربية بتقييم الأوضاع في الشرق الأوسط، والذي عنون ب: "الأمن والنظام العام"¹، ويستبعد التقرير نجاح أي جهود للوساطة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، إذا لم يصاحبها تدخل خارجي مباشر يجعل جميع الأطراف متعادلين في القوة، على أن يتم بعد هذا التدخل ضمان تمثيل مناسب وعادل في المناصب السياسية المختلفة لجميع الأطراف.

فقد قتل في السنوات الست الماضية أكثر من 300 ألف عربي، ونزح أكثر من أربعة ملايين آخرين نتيجة للحروب الأهلية، والصراعات الاجتماعية، وسفك الدماء (أحيانا برعاية دول)، حيث يجهض هذا أي أمل في العدالة، ويرسخ ثقافة الإنتقام، والمهم هنا أنه لم تخضع أية جريمة ضد الإنسانية حدثت في العالم العربي في السنوات الخمس الماضية إلى تحقيق جاد، ناهيك عن تقديم الجناة إلى العدالة.

¹ للمزيد أنظر في : تقرير صادر عن مراكز الدراسات الغربية بتقييم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وقد قدمت مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي بالتعاون مع مؤسسة بروكنغز، بعنوان: "الأمن والنظام العام"، حيث استعرض التقرير أبرز التهديدات في منطقة الشرق الأوسط، والسياسات التي يمكن اتباعها لمواجهة هذه التهديدات.

فالعديد من المجموعات الآن الخارجة عن إطار الدولة المركزية في جميع أنحاء المنطقة، تسعى إلى حماية مجتمعاتها، مدافعة عما تعده حقوقا، ومطاردة من تراهم مجرمين أو خونة، ويكاد يكون من المؤكد المزيد من تصاعد موجات العنف .

❖ الإرهاب العابر للحدود وتنظيم داعش السرطان الذي ينخر العالم العربي:

أصبحت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة وبشكل لافت وبارز، مرتعا للإرهاب ومصدرا ومغذيا له، بل وأكثر المناطق التي ينتشر فيها الإرهاب، فقد زادت الأعمال الإرهابية بطريقة وحشية لم يشهد التاريخ الحديث مثلها إلا بما قام به العدو الإسرائيلي، وعليه يمكننا القول ثمة تهديد يواجه كافة أنحاء العالم العربي هو الأيديولوجية الإسلامية العنيفة، وهي ظاهرة كادت تخفت في العالم العربي منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، لكنها عادت بضاوة، حيث تسعى هذه الأيديولوجية ليس فقط إلى إسقاط الأنظمة التي تراها منشقة عن الإسلام كما كان الحال في الفترة بين سبعينات القرن الماضي و تسعيناته، بل إنها الآن تسعى إلى تشكيل كيانات سياسية خاصة بها. جماعات مثل جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) توسع حضورها في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتقيم هياكل حكمٍ قد تبدو بدائية لكنها تتسم بالكفاءة، وتقدم خدمات التعليم والرعاية الصحية لسكان المناطق التي تسيطر عليها. وتحت حكم هذه الجماعات تنتكس أجزاء من العالم العربي إلى طرق في الفكر السياسي والثقافي تنتمي لقرونٍ مضت.

وفي ظل غياب للأمن العربي المشترك، للتعاون والتصدي لهذه الظاهرة، ونستطيع تأويل ذلك بالصراعات الشخصية على السلطة والزعامة الإقليمية (أي المصالح الشخصية فوق المصلحة العامة للأمة) من جهة، ناهيك العجز الذي أظهرته جامعة الدول العربية التي نخرت أساساتها الخلافات، ومن جهة إلى عدم وجود التطبيق الفعلي للأمن الإنساني بكل أبعاده، من الضعف الاقتصادي، والاجتماعي، والذي يواجهه سكان هذه المنطقة، مستغلا تنظيم "داعش" هذا الوضع في ظل غياب التشارك الأمني العربي، ومحدودية هذا الأفق على المستقبل القريب والبعيد، حيث زاد بروزه بشكل قوي وأكثر توغلا بمفاصل المجتمع العربي مؤخرا، فبعد أحداث الحراك العربي منذ عام 2013م، حيث هيمن تنظيم داعش بشكل فتاك وفاعل على ساحة الأحداث في المنطقة، والذي كانت ولادته تدريجيا بعد الحرب على العراق سنة 2003م، وسوريا والعراق أصبحتا المصدر والوجهة الأولى للإرهاب في العالم، ولبنان يعيد حصار نفسه يقطع علاقاته مع العالم، واليمن حوله الحوثي إلى مستنقعات لزرع الإرهاب، وتركيا باتت تستورد الإرهاب وإيران تصدره، والكيان الصهيوني الإسرائيلي المحتل، يبطن ويقمع في الشعب الفلسطيني منذ أكثر من 69 عاما.

ولقد شكلت الحرب على سوريا أحد أبرز المسببات لتنمية قوة هذا التنظيم كما "جبهة النصرة - فرع القاعدة في بلاد الشام"، هذان الفصيلان لم يوفرا فرصة أمريكية ولا تركية ولا عربية للحصول على الدعم إلا واقتنصاها، مستغلا بذلك تنظيم "داعش" التحريض العربي من دول ضد أخرى، متبني إستراتيجية نشر الفوضى، تفتيت الدول وشرذمتها على أسس تكفيرية، تعتمد القتل كوسيلة لتمدد "الخلافة" وبقائها، ومن ثم السيطرة بعد بسط الأمن على حد ما يراه وما يفيد

لذلك يعتبر انتشار تنظيم داعش الإرهابي، وممارسته لكل أنواع الجرائم المادية (القتل وما يشملها) والمعنوية (جرائم نشر الأفكار التكفيرية)، مع ما يرافق ذلك من وجود بيئة لتقبل هذه الأفكار، في ظل الفراغ المتفشي بالنفوس العربية (من وتشتت الهوية وتغريبها)، وهشاشة الحقوق الإنسان، وبطبيعة الحال الخطر الإسرائيلي واحتلال فلسطين، أكبر الأخطار التي تهدد الأمن العربي على المدى البعيد، وبدوره على الأمن الإنساني العربي حاليا، وما ينتجه من فساد ودمار وإعدام للحياة الإنسانية الطبيعية ككل، أما ما يزيد الوضع خطورة، أنه حتى الآن لم يجد المجتمع العربي ولا الدولي سبيلا إلى حل هذه المعضلة. لأن هناك دولا عربية من مصلحتها الآنية تمدد هذا التنظيم في دول عربية أخرى.

❖ المد الشيوعي الإيراني:

عندما خرج الاحتلال من معظم دول العالم العربي وضع قنابل موقوتة متعددة ومتنوعة لتكون مناخا للفوضى والدمار لمستقبل دول المنطقة، ومن ذلك صناعة بدائل عنه من الحكومات الدكتاتورية والحكام المستبدين، فعاشت معظم هذه الدول حوالي خمسة عقود من الزمن بدعمٍ غربي مباشر وغير مباشر، وفي وضعٍ سياسي واقتصادي يسوده إذن الفقر والاحتقان. وعدم الثقة بين الحكومات وشعوبها، نحو التشابك والفوضى، لتحقيق هذا الهدف وإرضاء نزعة الصراعات والحروب لديه وإقصاء المنافس له، وجد في دولة إيران الطائفية الآلة التنفيذية للصراع في المنطقة كدولة منشقة عن الأمة الإسلامية أيديولوجيا وسياسيا، مما يعمل على المزيد من الفوضى والصراعات الطائفية العاجلة والأجلة لتحقيق إستراتيجية (الفوضى الخلاقة)، حسب تسمية وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " كوندرا ليزا رايس " عام 2005م، في استهداف معظم دول العالم العربي والخليج بشكل خاص باختطاف إرادة الشعوب لحرياتها السياسية.

فالتغلغل الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن على أساس طائفي، تجاوز كل الحدود، ولذلك ويقينا أن وطننا العربي سيدخل حقبة إن ليس فارسية فيإيرانية ستطول بمقدار ما استطالت الحقبة الصفوية، إن بقينا نتصرف بكل هذا التراخي واللامبالاة، إنه غير جائز أن يبقى قاسم سليمانى ينتقل بين حلب ودمشق وجبهات القتال في سوريا وبين بغداد وتكريت وديالى وجبهات القتال في العراق، فهذا معناه أن إيران هي صاحبة الحرب وهي صاحبة القرار في هذين البلدين العربيين، وهي في حقيقة الأمر كذلك، وهذا ما معناه أن العرب العراقيين سنة وشيعة، وأن العرب السوريين سنة وعلويين، سيبقون محتطفين من قبل جمهورية الولي الفقيه، وأن العرب كلهم سيبقون كالشاة التي تنتظر خنجر الجزائر وسيبقون (العين بصيرة واليد قصيرة)!!... لا بد من التأكد ومن دون أي تردد على أن (داعش) يشكل خطرا عابرا ومؤقتا، أما إيران فإنها تشكل خطرا (إستراتيجيا)، فإيران أخطر من هذا التنظيم الإرهابي على عدة أبعاد معقدة زمنيا وهيكلية، ولهذا فإنه لا يجوز التركيز على هذا التنظيم والانشغال به وترك الحبل على الغارب للإيرانيين الذين تجاوزوا كل الحدود، والذين باتت تطلعاتهم وأهدافهم واضحة ومعروفة، وهي تمزيق المسلمين والعرب والسيطرة عليهم. فولوج المشروع الإيراني ببعده الطائفي والسياسي، لم يقتصر على استباحة الأوطان، والهيمنة السياسية في

معقل الدول باسم المرجعية الطائفية المستقلة عن العرب، لكنها تتبع بالضرورة إلى نفوذ إيران، بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم، وما يبدو هو أن المنطقة حاليا لا تشهد أي نمط من الاستقرار، فالعرب إذن من تركيا حتى اليمن -ويمكن القول السنة- باتوا محاصرين بين القوة الإمبراطورية الفارسية الشيعية من الطرف الشرقي مدعومة من الولايات المتحدة، والقوة الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة أيضا في الغرب."

❖ أزمة اللاجئين:

بدأت مشكلة اللاجئين تتفاقم، وتحولت إلى أزمة فرضت نفسها على المشهد الدولي منذ عام 2013م، بعدما تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا في العالم خمسين مليون شخص للمرة الأولى منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحاليا ثمة خمسة ملايين لاجئ عربي على الأقل في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا نتيجة للوضع المتأزم في سوريا وليبيا، وقد استقر معظمهم في بلدان ذات موارد اقتصادية محدودة خاصة الأردن ولبنان، مما يضع ضغطا كبيرا على التعليم، والرعاية الصحية، والنقل، والبنى التحتية التي تدعم الخدمات الأخرى في هذه الدول. ويثير أيضا غضب المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين، يكاد التوتر يصل إلى مستوى الغليان في بعض أجزاء شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تضاعف تعداد سكان بعض المدن والقرى في أربع سنوات، وستؤدي أية ثورة غضب إلى مواجهات بين هذه الجماعات المختلفة، ومن المحتمل أن تنجرف المجتمعات التي استضافت اللاجئين (واللاجئون أنفسهم) إلى توجيه الغضب ضد مؤسسات الدولة. وستكون النتيجة حتما مزيدا من العنف وإضعاف العلاقة (التي هي متوترة بالأساس) بين الدولة والمجتمع.

وتشير إحصاءات وكالات الأمم المتحدة إلى وجود 1.4 مليون شخص يعيشون في المخيمات الرئيسية في إقليم دارفور بغرب السودان، كما أن الكثير من المتضررين من الصراع لا يستطيعون الحصول على أية مساعدات إنسانية، نظرا لأن انعدام الأمن يعرقل جهود عمال الإغاثة للوصول إليهم، ويصل مجموع الأشخاص الذين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في دارفور إلى 3,2 مليون شخص، أي أكثر من ثلث سكان الإقليم.

وحسب نشرة أصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخرا: "لا يزال انعدام الأمن على الطرق يمثل مشكلة رئيسية تؤثر على حركة الموظفين والإمدادات الإنسانية في وسط دارفور، وقد تفاقمت المشكلة بسبب تصاعد الاشتباكات الأخيرة بين قبيلتي المسييرية والسلامات في أجزاء مختلفة من وسط دارفور، فضلا عن تحركات الجماعات المسلحة التي تم الإبلاغ عنها في الولاية." وفي السياق نفسه، كشفت دراسة أجرتها منظمة أطباء بلا حدود أن العنف في دارفور، كان أحد الأسباب الرئيسية للوفيات بين اللاجئين والعائدين التشاديين، الذين عبروا الحدود إلى تيسي هربا من العنف في دارفور.

وكما هو الحال أزمة اللاجئين الفارين من الحروب في سوريا والعراق ومناطق أخرى، حيث يوجد أكثر من 430 ألف مهاجر ولاجئ البحر المتوسط، منذ يناير/كانون الثاني 2016م، بينما لقي 2748

حترفهم أو فقدوا بحسب آخر أرقام المنظمة الدولية للهجرة التي نشرت يوم 11 سبتمبر/أيلول 2015م، وقد وصل نحو 310 آلاف منهم إلى اليونان و120 ألفا إلى إيطاليا، بحسب المنظمة الدولية للهجرة¹. وتشير آخر تقديرات المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن السوريين يمثلون نصف عدد الذين عبروا المتوسط منذ بداية العام الجاري، و70% من الذين وصلوا إلى اليونان، يليهم الأفغان (13%) ثم الأريتريون (8%) والنيجيريون (4%) والصوماليون (3%)². ولم يتحرك الاتحاد الأوروبي، إلا بعدما باتت تدق أبوابها أمواج اللاجئين الهاربين من ويلات الحرب في سوريا والعراق وأفغانستان وغيرها، ونقلت بعض وسائل الإعلام صورا من المعاملة اللاإنسانية لهم، وخاصة في المجر، وفي أعقاب إغلاق بعض دول أوروبا حدودها أمامهم، و الأزمة لم تتوقف تداعياتها المباشرة على الاتحاد الأوروبي برمته، وعليه يواجه اللاجئون بمختلف جنسياتهم والدول التي يتم النزوح إليها مشكلات قانونية وأزمات إنسانية خطيرة، مثل غيرهم من الفئات المهمشة والمستضعفة الأخرى، وغالبا ما ترتبط هذه المشكلات بصورة مباشرة بتشرد ونزوح هؤلاء اللاجئين، لكنها تعكس أيضا مشكلات عامة يواجهها الفقراء وترتبط بالأسرة وبقضايا مدنية وجنائية.

وفي سوريا أوقعت الحرب منذ مارس/آذار 2011م، أكثر حتى الآن من 250 ألف قتيل، وأرغم أكثر من نصف السوريين على الهرب من منازلهم، ثمانية ملايين منهم نزحوا داخل البلاد، وأربعة ملايين قاموا باللجوء إلى البلدان المجاورة (تركيا ولبنان والأردن) حسب آخر تقرير للمفوضية الأوروبية للاجئين، في حين يحاول عدد متزايد منهم الذهاب إلى أوروبا الغربية.

وباعتبار أن أوروبا هي الوجهة الأكثر تدفقا من اللاجئين إلى أراضيها، نجد أن تعاملها العنيف معهم ينافي حقوق الإنسان العالمية في حق اللجوء وحماية اللاجئ، وصولا إلى تشريع اعتقالهم، بدافع حسب التصور الاستباقي العام فيما قد يصدره اللاجئ العربي المسلم من ثقافة العنف، وسمة التخلف، وخاصة لما يحمله اللاجئ من قيمة العربية والاجتماعية (خاصة الدينية)، والتي تعاكس تماما الهوية الدينية للمجتمعات الأوروبية، وكذا عدم قدرته على التكيف مع المجتمعات الأوروبية، المتطورة والمتحضرة، هذا يعتبر تهديد أمني مجتمعي يهدد التركيبة السكانية والخاصية الأوروبية، والأمن ككل بأوروبا، وبالتالي يهدد حياة الفرد الأوروبي وسلامته والذي ينعكس بدوره على أمنه الإنساني، وبين خلافات الطرفين، التي تهدد اتفاقية "شينغن" للممرور الحر ضمن دول الاتحاد، ولائحة دبلن الخاصة بتنظيم اللجوء، تتواصل المعاناة الإنسانية لعشرات آلاف الفارين من بلدانهم باتجاه أوروبا بحثا عن العيش والعمل بكرامة وأمان.

¹ للمزيد أنظر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة، الصادر عن منشورات الأمم المتحدة سنة 2015م، بعنوان: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة".

² للمزيد أنظر: تقرير مفوضية اللاجئين الذي أصدرته بعنوان: "مستقبل سوريا - أزمة الأطفال اللاجئين" على موقع

المفوضية التالي: www.unhcr.org/media-futureofsyria

وهاهي المجر تخرج خلافات دول الاتحاد الأوروبي من قمقمها، رفض تنشيطه مجموعة فيسغراد (المجر مع بولندا والتشيك وسولوفاكيا) لمبدأ اقتسام الأعباء عبر توزيع إلزامي "للحصول"، وهي إشارة ضمنية لعشرات آلاف طالبي اللجوء، يقابله تسامح ألماني-فرنسي-سويدي-هولندي، في استقبال الفارين من حروب العراق وسوريا وتلويح بعقوبات مادية على تلك الدول التي تستفيد من أموال التنمية التي يقدمها الاتحاد لأعضائه، وعلى وجه الخصوص ألمانيا التي تستقبل حتى الآن "مليون" مهاجر بحسب "سيغمار غابرييل" نائب المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، حتى وإن بقي توقع العدد 800 ألف المعلن منتصف أغسطس/أب 2015م على حاله رسمياً، وخلال الأسبوع الأول من سبتمبر/أيلول 2015 وحده، سجلت ألمانيا دخول 32 ألف لاجئ جديد، واستقبلت بوابة الدخول الرئيسية ميونيخ (جنوب) آخر ثلاث أسابيع قبل نهاية نفس السنة 63 ألف لاجئ وصلوا عبر البلقان وأوروبا الوسطى¹، وفي نهاية الأسبوع الثاني، واجهت المدينة البافارية وصول نحو 20 ألف طالب لجوء اضطر بعضهم للنوم في العراء.

وتسجل البلدان الواقعة على طريق اللاجئين وخصوصاً النمسا أيضاً نسب تدفق قياسية، علماً بأن المجر استقبلت 2015، على نحو 5809 مهاجرين، وهذا قبل يومين من إقفال ثغراتها الحدودية مع صربيا، وفي اليونان استقبلت جزيرة ليسبوس نحو 22.5 ألف لسنة 2016م لاجئ ومهاجر، أي ربع تعدادها السكاني، والجزيرة المذكورة هي إحدى الجزر اليونانية العديدة في بحر إيجه، والتي تضطر لمواجهة تدفق كبير للمهاجرين الذين يبحرون عبر المتوسط من تركيا، أما في دول الجوار حسب تقرير اليونسيف الأخير حول اللاجئين، يوجد أكثر من أربعة ملايين لاجئ في تركيا والأردن ولبنان والعراق ومصر، ووفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن أعداد اللاجئين المسجلين لدى الحكومة التركية بلغ المليونين سوري، فيما بلغ إجمالي عدد اللاجئين في مصر والأردن ولبنان والعراق مليونين و25 ألف لاجئ، وبلغت أعداد اللاجئين حتى الآن المسجلين في دول شمال أفريقيا أكثر من 24 ألف لاجئ، فضلاً عن 438 ألف و540 لاجئ في الدول الأوروبية².

وبالنظر لأوضاع هذه البلدان الاقتصادية غير المستقرة، والضغط الذي تتعرض له لأجل احتواء هذه التدفقات البشرية، ولما تتطلبه من حاجيات وأبسط ضرورات الحياة، يدخلها في تخبط، وأزمة المشاركة في موارد السكان الأصليين للدولة، وهذا ما يدخلهم في صراعات داخلية، أبطالها الفقراء المهمشين ببلدانهم، في الأردن مثلاً، أرهق اللاجئين السوريون البنية التحتية الاقتصادية والموارد في الأردن، والتي كانت تعاني أصلاً من مشاكل عدة على مختلف الأصعدة، وخاصة فيما يخص المشاكل الاجتماعية والتنمية الاقتصادية قبل اندلاع أزمة اللاجئين.

¹ عن دراسة أعدها المكتب الاتحادي الألماني للاجئين والهجرة في مدينة نورنبرغ، بينت لمحة أكبر عن طبيعة المهاجرين القادمين لألمانيا، لاسيما السوريين منهم، والذين شكلوا بحسب الدراسة، الشريحة الأكبر لأعداد طالبي اللجوء.

² للمزيد أنظر: تقرير اليونسيف حول: المخاطر التي تواجه اللاجئين والمهاجرين اليافعين الهاربين إلى أوروبا من غير المصحوبين بذويهم،

إجمالاً، التهديدات الأمنية التي تواجه دول الشرق الأوسط، تتجه نحو مزيد من التشابك والتعقيد المستمر، ولم يعد يجدي معها الحلول التقليدية (العسكرية والعنيفة) والجهود الفردية لكل دولة على حدى، بل وأصبحت هناك حاجة ضرورية لإيجاد أساليب إبداعية وابتكارية موحدة، للقضاء على هذه التهديدات، عن طريق التعاون والتضامن، من خلال بناء منظومة أمنية موحدة شاملة، تساهم في تعزيز وضع الأمن الإنساني بالشرق الأوسط، وتتصدى لكل التأثيرات والتداعيات التي تنتجها التحديات الأمنية الجديدة، من خلال ما يطلق عليه حالياً "الأمن الابتكاري".

المحور الثالث: آفاق وضع الأمن الإنساني بالشرق الأوسط.

مرحلة ما بعد "الأحداث العربية الأخيرة" يبدو أنها ستكون قاسية على شعوب المنطقة، موازاة مع تراجع دور الدولة الوطنية في مقابل انتشار الجماعات المسلحة، والتي تشهد زخماً كبيراً في إطار مواجهة الدولة الوطنية العنيفة، والتي سيصاحبها مرحلة من الفوضى الأمنية، مع التواجد الأمريكي بدعمها لطرف دون الآخر، أو بدعم الطرفين معا بأي نوع من أنواع الدعم تصنع فوضى من خلال اللعب بورقة الأقليات كما هو منهجها من خلال سياساتها في العالم، وعبر كثير من المنظمات الدولية المسيطرة عليها، حيث ما زالت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستواجه حالات طوارئ غير مسبوقة من حيث تعقيدها واتساعها نحو الأفق، وقد تطرح المزيد من التحديات الكبرى للأفق البعيد، إذ تشكل هذه المنطقة في آنٍ معاً منشأً ووجهةً وجسراً لعبور اللاجئين والمهاجرين، ويقع الكثيرون من ضحايا حركات الهجرة المختلطة فريسة التهريب والاتجار لدى زهابهم في رحلات محفوفة بالمخاطر، لاسيما عن طريق البحر.

خاصة وأن الوضع الإنساني في سوريا لا يزال يشكل تحدياً كبيراً، ففي العام السادس من الصراع، حيث تخطى عدد أولئك الذين يطلبون اللجوء في أكثر من 90 بلداً، ولا يزال الوضع الأمني غير مستقر مما ينبئ باستمرار الوضع لسنوات قادمة، ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحدياً مستمراً. وستدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للاستجابة وحشد الدعم، من أجل إنقاذ الأرواح والحفاظ على أمان النازحين وسلامتهم، ولا يزال اليمن والعراق يواجه وضعاً إنسانياً معقداً بسبب استمرار انعدام الأمن والصراعات المحلية وشح المياه وازدياد عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. ويزداد الوضع الأمني في ليبيا تقلباً مع نزوح 140,000 لبيبي على الأقل داخل البلاد بسبب المعارك الداخلية الطاحنة.

وبالإضافة إلى حجم الاحتياجات، سوف تتسبب حالات الطوارئ في المنطقة بنشوء مشاكل لا تلبث أن تزداد تعقيداً على صعيد الحماية، ويشكل انعدام الأمن تحدياً لتنفيذ العمليات الإنسانية ويحد من إمكانية ذلك، سوف يشكل الوضع السياسي غير المستقر والمتقلب في المنطقة مصدر قلق دائم يصعب تنفيذ عمليات الإغاثات الإنسانية من المنظمات الدولية.

ويلدان شمال إفريقيا سوف تواجه تحديات تفرضها حركات الهجرة المختلطة، بما في ذلك التهريب و الإتجار بالمهاجرين واللاجئين الراغبين في العبور إلى أوروبا، أو إلى أماكن مختلفة في شمال إفريقيا، وستشكل تحركات الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمهاجرين الذين سيستمرون

بالجوء إلى الرحلات البحرية الخطيرة في المتوسط، معرضين حياتهم للخطر، مصدر قلق متزايد للمستقبل.

• **جيوسياسيا:** سيستمر العالم العربي في مواجهة خطر التقسيم، أغلب الظن ستستمر عملية إعادة تشكيل كاملة لمنطقة شرق المتوسط، وستقسم الدول التي ظهرت عقب الحرب العالمية الأولى حسب نظام جديد تبني الدول (أو الدويلات) فيه على مرجعيات طائفية لا مواربة فيها. ومن المرجح أن تواجه دول الخليج اضطرابات اجتماعية خطيرة. ومن شبه المؤكد أن بعض دول شمال أفريقيا ستشهد موجة جديدة من الانتفاضات، والعامل الحاسم في مستقبل أمن العالم العربي سيكون من خلال الرقي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذا تمكنت القوى التقدمية في القطاع الخاص، وفي المجتمع المدني، وفي الساحة الفنية في العالم العربي من بسط وجودها، فإن النتيجة ستكون طفرة في نوعية الفكر في المجتمعات التي ستترسخ فيها هذه التطورات، وسيخلق هذا دورة إيجابية ستكون مؤسسات الدول العربية أحد أكبر المستفيد منها، فستضطر المؤسسات آنذاك إلى رفع مستوى طريقة عملها بهدف اللحاق بركب القطاع الخاص، الأخذ في التطور والمجتمع المدني الذي يكتسب أرضا أكثر صلابة يوما بعد يوم، ولسنا بحاجة إلى القول إن هذا سيؤدي إلى العديد من التحسينات الاجتماعية والاقتصادية التي ستحصر في البداية في مجتمعات عربية بعينها، ثم ستمتد تدريجيا إلى أجزاء أخرى من المنطقة، من شأن هذا كله أن يخفف حدة الاستقطاب ويعزز تدريجيا حالة التماسك الاجتماعي. لكن الأمر الأهم هو أن ذلك سيمثل تحولا في الفلسفة التي شكلت العالم العربي في 200 سنة الماضية: الانتقال من فرض السلطة، والأفكار، ورؤية العالم من الدولة على شعبيها (أي من أعلى إلى أسفل) إلى عملية تفاعلية تبدأ من المجتمع وتنتهي بالدولة، تصبح فيها الطبقات المتوسطة قوة رئيسية في بلادها بتمثيلها عبر قطاع خاص ومجتمعات مدنية كبيرة ومتنوعة ودينامكية مستقلة.

يمهد السيناريو الأرجح، إلى الطريق أمام عواقب وخيمة قد تجعل العالم العربي غير ذي صلة بأغلب ما تحققه الإنسانية من تقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا، وما تصل إليه من إضاءات جديدة في الفكر والتطور البشري، حينئذ يصبح العالم العربي عبئا على العالم على نحو متزايد، وأحد أهم مصدري المشاكل لبقية المجتمع العالمي، وبالتالي الأمن الإنساني في بقية العالم مهدد باختراقه ونسفه، وسيسعى الكثيرون في العالم (خاصة في أوروبا) إلى دفع العالم العربي إلى عزلة حتمية، وسيتعاملون معه ليس باعتباره "الرجل المريض"، ولكن باعتباره " قنبلة زرية " موقوتة يجب على العالم أن يمنع انفجارها.

لذلك فإن العامل الحاسم في مستقبل العالم العربي، هو ما إذا كانت القوى التي يمكنها إنقاذ المجتمعات العربية من هذا الحاضر واعدة، ما يزال لديها المثابرة في إحداث تحسينات صغيرة ولكنها متكررة في التعليم، والانفتاح على العالم، وتعزيز التسامح، ومحاربة تركيز السلطة، والمطالبة بالحقوق السياسية والإصلاحات الاقتصادية التقدمية، وفضح الفساد، والأهم من هذا كله: التفكير الجدي والعميق في السبب الذي جعل تجربة الحداثة في العالم العربي تنتهي إلى حيث هي الآن، مع

أن بدايتها كانت واعدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإذا أثبتت هذه القوى مثابرتها، فإن العالم العربي لديه فرصة لبعث عناصر تراثه الغني، قد ينجح في وضعه على مسار جديد يبعث في روحا جديدة من خلال تجديد دماءه عبر شبابه الطموح للتغيير، وإذا لم يحدث ذلك فإن العقد المقبل سيكون شديد الوطأة على العالم العربي، وبالتالي على الأمن الإنساني بمنطقة الشرق الأوسط.

• **اقتصاديا:** باعتبار أن اقتصاد المنطقة العربية هو اقتصاد ريعي في أغلبه، (أي مبني على النفط)، فالمنطقة مقبلة على هزات خطيرة بفعل تأثير الحراك السياسي والأمني الذي تشهده المنطقة، (خاصة بعد تقسيم وتفتيت دول كسوريا والعراق واليمن وليبيا)، فإن كل الظروف مواتية، خاصة وأنه يتوقع وصول سعر النفط إلى أقل سعر ممكن (قد يصل إلى حد 35 دولار)، وتعرض اقتصاديات الدول النفطية العربية إلى زيادة في العجز، خاصة مع عودة إيران كمنافس اقتصادي في المنطقة، فالعالم حاليا يتكون من ثلاث رقع اقتصادية: الرقعة الإستراتيجية (الدول الصناعية)، الرقعة الصاعدة (دول البريكس) والرقعة السوق (الدول النامية)، لا تزال الرقعة الأولى تشكو من مخلفات الأزمة المالية 2007-2008 بنسبة نمو دون 2% في المعدل مع بطالة مقبولة في الاتحاد الأوروبي (تحت عتبة 11%)، وتضخم متحكم به بسبب وضعية الركود (تراجع الطلب الداخلي)، وهاهي أمريكا اتجهت لاستغلال الغاز الصخري والنفط الصخري منذ 2007، بإنتاج وصل في 2015، إلى 9مليون برميل يومي¹، ما أدى إلى إحلال الصخري محل النفط في أول قوة اقتصادية في العالم، فأدى إلى تراجع أسعار هذا الأخير، أما في الدول الصاعدة النمو تسارع حتى لامس سقف 6 بالمائة في المعدل، بفضل السياسات الاقتصادية المبنية على إنتاج الحجم (الهند والصين) مثلا، مما جعل الدول العربية النفطية تدفع الآن ثمن إهمال التنوع الاقتصادي في مخططات النمو لديها، وهاهي تخسر كل الثروات التي حققتها خلال العشر سنوات الأخيرة عندما تجاوز سعر البرميل من النفط الـ 100 دولار²، البعض من هذه الدول هي الآن تواجه: عجز موازني كبير، تضخم متزايد، انخفاض سعر العملة، عجز الميزان التجاري وقريبا ستعاني من عجز ميزان المدفوعات تحت ضغط وضعية رؤوس الأموال، أي أن هذه الدول مقبلة على خلل هيكلي في الاقتصاد الكلي (الأزمة الاقتصادية)، وعليه الوضع سينعكس بالسلب على الحياة الاقتصادية للفرد العربي، والتي بدورها سوف تمتد على الأبعاد الأخرى من حياته الاجتماعية.

خاتمة

إن أي إستراتيجية لمكافحة التحديات الأمنية، والتي تهدد الأمن الإنساني في الشرق الأوسط كما وسبق الذكر لن تكفي بالمقاربة العسكرية، بل تعتمد على مقاربة التنمية على جميع الأصعدة، وهذا كإجابة لإشكاليتنا السابقة، بحيث يجب أن تبدأ بإنشاء برامج إصلاح اقتصادي فعالة، وإدماج

¹ راجع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الصادر عن الأمم المتحدة، نيويورك، 2016، ص 22-24.

² للمزيد راجع: التنمية البشرية المستدامة، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016، ص5.

إجتماعي، وتحقيق كل مستويات الأمن، والذي يعكس بصورة مباشرة على بقية الأمن، فلم تعد أساليب الحياة العصرية تعتمد على الأساسيات فقط، بل أصبحت تعتمد بشكل مباشر وقوي على الكماليات والرفاهية، وهذا ما باتت عليه الحياة اليوم، حيث تغيرت مفاهيم ضروريات وحاجيات الحياة، فما كان سابقا يعتبر من الرفاهية، بات اليوم يعتبر من الأساسيات الجادة واللازمة، ونستنتج من خلال ما تم دراسته:

إننا نحن بحاجة اليوم ليس إلى إنشاء قوة عربية مشتركة على قياس بعض الدول، لأجل وقف كل المخاطر الأمنية التي تهدد سلامة الإنسان في الشرق الأوسط، خاصة دعم الإرهاب والتحريض والاحتضان له، والتوافق على ضرورة صيانة العلاقات بين الدول العربية.

ولابد من الإتفاق على تعريف موحد ومحدد للأمن العربي، ومن يستهدفه ومن يضر به على أسس واضحة، لمواجهة وتحديد الأخطار والعدو، ووقف التحريض والتدخل في شؤون الدول العربية أساسا لها. وعليه بناء مقاربة تنموية في ظل الإستقرار والأمن الذي يعتبر القاعدة لتطبيق الأمن الإنساني.

المراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، لبنان بيروت : دار الصادر، 2003.
- تقرير اليونيسف حول: المخاطر التي تواجه اللاجئين والمهاجرين اليافعين الهاربين إلى أوروبا من غير المصحوبين بذويهم.
- تقرير صادر عن مراكز الدراسات الغربية بتقييم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وقد قدمت مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي بالتعاون مع مؤسسة بروكنغز، بعنوان: "الأمن والنظام العام".
- تقرير مفوضية اللاجئين الذي أصدرته بعنوان: "مستقبل سوريا - أزمة الأطفال اللاجئين" على موقع المفوضية التالي: www.unhcr.org/media-futureofsyria
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الصادر عن الأمم المتحدة، نيويورك، 2016.
- التنمية البشرية المستدامة، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016.
- جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في: جون بيليس، ستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، (ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004).
- محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، السنة 15، العدد 167 (كانون الثاني / يناير 2007م).
- خديجة أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 13، (القاهرة: 2006).
- رفعت سيد أحمد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد 35، (تونس : 1984).
- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته : دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، (بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية 19، صيف 2008م).
- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، (القاهرة: 2005).
- مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008م).
- المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات المركز، 2001).
- محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، (القاهرة : دار الشروق، 1998).
- يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001).
- Barbara Delcourt, Théorie de la sécurité, (Bruxelles : institut d'études européennes, 2006), P.53.

- Barry Buzan , People State And Fear : An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War (UK Boulder : Lynne Rienner Publishers ,1991) , PP,18-19.
- Dario Batistella, Théories des relations internationales, (Paris: Presses des sciences po, 02ème éd, 2006) ,P.461.
- Kanti Bajpai , An Expression Of Threats Versus Capabilities ACROSS Time and Space , Security Dialogue , vol .35, No.3 , 2004 ,p 360 .
- Keith Krause and Michael C. Williams, Critical security studies, (British : Catalogue in Publication Data, 1997) ,P ,PP.142- 143.
- Michael McFaul, Transition from Post communism , (Washington : Journal of Democracy ,Vol. 16, No. 3 July 2005),PP. 5-9.
- Simon Brombly, Middle East Exceptionalism: Myth or Reality?, (Cambridge, UK: Polity; Malden, MA .Blackwell Publishers, 1997),PP. 321- 344.

ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر
(من أجل مقاربة إنسانية)

د. نبيل دريس
جامعة البلدية 2

د. غريب حكيم
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر (من أجل مقارنة إنسانية)

تأتي مأساة اللاجئين السوريين الذين توزعوا على دول الجوار وشمال إفريقيا وأوروبا وصولاً لقرارة أمريكا الشمالية لتضاف إلى أزمة اللجوء العالمية المتفاقمة منذ سنوات بسبب تصاعد أعداد النزاعات الداخلية في دول عديدة في العالم الثالث. لذلك تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع اللاجئين السوريين في دولة الجزائر، واكتشاف مدى تضامن المجتمع الجزائري مع أزمته من خلال فتح المجال أمامهم للاندماج في الحياة الاجتماعية، ولوج سوق الشغل، وتمكينهم من بعض حقوقهم الأساسية كالصحة والتعليم. كما تهدف الدراسة لإبراز دور السلطات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في تحمل مسؤوليتهم تجاه اللاجئين بتبني مقاربة إنسانية للارتقاء بواقعهم وحفظ كرامتهم بتبني قوانين وتشريعات وطنية في مجالات الهجرة واللجوء لذلك الغرض، مع التركيز على إبراز دورهم في إثراء الحياة الثقافية في الجزائر وتعزيز أواصر الأخوة بين الشعبين الجزائري والسوري.

The tragedy of Syrian refugees, who have dispersed in the neighboring countries, North Africa, Europe and North America, is an additional burden of the aggravating world asylum crisis due to the increase in the number of internal conflicts and civil wars in several countries in third world countries. Therefore, this study aims to shed light on the reality of the Syrian Refugees in Algeria, to what extent they managed to integrate into social life, their ability to access the job market and to get their basic rights such as health care and education. This study aims as well to explore the role of public authorities and civil society in taking responsibility towards the refugees by adopting a humanitarian approach and new laws to help promoting their living conditions and to protect their dignity, and by highlighting their role in enriching the cultural life in Algeria and strengthening the bond of brotherhood between the Algerian and the Syrian peoples.

مقدمة

إذا كان من المؤكد أن للنزاعات والحروب آثار مدمرة وتداعيات خطيرة وبالغة السوء، فإنه مما لا يدعو إلى الشك فيه أن ما يترتب عليها من خسائر إنسانية هو أخطرهما على الإطلاق، لأنه لسوء الحظ ينتج موجات من اللاجئين، والمهجرين من ديارهم وأوطانهم، والذين يتحولون فجأة من مواطنين في بلدانهم الأصلية إلى لاجئين في كثير من دول العالم.

ولهذا تعتبر قضية اللاجئين السوريين من أكثر المشاكل المطروحة على المجتمع الدولي تعقيدا، حيث أن هناك أكثر من سبعة ملايين سوري لاجئ في العالم يحتاجون إلى الأمن والاستقرار والغذاء، زيادة عن حاجتهم إلى الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات الإنسانية الأخرى. وعليه، تهدف هذه المداخلة إلى:

إبراز دور السلطات الجزائرية والفاعلين المحليين في ترقية أوضاع اللاجئين السوريين اجتماعيا واقتصاديا، وعلاقة ذلك بثنائية الاندماج والشعور بالغربة والحنين إلى الوطن الأم. ففي الوقت الذي تميزت علاقة اللاجئين السوريين في محيطهم الجديد بالاندماج في تركيبة المجتمع الجزائري، فهم لا يزالون بعد ست سنوات من اللجوء يشعرون أنهم غرباء رغم وجود روابط الإسلام والعروبة، أضف إلى ذلك مدى إدراك الشعب الجزائري لحساسية الأزمة السورية، وتداعيتها الوخيمة التي ربما تدوم لسنوات طويلة من الزمن.

لقد وجد الآلاف من اللاجئين السوريين من الكرم والسخاء لدى المجتمع الجزائري، حيث فتحت لهم أبواب بيوت الجزائريين على مصرعيها، مما جعلهم يجدون ضالتهن عند العائلات الجزائرية من حسن الاستقبال وحفاوة الترحيب، ضف إلى ما تعمل عليه السلطات الجزائرية بنظرة أكثر إنسانية من مسألة اللاجئين السوريين المتواجدين على ترابها، من خلال المجهودات الجبارة التي ظهرت ملامحها على أرض الواقع، من خلال وضع مخططات عملية للتكفل بهم على غرار توفير الرعاية الصحية وفتح مراكز الإيواء إلى جانب التكفل النفسي بضحايا العنف خاصة الأطفال والنساء. حيث وفرت الحكومة الجزائرية طواقم متكونة من اخصائيين نفسانيين واجتماعيين من أجل المساعدة في العلاج النفسي للأطفال والنساء ضحايا الاغتصاب والعنف في الحرب السورية. وعليه، تعالج هذه المداخلة التدابير والآليات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتوفير المناخ المناسب من خلال جملة من التدابير العاجلة الرامية إلى التكفل بالآلاف السوريين الذين قدموا إلى الجزائر منذ أكثر من ست سنوات، هروبا من الحروب والأزمات والكوارث والأوضاع المأساوية. حيث أشارت في هذا السياق منظمة اليونيسيف بأن عدد الأطفال الذين يعيشون أوضاعا خطيرة داخل وخارج سوريا اليوم قد تجاوز 5.5 مليون طفل سوري.

- إظهار دور الجزائر في إبراز الحقوق الأساسية للاجئين السوريين.
- إبراز مهام المتدخلين المحليين في ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر من خلال عملية الاندماج، والمساعدات وتوفير فرص العيش الكريم.

- تأثير اللاجئين السوريين على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من خلال نقل تجربة الحياة السوريين وصلها داخل حياة الجزائريين في كل المجالات.
- وأخير الخروج بمقترحات حول مستقبل اللاجئين السوري في الجزائر.

اشكالية المداخلة

إن الاشكالية التي تسعى المداخلة إلى طرحها تتعلق بمسألة هامة، وهي أن أعداد اللاجئين السوريين في العالم وفي بعض الدول العربية كالجزائر في ارتفاع مستمر. وعلى هذا الأساس يمكن حصرها في الأسئلة التالية: كيف استطاعت السلطات الجزائرية تسيير ملف اللاجئين السوريين؟ وكيف تعاملت الحكومة الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني مع أوضاع اللاجئين السوريين؟ وما هي التدابير التي اتخذتها لضمان الرعاية والملاذ الأمن والاستقرار والاندماج، فضلا عن توفير الخدمات التعليمية والاقتصادية، للانصهار في بوتقة المجتمع الجزائري؟ وكيف أثر هؤلاء اللاجئين بثقافتهم على حياة الجزائريين؟

إن هذه المداخلة تتطرق الى وضعية اللاجئين السوريين في الجزائر نتيجة الحروب والنزاعات التي يعيشها وطنهم الأم، في ظل استمرار الحرب والقتال وتدخل الفاعلين الاقليميين والدوليين في تعقيد الأزمة السورية وتحويلها من أزمة يمكن حلها بطرق دبلوماسية وسياسية الى محرقة سورية قد تأتي على الأخضر واليابس، وربما قد تلغي ما أصطلح على تسميته منطقة الشرق الأوسط من الخريطة العالمية.

وتأتي أهمية هذه المداخلة من خلال إبراز كيفية التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين بطريقة إنسانية. وسوف نعمل ذلك من خلال المقاربة الانسانية الجزائرية، مسلمين في الوقت نفسه بتفاوت القدرات والموارد المستخدمة في التصدي لحركات النزوح من دولة إلى أخرى. فالتعاون الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان المنشأ أو الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، لم يكن قط أكثر أهمية مما هو عليه الآن؛ لأن معالجة الأسباب الجذرية لحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، بوسائل منها زيادة الجهود الرامية إلى الوقاية المبكرة من حالات الأزمات على أساس الدبلوماسية الوقائية. أيضا عن طريق منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، وزيادة تنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وحماية حقوق الإنسان وتأكيد الالتزام الإنساني الدولي لتقليل المهام الصعبة والثقل التي تفرضها حركات اللجوء، وبما يؤدي إلى تقاسم تلك الأعباء بين تلك البلدان مجتمعة من جهة. وتعزيز مقاربة الأمن الانساني من خلال المشاريع الاجتماعية والتنمية الإنسانية التي قد تنشأ من تلك الموجات العالمية للاجئين.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم اللاجئين: يعد التعريف الذي جاء في إعلان قرطاج 1974 أكثر التعاريف شمولية ودقة: "إن الاشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو

عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم".¹

مقاربة الأمن الإنساني: يشكل الأمن الإنساني مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة ليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح أو حركات الاستقرار أو تفعيل منطق اللاحرب، بل عن طريق تحقيق معادلة صعبة بين الاعتراف بالحقوق و تمكين الإنسان منها (في النصوص الدولية أو الإقليمية أو الوطنية) والانتفاع الفعلي بها.

المحور الاول: وضعيه اللاجئين السوريين في الجزائر

إن تطور العنف والنزاعات الدموية والحروب المدمرة في سوريا، وتفشي ظاهرة الفقر والأمراض لتردي الأوضاع الانسانية والاقتصادية جراء الحرب، إذ تقدر الاحصائيات خسارة سوريا ب 10 مليارات دولار أمريكي زيادة على العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام القائم والتي انعكست وبشكل مباشر على الشعب السوري الذي أجبر منذ الأيام الأولى الى النزوح القسري والهروب.

إن استمرار العمليات العسكرية من قبل مختلف القوات المسلحة للنظام وتنظيم داعش من جهة أخرى أجبر المواطنين السوريين وعائلاتهم على البحث عن أماكن ودول آمنة، لأنه غالبا ما يكون قرار الفرار من القتل والعنف الملاذ الاخير الذي يتخذه اللاجئ السوري وعائلته، رغبة منه في تحسين الوضعية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فغالبية الدول التي فر إليها اللاجئين السوريين قدمت بعض الخدمات التي مازالت ناقصة ومحبطة في بعض الأحيان ويتم التعامل معها على المستوى القانوني بطرق متعددة.²

إن وجود اللاجئين السوريين في هذه البلدان ينهك البنية التحتية الوطنية والأوضاع الاقتصادية والخدمات الأساسية. فهناك تقارير تؤكد وجود صعوبات متزايدة ومعقدة في كل من الأردن ولبنان في تقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية للاجئين، ولكن الأمر يختلف عند قدوم السوريين الى الجزائر. فمنذ بداية الأزمة السورية بدأ بالترحيل الحار الذي شملهم، حيث تكفلت الحكومة الجزائرية محليا باللاجئين السوريين من خلال الاستعانة بخدمات³ الجمعيات الوطنية كالهلال الأحمر الجزائري والهيئات الأخرى إضافة الى أفراد المجتمع المدني. كما اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتوصيات التي تدخل في إطار ايجاد حلول إنسانية ملائمة لوضعية السوريين المتواجدين بالجزائر، بداية من توفير الإقامة اللائقة التي تعكس المستوى المعيشي والاجتماعي المناسب للفرد⁴. ومن المعلوم أن الجزائر تحولت منذ اندلاع الأزمة السورية الى واحدة من أبرز البلدان التي يفضلها

سرور طالبي المل، سلسلة المحاضرات العلمية: حقوق وحماية اللاجئين، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، نوفمبر 2015، ص. 14.¹

²La loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutations des règles juridiques, KERDOUN AZZOUZ (2012) Notes d'analyses et de synthèses.

³ جريدة النهار اليومية الجزائرية، الجالية السورية في الجزائر الصادر بتاريخ 12 جانفي 2014.

⁴Migration and Development: How Much do we Know about it in Algeria, LABDELAOUI HOUCINE, 2013, the Red Sea Press.

اللاجئون السوريون هربوا من نار الاقتتال التي تعرفها بلادهم، وخاصة بعد تبخر أحلامهم للوصول الى القارة الأوروبية في رحلة محفوفة بالموت والاستغلال من قبل تجار البشر.¹

وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين حسب إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية لسنة 2015² أكثر من خمسة وخمسين ألف لاجئ، والرقم مرشح للارتفاع في الأشهر القادمة، فمثلما فتحت سوريا ذات يوم أبوابها وأحضانها للجزائريين في عهد مؤسس الدولة الحديثة الأمير عبد القادر واستضافته بعدما تم نفيه من قبل الاستعمار الفرنسي، فإن رد الجميل السوري من طرف الشعب الجزائري قد حان وأصبح المواطن الجزائري معتاداً يومياً على رؤيته والاحتكاك بالأخوة السوريين بعدما تركوا كل شيء من ورائهم وهربوا من الموت المحتم الى بلدهم الثاني بحكم العلاقة التاريخية التي تجمع البلدين كقيلة بأن تحميمهم وتوفير لهم شروط الإقامة المريحة في هذا الظرف الاستثنائي الصعب باعتبارهم أخوة مسلمين وتجمهم رابطه الدم والدين والتاريخ والحضارة.

وكما ذكرنا سلفاً فقد بلغ عدد السوريين الذين دخلوا الجزائر بأكثر من 55 الف لاجئ، موزعين على مختلف ولايات البلد، حسب ما كشفت عن وزاره التضامن والأسرة الجزائرية، وهذا تأكيداً للقرارات السيادية التي أصدرها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تعليماته إلى الحكومة بعدم التعرض للاجئين السوريين أو طردهم، وأيضا التكفل التام بكل اللاجئين وتسهيل عملية ادماجهم وفتح أبواب المدارس والايواء والرعاية الصحية والنفسية، وهذا سمح بجعل هؤلاء يمارسون حياتهم بصورة عادية، وسهل عملية اندماجهم في المجتمع الجزائري بحكم اللغة والدين والتقاليد المشتركة.

فكانت الجزائر الدولة الوحيدة في شمال القارة الأفريقية السباقة لاحتواء تدفق موجات اللاجئين السوريين على اعتبار أن أراضيها مفتوحة لهم والدخول إليها لا يتطلب إجراءات معقدة ولا يتم التضييق عليهم من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية، بخلاف الدول الأوروبية.

تعرف الجزائر تدفقاً للاجئين السوريين نحوها لعدد من الأسباب، من بينها أنها من البلدان التي لم تشملها أمواج الربيع العربي، وتمتعها بالوسائل الملائمة ذات الصلة بالموارد الطاقوية، وأيضا لما توفره من تسهيلات ومرونة في المجال القانوني خاصة إذا تعلق الأمر بهم. وباتت من أكثر البلدان استقطاباً للاجئين السوريين.

وهكذا نرى أن وضع اللاجئ السوري بوجه عام بدء يتحسن تدريجياً من خلال التدابير التي اتخذتها الجهات الرسمية من تكافل اجتماعي وتضامن شعبي واسع في احتضان هؤلاء السوريين، فأصبح هؤلاء يتمتعون بالمساواة مع المواطنين، لأن الحريات العامة تبقى لصيقة بالإنسان وترتبط به انطلاقاً من أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وعلى أن لكل الناس حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون تمييز.³

¹ اشكالية اللجوء على الصعيدين العربي والدولي، عبد الحميد والي، مطبعة النشر المغربية الدار البيضاء، ص89.

² وزارة الداخلية الجزائرية: الموقع الالكتروني الرسمي: <http://www.mia.dz>

³ المركز القانوني للأجانب في سوريا، الدكتور فؤاد شباط، منشورات جامعة دمشق سوريا، ص07.

ومن الآثار المترتبة عن تدفقات اللاجئين السوريين على الجزائر، هناك علامتان آتيتان يتم الشعور بهما بقوة؛ أولهما، تعد هذه الحركات مشمولة جزئياً بالأدوات الدولية التي تكون في أغلب الأحيان غير ناجحة بالنسبة للنشاطات الاستعجالية بما في ذلك حماية الحقوق الأساسية للإنسان، وثانيهما، من واجب السلطات الجزائرية ضمان الحياة الكريمة والإقامة المناسبة لهؤلاء اللاجئين، عبر اتخاذ إجراءات مرنة تستجيب للاحتياجات الأساسية لهم، من خلال ترقية واقعتهم المعاش، بداية من الوضع القانوني للاجئ السوري مروراً بمدى انسجام التشريعات الجزائرية المتعلقة باللاجئين مع القانون الدولي للاجئين، الذي يمكن أن يتمتع بها على الرغم من صعوبة الاندماج بالسهولة المنتظرة كحق اللجوء والإقامة الدائمة.¹

إن الجزائر طالما انتهجت سياسة إنسانية حيال إقامة اللاجئين السوريين، إن الجزائر لم تقم في يوماً ما ومنذ بداية الأزمة السورية بتجميع اللاجئين السوريين عند دخولهم إلى الجزائر في معسكرات خاصة بهم وعزلهم عن المجتمع كما يجري عادة في العديد من الدول الأخرى، بل سهلت عليهم عملية الاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ولم تضع أي قيود قانونية أو إجرائية على تنقلاتهم وانتشارهم وتوزعهم عبر كافة ولايات الوطن، وجعلت لهم الحرية في الإقامة في كامل التراب الجزائري.

وإذا ما أرادت الجزائر مواجهة التحديات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للسوريين، وإعطاء الأولوية لعملية إدماجهم في الميادين التنموية، حيث يمثلون فرصة في دفع عجلة التنمية الوطنية الذي سيعود بالنفع على المجتمع الجزائري واللاجئين السوريين على حد سواء، ويعزز من تنوع مصادر الاقتصاد الجزائري، وهذا فعلاً ما دفع بالكثير من اللاجئين السوريين إلى تأسيس الشركات على خلاف البعض الذين احترقوا مهنة التسول أمام المساجد وعلى الأرصفة، ولم يجدوا في سحاء الجزائريين² مبرراً للاستثمار في مد اليد بل سارعوا إلى انجاز المشاريع الخاصة وتحصيل قوت يومهم بعرق جبينهم.

وهكذا استطاع المواطن الجزائري أن يستفيد من الصناعات التقليدية السورية، والخدمات التجارية التي يقدمها السوري، فبائع الألبان والالبان القادم من مدينة حلب السورية أصبح معروفاً في وقت وجيز في المجتمع الجزائري، ينافس أصحاب هذه المهنة من الجزائريين. فالنماذج السورية التي كتب لها النجاح في الجزائر قد نالت الاحترام وباتت قدوة للجزائريين في حب العمل والمثابرة.

ورغم بعض الصعوبات التي تعوق عملية اندماج السوريين اجتماعياً، إلا أنهم يحضون بالتضامن من قبل الجزائريين إلى جانب تساهل السلطات الرسمية في التعامل معهم، حيث وفرت لهم مراكز الإيواء التي تحفظ كرامتهم، مع ضمان التعليم المجاني لجميع الأطفال السوريين في كل الأطوار بداية من التعليم الابتدائي إلى الجامعة، وهو ما ساهمت فيه منظمات المجتمع المدني والهلال الأحمر

¹Tensions Between the refugee concept and the IDP debate, MICHEL BARUTCISKI, Forced Migration Review 3 (1999), P.13.

²جريدة الخبر اليومية، وائل حمزة العدد الصادر بتاريخ 2016/04/12. الجزائر.

الجزائري التي قامت بتوزيع المستلزمات المدرسية على الأطفال اللاجئين السوريين القاطنين مع عائلاتهم.

المحور الثاني: مساهمات السلطة الجزائرية في ترقية وضعية اللاجئين السوريين

لقد لعبت السلطة الجزائرية دورا متميزا في التكفل باللاجئين السوريين من خلال الهيئات الرسمية والممثلين المحليين للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بداية بأهم شريك اجتماعي: الهلال الأحمر الجزائري الذي بذل مجهودات كبيرة لتلبية احتياجات اللاجئين وتوفير كل أسباب الراحة والاقامة للإخوة السوريين، وهذا يدل على مدى التزام الدولة الجزائرية بكل مسؤولياتها تجاه هذه الشريحة الهشة، بالاعتماد على القوانين التنظيمية التي تتصف بها قواعد القانون الجزائري في المجال الانساني المستنبط من الموروث الثقافي العتيق الذي يمنح للاجئين مكانة المرموقة، حيث يعتبر إكرام اللاجئين في الثقافة الجزائرية واجب مقدس.¹ وهذا ما دفع بالجزائر إلى التوقيع على جملة من الاتفاقيات الدولية أهمها ما يلي:

*اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع لاجئين وقد صادقت عليها الجزائر سنة 1963.

*بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جريمة المنظمة عبر الوطن والمصادق عليه بمرسوم رئاسي رقم 4183- يوم 9 نوفمبر 1963.

*اتفاقية الأمم المتحدة لحماية العمال المهاجرين وأفراد عائلتهم لسنة 1990 الذي انضمت إليها الجزائر سنة 2005.

وفي هذا المضمار يتمتع اللاجئ بحماية قانونية وتنظيمية واسعة بما يكفل الحياة الكريمة للاجئين متواجدين في الجزائر، ولهذا تبنت الجزائر سنة 2015 الأهداف التنموية للألفية ملتزمة بذلك بالحد الأدنى من تجاوز الفقر والجوع وضمان تعليم ابتدائي للجميع، وترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء وضمان بيئة مستديمة وضع شراكة عالمية للتنمية.

ويدخل العديد من الفاعليين التابعيين للدولة في مجال تسير تدفقات اللاجئين السوريين، لاسيما من أجل التكفل بالجوانب التنظيمية والإدارية وإقامة هؤلاء اللاجئين، يمكن حصر أهم هذه الجهات فيما يلي:

أولا: وزارة شؤون الخارجية

تعد وزارة شؤون الخارجية فاعل مهم في مجال معالجة ملفات اللاجئين السوريين المتعلقة بمسائل المرتبطة بالوضعية القانونية للاجئين ومتابعة تسير تأشيرات الدخول على التراب الوطني ودراسة الملفات المتعلقة بالاعتراف بصفة اللاجئ، وضمان الحماية القانونية والإدارية لهم طبقا لأحكام اتفاقية جنيف لسنة 1951.

¹Les étrangers en Algérie, ZGHIB HOCINE, (2014) Revue NAQD (Migrants Migration, N26/27).

ثانيا: وزارة العدل الجزائرية

تساهم وزارة العدل الجزائرية في تسير تدفقات اللاجئين بتكفلها بهم من الناحية المتعلقة بالملاح القانونية لإدماجهم في المجتمع الجزائري.

ثالثا: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تعمل هذه الوزارة على إدماج اللاجئين السوريين الحاملين للكفاءة في التكوين والتعليم الجامعي بدعم الطلبة السوريين ودمجهم في نشاطات مرتبطة بالتكوين والمتابعة وتسيير المسار الجامعي لهؤلاء اللاجئين.

رابعا :وزارة التجارة والمركز الجزائري السجل التجاري

تعمل وزارة التجارة من خلال المركز الجزائري للسجل التجاري على مراقبة مدى احترام النصوص التي تحكم التجارة، لاسيما تلك المتعلقة بمنح اللاجئين السوريين على وجه الخصوص الوثائق الرسمية لممارسة نشاط تجاري.

خامسا: وزارة التربية الوطنية

لقد لعبت وزارة التربية الجزائرية دورا كبيرا في إعادة إدماج الأطفال السوريين اللاجئين في المدارس الحكومية والسهر على تسهيل إجراءات التسجيل بها؛ حيث يكفي أن يقدم اللاجئ السوري تصريح شرفي ليسجل ابنه في المدرسة الجزائرية والاستفادة من التعليم الحكومي مجانا.

سادسا: وزارة التضامن الوطني والعائلة والشؤون المرأة

إن من مهام وزارة التضامن الجزائرية انجاز برامج في مجال التكفل باللاجئين، والتي تندرج ضمن استراتيجية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى خلق فرص عمل لهؤلاء اللاجئين وتحسين حصولهم على خدمات اجتماعية قاعدية، وفي هذا الإطار عملت الوزارة على حماية الأطفال لاجئين وادمجهم في مراكز الرعاية الصحية والنفسية بهدف التقليل من صدمات الحروب وأثار الدمار والقتل التي عانوا منها في بلدهم، وأيضا مساعدة المرأة السورية من خلال برنامج تضامنية خاصة بها. إلى جانب الوزارات السابقة الذكر، هناك فاعلين محليين معينين بمسألة اللاجئين السوريين مثل:

- اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان: مهمتها تقييم ومتابعة دائمة لمسألة التكفل بحماية حقوق الإنسان اللاجئ والتشاور مع الفاعلين الرسميين في الدولة والمنظمات غير الحكومية الجزائرية، قصد ترقية وتحسين وضعية اللاجئين وحماية حقوقهم الأساسية، والسهر على متابعة انشغالاتهم وضمان حقوقهم الانسانية. ويندرج هذا في إطار النشاطات والمشاريع الدولية خاصة تلك التي بادرت بها المحافظة السامية للاجئين.

- الكشافة الإسلامية الجزائرية: التي تعمل على مساعدة الدولة الجزائرية في جانب التكفل الاجتماعي والتضامن والوقوف على واقع اللاجئين السوريين وترقيته الى مستوى المعاملة الإنسانية الجيدة والحياة الكريمة المناسبة.

وفي المقابل، ساهم اللاجئون السوريون من خلال تجربة وجودهم في الجزائر ومشاركتهم اليومية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء شركات صغيرة ومؤسسات استطاعوا من خلالها توفير العديد من مناصب العمل للجزائريين والسوريين على حد سواء في مجال الحرف، المطاعم، وورش البناء، والصناعة التقليدية، وتجارة الأقمشة، والأعمال الحرفية، وهم بذلك يساهمون في ترقية المجتمع المدني الجزائري وتدعيم مسار العملية التنموية في الجزائر.

وتهدف الجزائر من خلال فتح أبوابها للاجئين الهاربين من المناطق الحروب والنزاعات والسوريين بصفة خاصة، إلى المساهمة في تبني مقاربة إنسانية على المستوى الاقليمي والعربي والدولي للحفاظ على كرامة اللاجئين وحقوق الدول المستقبلية في ذات الوقت. ورسم أطر واضحة لإطلاق حوار بين الدول الأصلية للاجئين والدول المستقبلية لهم، وذلك للتخفيف من الأعباء التي تفرضها موجات النزوح واللجوء العالمية بما يؤدي إلى تقاسم تلك الأعباء بين تلك الدول المستقبلية.

المحور الثالث: الآفاق المستقبلية لترقية وضعية اللاجئين في الجزائر

تعد الجزائر من الدول العربية التي بادرت لاستضافة اللاجئين السوريين، وتذليل العراقيل والصعوبات التي قد تحول بينهم وبين المعيشة الكريمة، إلا أن ذلك لا يعد كافيا في ظل الحاجة لمواءمة التشريعات الداخلية مع تلك الدولية، وتبني مقاربة إنسانية شاملة (سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية) تضمن حقوق اللاجئين وتضعهم في مرتبة "مواطنين مؤقتين" إلى غاية توفر الظروف المواتية التي تسمح بعودتهم لبلدهم.

أ- تشريعيا:

تقدم المواثيق الدولية الموقعة والمعنية بمجال حقوق الإنسان مدخلا ثريا لمواءمة التشريعات الوطنية بما يكفل ضمان حقوق اللاجئين وترقيتها. بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية. ثمة معاهدات أخرى توفر الحماية والحقوق الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء. ومع أنه ثمة حالات يكون فيها النطاق الكامل لحقوق معينة مقتصرًا بشكل صريح على المواطنين، فإن هذه الحالات تمثل الاستثناء وليس القاعدة. وهكذا، فإنه يحق للاجئين وطالبي اللجوء التمتع بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من قبيل الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب وإساءة المعاملة وفي الحرية، والحق في حرية التنقل والتعبير والتجمع السلمي والاشتراك في الجمعيات وفي المساواة أمام القانون، والحق في الحصول على جنسيته. وتتضمن المادة 25 استثناءً يقتصر على المواطنين، إذ تنص على الحق في المشاركة في الشؤون العامة وفي التصويت والانتخاب وفرصة تقلد الوظائف العامة.

وبالمثل، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوفر الحماية لحق اللاجئين وطالبي اللجوء في الحصول على شروط عمل عادلة وتفضيلية وفي تشكيل نقابات عمالية وفي الضمان الاجتماعي وفي تحقيق مستوى معيشي كاف والحصول على التعليم. وتجزئ المادة 2 (3) من العهد الدولي للبلدان النامية "أن تقرر، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان ولاقتصادها القومي، إلى أي مدى ستضمن الحقوق الاقتصادية المعترف بها في هذا العهد لغير المواطنين." بيد أن هذا التحديد يجب أن يُفسر بشكل مقيد، نظراً لأنه يمثل استثناء ل ضمانات

حقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك فإن لجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن تفسير العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أوضحت أن الحقوق الواردة في العهد الدولي تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم غير المواطنين، كلاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية والعمال المهاجرين وضحايا عمليات الاتجار بالبشر الدولية، بغض النظر عن الصفة القانونية والوثائق الثبوتية."

كما تحظى حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بحماية معاهدات أخرى، من بينها اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعتبر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري معاهدة مميزة في ضمان تمتع اللاجئين وطالبي اللجوء بنطاق واسع من الحقوق بموجب الخامسة.

ب- سياسيا وأمنيا:

يقع على كاهل الدولة الجزائرية عبء العمل السياسي والدبلوماسي والتنسيق مع الدول العربية لتشجيعها على تحسين تشريعاتها الوطنية لفائدة اللاجئين السوريين، وتمثل الجامعة العربية الإطار المؤسسي الأمثل لذلك، لتقاسم حصص وأعباء استقبال اللاجئين بما يتلاءم مع إمكانيات كل دولة اقتصاديا وبشريا لتفادي ظهور شعور معادي لوجودهم. كما يستلزم القيام بعمل دبلوماسي واتصالات مع كل الأطراف الدولية والأممية المعنية بالأزمة السورية للعمل على تحقيق إنهاء الحرب الدائرة في سوريا والشروع في عملية انتقال سياسي في مرحلة أولى، ثم المشاركة في مؤتمرات وبرامج لإعادة الإعمار لاحقا وتقديم الدعم اللازم لذلك من أجل توفير الأرضية اللازمة للاجئين للعودة.

من جانب أمني، تمثل قضية الاحتراقات الأمنية من اللاجئين أمرا ضروريا خاصة بعد أن ثبت وجود عناصر من تنظيم داعش الإرهابي والمليشيات الطائفية في العراق وعناصر نظامية مرتكبة لجرائم حرب ضمن قوافل المهاجرين واللاجئين المتجهة لأوروبا. لذلك فإن إنشاء قاعدة بيانات من أجل جمع المعلومات حول اللاجئين وعائلاتهم تحتوي على المعلومات الخصوصية من: البصمات، السن، الجنس، المعلومات العائلية، الحالة الصحية تمثل ضرورة أمنية، ويمكن تحصيل تلك المعلومات من خلال التعاون مع الهيئات الأممية والإنسانية الناشطة في مجال إغاثة اللاجئين وتلك المعنية بتوثيق جرائم الحرب ومرتكبيها. وتساهم عملية إحصاء اللاجئين ضمن قاعدة بيانات في تسهيل مراقبتهم وحمايتهم من المتاجرين بالبشر وتجار الأعضاء البشرية الذين قد يستغلون ظروفهم المادية والإنسانية لاستغلالهم. بالإضافة يجب على السلطات الامنية الجزائرية الاخذ في الحسبان مسألة تنظيم الدخول ومعرفة هويات وبيانات من يسمح لهم باللجوء داخل التراب الجزائري مهما كانت جنسياتهم خاصة الافارقة، حتى يمكن السيطرة على العملية والحيلولة دون تسرب جماعات متطرفة إلى البلاد، كما أن عملية دمج الأفراد ذات الخلفية الثقافية المختلفة داخل المجتمع الجزائري من شأنها أن تقلل من ظهور ظاهرة الإرهاب داخل المنطقة المغاربية فنتيجة ، لما يعاينه البعض من تهيش واضطهاد وعنصرية يتجهون إلى الاشتراك والانضمام لمنظمات إرهابية وهذه ظاهرة موجودة

بشكل كبير على الساحة في الساحل الأفريقي، ونتيجة للتداعيات الخطيرة التي تمر بها الأزمة الليبية واثراً على الأمن الوطني الجزائري .

ت- اقتصاديا واجتماعيا:

يجب أن تضع المقاربة الإنسانية مشاركة الجهود للدولة الجزائرية بنشاطات الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، من استقبال اللاجئين وتوطينهم مؤقتاً والعمل على إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأن تكفل تلك المقاربة:

- توفير السكن الملائم للاجئين مع حد أدنى من المعيشة اللائقة والمقبولة والملبس والعلاج ويكون ذلك من طرف الجهات الرسمية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية المحلية مع ضمان الحقوق الأساسية للاجئ.

- بناء مخيمات لجوء تتوفر على كل الضروريات الحياتية: مراكز علاج، مدارس، مراكز تسوق، أماكن للترفيه والتسليّة، ورشات لممارسة نشاطات حرفية

- تسهيل التواصل بين اللاجئين السوريين.

- إدماج اللاجئين في العملية التنموية (جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...).

- تمكين ضحايا الحرب السورية من الحصول بشكل مميز على معاملة أكثر إنسانية تحفظ كرامتهم، ويجب أن تكون كل الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار مقاربة أكثر إنسانية خاصة بالنسبة للاجئين القصر، وخلق مناخ مناسب لعملية الاندماج والابتعاد عن كل عمليات الإقصاء.

لا شك أن أي حل لأزمة اللجوء يبدأ من كلمة مفتاحية وهي وقف الحرب في سوريا، والوصول إلى حل سياسي يضمن عودة الأمن والاستقرار، ما يجعل السوريين أكثر ثقة بغيرهم ومستقبل أولادهم. من جهة أخرى فالحل يكمن في دراسة الأسباب واستخلاص العبر، فالهاربون من الموت لن يتوقفوا عن ركوب البحر واجتياز الجدران والمراقبة على الحدود للهروب من جحيم الحروب، وأي إجراءات أمنية سترفع كلفة الوصول إلى ضفة المتوسط الشمالية في ظل وجود مهربيين للبشر منتفعين من وجود اللاجئين، وتعرض اللاجئين إلى مزيد من المخاطر.

وأخيراً يجب عدم النظر إلى موجات الهجرة على أنها ظاهرة تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها، بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضاً التي أضافها السوريين في البلاد التي نزحوا إليها. حيث أن العلاقة الجيدة التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين الشعبين ستساهم في خلق حالة من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد والتي ستساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم. هذا بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية التي أحدثها السوريين على اقتصاد البلاد التي نزحوا إليها مثل قيام رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا إليها والجزائر تبقى النموذج الأمثل في هذا المجال الإنساني. ويبقى علي الجزائر، تبني عملية فتح الباب لاستقبال مزيداً من اللاجئين السوريين الهدف الأساسي منها إنساني قبل أن يكون اقتصادي، ولهذا يجب الجزائر أن تفتح أحضانها الدافئة للشعب السوري، وتستفيد من النخبة السورية في العملية التنموية في بناء اقتصاد متنوع وقوي

خاصة بعد انخفاض اسعار النفط في الاسواق، وما نتج انه من ازمات اقتصادية حادة لهذا يجب الاهتمام الفعلي بأصحاب الشهادات العليا من اللاجئين السوريين الذين من شأنهم خدمة المجتمع الجزائري.

الخاتمة:

أنه ما يجب استخلاصه في هذه المداخلة أنه يجب تثمين الدور الكبير الذي لعبته الجزائر في استضافة اللاجئين السوريين حيث بلغ عددهم أكثر من 55 ألف لاجئ وهو عدد مرشح للارتفاع، من خلال هبة التضامن التي حظي بها اللاجئون السوريون المقيمون، ومن خلال توفير مراكز استقبال على مستوى كل الولايات مدعمة ببرنامج غذائي من الأطعمة، والألبسة، والتكفل الصحي، والنفسي دون إغفال الجانب المدرسي حيث فتحت السلطة الجزائرية المجال أمام العائلات السورية لتسجيل أبنائهم في المؤسسات التربوية الجزائرية، وإلحاق الأطفال صغار السن منهم بدور الحضانة. زيادة على ذلك فتحت الجزائر أبوابها للشباب السوري قصد ممارسة النشاط التجاري والصناعي والمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري. ولقد نجحت الجزائر إلى حد كبير في التقليل من ظاهرة الاغتراب التي يعيشها اللاجئ السوري وحاولت بكل ما تملك من أدوات من أجل إدماجه في النسيج الاجتماعي الجزائري. وتبقي المقاربة الجزائرية تركز على مبدأ احترام حرية التنقل ومعاملة اللاجئين بما تمليه مبادئ حقوق الإنسان، مع التركيز على ضرورة خلق روابط بين ازمة اللاجئين والتنمية .

وتبقى الجزائر ملتزمة بمبادئها الثابتة من أجل الوقوف إلى جانب الشعب السوري في محنته، وتقديم يد المساعدة للاجئين السوريين الموجودين على أراضيها وضمان الحد الأقصى من الأمن والاستقرار والعيش وحياة كريمة إلى غاية عودتهم إلى ديارهم متى ما توفرت أسباب الاستقرار والسلم والأمن في بلادهم الأم. وهكذا يبدو لنا من المستحسن جدا ان تعالج ظاهرة اللاجئين ضمن مقاربة عربية مع المزيد من التضامن بين البلدان العربية خاصة دول الخليج العربي، وبالتعاون مع المنظمات الدولية وتطوير، وتعزيز الشراكة بين الاطراف الفعالة على الساحة لإيجاد حلول سياسية بين الاطراف المتنازعة في سورية. والخروج بالمنطقة من عنق الزجاجة نحو قاطرة تؤدي الى نجاح هذه المقاربة الانسانية وحفاظا على الشعب السوري من محارق القوى الكبرى.

قائمة المراجع:

- اشكالية اللجوء على الصعيدين العربي والدولي، الدكتور عبد الحميد والي، مطبعة النشر المغربية الدار البيضاء .
- المركز القانوني للأجانب في سوريا ،الدكتور فؤاد شباط، منشورات جامعة دمشق سوريا.
- حقوق وحماية اللاجئين، الدكتورة سرور طالبي المل، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، نوفمبر 2015.
- جريدة الخبر اليومية، وائل حمزة العدد الصادر بتاريخ 2016/04/12. الجزائر
- جريدة النهار الجزائرية، الجالية السورية في الجزائر الصادر بتاريخ 12 جانفي 2014.
- وزارة الداخلية الجزائرية: الموقع الالكتروني الرسمي: <http://www.mia.dz>
- La loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutations des règles juridiques, KERDOUN AZZOUZ (2012) Notes d'analyses et de synthèses.
- Les étrangers en Algérie, ZGHBIB HOCINE, (2014) Revue NAQD (Migrants Migrance, N26/27).
- Migration and Development : How Much do we Know about it in Algeria, LABDELAOUI HOUICINE, 2013, the Red Sea Press.
- Tensions Between the refugee concept and the IDP debate, MICHEL BARUTCISKI, Forced Migration Review 3 (1999), P.13.

ضمان حقوق اللاجئين ضماناً لمفهوم الأمن الإنساني

أسحار سعد عبد اللطيف جاسم

ضمان حقوق اللاجئين ضماناً لمفهوم الأمن الإنساني

الأمنُ الإنسانيُّ مهددٌ أيّما تهديد بحالة اللجوء نفسها، وتبعاتها، وأثارها، وأول تهديد للأمن الإنساني هو للاجئين أنفسهم، وإنّ ضمان حقوق اللاجئين هو ضمانة أساسية من ضمانات الأمن الإنساني. ويُعتبر حق اللجوء من الحقوق التي يُمليها تطور مسيرة الفكر الإنساني القانوني، إذ لا بد للأُمم المُتحضرة أن تصل إلى ثقافة احترام حقوق الإنسان عموماً كونه إنسان لما في ذلك من انعكاس حقيقي على الأمن الإنساني. ولكن هنالك إنسان في ظرفٍ قاسٍ، فلا بد للأُمم المتحضرة أن توليه مزيداً من الأمن، ومزيداً من الحقوق، وذلك لخصوصية ظرفه، فكان من الطبيعي جداً، ووفق منظومة التطور للفكر القانوني والأخلاقي أن تكون هنالك معاهدات تقننُ الحقوق للاجئين، فظهرت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 فيما يخص تقنين الحقوق للاجئين. وقد قمنا في هذا البحث ببيان المصادر التي تستقى منها حقوق اللاجئين والتي قسّمناها إلى مصادر عامة وأخرى متخصصة، كما قمنا بتصنيف حقوق اللاجئين إلى مستويين من الحقوق، حيث يُمثّل المستوى الأول؛ الحقوق العامة للاجئين، في حين يُمثّل المستوى الثاني؛ الحقوق الخاصة باللاجئين، وإننا نجد أنّ هذه الحقوق منطقية في تدرّجها، واستيعابها لصعوبة وخصوصية وضع اللاجئين والأجواء التي ولدت معاناة اللجوء.

Refugees Rights Guarantee is a Guarantee for Human Security Concept

The human security is significantly threatened in the refuge seek situation itself as well as in its consequences and impacts. The refugees themselves are the first subject to the threat of human security. Guaranteeing and warranting the refugees rights is fundamental human security guarantee where the refuge seek right is considered as created by the development of the legal human thought march, since the civilized nations have to reach human rights respect culture in general just because he is human and because it has real reflection on human security. However, there is a human being living under very hard and tough conditions and so the civilized nations have to provide him with more security and more rights because of his special situation. Therefore, it was very natural and normal, according to the legal and moral thought development system, to create treaties codifying the refugees rights and so the UN Agreement concerning refugees for the year 1951 and the protocol attached to it for the year 1967 related to human rights codification have been emerged out. In this research, we have demonstrated the sources from which refugees rights are derived and which we have classified to general sources and specialized sources. We further, have classified the refugees rights into two levels, where the first level represents the general rights of refugees and the second level represents the special rights of refugees. We believe that these rights are logic in its sequence and comprehension because the refugees situation is special and hard and because of the conditions which generated the refugees sufferings.

المقدمة

ربما تكون مسألة اللجوء واللاجئين هي واحدة من أهم المسائل الحاضرة والضاغطة على المشهد في عالم القانون الدولي اليوم، وأزمة اللجوء واللاجئين هي من الأزمات العابرة للحدود ولها تداعياتها سواء على اللاجئين أنفسهم أو على المجتمعات المضيفة لهم أو على المجتمع الدولي ككل⁽¹⁾.

والأمن الإنساني مهددٌ أيماً تهديد بحالة اللجوء نفسها، وتبعاتها، وآثارها⁽²⁾. وأول تهديد للأمن الإنساني هو للاجئين أنفسهم، فهم في حالة من الخوف، والقلق، والفاقة، وكذلك فإن من تبعات حالة اللجوء أن يهدد الأمن الإنساني للمجتمعات المضيفة للاجئين؛ إذ أن القلق والخوف ينتقل إلى هذه المجتمعات التي هي -في الغالب- في حالة من الفقر والبطالة⁽³⁾، إذ تتدفق أعداد هائلة من اللاجئين وتنافس وتشارك المجتمعات المحلية في فرص العمل، والخدمات، وكل تفاصيل الحياة⁽⁴⁾. وقد تصل مساعدات لهؤلاء اللاجئين من قبل المنظمات الدولية ولا يصل لهذه المجتمعات المحلية المضيفة شيء من هذه المساعدات، إذ أن هذه الحالة بحد ذاتها تولد احتقاناً وتشنجاً في العلاقة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم .

فالرابط بين حالة اللجوء وآثارها على الأمن الإنساني هو رابط وثيق، وهذا البحث معني بتناول مسألة جوهرية من جوانب مسألة اللجوء وهي مسألة حقوق اللاجئين، حيث أن تمتع اللاجئين بالحقوق التي تثبت لهم بصفتهم الانسانية من جهة وبصفتهم لاجئين من جهة أخرى تصب في تدعيم الأمن الإنساني⁽⁵⁾ لهذه الشريحة من البشر وهم اللاجئين والذي يشكلون نسبة كبيرة متزايدة في وقتنا الحاضر.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في بيان المصادر التي تستقى منها الحقوق للاجئين، ومن ثم بيان هذه الحقوق لما لها من انعكاسات واضحة وملموسة على تحقيق الأمن الإنساني للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

فالمصادر التي تستقي منها حقوق اللاجئين تتفاوت في قربها وبعدها من خصوصية حالة اللجوء نفسها، إذ أن اللاجئ هو إنسان مجرد من كل مقومات القوة، فهو يخشى على نفسه وأهله فهو قد أجبر على ترك المأوى، والمال، والوثائق، وفر بنفسه وأهله. فهو له حقان؛ حق إنسان

¹ انظر ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 والتي تعترف بالأبعاد الدولية لمشكلة اللجوء، وبالأعباء الباهظة التي تلقها على عاتق بلدان معينة.

² انظر بوجه عام؛ مقال بعنوان: الاجتهاد من أجل تحقيق الأمن البشري، لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان سابقا "ساداكوأغاتا" على الرابط التالي: <https://unchronicle.un.org/ar/article/1859>

³ للتوسع حول نهج الأمن البشري انظر موقع الأمم المتحدة على الرابط التالي:

<http://www.un.org/humansecurity/human-security-unit/human-security-approach>

⁴ انظر دراسة حول أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني ، على موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأردني على الرابط التالي: <http://www.esc.jo/NewsViewerar.aspx?NewsId=178>

⁵ انظر بوجه عام؛ موجز تقرير مفوضية الأمن البشري التي اعتبرت أن " احترام حقوق الانسان هو في صلب حماية الأمن البشري" على الرابط التالي: www.learningpartnership.org/docs/arabicsummary.doc

يتمتع بالحقوق الأساسية التي أشارت لها كل الإعلانات والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان عموماً⁽¹⁾، وكذلك حقّه لخصوصية ظرفه الخاص كونه في وضع مُجرّد فيه من كل عناصر الاستقرار التي يتمتع بها الإنسان العادي.

لكن لا بد من معاهدات واتفاقيات تلامس أكثر خصوصية حالة اللجوء وتكون مُصاغَةً صياغةً خاصةً مُتناسبة مع خصوصية حالة وظرف اللجوء نفسه وتُلبي ما يحتاجه اللاجئون من دعمٍ وحمايةٍ، لهذا صاغ الفكر الإنساني القانوني جملة من الاتفاقيات التي تُنظّم مسألة اللجوء على وجه خاص، وكان على رأس تلك الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 والتي تعتبر بحق حجر الأساس في كل ما يخص حماية حقوق اللاجئين، وذلك كون ان جُلّ الاتفاقيات الأخرى الخاصة باللاجئين قد استقتت احكامها منها⁽²⁾.

وإذا كان ظرف اللجوء هو ظرفاً خاصاً يتمثل في فرار الإنسان من بيئةٍ يخشى فيها على نفسه وأهله فإن طبيعة الحقوق التي تحميها الاتفاقيات الخاصة بحقوق اللاجئين تكون ذات طبيعة خاصة، تتناسب تناسباً قوياً مع خصوصية حالة اللجوء ، مثل الحق في عدم الاعادة القسرية الذي بانتهاكه لا يمكن تصوّر الحقوق الأخرى للاجئ. والحق في عدم عقوبة اللاجئين نتيجة دخول الدولة التي يفرّون إليها دخولاً غير نظامياً كونهم في ظرفٍ لا يمكنهم من الدخول بموجب الاجراءات المتعارف عليها في الظروف الطبيعية. وكذلك فإنه في الغالب يكون اللاجئون قد فرّوا بأنفسهم فهم في حال لا يحملون معهم وثائقهم الشخصية الثبوتية كجوازات السفر مثلاً لهذا من الحقوق التي تُبنتها الاتفاقيات الخاصة بحماية اللاجئين هي تمكين اللاجئين من الحصول واستصدار وثائق تعريفية للاجئين كي يتمكن اللاجئون من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية من بيع وشراءٍ وزواجٍ وأي شكل من اشكال التعاقدات والسفر من خلال استصدار جوازات سفر تمكّنهم من السفر الى دولة اخرى تستضيفهم . وعليه فمن المنطقي جداً أن تكون حقوق اللاجئين ذات طبيعة خاصة تتناسب مع خصوصية ظرفهم وحالتهم. ولا بد من الإشارة إلى أنّ الصكوك التي تضمّنت على هذه الحقوق ما هي إلا صكوك كاشفة عن هذه الحقوق وليست منشأة لها، لارتباط هذه الحقوق بالوجود الإنساني.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالإجابة على الاسئلة التالية:

1- ما المصادر الأساسية التي تستمد منها حقوق اللاجئين ؟

2- ما طبيعة، وخصوصية، وتدرج أهمية هذه الحقوق؟

وعليه فقد تم تقسيم هذا البحث إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المصادر التي تستمد منها حقوق اللاجئين

• المطلب الأول: المصادر العامة لحقوق اللاجئين

¹للتوسع حول حماية اللاجئين في القانون الدولي لحقوق الانسان ، انظر بوجه عام؛ جاسم، أسحار سعد (2014)،

المركز القانوني للاجئين في دولة اللجوء "الحالة السورية نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق

الأوسط، عمان، الأردن، ص13-ص23

²للتوسع حول الأهمية القانونية والأخلاقية لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، انظر بوجه عام؛ جاسم، أسحار

سعد، المركز القانوني للاجئين في دولة اللجوء "الحالة السورية نموذجاً"، مرجع سابق ص50-ص51.

• المطلب الثاني: المصادر المتخصصة لحقوق اللاجئين
المبحث الثاني: حقوق اللاجئين.

• المطلب الأول: الحقوق العامة للاجئين.

• المطلب الثاني: الحقوق الخاصة باللاجئين.

منهجية البحث: إن المنهج المتبع في هذا البحث منهجاً وصفيّاً تحليلياً حيث تم استقراء العديد من الصكوك الخاصة بحقوق الانسان عموماً ومسألة اللاجئين على وجه الخصوص، ومن ثم استنباط الحقوق العامة والحقوق الخاصة باللاجئين من هذه الصكوك⁽¹⁾.

المبحث الأول- المصادر التي تستمد منها حقوق اللاجئين

المطلب الأول- المصادر العامة لحقوق اللاجئين

نعني بالمصادر العامة لحقوق اللاجئين: هي تلك المصادر التي تُعنى بحقوق الانسان عموماً، مثل؛ الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، وكذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان لعام 1950، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى التي ترتبُ الحقوق للإنسان بصفته الإنسانية وبغض النظر عن أي اعتبار تمييزي.

واللاجئ هو انسان فهو مشمول بهذه المصادر التي تثبت له إنسانيته، كما أنه في حالة من الضعف والتجريد من كل عناصر القوة و التمكين، مما يجعله يحظى بهذه الحقوق من باب أولى خصوصية ظرفه كلاجئ.

وقد اعتبرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(2) أن معظم الحقوق المهمة والأساسية لمتّمع اللاجئين بالحماية الدولية، هي ذاتها الحقوق الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الانسان

¹ أن الصكوك التي تمّ تحليلها واستنباط حقوق اللاجئين منها؛ الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان لعام1950، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام1951، والبروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام1967، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي لعام1967، والاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة للاجئين في أفريقيا لعام1969، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة لعام1984، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان لعام 1996.

² المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين : " هي الوكالة التابعة للأمم المتحدة والمنتمدة من قبل الأسرة الدولية للقيام - من بين أمور أخرى- ، بحماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة لهم بالتعاون مع الحكومات وشركاء آخرين، كما انتدبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والجمعية العامة للأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للقيام بغيرها من المهمات ذات الصلة". انظر:مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين(2006)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحماية الدولية: برنامج تمهيدي حول الحماية. جنيف: سويسراص93-ص94

عموماً مثل؛ (الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في التحرر من الرق والعبودية، والحق في عدم التمييز ... وغيرها من الحقوق الإنسانية الأخرى) (1).

المطلب الثاني- المصادر المتخصصة بحقوق اللاجئين

نعني بالمصادر المتخصصة بحقوق اللاجئين: هي تلك المصادر المُصمَّمة والمُصاغة لحماية حقوق اللاجئين بأسلوبٍ وآلية تتناسبُ مع خصوصية حالة اللاجئين، مثل؛ اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، وكذلك الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة للاجئين في أفريقيا لعام 1969، وكذلك اعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الاقليمي لعام 1967.

وإن هذا البحث قد اعتمدَ بشكل أساسي عند استخلافه لحقوقِ اللاجئينِ الخاصة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 دون غيرها من الاتفاقيات من منطلق أن هذه الاتفاقية تعتبر مصدر الهام للعديد من الصكوك الخاصة باللاجئين، وكل ما جاء من صكوك خاصة باللاجئين بعد هذه الاتفاقية هو مستندٌ عليها واستمدَ احكامه منها وبذلك اعتبرت هذه الاتفاقية أحد المصادر الرئيسية للصكوك النازمة لمسألة اللجوء (2)، وعلى هذا فقد اعتبرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تعتبر حجر الزاوية في النظام الدولي لحماية اللاجئين(3).

المبحث الثاني- حقوق اللاجئين

إن منح الحقوق للاجئين وتقريرها هي الغاية الجوهرية من كافة الصكوك المعنية بتنظيم مسألة اللجوء، حيثُ تشغل الحقوق المساحة الأكبر في تلك الصكوك، وهذا أمر منطقي يتناسب مع خصوصية حالة اللاجئين التي تتطلب منحهم الحقوق وعدم ائقالمهم بالالتزامات، حيثُ يثبت للاجئين بموجب الصكوك الدولية لحقوق الانسان عموماً؛ حقوقاً عامة لصفتهم الانسانية، كما يثبت لهم حقوقاً خاصة مرتبطة بخصوصية وضعهم كلاجئين، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الحقوق العامة للاجئين.

المطلب الثاني: الحقوق الخاصة باللاجئين.

المطلب الأول- الحقوق العامة للاجئين

نعني بالحقوق العامة للاجئين في هذا الصدر: هي تلك الحقوق التي تترتب للاجئين بصفتهم الإنسانية؛ فهي حقوق أساسية، جوهرية، لا بد أن تثبت للبشرية كافة، كونها متأصلة مع وجودهم

¹المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2001). حماية اللاجئين: دليل القانون الدولي للاجئين. الاتحاد

البرلماني الدولي ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ص 16.

²أنظر على سبيل المثال ما أشارت له الاتفاقية الأفريقية إشارة صريحة في الفقرة (6) من ديباجتها أن اتفاقية الأمم

المتحدة الخاصة باللاجئين والبرتوكول الملحق بها "الوثيقة الأساسية والعالمية التي تتعلق بوضع اللاجئين".

³هذا ما أكدته إعلان الدول الأطراف في اتفاقية اللاجئين الذي انعقد في جنيف كانون الأول /ديسمبر 2001، وما أكدته

كذلك قرار رقم A/RES/57/187 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في (4 كانون الأول /ديسمبر 2002)،؛

للاطلاع على هاتين الوثيقتين راجع: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(2003). جدول أعمال بشأن

الحماية، ط2. جنيف: سويسرا(ص23-ص27)، (ص104-ص109).

الإنساني، وقد جاءت الصكوك الدولية لحقوق الإنسان كاشفة عن هذه الحقوق للبشرية جمعاء دون تمييز.

فمن المنطقي أن تُذكر هذه الحقوق الأساسية الإنسانية، في معرض حديثنا عن حقوق اللاجئين، كونهم أولاً وقبل كل شيء هم بشر، وكون أن خصوصية ظرفهم كلاجئين يجعل من الضرورة أن يحظوا بتلك الحقوق التي عادة ما تكون عرضة للانتهاكات في حالة اللجوء أكثر من غيرها من الحالات. ومن بين هذه الحقوق الأساسية الحقوق التالية:

- 1- الحق في عدم التمييز.
 - 2- الحق في الحياة.
 - 3- الحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
 - 4- الحق في الحق عدم التعرض للرق والعبودية والممارسات الشبيهة به.
- وعليه تم تقسيم هذا المطلب إلى أربع فروع؛ يتناول كل فرع حق من الحقوق العامة التي تم ذكرها أعلاه.

الفرع الأول- الحق في عدم التمييز

يُعتبر الحق في "عدم التمييز" من الحقوق الأساسية في الصكوك الناظمة لحقوق الإنسان عموماً، "فهو بمثابة حق عام يتفرع عنه العديد من حقوق الإنسان الأخرى، وهو نقطة البداية والانطلاق لكافة الحقوق والحريات الأخرى"⁽¹⁾. ناهيك عن أن جُل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لم تخلوا من الإشارة إلى هذا الحق⁽²⁾.

ويعتبر الحق في "عدم التمييز" من الحقوق التي تظهر أهميتها عند الحديث عن حقوق اللاجئين، وذلك لعدة أسباب؛ فقد يكون "التمييز" ابتداءً هو السبب الأساسي في قيام حالات اللجوء، وذلك عندما تقوم دولة ما باتباع سياسة تمييزية مجحفة ضد جماعة عرقية معينة موجودة فيها، مما يجعل هذه الجماعة في وضع من الاضطهاد الذي يدفعها إلى اللجوء.

وقد يُصاحب "التمييز" اللاجئين في مراحل اللجوء المختلفة؛ فقد تميّز فئة من اللاجئين على حساب فئة أخرى في الحماية الممنوحة لهم إما بسبب دينهم، أو عرقهم، أو نوعهم الاجتماعي، أو جنسهم، دون وجود مبرر للتمييز⁽³⁾.

كما وقد يُصاحب "التمييز" اللاجئين وهم داخل البلدان المستضيفة لهم، وذلك حين ينظر إليهم السكان المحليين -على وجه الخصوص سكان الدول النامية التي قد أثقل كاهلها بعبء اللاجئين-

¹ علوان، محمد، والموسى، محمد (2011). القانون الدولي لحقوق الانسان: الحقوق المحمية. عمان: دار الثقافة ص119

² انظر على سبيل المثال: المادة (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام1948، والمادة (2/2) من العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام1966، والمادة(14) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950.

³الباحثة على علم أنه لا يوجد ما يُبرر التمييز إلا أن هنالك أوضاع وظروف تتطلب تمييز فئة عن غيرها من الفئات واعطائها الأولوية في الحماية، فعلى سبيل المثال تكون الأولوية في تقديم الطعام والعناية الصحية بين فئات اللاجئين، للأطفال والنساء الحوامل ويُعد هذا التمييز من قبيل التمييز الإيجابي المشروع.

على أنهم منافسون لهم في شتى المجالات، مما يؤدي ذلك إلى تحفيز شرارة التمييز والتصرفات العنصرية اتجاههم.

وقد يُصاحب التمييز للاجئين حتى حين عودتهم إلى أوطانهم، ويظهر ذلك جلياً حين تكون عودة اللاجئين بأعداد كبيرة إلى أوطانهم في نفس الوقت، مما يُسبب ضغطاً شديداً على الموارد الدولة وبُنيتهما التحتية الأمر الذي يولد عبئاً على الاقتصاد الوطني، فينظر إليهم على اعتبارهم السبب في أحداث تلك النتائج السلبية في الدولة. وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تمييز مصحوب بكرهية ضدهم⁽¹⁾. وتجدر الإشارة هنا أن الصكوك الخاصة باللاجئين قد تضمنت الحق في عدم التمييز بوضوح لا لبس فيه⁽²⁾.

الفرع الثاني- الحق في الحياة

يوصف الحق في الحياة على أنه "الحق الأسمى للكائن الإنساني"، وذلك من منطلق أن حماية هذا الحق يُعتبر شرطاً أساسياً لتمتع الإنسان بكافة حقوقه الأخرى، فلا يُتصور قيام الحقوق الأخرى للإنسان إذا ما أُهدرَ حقه في الحياة، ولقد تضمنت الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان هذا الحق⁽³⁾، الذي عدُّ من الحقوق الأساسية للإنسان الغير قابلة للتعطيل سواء في الظروف العادية أو في الظروف الطارئة⁽⁴⁾.

وتظهر أهمية حماية الحق في الحياة في معرض حديثنا عن الحقوق العامة للاجئين، كون أن حماية "الحق في الحياة" يُعتبر الخطوة الأولى، الأساسية، لمنع قيام حالات اللجوء، فإذا أُمِنَ الإنسان حياته ما كان له أن يلجأ إلى بلدٍ آخر، أما إذا ما كانت حياته مُعرّضة للخطر فيسعى جاهداً لأن يَلْتَمَسَ ملجئاً آمناً في بلد آخر للحفاظ عليها⁽⁵⁾، ومن هنا تظهر أهمية حماية هذا الحق وصيانتها، لما يلعبه من دور مهم في منع واستئصال قيام حالات اللجوء.

الفرع الثالث- الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يُعتبر الحق في عدم التعرض للتعذيب من الحقوق المكملة للحق في الحياة كونه يرمي إلى حماية "حق الإنسان في السلامة البدنية والعقلية"، وهو من الحقوق المطلقة للإنسان الغير قابلة للتقييد أو التعطيل تحت أي ظرف من الظروف، فلا يُقبل التذرع بأي ظرف من الظروف واعتباره سبباً مبرراً للتعذيب، وذلك كون أن الحق في عدم التعرض للتعذيب أصبح جزءاً من القواعد الدولية الأمرة⁽⁶⁾.

¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين: دليل القانون الدولي للاجئين، مرجع سابق ص91

² انظر على سبيل المثال: المادة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام1951، والمادة(4) من

الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة للاجئين في أفريقيا لعام 1969.

³ انظر: المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة(6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية، والمادة(4) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والمادة (2) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

⁴ انظر علوان، محمد، والموسى، محمد خليل، القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحقوق المحمية، مرجع سابق ص148

⁵ انظر المادة (14) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص: "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو

يُحاول الالتجاء هرباً من الاضطهاد"

⁶ انظر علوان، محمد، والموسى، محمد، القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحقوق المحمية، مرجع سابق ص174-ص175

ولأهمية هذا الحق فقد تضمنته العديد من الصكوك الخاصة بحقوق الانسان⁽¹⁾. بل إن استهجان التعذيب حدى إلى اعتماد اتفاقية "لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"⁽²⁾.

وتظهر أهمية حماية "الحق في عدم التعرض للتعذيب" بالنسبة للاجئين، وذلك كون أن بيئة اللجوء تعتبر بيئة خصبة لممارسات التعذيب بحق اللاجئين⁽³⁾، ناهيك عن أن ممارسات التعذيب قد تكون ابتداءً سبباً يدفع الأفراد إلى اللجوء هرباً من الاضطهاد الناجم عن التعذيب، وبذلك يُعتبر صيانة هذا الحق ضروري لحماية اللاجئين، ولتقليل حدوث حالات لجوء.

الفرع الرابع- الحق عدم التعرض للرق والعبودية والممارسات الشبيهة به

يُعتبر استغلال البشر واسترقاقهم من التصرفات المشينة التي تستهجنها الأمم المتحدة، لما ينطوي عليه من قسوة وامتهان للكرامة فهو يُعبر عن "سلطة يُمارسها البشر في مواجهة من يتبعهم من البشر، ويشكل اعتداءً مباشراً على جوهر شخصية الإنسان وكرامته"⁽⁴⁾ وان الصكوك الدولية لحقوق الانسان قد حظرت الرق والعبودية بصورة واضحة لا لبس فيها⁽⁵⁾، وبات من المستقر عليه على الصعيد الدولي حظر الرق والعبودية حظراً مطلقاً، إلا أنه لا يزال حتى وقتنا الحاضر بعض التصرفات التي ترتكب على الأشخاص وتقع تحت مظلة استرقاق الناس واستعبادهم⁽⁶⁾.

وتعتبر بيئة اللجوء من أكثر الأماكن التي ترتكب فيها انتهاك لهذا الحق الإنساني، حيث يُعتبر اللاجئين من بين أكثر الفئات عرضة للاستغلال والاسترقاق نتيجة ظروفهم الصعبة التي تجعلهم فريسة للتصرفات التي تعتبر من قبيل الرق والعبودية مثل؛ اجبارهم على العمل بدون أجر وبأماكن خطرة لساعات طويلة ودون رضاهم وذلك مقابل حصولهم على الغذاء أو المأوى أو غيرها من الأمور الأساسية لبقائهم على قيد الحياة⁽⁷⁾. ومن هنا تبرز أهمية صيانة هذا الحق الأساسي للاجئين لتأمين الحماية لهم.

¹ انظر على سبيل المثال: المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (3) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان.

² اعتمدت هذه الاتفاقية وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/39 المؤرخ في 10 كانون الأول /ديسمبر 1984 تاريخ بدء النفاذ: 26 حزيران /يونيه 1987

³ انظر على سبيل المثال التقرير الذي نشرته منظمة العفو الدولية حول تعذيب اللاجئين في لبنان على الرابط التالي: <http://www.amnestymena.org/ar/magazine/ISSUE22/TortureLebanon.aspx>

⁴ علوان، محمد، والموسى، محمد، القانون الدولي لحقوق الانسان: الحقوق المحمية، مرجع سابق ص197

⁵ انظر: المادة (4) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة (8) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

⁶ للتوسع حول الممارسات الشبيهة بالرق، انظر علوان، محمد، والموسى، محمد، القانون الدولي لحقوق الانسان: الحقوق المحمية، مرجع سابق ص202-ص207.

⁷ انظر على سبيل المثال التقرير الذي نشره موقع الجزيرة الإخباري تحت عنوان "مارين لوبن تتهم ألمانيا باستعباد اللاجئين"، على الرابط التالي: [/http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/6](http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/6)

وعليه بناءً على ما سبق ذكره أعلاه حول الحقوق العامة للاجئين فإن حماية هذه الحقوق الأساسية والتي أطلقنا عليها الحقوق العامة للاجئين ذات أهمية عالية في مسألة اللجوء من جانبيين؛ الجانب الأول: يُشكل احترام هذه الحقوق وصيانتها خطأً دافعاً أولاً يحول دون قيام حالات لجوء نتيجة اضطهاد هذه الحقوق الأساسية الإنسانية، ويقلل بالنتيجة من حصول حالات لجوء في العالم. ومن الجانب الآخر؛ فإن حماية هذه الحقوق وعدم انتهاكها أو المساس بها يلعب دوراً أساسياً في توفير اطار حماية للاجئين، كون أن بيئة اللجوء تعتبر البيئة الخصبة لانتهاكات هذه الحقوق العامة للاجئين.

ولقد انتقت الباحثة هذه الطائفة من الحقوق الأساسية واعتبرتها حقوقاً عامة للاجئين من منطلق أن هذه الحقوق من قبيل الحقوق التي توصف "بالنواة الصلبة" أو "النواة الأساسية" للحقوق في الصكوك الدولية والاقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويترتب على وصف هذه الحقوق بهذا الوصف هو عدم جواز المساس بهذه الحقوق أو تعطيلها تحت أي ظرف من الظروف⁽¹⁾ بالتالي هي تثبت للإنسان إنسانيته أين ما كان وأين ما وجد.

المطلب الثاني- الحقوق الخاصة باللاجئين⁽²⁾

نعني بالحقوق الخاصة باللاجئين في هذا المقام؛ هي تلك الحقوق المتناسبة مع خصوصية ظرف اللاجئين، والتي تظهر لها أهمية خاصة في حالة اللجوء ، وذلك لأن بيئة اللجوء هي بيئة خصبة للتعدي على مثل هذه الحقوق وانتهاكها ، مما جعل المشرع الدولي يلتفت إلى هذه الحقوق ويؤكددها في اتفاقيات خاصة باللاجئين.

فوضع اللجوء يستوجب أن يُثبت للاجئين علاوة على الحقوق العامة، حقوقاً خاصة تُمليها خصوصية وضع اللاجئين، فهذه الخصوصية تتطلب منا أن نكشف عن حقوق أخرى تحتل مكانة أساسية بالنسبة للاجئين، فهذه الحقوق الخاصة تمثل جوهر الحماية الدولية للاجئين، ناهيك عن أن هذه الحقوق غالباً ما تكون عرضة للانتهاكات من قبل الدول تحت ذرائع عدة تبدو مبررة للوهلة الأولى، مثل تذرعهما في الحفاظ على أمنها وسيادتها، فمثلاً؛ تحتجز الدولة اللاجئين ضمن معسكر، وتسميه بالوحدة السكنية، في حين أنه في واقع الحال هو مركز اعتقال؛ تكون به حرية الحركة للاجئين مَكْبَلَةً تكبيراً يرقى إلى الاحتجاز⁽³⁾.

وتتجسد هذه الحقوق الخاصة بالحقوق التالية:

1- الحق في الحماية من الإعادة القسرية.

¹ انظر انظر علوان، محمد، والموسى، محمد خليل، القانون الدولي لحقوق الانسان: المصادر ووسائل الرقابة ج1، عمان: دار الثقافة ص128

² انظر بوجه عام؛ جاسم، أسحار سعد ، المركز القانوني للاجئين في دولة اللجوء "الحالة السورية نموذجاً"، مرجع سابق ص62-ص72

³ هذا ما أكدته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنظر؛ بسبوني، محمود، والدقاق، محمد، ووزير، عبد العظيم (1998). حقوق الإنسان: دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية. بيروت: دار العلم للملايين ص 183 فقرة (15)،

ص184 فقرة (21،22،23)، ص189 فقرة (52، 53، 54)

2- الحق في الحماية من العقوبة على دخول بلد بصورة غير مشروعة

3- الحق في الحصول على وثائق هوية ووثائق السفر.

4- الحق بالعمل المأجور.

وعليه فقد تم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع؛ يتناول كل فرع حق من الحقوق العامة التي تم ذكرها أعلاه.

الفرع الأول- الحق في الحماية من الإعادة القسرية

إن الحق في "عدم الإعادة القسرية"⁽¹⁾ يعتبر من المبادئ الأساسية التي يُبنى عليها نظام الحماية الدولية للاجئين، فبموجب هذا الحق يُحظر على الدول إعادة اللاجئين إلى الأماكن التي تكون فيها حياتهم أو حرياتهم مُهددة بالخطر.

وتظهر أهمية وقيمة هذا الحق ابتداءً في كون أن باقي الحقوق الخاصة باللاجئين لا يُمكننا الخوض بها دون تثبيت الحق في عدم الاعادة القسرية، فكافة الحقوق الخاصة باللاجئين لا يُتصور قيامها إذا انتهك هذا الحق، فمثلاً؛ كيف يمكننا الخوض في "حق حماية اللاجئين من العقوبة نتيجة دخولهم إلى أراضي دولة ما بصورة غير قانونية" إذ رُدّ اللاجئ!؟

بل إن قيمة الحق في "عدم الاعادة القسرية" ترتقي إلى أبعد من ذلك لارتباط هذا الحق بالحق في الحياة، وذلك كون أن رُدّ اللاجئ أو طرده قد يعرض حياته للخطر .

وبهذا يعتبر "مبدأ عدم الرد" جوهر الحماية للاجئين، حيث أن كافة الاتفاقيات المعنية بحقوق اللاجئين قد تضمنت هذا الحق منذ القدم، فمثلاً نرى أن "الاتفاقية المتعلقة بالمركز القانوني الدولي للاجئين الروس والأرمن لعام1933" قد تضمنت الحق في عدم الاعادة القسرية للاجئين(2).

وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 قد تضمنت على هذا الحق (3)، ولأهمية هذا الحق فقد اعتبرت الاتفاقية أن المادة المتضمنة لحق اللاجئين في الحماية من الاعادة القسرية من المواد التي لا يجوز أن يرد عليها تحفظات من جانب الدول الموقعة على الاتفاقية(4)، وكذلك الاتفاقية الأفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين لعام 1969 قد نصت على هذا الحق بصورة موسعة(5).

علاوة على أن هذا الحق لا تخلو منه الاتفاقيات الخاصة باللاجئين، فإن العديد من اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الانسان قد تناولت هذا الحق مثل؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب

¹ ولا بد من الإشارة إلى أن انتهاك هذا الحق يأخذ صوراً متعددة مثل؛ رد اللاجئين، أو طرد اللاجئين، أو رفضهم عند الحدود، أو عودة اللاجئين غير الطوعية إلى أوطانهم. وللتوسع انظر : بسيوني، محمود، والدقاق، محمد، ووزير، عبد العظيم .حقوق الإنسان: دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية. مرجع سابق ص182 .

² الرشيدى، أحمد.حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، القاهرة : دار الشروق ص377.

³ انظر المادة (33) فقرة(1) من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

⁴ انظر المادة (42) من المصدر نفسه

⁵ المادة (2) فقرة (3) من الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام 1969 .

المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1)، وكذلك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 (2).

وبهذا أصبح "الحق في الحماية من الاعادة القسرية" من القانون الدولي العرفي؛ أي أصبح ملزماً لكل الدول سواء أكانت موقعة على الاتفاقية المتضمنة لهذا الحق أم لا، وعليه فإن أيّ تعدد على هذا الحق يُشكل خرقاً للقانون الدولي العرفي(3).

الفرع الثاني- الحق في الحماية من العقوبة على دخول بلد بصورة غير مشروعة
يعتبر تسلسل الوصول إلى الحق في الحماية من العقوبة على دخول بلد بصورة غير مشروعة تسلسل منطقي، فبعد تثبيت حق اللاجئين في الحماية من "الإعادة القسرية"، فلا بد من أن يكتمل نهج الحماية للاجئين، وذلك بحمايتهم من العقوبة نتيجة دخولهم بلد ما بصورة غير مشروعة، فبمقتضى هذا الحق يمتنع على الدول فرض عقوبات جزائية على اللاجئين بسبب دخولهم أو وجودهم الغير قانوني إذا كانوا "قادمين مباشرة" من اقليم تكون فيه حياتهم أو حرياتهم مهددة بالخطر، بشرط أن يقوموا بتسليم أنفسهم إلى السلطات "دون ابطاء" وأن يعلنوا على و"جاهة" أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني(4).

وهذا الحق منطقي ويتناسب مع خصوصية وضع اللاجئين، فالنزاعات المسلحة داخلية كانت أو دولية هي مهدد رئيسي لحياة الأفراد لما يترتب عليها من نتائج وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مما يدفع الأشخاص إلى الفرار للنجاة برواحهم من دون أخذ أي شيء سواء من متاع، أو وثائق تثبت هويتهم، وغيرها من الأمور الضرورية للشخص، فيضطر الكثير من اللاجئين إلى دخول أراضي الدول التي يلتمسون بها الأمان بطرق غير قانونية نتيجة الظروف المحيطة بهم.

ومعلوم أن الطرق القانونية لدخول دولة ما تتطلب إجراءات قانونية معينة مثل؛ تقديم جوازات السفر والأوراق الثبوتية، والحصول على تأشيرة (فيزا)، وغيرها من الإجراءات الأخرى التي يصعب على اللاجئين توفيرها، فمن غير العدالة معاقبة اللاجئين لعدم دخولهم بطرق قانونية كونهم أحيطوا بظروف قاهرة أملت عليهم هذا الأمر طمعاً ليظفروا بالأمان.

ويتجسد خرق هذا الحق في "الاحتجاز التعسفي للاجئين"(5) القادمين مباشرة من دولة تكون فيها حرياتهم أو حياتهم بخطر، بسبب الدين، أو العرق، أو عضوية جماعة اجتماعية معينة، أو بسبب

¹المادة (3) فقرة(1) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

²المادة (22) فقرة (8) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1996 .

³المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحماية الدولية: برنامج تمهيدي حول الحماية، مرجع سابق ص47.

⁴انظر المادة (31) من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، وانظر كذلك؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين: دليل القانون الدولي للاجئين، مرجع سابق ص84.

⁵انظر المادة (9) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على أنه؛ "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا".

الآراء السياسية، أو الجنسية، وإذا قاموا بتقديم أنفسهم إلى السلطات المعنية في الدولة دون إبطاء، وقدموا بأسباب مقنعة تبرر دخولهم الغير قانوني للدولة التي لجئوا إليها. ومن صور الاحتجاز التعسفي للاجئين؛ وضعهم في أماكن ضيقة جداً تكون فيها حركتهم مقيدة تقيداً كبيراً، أو وضعهم في مخيمات مغلقة يصعب خروجهم منها، أو حجزهم في مناطق العبور (الترانزيت) في المطارات، أو زجهم داخل السجون، فهذه بعض الصور التي تمثل الاحتجاز التعسفي للاجئين التي بموجبها يصعب على اللاجئين الخروج والحركة إلا في حالة واحدة وهي مغادرتهم البلد الذي لجئوا إليه(1).

ونظراً لما يترتب على الاحتجاز من خطورة وما ينطوي عليه من معاناة ومشقة، فلا بد من تجنبه إلى أبعد مدى، والاستعاضة عنه ببدائل أخرى مثل؛ أعمال فكرة المراكز المفتوحة التي تحتوي مراكز إيواء جماعية يسمح بها للاجئين بالخروج والعودة في أوقات محددة إلى حين البت بأمرهم(2). وفي حال كانت هناك حاجة مُلحة للاحتجاز فيجب أن يكون الاحتجاز بموجب معايير قانونية معينة تحترم بها حقوق الانسان(3).

الفرع الرابع- الحق في الحصول على وثائق هوية ووثائق السفر

إن بين أهم الأمور التي يهدف القانون الدولي للاجئين إلى تحقيقها هي إيصال اللاجئين إلى حالة من الاستقرار في العيش وهو متمتع بحقوقه الانسانية في الدولة التي تحتضنه، ولتحقيق ذلك فإن اللاجئين بحاجة إلى منحهم بطاقات هوية وشخصية لهم، ووثائق سفر، ليتسنى لهم ممارسة حياتهم بشكل عادي، واجراء معاملاتهم الحياتية من عقود تجارية أو وكالة أو زواج... أو ما شابه ذلك.

كما تتجلى أهمية هذه الوثائق والهويات في ممارسة حقهم في العمل، والتعليم، والقدرة على الانتقال إلى البلد الذي قبل أن يوطنهم فيه، وغيرها من الأمور التي يصعب بل يستحيل إعمالها أحياناً دون امتلاك اللاجئين للوثائق والهويات.

وعليه فإن الحق في منح اللاجئين الهويات ووثائق السفر، من الحقوق ذات الأهمية العالية كون أن حياة الإنسان لا يمكن أن تستقيم إلا بامتلاكه بمثل هذه الوثائق، وفقدانه لهذه الوثائق يجعله في وضع من القلق وعدم الاستقرار والاضطراب، فبدون هذه الوثائق لا يستطيع اللاجئين ممارسة جُل حقوقهم الإنسانية، فلا يمكنهم ممارسة حق التملك مثلاً.

وقد احتوت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين هذا الحق ونصت على أنه: " تصدر الدول المتعاقدة بطاقة هوية شخصية لكل لاجئ موجود في إقليمها لا يملك وثيقة سفر صالحة"(4)، كما نصت على أنه: "1-تصدر الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها وثائق

¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حماية للاجئين: دليل القانون الدولي للاجئين، مرجع سابق ص81

² هنالك بدائل عدة يُستغنى بها عن الاحتجاز للتوسع حول تلك البدائل انظر؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين: دليل القانون الدولي للاجئين، مرجع سابق ص 83، ص85.

³ بسيوني، محمود، والدقاق، محمد، ووزير، عبد العظيم، حقوق الإنسان: دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، مرجع سابق ص183، ص184.

⁴ المادة (27) من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين.

سفر لتمكينهم من السفر إلى خارج هذا الإقليم، ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب القاهرة تتصل بالأمن الوطني أو النظام العام... وللدول المتعاقدة إصدار وثيقة سفر من هذا النوع لكل لاجئ آخر فيها. وعليها خصوصا أن تنظر بعين العطف إلى إصدار وثيقة سفر من هذا النوع لمن يتعذر عليهم الحصول على وثيقة سفر من بلد إقامتهم النظامية من اللاجئين الموجودين في إقليمها. 2- تعترف الدول المتعاقدة بوثائق السفر التي أصدرها أطراف الاتفاقات الدولية السابقة في ظل هذه الاتفاقات، وتعاملها كما لو كانت قد صدرت بمقتضى أحكام هذه المادة" (1). كما وأكدت الاتفاقية الأفريقية لعام 1969، على هذا الحق على غرار ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين (2).

الفرع الخامس- الحق بالعمل المأجور

يعتبر الحق في العمل من الحقوق الأساسية للإنسان، ويعتبر هذا الحق من بين الحقوق ذات الأهمية العالية بالنسبة للاجئين، وذلك للأسباب التالية:

- 1- ان العمل المدر للدخل يحقق للاجئين الاكتفاء الذاتي، والاستقرار، والأمن النفسي (3).
 - 2- إن منح اللاجئين فرصة العمل بأجر يغنيهم من تلقي المساعدات للعيش، وبهذا لا يجعل منهم عبئاً على المجتمع الذي يعيشون فيه، بل يكونون أفراداً منتجين يُستفاد منهم في تفعيل العجلة الاقتصادية في الدولة التي يعيشون في كنفها.
- وقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين الحق في العمل، وأفردت له فصل كامل من الاتفاقية جاء تحت عنوان؛ "أعمال الكسب" (4) وهذا الفصل به ثلاث اتجاهات:
- يتضمن الاتجاه الأول فكرة "العمل المأجور" فقد نصت الاتفاقية على أنه: "تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة تمنح، في نفس الظروف، لمواطني بلد أجنبي في ما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور" (5).
- ويتضمن الاتجاه الثاني فكرة "العمل الحر" فقد نصت الاتفاقية على أنه: "تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة، وعلى ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، في ما يتعلق بممارستهم عملاً لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة، وكذلك في إنشاء شركات تجارية وصناعية" (6).

في حين يتضمن الاتجاه الثالث فكرة "المهن الحرة" فقد نصت الاتفاقية على أنه: "تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، إذا كانوا يحملون شهادات معترفا بها من

¹ المادة (28) من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين

² المادة (6) فقرة (1+3) من الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام 1969

³ بسيوني، محمود، والدقاق، محمد، ووزير، عبد العظيم. حقوق الإنسان: دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية. مرجع سابق ص188، ص189.

⁴ انظر الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين.

⁵ انظر فقرة (1) من المادة (17) اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين

⁶ انظر المادة (18) من المصدر نفسه

قبل السلطات المختصة في الدولة ويرغبون في ممارسة مهنة حرة، أفضل معاملة ممكنة، على ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف" (1)
نلاحظ أن هذه الاتجاهات الثلاث التي تمت الإشارة لها أعلاه تجتمع في النقاط الثلاث الآتية:

1- يجب أن يكون عمل اللاجئين بأجر منصف وعادل، وهذا ما استشفيناه من العنوان الذي جاء به هذا الفصل وهو؛ "أعمال الكسب"، فلا يتحقق الكسب إلا إذا كان هنالك أجر ويكون هذا الأجر عادل ومنصف. ولا بد من الإشارة إلى أن التأكيد على العمل بأجر عادل داخل طيات هذه الاتفاقية له مبرراته الهامة، وذلك كون أن التجارب قد أثبتت في كثير من البلدان اعطاء اللاجئين أجور زهيدة لا تصل إلى حد الأجور الدنيا المتعارف عليها في العمل، وهذا بدوره لن يحقق الغاية من هذا الحق وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين.

2- يجب أن يظفر اللاجئين في كافة الأحوال بأفضل معاملة ممكنة.

3- يجب أن لا تقل المعاملة الممنوحة للاجئين عن المعاملة الممنوحة للأجانب الموجودين على أراضي الدولة التي يقطنها اللاجئين، بل إن الاتفاقية تحبذ السمو بتلك المعاملة إلى مستوى يتساوى فيها اللاجئين مع المواطنين.

وأخيراً فإن الغاية من إيراد الحق بالعمل في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين- كما تعتقد الباحثة- هي ليس أن ينال اللاجئين فرصتهم بالعمل فحسب، بل ان الغاية من ذلك ترقى إلى ايصالهم لحل دائم لمشكلاتهم، والتي لا يمكن جني ثمارها دون منحهم الحق في العمل وبأجر كافٍ ومنصف وعادل، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والاستقرار، لهم ولأسرهم.

ولا بد من الإشارة وبعد الانتهاء من الحديث عن الحقوق الخاصة باللاجئين، أنه ربما تظهر لنا بعض الحقوق التي أشارت لها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين وغيرها من الصكوك الدولية الخاصة باللاجئين، ذات أهمية أكثر من الحقوق التي انتقيناها في هذا المطلب من هذا البحث، وذلك حسب خصوصية حالة اللجوء وخصوصية الدولة المستضيفة للاجئين، إلا أن الباحثة تعتقد أن هذه الحقوق التي انتقيناها واسميناهنا "بالحقوق الخاصة باللاجئين" والمتمثلة ب؛(الحق في الحماية من الإعادة القسرية، الحق في الحماية من العقوبة على دخول بلد بصورة غير مشروعة، الحق في الحصول على وثائق هوية ووثائق السفر، حق في العمل بأجر)، هي أكثر الحقوق أهمية وأولى بالانتقاء والتقديم من الحقوق الأخرى، وذلك من منطلق أن الحقوق الأخرى يعتمد وجودها على تمتع اللاجئين بهذه الطائفة من الحقوق الخاصة، فعلى سبيل المثال لا يمكننا أن نتصور أن يتمتع الأفراد بحق اللجوء إذا تم ردّهم، فانتهاك حق عدم الاعادة القسرية والمتمثل في رد اللاجئين يعني؛ عدم مقدرتنا الخوض في باقي الحقوق الخاصة باللاجئين. ولا يمكننا كذلك أن نتصور حيازة اللاجئين للأموال الغير منقولة إذا لم يكونوا يحملون الوثائق والهويات، وهكذا ... فإن هذه الحقوق الخاصة هي التي تسلمنا إلى الحقوق الأخرى للاجئين، وتجعلها قابلة للتحقق، وهذا ما يبرر انتقائنا لهذه الطائفة من الحقوق من غيرها والتي أسميناهنا "بالحقوق الخاصة باللاجئين"، لكن هذا لا يلغي

¹ انظر الفقرة(1) من المادة (19) من المصدر نفسه

فكرة التكامل بين كافة الحقوق التي تُثبت للاجئين، كون أن تضافر الحقوق يوفر للاجئين اطار حماية أكثر سعة.

النتائج:

- 1- كل الحقوق المثبتة للإنسان بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان والتشريعات الخاصة بهذا القانون مثل؛ الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهديين الدوليين، واتفاقية مناهضة التعذيب، وغيرها من الاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان عموماً كلها يُمكن ان تكون من المصادر التي يُستمد منها الحقوق للاجئين.
- 2- حقوق اللاجئين مُصاغة بأسلوب يتناسب مع خصوصية ظرف اللجوء، ولقد صنفناها في هذا البحث إلى مستويين من الحقوق، يُمثل المستوى الاول؛ الحقوق العامة للاجئين وهذه الحقوق تثبت للاجئين لصفته الإنسانية مثل ؛ الحق في الحياة ، والحق في عدم التمييز ، والحق في الحماية من التعذيب. أما المستوى الآخر من الحقوق يتمثل بالحقوق الخاصة باللاجئين والتي تثبت لهم بصفتهم لاجئين ولخصوصية ظروفهم المحيطة بهم، لتكون ملائمة أكثر لخصوصية ظرفهم كلاجئين، ومن هذه الحقوق ؛ الحق في عدم الرد ، والحق في عدم العقوبة نتيجة دخول اراضي الدولة المضيفة بصورة غير نظامية ، والحق في استصدار الوثائق للاجئين .

التوصيات:

- وبما أننا في الاردن نعيش حالة ضاغطة جدا من حالات تبعات اللجوء على كل مناحي الحياة تقريبا في الاردن فان الباحثة ترى وتوصي ب:
- 1- كل اتفاقية او مذكرة تفاهم تبرمها المملكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يجب ان تأخذ وقتاً من التمحيص والعرض على ممثلي كل القطاعات في الدولة لضمان اشراك المجتمع الدولي في واجبه تجاه ازمة اللجوء التي لا يمكن ان تتحملها الاردن لوحدها، ولا بد من عرض أي اتفاقية بهذا الخصوص على مجلس النواب وعرضها على كافة واستلام الملاحظات من كل طبقات المجتمع .
 - 2- لا بد من مطالبة المجتمع الدولي الذي يقدم بعض المساعدات للاجئين في الاردن بتقديم مساعدات مكافئة لها للمجتمعات المحلية الاردنية التي تستضيف هؤلاء اللاجئين كي لا تحصل حالة من الاحتقان بين هذه المجتمعات واللاجئين ، ويحق لهذه المجتمعات ان تشعر بشيء من الغبن والضيق وهي تعاني اصلاً من احتياجات اساسية قبل قدوم اللاجئين.
 - 3- وتوصي الباحثة بتدريس مادة القانون الدولي للاجئين لطلبة الحقوق في البكالوريوس والماجستير والدكتوراه ان لم يعد تدريس هذه المادة من الترف الفكري بل هي من المسائل الضاغطة في عالمنا وعالم القانون الدولي على وجه الخصوص ، ان لا بد من الكفاءات الوطنية التي تعرف كيف تتعامل قانونياً مع ازمة اللجوء العالمية والتي هي وارتداداتها تطل الاردن.

المصادر والمراجع

- بسيوني، محمود، والدقاق، محمد، ووزير، عبد العظيم (1998). حقوق الإنسان: دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية. بيروت: دار العلم للملايين
 - جاسم، أسحار (2014)، المركز القانوني للاجئين في دولة اللجوء " الحالة السورية نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
 - الرشيدى، أحمد (2003). حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الشروق
 - علوان، محمد، والموسى، محمد (2011). القانون الدولي لحقوق الإنسان: المصادر ووسائل الرقابة. عمان: دار الثقافة
 - علوان، محمد، والموسى، محمد (2011). القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحقوق المحمية. عمان: دار الثقافة.
 - المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2006)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحماية الدولية: برنامج تمهيدي حول الحماية. جنيف: سويسرا
 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2001). حماية اللاجئين: دليل القانون الدولي للاجئين. الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2003). جدول أعمال بشأن الحماية، جنيف: سويسرا.
- الصكوك الدولية والإقليمية:
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966
 - اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951
 - البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1967
 - إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي لعام 1967
 - الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة للاجئين في أفريقيا لعام 1969
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984
 - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1996
 - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950
- المواقع الإلكترونية
- <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/6/>
 - <http://www.amnestymena.org/ar/magazine/ISSUE22/TortureLebanon.aspx>
 - <https://unchronicle.un.org/ar/article/1859>
 - <http://www.un.org/humansecurity/human-security-unit/human-security-approach>
 - <http://www.esc.jo/NewsViewerar.aspx?NewsId=178>

أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الإنسانية وفشل الحلول الدولية

د. فاطمة أودينة

جامعة الجزائر3

أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الإنسانية وفشل الحلول الدولية

في سنة 2016، صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون: "إننا نواجه أكبر أزمة لجوء ونزوح في وقتنا هذا، وفوق كل هذا فهي ليست أزمة أرقام فحسب وإنما أيضا أزمة تضامن". إن هذا التصريح هو صورة حقيقية عن واقع استجابة المجتمع الدولي الذي لا يزال عاجزا عن توحيد الجهود لتقديم الحماية الدولية لملايين اللاجئين السوريين. فأخر التقارير الأممية، تشير إلى أن أكثر من 65 مليون شخص هجروا قسرا، نتيجة الاضطهاد، والصراعات وانتهاكات لحقوق الإنسان، وأن 21.3 مليون شخص هم لاجئون عبر العالم فلم يشهد العالم أزمة لجوء منذ الحرب العالمية الثانية، مثل أزمة اللاجئين السوريين. فحسب UNHCR، فإن أكثر من نصف مليون عدد سكان سوريا، فروا من البلاد منذ بداية الصراع، وأن أكثر من 13 مليون شخص سوري نزحوا داخل سوريا وأكثر من 4 ملايين سوري هجروا نحو الخارج فلقد تسبب شلل مجلس الأمن ومعه عجز دولي صارخ في كارثة إنسانية غير مسبوقه، وصلت تداعياتها إلى مشارف دول الجوار، والسواحل الأوروبية والعالم كله. أنه لمن الضروري أن ينظر المجتمع الدولي لهذه الأزمة بعين إنسانية، كي ينجح في حلها. في هذه الورقة ومن هذا المنطلق، سأتطرق إلى المبادرات والجهود الدولية ومدى نجاحها في الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين.

The Syrian Refugees Crisis: between Humanitarian Tragedy and International Resolutions Failure

In 2016 Ban Ki Moon , the UN secretary General announced that: « We are facing the biggest refugee, and displacement crisis of our times. Above all, this is not just a crisis of number , it is also a crisis of solidarity »*.

This proclamation is a real image of international community response reality still disabled to reunify the efforts to offer the international protection to million of syrian refugees.

The recent UN reports, points out that more than 65 millions individuals were forcibly displaced , as a result of persecution, conflicts, or human rights violations, and 21,3 millions individuals are refugees worldwide. Since the seconde world war, the world doesn't witnessed asylum crisis as syrian refugees crisis. According to UNHCR: more than half number of syrian population were fled from the country, since the begining of conflict, and more than 13 millions syrians were displaced inside Syria and more than 4 millions syrians were emigrate towards abroad.

The security council paralysis , with flagrant international incapacity have certainly causing an unprecedented humanitarian desaster which they reached out its repercussions on neighbour countries, European coasts and all the world. It is useful that the international community look at this crisis with humanitarian eye, in order to solve it with success. In this paper, and in this behalf, I approach- discuss the international efforts, initiatives and their range success to response to syrian refugees crisis.

*Source of the proclamation :UNHCR , *Global Forced Displacement in 2015*,p5.

مقدمة

أدت الثورات الشعبية أو ما يسمى بالربيع العربي التي حدثت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ 2011 إلى تحديات وتحولات كبرى، ساهمت في خلق فوضى عارمة في المنطقة، ومن بين هذه التحديات، التدفقات المستمرة للنازحين واللاجئين، التي أتت تداعياتها على المنطقة كلها والعالم بأسره. فلم يشهد العالم أزمة بحجم أزمة اللاجئين السوريين منذ الحرب العالمية الثانية، التي لفظتها الحرب السورية، فمن مجرد انتفاضة شعبية سلمية تحولت الأزمة السورية إلى صراع عنيف ومسلح، بل وإلى حرب حقيقية مفتوحة على مصراعيها، وهي مستمرة إلى يومنا هذا منذ ستة سنوات، سببت في هروب المدنيين بين نازح داخل البلاد ولاجئ نحو دول الجوار، وإلى أوروبا، معرضين أنفسهم لخطر الموت في عرض البحر والبر، بحثا عن الأمن والحماية الدولية من المجتمع الدولي.

إن تدخل روسيا في الحرب ومليشيات إيران، وبروز الجماعات والتنظيمات الإرهابية، أدت إلى تفاقم وتيرة أزمة اللاجئين وزادت معها معاناتهم، ضف إلى ذلك سياسة التهجير المدنيين التي تعمدتها النظام السوري المدعوم بحيث استطاع هذا الأخير تفريغ مدن وبلدات بأكملها من السكان، مما زاد من معاناة المدنيين، التي تناقلتها وسائل الإعلام العالمية، وشاهد العالم كله مدنيين تنقلهم حافلات، فارين من القتل الممنهج والقصف "السوروسي" (السوري-الروسي) بأسلحة جد متطورة وأخرى محرمة دوليا سببت هذه الأخيرة إلى تدمير الكامل للمدن والبنى التحتية، وهكذا أخذت أزمة اللاجئين تتفاقم وتحولت إلى أزمة غير مسبوقة، فرضت نفسها على المشهد الدولي، ووصلت أرقام النزوح واللجوء إلى مستويات قياسية لم يشهدها العالم منذ عقود، وتحركت القوى الكبرى إلا بعدما باتت تدق أبوابها أمواج اللاجئين الفارين من ولايات الحرب السورية، وأمواج المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل.

وأمام هذه الهجرات المختلطة، وجدت دول الضفة الشمالية صعوبة في التعامل معها وأخذت أزمة اللاجئين محل الجد من طرف قادة الدول، وتعاطف الشارع العالمي بعد نشر صورة إيلان الذي لفظته أمواج البحر ومع حادثة شاحنة العار التي قضى فيها العشرات من اللاجئين اختناقا في النمسا، وكانت هذه الصور والحوادث نقطة تحول في الموقف الأوروبي والدولي كافة وعقدت اجتماعات ومؤتمرات للبحث في أزمة اللجوء والهجرة.

أدت الحرب المروعة في سوريا إلى إخراج أزمة اللاجئين من إطارها الضيق لتتحول إلى أزمة عالمية سببت في تداعيات اجتماعية، واقتصادية وأمنية، داخل البلدان المضيفة والمنطقة وعلى الصعيد العالمي وعلى هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: في الوقت الذي سعت فيه بعض الدول خاصة الغربية منها إلى الحلول العسكرية، سعت أخرى إلى سياسة الأبواب المفتوحة والترحيب باللاجئين. فما هي هذه المبادرات والجهود الدولية، وما مدى نجاحها للاستجابة لأزمة

اللاجئين السوريين؟ وتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- هل ثمة تنسيق بين الجهود الدولية لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية؟
- ما مستقبل الأزمة في ظل تنامي "ظاهرة انعزالية" الدول الكبرى؟

أهمية البحث: من الناحية العلمية :

- إبراز أسباب تفاقم أزمة اللجوء والنزوح.
- التركيز على التداعيات الأمنية على الأمن الدولي، قصد الاستجابة لنتائجها.
- إبراز مختلف المبادرات الدولية ومدى نجاحها لحل أزمة اللاجئين.
- إبراز مواطن الخلل في الاستجابات الدولية إزاء أزمة اللجوء والنزوح.
- أما من الناحية العملية، فتمكن في إبراز تأثير أزمة اللاجئين على سياسات الدول والحكومات، وتأثيرها في أجناس الدول الكبرى.
- أهداف البحث:
- يهدف البحث إلى تحديد أهم المتغيرات والظروف التي تؤدي إلى بروز الأزمة.
- تفسير واقع تداعياتها على الأمن الدولي.
- المساهمة في وضع أرضية معرفية لاقتراح الحلول الممكنة للاستجابة لأزمة اللاجئين.

وللإجابة على هذه التساؤلات والحرص على التركيز على النقاط الرئيسية، أملى عليا هذا

البحث أن اعتمد على تقسيمه إلى ثلاث محاور يتناول المحور الأول أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة اللاجئين السوريين أما المحور الثاني فتطرق فيه إلى التداعيات الأمنية اللازمة للاجئين على مستويات الأمن الثلاث الداخلي الأمن الإقليمي والأمن الدولي. والمحور الثالث، تطرقت فيه إلى الجهود الدولية لمعالجة هذه الأزمة وتناولت الخاتمة أهم الاستنتاجات والاقتراحات التي توصلت إليها للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية

المفاهيم الإجرائية:

طالبو اللجوء: هم الناس الذين عبروا الحدود الدولية بحثا عن الحماية ولكن طلبهم للحصول على وضع لاجئ لم يتقرر بعد. (ستيفن كاستلر ومارك ميللر، عصر الهجرة، 2013، ص425-424).

إعادة التوطين: يشير إلى اللاجئين الذين يسمح لهم بالانتقال من الدولة التي لجئوا إليها في أول الأمر "دولة العبور" إلى الدولة المستعدة لتقديم الحماية لأجل طويل، ويتم اختيار هؤلاء عادة من قبل المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

الهجرة القسرية: يعرف المهجرون قسرا على أنهم المهاجرون المكروهون على الفرار ومن أوطانهم الذين يتركون منازلهم هربا من الاضطهاد أو الصرع (contre leur gré)، وهم غير المهاجرين الذين ينتقلون طوعا بدافع تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو غيرها من المنافع.

الانعزال: (isolation) هو عدم الاتصال بالجماعات البشرية بسبب عوامل جغرافية أو اجتماعية، ويعني عدم مشاركة الفرد في شؤون الجماعات لعدم قدرته أو رغبته في ذلك، (فضيلة عرفات، الوحدة النفسية، مفهومها أشكالها وأسبابها وعلاجها، لسويد، 2009).

الشعبوية: (populism) إن الميزة الأساسية للحركات الشعبوية هي إيمانها بمحورية دور الشعب في العملية السياسية، التي يجب أن تعكس الإرادة الشعبية، ولدى هذه الحركات معارضة ونفور من النخب والمؤسسات السياسية التي تقف حائلا بين هذه الإرادة الشعبية وتحقيق أهدافها، وظهر هذه

الحركات هو إفراز طبيعيًا للنظام السياسي الديمقراطي نفسه ومرتبطة بحركة الشد والجذب بين وجهي الديمقراطية (الوجه البراجماتي، والوجه المثالي)، وتظهره الحركات عندما تعجز العملية السياسية عن تحقيق عالم أفضل وأكثر عدالة للشعوب. ويتميز الخطاب الشعبي بالتبسيط لقضايا معقدة لأنه يتوجه إلى رجل الشارع العادي، كما يتميز بطغيان الجانب العاطفي، حيث تتغذى هذه الحركات على مشاعر الغضب والخوف عند عامة الناس (للمزيد أكثر أطلع على الدراسة التي قامت بها الباحثة Christa Deiwiks، بعنوان populism، في 2009).

القبعات البيضاء: هم المتطوعون، الذين يخاطرون بحياتهم في محاولة إنقاذ حياة الآخرين، وهم ينتمون إلى الدفاع المدني السوري، وقد أنشأت منظمة الدفاع المدني في 2013 التي تضم السكان الذين يتدخلون تلقائيًا في أحيائهم للإستجابة الإنسانية المستعجلة الناتجة عن الحرب، وعدد هؤلاء المتطوعين في تزايد مستمر وقد تحصل أصحاب القبعات البيضاء على جائزة «The Right Livelihood Award» وهي "جائزة نوبل البديلة" في 22 سبتمبر 2016، ويعتبرون كذلك من الفائزين بجائزة السلام لعام 2016، Edward Lamort, le mot du jour Casques blancs, (l'édition du soir, Jeudi 6 Octobre 2016)

التشرد الداخلي: تعرف المبادئ التوجيهية لعام 1998 المتعلقة بالتشرد الداخلي، المتشردين داخليا بأنهم أشخاص "الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة طالع الرابط (E/CN:4/1998/53/Add2)

المحور الأول: أسباب تفاقم أزمة اللاجئين السوريين

نشرت مفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة تقريرها السنوي في 20 جوان 2016 المصادف لليوم العالمي للاجئين، وبينت في أن هجرات الشعوب وصلت إلى مستوى قياسي لا مثيل له. ففي نهاية 2015، وصل عدد المهاجرين قسرا عبر العالم إلى 65.3 مليون شخص مقارنة بسنة 2011 الذي كان عدد المهاجرين قسرا في حدود 42.5 مليون شخص، وذكرت المفوضية أن الصراع في سوريا الذي وصل خمسة سنوات في 2015، لعب دورا هاما في ارتفاع عدد اللاجئين والاحتياجات الإنسانية عبر العالم، بالإضافة إلى الأزمات والصراعات التي مازالت عالقة بدون تسوية [1]. إن الحرب في سوريا تسببت في أكبر أزمة لاجئين في التاريخ الحديث وأجبرت الملايين من المدنيين على الهجرة على المستويين الداخلي والخارجي بسبب اشتداد جرائم الحرب والإنسانية واستمرارها على الأرض السورية، وتفاقمت الأزمة إلى أعلى مستوياتها معلنة عن كارثة إنسانية فاقت كل التوقعات خاصة في غياب أفق للحل السياسي للأزمة وفي ظل الصمت الرهيب للمجتمع الدولي. فحسب نفس المفوضية فإن أكثر من نصف عدد سكان سوريا فروا من البلاد منذ بداية الصراع، وأن أكثر من 12 مليون شخص سوري نزحوا داخل سوريا، وأن 4.7 مليون سوري هجروا قسرا نحو الخارج [2] ووفق إحصائيات عامة للمرصد السوري لحقوق الإنسان [3] (SOHR)، فإن 465 ألف سوري استشهدوا وقتلوا خلال ستة أعوام من الثورة السورية وأكثر من 14 مليون جرحوا وشردوا، وليس

هذا فحسب فقد رمت الأزمة السورية بضلالها وتبعاتها المتعددة الأبعاد على دول الجوار سوريا، فحسب تقديرات المفوضية، فإن عدد السوريين الذين لجئوا إلى تركيا هو 2.8 مليون شخص، وهي البلد الذي يستقبل أكبر عدد من اللاجئين السوريين، وتحصي إحصائيات الحكومة الأردنية 1.5 مليون سوري يتواجد على أراضيها وأن 630 ألف مسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين (HCR)، ويتواجد 1.1 مليون لجيء سوري في لبنان إضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين قبل الأزمة السورية ويستقبل العراق 250 ألف لاجئ سوري منذ بداية الأزمة و117.600 ألف لاجئ سوري في مصر[4]. فسواء كانت الإحصائيات والأرقام التي تعبر عن اللاجئين السوريين متناقضة أو غير متناقضة، فإن الواقع السوري يعبر بصدق عن كارثة إنسانية يواجهها الشعب السوري باستمرار ويشهد لها العالم والمجتمع الدولي. إن أسباب تفاقم أزمة اللاجئين السوريين، متشعبة ومتعددة ومعقدة، بسبب طبيعة الحرب الدائرة في سوريا وتعدد الأطراف الفاعلين فيها، إلا أن هناك أسباب تتطلب الوقوف عندها، لأهميتها في تجاوزات الأزمة السورية وأزمة اللاجئين السوريين وهي ما يلي:

• إذا كان قصف النظام السوري مسئول على تهجير المدنيين قسرا من مناطق مثل حلب وإدلب والغوطة وريف دمشق إلى دول الجوار إلا أن السبب الرئيسي لهذا التدفق المتصارع للاجئين يعود إلى التدخل الروسي في سبتمبر 2015 واستعماله -تجريبه لأسلحة جد متطورة على المدنيين، وتتهم العديد من المنظمات الدولية في تقارير عدة روسيا بقصف أحياء يقطنها مدنيون في سوريا فضلا عن قصف مستشفيات في مناطق تسيطر عليها المعارضة راح ضحيتها المئات من المدنيين، فمأساة حلب لدليل على بشاعة نظام الأسد وحلفائه حيث قصفت فيه عدة مستشفيات عامرة بالمرضى والجرحى. فحسب المنظمة غير الحكومية "المجتمع الطبي السوري الأمريكي (L'ONG)" [5] (SAMS) فإن الضربات الروسية والسورية، قصف متعمدا لأكثر مستشفيات في حلب المتواجدين في الجزء للمعارضة في مدينة حلب وأدت إلى توقفهم عن الخدمة كما تعمدت قوات النظام وروسيا قصف عدة مراكز طبية وأخرى للقبعات البيضاء للدفاع المدني. فإستراتيجية النظام المدعومة من موسكو وطهران تهدف إلى محاصرة جيوب المقاومة السورية في حلب لكي تستسلم وترفع الراية البيضاء.

كما أن استخدام نظام الأسد لأسلحة كيميائية زادت من معاناة المدنيين وأجبرتهم إلى الفرار من منازلهم، وإلى دول الجوار، فهناك أدلة دامغة بأن نظام الأسد استخدم عدة مرات غاز الأعصاب السارين وغاز الكلور المحظورة دوليا. فمنذ 2012 والنظام السوري يستخدم الأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا ضد المدنيين، وأثبتها السكان والأطباء، وكانت أشهرها مجزرة الغوطة المجاورة لدمشق في 21 أوت 2013 بغاز الأعصاب والتي أودت إلى أكثر من 1429 قتيلًا، وأثبتتها كذلك أدلة التي حصلت عليها منظمة الأمم المتحدة من خلال البعثة الأممية المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية على أن هذه الأخيرة استخدمت على نطاق واسع نسبيا في سوريا ضد المعارضة والمدنيين[6]، كما أثبت بالأدلة القاطعة التقرير الذي أكده مفتشون دوليون الذي عرض على مجلس الأمن في 13 ديسمبر 2013، حيث توصل تحقيق البعثة الأممية إلى سبعة مزاعم من بين ستة عشر زعمًا، إلى استنتاج يؤكد استخدام "غاز السارين"، بواسطة صواريخ أرض - أرض في سوريا وعلى نطاق واسع وفي عدة مناطق [7] مثل حلب، وريف دمشق وحماة وإدلب. بالرغم من

أن هذا التقرير النهائي لم تحدد الجهة المسؤولة عن استخدام هذا الغاز السام، إلا أن ردود فعل دولية ومنظمات غير حكومية، تعالت لتندد بشدة استخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً، فعقب هجوم الغوطة شهد تصعيد مفاجئ لتوتر دولي لاسيما في واشنطن وباريس ولندن، حيث اتهمت هذه الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي النظام السوري بالوقوف وراء هذا الهجوم واعتبروه جريمة حرب، يعاقب عليها القانون الدولي، فيما ألقى النظام السوري الاتهام على المعارضة السورية، في حين اعتبرت موسكو نتائج التقرير الأممي بالمسيب [8] يخدم مصالح دول الغرب المتمثلة في رحيل الأسد. وتجنباً لاستصدار قرار تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة، انضمت العربية السورية في 14 سبتمبر 2013 إلى اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها (CWC) واتفقت روسيا والولايات المتحدة بشأن وضع إطار عمل لإزالة وتدمير الترسانة الكيماوية السورية بموجب قرار 2118 ولأن سوريا لن تتمكن من التخلص من ترسانتها الكيميائية الهامة، كونها في حالة حرب، فقد قامت بالمهمة دول أجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة في أعالي البحار مباشرة بعد صدور قرار مجلس الأمن 2118 وفق جدول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (O I A C).

إن تقرير مقتشي الأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا هو خطوة مستحسنة ولاقت ترحاباً دولياً خاصة من الدول الكبرى، لأنه سبب في فضح جرائم النظام السوري، ولو ضمناً، وسبب في انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لسنة 1925، وموافقة الحكومة السورية والقوات المسلحة التعامل مع منظمة الأمم المتحدة L'ONU ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (O.I.A.C) قصد تدمير ترسانتها الكيميائية، إلا أن عدم الإشارة في التقرير إلى مرتكبي الهجوم، يعد فشلاً لمجلس الأمن الدولي في عدم قدرته على تطبيق الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي عدم معاقبة مجرمي الحرب بالرغم من ثبوت أدلة جامعة تؤكد على ارتكاب النظام السوري وحلفائه أبشع الجرائم بأسلحة محرمة دولياً، وبالرغم مما خلفته مجزرة الغوطة من تحرك دولي وإعلامي، استمر النظام السوري في استعماله لغاز الكلور (Chlore)، ومعه تنظيم داعش الإرهابي الذي استعمل غاز الخردل، ولكن في كل مرة يصدر قرار لمعاقبة النظام السوري إلا أنه يصطدم بالفيتو الروسي الصيني [9].

إن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية من طرف نظام الأسد والمنظمات الإرهابية (داعش) والقصف على مواكب المساعدات وأماكن تواجدها سببت كلها في خروج للمدنيين في شمال سوريا إلى مناطق أخرى وإلى اللجوء خارج سوريا إلى البلدان المجاورة. إن سيطرة تنظيم داعش على مناطق عديدة من سوريا ساهم في تهريب وقتل المدنيين، فتنظيم داعش ارتكب أبشع الجرائم في حق المدنيين السوريين مما سبب إلى تهجير المدنيين، فحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فإن تنظيم الدولة الإسلامية أعدم أكثر من 4600 شخص سوري خلال 32 شهراً من خلافته في سوريا من بينهم أطفال ونساء رمياً بالرصاص أو بالنحر أو الحرق في محافظات كريف دمشق ودير الزور والرقعة وحلب وبتهم من بينها العمالة للتحالف الدولي الردة وقبول العيش تحت حكم الأكراد [10] بالإضافة إلى التهجير القسري الذي يقوم به نظام الأسد وحلفائه خاصة في المناطق المتواجد فيها المعارضة

كحلب وإدلب، بل أصبحنا نشهد سياسة تفرغ لمدن بأكملها في إطار إستراتيجية الأسد لإعادة تصميم ديموغرافي للمدن، بل ويمنع المدنيين العودة إلى ديارهم بنشر القوات النظامية لإعاقة عودتهم. كما أن الاعتقالات والعمليات الانتقامية التي ينتهجها نظام الأسد ضد المدنيين أدت إلى فرار جماعي إلى دول الجوار طالبين الحماية، بالإضافة إلى مسألة المفقودين التي طغت إلى الأفق واكتشاف جرائم سجن "صيدنايا" التي أثارت الرأي العام والمجتمع المدني أدت إلى تفاقم أزمة اللاجئين فحسب المنظمة الدولية لحقوق الإنسان فإن أكثر من 13 ألف شخص أعدموا في سجن صيدنايا بدون محاكمات من قبل النظام بين 2011 و2015 بتهمة معارضتهم لنظام الأسد.[11].

إضافة إلى هذا فعجز مجلس الأمن في تجاوز "فيتو" الروسي والصيني واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين من القتل الممنهج للنظام وحلفائه أدى بالدرجة الأولى إلى شعور الشعب السوري بالإحباط لتخلي المجتمع الدولي للاستجابة لنداءات الاستغاثة، ومعاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب والإنسانية فمند 2012 صدر مجلس الأمن خمسة عشر نص قرار حول سوريا وأول نص للتصويت كان القرار 2042 والذي يسمى "بمخطط عنان" المقترح من طرف الأمين العام السابق كوفي عنان لتتوالى في ما بعد عدة نصوص لكن اكتفت هذه الأخيرة بالتنديد فقط للجرائم المرتكبة في حق المدنيين بدل تطبيق العقوبات. إن الحرب السورية فريدة من نوعها فما عدا القرارين 2118 و2254 اللتان صوتت روسيا والصين عليهما حيث إن الأول يتعلق بتدمير الترسانة الكيميائية والثاني بانتقال السلطة في سوريا. لقد عرف مجلس الأمن في الأزمة السورية شللا ذريعا بسبب "الفيتو" الروسي والصيني حيث وصل عدد فيتو الروسي إلى 7 مقابل 6 فيتو صيني. ضف إلى هذا كله فإن فشل المفاوضات الأخيرة في أستانا لوقف إطلاق النار ومفاوضات جنيف 4-3-2-1 لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية والوصول إلى تطبيق الانتقال السياسي في سوريا، سبب في تفاقم مأساة اللاجئين والنازحين وإلى إبقاء أزمة اللاجئين دون حل إلى يومنا هذا. من جهة أخرى، فقد تسببت الضربات الجوية السورية والروسية في خسائر فادحة على البنية التحتية المدنية والحيوية، مستهدفة المستشفيات والمدارس، وشبكات الكهرباء والمياه، مما أدى بالمدنيين إلى ترك منازلهم قسرا والنزوح إلى مناطق أخرى واللجوء نحو البلدان المجاورة بعدما انقطعت عليهم سبل العيش، وهي إستراتيجية اتبعتها النظام السوري المدعوم بروسيا، لعزل المدنيين وحصارهم وتجويعهم، قصد استسلامهم وإلى إضعاف المعارضة السورية. ففي التقرير الأخير والذي يعد الحادي عشر للجنة الدولية لتقصي الحقائق للأمم المتحدة حول سوريا [12] الذي دام في الفترة ما بين 21 جويلية إلى 22 ديسمبر 2016 والذي عرض على العامة في 1 مارس 2017 في جنيف، أشار إلى أن ما يقوم به النظام السوري وحلفائه من أفعال عنيفة ضد المدنيين السوريين، ترقى إلى جرائم الحرب، وكانت أهم نقطة بهذا التقرير كدليل هو استهداف القافلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري من طرف النظام السوري وحلفائه الذي أدى إلى العديد من القتلى وإتلاف المساعدات التي كانت موجهة للمدنيين في حلب في 19 سبتمبر 2016.

استنتاج المحور الأول: ما يمكن أن أقوله أنه بالرغم من تعدد الأسباب التي تؤدي إلى النزوح واللجوء إلى سوريا، إلا أن التهديد الأكبر هو إرهاب النظام وإرهاب داعش. فأما الإرهاب الأول فهو

إرهاب دولة، فقد فيه قائدها شرعيته من قبل شعبه ومن قبل المجتمع الدولي كافة باستثناء حلفائه وهما روسيا والصين وأصبح يمثل خطر على شعبه بارتكابه مجازر مروعة وقمع واضطهاد وسلب للحرية ضد المستضعفين وضد معارضيه، حاكم ارتكب إبادة جماعية وجرائم حرب وإنسانية، ضد شعبه واستمر في جرائمه في ظل صمت دولي وفيتو حلفائه.

أما الإرهاب الثاني والذي ليس لديه لا دين ولا جنس محدد ولا عقيدة، فقط أنه يمثل خلافه لإرهاب سابقه، فهو يشكل تهديد ليس للدولة السورية فحسب وإنما تهديداً دولياً، بهجمات الإرهابية التي تخطط الحدود والقارات، فالمجتمع الدولي اليوم أصبح يحارب تنظيم داعش الإرهابي بأكبر تحالف دولي عرفه التاريخ، ولكنه فشل في محاربة النظام السوري وحلفائه ووضع حد لتنزيف الحرب، وعجز معه مجلس الأمن عن تحقيق حل سياسي بالإجماع للخمسة الدائمين، لقد شكل " الفيتو " الروسي والصيني عثرة في مفاوضات السلام التي تبقى الوحيدة لوقف الحرب في سوريا وبالتالي عودة اللاجئين لديارهم وبناء وطنهم المدمر. إن للجانب النفسي دور لا يستهان به في تفاقم أزمة اللجوء والنزوح في سوريا، فالشعب السوري الذي أصبح بين مطرقة جرائم النظام وحلفائه وسندان الجماعات المتطرفة الإرهابية أصبح مهدد في بقاءه وحياته. وإذا كانت طبيعة الإنسان أنه يفر عندما يشعر بخطر ما، إلا أن بشاعة الجرائم المرتكبة في حق المدنيين التي سببت في قتل وتشريد الآلاف أدت إلى غرس الرعب والخوف في نفوس الملايين مما دفعهم إلى الفرار وترك منازلهم بحثاً عن الأمان، إن الإحباط النفسي وفقدان الأمل في أفق إيجابي لأزمته جعل الملايين من السوريين لا شيء يمنعهم من الرحيل وتحمل مشقة وخطورة هذا القرار.

المحور الثاني:التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين على الأمن الداخلي الإقليمي والدولي

تحولت أزمة اللاجئين السوريين، بسبب استمرار الحرب المتعددة الأطراف من أزمة داخلية سورية إلى أزمة عالمية بامتياز، وامتدت تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إلى دول الجوار والمنطقة والعالم بأسره.

لقد طغى الهاجس الأمني على كل الخطابات السياسية الرسمية للكثير من الدول، في ظل تنامي الإرهاب الدولي والجماعات والتنظيمات المتشددة، لاسيما تنظيم داعش الإرهابي. فالمناخ الدولي غير المستقر الذي نعيشه اليوم في الحقيقة هو المسؤول على تفاقم أزمة اللاجئين، والرمي بظلالها على المنطقة والعالم بأسره.

إن الهجمات الإرهابية الأخيرة التي نفذت في مطار zaventen بلجيكا، في 22مارس 2016 أو ما حدث في ملهى Orlando بالولايات المتحدة في 12جوان 2016، أو التفجير الانتحاري على مطار أتاتورك بإسطنبول في 28جوان 2016 أو عملية الدهس التي نفذت في نيس بجنوب فرنسا في 14جويلية 2016، أو ذلك الدهس بشاحنة في سوق أعياد الميلاد ببرلين في 19ديسمبر 2016، أو الهجوم الأخير على ملهى "رينا" في إسطنبول بتركيا في رأس السنة لعام 2017، هي كلها هجمات نفذت من طرف لاجئين بمختلف جنسياتهم وتبناها تنظيم داعش الإرهابي، وهي لدليل عن مدى تخوف الدول من تحول هؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء إلى منفذي هجمات إرهابية على أراضيهم.ولقد أصبح ينظر إلى اللاجئ كتهديد حقيقي من طرف الدول الغربية، عوض أن ينظر إليه

بنظرة إنسانية وأنه أصبح يشكل خطرا حسب الدول الغربية على أمنها القومي، ولم تقتصر هذه النظرة على الغرب فقط فكل الدول لاسيما العربية منها أصبحت تخشى انتقال الجماعات المتطرفة عبر تدفقات اللاجئين إليهما خاصة وأن المنطقة تعمر فيها معظم الفوضى العالمية كأزمة ليبيا، الفوضى في العراق، الحرب في سوريا واليمن.

إن التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السوريين طرحت عدة قضايا يتطلب الوقوف عندها، لأن هذه الأخيرة أصبحت بدورها تمثل تهديدا حقيقيا على اللاجئين أنفسهم وعلى المسلمين كافة ولم تعد تهدد أمن الداخلي لدولة ما بل أصبحت تهدد أمن المنطقة والعالم. وفيما يلي نعرض التداعيات الأمنية للاجئين على المستويات الثلاثة.

1. على المستوى الداخلي: سببت التدفقات الهامة للاجئين السوريين في استنفار أمني

داخلي لدول العالم خاصة تلك الدول التي دقت أبوابها أمام اللاجئين الفارين من جحيم الحرب والإرهاب الدائرين في سوريا. فبالنسبة للدول المجاورة لسوريا والتي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين، فقد أدى الارتفاع المتزايد لتدفقات اللاجئين على حدود لبنان والأردن إلى نشر القوات العسكرية لمراقبة الحدود وحمايتها من أي اختراق للجماعات الإرهابية في أوساط اللاجئين. كما لجأت الدول المجاورة إلى سياسة غلق الحدود غير الرسمية أحيانا لتفادي عدم السيطرة على تدفقات اللاجئين. إن الاستنفار الأمني الذي طبع الدول المستضيفة للاجئين السوريين له أسبابه فسلسلة التفجيرات التي وقعت في الأردن في عام واحد (قلعة الكرك 18 سبتمبر 2016، والبقعة وفي مخيم الرقبان وإربد) [13] والهجمات الانتحارية التي وقعت في بلدة القاع اللبنانية الحدودية مع سوريا [14] في 27 جوان 2016 هي الدليل أن حكومات هذه الدول أصبحت تخشى تسلل الجماعات المتطرفة الإرهابية عبر الحدود التي نفسها يسلكها اللاجئين السوريين، خاصة وأن الهجمات الانتحارية على القاع اللبنانية التي استهدفت مسيحيين، تبين أن تنفيذها هم سوريون [15] تسلسلوا عبر الحدود السورية - اللبنانية، وبالرغم من ذلك قامت وحدات الجيش اللبناني بعمليات دهم للمخيمات للاجئين السوريين، وتوقيفات خاصة للاجئين بدون أوراق ثبوتية، ولم يقتصر الاستنفار على الحدود، فحسب وإنما شهدت بعد هذه التفجيرات استنفار المجتمع اللبناني الذي أصبح يطالب بحمل السلاح للدفاع عن نفسه، وهكذا برزت للأفق مسألة "الدفاع الذاتي" الذي رفضته الحكومة اللبنانية رفضا قاطعا [16] كونه إذا ما تحقق سيخلق صدام بين المسلمين والمسيحيين ويجر بالأمن الداخلي اللبناني إلى الفوضى.

إن التداعيات الأمنية لتدفق اللاجئين السوريين بارزة للعلن، فقد شهد في سنة 2012 انزلا قات بين اللاجئين السوريين السنين المناهضين للأسد وجماعة حزب الله، حيث عرفت هذه الأحداث بانتفاضة الشمال (مدينة طرابلس الشمالية) [17] لتمتد هذه الاضطرابات إلى مناطق أخرى وأدت إلى مقتل العديد من الأشخاص بين الجماعات المؤيدة لنظام الأسد وتلك المناهضة له، وشهدت لبنان كذلك عدة عمليات الاختطاف والاعتقالات والاعتقالات، ضربت استقراره في نفس السنة حيث طالت شخصيات وإطارات في الدولة. [18] وهكذا يمكن أن نقول أن الصراع المسلح في سوريا انتقل إلى لبنان عبر تدفقات اللاجئين المتزايدة المناهضة للأسد وحزب الله والطائفة الشيعية. فأما تركيا فقد

أدى تزايد تدفق اللاجئين السوريين بالوزارة الخارجية التركية إلى إصدار تعليمات بتاريخ 29 أوت 2015 لتعزيز المراقبات الأمنية على الحدود لمنع اللاجئين السوريين الخروج من تركيا بدون موافقة المحافظات التركية التي سجلوا فيها، ففي نظر تركيا، فإن هؤلاء الذين يحاولون الهجرة نحو أوروبا بطريقة غير قانونية من ترابها، يمثلون "تهديد للأمن العام" وبذلك فهم "يسيئون لصورة تركيا في أعين العالم". [19] "أما دول الخليج التي تمتنع عن استقبال اللاجئين فالسبب يكمن في خوفها من التبعات الأمنية، فلدى دول التعاون الخليجي مخاوف من انتقال عدم الاستقرار الدول التي تعرف حروبا وانتفاضات إلى مجتمعاتها. [20] وترى دول الخليج العربية أن وجود اللاجئين السوريين يعني جذب داعش والإرهاب والعنف لها. [21] ولأن دول الخليج العربي لم توقع على اتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة باللاجئين، فهي لا تعترف باللاجئين، وتفرض تأشيرة الدخول للحد من تدفقات اللاجئين إليها، وترى هذه الدول أنها أكثر الدول العربية أمانا واستقرارا مقارنة بالدول الأخرى، لدى فهي تفضل تقديم أموال عوضا عن استقبال اللاجئين. أما دول الاتحاد الأوروبي فقد أقلت تداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين بضلالها على معظم الدول الأوروبية، دفعتها إلى غلق حدودها وتحسينها. فكان أول حداد هو الذي بني بين اليونان وتركيا لوقف تدفق اللاجئين، وبسبب اشتداد الحرب في سوريا، أعلنت دول عديدة غلق حدودها، لتنتقل العدوى من دولة إلى أخرى فالمجر قررت غلق حدودها مع صربيا وذلك عن طريق بناء جدار لاحتواء تدفق اللاجئين عبر طرق البلقان، في جوان 2015. إجمالا خمسة دول أعلنت في سبتمبر 2015 الرجوع إلى تشديد الرقابة على الحدود، وهي النمسا، ألمانيا، سلوفاكيا، جمهورية التشيك، والمجر، وكانت فرنسا قد سبقتهم لذلك، وهكذا وضع فضاء شنغن في موضع الضعف.

2. على المستوى الإقليمي: إذا كانت تداعيات الأمنية لتدفقات اللاجئين السوريين لها

تأثير مباشر على الدول المضيفة بحكم الجوار لسوريا، فإن تأثير هذه التداعيات على منطقة الشرق الأوسط هو تأثير غير مباشر، ففي العام السادس من الصراع في سوريا، مازال الوضع الإنساني في سوريا وفي الدول المضيفة يشكل تحديا كبيرا. في نقص في الموارد ومن إرهاب للبنية التحتية من مياه، صرف صحي، ومن الرعاية الصحية والتعليم، والبطالة وبسبب الدعم الدولي غير الكافي لهذه الدول وخاصة لبنان والأردن تواجهه تحديات كانت موجودة من قبل. فإذا كانت التداعيات الإنسانية لأزمة اللاجئين والنزوح الداخلي على طول الحدود لدول الجوار كارثية فإنها تحمل أيضا أبعاد إستراتيجية على مستوى الأمن الإقليمي، فإذا لم يتم تمويل الاحتياجات الإنسانية الأساسية للاجئين السوريين المتواجدين في دول المضيفة وللنازحين داخل سوريا من قبل الدول المانحة لسوريا، فإن هذا سيضعف قدرة الدولة المضيفة على تلبية احتياجات الضرورية لهؤلاء اللاجئين الذين فروا من جحيم الحرب وبالتالي يصبحون عرضة للتجنيد والاستغلال من طرف التنظيمات الإرهابية المتطرفة والشبكات الإجرامية المنظمة. مما يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار في المنطقة، وهذا سيضيف تهديدا جديدا للتهديدات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط وما جاورها، فالمنطقة التي تشهد عمليات التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة وتحالف عربي وإسلامي بقيادة السعودية ضد الميليشيات المتمردة في اليمن ستضع أرومة اللاجئين والنازحين المستمرة مزيدا من

العراقيل أمام الجهود الهادفة لإرساء، الاستقرار ومحاربة التطرق والإرهاب الذي قد تتوسع رقعته باستقطاب اللاجئين المحبطين والغرور بهم.

3 المستوى الدولي: أولاً: إن التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين إلى أوروبا خلق

شعور بالخوف عند الأوروبيين من ارتفاع خطر الهجمات الإرهابية في بلدانهم فحسب دراسة لمركز تفكير أمريكي [22] Pew Research Center فإن 59 بالمائة من الأوروبيين يخشون من خطر وصول اللاجئين على أمنهم. لقد أدى تدفق اللاجئين الفارين من الاضطهاد والصراعات، بالدول الأوروبية على تضيق الخناق على حقوق الإنسان بحجة حماية أمنها الوطني، فحسب تقرير العالمي لمنظمة حقوق الإنسان [23] World Report 2016 of HRW فإن سياسة الخوف تمثل تهديدا لحقوق الإنسان وبحسب نفس التقرير فإن أزمة اللاجئين وارتفاع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين باسم تنظيم داعش، سبب في ارتفاع خطابات الخوف والإسلاموفوبيا (Islamophobia). وبسبب هذا الخوف من التهديد المحتمل الذي قد يشكله اللاجئين، دفع بالحكومات الأوروبية إلى سياسة إخراج الأزمة خارج أوروبا وتوكيل دول أخرى محورية القيام بالتكفل بالمهمة في مكانها. [24] ثانياً: لقد غدت أزمة اللاجئين صعود اليمين المتطرف في أغلب الدول الأوروبية وفي أمريكا فإذا كان لليمين المتطرف جذور في دول أوروبا، فإن تدفق اللاجئين السوريين أدى إلى بروز أحزاب اليمين المتطرف والشعبوية populisme l'extrême droite et FN في أوروبا مثل حزب الحرية FPO النمساوي والحزب AFD البديل من أجل ألمانيا وFN الجبهة الوطنية الفرنسي وحزب الشعب البديل الدانمركي وحزب الحرية الهولندي المتطرف، كلها معادية للأجانب وبالخصوص اللاجئين وللإسلام. لا شك أن سلسلة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أوروبا قد أوجدت أرضية خصبة لبروز تلك التيارات والأحزاب المتطرفة التي أصبحت تنظر إلى المهاجرين عامة على أنهم تهديد للأمن القومي الأوروبي [25]. وتنبع هذه المعاداة للإسلام من قبل هذه الأحزاب اليمينية من منطلق أن الانفتاح على الخارج يمكن أن يؤدي إلى الخيانة [26] والأخطر من هذا والذي تتخوف منه فرنسا وألمانيا هو التكتل للأحزاب اليمين المتطرف الأوروبية التي دعت إليه زعيمة حزب جبهة الوطنية مارين لوبان لتشكيل جبهة موحدة قبل الانتخابات القادمة لعام 2017. كما أن فوز تيار "بريكسيت" لدليل على مدى تأثير أزمة اللاجئين على صعود الأحزاب المتطرفة في أوروبا وفوزها بعدة مقاعد في البرلمان الأوروبي [27]. ثالثاً: من تداعيات أزمة اللاجئين على أمن الدولي كذلك، هي تطبيق أو تمديد حالات الطوارئ، ورفع درجة التأهب والاستعداد لأي طارئ بالإضافة إلى رفع درجة التهديد الإرهابي. فعقب الهجمات الإرهابية التي تبناها داعش، أعلنت كل من فرنسا وبلجيكا حالة الطوارئ ومددت المدة لعدة مرات. وتفترض حالة الطوارئ منح أجهزة الأمن والسلطات المزيد من التضيق على الحريات والاعتقالات والحجز وهذا لا يخدم اللاجئين إذا ما حلوا بأوروبا، إضافة إلى وصول درجة التهديد الإرهابي في أوروبا أعلى مستوياتها، لدرجة 4 أي تهديد جاد وحقيقي (Menace sérieuse et imminente) [28] رابعاً: أدت أزمة اللاجئين إلى تنامي ظاهرة النظرة السلبية للمسلمين، خاصة مع اللجوء الجماعي للاجئين السوريين إلى أوروبا فحسب مركز التفكير Center Pew Reserche [29] فإن هذه النظرة السلبية في ارتفاع في دول أوروبا الشرقية ودول جنوب

أوروبا. خامسا: نتيجة تفاقم موجات اللاجئين السوريين وكذلك المهاجرين غير الشرعيين، نشطت شبكات دولية للتهريب والاتجار بالبشر، التي أصبحت تجني أرباحا طائلة على حساب تعاسة هؤلاء اللاجئين، ففي عام 2015 قدرت أرباح هذه الشبكات بـ3 إلى 6 مليار أورو [30] وهو رقم مرشح للارتفاع في ظل استمرار تدفق اللاجئين نحو أوروبا، فحسب مكتب الشرطة الأوروبية «Europol» [31] فإن هؤلاء المهريين يندرون من مئة دولة أغلبهم من بلغاريا، مصر، المجر، العراق وكوسوفو، باكستان، بولونيا، رومانيا، صربيا، سوريا، تركيا، وتونس.

استنتاج المحور الثاني: ما نستخلصه هو أن هذه التداعيات ما هي إلا صورة عكست سياسات حكومية غير ملائمة في التعامل مع الأزمة وأغلبها استجابات عسكرية خشنة *hard responses* غير إنسانية، زادت في تفاقم الوضع وسببت في معاناة إنسانية لملايين من اللاجئين الفارين من جحيم الحرب والاضطهاد والإرهاب. ففي ظل غياب سياسات عربية، وبين سياسات غربية ذات طابع عسكري بامتياز، لكن يبقى القاسم المشترك بين دول الشمال الغربية ودول الجنوب العربية هو غياب المسؤولية الأخلاقية التي تتطلب فقط استجابة إنسانية لمعاناة واستغاثة هؤلاء اللاجئين المحبطين نفسيا الذين تقطعت بهم كل السبل، وكذلك إيقاظ الضمير الدولي الذي مازال مترددا إزاء هذه المأساة بالرغم من دخولها العام السادس وعلى مشارف عامها السابع. فبفعل "تأثير الدومينو" أصبحنا نشهد غلق للحدود وتشبيد لجدران شائكة، وعسكرة للحدود، وصعود للتيارات والأحزاب اليمينية المتطرفة على حساب الأحزاب المعتدلة وانتشار للإسلاموفوبيا التي تنادي بمحاربة الإسلام والمسلمين، وخطابات الكراهية والشعبوية والخلط بين الإرهاب واللاجئين هي كلها أعراض مرضية يعاني منها المجتمع الدولي، الذي لم يوحد بعد جهوده إزاء معاناة الملايين من البشر.

المحور الثالث: الجهود الدولية للاستجابة وحل أزمة اللاجئين السوريين: لطالما لم تظهر بعد ملامح الحل السياسي للأزمة السورية، بالرغم من استئناف العديد من المفاوضات (أستانة العسكرية، ومفاوضات جنيف السياسية)، بين أطراف النزاع لإيجاد حل للحرب الدائرة في سوريا، ألزمت تدفقات اللاجئين والنازحين داخليا، المجتمع الدولي، التعامل مع هذه المأساة الإنسانية، والاستجابة لأخطر وأعقد كارثة إنسانية عرفها التاريخ. فاليوم أصبحنا نشهد مجتمعا دوليا منقسما إزاء أزمة اللاجئين، فهناك دول فرضت عليها موجات اللاجئين السوريين بحكم الجوار الجغرافي، وهي دول مازالت إلى يومنا هذا تتحمل العبء الأكبر، مثل الأردن، لبنان، تركيا، ودول تقع في المنطقة الشرق الأوسط وهي دول الخليج الغنية كالسعودية وقطر والبحرين والإمارات، التي لم تفتح أبوابها رسميا للاجئين السوريين، خوفا من انتقال إليها عدوى الثورات والآراء السياسية المناهضة للأنظمة الديكتاتورية والخوف من أزمة ديموغرافية أخرى بحكم صغر مساحتها ماعدا السعودية ودول عربية تقع في شمال إفريقيا فتحت أبوابها للاجئين السوريين مثل الجزائر وأخرى تقع في نفس المنطقة أغلقت أبوابها أمام تدفقات اللاجئين مثل تونس، ليبيا، المغرب، وهي دول ما عدا المغرب عانت من تبعات الربيع العربي، فتونس لم تقبل سوريين على أراضيها بسبب ما كلفتها تدفقات اللاجئين الليبيين. أما الدول الغربية، فهناك دول تقع في فلك واحد لكن مواقفها منقسمة بين مؤيد لسياسة "الباب المفتوح" مثل ما أعلنته ميركل المستشار الألمانية أمام اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين، وفرنسا بدرجة أقل فيما

أغلقت دول في الاتحاد أبوابها في وجه اللاجئين السوريين مثل (مجموعة الفيسيفراد (V4 Visegrad) وهي دول أوروبا الشرقية، المجر، بولونيا، جمهورية التشيك، وسلوفاكيا، التي رفضت قبول أي لاجئ سوري على أراضيها. ودول كبرى كانت استجابتها بطيئة مثل الولايات المتحدة وأخرى انعدمت الاستجابة من جهتها وهي طرف وفاعل رئيسي في الأزمة السورية وهي روسيا ودول أخرى رغم بعدها الجغرافي الكبير إلا أنها أعطت انطبعا عسكريا في تعاملها مع موجات اللاجئين السوريين، وهي أستراليا. ودول أخرى غنية استجابت للأزمة مثل كندا.

أولا: استجابة دول الجوار المضيفة للاجئين السوريين: تتحمل كل من لبنان وتركيا والأردن أكبر عدد اللاجئين السوريين على أراضيها عن باقي الدول الأخرى، ولقد فتحت هذه الدول أبوابها للاجئين منذ 2011، فرغم صغر مساحتها تأوي لبنان 1.1 مليون لاجئ سوري، وهي أكبر دولة عربية مستضيفة للاجئين مقارنة لإجمالي عدد سكانه، حيث يمثل 183 لاجئا لكل 1000 شخص لبناني[32]، وتعاني لبنان التي تأوي كذلك اللاجئين الفلسطينيين من تداعيات الأزمة تتمثل في مشكلة تدهور أبناء اللاجئين الذي ارتفع عددهم ومحدودية الموارد الطبيعية خاصة المياه، ومن مشكلة إدارة النفايات والبطالة، وعدم استقرار الاقتصادي بسبب تزايد الطلب على السلع والسكن وانخفاض الأجور، ومشكل النقل، ومشكل نقص الخدمات الصحية. أما في الأردن والتي تأوي حوالي 700 ألف لاجئ سوري يتوزعون على مخيمات وأغلبهم في مخيم "الزعتري [33] الذي يعد أكبر مخيم في الأردن ولا يختلف الأمر بالنسبة للأردن التي تعاني هي الأخرى من مشكل ندرة المياه وهي مشكلة موجودة أصلا في الأردن ولاسيما التزايد على استهلاك الكهرباء، وزيادة الطلب على الخدمات الصحية، والسكن والاحتفاظ في المدارس وزيادة الطلب على السلع والغذاء، النقل، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها الأردن، إلا أنها حافظت على سياسة الحدود المفتوحة أمام تدفق اللاجئين السوريين [34]. أما تركيا البلد الذي يحوي أكبر عدد من اللاجئين الذي وصل حسب تقرير المفوضية العليا للاجئين لسنة 2015، إلى 2.5 مليون لاجئ سوري [35]. وبالإضافة إلى الضغوطات من الجانب السوري؛ فإن من جهة الجانب الأوروبي تعتمد الدول الأوروبية على تركيا في مراقبة وإدارة الحدود والحد من تدفقات المهاجرين القادمين إلى اليونان وتركيا عبر السواحل التركية. ولكن سرعان ما غيرت هذه الدول من سياستها وشدت المراقبات على حدودها، وانتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش سياسة كل من تركيا، لبنان، والأردن بمطالبة اللاجئين السوريين بالعودة إلى سوريا، واعتبرته هذه المنظمة بأنه "خرق كبير للالتزامات الدولية اللبنانية"، كما ضيقت الأردن دخول اللاجئين السوريين على الحدود، أما تركيا فقد قامت بتطبيق قيود على إصدار التأشيرات بالنسبة للسوريين لوقف تدفقات المهاجرين إلى أوروبا [36]. فعكس دول الجوار التي تحملت ثقل أزمة اللاجئين السوريين ومن تداعياتها، فإن دول الخليج الغنية لم تستقبل أي لاجئ سوري فقد لاقت هذه الدول انتقادات من طرف منظمة العفو الدولية لعدم استقبالها للاجئين واكتفائها فقط بتقديم التبرعات المالية للاجئين، وتدعي دول الخليج العربي كقطر أنها بلد صغير لا يستطيع لأسباب لوجستية أن يقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين ولهذا فهو يقدم دعما ماليا [37].

ثانياً: الجهود الأمريكية لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين: وعد الرئيس باراك أوباما وتحت ضغوطات دولية، استقبلت الولايات المتحدة 10.000 لاجئ سوري ما بين 2016-2015، ومنذ اندلاع الحرب الأهلية السورية في سنة 2011، استقبلت الولايات المتحدة 1800 سوري. ولقد انتقدت منظمات إنسانية وحقوقية بشدة الإدارة الأمريكية على استقبالها فقط لـ 10.000 لاجئ سوري [38]، حيث يعد هذا رقم ضئيل مقارنة بحجم الكارثة الإنسانية وبحجم أكبر قوة في العالم. إن السبب الرئيسي لعدم استقبال الولايات المتحدة الأمريكية أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين هو الخوف من استخدام تنظيم داعش الإسلامي (IS) مسالك اللاجئين لإرسال جهاديين لارتكاب هجمات على التراب الأمريكي. فمنذ أحداث (11/9)، وضع البيت الأبيض الأمريكي "أمن التراب الأمريكي" أولى اهتماماته، وأخذ الخوف من تسلل الجماعات المتشددة إلى الولايات المتحدة عن طريق اللاجئين السوريين حيزاً مركزياً في النقاشات السياسية الأمريكية. كما أدى الهاجس الأمني المتكرر في الولايات المتحدة إلى ثقل الإجراءات الإدارية لدراسات ملفات طلبات اللجوء التي باتت تستغرق 12 إلى 18 شهراً [39] وأحياناً إلى 24 شهراً وتعد هذه الإجراءات الأمنية الأكثر ضماناً وخشونة على الإطلاق في نظر الولايات المتحدة، حيث يمر طالبي اللجوء عبر تحقيقات المركز الوطني لمكافحة الإرهاب ومكتب المخابرات الفيدرالية FBI، بالإضافة إلى مقابلات مباشرة مع كل طالب لجوء إلى أمريكا [40] مما دفع بالمنظمات الحقوقية (HRW) إلى توجيه انتقادات لتماطل الإدارة الأمريكية وثقل إجراءات تسوية ملفات طالبي اللجوء، مطالبين الإدارة الأمريكية، ببذل المزيد من الجهود لمنح الحماية لعدد أكبر من اللاجئين السوريين. كما طالب أوباما من 52 دولة ومن دولة ومنظمات دولية التي شاركت في القمة التي انعقدت في 20 سبتمبر بنيويورك رفع المساهمات المالية إلى 4.5 مليار دولار لرفع إعادة التوطين وتحسين التربية وفرص العمل لمليون لاجئ [41].

مرسوم "ضد اللاجئين" التنفيذي لـ **Donald Trump**: أما الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب فقد جاءت عكس الإدارة السابقة تماماً فبعد عشرة أيام من توليه شؤون البلاد، قرر ترامب بغلاق الحدود الأمريكية في وجه كل اللاجئين لاسيما مواطني سبعة دول مسلمة تحديداً وهي (اليمن، إيران، ليبيا، الصومال، السودان، سوريا، والعراق) لمدة تسعين يوماً يمنع فيه دخول اللاجئين من كل أنحاء العالم إلى التراب الأمريكي [42] وقد ألقى هذا المرسوم "ضد الهجرة" (Anti-immigration) تظاهرات في كل أرجاء العالم وتنديدات سياسية وانتقادات دولية من العديد من الدول غربية وعربية، ومعارضة محلية من الجمهوريين والديمقراطيين الأمريكيين على حد سواء، ضد هذا التمييز الديني على مستوى الحدود. كما خرج الرئيس السابق باراك أوباما من صمته لتشجيع الأمريكيين للتظاهر للدفاع عن الديمقراطية وشجع المتظاهرين على الدفاع عن القيم الأميركية [43] إن قرار ترامب ضد المهاجرين واللاجئين له تأثيرات وخيمة على الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية غير الحكومية (ONG) والدولية، وإذا ما أعطى دونالد ترامب الضوء الأخضر لتطبيق هذا المرسوم الجديد الذي يحظر دخول اللاجئين لسبعة دول بحذافيره، فقد ينجم عن هذا التطبيق تداعيات جمة منها [44] 1- إمكانية خفض تمويل برنامج إعادة توطين اللاجئين الذي قد يقوم به ترامب على الفور. 2- إمكانية غلق ترامب ملفات طلبات اللجوء التي هي في قيد الدراسة،

وبالتالي سيؤثر على برنامج الإدارة السابقة المتعلقة باستقبال الـ 10.000 لاجئ سوري الذي وافق عليه الرئيس السابق باراك أوباما 3-إمكانية إقرار ترامب خفض الأموال التي تمنحها الولايات المتحدة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (HCR)، التي تقدر حالياً بـ 40 بالمائة من المساهمات الأمريكية. كذلك سيكون من غير المتوقع أن يقوم ترامب بنفس القيادة التي قام بها أوباما " Obama Leadership «فيما يتعلق بطلب المساعدة من دول أخرى أو من القطاع الخاص لتمويل عمليات التي تستجيب لحاجيات اللاجئين.

إنشاء المناطق الآمنة: نظرياً، إن إنشاء مناطق آمنة (Safe Zone) للنازحين واللاجئين السوريين، تبدو منطقية، لكن من الناحية العملية فهي جد معقدة، وهي مبادرة اقترحها الرئيس الجديد دونالد ترامب في أواخر جانفي الحالي ولكن سبقته إليها منافسته في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، هيلاري كلينتون عند إعلانها عنها أثناء النقاش الرئاسي الثالث بينها وبين ترامب [45] مبدئياً لم يوقع الرئيس الأمريكي ترامب على هذا المشروع، وبالتالي فإن هذا الأخير يمكن أن يكون محل مراجعة في الأيام المقبلة ويأخذ بعين الاعتبار الشركاء الإقليميين ولاسيما الحكومة السورية. ويهدف إنشاء المناطق الآمنة في سوريا أو في المنطقة المحيطة إلى حماية النازحين في بلدهم الأصلي، في انتظار، تسوية وضعيتهم وهي إما إعادة توطينهم في بلد آخر، أو استرجاع اللاجئين الذين غادروا سوريا، إلى بلدهم الأم [46] في انتظار مناقشة هذا المشروع من طرف وزارة الخارجية والدفاع الأمريكيين.

لم تحدد بعد الإدارة الأمريكية مكان إقامة هذه المناطق الآمنة، ومنه قد تكون في دول الجوار لسوريا والتي هي أصلاً يتواجد بها نسبة هائلة من اللاجئين السوريين وحتى الفلسطينيين وبالتالي فإن هذه المناطق ستؤثر على اقتصاد كل من الأردن ولبنان بالدرجة الأولى. والاحتمال الثاني قد تنشأ هذه المناطق داخل سوريا خاصة في المناطق الشمالية أو الشمالية الغربية أو المناطق الحدودية مع الأردن، وهي مناطق يتواجد فيها تنظيم الدولة الإسلامية داعش (ISIS)، والمعارضة التي تحارب ضد قوات النظام [47] أما فيما يخص من سيقوم بإدارة هذه المناطق الآمنة فهنا احتمالين اثنين: إذا وجدت في سوريا فإن هذه المناطق ستكون من مسؤولية تركيا، الأردن، أو روسيا أو الأمم المتحدة، في توفير الأمن. أما إذا أنشأت هذه المناطق خارج سوريا، فإن واشنطن ستكون مضطرة للعمل مع شركائها الإقليميين والاتفاق على إنشاء هذه المناطق وتطوير المقاييس اللازمة لهذه المناطق المؤمنة. ولأن هذه المناطق هدفها امتصاص عدد أكبر من اللاجئين، فإنه من المحتمل أن تطلب كل من أنقرا وعمان وبيروت المزيد من المساعدات الأمريكية لإدارة هذه المناطق، كما قد تلجأ "واشنطن" إلى دول الخليج الغنية كالعربية السعودية والإمارات المتحدة وقطر، طلباً منها دفع تكاليف إدارة هذه المناطق في مكان الدول المجاورة. [48] أما من الجانب الأمني فإن تطبيق هذه المناطق الآمنة على أرض الواقع، يعني هذا استخدام قوات مشتركة جوية وبرية أمريكية وبمساعدة الحلفاء لحماية المنطقة من الأطراف المتصارعة وتوفير المساعدة للمدنيين لكن في المقابل يرى البعض أن إنشاء هذه المنطقة قد تفاقم الوضع أكثر لأنها قد تجلب الولايات المتحدة للتدخل في أكبر عملية عسكرية. [49] إن التحديات التي قد تطرحها إنشاء هذه المناطق

الأمنة داخل سوريا أو خارجها، قد تراهن على تطبيقها، وتتمثل هذه التحديات في: 1-المدة التي قد تستغرقها هذه المناطق في ظل اشتداد الصراع في سوريا وبالتالي 2-تتطلب موارد بشرية ومادية كبيرة لإنجاحها، 3- قد يؤدي إنشائها إلى تدخل كبير من الولايات المتحدة صاحبة المشروع مما يسمح بتفاقم الوضع، 4- أخيرا وليس أخرا قد لا تجذب هذه المناطق المزيد من اللاجئين لترك أوروبا في مناطق أخرى من العالم والرجوع إلى بلدهم الأصلي في ظل غياب ضمانات من قبل الدول المعنية بالحماية، واستمرار الوضع الأمني الكارثي والبنية التحتية المدمرة في سوريا، وانعدام الثقة لدى اللاجئين السوريين في الحماية الدولية لهم، خارج سوريا وداخل سوريا على حد سواء.وعليه، فالفوضى العارمة في البلاد ستضع مشروع إنشاء المناطق الآمنة من أساسه على محك.

ثالثا: الجهود الأوروبية: لا يختلف الأمر كثيرا في الدول الأوروبية عن ما هو عليه في الولايات المتحدة، فالهاجس الأمني مخيم كذلك على كل دول أوروبا، خاصة مع سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ضربت أكبر عواصم أوروبا كباريس، وبرلين، بروكسل مخلفة الكثير من القتلى والجرحى والتي نفذتها أشخاص منفردين أو ما يسمى بالذئاب المنفردة التي أعلنت ولانها للتنظيم الإسلامي (IS)، مما أدى إلى تخوف دول أوروبا من انتقال الإرهاب إلى أراضيها وتراجعها عن تقديم المساعدة للاجئين ومنح الحماية الدولية لهم، خاصة وأن منفذي الهجمات الإرهابية هم من اللاجئين وطالبي اللجوء. لقد شكلت تدفقات اللاجئين من الشرق الأوسط نحو أوروبا تحديا وانقسامًا داخل القارة الأوروبية ومع إطالة مدة الأزمة، تمخض عنها خلافات بين أعضاء دول الاتحاد الأوروبي وراحت العديد من دول الاتحاد تبحث عن حلول أمنية وعسكرية لمنع وصول اللاجئين إلى سواحلها بدلا من الحلول الإنسانية والشاملة التي تعتمد على إرادات سياسية موحدة. لكن ورغم الفجوة الموجودة داخل "البيت الأوروبي" إلا أنه يوجد مبادرات تستحق التشجيع وهي مبادرة ألمانيا وسياسة "الباب المفتوح".

المبادرة الألمانية - "سياسة الباب المفتوح (Open door policy):" وهي السياسة التي انتهجتها المستشار الألمانية أنجيلا ميركيل في نهاية صيف 2015، عندما شهدت هذه الفترة موجات هائلة من اللاجئين بسبب اشتداد الحرب في سوريا، مما ألزم السلطات الألمانية للاستجابة للأزمة الدراماتيكية [50].

لكن أمام الآلاف من اللاجئين الذين يبحثون الوصول إلى ألمانيا، قررت أنجيلا ميركيل في سبتمبر 2015 إبقاء الحدود الألمانية مفتوحة، لاسيما لاستقبال اللاجئين العالقين في المجر. فبجملتها الشهيرة "سنصل (! Nous y arriverons) "وبالألمانية "Wir shaffen das !"«جسدت المستشار الألمانية ثقافة جديدة للترحاب [51] (Willkommens Kultur) « culture de bien venue» لكن سياستها تلقت انتقادات شديدة من غالبية الدول الأوروبية وحتى من حزب نفسه الذي تنتمي إليه وهو "CDU الاتحاد المسيحي الديمقراطي" وكان هدف المستشار الألمانية من هذه السياسة خلق منطقة عازلة «Tampon» للاجئين في انتظار إيجاد حل أوروبي[52]، وليس فقط من حيث العدد فقد شهدت ألمانيا تحول في بنية الهجرة في سنة 2015 وهي هجرة الجماعية التي تبحث عن

الحماية، وطالبي اللجوء حيث وصل طالبي اللجوء في ألمانيا لسنة 2015 إلى 62.510 مقارنة بـ 41.100 لسنة 2014 [53]. يبدو أن الدافع القوي وراء تبني ألمانيا سياسة « Open door » هو تأثر صورة الطفل السوري ذي الثلاثة سنوات الذي لفظته أمواج البحر على الشاطئ التركي في 2 سبتمبر 2015، بسبب غرق القارب الذي كان يقل أفراد عائلته مع العشرات من اللاجئين. ولقد هزت هذه الصورة "رمز أزمة المهاجرين" مشاعر العالم كله لاسيما مشاعر الأوروبيين، مما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ قرارات حول استقبال اللاجئين طوال السنة. كما قررت برلين بعد أسبوع من نشر هذه الصورة إيلان الغريق إلى تليين قوانين الاستقبال للاجئين السوريين، والتراجع عن العمل باتفاق دبلن III « Dublin III » أي بمعنى عدم إرجاع اللاجئين نحو أول نقطة دخولهم إلى أوروبا [54].

وينص نص القانون دبلن الأوروبي لسنة 2013 والمتعلق بحق اللجوء على مستوى الأوروبي "أنه يتوجب على كل المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا، أن يملئوا استمارة طلب اللجوء في ذات الدول التي دخلوا إليها"، بمعنى أنه تقع على هذه الدول "دول الوصول" مسؤولية التكفل بهؤلاء اللاجئين لاسيما النظر في القرار النهائي لطلباتهم [55]. إجمالاً فقد استقبلت ألمانيا مليون ونصف مليون طالب لجوء في العام 2015 [56] من جهة أخرى، فقد ساندت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركيل اقتراح المفوضية الأوروبية حول مسألة توزيع الحصص للاجئين بين دول الاتحاد الأوروبي، والذي رفضته عدة دول من بينها أربعة دول في أوروبا الشرقية وهي دول الفيسغراد [57] [المجر، بولندا، سلوفاكيا، وجمهورية التشيك، وإضافة إلى هذه الدول، فإن رومانيا والدانمرك، أبدأت رفضهما للحصص المخصصة للاجئين، وجاء هذا الرفض بعدما ألزمت المفوضية الأوروبية قاعدة الحصص « Quotas » لتوزيع 160 ألف لاجيء سوري الموجودين في المجر واليونان ولم يتوصلوا وزراء الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق أثناء الاجتماع الاستثنائي الذي انعقد في 14 سبتمبر 2015 وذلك بسبب رفض دول الفيسغراد المبدأ الحصص التلقائية للاجئين، بحجة أنها لا تستطيع استقبالهم ومنح الدعم لهم، كما قررت المجر تنظيم استفتاء شعبي في 02 أكتوبر 2015 حول "الحصص الإلزامية" على الدول الأوروبية لتوزيع اللاجئين، واعتبرته بمثابة انتهاك لسيادة الدول لكن الغي هذا التصويت بسبب عدم الاستجابة الواسعة له [58]. وأمام تدفق الهائل للاجئين الفارين من شتى مناطق الصراع نحو أوروبا، في سبتمبر 2015 قررت ألمانيا الرجوع مؤقتاً إلى تشديد المراقبة على حدودها، بسبب عدم تمكنها من السيطرة على موجات المهاجرين نحو ألمانيا خاصة بعدما أعلنت عن سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين السوريين من الناحية القانونية، فإنه يجوز لألمانيا مراقبة حدودها، لأن اتفاقية شنغن (l'accord shengen) تسمح الرجوع إلى مراقبة الحدود شريطة أن تكون بصفة مؤقتة من عشرة أيام إلى سنتين، وفي الحالات الاستثنائية لكن من ناحية أخرى يعد هذا القرار مساساً بمبدأ "فضاء شنغن" عندما يتعلق الأمر بأحد من ركائز المشروع الأوروبي ألا وهي رכיعة حرية التنقل داخل حدود لـ ستة وعشرون دولة أوروبية [59] في نظر العديد من دول الاتحاد، ومن جهتها قررت الدول التي رفضت مبدأ توزيع الحصص أن تلغي هي الأخرى مبدأ فضاء شنغن بتشديد المراقبة على الحدود وهي النمسا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا

وهي بمثابة دول العبور، في حين قررت كل من المجر وسلوفينيا بناء جدار بالأسلاك الشائكة باعتبارها دول رئيسية للعبور إلى فضاء شنغن [60].

كما أغلقت المجر حدودها مع صربيا بأسوار من الأسلاك الشائكة طوله 175 كيلومتر لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين ووضعت المجر كذلك قوانين تشريعية داخلية تنص على تطبيق عقوبة 3 سنوات سجن نافذة على كل شخص يدخل بطريقة غير شرعية التراب المجري [61] لكن بعد فوز المستشار الألمانية أنجيلا ميركيل للعهد التاسعة لرئاسة حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) بـ 89.5 بالمائة مقارنة بـ 97.9 بالمائة في سنة 2012، غيرت من سياستها اتجاه اللاجئين السوريين، خاصة بعدما تلقت انتقادات من طرف الرأي العام ومن الأحزاب اليمينية. فقررت في ديسمبر 2016 أنها لن تسمح بتدفقات جديدة للاجئين مثل ما شاهدته ألمانيا في 2015 حيث وصل إلى ألمانيا 900 ألف لاجئ، وركزت على ضرورة تطبيق الصرامة فيما يخص عمليات ترحيل طالبي اللجوء، وتشديد الرقابة على الحدود [62].

إن أزمة اللاجئين أظهرت انقسامات عميقة بين دول الاتحاد الأوروبي، وشهدت إدخال مراقبات جزئية على الحدود الداخلية لفضاء شنغن لمنع مواصلة اللاجئين تنقلهم نحو ألمانيا ودول المستقبل الأخرى، فرفض دول أوروبية تقاسم الحصص وقيام المجر باستفتاء شعبي تعبيراً عن رفضها القاطع لمسألة توزيع اللاجئين داخل دول الاتحاد الأوروبي، يظهر بوضوح غياب التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي إزاء أزمة اللاجئين، إضافة إلى ذلك فإن المملكة المتحدة اعتمدت على قاعدة عدم المشاركة (clause non – participation) أو (out-opt)، وبالتالي فالمملكة لا تشارك في آلية توزيع اللاجئين، وأن التصويت الأخير لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) في جوان 2016، كان دافعه القوي هو ما سببته الهجرة الجماعية في أوروبا [63].

رابعا: مبادرة الأمم المتحدة وشركائها: خطة الاستجابة الإستراتيجية لسوريا لعام 2015 والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2016-2015 خطة الاستجابة الإستراتيجية لسوريا لعام 2015 والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2016-2015 3RP. وجهت الأمم المتحدة وشركائها في 18 ديسمبر 2014 نداء من أجل المساعدة الإنسانية الإنمائية بغرض توفير 8.4 بلايين دولار لمساعدة ما يقارب 18 مليون سوري في سوريا وفي المنطقة كلها في عام 2015 [64]. وتضمن هذا النداء الذي انعقد في برلين إلى عنصرين رئيسيين هما: توفير الدعم لأكثر من 12 مليون نازح والمتضررين من الصراع داخل سوريا وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملايين للاجئين السوريين في المنطقة والبلدان والمجتمعات المحلية المستضيفة لهم. ويعد هذا النداء لعام 2015 فريد من نوعه، حيث ولأول مرة يتضمن جوانب إنمائية رئيسية إضافة إلى أخرى تلي الاحتياجات الإنسانية وجاء هذا النداء بعدما تأكد المجتمع الدولي ولاسيما منظمة الأمم المتحدة، أن الاستجابة الإنسانية التقليدية، لم تعد كافية لحل أزمة اللاجئين بل تتطلب هذه الأخيرة مواجهة شاملة لعدم قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية للبلدان المستضيفة للاجئين. وفيما يلي عرض ما يتضمن هاتين الخطتين:

1. خطة الإستراتيجية لسوريا لعام: 2015 وتتضمن هذه الخطة الاحتياجات الضرورية داخل سوريا، قصد توفير الحماية والمساعدة للمدنيين وتوفير سبل العيش لحوالي 12.2 مليون شخص، حيث تقوم المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا وفي البلدان المجاورة بتنفيذ هذه الخطة لمساعدة أشد الناس ضعفا ممن انقطعت بهم السبل في هذه الأزمة [65]."

2 الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات: (2016- 2015)

وتعد هذه الخطة بمثابة تحولا إستراتيجيا في أسلوب المساعدة في منطقة الشرق الأوسط، وتجمع هذه الخطة بين العمليات الإنسانية الطارئة، ودعم المجتمعات المحلية المضيفة من خلال تدخلات طويلة الأجل، قصد تعزيز قدرة الدول المضيفة على مواجهة الأزمات. وتتطلب هذه الخطة الإستراتيجية إلى تمويلا يقدر بـ5.5 بلايين دولار لدعم المباشر لـ 6 ملايين شخص، من بينهم 4.27 مليون لاجئ، وما يزيد على مليون شخص من المواطنين المحليين لهذه البلدان المضيفة ممن يعانون الحاجة. وتتضمن هذه الخطة عنصرين - يشمل عنصر اللاجئين المعونة الغذائية والمأوى، والإغاثة وتوزيع المبالغ النقدية لتلبية الاحتياجات الضرورية للأسر، أما عنصر القدرة على مواجهة الأزمات فيتعلق بمساعدة ما يزيد على مليون شخص من المستضعفين في المجتمعات المحلية المتضررة، مع التركيز على سبل العيش [66]. إجمالاً فإن خطة (RP3) أي **Regional Refugee and Resilience plan 2015 – 2016** تشمل على وجه الخصوص الدول المستضيفة للاجئين المجاورة لسوريا وهي لبنان، الأردن، العراق، مصر وتركيا.

خامسا: اتفاق أنقرة والاتحاد الأوروبي 18 مارس 2016 بات من الواضح أن أوروبا لم تعد تقدر وحدها على وقف تدفقات الهجرة القسرية واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين، بل فقدت دول الاتحاد الأوروبي سيطرتها على الحد من هذه الموجات البشرية التي فاقت كل التوقعات، والدليل هو أن الدول الغنية والفاعلة في الاتحاد لجأت في الآونة الأخيرة إلى عقد اتفاقات مع دول خارج الاتحاد الأوروبي ومع أخرى تعتبر بوابة لفضاء شنغن، قصد الحد من موجات الهجرة غير الشرعية وتسيير أزمة اللاجئين السوريين. فتركيا التي تؤوي العدد الأكبر من اللاجئين السوريين الذي فاق المليونين، أصبحت تلعب دورا فعالا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فالاتفاق المتبادل بين أنقرا والاتحاد الأوروبي والذي انعقد في الـ 18 من شهر مارس 2016، يهدف بالدرجة الأولى إلى تسهيل عملية توطين اللاجئين السوريين داخل دول الاتحاد، ومنع الهجرة غير الشرعية والقضاء على شبكات المهربين للبشر، ويفترض هذا الاتفاق التاريخي بين أنقرا والمفوضية العليا الأوروبية إلى أن: "كل لاجئ سوري يرسل إلى تركيا، يقابله توطين لاجئ آخر داخل دول الاتحاد الأوروبي" وفي حدود الـ 72 ألف مكان مخصص لذلك [67] وفي مقابل الخدمة الكبيرة التي تقوم بها تركيا للاتحاد الأوروبي، فإن الأوروبيين وافقوا على منح ستة مليار أورو لتلبية حاجيات اللاجئين، وسياسيا إعادة إطلاق المحادثات المتعلقة بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، والإسراع في إجراءات منح التأشيرات للمواطنين الأتراك. فبالنسبة لتركيا يعد منح التأشيرات لرعاياها مسألة حيوية Question « Vitale حسب تصريح وزير الخارجية الأسبق "أحمد داوود أوغلو. [68] "ولقد وجهت لهذا الاتفاق انتقادات واسعة من طرف منظمات غير حكومية ONG وأثار قلق المفوضية العليا للاجئين

(HCR). كما اتهمت منظمة العفو الدولية Amnesty International أنقرة (Ankara) بإرغام العشرات للاجئين السوريين يومياً العودة إلى بلدانهم التي هي في حرب، فحسب مدير منظمة العفو الدولية من أجل أوروبا، أن إعادة اللاجئين السوريين على نطاق واسع يمثل فشل هذا الاتفاق المبرم بين أنقرة والاتحاد الأوروبي.

كما ذكرت Human Rights Watch أن الـ 22500 لاجئ الذي اتفقت عليه الدول الأوروبية لاستقبالهم في 2015 استقبل فقط 800 لاجئ في دول الاتحاد وكرت صحيفة شعبية "بيلد (Bild)" أن المستشار الألمانية هي الرابع الوحيد في اتفاق أنقرة - الاتحاد الأوروبي - وهي بمثابة خطة ميركيل [69] «Plan Merkel» أما الحركات الأوروبية المعارضة للهجرة فقد اعتبرت هذا الاتفاق بغير المجدي، وأن تبادل بين مهاجر غير شرعي بأخر لاجئ، لا يحد من تدفقات المهاجرين باتجاه أوروبا [70].

سادسا: جهود الأمم المتحدة والميثاق العالمي للاجئين لـ 19 سبتمبر 2016:

Pacte mondial pour les réfugiés: استجابة لأزمة اللاجئين العالمية التي فاقت كل التوقعات والأبعاد، قررت الجمعية العامة ولأول مرة منذ تأسس منظمة ONU يوماً مخصصاً "لأزمة الهجرة"، لإيجاد حل من طرف المجتمع الدولي للهجرة الجماعية للاجئين والمهاجرين وكان ذلك في "قمة اللاجئين والمهاجرين" التي انعقدت في الـ 19 سبتمبر 2016 حيث قدم الأمين العام للأمم المتحدة "ميثاقاً عالمياً حول اللاجئين" والذي طلب من خلاله حكومات المجتمع الدولي الالتزام بقرار استقبال 10% بالمائة من اللاجئين الدوليين في كل سنة [71]. لكن بسبب تقديم المصالح الوطنية من قبل بعض الدول مثل روسيا، الصين ودول الاتحاد الأوروبي، أجل تبني هذا الميثاق العالمي الطموح لغاية 2018، وفضلت الدول المشاركة في القمة تبني في مكان "الميثاق العالمي حول اللاجئين"، "إعلان نيويورك (Déclaration de New York)" وهو نص ختامي الذي يتضمن التزامات سطحية، خالية من التدابير المجسدة لتقاسم المسؤوليات. وهكذا فشل المجتمع الدولي أكبر منظمة دولية في إيجاد حل لهذه المأساة الإنسانية التي لم يشهد لها مثيل، وفشلت قمة اللاجئين والمهاجرين في وقت تعالت فيه نداءات الإغاثة وطلب الحماية من الملايين من اللاجئين والنازحين والمهاجرين العالقين في بؤر الحروب والصراعات والاضطهاد ولقد نددت العديد من المنظمات من المجتمع المدني لاسيما منظمة العفو الدولية وأطباء العالم، بقرار المجتمع الدولي وفشل القمة الأممية للاستجابة للواجب الأخلاقي والقانوني لحماية اللاجئين الفارين من القتل والإرهاب واستغاثتهم. وطالبت منظمة العفو الدولية من الحكومات، خاصة دول الغنية بالالتزام بإعادة توطين أكبر عدد ممكن من اللاجئين وتوفير لهم الحماية الدولية [72].

كما طالب الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما، أثناء ترأسه لقمة رؤساء الدول في 20 سبتمبر 2016 "حول اللاجئين" من الحكومات الأخذ بالالتزامات إزاء اللاجئين واستقبالهم وتوفير لهم الاحتياجات الإنسانية التي هم في أمس الحاجة إليها أكثر، وطلب كذلك من قادة الدول المساهمة رفع مساهماتهم المالية إلى 4.5 مليار دولار للمنظمات الدولية لمساعدة اللاجئين، وتحسين أوضاع التربية والعمل وزيادة في إعادة التوطين لمليون لاجئ.

سابعاً: الجهود الكندية لمعالجة أزمة اللاجئين: عكس الولايات المتحدة التي وافقت على استقبال 10.000 من بين 360.000 لاجئ سوري الذي يفترض أن تلتزم خمسون دولة استقبالهم، فإن كندا وافقت على استقبال 30.000 لاجئ سوري ابتداء من ديسمبر 2016، حيث اعتبر رئيس الوزراء الكندي Justin Trudeau أن استقبال اللاجئين هو بمثابة فرصة لكندا وليس تحدٍ تواجهه البلاد [73]. وتستقبل الحكومة الكندية هؤلاء اللاجئين في إطار مخطط وطني مكون من خمسة مراحل وهي: التعرف على اللاجئين السوريين -دراسة طلبات اللاجئين السوريين في الخارج -نقلهم إلى كندا -استقبالهم في كندا وأخيراً إدماجهم داخل المجتمع.

وقد استقبلت كندا في المرحلة الأولى 10 آلاف لاجئ سوري في 2015 والجزء الباقي قررت كندا استقبالهم قبل نهاية 2016 واستجابة لهذه الأزمة تعمل الحكومة الكندية مع المفوضة العليا للاجئين (HCR) بهدف التعرف على اللاجئين السوريين المسجلين قصد إعادة توطينهم في كندا. ويمر طالبو اللجوء إلى كندا بعدة إجراءات من تحقيقات أمنية، وصحية التي تتم في دولة أخرى خارج كندا وتشمل كذلك هذه التحقيقات جمع المعلومات البيوجرافية والبيومترية لكل اللاجئين، ويقوم بهذه المهمة - القطاع الخاص (RPSP) في الخارج Refugiés parrainés par le secteur privé بطلب من الحكومة الكندية. والتزاماً منها تعمل الحكومة الكندية بالتنسيق مع الحكومة الأردنية لبنان، وتركيا، لاستقبال اللاجئين السوريين من خلال هذه الدول، ومنذ بداية الصراع في سوريا منحت كندا أكثر من 800 مليون دولار لدعم جهود المنظمات الإنسانية، والتنمية ودعم الأمن للدول المجاورة المستقبلية للاجئين السوريين[74].

ومن جهة أخرى أبدت واشنطن قلقها إزاء قرار الحكومة الكندية باستقبال هذا العدد من اللاجئين السوريين في عام واحد، معبرة عن تأثير هذا البرنامج على أمن الداخلي للولايات المتحدة، في المقابل أرسلت أوتاوا مراسلة لواشنطن تتضمن وصف الإجراءات المختلفة المطبقة من قبل الحكومة الكندية لدراسة طلبات اللجوء لطمانة الجانب الأمريكي [75].

ثامناً: السياسة الأسترالية للهجرة: «No way you Will make Australia Home» إن سياسة الهجرة الأسترالية هي الفريدة من نوعها في العالم، فسلوك أستراليا إزاء المهاجرين يتلخص في جملة واحدة صادمة تعود لسنة 2013، هي: "لا وسيلة لجعل أستراليا بيتكم." [76] "فأستراليا التي أمضت على المعاهدة تتلخص سياستها للهجرة في كلمة واحدة وهي "إخراج الأزمة (Externaliser) " ولا شيء يقوم على أراضيها، فتحكمها في تدفقات الهجرة تتم خارج الجزيرة القارة حيث أنها تقوم بتوزيع الوظائف على جهات خارجية للتخلص نهائياً من مشكلة المهاجرين. وتتمثل سياسة "الإخراج الأزمة" الأسترالية في حجز المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين في جزر خارجية، فلا تسمح بوصول قوارب المهاجرين إلى سواحلها، بل تقوم سفنها بتوقيف هذه القوارب في عرض السواحل الأسترالية، لئتم بعد ذلك ترحيل هؤلاء المهاجرين إلى جزر مثل جزيرة بوبوازي ومورو، أين يقدم اللاجئ طلب اللجوء، وأثناء دراسة ملفات طلبات اللجوء، يحجز المهاجرين في مراكز الاستقبال خارج الإقليم الأسترالي، أما الذي تمنح له صفة اللاجئ، فإن لا تسمح له أستراليا، بالإقامة في أراضيها بل ترحل هؤلاء إلى كمبوديا، ففي 2013 أبرمت كل من أستراليا وكمبوديا اتفاقاً يقضي بأن تستقبل كمبوديا

آلاف اللاجئين مقابل 28 مليون دولار من أستراليا. ويمثل هذا الاتفاق انتهاك لحقوق الإنسان برفض المهاجرين خارج التراب الأسترالي وإرسالهم إلى كمبوديا التي يعيش نصف سكانها تحت خط الفقر ولا تتوفر شروط إقامة المهاجرين، وبلد لا يحترم حقوق الإنسان.

إن التعاون بين أستراليا وكمبوديا في مجال اللجوء، أثار اهتمام المجتمع الدولي لاسيما منظمة الأمم المتحدة ومنظمة هيومن رايتس ووتش، التي انتقدت بشدة سياسة أستراليا في تعاملها مع اللاجئين والهجرة [77] وانتقدت هذه المنظمة سياسة أستراليا إزاء اللاجئين المروعة والمنتهكة لحقوق الإنسان، حيث أن الحكومة تعتمد نقل قسرا اللاجئين عائلات، أطفالا، نساء، رجالا إلى جزيرة ناورو "Nauru" النائية في المحيط الهادي، منذ 2012 بموجب مذكرات تفاهم بين البلدين، بموافقة أستراليا تغطية جميع تكاليف الاحتجاز، ويقضي الذين ينقلون إلى دولة ناورو عاما أو أكثر، في ظروف سيئة للغاية، حيث وصف اللاجئين وطالبي اللجوء الأوضاع على أنها شبيهة بالسجن والمعتقلات [78].

تاسعا: روسيا وأزمة اللاجئين: أعلن المتحدث باسم الكرملن أن روسيا لا تعتبر قضية اللاجئين السوريين من أولوياته، وأنه وصل إلى روسيا منذ بداية الحرب في سوريا 12 ألف لاجئ سوري، لكن منحت الحكومة الروسية لـ 2000 لاجئ سوري حق اللجوء. ولأن روسيا لا تقدم أي مساعدة إنسانية للاجئين السوريين، فإن هؤلاء اللاجئين يعتبرون روسيا كبلد عبور إلى أوروبا. فبالرغم من مصادقة روسيا لمعاهدة جنيف 1951 المتعلقة وضعية اللاجئين إلا أنها متناقضة اتجاه اللاجئين السوريين، فبحسب الحكومة الروسية فإنه بالرغم من مساندتها لنظام الأسد إلا أنها غير مسئولة عن أزمة اللاجئين السوريين [79].

قرار مجلس الأمن الدولي: 2254 خطة السلام في سوريا لـ 18 ديسمبر 2015 إذا كانت الجهود الدولية العملية التي يقوم بها المجتمع الدولي إزاء اللاجئين السوريين هي استجابة استعجاليه لمعاناة هؤلاء فإن الحل السياسي هو استجابة لحل دائم لسوريا وبالتالي هو استجابة دائمة لأزمة اللاجئين ومعاناتهم. فلقد تبنى مجلس الأمن الدولي في خطوة غير مسبوقه عندما يتعلق الأمر بسوريا، بالإجماع على قرار خطة السلام في سوريا 2254 في 19 ديسمبر 2015، حيث وافق أعضاء المجلس الخمسة عشر على القرار الذي يدعو إلى محادثات السلام بين النظام والمعارضة، وتأييد وقف إطلاق النار بين الطرفين في الصراع [80]. ويمثل هذا التصويت محطة رئيسية للاستجابة الدولية لحل الأزمة السورية، لإنهاء معاناة الشعب السوري، خاصة إنهاء أزمة النزوح واللاجئين السوريين وتمدد إرهاب داعش وأسندت مهمة تفعيل محادثات السلام في سوريا إلى المبعوث الجديد "ستيفان دي ميستورا" ولم تتفق مجموعة دعم سوريا [81]، على مصير الرئيس الأسد، بسبب الخلاف الموجود بين مجموعة دعم سوريا، لاسيما بين روسيا والولايات المتحدة وهذا من شأنه أن يعطل مجرى المفاوضات بين الفرقاء وبالتالي سيكون عائقا آخر أمام تعطيل حل أزمة اللاجئين، حيث رأت المعارضة السورية التي تدافع عن الشعب السوري والأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون وفرنسا والولايات المتحدة أنه لا حل للأزمة السورية بدون رحيل الأسد. كما أن اجتماعات أستانا 1

2 ومفاوضات جنيف بكل جولاتها لها دور في الاستجابة للأزمة السورية، لاسيما لوقف إطلاق النار وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254، وفشلها يعني المزيد من الموت والمعاناة للاجئين والإرهاب.

الخاتمة:

لقد كشفت أزمة اللاجئين السوريين الفارين من خطر الإرهاب، والحرب المستمرة في سوريا، أن العالم بأسره غير قادر على تسوية الأزمات الكبرى وأن هذه الأزمة الإنسانية أعطت دروسا هامة حول محدودية التعاون الدولي في مثل هكذا أزمات. لقد خذل المجتمع الدولي، اللاجئين السوريين من خلال عدم توفير لهم الحماية الدولية التي نصت عليها معاهدة جنيف 1951 والبروتوكول الإضافي 1967، وخذلهم أكثر حين عجز عن إعادة توطينهم حفاظا على حياتهم وكرامتهم. لقد فشلت كل الجهود الغربية ولاسيما الأوروبية في الاستجابة إلى معاناة اللاجئين، لغياب التنسيق بين الدول وبسبب الحسابات الأمنية، والخوف من الإرهاب الدولي، وبيئت السياسات الغربية للهجرة في معاملتها مع أزمة اللاجئين مدى انقسامها وعدم توافق بين الدول بخصوص حل أزمة اللاجئين، فإنتهاج سياسة "تصدير الأزمة" من قبل دول الإتحاد لا دليل على تملص هذه الدول من مسؤوليتها في توفير الحماية لهؤلاء اللاجئين الذين فرّوا من الحرب والإرهاب ليجدوا معاملة سيئة وإهانة لكرامتهم. إن الترحيل القسري والمعاملة اللا إنسانية التي تنتهجها معظم دول الشمال في حق اللاجئين الفارين من الموتى هي بمثابة انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، هذا الأخير الذي يهدف إلى حماية الإنسان ذاته ومساءلة المسؤولين المتسببين في جرائم الحرب وجرائم الإنسانية.

إن فشل مجلس الأمن في وقف نزيف الدم السوري ومعاقبة المسؤولين على ارتكابهم جرائم الحرب تسبب في كارثة إنسانية رمت بظلالها على المنطقة والعالم بأسره، وشكلت مأزقا أمنيا حقيقيا. خذل العالم ومعه العرب اللاجئين السوريين وتجاهلت وكالات الأمم المتحدة نداءات الإغاثة لتقديم المساعدات الإنسانية. فعلى ما يبدو أن دول العالم اليوم وخاصة الدول الكبرى أصبحت تتجه نحو "الإنعزالية" "l'isolationnisme" كسياسية للنأي بنفسها من ثقل التحديات الجديدة التي أصبحت تتحدى كل السيادة والحدود. فإعلان بريطانيا علنا خروجها من الإتحاد الأوروبي لدليل على وجود مشاكل داخل الإتحاد ومنها أزمة اللاجئين التي ألغت كل الحدود وفرضت سياسات أمنية طارئة لم تتمكن دول الإتحاد الأوروبي إيجاد حل لها أو الاتفاق من أجلها. وليست بريطانيا وحدها تسير في هذا الاتجاه فالولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت بسياستها "الإحتوائية"، قررت الإدارة الجديدة أن تسلك مسلك "الإنعزالية" "قصد ضمان أمنها القومي وعدم التدخل في الأزمات التي أنهكت ميزانيتها فقرارات الأخيرة بشأن إبعاد المهاجرين واللاجئين من سبعة دول إسلامية وبناء جدار بين أمريكا والمكسيك وإلغاء اتفاقيات حول التبادل الحر هو إعلان صريح على الانطواء على الذات والإنعزال عن العالم الخارجي، مما يفسر عدم استقبال الولايات المتحدة وبريطانيا العدد الكافي من المهاجرين. فعندما يضطر اللاجئون إلى الاختيار بين أن يعيشوا بلا أمل أو كرامة وبين حياة تحت القنابل فإن هذا يمثل فشلا لنظام الحماية الدولية.

إن الاستجابة الحقيقية لأزمة اللجوء والنزوح ليست ببناء جدران شائكة أو حجر اللاجئين في مراكز تشبه بالمعتقلات والسجون أو إعادتهم إلى حين جاؤوا أو الإكتفاء بالدعم المالي وإنما هي الإستجابة الإنسانية التي تحفظ كرامة اللاجئ ومعاملته ليس كإنسان من الدرجة الثانية بل كإنسان لم يختار اللجوء من تلقاء نفسه بل اضطرته ظروف قاهرة لم تترك له الخيار إلا اللجوء خارج الوطن والديار وبالتالي تحمل كل قسوة المجتمع الدولي المخازل.

الاستنتاجات:

- شكل التدخل الروسي بضرباته الجوية المستمرة واستخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً، منعطفا حاسما في مجرى الحرب مما سبب في نزوح العديد من المدنيين نحو الحدود المجاورة ولجوء بالملايين نحو دول الجوار وأوروبا.
- سببت سياسة التهجير القسري والتجويع والحصار المنتهجة من طرف النظام السوري المدعوم من روسيا وإيران، ضد المدنيين العزل إلى الفرار بالملايين منهم، نحو البلدان المجاورة والأوروبية.
- رغم انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية للمانحين لسوريا (ثلاثة استضافتهم الكويت عام 2015-2014-2013 لتوفير على التوالي 1.5 مليار دولار، 2.4 مليار دولار، 3.8 مليار دولار) إضافة إلى مؤتمر برلين 2014 ومؤتمر لندن الذي انعقد في 5 فيفري 2016 لتوفير ما يقارب 8 مليار دولار، والمؤتمر هلسنكي الذي استضافته فنلندا تحت شعار "دعم السوريين ودول الجوار" لإطلاق نداء للمجتمع الدولي والجهات المانحة لجمع 4.63 مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية إلا أن معاناة اللاجئين السوريين داخل سوريا والمحاصرين واللاجئين في الدول المضيفة مازالت مستمرة بسبب بطء الالتزامات الدولية للاستجابة الإنسانية لملايين اللاجئين السوريين والنازحين.
- سببت أزمة اللاجئين في تداعيات أمنية حيث وصلت ارتداداتها خارج سوريا، وأصبحت تمثل تحديا حقيقيا لسيادة الدولية والحدود، وفضاء شنغن، والدليل هو رجوع الدول الأوروبية إلى مراقبة الحدود.
- أصبحت أزمة اللاجئين، ورقة رابحة في صعود التيارات والأحزاب اليمينية المتطرفة التي حققت تقدما ملحوظا في أوروبا وأمريكا وغذت خطاباتها العدائية، الإسلاموفوبيا وكره اللاجئين، في نفوس المواطنين
- فضحت أزمة اللاجئين السوريين سياسات أوروبا والغربية عامة العسكرية التي لا ترقى إلى الإنسانية في تعاملها مع طالبي الحماية إليها.
- أظهرت تدفقات اللاجئين السوريين وجود انقسامات وعدم التنسيق بين دول الاتحاد بشأن الاستجابة الإنسانية للأزمة وتقسيم المسؤوليات.
- بينت أزمة اللاجئين السوريين أن المجتمع الدولي لا يعاني من أزمة تضامن فقط وإنما يعاني من أزمة "أخلاقية عالمية" في تعامله مع هذه المأساة الإنسانية.

- إن سياسة "الباب المفتوح" للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل، التي اعتمدها في عام 2015، أثبتت للمجتمع الدولي كافة أن نظرة المرأة لهذه الأزمة تختلف جذريا عن نظرة الرجل فسياسة الباب المفتوح تبقى فريدة من نوعها بالرغم من تلقيها انتقادات خاصة في ما يخص كيفية تحقيقها ولكن في المقابل شكلت منعرجا إيجابيا في نفوس الملايين من السوريين الذين رأوا في هذه المبادرة أنها أمل بعدما أغلقت في وجههم كل أبواب أوروبا.
- أثبتت أزمة اللاجئين السوريين للعالم أن مجلس الأمن الدولي المسؤول الوحيد عن إرساء الأمن والسلام الدوليين، لم يعد له دور في المجتمع الدولي، ففشله الذريع في حماية حقوق الإنسان والشعوب المضطهدة في سوريا أو غير سوريا، من الانتهاكات المرتكبة في حق المدنيين وفي حق الطفولة، فبات من الضروري إعادة النظر في حق النقض "الفيتو" الذي أصبح يعرقل عمل المجلس في اتخاذ القرارات المصيرية.
- إن طول المدة التي استغرقتها هذه المأساة الإنسانية، وغياب حل في الأفق لدليل على فشل الجهود الدولية في معالجة هذه الأزمة، بسبب عدم تنسيق الجهود بين دول الشمال نفسها وبين الشمال والجنوب، والأمر الآخر هو انعزال بعض الدول من المجتمع الدولي وانتهاجها سياسة الانطواء على النفس وعدم الانخراط في حل الأزمات الدولية.
- المقترحات: تتمثل الاقتراحات التي يمكن أن نقتربها للإستجابة لأزمة اللاجئين، هي :
 - في انتظار الوصول إلى حل سياسي سريع من خلال مفاوضات جنيف ووقف إطلاق النار عبر اجتماعات أستانا والتي قد تأخذ وقتا طويلا على قادة دول العالم أن يأخذوا بالمقترحات التالية :
 - أوصي قادة الدول عدم تهرب من مسؤولية الحماية لكل لاجئ فر من الحرب والاضطهاد وعدم نسيان إتفاقية جنيف 1951 الخاصة باللاجئين لسنة 2015 والبروتوكول الإضافي لسنة 1967 في الأدرج والعمل بها.
 - أوصي بالإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية الإستعجالية من غذاء ومياه ودواء للاجئين في الدول المضيفة والنازحين داخليا لإنقاذ أرواحهم من الموت المحقق بهم وتقديم الرعاية الخاصة للأطفال (رعاية جسدية ونفسية)، وذلك عن طريق تمويل الدول المانحة وأصدقاء سوريا وتفاذي الإنقطاع في المساعدات التي قد تكلف أرواحا بشرية وليس أرقام. ففي سنة 2015 وصف المفوض السامي السابق للمفوضية الأممية للاجئين UNHCR أنتونيوغوتيرس وكالات الأمم المتحدة بالفلسفة بسبب عدم وفاء الدول الغنية بوعودها إزاء اللاجئين.
 - أوصي الالتزام بمساعدة الدول المضيفة للاجئين خاصة تلك المجاورة لسوريا وهي(لبنان - الأردن -تركيا) التي تتحمل الثقل الأكبر للتدفقات للاجئين مقارنة بدول أخرى عن طريق دمج المساعدات الإنسانية الطارئة والمساعدات التنموية للمجتمعات المستقبلية للاجئين، وهذا قصد إبقاء الحدود مفتوحة أمام اللاجئين المستضعفين.
 - أوصي المجتمع الدولي عدم الخلط بين اللاجئين الفارين من جحيم المعارك والاضطهاد وبين الإرهاب الذي أصبح يمثل تهديدا دوليا بامتياز.

13. سكاى نيوز عربية، الإرهاب بضرب الأردن 4 مرات في 2016، 19 ديسمبر 2016-07:17 بتوقيت أبوظبي.
www.skynews.com/web/article/902090/2016-الإرهاب-يضر-الأردن-4-مرات
14. فرانس 24، قتل في عدة تفجيرات انتحارية تهز بلدة القاع اللبنانية الحدودية مع سوريا لبنان، آخر تحديث
2015/06/27
www.france24.com/ar/20160627-لبنان-انفجار-القاع-انتحاريون-سوريا
15. قناة المنار اللبنانية، الصحافة اليوم 2016/06/29: ما بعد تفجيرات القاع، لبنان على وقع الاستنفار، بيروت،
2016/06/29. almanar.com-lb/4122
16. نفس المصدر
17. بول سام، لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 11 ديسمبر 2016.
Carnegie-mec.org/2012/12/11ar-pub50324
18. نفس المصدر.
19. Marie jégo, la Turquie a du mal à retenir les réfugiés venus de Syrie, le monde.fr,
Paris, 20/09/2015 à 12h34 Màj le 24/09/2015 à 14h40.
www.lemonde.fr/europe/article/2015/09/24/La-Turquie-à-du-mal-a-retenir-les-refugiés-venus-de-Syrie-477072-3214.html.
20. حسن ع حسين، لماذا ترفض دول الخليج استقبال لاجئين من دول الجوار؟ DW، برلين، 21، 10، 2014.
www.dw.com/ar/180106990/a-لماذا-ترفض-دول-الخليج-استقبال-لاجئ-من-دول-الجوار-
21. CNN بالعربية، أزمة اللاجئين السوريين... هل تقف مسؤولية دول الخليج عند حدود الدعم المالي؟ نشر يوم
الاثنين 7 سبتمبر 2015: 04:54، آخر تحديث الأحد 11 سبتمبر 2016، 03:13
arabic.cmm.com/middleast/2015/09/07/me-0708815-gulf-refugee-crisis
22. Richardwike, Bruce , Stokes and Katie Simmons, European Fears Ware of Refugies will Mean. More terrorism, Fewer jobs, Pew Research Center, washington, July
11.2016.
www.pewglobal.org/2016/07/11europeans-fear-wave-of-refugees-will-mean-more-terrorism-fewer-jobs/
23. Human Rights Watch, World report 2016, event of 2015, version Anglaise.
https://www-hrw.org/sites/default/files/world_report_download/wr2016_web.pdf
version française sur le lien:
https://www.hrw.org/fr/world-report/2016
24. Human Rights Watch, rapport mondial 2016: « La pratique de la peur » constitue une
menace pour les droits humain, 27/01/2016. 3: 50 AM.
https://www.hrw.org/fr/news/2016/01/27/rapport-mondial-2016-la-politique-de-la-peur-constitue-une-menace-pour-les-droits.
25. عماد عنان، بعد خسارة اليمين المتطرف في النمسا.. أوروبا تتنفس الصعداء، نون بوست، 5 ديسمبر 2016
https://www.noonpost.org/content/15473
26. Mariam Meunier, pourquoi l'extrême droite progresse en Europe, le 20/05/2016 à
8h18. Màj le 20/05/2016 à 11h18.
www.la-croix.com/Monde/Europe/pourquoi-extreme-droite-progresse-Europe-2016-05-20-1200761507
27. صلاح الدين محمد، هذه أبرز الأحزاب المتطرفة بالعالم يجمعها العداة للإسلام، عربي 21، الأحد 29 يناير
2017، 05:53.
https://arabic21-com/story/981519/الإسلام-ملف-الأحزاب-المتطرفة-بالعالم-يجمعها-العداء
28. Journal la libre.be, le niveau d'alerte passé à 4: « Un risque d'attentat par les individus
avec armes et explosifs à plusieurs endroit de la capital »Belgique 21/12/2005à 17h19
Màj: 21/11/2015 à 14 h1.

- www.lalibre.be/actu/belgique/le-niveau-d-alerte-passe-a-4-un-risque-d-attentat-par-des-indivisus-avec-armes-et-explosifs-a-plusieurs-endroits-de-la-capitale-56500cf33570bccfaf33e3a6.
29. Richard Wike, Bruce Stokes and Katie Simmons, op.cit
30. Magazine7 sur724h info et sport. Les passeurs ont engrange des milliards d'euros en 2015, 22/02/2016 ; 18h48.
- www.7sur7.be/7s7/fr/34762/crise.des-refugies/article/detail/2624843/2016/02/22-les-passeurs-ont-engrange-des-milliards-d-euros-en-2015.dhtml
31. Ibid
32. UNHCR, Global trend. Op.cit.
33. صفيناز محمد أحمد، غياب المسؤولية الدولية لتأثيرات أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، الأحد 26 مارس 2017. www.siyassa.org.eg/News/361.aspx
34. نفس المصدر
35. UNDP, Plan de la réfugiés et la résilience 2015-16: Turquie بالإنجليزية متاح:
UNHCR, Regional Refugee and Resilience Plan 2015-16. TURKEY.
Data2.unhcr.org/fr/documents/download/44078
36. جريدة الشرق الأوسط، دول الجوار المستقبلية للاجئين تعيد طردهم، العدد 13565، 18 يناير 2016.
aawast.com/article/546211/دول-الجوار-المستقبلية-اللاجئين-السوريين-تعيد-طردهم
37. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/17 حالة حقوق الإنسان في العالم.
<File:///c:/users/toshiba%20pc/Downloads/pol104802017ARABIC.pdf>
38. Le Huffington post, Obama ordonne l'accueil de 10.000 réfugiés Syriens aux Etats Unis, 05/10/2016, 10 :20.
www.huffingtonpost.fr/2015/09/11/obama-syriens-etats-Unis_n_8120640.html
39. Ibid
40. Ibid
41. Association Européenne pour la défense des droits de l'homme aedh, Sommet des Nations Unis sur la « crise migratoire »
www.aedh.eu/sommet-des-Nations-Unies-sur-la-html.
42. للإطلاع الأكثر على المرسوم التنفيذي لترامب.
CNN politics, Full text of trump's executive order on 7- nations ban, refugee suspension, the white house, January 28, 2017.
Edition.cnn.com/2017/01/28/politics/text.of.trump-executive-order-nation-ban-refugees/index.html
43. Magazine jeune Afrique, Etats Uni: Obama sort de sa réserve pour dénoncer le décret anti-immigration de Donald trump, Tunis, 31 janvier, 2017 à 08h56.
www.jeuneAfrique.com/398832/politique/etats-unis-obama-sont-de-reserve-denoncer-decret-anti-immigration-de-donald-trump/
44. Kristy Siegfried, les tendances de la migration à surveiller en 2017, IRIN, Oxford, 21 Décembre 2016.
<https://www.irinews.org/fr/analyses/2016/12/21/les-tendances-de-la-migration-a-surveiller-en2017>.
45. Andrew Borwen, Trump's Syria safe zone wager, America Enterprise institute AEI Washington, January 27, 9 :49 am.
<https://www.aei-org/publication/trumps-syria-safe-zone-wager/>
46. Ibid
47. Ibid
48. Ibid

49. Daniel L. Bayman, Evaluating trump's option in syria, brookings institute, washington Wednesday. March 1 ;2017.
<https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/03/01/evaluating-trump-option-in-syria/>
50. Daniela Heimerl, Allemagne 2015-2016: La gestion de la cris des réfugiés, la documentation française, France, Màj, le 07/09/2016.
www.ladocumentationfrancaise.fr/page-europe/pe000035.allemagne-2015-2016-la-gestion-de-la-crise-des-refugiés-par-daniela-heimerl/article#.
51. Ibid
52. Ibid
53. Daniela Heimarl, op.cit
54. Journal le monde, crise des migrants: ce qu'a fait l'europe, un an après la mort d'aylan. Kurdi, France, 02/09/2016 à 19h59 Màj le 02/09/2016 a 22h46.
www.lemonde.fr/international/article/2016/06/02/crise-de-migrantsce-qu-a-fait-l-europe-un-an-après-la-mort-d-aylan-kurdi_4991868_3210.html.
55. Ibid
56. Ibid
57. مجموعة فيسغراد أو (V4) ترمز إلى مجموعة تتكون من أربعة دول أوروبا الوسطى (المجر - بولونيا - التشيك، سلوفاكيا) تكونت في 1991 سهلت هذه المجموعة لأعضائها العضوية في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، غرضها الدفاع عن المواقف المشتركة.
58. Journal le monde, crise de migrant, op.cit.
59. Ibid
60. Ibid
61. Cary bussy, stefan renna et shopie badoux, back obama prêt à apporter son aide à l'Europe dans la crise migratoire. RISINF. 15/09/2015.modifie le 15/12/2015.
www.rts.ch/info/monde/7085006-barack-obama-pret-a-apporter-son-aide-a-l-europe-dans-la-crise-migratoire.html#timlline-anchor-19h30.
62. Thomas wieder, Allemagne: Angela Merkel réélue présidente de la CDU avec 89, 5% des voix, le monde, France, 06 :12-2016 à 16h16-Màj le 06 :12-2016 à 20h58/
www.lemonde.fr/europe/article/2016/12/06allemange-angela-merkel-reelue-presidente-dela-cdu-avec-89-5-des-voix_5044370_html.
63. James crisp, ubersetzt. Vanjule. Zenker, thomas Armadli, politique de répartition des réfugiés dans l'Union Européenne: un échec, cuisant ?
<https://www.taurillon.org/politique-de-repartion-des-refugiés-dans-l-union-europeenne-un-echec>.
64. UNHCR ، الأمم المتحدة والشركاء يعلنون عن خطتين رئيسيتين للمعونة لفائدة سوريا والمنطقة،
www.unhcr.org/ar/news/press/2014/12/5492a6276.html 2014/12/18
65. نفس المصدر
66. نفس المصدر
67. France 24, Angela Merlek visite un camp de réfugiés syriens en Turquie, France, dernier Modification: 24/04/2016.
www.france24.com/fr/20160423-merkel-visite-camp-refugiés-syriens-turquie-davutoglutusk-visa-turc-crise-migratoire.
68. Euronews, l'accord contesté qui doit renvoyer les migrants en Turquie france, Dernière Màj: 01/04/2016.
fr.euronews-com/2016/04/01/L-accord-conteste-qui-doit-renvoyer-les-migrants-en-turquie.dernièreMàj01/04/2016

69. Euronews, la légalité de l'accord EU- Turquie en question, France , dernière Màj: 8/03/2016.
fr.euronews-com/2016/03/08/La-legalite-de-l-accord-en-turquie-en-question
70. Entreprise rfi, Turquie, Erdogan menace d'envoyer les réfugiés syriens vers l'europe, France, 11-02-2016. Modifié le 11-02-2016 à 20 :02.
www.rfi/europ/20160211/-turquie-erdogan-menace-envoyer-refugies-suriens-vers-europe
71. Association Européenne pour la défense des droits de l'homme aedh, op.cit.
72. Amnesty international, les dirigeants du monde ont la responsabilité « exquive, non partagées » sur la crise des réfugiés, 13.09.2016, 15 :51.
https://www.amnestyinternational-org/en/latest/news/2016/09/world-leader-have-shirked-responsibility-on-refugee-crisis/
73. Pierre Cochez, A New york, des dirigeants flous pour les réfugiés, la croix, New york, 21/09/2016 à 17 h09.
www-la.croix.com/monde/ameriques/A-new-york-engagement-flous-pour-refugies-2016-09-21-1200790717
74. Gouvernement du canada, le canada offre du leadership dans la crise des réfugiés syriens, canada, 24-11-2015.
nouvelles.gr.ca/web/article-fr.do ?nid=1021919
75. La presse.ca, l'accueil massif de réfugiés Syriens inquiète à Washington, 03 Février 2016 à 13h14 Màj. Le 3 Fev 2016 à 13 h14.
www.leprogres.net/national/2016/2/31/L-accueil-massif-de-refugies-syriens-aucanada-inquiete-a-washin.html.
76. Caroline taix, le pas de deux de l'Australie, face aux réfugiés, le monde.france/10.09.2015 à 11h47.
-www.lemonde.fr/international/article/2015/09/10/le-pas-de-deux-de-L-australie-face-aux-refugies-4751369-3210.html.
77. Justine Mallord, Droit d'asile, l'art australien de l'exquive, opinion international, France 17-02-2016- 12 h15.
https://www.opinion-international.com/201602/17/Droit-dasile-lart-australien-delesquive_40736.html
78. هيومن رايتسى ووتش، انتهاكات مروعة وإهمال للاجئين في ناورو، 6:40 2016/8/5
https://www.hrw.org/ar/news/2016/08/05/292784
79. Cary Bussy, stefan Remma et Sophie Badoux, op.cit.
80. نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 حول الأزمة السورية، ترجمة قاسيون، 19 ديسمبر 2015 آخر تعديل 04/مارس 2017.
www.kassioum.org/politics/item/16057-2254/16057-2254
81. تنظم المجموعة الدولية لدعم سوريا 17 دولة ومنظمة هي: ألمانيا، والمملكة العربية السعودية، الصين، مصر، الإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيران، العراق، إيطاليا، الأردن، جامعة الدول العربية، لبنان، الأمم المتحدة، عمان، قطر والمملكة المتحدة وروسيا وتركيا والاتحاد الأوروبي.

المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري
دراسة ميدانية

أمال محمد الزغول د. لبنى مخلص العضاليلة
جامعة البلقاء التطبيقية

المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري (دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة التعرف إلى المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري، وذلك من خلال التعرف إلى المشكلات المتعلقة بالبعد النفسي، والأسري، والاقتصادي، والإرشادي التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري، كذلك التعرف إلى الحلول المقترحة للحد من المشكلات التي تواجههم المرتبطة بالأسرة السورية اللاجئة، والأخصائي الاجتماعي، والمنظمات الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المسحي الوصفي التحليلي، وأخذت العينة بالطريقة المتاحة (المتيسرة)؛ وذلك لصعوبة الوصول إلى عينة عشوائية منتظمة للأسر السورية في مخيم الزعتري؛ ويعزى ذلك إلى عدم وجود سجلات منظمة لأسماء الأسر، وتم جمع البيانات بمقابلة المراجعين للمنظمات العاملة مع اللاجئين السوريين في المخيم الذين بلغ عددهم (120) أسرة في الفترة ما بين (2016/9/20-2016/10/6)، حيث بلغ عدد الأسر الكلي (15000) أسرة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأبرزها: أن أهم المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد النفسي كانت القلق على أبنائهم مما قد يواجههم من مواقف؛ نتيجة الظروف الصعبة التي يعيشونها داخل المخيم، ويليها معاناتهم من الإهمال والتهميش من قبل المجتمع الدولي، وتبين أن أهم المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد الأسري كانت شعورهم بأنهم عاجزون عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأبنائهم، وشعورهم بالرغبة في الهروب من واقعهم بسبب كثرة المشكلات التي يعانون منها، ومن أهم المشكلات المتعلقة بالبعد الاقتصادي التي يعاني منها اللاجئون داخل المخيم مشكلة النفقات على الأسرة، حيث كانت أكثر من الدّخل الذي يحصلون عليه شهرياً، وتبين أن الوضع الاقتصادي داخل المخيم بحاجة لدعم كبير، وأنهم يعيشون في ظروف معيشية صعبة خاصة بعد الهجرة المفاجئة عن بلادهم حيث تنتشر البطالة بين اللاجئين وانتشار عمالة الأطفال التسرب من المدارس لمساعدة الأسر وإعالتها، وأما فيما يتصل بالمشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد الإرشادي فكان أهمها القصور في تقديم برامج الدعم النفسي والتوجيه للاجئين، وكذلك عدم معرفتهم بماهية هذه البرامج أو أماكن تقديمها. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشكلات الأسرية، والمشكلات الإرشادية التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى لمتغير المستوى التعليمي للآب، وجاءت لصالح الآباء الذين لا يقرؤون ويكتبون ومن ثم كانت عند الآباء الذين يقرؤون ويكتبون، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشكلات النفسية والمشكلات الأسرية، والمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى لمتغير الجنس، وكانت لصالح الإناث.

Problems Facing Syrian Refugees in Zaatari REFUGEE Camp (A Field Study)

The study aims at identifying the problems facing Syrian refugees in Al-zaatari camp via providing further understanding to the problems related to the psychological, family, and economic and guidance dimensions, being faced by the refugees in the camp, in addition to the suggested solutions of those problems, connected to the socialists and social organizations. To achieve the purposes of the study, available sample has been taken by possible way because it is too difficult to access a random organized sample of the Syrian family in the camp since there are no organized records for the names of families by meeting the visitors of operating organizations inside the camp where more than 120 families were met during the period (20/9/2016-6/10/2016). The total number of families is 25000.

The study revealed several outcomes: the most frequent problem is their anxiety toward their sons and the surrounded circumstances, because of the critical

conditions of living inside the camp, the second problem is their suffering from negligence and marginalization by the international community , the most important problem of refugees is their feeling that they are unable to provide the minimum conditions of living to their sons and their desire to flee from their real life because there is too much sufferings. The most difficult economic problem is the fact that daily life costs exceeds monthly incomes so that , economic situation inside the camp needs more support since refugees live under critical conditions after the sudden immigration from their country and the high average of unemployment and spread of force child labor to boost their families. The guidance problem seems to be clear in the failure to provide the guidance and psychological support programs to the refugees and their knowledge about those programs and places where have been held.

Results reveal several suggested solutions to counter the problems of refugees, the most to be mentioned here is to guide the families about purposes and services of care provided by the socialists in the organizations via seminars. Socialists must have a specialized training of how to solve the problems of refugee's families and providing them with information related to problems of families in addition to increasing the services provided to meet the high needs of refugees. Other solutions connected to the society, there must be cooperation between ministries and institutions of refugees care and the role of media to show refugees problems and needs. Results revealed the fact that there are statistical remarks at the level of family problems, the guidance problems happened because of father's education variables which comes to the side the illiterate fathers and the literate fathers come next. There are statistical remarks at the level of family psychological problems and the economic problems inside the camp because of gender issues which come to the female's side.

مقدمة

لقد شهد العالم في القرن العشرين تحركات سياسية عميقة، فكانت الحرب العالمية الأولى، التي نتج عنها الكثير من الخسائر المادية والبشرية، تلتها الحرب العالمية الثانية التي كانت أشد ضراوة وعنفاً، والتي أدت إلى تغييرات جذرية في العديد من الدول العربية.

وتوالت الصراعات والنزاعات بين المجتمعات حتى وقتنا الحالي؛ حيث سببت أزمات في العديد من الدول العربية، التي أدت إلى دمارها، وتشنت سكانها ولجؤهم إلى بلدان أخرى، وسنخص بالذكر في دراستنا هذه الأزمة السورية، والتي أدت إلى نزوح ولجوء أعداد هائلة من سكانها إلى دول عديدة، وتشنتهم وضياح ممتلكاتهم، وفي بعض الأحيان موت أشخاصهم.

وقد استقبل الأردن حتى الآن آلاف اللاجئين السوريين الفارين من العنف في بلادهم، وعملت على توفير مصادر العيش الكريم لهم، وتم استقبال أعداد هائلة منهم في مخيمات تم إنشائها خصيصاً لهم، للعمل على إيوائهم، ومنها (مخيم الزعتري) الذي تم تأسيسه بناءً على تنسيق من وزير الخارجية الأردني، الذي توسع سريعاً منذ ذلك الحين في 29/ يوليو- تموز/2012، وسط تدفقات

ضخمة للاجئين القادمين من سوريا، إذ يعد هذا المخيم أكبر مخيم للاجئين في الشرق الأوسط ويقوم فيه حوالي (80.000) لاجئ ولاجئة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2016).

وبوجود هذه الأعداد الهائلة، ظهرت العديد من المشكلات النفسية والأسرية والاقتصادية والإرشادية، التي أثرت بشكل مباشر على الأردن وعلى اللاجئين أنفسهم.

ومن هنا فإن هذه الدراسة ستركز على التعرف إلى المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري)، وعلى إيجاد مقترحات تساهم في الحد من هذه المشكلات، و بهدف التخفيف من حدة المشكلات، ولذلك تم إعداد استبانة كأداة لجمع المعلومات وتوجيهها إلى عينة من أسر اللاجئين القاطنين في (مخيم الزعتري) كونه أكبر تجمع لهم، وسيتم العمل على تحليل النتائج وعرضها وربطها بالأدبيات، والدراسات السابقة؛ وصولاً إلى وضع التوصيات .

مشكلة الدراسة:

بعد توسع الأزمة السورية وتزايد عدد اللاجئين السوريين، الذين بلغ عددهم في بدايتها عام 2011، (حوالي 230 ألف لاجئ سوري في الأردن، منهم 22.636 لاجئ ولاجئة داخل مخيم الزعتري؛ فقد بلغت أعداد السوريين في الأردن بين لاجئ وغير لاجئ حتى شهر تموز من العام 2015، (628.867 لاجئ ولاجئة)، منهم (108.740) لاجئاً داخل المخيمات؛ أي ما يشكل 17.3% من أعداد اللاجئين، الذين وبلغ عددهم موزعين في باقي المناطق 520.127 لاجئ ولاجئة؛ أي ما يشكل 82.7% من أعداد اللاجئين. (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2015).

وقد أدت هذه الأزمة إلى تغيرات عديدة وكبيرة في حياة السوريين، وسببت لهم تحولات جذرية في شتى مجالات حياتهم، فبعدما كانوا يتمتعون بحياة كريمة وطبيعية في بلادهم مثل أي شعب آخر، جاءت هذه الأزمة وأدت إلى هدم حياتهم، والتسبب بهجرتهم منها إلى بلدان أخرى عديدة منها لبنان والعراق والأردن، ونختص في هذه الدراسة بالأردن، والتي استقبلت أعداداً هائلة من اللاجئين السوريين في الآونة الأخيرة، وقد تم إنشاء العديد من المخيمات التي تعمل على إيوائهم، كمخيم الرمثا ومخيم الزعتري، حيث ظهرت العديد من المشكلات النفسية والأسرية والاقتصادية والإرشادية لديهم فيها، والتي بدورها أثرت سلباً على شتى مناحي الحياة داخل المخيم؛ لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن أبرز المشكلات النفسية والأسرية والاقتصادية والإرشادية التي تواجه اللاجئين السوريين، وسنخص بالذكر في دراستنا هذه (مخيم الزعتري)؛ لبيان العلاقة بين بعض المتغيرات النوعية كالجنس، والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة، والمشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون في الأردن .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة العلمية، والتطبيقية، فيما يأتي :

1. الأهمية النظرية (العلمية):

جاءت أهمية هذه الدراسة من تأثير الأزمة السورية على أوضاع اللاجئين الاجتماعية والنفسية في (مخيم الزعتري)، وبعد البحث والتقصي عن دراسات أكاديمية تبحث في موضوع الدراسة الحالي "الأزمة السورية ومشكلاتها على اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري"، واجهت الباحثة قلة

الدراسات السابقة التي تعرضت لهذه المشكلات وندرتهما لذلك ستقوم هذه الدراسة بإثراء الدراسات الأكاديمية، وكذلك سوف تسهم الدراسة بإثراء العلم من خلال اقتراح توصيات تسهم في معالجة مشكلات اللاجئين السوريين وحلها .

2. الأهمية التطبيقية:

تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فيما ستسفر عنه من نتائج واقتراحات وتوصيات للمنظمات التي تقدم خدمات لهؤلاء اللاجئين في (مخيم الزعتري)، لحل مشكلاتهم النفسية، والأسرية، والاقتصادية، والإرشادية، ومساعدتهم على تخطيها .

أهداف الدراسة:

- التعرف إلى الخصائص الاجتماعية للاجئين السوريين في (مخيم الزعتري).
- التعرف إلى المشكلات المتعلقة بالبعد النفسي، التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري).
- التعرف إلى المشكلات المتعلقة بالبعد الأسري، التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري).
- التعرف إلى المشكلات المتعلقة بالبعد الاقتصادي، التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري).
- التعرف إلى المشكلات المتعلقة بالبعد الإرشادي، التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري) .
- التعرف إلى العلاقة بعض المتغيرات النوعية، مثل: الجنس و عدد فراد الأسرة و المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون.

أسئلة الدراسة :

- ما خصائص اللاجئين السوريين الاجتماعية في (مخيم الزعتري) ؟
- ما المشكلات المتعلقة بالبعد النفسي، التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري)؟
- ما المشكلات المتعلقة بالبعد الأسري، التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري)؟
- ما المشكلات المتعلقة بالبعد الاقتصادي، التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري)؟
- ما المشكلات المتعلقة بالبعد الإرشادي، التي تواجه اللاجئين السوريين في (مخيم الزعتري) ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات التي يعاني منها اللاجئون تعزى إلى متغير الجنس وعدد أفراد الأسرة؟

الدراسات السابقة :

الدراسات العربية :

- دراسة درباس (2002) بعنوان "مشكلات الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن"، التي تهدف إلى التعرف على مشكلات الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن في (مخيم الحصن) و(مخيم البقعة) و(مخيم الزرقاء)، وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ إذ تم سحب العينة على أساس عشوائي منتظم، وتم جمع البيانات بناءً على الاستمارة ومقابلة أفرادها. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة كانت أهم المشكلات التي يعاني منها

الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن هي المشكلات البيئية، ومشكلات أوقات الفراغ، والمشكلات الصحية، ومشكلات تكوين الأسرة.

• دراسة (مقداد، 2007): "واقع اللاجئين العراقيين في سوريا"، التي هدفت إلى دراسة واقع اللاجئين في سوريا بعد اللجوء، وتحديد الأزمات التي يعاني منها اللاجئون والتعرف إلى طبيعة الخدمات المقدمة لهم ومدى فعاليتها، وقد بينت نتائجها أن اللاجئين يعيشون في ظروف معيشية صعبة، خاصة بعد الهجرة المفاجئة عن بلادهم؛ فقد انتشرت البطالة بين اللاجئين، وعمالة الأطفال، وعمّ التشرد من المدارس لمساعدة الأسر وإعالتها، وكذلك ازداد الازدحام والاحتفاظ في المنزل، إضافة إلى الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية لكبار السن، وتوفير العناية للمعاقين منهم، الوافدين وتأسيس دور لرعاية ضحايا الحرب والتهجير، خصوصاً من الأيتام؛ لذا أوصت الدراسة بضرورة بناء قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لتقديم المساعدة للاجئين وتوفير الظروف المناسبة والملائمة لهم.

• دراسة (فرج وعزة، 2008): "مشكلات اللاجئين في القاهرة"، التي هدفت إلى تحديد المشكلات الاقتصادية للاجئين، وكذلك تحديد المشكلات الاجتماعية، وقد طبقت الدراسة على عينة من اللاجئين المستفيدين من خدمات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط، بلغت (100) مفردة، وقد أظهرت النتائج أن من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه اللاجئين في القاهرة هي عدم توفر فرص عمل مما جعلهم دون دخل ثابت، وبالتالي لا يستطيعون إشباع الحاجات الأساسية، وتسديد المصروفات الدراسية للأنباء، كذلك أشارت النتائج إلى أن المشكلات الاجتماعية التي تواجه اللاجئين تكمن في تعليم الأنباء؛ إذ أن التعليم الابتدائي لا يتوفر إلا في المدارس الخاصة؛ مما يتطلب مصروفات كثيرة لا يستطيع اللاجئون تسديدها، كذلك توفير الرعاية الصحية؛ فلا يحق لهم الحصول على الخدمات الصحية إلا من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كما وأشارت نتائج الدراسة إلى مشكلة السكن نتيجة عدم توفر دخل ثابت وكاف للاجئين؛ مما دفعهم إلى السكن المشترك وهذا سبب لهم العديد من المشكلات الاجتماعية.

• دراسة (أبو طربوش، 2014) بعنوان "الأثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن" والتي هدفت إلى التعرف على أهم الأثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن، وعلاقة هذه الأثار بمتغيري الجنس والعمر، والفترة الزمنية التي مضت على وجود الطفل في الأردن، ومدى ارتباطها بالمشكلات التي تواجهه في بلد اللجوء. وقد جرى استخدام المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة والمقابلة المقننة كأداة للدراسة لكل من العينتين الفرعيتين (الأطفال والوالدين)، وقد تكونت عينة الدراسة من (100) من الأطفال ووالديهم، في عدد من الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية في الأردن، والتي تقدم برامج دعم اجتماعي- نفسي للسوريين، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها، وجود أثار نفسية - اجتماعية على الأطفال بدرجات متفاوتة (متدن، متوسط،

مرتفع)؛ لكن الغالبية كانت متوسطة، أنه كلما زاد العمر، قل مستوى الآثار الاجتماعية النفسية، وأنه لا توجد فروق في الآثار الاجتماعية والنفسية.

- دراسة العقيل (2014) "العنف الواقع على المرأة إبان الحروب والنزاعات المسلحة دراسة ميدانية للمرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري"، التي هدفت الى التعرف على أنواع العنف الواقع على المرأة جراء الحروب والنزاعات المسلحة، وفي المخيمات بعد مرحلة اللجوء، بدراسة حالة المرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري الأردني، وذلك بدراسة مظاهر العنف الجسدي والنفسي والجنسي والصحي الواقع على المرأة السورية في مرحلتي ما قبل اللجوء وبعده، والتعرف إلى أكثر الفئات الممارسة لكل نوع من أنواع العنف، والتعرف إلى الآثار النفسية المترتبة على ممارسة العنف على المرأة السورية في ظل النزاع المسلح على أراضيها في مخيم الزعتري، والتعرف إلى المشكلات التي تعانيه اللاجئة السورية داخل المخيم، ولتحقيق الاهداف تم استخدام العينة الغرضية في مجتمع الدراسة المشتمل على اللاجئات السوريات في مخيم الزعتري، إن تكونت العينة من (306) امرأة لاجئة وقد تم اعتماد الاستبانة أداة لجمع المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن العنف الصحي يشكل أكثر أنواع العنف الذي تعرضت لها المرأة السورية جراء النزاع المسلح الحاصل في أراضيها قبل اللجوء.

- وهدفت دراسة إبراهيم (2015) التعرف على المعوقات التي تحد من استفادة اللاجئيين الفلسطينيين من خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة من وكالة الأونروا، إضافة إلى تحديد أدوار أخصائيي الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية في مواجهة هذه المعوقات؛ إن تم استخدام المنهج التقييمي عن طريق المسح الاجتماعي بأسلوب العينة الاحتمالية على اللاجئيين الفلسطينيين، وباستخدام الطريقة العشوائية المنتظمة، وعن طريق الحصر الشامل للأخصائيين الاجتماعيين، حيث بلغ حجم العينة (600) أسرة فلسطينية لاجئة في محافظة (نابلس) على اختلاف توزيعهم الجغرافي، و(121) أخصائياً اجتماعياً في دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بوكالة الأونروا على مستوى الضفة الغربية. وأوضحت نتائج الدراسة وجود معوقات راجعة إلى نسق الهدف (الأسر الفلسطينية اللاجئة) ومعوقات راجعة إلى نسق محدث التغيير (الأخصائيين الاجتماعيين) ومعوقات راجعة إلى نسق الفعل (الوكالة) ومعوقات راجعة إلى نسق المجتمع. كما كشفت نتائج الدراسة وجود أدوار أخصائيي الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية في مواجهة المعوقات التي تواجه اللاجئيين المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة من وكالة الأونروا.

الدراسات الأجنبية :

- دراسة جون هانسن ولوري بلوم (Jon Hanssen & Laurie Blome, 2002): "الظروف المعيشية للاجئين في البلدان المضيفة في الشرق الأوسط"، التي هدفت إلى التعرف على الظروف المعيشية، وتحديد الفوارق بين اللاجئين وسكان المجتمع المضيف في النواحي الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية والإسكان، وكذلك العمل على حصر الهوة بين سكان البلد

المضيف واللاجئين، وقد توصلت الدراسة إلى أن اللاجئين في البلدان المضيفة يعيشون في مساكن مزدحمة وسط بيئة فقيرة ومغلقة، و تشهد انتشار البطالة، وضعف سوق العمل، وتدني مستوى مشاركة المرأة والزيادة الكبيرة في عدد الأسر الفقيرة بين اللاجئين، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود بعض الفوارق بين اللاجئين وسكان البلد المضيف، وأوصت بتكثيف الجهود اللاجئين وتكليفهم مع البلد المضيف .

- دراسة هوك فيرن (Hauck – Fern, 2008): "استعراض أسر اللاجئين في المجتمع المعاصر" للتعرف على طبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية داخل الأسرة اللاجئة واستكشاف التغيرات الأسرية بعد اللجوء، وتحديد العوامل التي تسهم في إحداث تلك التغيرات، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن التشرد واللجوء أحدث تغيرات هامة في حياة الأسرة اللاجئة وأن العلاقات الأسرية قد تضررت؛ إذ أرجعت الدراسة الأسباب إلى الظروف المعيشية الصعبة المحيطة بالأسرة اللاجئة وعدم قدرتها على تلبية حاجاتها ، كذلك ضعف قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة بعد اللجوء، كما بينت النتائج إلى التغيير في بعض أدوار الأسرة ومسؤولياتها مما انعكس على حياة الأسرة ككل .

الاطار النظري

تعريف المشكلات الاجتماعية:

تعيش المجتمعات بشكل عام حياة طبيعية يملأها الاستقرار والتوازن والاتساق والانسجام النسبي بين جميع فئاتها من أفراد ومؤسسات؛ ولكن هذه المجتمعات لا يمكن أن تكون متوازنة ومستقرة بشكل مطلق، بل قد يسودها حالات من القلق والتوتر، قد تؤدي تعكير صفو الحياة فيها، وهذا ما نسميه بالمشكلة الاجتماعية (تركية ، 2015)

وأكدت الآراء أن هذه المشكلة موقف يتطلب معالجة إصلاحية، هي: نتاج ظروف بيئية اجتماعية يعيشها الأفراد وتتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهتها، وحماية المجتمع من أثارها الضارة، إذ إنها ترتبط بانحراف سلوك الافراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه. (جليبي، 2013) .

وتعرف المشكلة بأنها: موقف يتضمن صعوبة، ينجم هذا الموقف عن الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، ويتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهته وتحسينه (درويش، 1989).

وكذلك عرّف (أبو النصر، 2009) المشكلة بأنها: ظاهرة تتكون من عدة أحداث ووقائع متشابكة بعضها ببعض لفترة من الوقت، ويكتنفها الغموض واللبس، تواجه الفرد ويصعب حلها قبل معرفة أسبابها والظروف المحيطة بها وتحديدتها للوصول إلى اتخاذ قرار مناسب بشأنها .

وعلى هذا يمكن أن تعرف المشكلة الاجتماعية إجرائياً بأنها : موقف يواجه الإنسان، أو الجماعة، أو المجتمع، وتعجز إمكانات هذه الوحدات عن مواجهة هذا الموقف، وتحتاج هذه الوحدات (الفرد، الجماعة، المجتمع) إلى مصدر خارجي يساعدها على مواجهة هذا الموقف سوء أكان ذلك بالدعم المادي أم الاجتماعي.

ويمكن تعريف مشكلات اللاجئين في مخيم الزعتري الخاصة بهذه الدراسة بأنها:

- المواقف والعقبات التي تواجه الأسر السورية القاطنة في المخيم نتيجة تعرضها للطرد والتهجير من ديارها وبيوتها.
 - هذه المواقف والعقبات تواجه الأسرة في كيانها وعلاقاتها الداخلية، أو عند تعاملها مع مؤسسات وجماعات المجتمع المتعددة.
 - تؤدي هذه المواقف إلى نوع من أنواع الإعاقة أو القصور في أداء الأسر لأدوارها ووظائفها المختلفة.
 - تشمل هذه المواقف والعقبات على جوانب متعددة من الأسرة : اقتصادية، واجتماعية صحية، وسكنية، وبيئية).
 - لا تستطيع الأسرة بقدراتها المحدودة التعامل مع هذه المواقف والعقبات بمفردها.
 - تحتاج الأسرة السورية إلى من يساعدها لمواجهة هذه العقبات والتكيف مع البيئة.
- العوامل المؤدية إلى المشكلات الاجتماعية :

ثمة مجموعة من العوامل المتداخلة التي تؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية، وهذه العوامل نسبية، تختلف من أسرة إلى أخرى، وذلك باختلاف الثقافة الفرعية لكل أسرة والاستعدادات الشخصية لأفرادها، كما تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف نوع المجتمع ومكانته وقيمه وموارده وإمكانياته. ويمكن عرض هذه العوامل اى ما يلي :

العوامل المرتبطة بالأسرة ذاتها، وهي عوامل ذاتية فردية ترجع إلى ذات الفرد؛ فشخصية كل فرد من أفراد الأسرة تؤثر في حدوث المشكلة الأسرية.

ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يأتي :

أ- العوامل الصحية: تتمثل العوامل الصحية في وجود عاهات جسمية لأي فرد من أفراد الأسرة، كما أن مرض أحد الزوجين لفترة طويلة وتحميل الأعباء الأسرية على كاهل أحد طرفيها يؤدي إلى ظهور المشكلات، وتظهر العاهات الجسمية بصورة سلبية إذا كان المريض رب الأسرة؛ إذ تسبب له تلك العاهة ضعفاً في قيادة الأسرة، فيفقد مكانته ، ويصبح عاجزاً عن أداء أدواره الاجتماعية، وقد يدفع ذلك الزوجة إلى الخروج للعمل، فتنتقل بذلك القيادة إليها مما يشعر الزوج بالقلّة والدونية وقد تشغل عن العناية بأطفالها، كما قد تضطر الأسرة إلى تشغيل أطفالها وهم في سن لا يسمح لهم بالعمل، وبذلك يحرمون من التعليم ويتعرضون للانحراف، وقد يرفض الأطفال الذين يعانون من عاهات أو أمراض جسمية، فيتسببون في كثير من الأحيان بالاضطرابات الأسرية (الغباري، 1989).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الأسر في مخيم الزعتري تتعرض للكثير من الظروف والعوامل الصحية التي ساهمت في خلق العديد من مشكلاتها ومن هذه العوامل :

- 1- ضيق رقعة المخيمات وصغر حجم المساكن فيها وازدحامها وسوء تهويتها؛ مما يسهل سرعة انتقال الأمراض وتبادل العدوى، كما يقلل من المناعة الطبيعية وخصوصاً عند الأطفال.
- 2- إهمال التوازن الغذائي والاهتمام بالكم على حساب النوع وذلك نتيجة قلة الدخل وازدياد الفقر.
- 4- قلة المرافق والمؤسسات الصحية، وضعف خدماتها، واتساع الهوة بين الحاجات الصحية للأسرة والخدمات المتوفرة والمقدمة لهم.

ب- العوامل الاجتماعية: يشتمل المكون الاجتماعي التعليم والثقافة والسلوك العام والمهارات والعادات والتقاليد والقيم المختلفة والضوابط والعلاقات الاجتماعية، وهذه العوامل جميعها تتصل اتصالاً وثيقاً بشخصية كل فرد من أفراد الأسرة، وتنعكس عليها بصفة خاصة، ثم تظهر آثارها على الأسرة وقد تكون سبباً في الكثير من المشكلات التي تؤدي إلى الاضطراب وعدم التوازن داخل الأسرة.

وتساهم مجموعة من العوامل الاجتماعية في ظهور العديد من مشكلات الأسر في المخيمات ومن هذه العوامل ما يأتي: (الرشايدة، 2014)

1- تدني مستوى الحياة والخدمات داخل المخيمات، بسبب الكثافة السكانية العالية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الضغوط النفسية وتمركز السكان في بقعة بيئية سيئة لفترة زمنية طويلة.

2- ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية الأسرية وتفككها وتفرق أفرادها وتغير نمط حياتها واختلال التوازن على صعيد الأسرة وعلى الصعيد الخارجي المحيط بها.

3- ضعف النسيج الاجتماعي وتصدع البنية الاجتماعية للمخيمات، وعدم قدرة أفرادها على التكيف الاجتماعي بالإضافة إلى العزلة الاجتماعية والنظرة الدونية من قبل المحيط المجاور الذي أوجد فجوة في العلاقات الاجتماعية وشرخاً كبيراً في نوعية هذه العلاقات.

4- التسول وخصوصاً لدى فئة الأطفال الذين يقومون بترك تعليمهم، فيتم استغلال وضعهم كلاجئين لكسب شفقة الآخرين.

ومن أهم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر في المخيمات الزواج المبكر، وتفشي عمالة الأطفال بشكل مقلق داخل المخيمات، وارتفاع حالات الفقر والانفلتات الأمني، وتفشي ظواهر السرقة والاعتداء على الآخرين، والتسرب من المدارس، وانتشار مظاهر الإحباط لدى الشباب وحالات العصبية والضغط النفسي عند النساء والقلق والخوف، لا سيّما مما يتعرض له من عنف أسري بمختلف أشكاله.

ج- العوامل النفسية : ينظر إلى المشكلات التي يعاني منها اللاجئون في ضوء ما يتوفر للأسرة من صحة نفسية وما يجري في المجتمع من تغيير اجتماعي، فالصحة النفسية تؤثر تأثيراً كبيراً على العلاقات الأسرية سواء أكان ذلك بين الزوج وزوجته، أم بين الوالدين والأطفال، أم بين الأبناء بعضهم ببعض، وقد يكون التأثير سيئاً إذا كانت تلك العوامل غير سليمة والصحة النفسية سيئة، ومن أهم العوامل النفسية المؤدية لحدوث المشكلات الأسرية نقص الإشباع العاطفي والنفسي بين الزوجين وهذا أخطر أنواع التفكك الأسري، وعدم الشعور بالأمان والطمأنينة والسكن الروحي من جانب الطرف الآخر وفقدان عنصر القبول بين الزوجين لأسباب كالإهمال والقسوة والخيانة، وكذلك وجود الأمراض والاضطرابات النفسية التي تؤدي إلى المصادمات المستمرة داخل الأسرة (جبريل، 2003). كما أن عدم إرضاء الرغبات الجنسية، (مع العوامل النفسية) أو إشباعها بشكل خاطئ غالباً ما يهدد كيان الأسرة (السنهوري، 1991)،

والأسر في مخيم الزعتري تتعرض للكثير من الظروف والعوامل النفسية التي ساهمت في بروز مشكلاتها المختلفة ومن أهم هذه العوامل:

- 1- فقدان الأسرة في المخيم مكانتها ومصادقيتها لكونه المكان الذي يوفر الأمن والأمان والاستقرار والراحة النفسية لأفرادهم ويشجع حاجاتهم من خلال التماسك والتعاطف والمساندة.
- 2- ظروف المخيم السيئة، الذي لا يوجد فيه سوى الخيم المتلاصقة بعضها ببعض الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حالات العنف والاضطرابات النفسية والشعور بالضيق الشديد والإحباط.
- العوامل الاقتصادية: تمثل الظروف الاقتصادية السيئة عائق حادة تؤثر في تكيف أفراد الأسرة الواحدة، فبطالة الزوج وانقطاع الدخل، أو المعيشة بدخل لا يكفي لاحتياجات الأسرة يؤدي في كثير من الأحيان إلى ظهور المشكلات الأسرية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الأسر في مخيم الزعتري تتعرض للكثير من الظروف والعوامل الاقتصادية التي ساهمت في خلق العديد من مشكلاتها ومن هذه العوامل ما يأتي :

- 1- قلة فرص العمل لأعضاء وأرباب الأسر، وضعف سوق العمل بين اللاجئين كما أن سكان المخيمات هم أقل قوة في المشاركة في سوق العمل.
 - 2- ضعف مشاركة المرأة السورية في المخيمات بالعمل.
 - 3- انحسار عناصر الإنتاج وقتلتها في المخيمات بشكل عام وداخل الأسر بشكل خاص.
 - 4- عدم قدرة الأسر بالمخيمات في الوصول إلى مصادر الرزق والعيش البديلة.
- مشكلة اللجوء في الأردن :

تعد الأردن المأوى الأول والأساسي لكل العرب لا سيما بعد استقلالها عام 1946، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الذي تختص به، إذ إنها تجاور ثلاث دول عربية منكوبة (فلسطين، سوريا، والعراق)، وقد بدأت باستقبال اللاجئين الفلسطينيين بعد حربهم مع الصهاينة عام 1948، ثم كانت هجرتهم الثانية عام 1967، الذي استقبلت فيه الأردن من النازحين من دولة فلسطين، ومن ثم جاءت بعد ذلك الحرب على لبنان عام 1974، وهنا استقبلت الأردن أعداداً من اللاجئين اللبنانيين، ثم تلتها حرب العراق التي أدت إلى استنزاف الكثير من موارد الأردن الطبيعية والاقتصادية، وأثرت أيضاً على البنية الاجتماعية له، وفي عام 2003 بدأت أمريكا الحرب على العراق مما أدى ذلك إلى لجوء الكثير من العراقيين للأردن و آخرين مقيمين في العراق، وكل ذلك أدى إلى التأثير الكبير على الإقتصاد في الأردن وارتفاع في أسعار الشقق السكنية والعقارات وأسعار المواد كافة وارتفاع معدل الاستثمار بشكل كبير. (الأنروا ، 2010)

أما في عام 2011 فقد شهد الأردن حركات لجوء من العديد من الدول التي شهدت الربيع العربي، والتي ولدت أزمات على الموارد بشكل عام مثل (تونس، ليبيا، مصر) وفي آخرها الأزمة السورية والتي استمر تأثيرها حتى الآن، إذ إن اللاجئين السوريين مستمرون باللجوء إلى يومنا هذا، وأعدادهم تفوق الملايين داخل المخيمات والمناطق السكنية في الأردن، هروباً من الأوضاع التي يتعرضون لها والدمار الذي حل بالمناطق التي يعيشون فيها داخل سوريا، وهذه الأزمة الأخيرة أثرت بشكل أكبر بكثير على اقتصاد المجتمع الأردني الذي أدى إلى ازدياد العجز في الموازنة، إذ إنه

وبحسب آخر الإحصائيات في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية قالت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Helen Clark) أن اللاجئين السوريين أصبحوا يشكلون 10% من سكان الأردن، وبينت ما لهذا اللجوء المتزايد من آثار وتداعيات سلبية على الأردن ومواطنيها (الرشيدة، 2014). ومن هنا نرى مدى تأثر الأردن حكومياً وشعبياً من مشكلات اللجوء من دول الإقليم منذ أربعة وستين عاماً، وكل ذلك قد يؤثر على خطته التنموية وموارده الطبيعية وعلى حياة مواطنيه .

النظريات المفسرة للمشكلات التي تواجه اللاجئين :

من الطبيعي في أي نسق يتكون داخل المجتمع أن تظهر مشكلات اجتماعية عديدة لا يمكن إنكارها، والتي تؤدي بدورها إلى حدوث خلل في هذا النسق ونشأته، كمشكلة الفقر ومشكلة الطلاق والبطالة والجرائم المنتشرة بشكل عام، وأن تكون هذه المشكلات واضحة وظاهرة، وهناك مشكلات غير واضحة كحوادث السيارات والتي غالباً ما تكون نتائجها مسببة للمشكلات، كما أنه ثمة الكثير من النظريات التي تفسر المشكلات الاجتماعية ونذكر منها :

• نظرية الأزمة Crisis Theory:

يعد "إريك أريكسون" من أبرز رواد النظرية النفسية الاجتماعية، والتي تعمل على دراسة مراحل نمو الإنسان والمشكلات التي تواجهه خلالها، والتي يطلق عليها مصطلح "الأزمات"، ويشير أريكسون إلى أن الصراع ينشأ بين الحاجات الموجودة لدى الأفراد، ومطالب المجتمع، لهذا يسعى الفرد خلال فترة نموه إلى تنمية بعض المهارات لديه لمجابهة ومواجهة هذه الأزمات. (عبد الرحيم، 1983).

عندما سادت فترة الكساد الاقتصادي العالمي، بدأت فكرة التدخل في الأزمات بالانتشار وأخذ مكانة كبيرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية، وذلك بسبب تعرض الكثير من الأفراد والأسر لأزمات اقتصادية وصحية واجتماعية نتيجة للأوضاع السائدة في ذلك الحين، بالإضافة الى الأزمات التي كان قد تعرض لها ضحايا الحرب العالمية الأولى (علي، 2009).

مفهوم الأزمة: تعرف الأزمة بأنها: "استجابة لحادثة خطيرة ينتج عنها حالة نفسية مؤلمة تعمل على تعبئة استجابات النسق للتخلص من حالة عدم الراحة والرجوع لحالة التوازن وتعلم أساليب واستجابات النسق بكيفية جديدة ويصبح في حالة الألم تزداد حده وتتعمق الأزمة بما يؤدي إلى الانهيار النفسي" (علي، 2009).

وهناك مراحل للأزمة : تتمثل في ما يأتي :

1. حادثة أو موقف يتمثل بالخطورة ويكون هو السبب الأساسي الذي يؤدي إلى الضغط النفسي الذي يمر به النسق (اللاجئون القاطنون في مخيم الزعتري)، وقد يكون الموقف أو الحادثة مرة واحدة أو مجموعة متتالية من الحوادث، ويتمثل ذلك ببداية الأزمة السورية واعتراض السوريين على نظام الحكم السوري.

2. ينتج عن هذا الموقف حالات من التوتر والقلق الذي يتزايد ويتضاعف وبالأخص عندما يفشل النسق في التكيف مع الموقف وذلك يأتي نتيجة استخدام أساليب غير مفيدة لمواجهته .

3. ينتج عن الأزمة وجود حالة من عدم توازن لدى النسق (سكان مخيم الزعتري) لما ينتج عنها من اضطراب جسمي ونفسي اضطراب في المزاج والتفكير والقيام بأعمال غير هادفة إلى جانب انشغال مؤلم بالموقف المسبب للأزمة، وتبين ذلك من خلال نشوء مشكلات عديدة يعاني منها اللاجئون بسبب الهجرة من بلادهم.

4. مرحلة إعادة التكامل؛ إذ يتكيف النسق مع الموقف ويتعلم أساليب جديدة وفعالة للتعامل مع مواقف مستقبلية متشابهة، وتجلي ذلك بتكيف اللاجئين السوريين مع الظروف البيئية والاقتصادية الجديدة التي يعيشون فيها .

ونستطيع تصنيف الأزمة إلى ما يأتي :

التصنيف الأول: ويقسم إلى ثلاثة أنواع: (علي ، 2009)

الفرع الأول: الأزمة الحادة: وهي التي تتعطل على أثرها أدوات التوازن الجسدي .

الفرع الثاني: الأزمة العادية: وهي جزء من عملية النمو والتي ترتبط من مرحلة نمو إلى أخرى.

الفرع الثالث: الأزمة الوضعية: وهي رد فعل إزاء وضع معين كالحوادث والكوارث والأمراض.

ونرى أن الأزمة الوضعية ترتبط بشكل كبير بأزمة اللاجئين السوريين المتواجدين في

المنطقة وخصوصاً في مخيم الزعتري والمشكلات التي يعانون منها داخل المخيم .

التصنيف الثاني: ويقسم إلى: أزمات تحدث بفعل الإنسان وإرادته كالحروب، والإرهاب، والغزو ...

وأزمات تحدث بفعل عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالحرائق، والبراكين، والزلازل .. ويتفق هذا

التصنيف مع دراستنا المعنية بمعرفة ما يعانيه اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري نتيجة ما

تعرضوا له من أزمات الحرب كالقتل والاضطهاد .

التصنيف الثالث : ويقسم إلى : أزمات تؤثر على الأفراد فقط، أزمات تؤثر على الجوانب المالية فقط،

أزمات تؤثر على الجوانب المادية كالأثاث والمباني والألات، أزمات تأثيرها شامل على كل الجوانب

البشرية والمالية والمادية. ونلاحظ هنا ترابط هذا التصنيف مع أزمة اللاجئين السوريين في مخيم

الزعتري، وذلك من خلال تأثر الأفراد النفسي السيء بما تعرضوا له في بلادهم، وكذلك تأثرهم

المادي من خلال فقدانهم لبعض ممتلكاتهم أو جميعها.

وتعد نظرية الأزمة من أهم النظريات المرتبطة بدراسة مشكلات اللاجئين السوريين وذلك

لأنها تفسر كل الظروف التي يمر بها اللاجئون في الواقع، الأمر الذي ساهم في خلق مشكلات

اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية لا متناهية لهم باعتبار أن الحرب السورية هي أزمة أدت إلى

دمار المجتمع السوري ولجوء شعبه إلى الأردن .

الطريقة والإجراءات:

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج المسحي الوصفي التحليلي، وقد استخدم هذا

المنهج لاستعراض أهم الدراسات الميدانية العملية ذات العلاقة بالمشكلات التي تواجه اللاجئين

السوريين في مخيم الزعتري.

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من أسر اللاجئيين السوريين في مخيم الزعتري، والبالغ عددهم (15000) أسرة. (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2016).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة المتاحة (المتيسرة) وذلك لصعوبة الوصول الى عينة عشوائية منظمة للأسر السورية في مخيم الزعتري، لعدم وجود سجلات منظمة لأسماء هذه الأسر، وتم ذلك بمقابلة المراجعين للمنظمات العاملة مع اللاجئيين السوريين في المخيم، الذين بلغ عددهم (120 أسرة) في الفترة ما بين (2016/9/20 - 2016/10/6) وذلك بمساعدة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في تلك المنظمات؛ إذ بلغ عدد الأسر الكلي (15000) أسرة .

وقد تم توزيع (120) استبانة على اسر اللاجئيين السوريين في مخيم الزعتري وبإشراف الباحثة، وبعد استرجاع الاستبانات تم استبعاد (10) استبانات لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي، وذلك لعدم استكمال البيانات المطلوبة، أو بسبب عدم دقة البيانات لعدم تعاون بعض المستجيبين أو امتناعهم، فكانت العينة النهائية (110) استبانات.

أداة الدراسة "الاستبانة" :

تكونت أداة الدراسة من أسئلة الدراسة والمكونة من :

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية: النوع الاجتماعي، والسن، والحالة الاجتماعية، ووضع الأسرة، وعدد أفراد الأسرة، والحالة التعليمية لرب الأسرة (الزوج)، والحالة التعليمية لرب الأسرة (الزوجة)، ومهنة رب الأسرة الحالية، والدخل الشهري للأسرة، ومدة الإقامة في المخيم.

بالإضافة إلى بعض المعلومات العامة التي تشمل طبيعة خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدم للاجئين، والتعامل مع أخصائي اجتماعي/ باحث اجتماعي، وتصوّر دور الأخصائي، وأسباب عدم التعامل مع الأخصائي الاجتماعي.

القسم الثاني: الذي يقيس أسئلة الدراسة المتعلقة بالمشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري، في المحاور الآتية:

الأول: مشكلات اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد النفسي، تتمثل في الفقرات (1- 20).

الثاني: مشكلات اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد الأسري، تتمثل في الفقرات (1- 20).

الثالث: مشكلات اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد الاقتصادي، تتمثل في الفقرات (1- 20).

الرابع: مشكلات اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد الإرشادي، تتمثل في الفقرات (1-20).

صدق محتوى أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على (6) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في (الجامعة الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة الأميرة سمية) من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وعلم الاجتماع، والقياس، والتقييم، والإحصاء، للتحقق من مدى صدق فقراتها، وقد استفادت الباحثة من ملاحظات المحكمين ، بالحذف أو الإضافة أو التعديل إلى أن ظهرت أداة الدراسة بشكلها النهائي موزعة على ثلاثة أقسام، واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة

الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين أداة الدراسة في فقراتها مما يؤكد صدق المقياس.

ثبات أداة الدراسة:

للتعرف إلى اتساق كل فقرة من الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، تم استخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) وبيين الجدول (1) نتائج الاختبار؛ إذ كانت قيم كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بشكل عام أعلى من (0.60) وهي نسبة مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية كما في الجدول (1) الآتي :

الجدول (1): نتائج معاملات الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا

معامل الثبات باستخدام اختبار كرونباخ ألفا	الفقرات	متغيرات الدراسة
0.66	20-1	مشكلات اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد النفسي
0.67	20-1	مشكلات اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد الأسري
0.64	20-1	مشكلات اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد الاقتصادي
0.93	20-1	مشكلات اللاجئين السوريين المتعلقة بالبعد الإرشادي
0.78	80	المشكلات ككل
0.71	20	المقترحات ككل

المعالجة الإحصائية:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)؛ إذ تم استخراج التكرارات، والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية، وقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي، بالإضافة إلى استخدام الاختبار التائي (ت) Independent Sample T-test، واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA واستخدام اختبار (شيفيه للمقارنات البعدية Scheffe Test).

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما الخصائص الديموغرافية للاجئين السوريين في

مخيم الزعتري:

الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الديموغرافية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي		
ذكر	92	83.6
أنثى	18	16.4
المجموع	110	100.0
العمر		

النسبة المئوية	التكرار	المتغير
29.1	32	أقل من 30 سنة
32.7	36	30- أقل من 35 سنة
19.1	21	35- إلى أقل من 40 سنة
12.7	14	40 - أقل من 45
4.5	5	45 - أقل من 50 سنة
1.8	2	50 سنة فأكثر
100.0	110	المجموع
الحالة الاجتماعية		
85.5	94	متزوج
8.2	9	مطلق
6.4	7	أرمل
100.0	110	المجموع
وضع الأسرة		
85.5	94	أسرة متكاملة
6.4	7	الأب متوفى
9.	1	الأم متوفاه
7.3	8	منفصلان
100.0	110	المجموع
عدد أفراد الأسرة		
13.6	15	أقل من 3 أفراد
57.3	63	3 - إلى أقل من 6 أفراد
25.5	28	6- أقل من 9 أفراد
3.6	4	9 أفراد فأكثر
100.0	110	المجموع
الحالة التعليمية لرب الأسرة (الزوج)		
30.0	33	أمي
19.1	21	يقرأ ويكتب
18.2	20	ابتدائي
30.9	34	إعدادي
1.8	2	ثانوي
100.0	110	المجموع
الحالة التعليمية لرب الأسرة (الزوجة)		
45.5	50	أمي
20.0	22	يقرأ ويكتب
16.4	18	ابتدائي
17.3	19	إعدادي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	1	9.
المجموع	110	100.0
مهنة رب الأسرة الحالية		
موظف قطاع خاص	3	2.7
أعمال حرة	10	9.1
عامل مياومة	30	27.3
لا يعمل	67	60.9
المجموع	110	100.0
الدخل الشهري للأسرة		
أقل من 100 دينار	63	57.3
100 - إلى أقل من 150 دينار	21	19.1
150- أقل من 200 دينار	20	18.2
200- أقل من 250 دينار	2	1.8
250 دينار فأكثر	4	3.6
المجموع	110	100.0
مدة الإقامة في المخيم		
أقل من سنة	9	8.2
من سنة إلى أقل من سنة ونصف	2	1.8
من سنة ونصف إلى أقل من سنتين	11	10.0
من سنتين إلى أقل من سنتين ونصف	13	11.8
من ثلاثة سنوات فأكثر	75	68.2
المجموع	110	100.0

توضح بيانات الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب متغيرات النوع الاجتماعي: العمر، والحالة الاجتماعية، ووضع الأسرة، وعدد أفراد الأسرة، والحالة التعليمية لرب الأسرة (الزوج)، والحالة التعليمية لرب الأسرة (الزوجة)، ومهنة رب الأسرة الحالية، والدخل الشهري للأسرة، ومدة الإقامة في المخيم، ونلاحظ أن أعداد الذكور شكلت ما نسبته (83.6%) من أرباب الأسر، بينما شكلت الإناث ما نسبته (16.4%) من أرباب الأسر وذلك يدل على ارتفاع أعداد أرباب الأسر من الذكور .

وفيما يتعلق بالعمر، فيلاحظ ارتفاع فئة الشباب من أرباب أسرالعينة؛ إذ تبلغ نسبة من تراوحت أعمارهم بين (30- أقل من 35) (32.7%) من مجموع المبحوثين الكلي ، وأن ما نسبته (29.1%) من المبحوثين تتراوح أعمارهم (أقل من 30 سنة) ، وأن نسبة الفئة العمرية (من 35 إلى أقل من 40 سنة) بلغت (19.1%)، وكذلك المبحوثون الذين بلغت أعمارهم (40-أقل من 45) بلغت نسبتهم (12.7%) ، بينما بلغت أدنى نسبتين للفئتين (45 - أقل من 50) حيث شكلت ما نسبته (4.2%) والفئة (50 فأكثر) حيث شكلت نسبة (1.8%) وذلك يدل على ارتفاع نسبة

الشباب اللاجئين من أرباب الأسر في مخيم الزعتري ؛ إذ تنسب مرحلة الشباب (30- أقل من 35) ويعزى ذلك إلى محاولتهم الحفاظ على أسرهم من خطر الأزمة السورية وتداعياتها. ويلاحظ من توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية أن النسبة الأكبر من عينة المبحوثين متزوجين إذ بلغت نسبتهم (85.5%) من الأسر، بينما شكل أعداد المطلقين ما نسبته (8.2%).

ما المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري؟

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أهم

المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري

المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
المشكلات الاقتصادية	2.51	0.15	1	مرتفع
المشكلات النفسية	2.09	0.26	2	متوسط
المشكلات الأسرية	2.07	0.28	3	متوسط
المشكلات الإرشادية	1.90	0.48	4	متوسط
المشكلات بشكل عام	2.14	0.16		متوسط

ويتضح من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لـ (المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري)، قد تراوحت ما بين (2.51 و 1.90) ، حيث حازت المشكلات بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي (2.14)، وهو من المستوى المتوسط، وحازت المشكلات الاقتصادية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.51) وبانحراف معياري (0.15)، وهي من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثانية جاءت المشكلات النفسية بمتوسط حسابي (2.09)، وبانحراف معياري (0.26) وهي من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الثالثة جاءت المشكلات الأسرية بمتوسط حسابي (2.07)، وبانحراف معياري (0.28) وهي من المستوى المتوسط، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت المشكلات الإرشادية بمتوسط حسابي (1.90)، وبانحراف معياري (0.48) وهي من المستوى المتوسط، وهذا يدل على معاناة اللاجئين من ظروف اقتصادية سيئة جداً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما المشكلات المتعلقة بالبعد النفسي التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري؟

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور "المشكلات المتعلقة بالبعد النفسي التي تواجه اللاجئين السوريين" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
20	أقلق على أبنائي مما قد يواجههم من مواقف صعبة	2.90	0.30	1	مرتفع
15	أعاني من الإهمال والتهميش من قبل المجتمع الدولي.	2.85	0.45	2	مرتفع
14	أعيش في ظل عدم استقرار وتهديد مستمر في الرحيل.	2.82	0.56	3	مرتفع
19	لدي الجراحة التامة على مواجهة المواقف المختلفة	2.75	0.60	4	مرتفع
5	لدي الجراحة في مواجهة المواقف الصعبة.	2.66	0.69	5	مرتفع
10	أعاني من الاكتئاب بسبب الوضع الذي نعيشه.	2.56	0.70	6	مرتفع
1	أفقد أعصابي بسهولة	2.53	0.81	7	مرتفع
7	يتتابني شعور دائم بالعصبية.	2.48	0.83	8	مرتفع
16	لا يوجد من أتحدث إليه عن المشكلات التي تواجهني.	2.42	0.73	9	مرتفع
8	شعوري بانعدام الأمن يجعلني أشعر بالخوف الشديد.	2.40	0.82	10	مرتفع
18	لا أستطيع أن أتصرف بحرية تامة داخل المخيم	2.15	0.93	11	متوسط
3	تتناوبني حالات من البكاء بعد تواجدي في المخيم.	1.99	0.88	12	متوسط
2	تخطر على بالي أفكار سلبية.	1.76	0.96	13	متوسط
12	أشعر بنوبات غضب مصحوبة بسلوك عدواني.	1.68	0.90	14	متوسط
13	أشعر بأن المجتمع الأردني ينظر نظرة سلبية إلى أبنائنا.	1.65	0.82	15	منخفض
4	أتردد في إقامة علاقات مع الآخرين.	1.41	0.73	16	منخفض
9	أشعر بالنقص عند تلقي المساعدات.	1.30	0.66	17	منخفض
11	أحاول الابتعاد عن الآخرين.	1.22	0.50	18	منخفض
6	أخجل من وضعي المعيشي داخل المخيم.	1.21	0.53	19	منخفض
17	أشعر بالخجل عند تعاملي مع الآخرين	1.14	0.48	20	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	2.09	0.26		متوسط

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لـ (المشكلات المتعلقة بالبعد النفسي التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري)، تراوحت ما بين (2.90 و 1.14)؛ إذ حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.09)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (20) على أعلى متوسط حسابي، فقد بلغ (2.90)، وبانحراف معياري (0.30)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (أقلق على أبنائي مما قد يواجههم من مواقف صعبة)، وهذا يعود لقلق رب الأسرة على أبنائه من الانخراط في المشاجرات وزيادة أعمال الشغب، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (15) بمتوسط حسابي (2.85) وبانحراف معياري (0.45)، وهي من المستوى المرتفع؛ إذ نصت الفقرة على (أعاني من الإهمال والتهميش من قبل المجتمع الدولي)، وهذا يدل على أن اللاجئ يرى أن المجتمع الدولي غير مهتم بقضيته كلاجئ بالرغم من كل المساعدات التي تمنحها المجتمع الدولي له. ويبدو ذلك واضحاً من خلال الفقرة التي تليها (أعيش في ظل عدم استقرار

وتهديد مستمر بالرحيل) بمتوسط حسابي (2,82). وهذا يؤدي إلى شعور اللاجئ بالاكئاب بسبب الأوضاع التي يعيشها بمتوسط حسابي (2,56)، وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (17) بمتوسط حسابي (1.14) وبانحراف معياري (0.48)، وهي من المستوى المنخفض حيث نصت الفقرة على (أشعر بالخجل عند تعاملي مع الآخرين). ويدل ذلك على أن اللاجئ يمتلك شخصية قوية وأن لديه القدرة على التعامل مع الآخرين بشكل طبيعي، وأن أزمة اللجوء لم تؤثر على علاقاته بالآخرين.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما المشكلات المتعلقة بالبعد الأسري التي تواجه اللاجئ السوريين في مخيم الزعتري؟

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور "المشكلات المتعلقة بالبعد الأسري التي تواجه اللاجئ السوريين" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
5	أشعر بأنني عاجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأبنائي.	2.89	0.34	1	مرتفع
8	أشعر بالرغبة بالهروب بسبب كثرة المشكلات.	2.89	0.44	1	مرتفع
17	أشعر بالقلق تجاه أبنائي بالنسبة لتعليمهم.	2.83	0.45	3	مرتفع
15	أواجه الكثير من المشكلات مع أسرتي على أسباب صغيرة جداً.	2.77	0.60	4	مرتفع
16	أجد أن استخدام الصراخ قد يجدي نفعاً مع أبنائي.	2.52	0.76	5	مرتفع
3	أستخدم الضرب كأسلوب لتأديب أبنائي عندما يخطئون.	2.41	0.76	6	مرتفع
6	أبنائي لا يبنصاعون لتوجيهاتي بسهولة.	2.35	0.79	7	مرتفع
19	أواجه صعوبة في القدرة على توجيه أبنائي.	2.34	0.65	8	مرتفع
12	أجد أن التشاور مع أبنائي باتخاذ القرارات غير مُجدٍ.	1.97	0.91	9	متوسط
9	أفضل زواج بناتي القاصرات متى جاءت فرصة مناسبة لهن.	1.89	0.93	10	متوسط
13	سلوك أبنائي بالمدرسة جيد .	1.77	0.81	11	متوسط
7	أشعر بقسوة أبنائي واستخدامهم العنف عند التعامل مع الآخرين.	1.76	0.82	12	متوسط
4	أشعر بأنني عاجز عن حل المشاكل التي تواجه أبنائي.	1.70	0.77	13	متوسط
10	ظروفي السيئة أدت إلى حرمان أولادي من المدارس.	1.68	0.77	14	متوسط
20	إنني السبب في المشكلات التي تحدث لعائلتي.	1.67	0.87	15	متوسط
14	أشعر بالضعف في مواجهة المشاكل عند التفكير بإمكانية إصابة أسرتي بأي مشكلة.	1.65	0.91	16	منخفض
1	يتجنب أبنائي الحديث معي حول علاقاتهم الخارجية.	1.64	0.84	17	منخفض
11	ألاحظ أن سلوك أبنائي يتغير بسرعة كبيرة نحو السلبية.	1.62	0.79	18	منخفض
2	لا أستطيع أن أتصرف بحرية تامة فيما يتعلق بالقرارات الأسرية.	1.50	0.80	19	منخفض
18	لست معروفاً بين الكثير من الناس.	1.46	0.73	20	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	2.07	0.28		متوسط

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لـ (المشكلات المتعلقة بالبعد الأسري التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري)، تراوحت بين (2.89 و 1.46) ؛ إذ حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.07)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرتين (5، و 8) على أعلى متوسط حسابي ؛ إذ بلغ (2.89)، وبانحراف معياري (0.34، 0.44) على التوالي، وهما من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرتين على (أشعر بأنني عاجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأبنائي، وأشعر بالرغبة في الهروب من واقعي بسبب كثرة المشكلات)، ويدل ذلك على أن اللاجئ يعاني من مشكلات عديدة داخل المخيم وتتضمن المشكلات الاقتصادية وذلك بسبب عجز اللاجئ عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأبناء ، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (17) بمتوسط حسابي (2.83) وبانحراف معياري (0.45) وهي من المستوى المرتفع؛ إذ نصت الفقرة على (أشعر بالقلق تجاه أبنائي بالنسبة لتعليمهم)، على الرغم من توفير المدارس لأبناء اللاجئين السوريين إلا أن اللاجئين قلقين تجاه مستقبل أبنائهم التعليمي .

وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (18) بمتوسط حسابي (1.46) وبانحراف معياري (0.73)، وهي من المستوى المنخفض؛ إذ نصت الفقرة على (لست معروفاً بين الكثير من الناس) ، و يدل ذلك على أن العلاقات الاجتماعية بين اللاجئين داخل المخيم قوية ، وأنهم يعرفون بعضهم بشكل كبير .

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما المشكلات المتعلقة بالبعد الاقتصادي التي تواجه

اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري؟

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور "المشكلات المتعلقة بالبعد الاقتصادي التي تواجه اللاجئين السوريين " مرتبة ترتيبياً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
9	نفقات الأسرة أكثر من الدخل.	3.00	0.00	1	مرتفع
10	إن وضعنا الاقتصادي داخل المخيم بحاجة لدعم كبير.	3.00	0.00	1	مرتفع
1	الظروف الاقتصادية تجعل من مستقبل أسرتي غير مستقر.	2.98	0.19	3	مرتفع
14	أواجه صعوبة كبيرة في توفير مستلزمات أسرتي.	2.98	0.19	3	مرتفع
7	تعدد حاجاتي تحد من استفادتي من جميع الخدمات المادية.	2.97	0.21	5	مرتفع
17	قلة دخلي جعلت من توفر جميع الأغذية أمراً صعباً.	2.96	0.27	6	مرتفع
16	وضعنا الاقتصادي الحالي داخل المخيم ليس مستقرًا.	2.94	0.34	7	مرتفع
6	وضعي المادي يحد من طموحاتي الشخصية نحو غدٍ أفضل.	2.86	0.39	8	مرتفع
4	وضع الأسرة المادي يقف عائقاً أمام تحقيق طموح أبنائي بالتعليم.	2.81	0.42	9	مرتفع
15	أواجه صعوبة في سداد المصروفات الدراسية لأبنائي.	2.75	0.51	10	مرتفع
3	أفكر كثيراً في مستقبل أبنائي الاقتصادي وأشعر نحوه بعدم التفاؤل.	2.72	0.56	11	مرتفع
18	إن هناك ضعفاً في جودة الخدمات ومؤسسات المجتمع المدني لمساعدتنا.	2.70	0.57	12	مرتفع

11	أميل إلى الاعتماد على المؤسسات للحصول على احتياجاتي.	2.56	0.80	13	مرتفع
2	إن فرص العمل المتاحة في المخيم محدودة وبالتالي لن أبذل مجهوداً للحصول على مستقبل أفضل.	2.34	0.88	14	مرتفع
12	أواجه صعوبة في معرفة المؤسسات التي يمكن أن توفر المساعدة.	2.30	0.89	15	متوسط
5	مجرد التفكير بإصابة أسرتي بأي مآزق مادي في المستقبل يشعرنني بضعف مقدرتي على مواجهة المشاكل.	2.17	0.96	16	متوسط
8	وجود بعض الأبناء العاطلين عن العمل (البطالة).	1.88	0.92	17	متوسط
13	مستوى المعيشة المتدني انعكس على حالتي الصحية.	1.78	0.90	18	متوسط
19	المعونات المقدمة من مؤسسات الإغاثة تكفي احتياجاتنا بشكل عام.	1.26	0.50	19	منخفض
20	الخدمات المقدمة لنا تلي احتياجاتنا نوعاً ما.	1.15	0.43	20	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	2.51	0.15		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لـ (المشكلات المتعلقة بالبعد الاقتصادي التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري)، تراوحت بين (3.00 و 1.15)؛ إذ حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.51)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرتين (9 و 10) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغنا (3.00)، وبانحراف معياري (0.00)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرتان على (نفقات الأسرة أكثر من الدخل، أن وضعنا الاقتصادي داخل المخيم بحاجة لدعم كبير)، وفي ذلك دليل كبير على سوء الوضع الاقتصادي للاجئين داخل المخيم؛ إذ يضطر بعض الأطفال والنساء إلى اللجوء للتسول لتحقيق لقمة العيش، وهذا السلوك يؤدي إلى إهمال الأطفال من قبل أسرهم بسبب فقر الأسرة وحاجتها الاقتصادية، ولتحقيق مصدر دخل للعيش فإن الأسرة مستعدة لممارسة أي عمل، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (0.19) وهو من المستوى المرتفع؛ إذ نصت الفقرة على (الظروف الاقتصادية تجعل من مستقبل أسرتي غير مستقر)، ويدل ذلك على خوف اللاجئين مما قد يواجهه من ظروف اقتصادية قد لا يقوى على مواجهتها بسبب الضعف الكبير في الموارد الاقتصادية. وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي (1.15) وبانحراف معياري (0.43)، وهو من المستوى المنخفض؛ إذ نصت الفقرة على (الخدمات المقدمة لنا تلي احتياجاتنا نوعاً ما)، ودلالة ذلك أن الخدمات التي تقدمها المنظمات تكفي بتقديم الخدمات المباشرة فقط ولا تقوم بتقديم خدمات ثانوية وخصوصاً في مخيم الزعتري.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما المشكلات المتعلقة بالبعد الإرشادي التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري؟

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور "المشكلات المتعلقة بالبعد الإرشادي التي تواجه اللاجئين السوريين" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
19	البرامج المقدمة لنا في مجال الدعم النفسي غير كافية.	2.43	0.79	1	مرتفع
13	برامج التوجيه المقدمة لم تساعدنا على زيادة الثقة بالنفس والإحساس بالأمان	2.16	0.63	2	متوسط
12	البرامج التوجيهية المقدمة لم تساعدنا على تغيير السلوكيات الخاطئة.	2.14	0.62	3	متوسط
17	البرامج والنشاطات داخل المخيم لا تلبّي حاجتنا.	2.11	0.61	4	متوسط
7	تقدم البرامج والنشاطات داخل المخيم بلغة سهلة يفهمها الجميع.	2.10	0.68	5	متوسط
20	البرامج التوجيهية المقدمة لنا غير مفيدة في جميع المجالات	2.10	0.76	6	متوسط
10	برامج التوجيه لا تساعدنا على الاندماج والتواصل مع الآخرين.	2.09	0.67	7	متوسط
18	يقدم لنا داخل المخيم برامج توعوية في مختلف المجالات.	2.08	0.70	8	متوسط
9	البرامج التوجيهية المقدمة لنا والنشاطات الترفيهية تساعدنا على التكيف مع المعيشة داخل المخيم.	2.06	0.63	9	متوسط
14	يتم تدريبنا في المخيم من خلال البرامج المقدمة على كيفية التغلب على مشاعر الخوف والقلق.	1.97	0.69	10	متوسط
3	الخدمات التوجيهية المقدمة لي بناء على احتياجاتي وتناسب رغباتي.	1.95	0.73	11	متوسط
1	يقدم لي داخل المخيم تدريب على كيفية التعامل مع الجوانب الاجتماعية والانفعالية.	1.94	0.88	12	متوسط
5	يقدم لنا برامج توجيهية غير مفيدة تتناسب مع قدراتنا.	1.87	0.78	13	متوسط
4	يقوم بتدريبنا وتنفيذ البرامج المقدمة لنا داخل المخيم أخصائيو لديهم مقدرة عالية في تقديم المعلومة بسهولة.	1.84	0.85	14	متوسط
2	ساعدني التوجيه المقدم داخل المخيم على تنمية مهارات التواصل.	1.77	0.83	15	متوسط
8	تقوم المؤسسات بتقديم برامج الدعم النفسي لنا باستمرار.	1.66	0.72	16	منخفض
16	يقوم الأخصائيو الاجتماعيون بالاستماع لنا وبشكل دائم داخل المخيم.	1.53	0.66	17	منخفض
6	الأخصائيو في المخيم نجدهم معنا دائماً وعددهم كافٍ.	1.40	0.64	18	منخفض
15	نشارك في تصميم البرامج التوجيهية المقدمة لنا في المخيم.	1.39	0.68	19	منخفض
11	ساعدني الأخصائيو الاجتماعي على التخلص من بعض السلوكيات السلبية داخل المخيم.	1.31	0.59	20	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	1.90	0.48		متوسط

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لـ (المشكلات المتعلقة بالبعد الإرشادي التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري)، تراوحت ما بين (2.43 و 1.31)؛ إذ حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (1.90)، وهو من المستوى المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (19) على أعلى متوسط حسابي؛ إذ بلغ (2.43)، وبانحراف معياري (0.79)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (البرامج المقدمة لنا في مجال الدعم النفسي غير كافية)،

ويدل ذلك على الضعف الكبير في الخدمات النفسية والاجتماعية المقدمة للاجئين وأنه ليس لديهم وعي وعلم كافٍ بوجود هذه الخدمات، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (13) بمتوسط حسابي (2.16) وبانحراف معياري (0.63) وهو من المستوى المتوسط، إذ نصت الفقرة على (برامج التوجيه المقدمة لنا ساعدتنا على زيادة الثقة بالنفس والإحساس بالأمان)، ويدل ذلك على أن الأسر اللاجئة لم تستفد من برامج التوعية التي تقدم داخل المخيم . وفي المقابل، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي (1.31) وبانحراف معياري (0.59)، وهو من المستوى المنخفض ؛ إذ نصت الفقرة على (ساعدني الأخصائي الاجتماعي على التخلص من بعض السلوكيات السلبية داخل المخيم)، ويُعزى ذلك إلى عدم إلمام اللاجئين بالدور الأساسي والرئيسي للأخصائي الاجتماعي كما ورد معنا بالسابق.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، وعدد أفراد الأسرة)؟

تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA واستخدام اختبار Independent Sample T-test للتعرف إلى التباين في المشكلات التي يعاني منها اللاجئون والتي تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، وعدد أفراد الأسرة)، وفيما يأتي النتائج:

أولاً: الجنس:

الجدول (8) اختبار T-test للتعرف إلى التباين في مستوى المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى إلى متغير الجنس

المصدر	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	درجات الحرية	قيمة (T)	الدلالة الإحصائية
المشكلات النفسية	ذكر	2.06	0.26	92	108	-2.928-	*0.004
	أنثى	2.25	0.22	18			
المشكلات الأسرية	ذكر	2.02	0.25	92	108	-4.626-	*0.000
	أنثى	2.32	0.31	18			
المشكلات الاقتصادية	ذكر	2.49	0.14	91	108	-2.377-	*0.019
	أنثى	2.58	0.17	18			
المشكلات الإرشادية	ذكر	1.93	0.50	92	108	1.926	0.057
	أنثى	1.69	0.19	18			
المشكلات ككل	ذكر	2.13	0.16	92	108	-1.903-	0.06
	أنثى	2.21	0.16	18			

*دالة عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشكلات النفسية والمشكلات الأسرية، والمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى لمتغير الجنس، إذ بلغت قيمة الإحصائي (T) (2.928، 4.626، 2.377) على التوالي، وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، وكانت الفروق في المتوسطات الحسابية بالنسبة للمشكلات الثلاثة لصالح الإناث. ويتضح من الجدول (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشكلات الإرشادية، والمشكلات ككل التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى إلى متغير الجنس؛ إذ بلغت قيمة الإحصائي (T) (1.926، 1.903) على التوالي وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل والفروق في المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية.

ثانياً: عدد أفراد الأسرة :

تم استخدام اختبار One Way ANOVA للتعرف إلى التباين في مستوى المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى إلى متغير عدد أفراد الأسرة، والجدول (9) الآتي يوضح ذلك:

الجدول (9) اختبار التباين الأحادي للتعرف إلى التباين في مستوى المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى إلى متغير عدد أفراد الأسرة

الدلالة الإحصائية	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
0.743	0.415	0.029	3	0.086	بين المجموعات	مشكلات نفسية
		0.069	106	7.283	داخل المجموعات	
			109	7.369	المجموع	
0.118	2.005	0.153	3	0.458	بين المجموعات	مشكلات أسرية
		0.076	106	8.063	داخل المجموعات	
			109	8.521	المجموع	
0.321	1.18	0.026	3	0.079	بين المجموعات	مشكلات اقتصادية
		0.022	105	2.343	داخل المجموعات	
			108	2.422	المجموع	
0.224	1.479	0.331	3	0.992	بين المجموعات	مشكلات إرشادية
		0.224	105	23.473	داخل المجموعات	
			108	24.466	المجموع	
0.217	1.509	0.037	3	0.111	بين المجموعات	المشكلات ككل
		0.024	104	2.542	داخل المجموعات	
			107	2.653	المجموع	

يتضح من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات النفسية ، والمشكلات الأسرية، والمشكلات الاقتصادية، والمشكلات الإرشادية، والمشكلات ككل التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى إلى متغير عدد أفراد الأسرة؛ إذ بلغت قيمة الإحصائي (F)(0.415، 2.005، 1.18، 1.479، 1.509) على التوالي، وهي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل. وهذا يدل على اتفاق في وجهات النظر بين أفراد عينة الدراسة حول مستوى المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري باختلاف عدد أفراد الأسرة لهم.

مناقشة النتائج :

مناقشة النتائج الخاصة بالسؤال: ما المشكلات المتعلقة بالبعد النفسي التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري؟

أظهرت النتائج بأن أهم المشكلات التي يعاني منها اللاجئون في مخيم الزعتري كانت القلق على أبنائهم مما قد يواجههم من مواقف صعبة، نتيجة الظروف الصعبة التي يعيشونها داخل المخيم، تليها معاناتهم من الإهمال والتهميش من قبل المجتمع الدولي، وهذا يدل على أن اللاجئ يرى أن المجتمع الدولي غير مهتم بقضيته كلاجئ بالرغم من كل المساعدات التي يمنحها له . ويبدو ذلك واضحاً من خلال الفقرة التي تليها (عيشهم في ظل عدم استقرار وتهديد مستمر في الرحيل)، مما أدى إلى شعورهم بالاكنتاب المستمر، كما بينت النتائج فقدانهم لمن يتحدثون إليه عن المشكلات التي تواجههم، وشعورهم بانعدام الأمن الذي يجعلهم يشعرون بالخوف الشديد من المستقبل، وهذا يتفق مع دراسة (فرج، 2008) التي اشارت الى شعور اللاجئ بالدونية والتهميش نتيجة لمن عيشهم داخل المخيم. كما تتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به نظرية الأزمة؛ إذ تعتبر أن الأسرة اللاجئة تعرضت لحادثة أو موقف يتمثل بالخطورة ويكون هو السبب الأساسي الذي يؤدي إلى الضغط النفسي الذي يمر به النسق (اللاجئون القاطنون في مخيم الزعتري) ، وقد يكون الموقف أو الحادثة مرة واحدة أو مجموعة متتالية من الحوادث ، ويتمثل ذلك ببداية الأزمة السورية واعتراض السوريين على نظام الحكم السوري، وينتج عن هذا الموقف حالات من التوتر والقلق الذي يتزايد ويتضاعف وبالأخص عندما يفشل النسق في التكيف مع الموقف وذلك يأتي نتيجة استخدام أساليب غير مفيدة لمواجهة، كما وينتج عن الأزمة وجود حالة من عدم توازن لدى النسق (سكان مخيم الزعتري) لما ينتج عنها من اضطراب جسمي ونفسي اضطراب في المزاج والتفكير والقيام بأعمال غير هادفة إلى جانب انشغال مؤلم بالموقف المسبب للأزمة.

ويظهر من خلال النتائج أن اللاجئين (لا يشعرون بالخجل عند تعاملهم مع الآخرين)، ويدل ذلك على أن اللاجئ يمتلك شخصية قوية وأن لديه القدرة على التعامل مع الآخرين بشكل طبيعي ، وأن أزمة اللجوء لم تؤثر على علاقاته بالآخرين، يليها شعورهم بأن المجتمع الأردني لا ينظر إليه نظرة سلبية لأبنائهم ، ويعاملهم معاملة جيدة، لذا يحاولون التقرب من الآخرين والحديث معهم وهذا جانب إيجابي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال: ما المشكلات المتعلقة بالبعد الأسري، والتي تواجه اللاجئين

السوريين في مخيم الزعتري؟

تبين النتائج أن من أهم المشكلات المتعلقة بالبعد الاسري التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري كانت شعورهم بأنهم عاجزون عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأبنائهم، وأنهم يرغبون بالهروب من واقعهم بسبب كثرة المشكلات التي يعانون منها، نتيجة قلقهم تجاه تعليم الأبناء، مما يؤدي إلى وجود الكثير من المشكلات مع الأسرة على أسباب صغيرة جداً، وهذا يتفق مع دراسة (فرج، 2008) التي أشارت إلى أن المشكلات الاجتماعية التي تواجه اللاجئين هي تعليم الأبناء حيث أن التعليم الابتدائي لا يتوفر إلا في المدارس الخاصة مما يتطلب مصروفات كثيرة لا يستطيع اللاجئون تسديدها، كما بينت النتائج مواجهتهم للكثير من المشكلات مع الأسرة على أسباب صغيرة جداً، مما يؤدي بها إلى استخدام الصراخ الذي قد يجدي نفعاً مع الأبناء، أو الضرب كأسلوب لتأديب الأبناء عندما يخطئون، نتيجة عدم انصياع الأبناء لتوجيهات الآباء بسهولة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hauck – Fern، 2008) التي أشارت إلى التشرذم واللجوء أحدث تغييرات هامة في حياة الأسرة اللاجئة وأن العلاقات الأسرية قد تضررت؛ إذ أن الظروف المعيشية الصعبة المحيطة بالأسرة اللاجئة جعلتها غير قادرة على تلبية حاجاتها ، كذلك ضعف قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة بعد اللجوء .

وفي المقابل، كانت أدنى مؤشرات للمشكلات الأسرية التي تعاني منها الأسرة اللاجئة السورية في مخيم الزعتري وبدرجة منخفضة، لا أستطيع أن أتصرف بحرية تامة فيما يتعلق بالقرارات الأسرية، ويتجنب أبنائي الحديث معي حول علاقاتهم الخارجية، أشعر بالضعف في مواجهة المشاكل عند التفكير بإمكانية إصابة أسرتي بأي مشكلة، ولست معروفاً بين الكثير من الناس، ويدل ذلك على أن العلاقات الاجتماعية بين اللاجئين داخل المخيم قوية ، وأنهم يعرفون بعضهم بشكل كبير.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال: ما المشكلات المتعلقة بالبعد الاقتصادي التي تواجه

اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري؟

بينت النتائج أن أهم المشكلات المتعلقة بالبعد الاقتصادي، التي يعاني منها اللاجئين داخل المخيم تتمثل في أن نفقات الأسرة كانت أكبر من الدخل وأن الوضع الاقتصادي داخل المخيم بحاجة إلى دعم كبير، وكذلك الصعوبة في توفير مستلزمات أسرهم ، وذلك لصعوبة ظروف الحياة داخل المخيم، وقلة توافر فرص العمل التي تعود بمرود مادي على اللاجئين، مما يؤدي إلى عدم شعور اللاجئين بالتفاؤل نحو وضعهم الاقتصادي في المستقبل ، وهذا بدوره يحد من طموحاتهم الشخصية نحو غدٍ أفضل. حيث أن وضع الأسرة المادي يقف عائقاً أمام تحقيق طموح أبناءهم بالتعليم. بسبب صعوبة سداد المصروفات الدراسية لأبنائهم. وهذا يجعلهم يفكرون كثيراً في مستقبل أبناءهم الاقتصادي وشعورهم بعدم التفاؤل نحو مستقبل أفضل. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (فرج 2008)، التي أشارت إلى أن عدم توفر فرص عمل، من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه اللاجئين في القاهرة؛ مما جعلهم بدون دخل ثابت وبالتالي لم يستطيعوا إشباع الحاجات الأساسية وتسديد المصروفات الدراسية للأبناء، ومع دراسة (مقداد 2007) التي أشارت إلى أن اللاجئين يعيشون في ظروف

معيشية صعبة خاصة بعد الهجرة المفاجئة عن بلادهم؛ إذ تنتشر البطالة بين اللاجئين، وعمالة الأطفال والتشرد من المدارس لمساعدة الأسر وإعالتها ، كما بينت نتائج الدراسة أن الخدمات والمعونات المقدمة لهم من قبل المؤسسات المعنية لا تكفي احتياجاتهم مما يجعل من وضعهم الاقتصادي أكثر سوءاً ويعزز الشعور نحو المستقبل بالتشاؤم والقلق؛ ولكن هذه الدراسة تختلف مع دراسة (Dalal Ayham, 2015) التي أشارت إلى أن مخيمات اللاجئين بدأت تتحول إلى أسواق حيوية ، ومساحات اجتماعية ، وكان هذا الشيء غير متوقع وأحياناً غير مرغوب فيه؛ إذ إنه أصبح نظاماً اقتصادياً بحد ذاته.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال: ما المشكلات المتعلقة بالبعد الإرشادي التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري؟

وفيما يتعلق بنتائج المشكلات الإرشادية التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري فقد تبين أنه ثمة قصور في تقديم برامج الدعم النفسي والتوجيه للاجئين ، وكذلك عدم معرفتهم بماهية هذه البرامج أو أماكن تقديمها ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو طربوش، 2014) والتي أكدت على وجود آثار نفسية-اجتماعية على الأطفال بدرجات متفاوتة، وأنه كلما زادت استفادة الطفل والتحاقه ببرامج الدعم النفسي-الاجتماعي، زادت قدرته على التعبير عن المشكلات-الاجتماعية النفسية لديه لاحقاً، بينما أشار الأهل إلى أنهم لا يرون بأن زيارة الطفل- أو زيارتهم هم كأولياء أمور- لتلك البرامج قد ساهمت في تخفيف حدة المشكلة التي يعانون منها، إلا أنه ثمة فئة كانت على معرفة بهذه البرامج، فاستفادت منها بشكل جيد، لا سيما في زيادة مشاعر الثقة بالنفس، والشعور بالأمان، وتغيير السلوكيات الخاطئة.

ويظهر من خلال النتائج أيضاً أن أبرز المشكلات الإرشادية التي تعاني منها الأسرة اللاجئة وبدرجة متوسطة تتمثل بعدم استفادتهم من البرامج التوجيه المقدمة لهم؛ إذ إنها لم تساعدهم على زيادة الثقة بالنفس والإحساس بالأمان، وأن البرامج التوجيهية المقدمة لم تساعدهم على تغيير السلوكيات الخاطئة داخل المخيم، وأن البرامج والنشاطات داخل المخيم لم تلبى احتياجاتهم.

وفي المقابل، كانت أدنى مؤشرات للمشكلات الإرشادية التي تعاني منها الأسرة اللاجئة وبدرجة منخفضة، قيام الأخصائيين الاجتماعيين بالاستماع لهم وبشكل دائم داخل المخيم، وأن الأخصائيين متواجدين في المخيم دائماً وعددهم كافٍ. ويساعدهم الأخصائي الاجتماعي على التخلص من بعض السلوكيات السلبية داخل المخيم، ويعزى ذلك إلى عدم إلمام اللاجئين بالدور الأساسي والرئيسي للأخصائي الاجتماعي كما ورد معنا بالسابق.

النتائج المتعلقة بالسؤال: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري، تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، وعدد أفراد الأسرة)؟

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشكلات النفسية والمشكلات الأسرية، والمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري تعزى إلى متغير

الجنس، وكانت لصالح الإناث، فالمرأة تعاني من مشكلات نفسية وأسرية نتيجة تحملها أهم هذه المشاكل وأكبرها؛ كونها الأكثر هشاشة في المجتمع، فتشعر بالخوف وعدم الأمان والإحباط والاستسلام للواقع المرير الذي تعيشه، ومن ناحية أخرى نجد أن المرأة يتوقع منها أن تحافظ على ثقافة المجتمع من خلال دورها كأم وزوجة، نظراً لظروف الحياة في بيئة فقيرة ذات خيم ضيقة لا تتوافر فيها المساحة المناسبة للخصوصية، ونتيجة تعرض المرأة للعنف داخل المخيم، ومن هنا تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العقيل، 2014) التي أشارت إلى المرأة السورية اللاجئة التي تتعرض لأنواع عديدة من العنف داخل مخيم الزعتري.

توصيات الدراسة:

بعد الإطلاع على نتائج الدراسة ، توصلت الدراسة إلى التوصيات المقترحة التالية:

- العمل على زيادة الخدمات المقدمة للأسر اللاجئة، التي تعمل على تلبية احتياجاتهم .
- تشجيع الأسر اللاجئة على المشاركة الإيجابية في البرامج التي تقدمها المنظمات المختصة.
- توعية الأسر بالأدوار التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي، وأهدافه ، وطبيعة الرعاية التي يقدمها لهم في المنظمات .
- تنظيم دورات تدريبية بشكل دوري ترتبط برعاية الأسر اللاجئة.
- تفعيل أدوار وسائل الإعلام لطرح قضايا الأسر اللاجئة ومشكلاتها.
- زيادة دور الحكومة في رفع الكفاءات القيادية المجتمعية خارج المخيم، لمقابلة احتياجات الأسر اللاجئة.
- تفعيل دور المؤسسات الحكومية في إبراز مشكلات أسر اللاجئين السوريين، وربطها بتعهدات والتزامات الدول المانحة.
- ربط المخيم بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة، توثق تفاصيل الأسر اللاجئة، وترصد أهم احتياجاتهم، وأبرز مشكلاتهم.

المراجع

إبراهيم، قصي (2015)، المعوقات التي تواجه خدمات الرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وسبل معالجتها من منظور الخدمة الاجتماعية الدولية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، م(8)، ع(2)، عمان، الجامعة الأردنية.

أبو النصر، مدحت (2009)، فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
أبو طربوش، ربي (2014)، الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

الأنروا _ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (2016)، الزعتري، أكبر مخيمات اللجوء عربياً والثاني عالمياً. تركية، بهاء الدين خليل (2015)، مشكلات إجتماعية معاصرة ، عمان: دار المسيرة .
جلبي، علي عبدالرازق (2013)، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية / رؤيا جديدة جامعة الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

درباس، أريج (2002)، مشكلات الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن، الجامعة الاردنية.
درويش، يحيى (1998)، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر.
الرشايدة، سحر (2014)، تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا، رسالة جامعية غير منشورة، إربد: جامعة اليرموك، الأردن.

السنهوري وآخرون (1991)، الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، القاهرة: دار الحكيم.
عبد الرحيم، طلعت حسن(1983)، الأسس النفسية للنمو الإنساني، القاهرة: دار الفكر العربي.
العقيل، هيا عبدالله (2004)، العنف الواقع على المرأة إبان الحروب والنزاعات المسلحة دراسة ميدانية للمرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ، عمان، الأردن.
علي، ماهر أبو المعاطي (2009)، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: جامعة حلوان.
غباري محمد (1989)، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

فرج، عزة علي (2008)، مشكلات اللاجئين في القاهرة، المؤتمر العلمي 21، القاهرة: جامعة حلوان.
مقداد، فيصل (2007)، واقع اللاجئين العراقيين في سوريا، مجلة "الهجرة القسرية" عدد(28)، جامعة أكسفورد، إنجلترا.

موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2015)، مخيم الزعتري في الأردن يبلغ عامه الثالث وسط تحديات تواجه مستقبل آلاف المقيمين فيه، الأردن .

ويكيبيديا(2016)، اللاجئ، تم الاسترجاع 30 يوليو 2016 من <https://ar.wikipedia.org>

Dalal Ayham (2015), **A Socio-economic Perspective on the Urbanisation of Zaatari Camp in Jordan**, London.

Fern, Hauck (2008), **Immigrant Families Contemporary Society"USA: TheVirginia University.**

Hanssen ,Jon & Blome ,Lourie (2002), **Living In Provisional Normality The Living Conditions Of Refugees In The Host Countries of the Middle East**, Oslo, Fafo Institute For Applied International

مشاركة المجتمع المدني المحلي بمواجهة أزمة اللاجئين في الأردن

د. ريمة سالم الحريات

جامعة الإسراء

مشاركة المجتمع المدني المحلي بمواجهة أزمة اللاجئين في الأردن

هدفت الدراسة إلى تعرف نوعية الخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني المحلية والفئات المستهدفة. وتعرف أهم المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المحلي. وتعرف الآثار السلبية والإيجابية لمجتمع اللجوء على المجتمع المحلي. ومن أجل ذلك صممت الباحثة استبانة للمؤسسات وطبقته على (29) مؤسسة، كما اعتمدت على جستين من جلسات النقاش المركزة مع الناشطين في مجال المجتمع المدني معتمدة في الحصول على نتائج الدلالات الإحصائية وفق حساب التكرارات والنسب المئوية. وتوصلت إلى النتائج التالية: توجه جميع الجمعيات إلى تقديم خدمات في مجال التدريب والتأهيل والتوعية، ثم الخدمات الإغاثية، فالأنشطة المتعلقة بدعم حقوق الإنسان على التوالي. وتعتمد في تمويلها على التبرعات الفردية، ثم المشاريع الإنتاجية، وأخيراً المنح. تتوجه كل الجمعيات في أنشطتها إلى النساء ثم الشباب واللاجئين وأخيراً فئات ذوي الاحتياجات الخاصة. أهم معوقات عملها القرارات الحكومية، قوانين المانحين. أهم سلبيات ظاهرة اللجوء على المجتمع استهلاك البنى التحتية، تقييد الحريات الاعلامية والتشديدات الأمنية، منافسة في سوق العمل خاصة الأعمال المهنية، غلاء أجور السكن والمعيشة وارتفاع قيمة تكلفة السلعة، استغلال الكفاءات العلمية للاجئين وتحويلها إلى كفاءات مهنية، ظهور حساسية سلبية من قبل المجتمع المضيف. أهم إيجابيات ظاهرة اللجوء تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني المحلي وتطوير أدائها، تطوير بعض المهن المهنية.

The Participation of the Civil Society in Addressing the Crisis Asylum in Jordan

The study goals: Knowing the quality of services provided by local civil society organizations and the groups targeted in. Knowing the most important obstacles that face the local organizations in the society. Knowing the positive and negative effects of the asylum society on the local society. Therefore, the researcher designed a survey and applied it on (29) association, the main points were about the quality of services provided, and the target groups, the problems, the negative effects of the refugees on the Jordanian society, and she relied on the Intensive discussion sessions to realize how much effective these sessions were on local society associations and what obstacles it might face, in addition to the pros and cons of the presence of refugees in the resort community. The researcher relied on repetition account and percentages to obtain the results of statistical indications. These results were the following: All associations were directed to provide services in the field of training and rehabilitation and awareness, then relief services, and activities related human rights support, respectively. These associations rely for funding on individual donations, and productive projects, and finally internal and external grants. All associations are directed in their activities to women and young people and refugees, and finally categories with special needs. The most important obstacles are government decisions, donors' rules. The most negative aspects of the phenomenon of asylum on the community are consuming the infrastructure, restricting media freedoms and security tightening, competition in private business especially professional labor market, the high cost of wages of housing and living, and the high value of the cost item, the exploitation

of scientific talent for refugees and converting it to professionalism, the emergence of negative sensitivity by the host community, in front of exclusive aid to refugees. The most important pros refugee phenomenon are activating the work of local civil society institutions, and improve its performance, after the development of professional careers, gain social habits.

مقدمة

انعكس التطور التكنولوجي على حياة الفرد والمجتمعات، ومع ظهور مفهوم حقوق الانسان عالميا إلى السطح، لم تعد أي دولة أو أي مجتمع من المجتمعات بمعزل عن العالم المحيط، فقد تنوعت مصادر التهديد وتشابكت الداخلية منها بالخارجية، فكيف بنا إذ نتحدث عن وجود تأثير مباشر وقوي بموجب التطورات السياسية التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط من حروب وأزمات إنسانية صارخة أدت إلى تأثر شعوب المنطقة بهذا الضغط، فظهر تأثيرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول المستضيفة، وتفاقت أزمة اللجوء. وإذ نتحدث عن الأردن نتحدث عن تهديد حقيقي على الأمن الإنساني، فوجود مجتمعين بنفس المكان ودون أي تخطيط مسبق لاتخاذ إجراءات للتكيف مع الأعداد الكبيرة الوافدة وفق آخر إحصاء صادر عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بلغ عدد اللاجئين 657.334 الف لاجئ، وذلك حتى تاريخ الرابع من شهر تموز 2016 وقالت المتحدثة الرسمية باسم المفوضية نداء ياسين أنه يوجد 141.65 ألف لاجئ موزعين بين المخيمات، وتشير التقديرات الرسمية الأردنية لوجود نحو 1.5 مليون سوري في الأردن(هلا الأخباري،2016) على دولة باقتصاديات محدودة أدى إلى تداول مفهوم الأمن الإنساني، أعطى كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 والمعنون بـ "نحن البشر" توصيفاً للأمن الإنساني كالاتي: يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه الذي هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وضمان إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتطوير إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة، وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنة المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي. لذلك كان لا بد من ربط مؤسسات المجتمع المدني المحلي بالتصدي لأزمة اللجوء بكافة تداعياتها على المجتمعين اللاجئين والمضيف، نظراً لإمكانية تنوع الأنشطة والخدمات التي يمكن أن تقدمها، رغم ذلك يرى د. فارس العزاوي في مقالة بحثية حول المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية أن مؤسسات المجتمع المدني ومنظماتها عاجزة عن الإسهام في الخروج من أزمات الأمة، ومرجع ذلك أسباب متعددة، أهمها:

بعد هذه المؤسسات في غالبيتها عن المرجعية الإسلامية واعتمادها المنهجية الغربية. صعوبة الحصول على التمويل وخاصة في إطار الجمعيات الخيرية بعد القصف المفاهيمي الذي طالها بعد الحادي عشر من سبتمبر، حتى وإن وجد التمويل فإنه يكون مصاحباً في الغالب للإملاءات. غياب الإدارات المؤهلة علمياً وعملياً ومنهجياً، وضعف ثقافة التطوع وشيوع ظاهرة العزوف عن العمل

الاجتماع. الافتقار إلى برامج عمل ورؤى واضحة فلا خطط تنموية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية. تمركز برامج هذه المؤسسات حول العمل الخيري وهذا الجانب لا يستطيع التأثير الفاعل في المجتمع بخلاف ما إذا كان عملاً تنموياً. الهيمنة الحزبية على العديد من هذه المؤسسات يعيق دورها وفعاليتها المجتمعية (العزاوي، 2013).

علماء أن مؤتمراً حول اللاجئين والتنمية المستدامة أقامته جامعة اليرموك مع مركز دراسات اللاجئين أوصى بتضمين المناهج التدريسية على اختلاف مستوياتها، قضايا الهجرة واللاجئين وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مؤكداً ضرورة بناء شراكات مع وسائل الاعلام للتوعية بقضايا اللاجئين بشكل عام، وتأسيس قاعدة متينة للحوار بين دول الشمال ودول الجنوب فيما يخص تبعات اللجوء إسهاماً في الأمن والسلم العالميين.

ودعوا كذلك إلى تطوير القدرات البحثية وكادر مركز دراسات اللاجئين والنازحين في جامعة اليرموك "منظم المؤتمر" من خلال رفده بالكفاءات والخبرات، لإعداد الدراسات اللازمة حول قضايا اللجوء وما يتعلق بها (جامعة اليرموك، 2016).

كما حدد مركز الشفافية قائمة بأسماء (26) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة محلياً وأسماء (21) ناشط من المؤسسات القانونية والإعلامية وحقوق الانسان، وحالياً يقوم مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية و المعلوماتية و مؤسسة فريدرش ايرت حول الحياة الفاعلة المدنية في الأردن. ومن الملاحظ أن هناك خطوات لدعم وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة، فقد صرح وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس عماد نجيب الفاخوري عن توقيع خطة العمل السنوية لمكون دعم المجتمع المدني في الأردن، مع بعثة الاتحاد الأوربي في عمان، تتلخص بدعم المجتمع المدني بقيمة 10 مليون يورو بإشراف المركز الوطني لحقوق الإنسان، ومكون لدعم الإعلام بقيمة 5,5مليون يورو بإشراف منظمة اليونسكو. وحول الأنشطة الرئيسية لمكون دعم المجتمع المدني أكد وزير التخطيط أنها تتمحور في تحسين بيئة عمل المجتمعات المدنية في المناطق النائية للمساهمة في العملية السياسية وصنع السياسات، ودعم الشباب في عملية الحوار الوطني، والتوعية حول حقوق الإنسان العالمية بين المواطنين، وتحسين وصول المجتمعات المدنية للمعلومات وبناء قدراتها، (خصاونة، 2016).

ومما سبق نلاحظ أن هناك توجهاً عاماً لتفعيل عمل تلك المؤسسات رغم كل الصعوبات والتحديات التي تواجه وجودها الفاعل كمكون هام وداعم لتجاوز الأزمات والمشكلات التي تواجه المجتمع. والبحث يتناول أفق مشاركة تلك المؤسسات بالتصدي لأزمة اللجوء من حيث نوع تلك الخدمات، والفئات المستهدفة والمعوقات التي تواجهها إضافة للتأثيرات السلبية والإيجابية على المجتمع المضيف .

مشكلة البحث:

عندما نتحدث عن أمن إنساني فنحن نتحدث عن الشعور بالأمن بوجود أطراف أخرى، فكيف إذا كانت هذه الأطراف قد وجدت وبظروف خاصة ضاغطة وبأعداد كبيرة، أثرت على مختلف جوانب الحياة ومست حياة المواطن الأردني بشكل مباشر. ونحن نتحدث عن أزمات متكررة وبالتالي حركات لجوء متعددة قدمت إلى هذا المجتمع نتيجة الاضطرابات السياسية التي تعاني منها المنطقة مما شكل عبئاً كبيراً على دولة مثل الأردن بموارد اقتصادية محدودة، وقد أكدت هذا الأمر دراسات متعددة مثل دراسة (فرانسييس، 2015) التي أوضحت أن الأردن يواجه وضعاً معقداً للاجئين على نحو غير معقول، حيث يستضيف ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنةً مع عدد المواطنين، وخامس أكبر عدد من اللاجئين من حيث القيمة المطلقة.

وبينت دراسة أجرتها (منظمة كير العالمية، 2014) أن نصف مليون لاجئ سوري ممن يعيشون في المناطق الحضرية بالأردن، باتوا يصارعون أكثر من ذي قبل للتأقلم مع تحديات السكن غير اللائق والديون الكبيرة وتكاليف المعيشة المتزايدة والتعليم لأطفالهم. يريزح 90% من اللاجئين تحت المديونية لأقاربهم ومالكي العقارات وأصحاب المحلات والجيران، مع ارتفاع في الإيجارات بقرابة الثلث في السنة الماضية. وكذلك تبين أن أكثر من 80% من اللاجئين السوريين في الأردن لا يعيشون في المخيمات، بل في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية على أطراف المدن، وغالباً في مساكن غير لائقة وفي خيام غير منظمة أوفي ملاجئ مؤقتة. وفي ظل غياب المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين من مفوضية شؤون اللاجئين، وغلاء المعيشة مع نقص الموارد المائية فقد ارتفعت معدلات الفقر في المجتمعات المحلية المضيقة في الأردن بشكل ملحوظ.

لذلك تعد مشاركة المجتمع المدني المحلي لمواجهة ذلك الضغط أمراً لا بد منه، وعلى ما سبق تلخصت مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما هو أفق مشاركة المجتمع المدني المحلي لمواجهة أزمة اللجوء في البلد؟

أهمية البحث:

من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات حالياً الاضطرابات السياسية وتداعياتها العسكرية التي تؤدي إلى الحروب والضغط والمعاناة التي تعاني منها الشعوب التي تتعرض للحرب، وكذلك الشعوب التي تتأثر مباشرة بذلك، وتحديداً التي تستوعب أعداداً كبيرة من اللاجئين كالأردن، وأهمية البحث تتلخص بما يلي:

- أهمية موضوع أزمة اللجوء وتأثيرها على الأمن الإنساني لدى اللاجئين المجتمعات المضيقة.
- أهمية الحديث و مناقشة الأوضاع الصعبة التي يواجهها اللاجئون مع تخلي المجتمع الدولي عن تأدية دوره، ولا حل واضحاً يلوح في الأفق.
- أهمية مشاركة المجتمع المدني وتفعيل دور تلك المؤسسات في المجتمع.

- أهمية ما يمكن أن تتمخض عنه الدراسة من نتائج قد تفيد المعنيين أو أصحاب القرار في مواجهة الأزمة.

أهداف البحث:

- تصميم استبيانة توضح أهم الخدمات و الفئات التي تتوجه لها منظمات المجتمع المحلي، و أهم ما تواجهه من معيقات .
- التعرف على أهم الخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني والفئات المستهدفة .
- تعرف أهم المعوقات التي تواجه تلك المؤسسات .
- التعرف على أهم التأثيرات الإيجابية والسلبية لأزمة اللجوء على المجتمع .
- توضيح أفق مشاركة المجتمع المحلي في مواجهة أزمة اللجوء .

خطوات البحث وإجراءاته:

بناء الأدوات:

- تم العودة إلى أدبيات البحث: وذلك لتصميم بنود الاستبانة والتأكد من صدقها.
- تم بناء الاستبيان باختيار المحاور الرئيسة أولاً التي تناسب مشاركة المجتمع المحلي باعتباره عنصراً مؤثراً، والتي تندرج ضمن أنشطة يمكن استخدامها بشكل مستمر، كما يمكن أيضاً اعتبارها صالحة لأكثر من فئة من الفئات المستهدفة بالاستناد إلى آراء بعض من الناشطين في مجال المجتمع المدني، واعتمادها من قبل دراسات سابقة.
- اختيار أنشطة تكون معتمدة من غالبية منظمات المجتمع المدني.
- تم عرضها على محكمين (الصدق الظاهري)، حيث تم الأخذ بملاحظاتهم والتي تتعلق بإعادة صياغة بعض البنود وإضافة، خيار (أخرى) عند الخيارات المخصصة لنوعية الأنشطة، وضرورة إضافة أنشطة متعلقة بالبيئة.
- تم تطبيقها في عدة محافظات (عمان، اربد، جرش، الزرقاء، الكرك) حسب الظرف المتاح وتجاوب المؤسسات، علماً أنها مقصودة للفعالة منها التي تجاوز عمرها أكثر من ثلاث سنوات.
- اختيار محاور أسئلة جلسات النقاش المركزة، مع الاستفادة من تجربة مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سورية (CCSP)، في استخدام تقنية الجلسات الحوارية المركزة والمصغرة، وتم تيسير جلستين.
- روعي في جلسات النقاش المركزة والمصغرة تنوع المستهدفين: لاجئين، أبناء المجتمع الأردني، نشطاء بمؤسسات المجتمع المدني .

منهج البحث:

اتبع البحث منهج التحليل الوصفي باعتباره المنهج الذي يدرس المتغيرات كما هي موجودة في حالاتها الطبيعية لتحديد العلاقات التي يمكن أن تحدث بين هذه المتغيرات (منصور وآخرون، 2009، ص53). فالبحث عن طريق الاستبانة يتوقف عند الخدمات المقدمة من الجمعيات كمؤسسات مجتمع مدني ودورها في التصدي للأزمة، إضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالموضوع في الجلسات النقاشية المصغرة التي ستمخض عن عدة مقترحات.

أدوات البحث:

- استبانة من شقين بنود مقيدة الإجابة وأسئلة مفتوحة تتعلق بوجهات النظر.
- جلسات نقاش مصغرة يستخدم فيها تقنية عصف الدماغ من أجل الإجابة عن أربعة أسئلة.

عينة البحث:

مقصودة متاحة من الجمعيات الفاعلة العاملة بالمجتمع المحلي، (29) جمعية ناشطة. مقصودة متاحة من الشخصيات الناشطة في مجال مؤسسات المجتمع المدني والمهتمة بهذا الموضوع. جلستين لعشر أشخاص.

حدود البحث:

الزمانية: العام الدراسي 2016-2017

المكانية: جمعيات مجتمع مدني محلية في الأردن، والشخصيات الناشطة في هذا المجال.

العلمية: أهداف ورؤى منظمات المجتمع المدني ضمن القوانين الناظمة المتاحة .

الأساليب الإحصائية:

التكرارات والنسب المئوية

مصطلحات البحث:

مجتمع مدني: هيكلية من المنظمات أو الجمعيات الأهلية... التي في غالبيتها لا تهدف إلى الربح وتضم في عضويتها المواطنين المتطوعين للعمل الجماعي والتطوعي والمشاركة في الحياة العامة، ولكل منها مجال اهتمام أو مجالات تنموية، بعيداً عن الأحزاب السياسية والنقابية. أزمة اللجوء: المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن وجود مجموعات من الأفراد الهاربين من بلادهم إلى بلد آخر خوفاً على حياتهم، أو خوفاً من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء تتشكل أنواع اللجوء، الحرب، الإرهاب والفقر.

الإطار النظري:

الأمن الإنساني: "الأمن لغة يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير، وقد تغير مفهوم الأمن وتعدّد بسبب التراكم التاريخي وتعدّد الظاهرة الإنسانية. ويعرف على أنه: "أمن الإنسان من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج

الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته. كما تعرفه لجنة الأمن الإنساني على أنه "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق وحرّيات الإنسان" (شنيين، 2011). لذلك يعد المجتمع وبكافة مؤسساته المدنية طرفاً فاعلاً في استقرار هذا المجتمع، والتصدي لأي أزمة أو طارئ يواجهه.

غدت مؤسسات المجتمع المدني المحلية طرفاً مؤثراً بغض النظر عن مدى فعاليتها، تساهم في استقرار المجتمع الأردني وتنميته، نتيجة تدفق مئات اللاجئين خلال فترة زمنية قصيرة بسبب الاضطرابات السياسية في المنطقة المحيطة، حيث يعيش مايقرب من 84 بالمئة في مجتمعات مضيقة خارج المخيمات مما أدى إلى تحوّل وضع اللاجئين السوريين إلى أزمة ممتدة. وقد استقرّ غالبية اللاجئين السوريين في بعض أفقر المناطق في شمال الأردن، حيث تستضيف

محافظات عمان وإربد والمفرق أكثر من 76 في المئة من جميع اللاجئين السوريين في الأردن . ونفذ الصبر والكرم في المجتمعات المضيفة، حيث ينافس اللاجئون الفئات السكانية الضعيفة في الأردن على الموارد الشحيحة وفرص العمل والرعاية الصحية والمأوى والتعليم" (فرانيسيس، 2015). ومن هنا دعت الحاجة إلى مشاركة المجتمع المدني المحلي من خلال مؤسساته المختلفة.

وقد تطور مفهوم المجتمع المدني من الليبرالي الكلاسيكي الذي يعني: استقلاله عن الدولة من ناحية، وعن نظام السوق (المجال الاقتصادي، والأسرة، ورابطة الدم) من ناحية أخرى. وتأثر بالماركسيون الذين يؤكدون على أن المجتمع المدني يعتبر أداة أو وسيلة للتحكم والسيطرة من قبل الطبقة البرجوازية المهيمنة على الطبقة العمالية أو البروليتارية. وتبنت ضرورة استمرار سيطرة الدولة على كافة أوجه الحياة، الأمر الذي يعني وجود رقابة مستمرة (عدم استقلالية) على تنظيمات المجتمع المدني، بينما لم يستخدم الليبراليون الجديد مفهوم المجتمع المدني، ولكنهم تحدوا عن مفهوم المنظمات غير الحكومية سواء أكانت مراقبة أم غير مراقبة، ذات طبيعة ونشاط اقتصادي أم لا، كبيرة أم صغيرة، عرقية أم دينية وهكذا... بما في ذلك الشركات عبر القومية التي تسعى إلى تحقيق الربح، والأسرة التي تقوم على رابطة الدم، والنقابات والروابط التي تخضع لسيطرة ورقابة الدولة.

ثم توسع مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل التنظيمات غير الحكومية يعني تقليص دور الدولة أو الحكومة في المجتمع ككل، بحيث إن "NGOs" تقوم بنشاطات كانت مقتصرة في السابق على الدولة. ورغم عدم اتفاق علماء السياسة والاجتماع حول تحديد دور المجتمع المدني. هل أن دور المجتمع المدني ينحصر في إرساء مبدأ المواطنة والدفاع عن المصلحة العامة والحرّيات العامة وحقوق الإنسان ومصالح الفئات الاجتماعية (المرأة، المهمّشين، الشباب...) وحتى الفئات الفرعية مثل المدمنين... أم أن دور المجتمع المدني أوسع من ذلك وأكثر تسيساً على اعتبار أنه موكول إليه تغيير السياسات في إطار من التنوع والتعدّد والمشاركة الحرة حتى تغيير الأنظمة السياسية.

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف يبق الأكد أن دور المجتمع المدني في جوهره هو دور تنموي. التنمية هنا في معناها الشمولي المتعدّد الأبعاد، من منطلق أن هذا النمط المجتمعي يمثل

حقلا للتدبير الجماعي لسبل حل الخلافات وتحقيق المطالب المتنوعة وتأكيد الهويات في حال تعددها.

لكن إذا كانت غاية النشاط الإنساني في نهاية المطاف هي تنمية الإنسان مطلقا بما هو قيمة في ذاتها، فإنه يغدو من الشرعي الحديث عن تنمية كل إنسان بدون استثناء، ينمي فيه إمكانياته النفسية وقدراته الجسدية وطاقاته الروحية الظاهرة والكامنة، عبر تثمين القيم الأساسية التي ينشد إليها من مثل الحرية والمساواة والعدالة والتضامن والسلام...

ينطلق مفهوم التنمية اليوم من التسليم بأن الإنسان هو الفاعل الأساس في دفع مسار التنمية وهو الآن نفسه غايتها وهدفها النهائي. لم تعد التنمية، كما يؤكد الأخصائيون، من مسؤولية الماسكين بزمام السلطة وحدهم، بل أضحت مسؤولية المجتمع بأسره عبر المؤسسات المدنية التي تساهم فعليا في وضع التصورات واقتراح سبل التنفيذ وحتى المساهمة في التشريع عبر مشاركة حقيقية وفاعلة. من هذا المنطلق تصبح الشراكة بين مكونات المجتمع المدني والمجتمع السياسي شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية في ظل واقع اتسعت فيه الهوة بين القدرة على توفير الخدمات وبين تزايد الاحتياجات خاصة في البلدان النامية(عبد الرحيم، 2004).

ومن ثم فإن من بين المسؤوليات المطروحة على منظمات المجتمع المدني اليوم هي تطوير ثقافة جديدة قوامها تقديم مشاريع متماسكة وقابلة للتنفيذ والدفاع عن هذه المشاريع سواء داخل الأوساط الحكومية أو في أوساط المجتمع عامة. وتحدث (عطية، 2016) عن ضرورة وجود مراكز بحثية مستقلة الإدارة والأنشطة، تقوم بمثابة مراكز دعم اتخاذ القرارات للمسؤولية، وتقديم المشورات والأبحاث في القضايا والمشكلات المختلفة، وعندما نطالب باستقلالها، حتى تمثل عيوننا مراقبة لأجهزة الدولة ومساراتها وخطتها، وتكون لها روح شفافة تتعرف على مشكلات الناس.

كذلك، نحتاج إلى ما يسمى مراكز التفكير Thinking Centers وهي شائعة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وتقوم بعصف ذهني عن قضايا المستقبل وكيف حال الوطن بعد عقود (ربع قرن أو نصف قرن مثلا)، وتستعين في ذلك بعلم الدراسات المستقبلية؛ والهدف منها إطلاق الطاقات والرؤى المبدعة لتخييل المستقبل للوطن، واستشراف آفاقه. وفي ظل ما سبق وواقع أزمة اللجوء فعلى المجتمع المدني المحلي يسانده الإقليمي أن يأخذ دوره بالقيام بالعديد من الإجراءات. ولتكون فاعلة لابد من أن تكون مستقلة، وغير حكومية، وغير إرثية، و طوعية، و غير ربحية، وحدثية تلك الشروط التي اقترحها د.عبد الحسين شعبان (شعبان، 2012). ومن الأنشطة والمهام التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني في مجال مواجهة الأزمات:

- المساعدة بتقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية.
- المشاركة في إعداد أدلة إرشادية عن كيفية التعامل مع الظروف الطارئة.
- إنشاء قواعد بيانات حول المعلومات الخاصة بالأزمة.

- تأمين التجهيزات والمعدات الخاصة بالإغاثة والإسعاف كتوفير الخيام ولوازم الإغاثة الأخرى وإمكانات الإسعافات الأولية، وتوفير المتطوعين للمساعدة وتأهيلهم للقيام بالخدمة المطلوبة.
 - المساعدة في إعادة التأهيل وإصلاح الضرر الذي سببته الأزمة.
 - إعداد برامج توعية وتدريب في مجال إدارة الأزمات.
 - المشاركة في جمع التبرعات، ووضع برنامج ونظام لتقديم المنح وفق ما تقتضيه الأولويات الانسانية.
 - تأهيل الأفراد ذوي الكفاءات المناسبة من اللاجئين لدمجهم بعملية المشاركة في تقديم مختلف الخدمات لمن يحتاج .
 - التواصل مع أجهزة الدولة المعنية من أجل التنسيق والتخطيط لإجراءات عملية رديفة ومتسقة مع السياسات العامة للدولة.
 - التواصل مع المنظمات الاقليمية والدولية من أجل تنسيق العمل .
 - القيام بدراسات ميدانية بالتعاون مع الجهات المختصة والمهتمة من أجل تقديم تصورات عن الحاجات الملحة المتغيرة.
 - متابعة الأثر بعيد المدى لمختلف الأنشطة والخدمات المقدمة للاجئين .
 - لعب دور الوسيط بين المجتمعات المضيفة والوافدة للتخفيف من ما يمكن أن يؤدي إليه الظرف من حساسيات بين الطرفين.
 - التركيز على حملات توعية تتعلق بحقوق الانسان وتأمين البيئات الآمنة.
- أهم التوصيات لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الكوارث والأزمات:**
- إنشاء اتحاد نوعي للتنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإغاثة وإدارة الأزمات والكوارث يضمها كلها.
 - حصر وتصنيف إمكانات الجمعيات الأهلية الموجودة والتعرف على ما لديها من إمكانيات وذلك لتسهيل المناورة بالإمكانيات في حالة وقوع كارثة، وتبادل التعاون في مجال المعدات وتسهيلات الإغاثة.
 - ضم ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني في عضوية لجنة قومية لإدارة الأزمات.
 - وضع إطار عمل لتنسيق الجهود مع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الكوارث (قبل وأثناء وبعد الكارثة) وعمل دليل إجراءات موحد للجمعيات الأهلية.
 - إعداد برنامج مشترك لبناء القدرات لصالح مؤسسات المجتمع المدني، يتضمن التدريب العملي على إدارة الكوارث والأزمات وكذلك التدريب على تنفيذ خطة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مواجهة الكوارث والأزمات.

- تكليف مؤسسات المجتمع المدني بتنفيذ بعض الأنشطة مثل: التوعية الجماهيرية بأخطار الأزمات.
- إعداد كتيبات وأدلة إرشادية في مجال الأزمات.
- اشتراك ممثلين من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في البلاد (المنظمات الحكومية) ومؤسسات المجتمع المدني في برامج التدريب والدورات التي ينظمها كل من الجانبين.
- إعداد قاعدة بيانات تشمل أماكن ومواقع وأسماء وعناوين وهواتف الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإغاثة وإدارة الأزمات والكوارث.
- إضافة جزء خاص بالجمعيات الأهلية على الموقع الإلكتروني الخاص بإدارة الأزمات والكوارث الحكومي، وذلك لتوثيق التجارب والخبرات السابقة وكذلك تسجيل الدروس المستفادة.
- بحث إمكانية طلب دعم دولي للجمعيات الأهلية (إمكانيات - احتياجات - تدريب..).
- توقيع بروتوكول تعاون في مجال التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث بين الاتحاد العام لمؤسسات المجتمع المدني ومركز المعلومات ودعم القرار في الحكومة. (مركز المجتمعي للخليج العربي لإدارة الكوارث و الأزمات، 2013)

الدراسات السابقة :

الاقليمية :

- الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب (2016) "أثر البرامج الانسانية على المجتمع المحلي" وخلص المؤتمر إلى التوصيات التالية: متابعة التواصل بين الجهات المانحة، المنظمات الدولية والقادة المحليين لتحقيق تجانس أكبر في الأهداف والبرامج من أجل خدمة النازحين وضمان سلامة وصحة صيرورة التنمية المحلية وعدم إستنزاف القدرات المحلية فقط في خدمة النازحين. دعوة الهيئات المانحة والمنظمات الدولية إلى دعم قدرات الهيئات المحلية من بلديات وجمعيات فوراً وإعادة النظر الناتج عن حصر الموارد في البرامج الإنسانية. عدم التركيز على الآليات الإجرائية فقط بل تعزيز القيم الإنسانية الأساسية المولدة لآليات شفافة في العمل الإنساني فلا تصبح قضية خدمة النازحين قضية جوهرها الحصول على التمويل لأنها حكماً تنتج فساداً وتزيد من التوترات الحاصلة بين مكونات المجتمع المحلي وبينهم وبين النازحين. دعم القطاعات الإنتاجية وعلى رأسهم السياحة والزراعة بشكل واضح وفعال وإعتبارها ركناً أساساً في عملية الصمود. مساعدة البلديات في تطوير بنائها الإدارية والتشغيلية وتعزيز قدراتها المادية والبشرية لتصبح قادرة على تفعيل برامج التنمية المحلية ورفع الضرر الناتج عن زيادة السكان، الضغط على البنى التحتية، تحقيق الأمن وتوفير الخدمات. تقوية وتمكين كافة أشكال ومكونات المجتمع المدني ودعم دوره الإستثنائي في

مواجهة الفساد المالي والإجتماعي، التطرف، التهميش. وجعل هذا المجتمع محركاً حقيقياً لإشراك الشباب والمرأة في عملية التنمية المحلية من خلال تعزيز برامج الحوكمة وزيادة الدخل وتعزيز ونشر ثقافة السلم الأهلي من أجل جهوزية دائمة لمواجهة الأزمات وأثارها السلبية. توجيه رسالة واضحة للمجتمع الدولي بضرورة العمل على حل الأزمة السورية بأسرع وقت والإجماع المحلي على رفض أي شكل من أشكال توطين اللاجئين السوريين أو جعلهم مكوناً أساسياً في المجتمع المحلي.

• فرانسيس (2015) "أزمة اللاجئين في الأردن" اعتمدت على تقارير دولية وإقليمية ومحلية، تناولت سياسة الأردن اتجاه اللاجئين، الحوكمة، الرعاية الصحية، المأوى، الاقتصاد، معالجة النفايات، الاقتصاد، البطالة، خرجت بتوصيات أولية للأردن والمجتمع الدولي: إعطاء الأولوية لإدماج المساعدات التنموية والإنسانية. تاريخياً، كان الأردن ينظر إلى تدفق اللاجئين باعتباره يمثل فرصة لدفع عجلة التنمية الوطنية. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك هذه الديناميكية ويعطي الأولوية لإدماج مساعدات التنمية الوطنية مع المساعدات الإنسانية في سياق استجابته لأزمة اللاجئين السوريين، ماسيعود بالنفع على المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء. الحفاظ على نطاق الحماية الخاص باللاجئين السوريين مع ارتفاع حدة التوتر في المجتمع المضيف، ينبغي على الأردن مقاومة التلاعب السياسي بنطاق حماية اللاجئين. ولذا من الضروري أن يضمن الأردن حق اللجوء للاجئين بهدف توفير الأمن الإنساني لهم. توثيق حرية الوصول إلى سبل العيش يجب على الجهات الفاعلة التي تتجاذب مع الأزمة السورية في الأردن أن تحول سياسات الاستجابة من نهج طارئ إلى آخر مستدام على المدى الطويل. ومع استمرار الأزمة السورية، فإن إضفاء الطابع الرسمي على القطاع الاقتصادي والمساعدة على الوصول إلى موارد الرزق في الأردن، سيخففان احتمالات تعرّض اللاجئين إلى الأذى، ويعزز الاقتصاد الأردني، ويقلص النداءات الإنسانية الطارئة. تمكين الجهات الفاعلة المعنية بالحكم المحلي. ينبغي أن تتضمن المساعدات الدولية برامج بناء القدرات لتعزيز قدرة الجهات البلدية الأردنية على تقديم الخدمات إلى عامة الناس واللاجئين السوريين.

• جادالله (2015) دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين ورقة بحثية لخبير قانوني: في حالة وجود لاجئين على إقليم الدولة وتعرض حقوق أحدهم إلى انتهاك، إذا رصدت اللجنة أو تلقت شكوى من قبل الأفراد أو المنظمات والهيئات في الداخل أو الخارج بوجود هذه الانتهاكات فإن اللجنة تقوم ببحث هذه الشكوى وإذا ما ثبت لها وجود هذه الانتهاكات تقوم بمخاطبة الجهات المختصة أو من خلال التقارير التي ترفعها لإزالة حالة الانتهاك إن وجدت. حالة وجود انتهاك لحقوق أحد المواطنين القطريين أو أحد المقيمين في دولة قطر على إقليم دولة أجنبية: المستقر عليه وفقاً لمبادئ باريس فإن المؤسسات الوطنية تختص كما سلف ذكره بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل من يخضع للولاية القانونية للدولة

الموجود بها المؤسسة الوطنية فإذا وجد انتهاك لحقوق الإنسان على إقليم دولة أجنبية لأي شخص يخضع للولاية القانونية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وتلقت اللجنة شكوى تفيد ذلك أو رصدت هذا الانتهاك بأي طريقة من طرق الرصد فإن اللجنة الوطنية تقوم بالاتصال مع الجهات المختصة في الدولة محل الانتهاك إذا وجدت أو مخاطبة السلطات المعنية حالة عدم وجود مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في هذا البلد أو مخاطبة المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية ذات الصلة بحقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الأخرى. تعمل اللجنة في إطار من ممارسة إختصاصاتها بمراجعة التشريعات المعمول بها في الدولة أو التشريعات المزمع إصدارها والتي يتم عرضها على اللجنة وإذا ما تبين لها وجود أحكام تتعارض مع حقوق الإنسان بصفة عامة ومن بينها حقوق اللاجئين ترفع توصياتها للسلطات المختصة في الدولة لإزالة هذا التعارض. يمكن للجنة في الحالات التي تقوم فيها بتقديم تقارير الظل أمام أجهزة الأمم المتحدة تعمل اللجنة على بيان أي أمور تتعلق بحقوق اللاجئين إذا وجدت سواء من الناحية التشريعية أو الممارسة العملية.

المحلية:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، الأزمة السورية أضعفت قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية طبقت الدراسة في محافظتي إربد، والمفرق بمتابعة 36 بلدية، وهدفت الدراسة الاطلاع على اوضاع اللاجئين في تلك المحافظتين من النواحي التالية: التعليم، الصحة، السكن، المياه، التوظيف والأعمال، الزراعة. وجهت لتقديم المساعدة إلى المجتمعات المضيفة في الشمال على شكل عربات أو معدات أو مواد أو من خلال المساعدة تقنية، وسيتم منح الاعتماد للبلديات الجديدة والحكومات المحلية وستشكل مثال يُحتذى به وقصص نجاح وتجارب لخبرة المملكة اللامركزية، خصوصاً أنّ حصيلة الانتخابات البلدية الأخيرة ساعدت في ظهور رؤساء بلديات يتمتعون بحس مسؤولية عال ومدركين تماماً أنهم سوف يحاسبون على أخطائهم. وترى الدراسة أن الوضع الحالي لشؤون البلديات يتطلب تدخلاً كبيراً مثل إعادة الهيكلة أو التدريب والإدارة والتخطيط المالي وبناء القدرات. وتؤكد الدراسة على أن هناك احتمالية حدوث توتر سياسي واجتماعي في الدولة وهما في ازدياد بسبب الأوضاع الاقتصادية، وأكدت أن المجتمع المحلي الأردني بات يشعر بالاستياء والظلم والإقصاء.
- منظمة "كير" العالمية (2014)، معاناة السوريين في الأردن: طبق استبيان على أكثر من (2200) لاجئ سوري وشمل البحث مناطق في عمان والزرقاء وإربد والمفرق. وإلى جانب اللاجئين السوريين أخذت أوضاع المواطنين الأردنيين الأقل حظاً بعين الاعتبار. أهم نتائج الدراسة: نصف مليون لاجئ سوري ممن يعيشون في المناطق الحضرية بالأردن، باتوا يصارعون أكثر من ذي قبل للتأقلم مع تحديات السكن غير اللائق والديون الكبيرة وتكاليف المعيشة المتزايدة والتعليم لأطفالهم. و يبرز 90% من اللاجئين تحت المديونية لأقاربهم

ومالكي العقارات وأصحاب المحلات والجيران، مع ارتفاع في الإيجارات بقرابة الثلث في السنة الماضية. وعلاوة على أنهم يعيشون في مساكن غير لائقة فإنهم يعانون من تراكم الإيجارات التي لا يستطيعون دفعها، ولأن كثيراً من هؤلاء لا يملكون عقود إيجار فهم عرضة للطرد في أي وقت. نتيجة لتدهور الظروف المادية فإن هناك مستويات متزايدة من التوتر يلقي بالنساء في خطر الاستغلال الجنسي، رغم أنه لم يتم التصريح بوضوح عن حوادث من هذا القبيل. لكن الكثير من السيدات يبدين القلق من هذه الناحية لأنهن يجدن أنفسهن للمرة الأولى مسؤولات عن أسرهن في غياب الزوج أو المعيل خارج بلدهن. وأردفت أنه في الكثير من الحالات يصبح الأولاد معيّلين للأسرة بغرض تلبية احتياجاتها. وتظهر دراسة كير أن 52% فقط من أولاد اللاجئيين السوريين يواظبون على الذهاب إلى المدرسة في الوقت الحالي مقارنة بـ62% من الإناث. و أن تدفق اللاجئيين السوريين يلقي بآثار متزايدة على المجتمعات المضيفة في الأردن، والتي تكافح أمام تحديات تكاليف السكن والمعيشة المرتفعة. والوصول إلى الخدمات العامة. وتبين الدراسة أن أكثر من 80% من اللاجئيين السوريين في الأردن لا يعيشون في المخيمات، بل في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية على أطراف المدن، وغالباً في مساكن غير لائقة وفي خيام غير منظمة أو في ملاجئ مؤقتة. وفي المجمل، تشارك أكثر من عائلة في السكن في شقة صغيرة، ويتوجب على الأسر إنفاق ما يبلغ متوسطه 260 دولاراً كل شهر على الإيجار. وبالنسبة للاجئيين الذين يواجهون صعوبات وتكاليف باهظة للحصول على تصريح عمل في الأردن، تشكل القدرة على دفع الإيجار أحد أكبر مواضع القلق الملحة لديهم.

• أ.د سميران، محمد علي و سميران، مفلح علي (2014) اللجوء السوري وأثره على الأردن. طبق الباحثان استبانة على (105) أفراد من سكان مخيم الزعتري و توصل الباحثان إلى النتائج الآتية: إن تدفق اللجوء إلى الأردن استنزف الموارد المحلية المحدودة ، وأدى إلى الضغط على البنية التحتية والخدمات. تعد محافظة المفرق ومحافظة اربد من أكثر المحافظات تضررا من اللجوء السوري، حيث الازدحام في المراكز الصحية، وكثرة الطلب على المياه، وازدحام الطلاب في المدارس في الفترتين الصباحية والمسائية، وغيرها. ارتفاع أجور المساكن بشكل كبير جدا، مما أدى إلى عدم إمكان الأردنيين وخاصة المقبلين على الزواج من دفع تكاليف أجور السكن. قلة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الأردنية والتي تدفع مباشرة إلى اللاجئيين مع قيامه بالعبء الكبير في الإنفاق على اللاجئيين. وتشير الاستبانة إلى أن أكثر اللاجئيين قد هربوا من المدن الكبيرة وخاصة درعا وحمص، خوفا من القتل، أو التهديد بالقتل، وأن 76% تقريبا منهم يرغبون بالرجوع إلى بلادهم بعد انتهاء الحرب. يشكل اللجوء عبئا إضافيا على الموازنة الأردنية مع وجود الضائقة المالية ، وتضخم المديونية، وما يترتب عليها من فوائد سنوية، علما بأن الدراسة بينت بأن المنظمات المانحة لا تقدم للاجئيين أكثر من 19% من الدعم. وتوصي الدراسة بتقديم المساعدات من الدول المانحة إلى الحكومة

الأردنية للقيام بالمهام التي يتطلبها اللجوء، وخاصة أن الأردن يمر بضائقة مالية، وعجز في الموازنة، وتراكم في المديونية.

• النوايشة (2012): دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحويل الديمقراطي في الأردن (1989-2009) من خلال الدراسة التتبعية لقوانين الانتخابات في الأردن توصلت الدراسة إلى: إن آفاق التطور الديمقراطي مقيد بكثير من النصوص الدستورية، ومنها قانون الانتخاب الأردني المؤقت رقم (15) لعام 1993 قانون الصوت الواحد الذي أدى إلى تفتيت المشاركة الحزبية في الانتخابات (1993-1997-2003-2007). قانون المطبوعات والنشر رقم (17) لسنة 1997 الذي حد من حرية الصحافة، وقانون الاجتماعات رقم (47) لعام 2001. وأن هناك ضعفاً في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية مما أدى تهميش دورها في عملية التحول الديمقراطي، حيث أنها مازالت بعيدة عن المطالب الوطنية للشعب الأردني. وأوصت الدراسة بتعزيز الإصلاحات الديمقراطية وما يتعلق بها من قوانين وأنظمة، والعمل على تعزيز السلوك المدني القائم على حرية التعبير واحترام حقوق الانسان وقبول الرأي الآخر من خلال المناهج الدراسية في كل المدارس والجامعات، قيام الأحزاب السياسية بندوات تعريفية عن الأحزاب في الجامعات الأردنية وبيان أدوارها في الأردن مع المحاولة لوضع برامج تكون ملائمة لواقع المواطن الأردني.

• الحوراني، هاني وفريق من الباحثين (2011): دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن طبقت استمارة مسحية على عينة بلغت (121) منظمة هدفت إلى تحديد مؤشرات في المجتمع المدني الأردني، وهذه المؤشرات تتحدث عن محاور: الانخراط المدني، مستوى التنظيم، ممارسة القيم، الأثر المدرك. وسجل المؤشر (3, 55) نقطة من مئة. و توصلت الدراسة إلى أن أبرز نقاط القوة كانت: الانفتاح الأردني السياسي بعد عام 1989 مما أدى إلى تعزيز الاهتمام الدولي بالمجتمع الأردني، ووفر مصادر دعم هامة، معظم فئات المجتمع المدني لها بنية تحتية وقدرة اتصال مقبولة عدا العاملة منها في المناطق الريفية النائية، وتتسم غالباً بالاستقلالية الإدارية والمالية. أبرز نقاط الضعف: البيئة العاملة فيها بيئة محافظة سياسية و منحازة لصالح الدولة خاصة النقابات و التعاونيات والجمعيات الخيرية، ضعف تداول المواقع القيادية، وتدني الشفافية، وضعف مصادر التمويل، لاسيما من الحكومة والقطاع الخاص، وأوصت بالانتقال إلى استراتيجية عمل وطنية شاملة لأنها سبب في ضعف الحوار ومجال لتدخل الأطراف المانحة. وأكدت في التوصيات على إنشاء معهد للقيادة والحكم الرشيد خاص بمنظمات المجتمع المدني بهدف تطوير مهارات القيادة والإدارة داخلها، وأن يكون المعهد مؤسسة مستقلة بإدارة مشتركة ما بين الحكومة والمجتمع المدني، وضرورة الانتباه إلى اختيار قادات بالانتخاب وليس بالتزكية، ضرورة العمل على ترويض ثقافة قيم التسامح والحوار وقبول الآخر كجزء من سياسة المنظمات، إشاعة ثقافة التطوع ووضع برامج تدريب وتأهيل خاصة بها مترافقة مع إصدار تشريع متخصص بشؤون التطوع، كما أوصت كذلك بإشراك المنظمات النسائية وشدت على

تطوير ثقافة الشراكة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية وتأهيل منظمات المجتمع المدني للعب هذا الدور، تشجيع المجتمع المدني على تنشيط أدواته الاعلامية، وتطوير قاعدة بيانات الكترونية خاصة بتلك المنظمات، تشجيع مراكز البحوث على مزيد من الدراسات.

تعقيب على الدراسات السابقة :

اشتركت الدراسات السابقة بوجود مشاكل حقيقية يعاني منها كل من اللاجئيين والمجتمع المضيف خاصة الاقتصادية والاجتماعية (دراسة الامم المتحدة، ودراسة فرانسيس، ودراسة سميران)، ودعت الدراسات إلى تفعيل أكبر لدعم المنظمات الدولية وخاصة بالجانب التنموي ودمجه مع الخدمات الانسانية بخطط ومعالجات بعيدة الأمد تعود بالنفع على اللاجئيين وعلى اقتصاد المجتمع المضيف (دراسة فرنسيس، ودراسة الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب)، علماً أن هناك تقصيراً واضحاً من المجتمع الدولي بتسديد التزاماته المالية المتوجبة، إضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني المفترض أن تقوم به في حال وجود انتهاكات بمجال حقوق الانسان لأي من الطرفين كما أشارت ورقة(جاد الله، 2015)، توجهت دراستي (النوايشة والحوراني) لواقع عمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن مع توصيات لتحديث و تفعيل عملها كجهة مراقبة ومشاركة و حتى طرف ممكن أن يؤثر حتى على الجهات التشريعية لتأخذ دورها المنوط بها كمؤسسات مجتمع مدني. والبحث اختلف عن الأبحاث السابقة بتناوله أفق مشاركة منظمات المجتمع المدني المحلي لمواجهة ازمة اللجوء على أرض الواقع بما يقدمه من أنشطة وخدمات وبتوجهه نحو فئات محددة من المجتمع بغض النظر عن وجود اختلافات.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس: ما أفق مشاركة المجتمع المدني المحلي في التصدي لأزمة اللجوء؟
تفرع عنه الأسئلة التالية:

- 1- ماهي أهم القطاعات التي تتوجه لها مؤسسات المجتمع المدني ؟
- 2- ماهي أكثر الفئات تلقياً لأي نوع من أنواع الخدمات ؟
- 3- مامدى مشاركة منظمات المجتمع المدني في التصدي للأزمة ؟ و كيف تكون مشاركة فعالة؟
- 4- ما هي أهم المعوقات التي تواجه تقديم خدمات مؤسسات المجتمع المدني؟
- 5- ما هي أهم التأثيرات السلبية على المجتمع المحلي نتيجة تلك الأزمة ؟
- 6- ما هي أهم التأثيرات الإيجابية على المجتمع المحلي نتيجة تلك الأزمة ؟

مناقشة نتائج البحث :

سوف يتم معالجة كل سؤال من الأسئلة الفرعية استناداً لنتائج تطبيق أدوات البحث المستخدمة:

السؤال الأول : ماهي أهم القطاعات التي تتوجه لها مؤسسات المجتمع المدني :
للإجابة عن هذا السؤال رصدت الاستبانة القطاعات التي تقدم خدماتها وأنشطتها، الجدول الآتي يرسدها:

جدول (1) يوضح أهم الخدمات المقدمة:

نوع الخدمة/النسبة	العدد	النسبة المئوية
إغائية	25	86%
تدريب و تأهيل	28	69,5%
توعية متنوعة	29	100%
مجال حقوق الإنسان	14	48%
البيئة	9	9%

نلاحظ من الجدول السابق أن غالبية الجمعيات توجهت لتقديم أنشطة التدريب والتأهيل والتوعية، ولمختلف الفئات، وتعزو الباحثة ذلك لإمكانية ضبط تلك الأنشطة وتوفير مصادر تساعد على التخطيط لها، إضافة إلى أنها غير مكلفة. تليها الخدمات الإغائية لأن الجمعيات بمجتمعنا لها طابع المساعدات الاقتصادية خاصة، و هي انعكاس للبيئة، وأن غالبيتها تعتمد بشكل وبأخر على تبرعات الأفراد حوالي (60%) منها تعتمد على تلك التبرعات بنسبة فوق (30%) من مصادر تمويلها، مع ملاحظة اعتمادها بدرجة أقل على البرامج الإنتاجية (48%) منها تعتمد على تلك البرامج بنسبة فوق (30%)، من مصادر تمويلها، وتعلل الباحثة ذلك لضعف البيئة الإدارية و بالتالي ضعف أو عدم كفاية الموارد المالية المتوفرة، إضافة إلى حاجتها لكوادر اختصاصية والمزيد من الوقت للتخطيط و التنفيذ لاعتماد أنشطة أخرى، خاصة وأن غالبيتها لا يعتمد على مصادر تمويل خارجية (منح داخلية و خارجية) هذا ما اتفق مع توصيات دراسة (الحوارني، 2011). والجدول التالي يرصد مصادر تمويل تلك الجمعيات ونسبة كل مصدر يساهم بأكثر من 30% من مصادر التمويل المعتمدة:

جدول (2) مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني المحلي

المصدر/النسبة	عددها	نسبتها
منح محلية و خارجية	6	20,7%
مشاريع إنتاجية	14	48%
تبرعات	17	58,6%

من الملاحظ في الجدول رقم (1) تنامي دور المؤسسات في تقديم دعم في مجال حقوق الإنسان لأنها أولاً عينة مقصودة، وتشكل تلك الأنشطة باباً من أبواب دعم الجمعيات للحصول على منح خارجية مستقبلاً، ويدل على تطور متنام بوعي تلك المؤسسات لدورها الفعال في المجتمع وهذا يتسق مع ما طرحته دراسة (الحوارني، 2012)، وأخيراً مجال البيئة الذي طرق حديثاً ويحتاج إلى بنية هيكلية خاصة من الإداريين أو درجة خاصة من الوعي للقائمين ووجود الكفاءات لمجتمع مدني على تلك المؤسسات.

السؤال الثاني: ماهي أكثر الفئات تلقياً لأي نوع من أنواع الخدمات؟

جدول (3) يوضح الفئات المستهدفة

النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الفئة/النسبة
48%	14	أطفال
100%	29	نساء
51,7%	15	لاجئين
17%	5	فئات خاصة
51,7%	15	شباب

من الجدول السابق نلاحظ التوجه نحو النساء بشكل لافت حيث بلغت النسبة 100% أي كل الجمعيات ترصد للنساء أنشطة، وتعزو الباحثة ذلك لطبيعة المجتمع وحرص مؤسسات المجتمع المدني على تفعيل دور المرأة في المجتمع، وإمكانية تواجدها في المنزل بدون عمل أكثر من فئة الرجال، تليها فئة الشباب واللاجئين حوالي نصف المؤسسات تقدم خدمات للاجئين، ففئة الأطفال على التوالي. وهذا يدل على أن فئة اللاجئين فرضت تقديم المساعدات لها من قبل مؤسسات المجتمع المدني، فنصف العينة ترصد برامج وأنشطة تخصهم، نظراً لطبيعة المجتمع الثقافية، ولأن هذه المنظمات تعمل كبريد ومساعد لعمل المنظمات الدولية التي تقدم مختلف الخدمات للاجئين، باعتبار أن أكثر من 80% من اللاجئين يعيشون خارج المخيمات وبالبيئات الفقيرة كما بينت ذلك دراستنا (فرانسيس، 2015) و البرنامج الإنمائي (2017)

السؤال الثالث: مامدى مشاركة منظمات المجتمع المدني في التصدي للأزمة؟ وكيف تكون مشاركة فعالة؟

رأى النشطاء المدنيون أن فعاليتها جزئية، وهذا ما اتسق مع دراسة (الحوارني، 2012) ومع وجهة نظر د.فارس العزواي (العزواي، 2013). كما ربط النشطاء فعالية تلك المؤسسات بالنقاط التالية: توسيع أفق قرارات وزارة التنمية، وإعطاء دور صحيح و مركزي للمنسقين من اللاجئين وإشراكهم أو اعتبارهم جزءاً من عملية التخطيط وليس التنفيذ فقط، هذا ما اتفق مع دراسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ودراسة (فرانسيس) ودراسة (الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب). وتأهيل كوادر الميدان، واختيار معايير مناسبة لانتقائهم وهذا ما اتفق مع دراسة (الحوارني، 2012). مع دعم رصد احتياجات الواقع بالدراسة الميدانية الاستطلاعية الصحيحة للفئة الموجه النشاط لها. كما يؤثر القدرات المهنية الإدارية وهيكلتها والخبرات والكفاءات المتوفرة وهذا ما اتفق مع دراسات (الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب) و(الحوارني، 2012)، و(النوايشة، 2011)، و(فرانسيس، 2015). والأنظمة والتعليمات الحكومية، ووضع المانحين المالي.

السؤال الرابع: ما هي أهم المعوقات التي تواجه تقديم خدمات مؤسسات المجتمع المدني؟ من خلال المناقشات والاستبانة كانت التوجهات والقرارات الحكومية التي تمنع العمل، الكادر غير المؤهل، عدم وجود ثقافة المجتمع المدني وقدرته على التأثير في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المحلي خصوصاً. وهذا ما أكدته دراستي (الهوراني، 2012) و(النوايشة، 2011).

- ارتباط مفهوم التطوع كمصدر اقتصادي.
- ضعف قنوات الاتصال بين الواقع والجهات صاحبة القرار، مما يؤدي إلى عدم الاستجابة بفعالية للمتطلبات على أرض الواقع من قبل الجهات صاحبة القرار.
- عدم وجود الدافعية لدى اللاجئيين للعمل والتعاون مترافقة مع عدم كفاية مبادرات المجتمع المدني. عدم وجود جدية حقيقية من المجتمع المحلي من جميع الكوادر وعدم متابعة الأنشطة ومراقبة سيرها بالشكل المطلوب مترافقة مع فساد مالي ضمن الجمعيات، هذا ما اتفق مع دراسة (الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب، 2016) التي أكدت على تعزيز القيم الانسانية الأساسية المولدة لآليات شفافة في العمل الانساني. قوانين المانحين.
- عدم وجود السوريين في مراحل التخطيط والمراقبة والمتابعة. وهذا ما أيدته فكرة د.حافظ عبد الرحيم (عبد الرحيم، 2004).
- عدم القدرة على حماية الحقوق العمالية لانهم تنقصهم الصفة القانونية للعمل (تصريح عمل).

السؤال الخامس: ما هي أهم التأثيرات السلبية على المجتمع المحلي نتيجة تلك الأزمة؟

- يعتبر المجتمع المحلي أن الأزمة الاقتصادية هي بسبب استقبال اللاجئيين في البلاد ومنافستهم على فرص العمل وبأجور أقل خاصة الأعمال المهنية، نظراً لكثرة طالبي العمل.
- غلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة أجور السكن، مما شكل ضغوطات اقتصادية على العائلات.
- استهلاك البنى التحتية، رغم المعونات المقدمة غير الكافية.
- تخصيص المعونات للاجئين. مع النقاط السابقة أدى إلى ردود أفعال سلبية من أبناء المجتمع الأردني، هذا ما اتفق مع دراسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ودراسة (الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب).
- خوف الفتاة الأردنية من قلة فرص الزواج لوجود فتيات من جنسيات أخرى وبمهر أقل استغلال كفاءات اللاجئيين العلمية، وتحويل الكفاءات العلمية إلى كفاءات مهنية، دون توظيف تلك الخبرات والكفاءات والافادة منها.
- التحدي الأمني والتأثير على قيم المجتمع مما دعا إلى زيادة المراقبة والتحفظات والتشديدات الأمنية من قبل الحكومة في مجال حقوق الأنسان وتقييد حرية الإعلام.

- زيادة كلفة السلعة الواحدة نتيجة عدم وجود منافذ للتصدير بعد إغلاق معظم الحدود مما أدى إلى رفع كلفة تأمين البضائع كتأثير للاضطرابات السياسية.
- ما هي أهم التأثيرات الإيجابية على المجتمع المحلي نتيجة تلك الأزمة ؟
- تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير أدائها و اشتراكها بدور مؤثر في المجتمع.
- إثراء السوق المحلي بكوادر مؤهلة.
- تدفق رأس مال خارجي إلى الأسواق المحلية.
- تفعيل العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع نقلا عن المجتمع السوري، تدخل بعض الشخصيات ذات الحضور الاجتماعي في حل خلافات اجتماعية في المجتمع المحلي.
- زيادة مصادر التمويل وميزانيات مختلف منظمات المجتمع المدني من خلال الحصول على مزيد من المنح الخارجية والخبرات والكفاءات العالية.

استنتاجات عامة:

- هناك مجال وأفق لتطوير إشراك عمل مؤسسات المجتمع من خلال دعمها لتمكينها من أداء أفضل بمزيد من التأهيل لكوادرها وإصلاح الهيكل التنظيمي والإداري. مع تنسيق التوزيع الجغرافي للخدمات المقدمة من قبلها.
- تطوير أنشطة تشاركية بين المجتمع المضيف واللاجئين .
- الاستفادة من الخبرات و الكفاءات العلمية للاجئين. وتأهيلهم ضمن الفرق والمجموعات التطوعية للمجتمع المضيف وإشراكهم بتقديم مختلف الأنشطة والبرامج لمجتمعاتهم.
- التوجيه نحو بناء مشاريع تنموية ومشاريع إنتاجية لكل المؤسسات يشارك فيها اللاجئون.
- لقاءات دورية تقييمية لكل الجهات العاملة في هذا المجال لتبادل الخبرات، وإيجاد نوع من التنسيق تحت إشراف هيئات حكومية مختصة وعلى مستوى عال في مجال التخطيط، والتنفيذ.
- التعاون مع المنظمات الدولية الفعالة مع محاولة توجيهها للتخصيص بالتوزيع الجغرافي ونوعية تقديم الأنشطة.
- حملات توعية بمشاركة كل الفعاليات الإعلامية من أجل بث ثقافة التطوع خاصة بالجامعات، و تثقيف المجتمع بأهمية ودور المجتمع المدني التنموي بكافة مؤسساته.
- بث قيم التسامح وقبول الآخر أنى كان معيار أو منطلق الاختلاف، وتنمية مهارات المشاركة لأفراد المجتمع. مما يمكنهم من التفكير والتصرف تصرفاً يوازن فيه بين حقوقه وبين الصالح العام.

المراجع:

- الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب (2016): "أثر البرامج الانسانية على المجتمع المحلي"، لبنان .
- د.السعد، حسام (2016): الزواج المبكر في ظل الحرب السورية، مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سورية.عنتاب.
- المركز المجتمعي للخليج العربي لإدارة الكوارث والأزمات،(2013)
Arab Gulf Society for crisis and disaster management · June 29, 2013
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017): الأزمة السورية أضعفت قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية . www.alghad.com/.../565241
- جادالله، رانيا فؤاد عبدالحكيم (2015): دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين ورقة عمل مقدمة من قبل الخبير القانوني باللجنة الوطنية لحقوق الانسان،الدوحة .
- جامعة اليرموك،(2016) : "مؤتمراللاجئون والتنمية المستدامة " ornews.com/index.php?option=com_content&view=article&id...q
- الخليج اون لاين، (2016):"اللاجئون السوريون في الأردن...معاناة مستمرة و مصير مجهول"،
<http://klj.onl/Z1hUXJB>
- الحوراني، هاني و فريق من الباحثين(2011):دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن، مركز الأردن للدراسات، دار السندباد، الأردن.
- الخصاونة، أنس (2016): توقيع خطة العمل السنوية لدعم المجتمع المدني في الأردن،
addustour.com
- أ.د سميران، محمد علي وسميران، مفلح علي (2014): اللجوء السوري وأثره على الأردن، المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون، جامعة آل البيت، الأردن.
- د. شعبان،عبد الحسين (2012): المجتمع المدني سيرو سيرو،دار الأطلس، بيروت.
- شنين، محمد (2011): تحولات مفهوم الأمن الإنساني. <http://bit.ly/cheap-gadgets> : Amazing Offers{display:inline}
- د.عبد الرحيم، حافظ (2004) المجتمع المدني والتنمية: أية علاقة؟دراسات معهد الإمام الشيرازي، واشنطن. www.siionline.org
- د.عطية، جمعة (2016): منظمات المجتمع المدني
<http://www.alukah.net/culture/0/108230/#ixzz4bbCQAm00>
- د الغزاوي، فارس (2013):المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية،
<http://www.alukah.net/culture/0/54670/#ixzz4bb9kOd6l>
- فرانسيس ألكساندرا، (2015):أزمة اللاجئين في الأردن، دراسة لمركز كارنيغي للشرق الأوسط ،بيروت.

- منصور، علي، وآخرون (2009): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، جامعة دمشق، دمشق.
- منظمة كير العالمية، (2014): معاناة اللاجئين السوريين بالأردن، عثمان، ناريمان
www.aljazeera.net/news/.../2014/4، الأردن.
- النوايشة، عايدة (2012): دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحويل الديمقراطي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- Powered by: joos.co- جميع حقوق النشر محفوظة لجريدة الغد 2017
- موقع هلا الأخباري: <http://www.hala.jo/?p=82091>

الأمن النفسي في ضوء متغيري الجنس والحالة الزوجية: دراسة مقارنة
بين عينة من الأردنيين وعينة من اللاجئين السوريين
د. أحمد الشريفين د. عبير الرفاعي
جامعة اليرموك

الأمن النفسي في ضوء متغيري الجنس والحالة الزوجية: دراسة مقارنة بين عينة من الأردنيين وعينة من اللاجئين السوريين.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى الأمن النفسي لدى كل من المواطنين الأردنيين، واللاجئين السوريين في محافظة إربد. تكونت عينة الدراسة من (238) فرداً، (119) أردنياً، (119) لاجئاً سورياً، تم اختيارهم بالطريقة المتيسرة. تم استخدام مقياس بني مصطفى والشريفين (2013) للأمن النفسي. أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الأمن النفسي لدى الأردنيين كان أعلى وبشكل دال من مستوى الأمن النفسي لدى اللاجئين السوريين، ولم يكن هناك فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الأمن النفسي لدى أي من العينتين تعزى للجنس أو الحالة الزوجية.

الكلمات المفتاحية: الأمن النفسي، اللاجئين، الأردنيين، السوريين.

Psychological Security in Light of Gender and Marital Status: A Comparative Study between a Sample of Jordanians and another Sample of Syrian Refugees.

The study aimed to explore the levels of psychological security (PS) among Jordanians and Syrian refugees in Irbid governorate. The study samples consisted of 238 persons (119 Jordanians, 119 Syrian refugees), all participants were convenient samples. The scale of PS, developed by Bani Mustafa and Alshrifin 2013, was used in this study. Results showed that the level of PS among the Jordanian sample was significantly higher than that of the Syrian sample. No significant differences were found in any of the samples by gender or marital status.

Keywords: Psychological Security, Refugees, Jordanians, Syrian.

مقدمة

تواجه منطقة الشرق الأوسط حالةً من عدم الإستقرار السياسي والأمني، انعكست بأثارها على معظم دول المنطقة ومنها الأردن، الأمر الذي دفع به للتركيز على تحقيق الأمن الوطني كاستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية ونفسية. حيث أصبح الأمن الوطني الأردني مطلباً على درجة عالية من الأهمية إلى جانب الحرية والأمن النفسي والرفاه الاقتصادي. وهذا ما دفع لإتخاذ العديد من التدابير والسياسات لضمان تحقيق مستويات مقبولة من الإحساس بالأمن والاستقرار وبما يعزز من التماسك والتضامن الاجتماعي.

لقد كان للحروب وحركات اللجوء المختلفة أثر كبير في شعور الأفراد في البلد الأم بحالة من عدم الأمن وذلك نتيجة لعدم الشعور بالإستقرار، وعدم القدرة على إشباع الحاجات والرغبات التي يسعون إلى إشباعها. وهناك الكثير من اللاجئين الذين قد ينقلون هاجس الإثارة والتوتر والاستهداف لأفراد البلد المضيف، مما يعزز لديهم الشعور بعدم الأمن (Stewart & Brentano, 2006).

ومن العوامل التي تسهم في الشعور بعدم الأمن لدى أفراد المجتمع المضيف واللاجئين أنفسهم وجود العديد من الأفكار غير الصحيحة أو المشوهة لدى اللاجئين عن البلد المضيف قبل وصولهم إليه، واختلاف العادات والتقاليد بين أفراد المجتمع المضيف واللاجئين والإصرار على التمسك بها، ويرى كورليت وسالم وفلاسكروود (Corlett, 2013: Salem & Flaskerud, 2011) أن انتقال الفرد من بيئة لأخرى يؤثر على توازنه الاجتماعي فكيف إذا كان هذا الانتقال قسري وخارج الوطن حيث التغيير الذي يطرأ على حياتهم العادية ووضعهم في ظروف قد يصعب عليهم فهمها فلا بد أن يترك أثراً سلبية على اللاجئين بما فيها من معاناة وصعوبة.

وترى مارينا (Marina, 1998) أن التهجير القسري والمفاجئ للفرد من مكان يمثل له خصوصيته وحياته وذكرياته، يشكل صدمةً عنيفةً وخبرةً مؤلمةً تترك التوازن النفسي لديه، وقد يدخل الشخص في حالة من الإحباط أو القلق أو الإنطواء، وإذا ما توفرت الحاجات المعيشية الأساسية، فيجب أن لا يهمل الجانب النفسي لديه، لأن تبعات إهماله قد تكون خطيرة على المدى البعيد.

ومن جانب آخر يرى سيلسك ولورن (Selcuk & Lauren, 2015) أن اللاجئين الذين يجهلون قوانين البلاد الجديدة يتصرفون في ضوء قوانين بلدهم الأصلي، والتي قد لا تنسجم ومعالم الضبط الاجتماعي في المجتمع الجديد، وتصرفهم هذا قد يؤدي لإحتمالات خرق قوانين البلد الجديد، وما يترتب عليه من تبعات قانونية، وهذا قد يثير حالة من عدم الأمن النفسي لدى أفراد المجتمع المضيف.

ويرى ماسلو (Maslow, 1988) أن إشباع الحاجة إلى الأمن النفسي قد يدفع بالأفراد إلى البحث عن إشباع الحاجات النفسية الأخرى، ويرى أن هناك مجموعة من المؤشرات للدلالة على الأمن النفسي، هي: الشعور بالانتماء والإحساس بالمكانة في الجماعة، والشعوره بالطمأنينة وانخفاض مستوى التهديد والقلق، إضافةً إلى الشعور بالحب والقبول، والشعور بالعالم كوطن والانتماء له، وإدراك العالم والحياة بطريقة ايجابية والثقة بالآخرين، والإحساس بالتفاؤل، القدرة على التفاعل مع

الأخرين، تقبل الذات والتسامح معها وتفهم الاندفاعات الشخصية، الرغبة بامتلاك القوة والكفاية في مواجهة المشكلات بدلاً من الرغبة في السيطرة على الآخرين، الاهتمامات الاجتماعية وبرز روح التعاون واللف والاهتمام بالآخرين.

ويرى كيرنز وآخرون (Kerns, . Aspelmeier, . Gentzler, & Grabill, 2001) أن الفرد الأمن نفسياً هو الذي يشعر أن حاجاته مشبعة، وأن المقومات الأساسية لحياته غير معرضة للخطر، والإنسان الأمن نفسياً يكون في حالة توازن أو توافق أمني، أما في حالة حرمانه من الأمن فسيكون فريسة للمخاوف مما ينعكس سلباً على شتى جوانب حياته.

ويعرف الأمن النفسي بأنه "شعور الفرد بأنه محبوب متقبل من الآخرين، له مكانة، يدرك بأن بيئته صديقة وودودة غير محبطة، ويشعر فيها بندرة الخطر والتهديد" (الشهري، 2009: 5). وتؤكد كدوك (2016) بأن دخول الأفراد إلى مجتمعات جديدة يصاحبه غالباً صعوبة في التكيف، وحالات نفسية محبطة بسبب عوامل كثيرة مثل فقدان سبل العيش، وفقدان الاستقرار والأمن.

ويعد الأردن من الدول السبابة لاستقبال موجات اللاجئين السوريين نتيجة ما عانوه من الحروب والويلات التي دفعتهم للخروج من بلدانهم بحثاً عن الأمن، ويعد اللجوء حقاً أساسياً لكل إنسان أجبرته ظروفه بسبب الخوف من الحروب والكوارث لمغادرة وطنه بحثاً عن الأمن في شتى مجالات الحياة.

إن في الأردن ما يقارب مليون ونصف لاجئ بحاجة إلى عناية خاصة على المستوى النفسي، وهم يتقدمون بطلبات للحصول على الرعاية النفسية لهم ولأبنائهم. إن حاجة هؤلاء اللاجئين إلى الأمن يتمثل في شقين: الأول يتعلق بالأمن المادي وهي محاولة الأفراد الحفاظ على حياتهم وإشباع حاجاتهم الأولية ومحاولة الابتعاد عن مواطن الخطر، والثاني يتعلق بالأمن الاجتماعي ويتمثل في إحساس الأفراد بالأمن والأمان والرضا والطمأنينة وعدم القلق والتوتر والإحساس بالسعادة مع التمتع بالصحة النفسية، والشقان مجتمعان يمثلان الأمن النفسي (عبد المجيد، 2004).

ويمكن للباحثين تلخيص نتائج اللجوء السوري على الجانب الاجتماعي فيما ترتب عنه من عزلة اجتماعية، وإقامتهم في ظروف صعبة غير معتادين عليها، إضافة إلى التغيير في النسق القيمي والثقافي وبالتالي صعوبة التكيف مع المجتمع، كما تعد الظروف الاقتصادية الصعبة نتيجة مقلقة دفعتهم للعمل والقبول بدخل منخفض، وتعد هذه النتائج بالنسبة للاجئين السوريين من مهددات مقومات الأمن النفسي.

ومن خلال استعراض الأدب التربوي يلاحظ قلة الدراسات التي تناولت الأمن النفسي لدى اللاجئين السوريين، وأن هناك العديد من الدراسات التي تناولت بعض المتغيرات النفسية ذات الصلة والتي قد ترتبط بالأمن النفسي لدى الأفراد بشكل عام واللاجئين بشكل خاص، ومن هذه الدراسات دراسة ليافي وآخرون (Leavey, et al, 2003) حول الاضطرابات النفسية لدى اللاجئين والمهاجرين في لندن، والتي هدفت إلى الكشف عن مستوى انتشار الاضطرابات النفسية والمشكلات السلوكية بين اللاجئين والمهاجرين ومقارنتها بالمشكلات الموجودة لدى أقرانهم من سكان المملكة المتحدة،

تكونت عينة الدراسة من (329) فرداً، أشارت نتائج الدراسة إلى أن ربع اللاجئين والمهاجرين يعانون من مشكلات نفسية وهي منتشرة لديهم أكثر مما هي منتشرة لدى سكان المملكة المتحدة الأصليين. كما أجرى باركر (Barker,2004) دراسة في المملكة المتحدة لمعرفة العلاقة بين التهيئة الاجتماعية والتوافق الاجتماعي والأمن النفسي، تكونت عينة الدراسة من (2144) فرداً، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين التهيئة والدافعية على أداء الأفراد نحو التوافق الاجتماعي، فيما كانت هناك علاقة إيجابية في التوافق لدى الأفراد الذين يتصفون بمهارات اجتماعية ووجود أثر دال بين التوافق الاجتماعي والأمن النفسي.

أما دراسة أفرع (2005) فقد هدفت التعرف إلى مستوى الشعور بالأمن النفسي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، تكونت عينة الدراسة من (1002) وطالبين، أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى الأمن النفسي لدى الطلبة، وعدم وجود فروق دالة في درجات الأمن النفسي تعزى للجنس، المعدل التراكمي، المستوى الجامعي، الكلية، ومكان السكن. وتناولت دراسة أبو طالب (2011) العلاقة بين المساندة الاجتماعية والأمن النفسي لدى عينة من الطلاب النازحين وغير النازحين في الحدود الجنوبية بمنطقة جازان، تكونت عينة الدراسة من (400) طالب وطالبة، منهم (200) طالب من النازحين، و(200) طالب من غير النازحين، تم استخدام مقياس المساندة الاجتماعية ومقياس الطمأنينة النفسية، توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الأمن النفسي لدى النازحين كان (93%)، وعند غير النازحين (98.5%)، ووجود علاقة ارتباطية بين درجات المساندة الاجتماعية والأمن النفسي لدى الطلاب النازحين وغير النازحين.

كما أجرت نعيصة (2012) دراسة هدفها الكشف عن مستوى الشعور بالأمن النفسي وعلاقته بالتوافق الاجتماعي لدى الأحداث المقيمين في مراكز الإصلاح، شملت العينة (1000) ذكر مقيم في معهد الإصلاح، وتم استخدام مقياس الأمن النفسي ومقياس التوافق الاجتماعي، وقد توصلت النتائج إلى وجود شعور بالأمن النفسي لدى الذكور المقيمين بدار الإصلاح وبدرجة متوسطة، ووجود علاقة ارتباطية ذات دلالة بين درجات الطلبة على مقياس الأمن النفسي ومقياس التوافق الاجتماعي.

كما أجرى كل من بني مصطفى والشرفين (2013) دراسة هدفت الكشف عن العلاقة بين الشعور بالوحدة النفسية والأمن النفسي لدى عينة من الطلبة الوافدين الدارسين في جامعة اليرموك، تكونت عينة الدراسة من (158) طالبا وطالبة، تم استخدام مقياس الشعور بالوحدة النفسية ومقياس الأمن النفسي، وقد توصلت النتائج إلى أن مستوى الوحدة النفسية لدى الطلبة الوافدين كان متوسطاً، وأن معاملات الارتباط جميعاً بين المقياسين دالة باستثناء بعد المشاعر الذاتية مع مقياس الأمن النفسي وأبعاده.

أما دراسة لويز وآخرون (Llosa, et al, 2014) فقد هدفت الكشف عن مستويات الإضطرابات النفسية لدى عينة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. تكونت عينة الدراسة من (326) لاجئاً، وبعد إجراء التحليل الإحصائي أشارت نتائج الدراسة أن نسبة الإصابة بالاضطرابات النفسية بين اللاجئين قد تصل إلى (19.4%)، وكانت على الترتيب الآتي: الإكتئاب، الخوف من الأماكن العامة، الرهاب الاجتماعي، الوسواس القهري، والذهان.

من جانب آخر أجرى ثومسون ولاي وكيرون وتود (Thomessen, Laghi, Cerrone, & Todd, 2013), دراسة هدفت التعرف إلى الفروق في الاضطرابات النفسية والسلوكية بين المراهقين اللاجئين في إيطاليا والمراهقين الإيطاليين. تكونت عينة الدراسة من (120) مراهقاً، (60) من اللاجئين و(60) من المراهقين الإيطاليين. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الاضطرابات النفسية والسلوكية لدى المراهقين اللاجئين أعلى مقارنة بأقرانهم من الإيطاليين.

ويهدف معرفة مستوى تأثير الحرب السورية على الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين في مخيم الزعتري والرمثا وعمان. أجرى جبار وظاظا (Jabbar & Zaza, 2014) دراسة شملت (216) من الأطفال اللاجئين. أشارت نتائج الدراسة أن القلق والاكتئاب ينتشر بمستوى متوسط بين اللاجئين السوريين، وقد كان مستوى الشعور بالقلق والاكتئاب لدى اللاجئين في مخيم الزعتري أعلى مما لدى اللاجئين في منطقة عمان والرمثا.

من جانب آخر أجرى جاكوبسين وديموت وهير (Jakobsen, Demott & Heir, 2014) دراسة لمعرفة مستوى انتشار الاضطرابات النفسية لدى اللاجئين. تكونت عينة الدراسة من (160) لاجئاً إلى النرويج، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية أشارت النتائج إلى أن اللاجئين يعانون من مستوى عالٍ من وجود الاضطرابات النفسية، حيث كان انتشار الاضطرابات النفسية لديهم وفق الترتيب الآتي: اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة، الاكتئاب، رهاب الخلاء، واضطراب الوسواس القهري، والهلع، وأخيراً اضطرابات الرهاب الأخرى.

كما قام الحربي (ALharbi, 2016) بدراسة حول الأمن النفسي والكفاءة الذاتية بين الطلاب السوريين اللاجئين داخل وخارج المخيمات، تكونت عينة الدراسة من 600 طالب خلال العام الدراسي 2014/2015، أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض درجة الأمن النفسي للطلاب السوريين اللاجئين داخل المخيمات، في حين كان مستوى الأمن النفسي لمن يعيش خارج المخيمات متوسط، وأظهرت النتائج أيضاً درجة منخفضة من الكفاءة الذاتية بين الطلبة السوريين اللاجئين داخل المخيمات وخارجها. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن النفسي والكفاءة الذاتية. يلاحظ من الدراسات السابقة أنها تناولت مفهوم الأمن النفسي مع الكثير من المتغيرات مع فئات مستهدفة مثل طلبة الجامعات، المقيمين في مراكز الإصلاح، الطلبة النازحين في جازان. كما تناولت عدداً من الاضطرابات لدى اللاجئين وتختلف هذه الدراسة بأنها جاءت للتعرف إلى مستوى الأمن النفسي لدى الأردنيين، ومقارنة ذلك باللاجئين السوريين، وهذا ما لم تتطرق له الدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة

كان الإحساس بمشكلة الدراسة من خلال الخبرة العملية للباحثين في تدريب طلبة الإرشاد النفسي للتعامل مع الحالات المختلفة للأردنيين واللاجئين السوريين والتي تحتاج إلى الإرشاد النفسي، وبالتالي فقد تم رصد العديد من السلوكيات والأعراض التي تشير إلى وجود مستوى معين من التوتر والقلق والضغوط النفسية والاجتماعية والتي يعزوها معظم من يتم مقابلتهم للظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار جراء الحروب المختلفة، ولكن تلك الأسباب قد تختلف باختلاف الجنسية وقد تنتشر لدى بعض الحالات بمستوى أكبر من حالات أخرى والتي تعبر في مجملها عن عدم

الاستقرار والأمن النفسي. وتكمن مشكلة الدراسة بالاهتمام بالأمن النفسي للاردنيين واللاجئين السوريين وإبرازه، وتناوله بالبحث والدراسة، نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية لدى القائمين والمهتمين بهذا الموضوع، وبالتالي قصور في عمليات الإرشاد النفسي والاجتماعي للفئات المختلفة، بالتحديد فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما مستوى الأمن النفسي لدى الأردنيين واللاجئين السوريين؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات تقديرات الأردنيين واللاجئين السوريين على مقياس الأمن النفسي تعزى لكل من الجنسية، والجنس، والحالة الزوجية، والتفاعل بينهم؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على واحدة من المجالات الحيوية في علم النفس والمرتبطة بدراسة الشعور بالأمن النفسي لدى الأردنيين واللاجئين السوريين، وتنبثق أهمية هذه الدراسة في جانبين: الأول نظري والثاني تطبيقي، فتمثل الأهمية النظرية في الكشف عن مستويات الأمن النفسي لدى الأردنيين واللاجئين السوريين، وكذلك الكشف عن أبرز المتغيرات المرتبطة بهما، والفروق الدالة بين هذه المتغيرات. أما من حيث الأهمية التطبيقية، فإن الدراسة تفتح الباب أمام بحوث مستقبلية، وتسهم في توفير النتائج الخاصة بالأمن النفسي لدى الأردنيين واللاجئين السوريين، مما قد يجعلها وسيلة يستفيد منها المتخصصون في المراكز الإرشادية، وتحديد المراكز الإرشادية في المخيمات الخاصة باللاجئين، والتي تسعى لدمج اللاجئين بالشكل المناسب في الأنشطة المتنوعة في البيئة الأردنية، والتضافر مع مراكز الإرشاد المتخصصة لوضع الخطط الفعالة لرفع مستوى الأمن النفسي لدى الأردنيين واللاجئين. من خلال التمهيد لتطوير وبناء البرامج الإرشادية من قبل المختصين والمهتمين. ومن المؤمل لهذه الدراسة بما انتهت إليه من نتائج وتوصيات أن تفتح آفاقاً بحثية للدارسين والمهتمين في هذا المجال.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

الشعور بالأمن النفسي: حالة من الانسجام والتوافق بين الفرد وبيئته المادية والاجتماعية، وهي حالة تظهر في مقدرة الفرد على تحقيق بعض حاجاته وحل ما يواجهه من مشكلات يومية متنوعة ومختلفة حلاً منطقياً، وباستجابة مرضية لمتطلبات بيئته المحيطة (Zhang & Wang, 2011). مقياس في الدراسة الحالية بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على مقياس بني مصطفى والشريفي (2013)، والمستخدم في هذه الدراسة متضمناً الأبعاد الآتية: الشعور بالأمن، وتشير إلى إدراك الفرد للبيئة المحيطة بأنها ودودة وغير محبطة يشعر بها بندرة الخطر والتهديد والقلق. والشعور بالانتماء، وهو إشارة إلى الاستمتاع بالتعاون أو التبادل مع الآخرين في البيئة المحيطة، والشعور بالحب وتعني إحساس الفرد بأنه متقبل من الآخرين، وله مكانة بينهم.

حدود الدراسة

- المحدد الزمني: تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الزمنية الواقعة بين 2016/12/1 - 2017/2/1م.

- المحدد المكاني: تم تطبيق الدراسة في بعض المناطق السكنية في محافظة إربد.
- المحدد البشري: تم تطبيق الدراسة على عينة متيسرة من الأردنيين واللجائين السوريين.

محددات الدراسة:

- تتحدد نتائج الدراسة بالمقياس المستخدم في هذه الدراسة هو مقياس بني مصطفى والشرفيين (2013) للأمن النفسي وما يتمتع به من صدق وثبات.
- تتحدد نتائج الدراسة بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة والمتمثلة بمفهوم الأمن النفسي وأبعاده.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أ. المتغيرات المستقلة، هي:

- الجنسية، وله مستويان (أردنيين، لاجئين سوريين).
- الجنس، وله مستويان (ذكر، أنثى).
- الحالة الزوجية، وله ثلاث مستويات (أعزب، أرمل/ مطلق، متزوج).

ب. المتغير التابع، هو:

- مستوى الأمن النفسي لدى الأردنيين واللجائين السوريين.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي؛ للتعرف على مستوى الأمن النفسي للأردنيين واللجائين السوريين، ومعرفة إذا كان هناك فروق في مستوى الأمن النفسي تعزى لاختلاف مستويات متغيرات الدراسة.

أفراد الدراسة

تم اختيار أفراد الدراسة من الأردنيين واللجائين السوريين بالطريقة المتيسرة (Available Sample)؛ حيث بلغ عددهم (238) فرداً، (119) أردنياً، و(119) لاجئاً سوري في محافظة إربد. والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة.

الجدول 1 : توزيع عينة الدراسة بحسب متغيرات الجنس والمستوى الدراسي والحالة الزوجية.

المجموع	لاجئ سوري		أردني		الجنسية الجنس	الحالة الزوجية
	إناث	ذكور	إناث	ذكور		
99	21	29	26	23		متزوج
108	28	26	25	29		أعزب
31	11	4	5	11		مطلق/ أرمل
238	60	59	56	63		المجموع

مقياس الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة بمعرفة مستوى الأمن النفسي لدى الأردنيين واللاجئين السوريين، استخدم الباحثان مقياس بني مصطفى والشريفين (2013) للأمن النفسي:

مقياس الأمن النفسي

قام الباحثان باستخدام مقياس بني مصطفى والشريفين (2013) للأمن النفسي، وقد تمتع المقياس بصورته الأصلية بمؤشرات صدق وثبات عالية فقد تم التحقق من صدقه الظاهري من خلال عرضه على مجموعة مكونة من ثمانية محكمين، إضافة إلى تطبيق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (40) طالباً وحساب قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجالات التي تتبع لها، بين الفقرات والدرجة الكلية للمقياس، وقد تبين أن جميع فقرات المقياس يزيد معامل ارتباطها مع البعد والمقياس ككل عن (0.30)، إضافة إلى ذلك تم التحقق من ثبات الإعادة حيث بلغت قيمته للمقياس ككل (0.92) وبلغت قيمة ثبات الاتساق الداخلي للمقياس ككل (0.95)، وقد تم التحقق من دلالات صدق وثبات المقياس، كما يلي:

دلالات صدق وثبات مقياس الأمن النفسي

الصدق الظاهري:

للتأكد من ملائمة المقياس، ومناسبته لتحقيق هدف الدراسة، تم التحقق من الصدق الظاهري للمقياس، وذلك من خلال عرضه بصورته الأصلية (28) فقرة على مجموعة من المحكمين مكونة من عشرة متخصصين حيث أبدوا رأيهم في سلامة الصياغة اللغوية، ووضوح الترجمة وفقرات المقياس، ومدى ملاءمتها للمجال الذي تنتمي إليه، وإضافة أية ملاحظة من شأنها تعديل المقياس بشكل أفضل.

وفي ضوء ملاحظات المحكمين، أجريت التعديلات المقترحة، وتعديل بعض الفقرات، لتصبح أكثر وضوحاً من حيث صياغتها. وبذلك بقي عدد فقرات المقياس بعد التحكيم (28) فقرة موزعة على المجالات الآتية: المجال الأول: الشعور بالأمن، وتقيسه الفقرات من (1-11)، والمجال الثاني: الشعور بالانتماء وتقيسه الفقرات من (12-21)، والمجال الثالث: الشعور بالحب وتقيسه الفقرات من (22-28).

مؤشرات صدق البناء

يهدف التحقق من صدق البناء تم تطبيق المقياس على عينة مكونة من (30) فرداً من خارج عينة الدراسة، وحسبت معاملات الارتباط بين الدرجات على الفقرة والدرجات على المجال، وكذلك معاملات الارتباط بين الدرجات على الفقرة والدرجات على المقياس ككل، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول 2: قيم معامل ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه وقيم معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس.

رقم الفقرة	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع المقياس ككل
1	أشعر بالتهديد عندما أتعرض للانتقاد.	.42	.40
2	أتجنب التعرض للمواقف المزعجة.	.56	.48
3	أنا راض عن نفسي.	.62	.43
4	لدي إيمان كاف بقدراتي.	.60	.58
5	أقبل ما لدي من قدرات عقلية.	.54	.43
6	اعتبر نفسي شخصاً سعيداً في الحياة.	.47	.41
7	أشعر أنني أتمتع بصحة جيدة.	.69	.56
8	أكره العيش في هذا العالم.	.56	.44
9	يجرح شعوري بسهولة.	.39	.33
10	أصرف بثقة تامة في المناسبات الاجتماعية.	.55	.52
11	أعتقد أن طفولتي كانت سعيدة.	.46	.37
12	استطيع الانسجام مع الآخرين.	.51	.46
13	يمكنني الوثوق بالآخرين.	.51	.35
14	أحب للآخرين ما أحب لنفسي.	.45	.43
15	أكره أن أكون وحدي.	.45	.44
16	أشعر بالاطمئنان بوجود الآخرين.	.56	.38
17	أشعر بأن الآخرين لا يقدرّون أعمالي.	.52	.49
18	أشعر بأنني عديم الفائدة في هذه الحياة.	.61	.48
19	أنزعج عندما أرى الآخرين مسرورين.	.67	.38
20	لدي عدد كبير من الأصدقاء.	.68	.52
21	أتفاعل مع الآخرين في المواقف الاجتماعية.	.40	.36
22	يظهر الآخرون احترامهم لي.	.53	.50
23	أشعر بأنني عبء ثقيل على الآخرين.	.57	.45
24	أشعر بالمودّة والمحبة نحو الآخرين.	.56	.35
25	أشعر أن الحياة مجرد هم وتعب.	.52	.49
26	يعاملني الآخرون بكل عدل واحترام.	.60	.45
27	أعتقد أنني متقلب المزاج.	.44	.39
28	أشعر بالمتعة رغم وجود مشكلات في حياتي.	.47	.36

يُلاحظ من الجدول (2) أن قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجالات التي تنتمي إليها تراوحت بين (0.39 - 0.69)، كما تراوحت قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية على المقياس ككل بين (.35-.56)، وقد اعتمد معيار لقبول الفقرة أن لا يقل معامل ارتباطها بالمجال الذي تنتمي إليه، وبالمقياس ككل عن (.30)، وفق ما أشار إليه عودة (2011). وبناءً على هذا المعيار، وفي ضوء هذه القيم فقد قبلت فقرات المقياس جميعها، وبالتالي تكون مقياس الأمن النفسي بصورته

النهائية من (28) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات. كما حسبت قيم معاملات الارتباط البيئية لمجالات مقياس الأمن النفسي، وقيم معاملات ارتباط المجالات بالمقياس ككل، كما هو موضح الجدول (3).
الجدول 3: قيم معاملات الارتباط البيئية لمجالات مقياس الأمن النفسي وارتباط المجالات بالمقياس ككل.

المجال	الشعور بالأمن	الشعور بالانتماء	الشعور بالحب	المقياس ككل
الشعور بالأمن	*	*	*	*
الشعور بالانتماء	.71	*	*	*
الشعور بالحب	.69	.65	*	*
المقياس ككل	.79	.81	.76	*

يلاحظ من الجدول (3) أن قيم معاملات الارتباط بين مجالات مقياس الأمن النفسي كانت مرتفعة، وتراوحت بين (.65 - .71)، كما أن قيم معاملات الارتباط بين المجالات والمقياس ككل كانت مرتفعة أيضاً، وتراوحت بين (.76 - .81)، ويعد ذلك مؤشراً على صدق البناء للمقياس.

ثبات المقياس

قدرت معاملات الثبات للمقياس بطريقتين:

أولاً: باستخدام معامل ثبات الاستقرار، فبهدف التحقق من ثبات المقياس المستخدم ودقة فقراته تم تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (30) فرداً، مع مراعاة ألا يكون أفراد العينة الاستطلاعية ضمن أفراد عينة الدراسة الرئيسة، ثم أعيد تطبيقه على العينة الاستطلاعية نفسها بعد أسبوعين من التطبيق الأول، وحسب معامل ثبات الإعادة (Test - Retest) (معامل ثبات الاستقرار) حيث بلغت قيمة معامل ثبات الإعادة للمقياس ككل (0.91) وللمجالات الفرعية (0.89) (0.86) (0.85) على التوالي.

ثانياً: تقدير قيمة معامل ثبات الاتساق الداخلي للمقياس باستخدام معادلة كرونباخ ألفا على أفراد العينة الاستطلاعية أنفسهم، حيث بلغت قيمة معامل ثبات الاتساق الداخلي لمقياس الوحدة النفسية (0.88) وهي قيمة عالية، وأما معاملات الثبات لمجالات المقياس فقد بلغت (0.87) (0.84) (0.83) على التوالي، ولكنها عالية أيضاً، وهي مؤشرات تدل على تمتع المقياس بدلالات اتساق داخلي (كمؤشر على الثبات). ويبين الجدول (4) قيم الثبات الخاصة بالمقياس:

الجدول 4: معاملات ثبات مقياس الأمن النفسي ومجالاته (أبعاده).

المجال	معاملات ثبات الاستقرار	معاملات ثبات الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا
الشعور بالأمن	0.89	0.87
الشعور بالانتماء	0.86	0.84
الشعور بالحب	0.85	0.83
الثبات للمقياس ككل	0.91	0.88

المرتبة الثانية لديهم، وذلك بمستوى (منخفض)، ثم بعد الأمن في المرتبة الثالثة لديهم، وبمستوى (منخفض)، وأخيراً جاء الشعور بالأمن النفسي لدى اللاجئين السوريين بمستوى (منخفض). كما جاءت أبعاد الشعور بالأمن النفسي لدى أفراد العينة ككل وفقاً للترتيب الآتي: الشعور بالحب في المرتبة الأولى لديهم، تلاها بعد الأمن في المرتبة الثانية لديهم، ثم بعد الانتماء في المرتبة الثالثة لديهم، وبمستوى (متوسط) لجميع الأبعاد، وأخيراً جاء مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى أفراد العينة ككل بمستوى (متوسط).

ثانياً: للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني الذي نصَّ على: "هل توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات تقديرات الأردنيين واللاجئين السوريين على مقياس الأمن النفسي تعزى لكل من الجنسية، والجنس، والحالة الزوجية، والتفاعل بينهم؟"؛ فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على الدرجة الكلية لمقياس الأمن النفسي وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (6).

الجدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس الأمن النفسي وفقاً لمتغيرات: الجنسية، الجنس، والحالة الزوجية.

الجنسية		الحالة الزوجية		الجنس
الأردنيين	اللاجئين السوريين	المتوسط	الانحراف	
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
3.7935	3.2070	2.0333	3.0825	متزوج
3.7435	3.0001	1.9286	2.5919	مطلق/ ارملة
3.6946	3.4277	2.1277	2.8449	أعزب
3.7392	3.2573	2.0678	2.29627	الكلية
3.4725	2.7780	2.0510	2.24758	متزوج
3.6714	2.6654	1.9481	2.28274	مطلق/ ارملة
3.6629	3.7231	1.9821	2.30421	أعزب
3.5753	3.3174	2.0000	2.27975	الكلية
3.6232	3.3693	2.0407	2.28177	متزوج
3.7210	2.8309	1.9429	2.26753	مطلق/ ارملة
3.6799	3.5369	2.0522	2.30119	أعزب
3.6621	3.3734	2.0336	2.28885	الكلية

يلاحظ من الجدول (6)، وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للأمن النفسي لدى الأردنيين واللاجئين السوريين على اختلاف مستويات المتغيرات؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية؛ تم إجراء تحليل التباين الثلاثي (مخصص التفاعل الثنائي) with a 3-way ANOVA (customized Interaction) للأمن النفسي وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (7).

الجدول7: نتائج تحليل التباين الثلاثي (مخصص التفاعل الثنائي) للأمن النفسي وفقاً للمتغيرات.

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.000	1094.254	105.862	1	105.862	الجنسية (الأردنيين، اللاجئيين السوريين)
.079	3.122	.302	1	.302	الجنس
.682	.383	.037	2	.074	الحالة الزوجية
.223	1.496	.145	1	.145	الجنسية×الجنس
.457	.787	.076	2	.152	الجنسية×الحالة الزوجية
.599	.513	.050	2	.099	الجنس×الحالة الزوجية
		.097	228	22.057	الخطأ
			237	181.058	الكلية

يتبين من الجدول (7)، وجود فرق دال احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية للأمن النفسي يعزى لمتغير (الجنسية)، ولصالح الأردنيين؛ بمعنى أن لديهم مستوى شعور بالأمن النفسي أكثر من اللاجئيين السوريين.

كما يتبين من الجدول (7)، عدم وجود فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، بين المتوسطات الحسابية للأمن النفسي تعزى لكل من متغيرات الجنس والحالة الزوجية وتفاعل متغير (الجنسية) مع متغير (الجنس والحالة الزوجية)، وتفاعل متغير (الجنس) مع متغير (الحالة الزوجية).

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على كل بعد من أبعاد مقياس الأمن النفسي وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (8).

الجدول8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس الأمن النفسي وفقاً للمتغيرات.

الجنسية		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الحالة الزوجية	الجنس	البعد
الأردنيين	اللاجئيين السوريين					
.44617	1.9279	.28374	4.1107	متزوج	ذكور	الشعور بالأمن
.54131	1.7500	.18741	4.0331	مطلق / ارملة		
.50479	2.0350	.31709	4.1129	أعزب		
.48362	1.9630	.30015	4.0981	الكلية	إناث	
.47574	2.0303	.34537	3.8077	متزوج		
.20929	1.8512	.28538	4.0545	مطلق / ارملة		
.39375	1.9675	.36382	4.0473	أعزب	الكلية	
.43406	1.9682	.34458	3.9367	الكلية		

				الشعور بالإنتماء
.40741	2.0207	.45458	3.3870	متزوج
.28723	1.9250	.44904	3.3818	مطلق/ ارمل
.34212	2.0769	.42202	3.0897	أعزب
.36954	2.0390	.45645	3.2492	الكلي
نكور				
.23269	1.9714	.33932	3.0077	متزوج
.42916	1.9273	.65955	3.1000	مطلق/ ارمل
.36789	1.8857	.48642	3.0920	أعزب
.33616	1.9233	.43483	3.0536	الكلي
انث				
.50308	2.2167	.42270	3.8758	متزوج
.52812	2.2143	.34566	3.8052	مطلق/ ارمل
.49516	2.3462	.47242	3.9015	أعزب
.49650	2.2736	.42972	3.8753	الكلي
نكور				
.41275	2.1973	.51833	3.6099	متزوج
.44928	2.1299	.27479	3.8857	مطلق/ ارمل
.33672	2.1429	.47438	3.8743	أعزب
.38033	2.1595	.49374	3.7526	الكلي

يُلاحظ من الجدول (8)، وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لأبعاد مقياس الأمن النفسي لدى الأردنيين والللاجئين السوريين على اختلاف مستويات المتغيرات؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية؛ تم استخدام تحليل التباين الثلاثي المتعدد (3-WayMANOVA-) أبعاد مقياس الأمن النفسي مجتمعة وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (9).

جدول 9: تحليل التباين الرباعي المتعدد (دون تفاعل) لأبعاد مقياس الأمن النفسي مجتمعة وفقاً للمتغيرات.

الأثر	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	قيمة ف الكلية	درجة حرية	درجة حرية	الدلالة الإحصائية
	المتعدد	المتعدد	المحسوبة	الفرضية	الخطأ	
الجنسية	Hotelling's Trace	5.289	398.412	3.000	226.000	.000
الجنس	Hotelling's Trace	.026	1.952	3.000	226.000	.122
الحالة الزوجية	Wilks' Lambda	.964	1.401	6.000	452.000	.213
الجنسية×الجنس	Wilks' Lambda	.985	1.170	3.000	226.000	.322
الجنسية×الحالة الزوجية	Wilks' Lambda	.980	.764	6.000	452.000	.599
الجنس×الحالة الزوجية	Wilks' Lambda	.990	.361	6.000	452.000	.904

يتبين من الجدول (9)، وجود أثر دال إحصائياً لمتغير الجنسية، وعدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغيرات (الجنس، الحالة الزوجية، وتفاعل الجنسية مع الجنس، وتفاعل الجنسية والحالة الزوجية، والجنس والحالة الزوجية). ولتحديد على أي من أبعاد

مقياس الأمن النفسي كان أثرُ متغيرات الدراسة: فقد تم إجراء تحليل التباين الثلاثي لأبعاد مقياس الأمن النفسي كل على حدة وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (10).

الجدول 10: نتائج تحليل التباين الثلاثي (مخصص التفاعل الثنائي) لأبعاد مقياس الأمن النفسي كل على حدة وفقاً للمتغيرات.

الدلالة إحصائية	قيمة ف	متوسط مجموع لمربعات	درجة لحرية	مجموع المربعات	المتغير التابع	مصدر لتباين
.000	1067.148	169.405	1	169.405	الشعور بالأمن	
.000	341.974	55.791	1	55.791	الشعور بالانتماء	الجنسية (الأردنيين، اللاجئين السوريين)
.000	488.695	100.645	1	100.645	الشعور بالحب	
.599	.277	.044	1	.044	الشعور بالأمن	
.021	5.440	.888	1	.888	الشعور بالانتماء	الجنس
.251	1.326	.273	1	.273	الشعور بالحب	
.202	1.611	.256	2	.512	الشعور بالأمن	
.501	.693	.113	2	.226	الشعور بالانتماء	الحالة الزوجية
.307	1.187	.245	2	.489	الشعور بالحب	
.089	2.922	.464	1	.464	الشعور بالأمن	
.450	.572	.093	1	.093	الشعور بالانتماء	الجنسية×الجنس
.974	.001	.000	1	.000	الشعور بالحب	
.319	1.150	.183	2	.365	الشعور بالأمن	الجنسية×الحالة
.452	.797	.130	2	.260	الشعور بالانتماء	الزوجية
.663	.411	.085	2	.169	الشعور بالحب	
.647	.437	.069	2	.139	الشعور بالأمن	الجنس×الحالة
.571	.562	.092	2	.183	الشعور بالانتماء	الزوجية
.766	.267	.055	2	.110	الشعور بالحب	
		.159	228	36.194	الشعور بالأمن	
		.163	228	37.197	الشعور بالانتماء	الخطأ
		.206	228	46.956	الشعور بالحب	
			237	289.512	الشعور بالأمن	
			237	121.790	الشعور بالانتماء	الكلي
			237	201.116	الشعور بالحب	

يتبين من الجدول (10)، وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لجميع أبعاد مقياس الأمن النفسي، لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير (الجنسية)، إضافةً إلى ذلك تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لجميع أبعاد مقياس الأمن النفسي، لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لجميع المتغيرات المتبقية.

مناقشة النتائج

يتناول هذا الجزء مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء ما تم طرحه من أسئلة، بالإضافة إلى التوصيات التي جاءت في ضوء هذه النتائج.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نص على: "ما مستوى الأمن النفسي لدى الأردنيين واللاجئين السوريين؟": أظهرت النتائج أن مستوى الشعور بالأمن النفسي وأبعاده قد تراوحت بين (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) لدى الأردنيين واللاجئين السوريين، وقد جاءت أبعاد الشعور بالأمن النفسي لدى الأردنيين وفقاً للترتيب الآتي: الشعور بالأمن، تلاه بعد الحب، ثم بعد الانتماء في المرتبة الثالثة، وبمستوى (مرتفع)، وأخيراً كان الشعور بالأمن النفسي لدى الأردنيين بمستوى (مرتفع).

ويرى الباحثان أن هذه نتيجة قد تبدو طبيعية بالنسبة للأردنيين، فشعورهم بالأمن بنسبة مرتفعة (4.22) يعزى للراحة والاستقرار التي يشعر بها مقارنة بالأفراد في الدول المجاورة التي تعاني من التوتر على جميع الأصعدة، وبالرغم من الضغوط التي طالت فئات المجتمع الأردني إلا إن إحساسهم بالأمن واضح ويمثل جزءاً كبيراً من استقرارهم النفسي، فالأردني يشعر بأنه آمن اجتماعياً على نفسه وأسرته وامن على المستوى الاقتصادي لأنه قادر على إشباع حاجاته ودوافعه وغير قلق تجاهها، فشعوره بالأمن ناتج عن تمتعه بالحماية والأمن في وطنه، والشعور بالأمن هو ما يجعله قادر على الانتماء وتكوين العلاقات الاجتماعية مع الآخرين ومن ثم الشعور بالانتماء والحب لهذه الجماعة.

أما حصول بعد الشعور بالحب لدى الأردنيين بالمرتبة الثانية وبمستوى مرتفع أيضاً، فقد يفسر بأن الأمن النفسي ثمرة تنبع من الذات بالدرجة الأولى، والعلاقات مع أفراد الجماعة بدرجة ثانية، وبمقدار ما يحصل من هذه الجماعة على الدفاء والمساندة والدعم يتحقق لديه الرضا والشعور بالتقبل من الآخرين وهذا يتم بحكم الثقافة القيمية التي ترسخت لدى أبناء الشعب الأردني وما يميزه من ثوابت طبعت هويته وتميزه، فهو شعب ودود ومحب ومضيف، ويدعم هذه النتيجة تعريفات الأمن النفسي التي أشارت إلى انه يعني وجود علاقات متوازية بين الفرد وذاته، وبين الآخرين المحيطين به، وفي الوقت الذي تنجح به هذه العلاقات يميل الفرد للاستقرار والأمن النفسي ومن ثم يكون أكثر كفاءة في حياته، والأردن يتميز بالتجانس والاندماج والتمازج ما بين ثقافته وثقافة البلاد المحيطة به، والأردني لديه قدرة على الاندماج مع الآخرين داخل الوطن أو خارجه.

أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء شعور الأردنيين بالانتماء بنسبة مرتفعة (3.15) ويمكن عزو هذه النتيجة التي قد تبدو محببة بوصفها المرتبة الأخيرة ولكنها في نفس الوقت ليست مقلقة، إلى أن المواطنين الأردنيين قد يكونوا غير راضيين تمام الرضا عن أوضاعهم وحقوقهم في وطنهم، ولكن بحكم العاطفة والغريزة الطبيعية تربطهم علاقة قوية بوطنهم، وهذا وإن كان مؤشر على تراجع الانتماء ولكنه لا يزال موجود وبنسبة مرتفعة، وكأن الانتماء مقرون بما يقدمه الوطن من امن حماية لأفراده، ولا شك بأن الانتماء لا يقاس بعبارات تتم الإجابة عليها ولكنه يقاس بالسلوكيات الفعلية تجاه الوطن، فالمواطن الأردني لديه التعلق النفسي الكبير بوطنه وهذا التعلق يصحبه بعد سلوكي

أكثر أهمية، وهذا الأداء السلوكي يظهر بقوة إذا ما تعرض الوطن لأي خطر من أي نوع وبالتالي يمكن تفسير النتيجة أيضاً بأن مجريات الأحداث في الدول المحيطة وتوتراتها أدت إلى تمسك الأردنيين بقيمة الانتماء حتى مع الضغوطات التي قد يرونها في وطنهم.

أما بالنسبة للاجئين السوريين فقد جاء الأمن النفسي في مستوى متدني وعلى جميع الأبعاد، حيث جاء في المرتبة الأولى بعد الشعور بالحب بنسبة (2.21) ويرجع ذلك إلى عدم إحساس اللاجئ السوري بالقدرة على التكيف مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة التي انتقل إليها قسراً بحثاً عن الأمن، فالإنسان قد يعاني من صعوبات في التكيف وهو لديه الرغبة والإرادة في الاندماج، ولكن في وضع اللاجئين السوريين يشكل التكيف والاندماج أحد أشكال الصعوبات التي تحتاج إلى فترة زمنية حتى تزول في حال كان الإنسان مرناً بما يكفي، ويواجه المصاعب بشكل إيجابي، كما يمكن عزو هذه النتيجة إلى أن الإحساس بالأمن النفسي يجعل الفرد يعيش حالة من الرضا والاندماج الاجتماعي، ولكن الأمن النفسي لدى اللاجئين متدنياً؛ مما جعلهم يعيشون حالة الرفض والانزواء والانسحاب من الحياة الاجتماعية، ويمكن أن يكون عدم الشعور بالحب عند اللاجئ السوري شعوراً وهمياً لعدم القدرة على التأقلم والتكيف وعدم التمكن من إقامة علاقاتٍ مشبعةٍ ومتزنةٍ مع الآخرين.

أما في المرتبة الثانية فقد جاء بعد الشعور بالانتماء بنسبة (1.89) وبدرجة متدنية، وتعد هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير، فالانتماء شعور فطري في جذوره ومكتسب في بنيته، وتلعب التنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في تأصيله، بالإضافة إلى أن الانتماء لا يرتبط بالالتصاق الجسدي للفرد بالوطن ولكنه يتعدى حدود الوطن فاللاجئ السوري انتماؤه لوطنه بالدرجة الأولى ويسعى لرفعته ونصرته في الداخل والخارج، كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن شعور الفرد بالانتماء يرتبط بإشباع حاجاته للعدالة والمساواة والرعاية وتقديم الخدمات لهم من قبل الوطن، وهذا ما قد يتعارض مع ما وجده اللاجئ السوري في البلد المضيف (الأردن) مقارنة بما هو موجود على أرض وطنه (سوريا)، وقد يكون شعور اللاجئ السوري بعدم الاستقرار والخوف والقلق هو ما يضعف الانتماء لمجتمع لا يجد فيه تحقيقاً لأمنه.

أما المرتبة الثالثة فقد كانت لبعده الشعور بالأمن، بنسبة (1.96) وبدرجة متدنية كذلك، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الأمن النفسي حاجة ملحة تتوقف عليها بقية الحاجات، وعليها فغياب الأمن يؤدي إلى آثار مدمرة على المستوى النفسي والجسدي والاجتماعي للفرد، فاللاجئ السوري يعيش في حلقة مفرغة من المعاناة بكافة أشكالها وهذا يجعل من القلق والتوتر وانعدام الأمن شعوراً ملازماً لحياته، فهو غير آمن اقتصادياً بسبب الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتقه مقارنة بمستوى الدخل المتوفر، كما أنه غير آمن نفسياً على نفسه وأسرته في ظل ما يعانيه من اغتراب وألم نفسي وتفكير دائم بالوطن ومن فقدوه جراء الحرب والبعده عن الوطن، كما أنه غير آمن اجتماعياً لما يعانيه من العزلة التي باتت جزءاً من حياته، وهذه الجوانب تزيد من حجم القلق والتوتر ومن ثم تضعف سيطرة اللاجئ السوري على توازنه النفسي، ويمكن أن تكون الظروف الصعبة التي تعيشها بعض العائلات سيئة جداً مقارنة بما كانت عليه أوضاعهم في وطنهم مما يشكل تفكيراً

دائماً يجعل من الصعب عليهم الخروج إلى الوضع الجديد ومحاولة التكيف معه، وهذا كله يجعل الأمن والشعور به في مستوياته الدنيا.

وتتفق نتائج هذا السؤال بشكل غير مباشر مع نتائج دراسة دراسة ليافي وآخرون (Leavey, et al, 2003) حول الاضطرابات النفسية لدى اللاجئين والمهاجرين في لندن، والتي أشارت نتائجها إلى أن ربع اللاجئين والمهاجرين يعانون من مشكلات نفسية وهي منتشرة لديهم أكثر مما هي منتشرة لدى سكان المملكة المتحدة الأصليين. واتفقت كذلك مع نتائج دراسة لويز وآخرون (Llosa, et al, 2014) والتي أشارت نتائجها أن نسبة الإصابة بالاضطرابات النفسية بين اللاجئين قد تصل إلى (19.4%)، وهذا يعتبر من وجهة نظر الباحثين مؤشراً على عدم الأمن النفسي.

وتتفق كذلك مع نتائج دراسة جاكوبسين وديموت وهير (Jakobsen, Demott & Heir, 2014) والتي أشارت نتائجها إلى أن اللاجئين يعانون من مستوى عالٍ من وجود الاضطرابات النفسية. إضافة إلى ذلك تتفق نتائج السؤال مع نتائج دراسة الحربي (ALharbi, 2016) والتي أشارت نتائجها إلى انخفاض درجة الأمن النفسي للطلاب السوريين اللاجئين داخل المخيمات، في حين كان مستوى الأمن النفسي لمن يعيش خارج المخيمات متوسط.

إضافة إلى ذلك تتفق نتائج السؤال بشكل جزئي مع نتائج دراسة جبار وطاظا (Jabbar & Zaza, 2014) والتي أشارت نتائجها أن القلق والاكتئاب ينتشر بمستوى متوسط بين اللاجئين السوريين.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نص على: "هل توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات تقديرات الأردنيين واللاجئين السوريين على مقياس الأمن النفسي تعزى لكل من الجنسية، والجنس، والحالة الزوجية، والتفاعل بينهم؟" أظهرت النتائج وجود فرق دال إحصائياً بين المتوسطات الحسائية للأمن النفسي يعزى لمتغير (الجنسية)، ولصالح الأردنيين؛ بمعنى أن لديهم مستوى شعور بالأمن النفسي أكثر من اللاجئين السوريين. كما تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية، بين المتوسطات الحسائية للأمن النفسي تعزى لكل من متغيرات الجنس والحالة الزوجية وتفاعل متغير (الجنسية) مع متغير (الجنس والحالة الزوجية)، وتفاعل متغير (الجنس) مع متغير (الحالة الزوجية).

فقد تبدو هذه النتيجة منطقية، فالأردنيون يعيشون في وطنهم بدون خوف وقلق يزعزع أمنهم النفسي، وهم قادرين على إشباع حاجاتهم ودوافعهم، فالأمن النفسي ظاهرة تكاملية وتراكمية ونفسية واجتماعية وهذه الظاهرة يعيشها المواطن الأردني بكافة مجالاتها، فهو يعيش الأمان وهذا يجعله في حالة من الرضا والتفاعل الايجابي مع الذات والآخرين، وهو يشعر بالأمن على مستوى الأسرة ومستوى الوطن، وهو يعيش بسلام وبقيم التسامح مع غيره على أساس المساواة والعدالة، وهو واع بدرجة كافية على المستوى الإنساني والوطني بكيفية إيجاد أجواء ومناخات وقائية للتصدي لما يزعزع الأمن النفسي لديه، كما أن الأردني يشعر بالأمن النفسي لما رآه من جوانب ايجابية في وطنه مقارنة مع المحيط المتوتر، ونظرائهم السوريين الذين نقلوا تجربتهم السلبية

وشعورهم البائس بحيث استفاد الأردنيون من هذه الخبرات السلبية في رفع مستوى المعنوية والايجابية في حياتهم.

في حين لم توجد فروق ذات دلالة تعزى للجنس، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأمن النفسي حاجة طبيعية ملازمة للإنسان سواء كان ذكراً أو أنثى وفي جميع المراحل الحياتية، وأنه مطلب للنمو السوي فهو حاجة ملحة لكلا الجنسين، ويمكن عزو النتيجة إلى أن الإيمان يعزز فكرة الشعور بالأمن ويبعد فكرة الشعور بالهم والاضطراب، ويؤكد فكرة الصبر وتحمل المصاعب والشدائد. كما يمكن أن تفسر هذه النتيجة من معرفة الطرفين ذكورا وإناثا بأهمية الأمن النفسي للفرد، وبالتالي فهناك محاولات كبيرة للتغلب على مشاعر الخوف والقلق من أجل الأبناء، كي لا تنتقل عدوى الخوف والقلق والكآبة والتوتر لهم، فهم يحاولون عمل بيئة اجتماعية سوية ومناسبة للطفولة تعويضاً لهم عن معاناتهم السلبية.

كما لم توجد فروق دالة تعزى للحالة الزوجية ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن كلا الطرفين المتزوج والأعزب أو المطلق لديهم ضغوطات وكل حسب طبيعته؛ فالمتزوج لديه ضغوط أسرية متعلقة بأسرته وتأمين حاجاتها ومتطلباتها وتأمين حياة كريمة لهم، وهو في تفكير دائم بالحاجات اللامنتهية والتي تشكل تحدياً له من خلال تأمين أبسط هذه الحاجات في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها كل من الأردنيين واللجائين السوريين، أما الأعزب فله ضغوطات تتعلق بهاجس الاستقرار من خلال التفكير الدائم في تكوين أسرة وهي أحد متطلبات الشعور بالاستقرار، وحتى يتحقق هذا المطلب بحاجة إلى جهد وعمل لتأمين متطلبات هذا المطلب الفسيولوجي، ناهيك عن انتشار البطالة وانخفاض فرص السفر إلى دول الخليج وانتشار ظاهرة غلاء المهور والحال لا يختلف في جوهره في حالة الطلاق حيث تزداد الضغوط المترتبة على الانفصال ولاسيما في حال وجود أبناء وكيفية تأمين حاجاتهم ومطالبهم وتعويضهم عن فقدان الذي يعيشونه علاوة على ذلك قد تكون الأم غير عاملة مما قد يزيد من حدة الضغوط المترتبة عليها، جميع ما تقدم من عوامل ضاغطة قد تدفع الأفراد وعلى اختلاف جنسهم أو الحالة الزوجية لديهم للشعور بعدم الأمن النفسي وهو ما أشارت إليه نتائج الدراسة حيث كان مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى أفراد عينة الدراسة ككل متوسطاً.

وتتفق نتائج هذا السؤال مع نتائج دراسة ثومسون ولاي وكيرون وتود (Thomessen, 2013 , Laghi, Cerrone, & Todd) والتي أظهرت نتائجها أن مستوى الاضطرابات النفسية والسلوكية لدى المراهقين اللجائين أعلى مقارنة بأقرانهم من الإيطاليين. وتتعارض نتائج السؤال مع نتائج دراسة أبو طالب (2011) والتي توصلت نتائجها إلى أن مستوى الأمن النفسي لدى النازحين كان (93%)، وعند غير النازحين (98.5%).

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

- الارتقاء بمستوى الخدمات والدعم النفسي المقدم لللاجئين السوريين في المجتمعات الحاضنة لهم مما يقلل من الضغوط النفسية وبالتالي الشعور بالأمن النفسي.

- إجراء المزيد من الدراسات بقصد التعرف على العلاقة بين الأمن النفسي لدى اللاجئين السوريين وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والديموغرافية الأخرى.
- توفير بيئة غنية بالأنشطة المعرفية والاجتماعية والترفيهية القادرة على إشباع الحاجات المختلفة للأردنيين واللاجئين السوريين.
- إعداد برامج تدريبية وإرشادية بهدف توعية المهتمين والداعمين مثل: الآباء والمعلمين، ومختلف الشرائح وتوجيههم إلى كيفية التعامل مع الحاجات النفسية وكيف يتم تنظيم اشباعها.

المراجع

- أبو طالب، علي. (2011). *المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى عينة من الطلاب النازحين وغير النازحين في الحدود الجنوبية بمنطقة جازان*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- اقرع، إياد. (2005). *الشعور بالأمن النفسي وتأثره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- بني مصطفى، منار والشرفيين، أحمد. (2013). *الشعور بالوحدة النفسية والأمن النفسي والعلاقة بينهما لدى عينة من الطلبة الوافدين في جامعة اليرموك*. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، 9(2)، 141-162.
- الشهري، عبدالله. (2009). *إساءة المعاملة المدرسية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى عينة من تلاميذ المرحلة الابتدائية بمحافظة الطائف*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- عبد المجيد، السيد. (2004). *إساءة المعاملة والأمن النفسي لدى عينة من تلاميذ المدارس الابتدائية*. *مجلة دراسات النفسية، القاهرة رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية*، 14(2)، 237-274.
- عودة، أحمد. (2011). *القياس والتقويم في العملية التدريسية*. دار الأمل: اربد.
- كدوك، أمنة. (2016). *دور المنظمات الطوعية في تخفيف الآثار السالبة للاجئين في السودان (دراسة حالة جمعية الهلال الأحمر السوداني ولاية الخرطوم 2011-2016)*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- نعيسة، رغداء. (2012). *مستوى الشعور بالأمن النفسي وعلاقته بالتوافق الاجتماعي " دراسة ميدانية على عينة من الأحداث المقيمين في دار خالد بن الوليد للإصلاح في منطقة قدسيا بمحافظة دمشق"*. *مجلة جامعة دمشق*، 30(2)، 81-125.
- Alharbi, B. (2016). **Psychological Security and Self-Efficacy among Syrian Refugee Students Inside and Outside the Camps**. Retrieved, 9/1/2017, from <https://eis.hu.edu.jo/deanshipfiles/pub111597507.pdf>.
- Barker, S. (2004). *intrinsic, extrinsic and motivational orientation: The role of university adjustment stress, well being and subsequence academic performance*. *Current psychology*, 23(3) 189-202.
- Corlett, D. (2013). **Captured childhood**. Retrieved 12/2/2017, from <http://idcoalition.org/wp-content/uploads/2012/03/Captured-Childhood-FINAL-June-2012.pdf>
- Jabbar, S. & Zaza, H. (2014). *Impact of conflict in Syria on Syrian children at the Zaatari refugee camp in Jordan*. *Early Child Development & Care*, 148 (9/10), 1507-1530.
- Jakobsen, M., Demott, M. & Heir, T. (2014). *Prevalence of Psychiatric Disorders among Unaccompanied Asylum-Seeking Adolescents in Norway*. *Clinical Practice and Epidemiology in Mental Health*, 13 (10), 53-58.

- Kerns , K., Aspelmeier , J., Gentzler , A & Grabill, C. (2001) : Parent Child Attachment and Monitoring in middle childhood. *Journal of Family Psychology* , 5 (2), (69-81).
- Leavey, G., Hollins-K., King ·M., Barnes·J., Papadopoulos·C., & Grayson. K. (2003). Psychological disorder amongst refugee and migrant schoolchildren in London. *Soc Psychiatry Psychiatr Epidemiol*, 39, 191–195.
- Llosa, A., Ghantous, Z., Souza, R., Forgione, F., Bastin, P., Jones, A., Antierens, A., Slavukij, A. & Graiss, R. (2014). Mental Disorders, Disability, and Treatment Gap in a Protracted Refugee Setting. *The British Journal of Psychiatry*, 204 (3), 208-213.
- Marina, A.(1998). Impact of displacement on the psychological wellbeing of refugee children. *International Review of Psychiatry* ,10,186-195.
- Maslow, A. (1988). *Motivation and personality*. Harper & Row; N. Y.
- Salem, B., & Flaskerud, J. (2011). A closer look: The trauma of war and migration and PTSD. *Issues Ment Health Nurs.* 32 (3):184-6. doi: 10.3109/01612840.2010.516059
- selcuk & lauren .(2015). **The Educational and Mental health of Syrian refugee children**. nation center immigrant integration policy. Retrieved 9/2/2017, from file:///C:/Users/AHSH/Downloads/FCD-Sirin-Rogers-FINAL.pdf.
- Stewart ,A. & Brentano, C. (2006). **Divorce: Causes and Consequences**. New Haven :Yale university Press.
- Thomessen, S., Laghi, F., Cerrone, C. & Todd, B. (2013). Internalizing and Externalizing Symptoms among Unaccompanied Refugee and Italian Adolescents. *Children and Youth Services Review*, 35(1), 7-10.
- Zhang, J.; Wang, H. (2011). **Survey and analysis of college students' psychological security and its affecting factors**. journal of Anhui radio and TV university. Retrived may 20, 2015 from http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTtotal-AGDX201103016.htm

مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى الطلبة اللاجئين السوريين
في المدارس الأردنية

صالح محمد الأسمر
المملكة الأردنية الهاشمية

د. رامي عبدالله طشطوش
جامعة اليرموك

مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى الطلبة اللاجئين السوريين في المدارس الأردنية
هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى الطلبة اللاجئين السوريين في المدارس الأردنية. وللتحقق من أهداف الدراسة استخدم الباحثان مقياس الأعراض النفسية المرضية (الشريفين والشريفين، 2011). تكونت عينة الدراسة من (543) طالبا وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة القصدية المتيسرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى أفراد الدراسة جاء بمستوى متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى القلق بمستوى مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة أعراض التجسد بمستوى منخفض، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأعراض النفسية المرضية تبعاً لمتغير الجنس إذ بينت نتائج الدراسة أن مستوى الاكتئاب والوسواس القهري وأعراض التجسد لدى الإناث أعلى من الذكور، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأعراض النفسية تبعاً لمتغيرات مدة الإقامة، والصف، وفقدان أحد أفراد الأسرة.
الكلمات المفتاحية: الأعراض النفسية المرضية، اللاجئين، الطلبة، المدارس.

The Level of Psycho Pathological Symptoms among Syrian Refugee Students in Jordanian Schools

This study aimed to reveal the level of psycho pathological symptoms among Syrian refugee students in Jordanian schools. To achieve the objectives of the study, the researchers used the psycho pathological symptoms scale (Al-Shrefeen and Al- Shrefeen, 2011). The sample of the study consisted of (543) males and females students, were chosen purposely.

The results of the study showed that the level of psycho pathological symptoms among subjects of the study was moderate degree, where the anxiety was in the first rank, with high level, and the symptoms of the incarnation in the last rank, with low level. The results of the study showed that there were statistically significant differences in the level of psycho pathological symptoms, according to the gender variable, and the depression, compulsive disorder and symptoms of the Incarnation were higher in females than males. The results showed that there were no statistically significant differences in the level of psycho pathological symptoms according to the variables (duration of the stay, grade, and the loss of family individuals).

Keywords: Psycho Pathological Symptoms, Refugee, Students, Schools.

المقدمة

تعد الصحة النفسية من أهم الموضوعات التي تشغل بال الكثير من الأفراد في العصر الحالي نتيجة للتطورات التي شهدتها من تقدم التكنولوجيا وانتشار الحروب، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الأعراض النفسية المرضية والتي قد تدل على الضغوط والاضطرابات النفسية (رضوان، 2010).

إن تعد هذه الأعراض منبهاً للفت أنظار المختصين إلى وجود اضطراب أو مرض؛ لهذا تعتبر عملية التشخيص عملية جوهرية يعتمد عليها المختصون في تحديد الاضطراب وتصنيفه ووضع الخطط العلاجية المناسبة للحد من انتشار الاضطرابات النفسية. ويركز العديد من الأطباء على أن مثل هذه الأعراض النفسية قد تكون علامة على وجود المرض والتي تؤدي بدورها إلى ظهور العديد من الأمراض النفسية (الشريفين والشريفين، 2011).

إضافة إلى أن هناك مجموعة من الظروف التي تزيد من إمكانية الإصابة بالأعراض النفسية المرضية، ومن هذه الظروف للجوء، إن تعد هذه المرحلة بيئة خصبة لظهور مثل هذه الأعراض، حيث يعاني اللاجئون من عدة مشاكل جسدية واجتماعية ونفسية مرتبطة بسوء التغذية، وتطور الأمراض، والإصابات الجسدية، والاستغلال الجسدي، والتي تؤثر على النمو النفسي والاجتماعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية ظهور بعض الاضطرابات المرضية مثل: القلق، والاكتئاب، والعدوانية، والوسواس القهري (Neugebauer, 2013). كما أن الخبرات التي يعيشها المراهقون اللاجئون من فقدان أحد أفراد الأسرة، وفقدان الأقارب، ومشاهدة القتل، والتعذيب، وكل ذلك يؤدي إلى ظهور بعض الأعراض النفسية وتطورها، والتي تؤثر على النمو السوي بالنسبة للأفراد (Rousseau, 1995).

في حين يعد الكشف المبكر لبداية ظهور مثل هذه الأعراض أمراً مهماً في الحد من انتشارها؛ لذلك يرى بعض الأطباء أن أهم عملية في خطة العلاج هي مرحلة التشخيص باعتباره البداية الحقيقية للكشف عن أبعاد أي اضطراب، والتعرف على الأعراض المصاحبة لهذه الاضطرابات لغاية تصنيف وتحديد الشدة والنوع، وبالتالي وضع الخطة العلاجية المناسبة (Oltmanns & Emery, 2015).

وتظهر هذه الأعراض على الفرد من منشأ عصابي نفسي بعيداً عن الأعراض الجسمية والبيولوجية، ودور العامل النفسي دور مهم في ظهور مثل هذه الأعراض المرضية، ويشير الأطباء إلى أن مثل هذه الأعراض التي يشعر بها الفرد تدل على وجود الأعراض والاضطرابات النفسية المرضية (الشريفين والشريفين، 2011). وقد تم في هذه الدراسة تناول بعض الأعراض النفسية المرضية وفيما يلي عرض ومناقشة لها:

أولاً- اضطرابات القلق (Anxiety Disorders): يرى سرحان والتكريتي وحباشنة (2004) أن القلق حالة مرضية غير طبيعية تؤثر على التوازن النفسي للإنسان، ويظهر من خلالها مجموعة من الأعراض النفسية والجسدية والسلوكية بلا سبب، أو أن السبب يكون بسيطاً، ولا يتناسب مع مستوى القلق الظاهر، أو أنه مع زوال السبب تبقى الأعراض ظاهرة، ويصبح الإنسان غير قادر على التعامل

مع المواقف التي تسبب له القلق. والخبرات الصادمة التي يتعرض إليها الأفراد في فترة الحروب أو الكوارث الطبيعية من أهم مصادر تطور العديد من الاضطرابات النفسية، ومن أهمها القلق، وهذه الخبرات مرتبطة بإثارة بعض الآثار النفسية التي تسبب القلق لدى الأفراد مما ينعكس سلباً على صحتهم النفسية (Momartin, Silove, Maicavasagar, & Steel, 2004).

كما أن انتقال اللاجئين من بلدهم الأصلي إلى بلد جديد، وضرورة التعامل مع المتغيرات الحياتية الجديدة، والتي تتمثل بالافتقار إلى العديد من الحاجات الأساسية من مسكن ومأكل ومشرب، إضافة إلى ذلك فقدان أحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء، أو التعرض إلى التعذيب في بعض الأحيان من الأمور التي تزيد من انتشار اضطراب القلق لدى اللاجئين (Weinstein, 2001).

ويعتبر التعرض إلى خبرات سلبية في الحروب، واضطرار الأفراد إلى ترك منازلهم وبلدهم الأم واللجوء إلى بلد آخر من أهم العوامل المسببة لتطور اضطراب القلق (Momartin, Silove, Maicavasagar & Steel, 2004). ويلاحظ أن اضطراب القلق من أكثر الاضطرابات انتشاراً بين اللاجئين، مما يؤثر على صحتهم النفسية والجسدية، ويأخذ أشكالاً متعددة من أهمها القلق الاجتماعي وقلق الانفصال (Bentley, Thobum, Stewart & Boynton, 2011).

ثانياً- اضطرابات الاكتئاب (Depression Disorders): يعرف الاكتئاب بأنه حالة من الحزن الشديد المستمر نتيجة للظروف المحزنة الأليمة التي مر بها الفرد، وقد يكون الفرد غير واع للمصدر الحقيقي لحزنه في بعض الأحيان (السامرائي، 2007). إن تعرض الأطفال والمراهقين للاجئين للحروب يؤدي إلى انتشار مستويات الاكتئاب، واضطرابات ما بعد الصدمة والتي تنتج من معاشتهم للحروب (Thabet, Abed, & Vostanis, 2004). كما يتعرض الأطفال والمراهقون للاجئون إلى العديد من الأحداث التي تساهم في زيادة مستويات الاكتئاب لديهم (Ellis et al., 2008). والاكتئاب أحد الاضطرابات التي تتولد من خلال تعرض اللاجئ إلى ظروف سلبية تؤدي إلى تطور الاضطرابات النفسية المؤثرة على النمو النفسي السوي للأفراد اللاجئين (Porter & Haslam, 2005).

ثالثاً- اضطرابات الوسواس القهري (Obsessive-Compulsiv Disorders): هو اضطراب نفسي يتصف بوجود أفكار وصور موجودة في تفكير الفرد لا يراها على أرض الواقع، ويحاول بشكل مستمر مقاومتها والتخلص منها، ولكن تفشل هذه المحاولات وتبقى هذه الأفكار موجودة لديه (سرحان، 2008). وقد تبين أن الوسواس المرتبطة بالموت من الأعراض النفسية الشائعة لدى اللاجئين من الأطفال أو الراشدين، ويتصف بالعديد من الأفكار المتكررة والصور حول موت الفرد، أو موت الآخرين المهمين في حياتهم (Abdel-Kahlek, Al-Arja & Abdella, 2006).

بينما يرى عبد الخالق وليستر (Abdel-Khalek & Lester, 2002) أن الوسواس لدى اللاجئين يتطور من عدة أسباب أهمها أن اللاجئ يدرك بأن حياته قد تحولت حيث كان يعيش في بيئة اجتماعية وسياسية تتصف بالاستقرار النسبي، الأمن والأمان، وتوفر الغذاء والدواء، إلى مرحلة حياتية أخرى تتصف بالشك، مما يجعله غير متأكد حول ما سيحدث في المستقبل، وبالتالي يتطور اضطراب الوسواس لديه.

رابعاً- اضطرابات أعراض الجسدنة (Somatization Disorders): الأعراض الجسدية هي مجموعة من الأعراض الملازمة للاضطرابات النفسية ذات الشكل الجسدي، وهي الشكوى المتكررة لمجموعة أعراض جسدية تدفع الفرد إلى تطور أفكار لاعقلانية، مثل الرغبة المتكررة بالذهاب إلى الطبيب، وإجراء الفحوص الطبية. وعلى الرغم من أن العديد من الأفراد الذين يعانون من هذا الاضطراب لا يجدون تفسيراً عضوياً لسبب معاناتهم من مجموعة من الآلام الجسدية، ويفغل هؤلاء عن حقيقة أن هذه الأعراض ناتجة عن مجموعة من الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب والقلق والوسواس القهري (المشعان، 2011).

ويؤكد كل من هنتون وبيش وسافرين (Hinton, Pich & Safren, 2005) أن اللاجئيين يسجلون أعراضاً نفس جسدية واضحة مثل الشعور بالدوار، وعدم القدرة على المحافظة على التوازن أثناء الوقوف، وعدم وضوح الرؤية، والصداع، والتقيؤ، وصعوبة التنفس، والشعور ببرودة اليدين والقدمين، ووجع في الرقبة، والشعور بالألم في الذراع والساقين، والشعور بالوهن والضعف الجسمي، وانخفاض مستوى الشهية للطعام.

وتؤثر ظروف اللجوء تأثيراً سلبياً على بعض الوظائف الجسدية التي يقوم بها الأفراد المراهقون، حيث إن ارتفاع مستويات الاكتئاب والقلق والوسواس يؤدي إلى انخفاض المستوى الوظيفي لدى الشخص اللاجئ، مما يؤثر سلباً على زيادة أعراض الجسدنة. فبعض الأعراض الجسدية، مثل المعوية، نتيجة لمروهم في خبرات سلبية ناتجة عن تعرضهم للجوء ومشاهدتهم لبعض الصور المؤلمة (Hasanovic, 2012).

خامساً- اضطرابات العدوانية (Hostility Disorders): تشير جمعية الطب النفسي الأمريكية (2001) بأن هناك العديد من الأعراض التي تظهر على الأفراد العدائين وهي: تكرار الكذب، والاحتتيال على الآخرين، وعدم الشعور بالندم، وعدم الاكتراث بمشاعر الآخرين، والاستهانة بحقوق الآخرين وانتهاكها، وعدم الاهتمام بسلامة الذات والآخرين، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل، والاعتداء البدني وكثرة الشجار.

وينظر إلى الأطفال في مناطق الحرب على أنهم جنود المستقبل، ووسيلة انتقام بدلاً من النظر إليهم على أنهم ضحايا بريئة ليس لها أي نذب في سبب قيام الحرب، وبالتالي يعاني هؤلاء الأطفال من العديد من الاضطرابات النفسية التي تطورت لديهم، نتيجة لتعرضهم إلى أحداث عنيفة حدثت أمام أعينهم مما ينعكس سلبياً على سلوكياتهم المستقبلية وإظهارهم للسلوكيات العدوانية تجاه الآخرين (Machel, 2001).

سادساً- اضطرابات الرهاب (Phobia Disorders): عرفته منظمة الصحة العالمية (WHO, 1992, 136) بأنه: "اضطراب قلق عام غالباً ما يبدأ لدى الأفراد في مرحلة المراهقة، إذ يتركز خوفهم حول إمعان الآخرين بالنظر فيهم، ويحدث أثناء تواجدهم في المجتمعات الكبيرة، مما يؤدي بالفرد إلى تجنب المواقف الاجتماعية، ويكون شائعاً لدى الرجال والنساء". والرهاب أحد اضطرابات القلق المصنفة في معايير (DSM-III) وهو يمثل مخاوف مرضية غير منطقية، وغير عقلانية تجاه شيء معين، أو موقف معين. وتم تقديم تعريف وتشخيص للرهاب منذ بدء تقديم معايير تشخيص

(DSM-5) حيث كان هناك عدة أنواع من الرهاب من أهمها: الرهاب تجاه الدم، والإبر، والإصابة، والحيوانات، والبيئة الطبيعية، والرهاب الموقفي، والرهاب تجاه أشياء أخرى غير محددة (LeBeau, et al., 2010).

ويعرف شتاين و ووكر (2002) الرهاب الاجتماعي بأنه: خوف ملاحظ ومتواصل يتعرض له الفرد نتيجة تعامله مع أشخاص جدد ، مما يجعل الشخص يتصرف بشكل متوتر وقلق ومرتبك بشكل كبير. ويعد الرهاب الاجتماعي أحد أنواع الاضطرابات النفسية الشائعة لدى اللاجئين إذ يظهر من خلال سلوكيات متعددة من أهمها، الانسحاب الاجتماعي، وتجنب الاحتكاك والتواصل مع الآخرين، والانطواء الاجتماعي والعزلة (Thapa, Van Ommeren, Sharma, De Jong & Hauff, 2003).

وقد أصبح اللجوء من القضايا التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين في السنوات الأخيرة في ضوء زيادة أعداد اللاجئين بشكل مضطرد، نتيجة لانتشار الحروب والكوارث الطبيعية في مختلف دول العالم. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة أن هناك أكثر من (15,4) مليون من اللاجئين في مختلف بقاع العالم. إضافة إلى وجود أكثر من (28,8) مليوناً من النازحين وأن هذه النسب في تزايد مضطرد (UNHCR, 2013).

وقد أظهرت العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات المختصة أن الأطفال والمراهقين في بيئات اللجوء يعانون من العديد من المشكلات والتحديات التي تتضمن التمييز، ونقص فرص التعليم، والزواج المبكر، والانحراف، والتي تتطلب المزيد من الدعم (Refugees Studies Centre, 2001). كما تتعرض هذه الفئة من اللاجئين في الكثير من الحالات إلى الإيذاء والاستغلال الاقتصادي الجنسي، ويعمل هؤلاء المراهقون مقابل أجور زهيدة في الغالب.

وتشكل المشكلات لدى فئة المراهقين من اللاجئين السوريين تحدياً خاصاً في ضوء مجموعة من الحقائق التي من أهمها أن أكثر من (3700) طفل مراهق سوري يعيشون في الأردن ولبنان دون أحد آبائهم أو كليهما، أو دون وجود أي شخص بالغ يقوم بتقديم الرعاية لهم. كما يعاني المراهقون معاناة بالغة جسدياً ونفسياً، فهناك منهم من تعرض للإصابة بطلقات القناصة، أو الصواريخ، أو تساقط الحطام عليهم، مما يضاعف من مشكلاتهم، كما أن تعرضهم لتجربة الصراع والدمار والعنف بصورة مباشرة قد يقود إلى استمرار آثار تلك التجارب المروعة لفترات طويلة. كما تقود الضغوط الناجمة عن اللجوء والتغيرات التي تطرأ على نمط الحياة بسببه إلى شعور المراهقين بالعزلة وإنعدام الأمن (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2013).

ويوفر الأدب النظري أدلة قوية على أن اللجوء يرتبط بالعديد من الاضطرابات النفسية، فقد أجرى لويز وآخرون (Losa, et al, 2013) دراسة هدفت للكشف عن مستويات الاضطرابات النفسية لدى عينة من اللاجئين الفلسطينيين في مخيم برج البراجنة في لبنان. وقد قام الباحثون بإجراء مقابلات أسرية ومقابلات فردية في المرحلة الأولى من الدراسة التي وظفت كل من المنهج النوعي والكمي، بالإضافة إلى إعادة تقييم إكلينيكي في المرحلة الثانية من الدراسة على مجموعة من (194) من بين (326) فرداً ضمنهم العينة النهائية للدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الاضطرابات النفسية المرضية الإجمالي كان (19.4%) . وكان الإكتئاب هو الاضطراب الأكثر شيوعاً لدى عينة

الدراسة وبنسبة (8.3%)، وكانت نسبة إنتشار الخوف من الأماكن العامة (4%)، ونسبة إنتشار الرهاب الاجتماعي (2%)، ونسبة إنتشار الوسواس القهري (7%)، والذهان (3.3%). كما هدفت دراسة تومسون ولاي وكيرون وتود (Thomessen, Laghi, Cerrone, & Todd, 2013) إلى التعرف على مستويات انتشار الاضطرابات النفسية والسلوكية لدى المراهقين غير المصحوبين بذويهم من اللاجئين في إيطاليا ومقارنتها بالمستويات المقابلة لدى المراهقين الإيطاليين. تكونت عينة الدراسة من (120) مراهقاً ومراهقة، (60) من المراهقين اللاجئين إلى إيطاليا و(60) من المراهقين الإيطاليين. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الاضطرابات النفسية والسلوكية لدى المراهقين اللاجئين أعلى مقارنة بأقرانهم من الإيطاليين. وكانت نسبة انتشار أعراض التجسد لدى المراهقين اللاجئين ضمن عينة الدراسة (8.43%) في مقابل (5.95%) لدى المراهقين الإيطاليين، والسلوكيات العدوانية (10.45%) في مقابل (3.15%) لدى المراهقين الإيطاليين.

وضمن الإطار ذاته أجرى صلاح وعبدالرحمن ولينس وعيد ومارتينز وهوف (Salah, Abdelrahman, Liens, Eide, Martinez & Hauff, 2013) دراسة هدفت إلى تقييم مستويات إنتشار الرهاب الاجتماعي والعوامل الاجتماعية والديمغرافية ذات العلاقة لدى الاشخاص النازحين داخليا في السودان. وتم جمع البيانات عبر المقابلات مع (1876) من الأفراد، في مخيمات قرب العاصمة السودانية الخرطوم. وأظهرت النتائج أن نسبة إنتشار الرهاب الاجتماعي لدى تلك الفئة من اللاجئين تبلغ (14.2%)، وكان الرهاب الاجتماعي مرتبطاً باضطرابات أخرى من أهمها القلق والاكتئاب وقلق ما بعد الصدمة وبينت نتائج الدراسة أن نسبة انتشارها كانت على النحو الآتي: الاكتئاب (24.3%)، والقلق (23.6%)، واضطراب ضغوط ما بعد الصدمة (12.3%). وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى انتشار الرهاب، وأعراض الاكتئاب، وأعراض القلق، واضطراب ضغوط ما بعد الصدمة أعلى لدى اللاجئين الجدد، والإناث.

أما دراسة جبار ووظا (Jabbar & Zaza, 2014) فقد هدفت التعرف إلى أثر الحرب السورية على الصحة النفسية لدى الأطفال في مخيم الزعتري في الأردن. واشتملت عينة الدراسة على (216) من الأطفال اللاجئين الذين تم اختيارهم عشوائياً من مخيم الزعتري، ومنطقة الرمثا، ومنطقة عمان. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى انتشار القلق والاكتئاب لدى الأطفال اللاجئين السوريين كان متوسطاً، كما أظهرت نتائج الدراسة أن مستويات انتشار القلق والاكتئاب لدى الأطفال اللاجئين في مخيم الزعتري أعلى مقارنة مع الأطفال اللاجئين في منطقة عمان والرمثا.

بينما هدفت دراسة جاكسون وديموت وهير (Jakobsen, Demott & Heir, 2014) إلى بحث مدى انتشار الاضطرابات النفسية التي يعانيها اللاجئون لدى وصولهم الى الدول المضيفة. تكونت عينة الدراسة من (160) لاجئ من أفغانستان وإيران والصومال، وتم إجراء مقابلات معهم خلال الشهور الأربعة الأولى من وصولهم إلى النرويج. وتم استخدام مجموعة من الأسئلة التي أعدها الباحثون لاستخدامها في المقابلات مع أفراد عينة الدراسة لغايات جمع البيانات ذات العلاقة بموضوع البحث. وأظهرت نتائج الدراسة وجود الاضطرابات النفسية بنسب مرتفعة لدى أفراد العينة، كما

أظهرت النتائج وجود اضطراب قلق ما بعد الصدمة لدى عينة الدراسة (30.6%) والإكتئاب (9.4%)، ثم رهاب الخلاء (4.4)، واضطراب الوسواس القهري (3.8%)، والهلع (0.6%)، واضطرابات الرهاب الأخرى (3.1%).

وأخيراً، أجرى كوميلاي وآخرون (Comellas et al, 2015) دراسة هدفت إلى بحث مستوى أعراض التجسد لدى الأشخاص النازحين داخلياً في جمهورية جورجيا بسبب الحرب. تم إجراء استطلاع أسري تضمن (3600) فرداً من النازحين. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أعراض التجسد لدى (42%) من أفراد عينة الدراسة (29% لدى الذكور و48% لدى الإناث)، وارتبطت أعراض التجسد بوجود اضطرابات الإكتئاب والقلق، واضطراب ضغوط ما بعد الصدمة لدى أفراد العينة. وتجدر الإشارة إلى أن الباحثين في هذه الدراسة قد قاموا بتقسيم مستويات أعراض التجسد إلى أربع فئات: المستوى الطفيف (51.27%) والمنخفض (30.83%) والمتوسط (14.50%) والمرتفع (3.36%).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يؤدي الجانب النفسي للفرد دوراً مهماً في تشكيل شخصيته، وكيفية تعامله مع المواقف المحيطة به، وفي مراحل نموه الطبيعية، حيث يظهر تأثير هذا الجانب بشكل واضح في مرحلة المراهقة، لما لهذه المرحلة من تغيرات نفسية وفسولوجية، ومتطلبات اجتماعية، وزيادة في المسؤولية التي تقع على عاتق الفرد، خصوصاً إذا تعرض الفرد لمجموعة من الظروف التي تقع خارج إرادته والتي تقف في سير حياته بشكلها الطبيعي. ومن هذه الظروف ظروف اللجوء التي يمر بها الأطفال والمراهقون السوريون، حيث تفرض عليهم هذه الظروف مجموعه من التحديات التي تعيق نموهم النفسي والعقلي والاجتماعي بشكله السوي، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع المحيط، والشعور بالأمن، ومدى إمكانية توفر الحاجات الأساسية المتمثلة بالسكن والمأكل، وافتقارهم إلى العيش ضمن بيئة اجتماعية يسودها الاستقرار، وربما فقد أحد الأبوين أو أحد أفراد الأسرة، الأمر الذي يجعل من بيئة اللجوء بيئة خصبة لظهور الاضطرابات النفسية العائدة بسبب الخوف وعدم توفر الأمان، والانتقال من الموطن الذي يعيش فيه الفرد إلى بيئة ثقافية ومجتمع جديد مختلف.

ونظراً إلى قلة الدراسات التي تناولت الاعراض النفسية المرضية لدى المراهقين اللاجئين السوريين على الصعيدين العالمي والعربي، الأمر الذي دفع الباحثين لمعرفة مستوى انتشار الأعراض النفسية المرضية عند الطلبة اللاجئين السوريين في المدارس الأردنية في ضوء بعض المتغيرات. وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

أولاً- ما مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في المدارس الأردنية؟

ثانياً- هل يختلف مستوى الأعراض النفسية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في المدارس الأردنية في محافظة إربد عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) تبعاً للمتغيرات الآتية: الجنس، مدة الإقامة، فقدان أحد أفراد الأسرة، الصف؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى الوقوف على مدى انتشار الأعراض النفسية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في المدارس الأردنية في محافظة إربد. وتظهر أهمية الدراسة الحالية في محورين رئيسيين وهما: أولاً الأهمية النظرية من خلال اهتمام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية باللاجئين لما تعانيه هذه الفئة من صعوبات نفسية وجسمية. كما تعد الدراسة الحالية -حسب علم الباحثين- من أوائل الدراسات الميدانية التي تناولت مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى اللاجئين السوريين في المدارس الأردنية. ويؤمل أن هذه الدراسة ستوفر للباحثين والمختصين إطاراً نظرياً حول مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى اللاجئين السوريين في الأردن؛ مما يفتح الباب لدراسات أخرى لاحقة يتم من خلالها تناول الموضوع من جوانب أخرى ومتغيرات جديدة. ثانياً الأهمية التطبيقية وتبرز من خلال تسليط الضوء على مستوى انتشار الأعراض النفسية المرضية لدى عينة من الطلبة اللاجئين السوريين في الأردن، ومحاولة الدراسة الحالية تقديم معلومات عن مستوى انتشار الأعراض النفسية المرضية لدى الطلبة اللاجئين السوريين لمساعدة العاملين في المجال النفسي والطبي والمنظمات والمؤسسات الإنسانية، لتوسيع خدماتهم وتطوير برامج إرشادية ونفسية قادرة على مساعدة هذه الفئة من الطلبة اللاجئين السوريين، للوصول بهم إلى مستوى مناسب من الصحة النفسية الجسمية، ولمساعدة المتخصصين بوضع خطط علاجية مناسبة تحد من مستوى انتشار الأعراض النفسية المرضية.

التعريفات الاصطلاحية والاجرائية

الأعراض النفسية المرضية: مجموعة متنوعة من المتغيرات المرضية التي تظهر في صورة الاضطرابات النفسية والعصبية والسلوكية (بطرس، 2008، 132). ويعرف إجرائياً بهذه الدراسة: الدرجة الكلية التي يحصل عليها المفحوص على مقياس الأعراض النفسية المرضية، والمستخدم في الدراسة الحالية والمتضمن الأبعاد: القلق، الاكتئاب، العدوانية، الوسواس القهري، الجسدنة، الرهاب.

محددات الدراسة

تحدد نتائج الدراسة الحالية بما يأتي:

- طبيعة الأداة المستخدمة مقياس الأعراض النفسية المرضية المعد من قبل (الشريفين والشريفين، 2011) وبما يتمتع به من خصائص سيكومترية.
- العينة المستخدمة حيث أجريت هذه الدراسة على طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في الصفوف الثامن والتاسع والعاشر في المدارس الأردنية في محافظة إربد؛ لذا فإن نتائج هذه الدراسة ستكون صالحة للتعميم على مجتمعها الإحصائي والمجتمعات المماثلة له فقط.
- الفترة الزمنية التي جمعت فيها البيانات من أفراد عينة الدراسة (الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2014/2015).
- تنحصر دلات المفاهيم والمصطلحات الإجرائية والمفاهيمية المحددة فيها.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين الموجودين في الصفوف الثامن والتاسع والعاشر في المدارس الأردنية في محافظة إربد والمنتظمين في الدراسة خلال العام الدراسي (2015/2014)، والبالغ عددهم (2724) طالباً وطالبة حسب إحصائية مديرتي تربية وتعليم إربد الأولى والثانية في الأردن.

عينة الدراسة

تم أخذ عينة الدراسة بالطريقة المتيسرة بنسبة (20%) من الطلبة للاجئين السوريين الذين يدرسون في الصفوف الثامن والتاسع والعاشر في المدارس الأردنية. حيث تكونت عينة الدراسة من (543) طالب وطالبة، والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	244	44.9%	543
	أنثى	299	55.1%	
مدة الإقامة	أقل من سنة	32	5.9%	543
	من سنة إلى سنتين	283	52.1%	
	سنتين فأكثر	228	42.0%	
فقدان أحد أفراد الأسرة	الأم	18	3.3%	543
	الأب	39	7.2%	
	إحدى الإخوة	40	7.4%	
	لا يوجد	446	83.2%	
الصف	الثامن	153	28.2%	543
	التاسع	180	33.1%	
	العاشر	210	38.7%	

مقياس الدراسة

استخدم الباحثان مقياس الأعراض النفسية المرضية المعد من قبل الشريفيين والشريفيين (2011)، حيث قام الباحثان بالتحقق من صدق المقياس وثباته، وذلك على النحو الآتي:

أولاً - صدق المقياس:

عرض الباحثان مقياس الأعراض النفسية المرضية بصورته الأولية المعد من قبل الشريفيين والشريفيين (2011) المكون من تسع مجالات ومن (84) فقرة، على (13) من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال الإرشاد التربوي النفسي، والقياس والتقييم، وعلم النفس التربوي، حيث طلب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول سلامة الصياغة اللغوية لل فقرات، ووضوحها من حيث المعنى، وسهولة الفهم، وانتماء الفقرة للبعد وأية ملاحظات وتعديلات يرونها ملائمة للمجال. وبعد عرض المقياس على المحكمين أشار المحكمون إلى أن هذا المقياس يصلح لهذه الدراسة. فقام الباحثان بأخذ الملاحظات بعين الاعتبار باقتصار المقياس إلى (59) فقرة، ومن تسعة مجالات إلى ست مجالات وإضافة وحذف وإعادة صياغة بعض الفقرات.

ثانياً - ثبات المقياس:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Re Test)، وحساب الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا بتوزيع أداة الدراسة على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكونة من (50) طالب وطالبة، وجدول (2) يبين معاملات الثبات ومعاملات ارتباط بيرسون لمجالات الدراسة والمقياس ككل.

جدول (2): معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) ومعاملات ارتباط بيرسون لمجالات الدراسة والمقياس ككل (n=50)

معامل الارتباط	معامل الثبات	المجال
*0.73	0.76	مجال الأعراض الجسمية
*0.71	0.70	مجال الوسواس القهري
0.71	0.75	مجال الاكتئاب
0.74	0.71	مجال القلق
0.74	0.77	مجال العدوانية
0.75	0.78	مجال الرهاب
*0.73	0.72	المقياس ككل

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

أوضح جدول (4) أن جميع قيم معاملات الثبات بطريقة (كرونباخ ألفا) كانت مقبولة لأغراض التطبيق، حيث أنها تراوحت بين (0.70-0.78)، كما أن قيم معاملات الارتباط بطريقة بيرسون دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وجميعها قيم مقبولة لأغراض التطبيق؛ إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة قبول معامل الثبات (0.60) (Amir, 2000 & Sonderpandian).

طريقة التصحيح

تم استخدام سلم ليكرت للتدرج الخماسي (دائماً، كثيراً، أحياناً، نادراً، مطلقاً)، حيث أعطيت دائماً (5) درجات، وغالباً (4) درجات، وأحياناً (3) درجات، ونادراً (2) درجتين، وأبداً (1) درجة واحدة. ولتحديد مستوى الأعراض النفسية المرضية تم تصنيف المتوسطات الحسابية على النحو الآتي: (2.33 فما دون مستوى منخفض)، (من 2.34-3.66 مستوى متوسط)، (3.67 فما فوق مستوى مرتفع).

تصميم الدراسة

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي المسحي كونه الأنسب لهذا النوع من الدراسات، وذلك للتعرف على مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى الطلبة اللاجئين السوريين في المدارس الأردنية.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن السؤال الأول حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعلامات الطلبة على

مقياس الأعراض النفسية المرضية. وللإجابة عن السؤال الثاني استخدم تحليل التباين المتعدد (MANOVA) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA).

نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في المدارس الأردنية؟ للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن جميع مجالات الدراسة، والجدول (5) يوضح ذلك. جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن جميع مجالات الدراسة (ن=543)

المرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	4	مجال القلق	4.29	0.46	مرتفع
2	5	مجال العدوانية	3.83	0.78	مرتفع
3	6	مجال الرهاب	3.75	0.83	مرتفع
4	3	مجال الاكتئاب	2.64	0.75	متوسط
5	2	مجال الوسواس القهري	2.25	0.75	منخفض
6	1	مجال الأعراض الجسمية	2.24	0.65	منخفض
		المقياس ككل	3.03	0.25	متوسط

يظهر من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة ما بين (2.24-4.29) كان أعلاها لمجال القلق بمتوسط حسابي (4.29) ومستوى مرتفع، وفي المرتبة الثانية جاء مجال العدوانية بمتوسط حسابي (3.83) ومستوى مرتفع، في المرتبة الثالثة جاء مجال الرهاب بمتوسط حسابي (3.75) وبمستوى مرتفع، واحتل مجال الاكتئاب المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.64) ومستوى متوسط، وجاء مجال الوسواس القهري في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.25) ومستوى منخفض، وجاء في المرتبة السادسة والأخيرة مجال الأعراض الجسمية بمتوسط حسابي (2.24) ومستوى منخفض، وبلغ المتوسط الحسابي لمقياس الأعراض النفسية ككل (3.03) ومستوى متوسط.

كما حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات كل مجال من مجالات المقياس، كما يلي:

أولاً- مجال الأعراض الجسمية:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "الأعراض الجسمية" (n = 543)

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	5	أحس بضعف في أجزاء من جسمي	2.68	1.24	مرتفع
2	4	ألتقط أنفاسي بصعوبة	2.65	1.24	مرتفع
3	1	أحس بالآم في أسفل ظهري	2.61	0.96	مرتفع
4	8	تقتحم عقلي أفكار قريبة ولا تفارقني	2.40	1.14	متوسط
5	3	أشعر بالآم في عضلاتي	2.27	1.05	متوسط
6	12	أقوم بأعمالي ببطء شديد لاتأكد من دقتها	2.25	1.37	متوسط
7	6	أحس بثقل في زراعي ورجلي	2.14	1.27	متوسط
8	10	يشغل بالي التفكير في القاذورة والقاذورات	2.11	1.08	متوسط
9	9	لدي صعوبة في تذكر الأشياء	2.01	1.32	متوسط
9	11	أشعر بعدم القدرة على إتمام أعمالي	2.01	1.18	متوسط
11	7	أحس بالإرهاق	1.99	1.06	متوسط
12	2	أحس بالغثيان واضطراب في المعدة	1.95	1.12	متوسط
13	13	أكرر أفعالي عدة مرات كي أتأكد أنني فعلتها	1.91	1.09	متوسط
مجال "الأعراض الجسمية" ككل			2.24	0.65	متوسط

يظهر من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال "الأعراض الجسمية" تراوحت بين (1.91-2.68) كان أعلاها للفقرة (5) "أحس بضعف في أجزاء من جسمي" بمتوسط حسابي (2.68) ومستوى مرتفع، وجاء في المرتبة الأخيرة (13) "أكرر أفعالي عدة مرات كي أتأكد أنني فعلتها" بمتوسط حسابي (1.91) ومستوى منخفض، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.24).

ثانياً- مجال الوسواس القهري:

جدول(7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة فقرات الوسواس القهري

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	أقوم بأعمالي ببطء شديد لاتأكد من دقتها	2.83	1.50	مرتفع
2	1	أشعر بعدم القدرة على إتمام أعمالي	2.52	1.33	متوسط
3	7	أفكر في الانتحار	2.38	1.14	متوسط
3	8	لدي أحساس بأنني محبوس أو مقيد الحركة	2.38	1.36	متوسط
5	9	ألم نفسي على الأحداث التي تمر بي	2.23	1.30	منخفض
6	4	أكرر القيام ببعض الأفعال(غسل اليدين، الصلاة....)	2.13	1.30	منخفض
6	5	لدي صور ذهنية غير مرغوب بها لا تفارق بالي	2.13	1.25	منخفض
8	10	أشعر بالوحدة والحزن	2.12	1.29	منخفض
9	3	أكرر أفعالي عدة مرات كي أتأكد أنني فعلتها	2.04	1.22	منخفض
10	6	أحس بالخمول أو قلة النشاط	1.71	0.90	منخفض
		مجال " الوسواس القهري" ككل	2.25	0.75	منخفض

يظهر من الجدول(7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الوسواس القهري تراوحت بين(1.71-2.83) كان أعلاها للفقرة(2) أقوم بأعمالي ببطء شديد لاتأكد من دقتها، بمتوسط (2.83) ومستوى مرتفع، وجاء في المرتبة الأخيرة فقرة(6) أحس بالخمول أو قلة النشاط، بمتوسط (1.71) ومستوى منخفض، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.25).

ثالثاً- مجال الاكتئاب:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجال الاكتئاب(n=543)

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	4	أشعر بأنني عديم الأهمية	3.12	1.33	مرتفع
2	3	لدي أحساس بأن حياتي كلها تعب وشقاء	3.03	1.33	مرتفع
3	7	أعاني من فرط النوم يومياً	2.95	1.40	مرتفع
4	9	يمكن جرح مشاعري بسهولة	2.92	1.33	مرتفع
5	6	أعاني من الأرق عند الدخول إلى النوم	2.82	1.40	مرتفع
6	1	أشعر بعدم الاهتمام بما حولي أو بمن حولي	2.76	1.35	مرتفع
7	11	أشعر أن الناس من حولي لا يحبونني	2.74	1.27	مرتفع
8	10	أشعر بأن الآخرين لا يفهمونني	2.53	1.42	متوسط
9	5	وزني يختلف عما كان عليه قبل شهر	2.51	1.36	متوسط
10	2	لا أستطيع التركيز أو التفكير العميق بالأعمال التي أقوم بها	2.37	1.26	متوسط
11	8	أشعر بالحساسية اتجاه الآخرين	2.01	1.18	متوسط
12	12	لدي إحساس بأنني أقل من الآخرين	1.89	1.18	متوسط
		مجال "الاكتئاب" ككل	2.64	0.75	متوسط

يظهر من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال "الاكتئاب" تراوحت بين (1.89-3.12) كان أعلاها للفقرة (4) "أشعر بأنني عديم الأهمية" بمتوسط

حسابي (3.12) ومستوى مرتفع، وجاء في المرتبة الأخيرة فقرة (12) "لدي إحساس بأني أقل من الآخرين" بمتوسط حسابي (1.89) ومستوى منخفض، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.64).
رابعاً- مجال القلق:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال القلق (n=543)

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	6	أشعر بالخوف من فقدان السيطرة على الأمور التي أقوم بها	4.46	0.69	مرتفع
2	5	أشعر برعشة بالجسم	4.41	0.74	مرتفع
3	4	أشعر بسرعة الانفعال أو الاضطراب الداخلي	4.39	0.74	مرتفع
4	9	أشعر بعدم الاستقرار لدرجة لا تمكيني من الجلوس هادئاً في أي مكان	4.29	0.75	مرتفع
5	8	تنتابني نوبات من الفزع أو الدعر بدون سبب معقول	4.28	0.78	مرتفع
6	2	أشعر بنقص الثقة في أثناء وجود الآخرين	4.25	0.77	مرتفع
7	1	أشعر بالضيق عندما يتحدث الناس علي	4.23	0.78	مرتفع
8	7	أشعر بتسارع في ضربات قلبي	4.17	0.79	مرتفع
9	3	أتجنب ممارسة الأنشطة والأعمال التي تتطلب الاحتكاك بالآخرين	4.14	0.82	مرتفع

مجال "القلق" ككل 4.29 0.46 مرتفع

يظهر من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال "القلق" تراوحت بين (4.14-4.46) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات كان أعلاها للفقرة (6) "أشعر بالخوف من فقدان السيطرة على الأمور التي أقوم بها" بمتوسط حسابي (4.46)، وجاء في المرتبة الأخيرة (3) "أتجنب ممارسة الأنشطة والأعمال التي تتطلب الاحتكاك بالآخرين" بمتوسط حسابي (4.14) وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.26).

خامساً- مجال العدوانية:

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات العدوانية (n=543)

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	تنتابني ثورات مزاجية لا يمكن السيطرة عليها	4.24	1.09	مرتفع
2	7	أرغب في قذف الأشياء	4.17	1.11	مرتفع
3	3	لدي دافع ملح بأن اضرب شخصاً معيناً	3.88	1.17	مرتفع
4	6	تنتابني نوبات من الصراخ	3.83	1.17	مرتفع
5	1	أشعر بسرعة المضايقة والاستثارة	3.74	1.30	مرتفع
6	5	أرغب مجادلة الآخرين	3.70	1.22	مرتفع
7	4	أشعر برغبة ملحة لتكسير الأشياء	3.27	1.23	متوسط

مجال "العدوانية" ككل 3.83 0.78 مرتفع

يظهر من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال "العدوانية" تراوحت بين (3.27-4.24) كان أعلاها للفقرة (2) "تتناهني ثورات مزاجية لا يمكن السيطرة عليها" بمتوسط حسابي (4.24) ومستوى مرتفع، وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة (4) "أشعر برغبة ملحة لتكسير الأشياء" بمتوسط حسابي (3.27) ومستوى متوسط، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.83).

سادساً- مجال الرهاب:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات الرهاب (n=543)

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	7	أشعر بالخوف من الإغماء في الأماكن العامة	4.11	1.21	مرتفع
2	6	أشعر بالتوتر عندما أكون بمفردي	4.08	1.12	مرتفع
3	1	أشعر بالخوف من الأماكن المفتوحة مثل الشوارع	3.92	1.24	مرتفع
4	3	أشعر بالخوف عند التنقل بالباصات أو السيارات	3.70	1.27	مرتفع
5	8	أشعر بالخوف عند الدخول إلى الحدائق والبساتين	3.65	1.25	متوسط
6	2	أشعر بالخوف من الخروج من منزلي بمفردي	3.57	1.34	متوسط
7	5	أشعر بضيق في الأماكن المزدحمة كالأسواق	3.56	1.33	متوسط
8	4	أتجنب أماكن معينة لأنها تسبب لي الإحساس بالخوف	3.41	1.24	متوسط
مجال " الرهاب" ككل			3.75	0.83	مرتفع

يظهر من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال "الرهاب" تراوحت بين (3.41-4.11) كان أعلاها للفقرة (7) "أشعر بالخوف من الإغماء في الأماكن العامة" بمتوسط حسابي (4.11) ومستوى مرتفع، وجاء في المرتبة الأخيرة فقرة (4) "أتجنب أماكن معينة لأنها تسبب لي الإحساس بالخوف" بمتوسط حسابي (3.41) ومستوى متوسط، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.75).

نتائج السؤال الثاني: هل يختلف مستوى الأعراض النفسية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في المدارس الأردنية في محافظة اربد عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) تبعاً للمتغيرات الآتية: الجنس، مدة الإقامة، فقدان أحد أفراد الأسرة؟ للإجابة عن السؤال الثاني حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الأعراض النفسية المرضية تبعاً لمتغيرات (الجنس، مدة الإقامة، فقدان أحد أفراد الأسرة)

الجنس	المتوسط الحسابي	الأعراض الوسواس					
		الاجتماعية	القلق	العدوانية	الرهاب	الاكتئاب	الجسمي القهري
ذكر	المتوسط الحسابي	2,14	2,00	2,50	4,27	3,78	3,83
	الانحراف المعياري	0,62	0,65	0,69	0,49	0,74	0,77
أنثى	المتوسط الحسابي	2,32	2,45	2,75	4,31	3,80	3,69
	الانحراف المعياري	0,66	0,77	0,78	0,43	0,81	0,88

الأداة ككل	الرهاب	العدوانية	القلق	الاكتئاب	الأعراض الوسواس الجسمية القهري	المتوسط الحسابي الانحراف المعياري	
3.07 0.27	3.82 0.72	3.90 0.62	4.41 0.49	2.55 0.65	2.24 0.68	2.37 0.67	مدة الإقامة أقل من 1
3.01 0.25	3.78 0.85	3.87 0.80	4.32 0.46	2.58 0.77	2.18 0.75	2.18 0.63	1-2
3.05 0.25	3.70 0.83	3.77 0.78	4.25 0.45	2.71 0.74	2.33 0.76	2.29 0.66	أكثر من سنتين
3.04 0.26	3.65 0.90	3.73 0.91	4.34 0.54	2.65 0.76	2.24 0.75	2.22 0.62	فقدان أحد أفراد الأسرة
3.07 0.24	3.88 0.65	3.99 0.72	4.44 0.48	2.54 0.77	2.33 0.78	2.38 0.84	الأب
3.02 0.25	3.75 0.84	3.83 0.77	4.27 0.44	2.62 0.68	2.21 0.67	2.22 0.62	أحد الأخوة
3.08 0.24	3.88 0.18	3.86 0.40	4.17 0.08	2.38 0.65	2.75 0.78	2.35 0.60	لا أحد
2.98 0.24	3.85 0.76	3.89 0.78	4.36 0.44	2.48 0.76	2.13 0.71	2.09 0.57	الصف الثامن
3.06 0.26	3.69 0.85	3.75 0.79	4.27 0.44	2.68 0.76	2.35 0.78	2.35 0.68	التاسع
3.04 0.24	3.74 0.86	3.87 0.77	4.26 0.48	2.72 0.72	2.24 0.74	2.25 0.65	العاشر

يظهر من الجدول (12) أن هناك فروقاً ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة تبعاً لمتغيرات (الجنس، مدة الإقامة، فقدان أحد أفراد الأسرة، الصف)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق استخدم تحليل التباين الرباعي (4-Way ANOVA) على الأداة ككل تبعاً لمتغيرات الدراسة، والجدول (13) يوضح ذلك.

جدول (13): نتائج تحليل التباين الرباعي (4-Way ANOVA) على الأداة ككل تبعاً لمتغيرات الدراسة

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	2.70	1	2.70	47.29	0.00
مدة الإقامة	0.15	2	0.08	1.31	0.27
فقدان أحد أفراد الأسرة	0.25	3	0.08	1.46	0.22
الصف	0.66	2	0.33	1.65	0.09
الخطأ	30.51	534	0.06		
المجموع	35.29	543			

أظهرت نتائج التحليل في الجدول (13) أن قيمة (F) للأداة ككل تبعاً لمتغير الجنس بلغت (47.29) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وهذا يدل على وجود اختلاف في مستوى الأعراض الجسمية تبعاً لمتغير الجنس، وبالرجوع إلى الجدول (9) يتبين أن الفروق كانت لصالح (الإناث) بمتوسط حسابي (3.09)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (2.95).

كما أظهرت نتائج التحليل في الجدول (13) أن قيمة (F) للأداة ككل تبعاً لمتغيرات (موت أحد أفراد الأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ومدة الإقامة، والصف) غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود اختلاف في الأعراض النفسية المرضية ككل تبعاً لمتغيرات (فقدان أحد أفراد الأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ومدة الإقامة، والصف).

وقد استخدم تحليل التباين المتعدد على مجالات الأعراض النفسية المرضية تبعاً لمتغيرات (الجنس، مدة الإقامة، فقدان أحد أفراد الأسرة)، والجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (14): نتائج تحليل التباين المتعدد على مجالات الأعراض النفسية المرضية تبعاً للمتغيرات

المتغير	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	مجال الأعراض الجسمية	4.02	1	4.02	9.98	0.00
	مجال الوسواس القهري	25.76	1	25.76	50.75	0.00
	مجال الاكتئاب	7.71	1	7.71	14.10	0.00
	مجال القلق	0.21	1	0.21	1.03	0.31
	مجال العدوانية	0.61	1	0.61	1.01	0.32
	مجال الرهاب	2.40	1	2.40	3.46	0.06
	مدة الإقامة	مجال الأعراض الجسمية	1.35	2	0.67	1.67
مجال الوسواس القهري		1.42	2	0.71	1.40	0.25
مجال الاكتئاب		1.52	2	0.76	1.39	0.25
مجال القلق		0.92	2	0.46	2.23	0.11
مجال العدوانية		1.25	2	0.63	1.03	0.36
مجال الرهاب		0.76	2	0.38	0.55	0.58
فقدان أحد أفراد الأسرة		مجال الأعراض الجسمية	1.77	3	0.59	1.47
	مجال الوسواس القهري	1.06	3	0.35	0.70	0.55
	مجال الاكتئاب	0.71	3	0.24	0.44	0.73
	مجال القلق	0.99	3	0.33	1.61	0.19
	مجال العدوانية	1.72	3	0.57	0.94	0.42
	مجال الرهاب	1.35	3	0.45	0.65	0.58
	الصف	مجال الأعراض الجسمية	1.76	2	2.78	1.62
مجال الوسواس القهري		1.46	2	2.00	0.95	0.44
مجال الاكتئاب		0.77	2	2.65	0.67	0.58
مجال القلق		0.98	2	0.42	2.06	0.13
مجال العدوانية		1.77	2	1.04	1.71	0.18
مجال الرهاب		1.35	2	1.14	1.65	0.19
الخطأ		مجال الأعراض الجسمية	215.07	534	0.40	
	مجال الوسواس القهري	271.06	534	0.51		
	مجال الاكتئاب	291.86	534	0.55		
	مجال القلق	109.85	534	0.21		
	مجال العدوانية	325.13	534	0.61		

المتغير	المجالات	مجموع درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
	مجال الرهاب	534	369.42	0.69	
المجموع	مجال الاعراض الجسمية	543	2947.21		
	مجال الوسواس القهري	543	3043.99		
	مجال الاكتئاب	543	4084.10		
	مجال القلق	543	10111.86		
	مجال العدوانية	543	8311.51		
	مجال الرهاب	543	8013.08		

يظهر من الجدول رقم (14) ما يلي:

- 1- بلغت قيمة (F) لمجال الأعراض الجسمية تبعاً لمتغير الجنس (9.40) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يدل على وجود اختلاف في الفروق كانت لصالح (الإناث) بمتوسط حسابي (2.32)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (2.14)، وهذا يدل على أن الضغوط الخاصة بالأعراض الجسمية لدى الإناث أكثر من لها لدى الذكور.
- 2- بلغت قيمة (F) لمجال الوسواس القهري تبعاً لمتغير الجنس (49.62) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يدل على وجود اختلاف في مستوى الوسواس القهري تبعاً لمتغير الجنس، وبالرجوع إلى الجدول (9) يتبين أن الفروق كانت لصالح (الإناث) بمتوسط حسابي (2.45)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (2.00)، وهذا يدل على أن الضغوط الخاصة بالوسواس القهري لدى الإناث أكثر منها لدى الذكور.
- 3- بلغت قيمة (F) لمجال الاكتئاب تبعاً لمتغير الجنس (13.51) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يدل على وجود اختلاف في مستوى الاكتئاب تبعاً لمتغير الجنس، وبالرجوع إلى الجدول (9) يتبين أن الفروق كانت لصالح (الإناث) بمتوسط حسابي (2.75)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (2.50)، وهذا يدل على أن الضغوط الخاصة بالاكتئاب لدى الإناث أكثر منها لدى الذكور.
- 4- كانت قيم (F) لمجالات الدراسة تبعاً لمتغيري (موت أحد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة، الصف) غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود اختلاف في مجالات الأعراض النفسية المرضية تبعاً لمتغيرات (موت أحد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة، الصف).

مناقشة النتائج

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في المدارس الأردنية؟" أظهرت النتائج أن مستوى الأعراض النفسية المرضية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في المدارس الأردنية جاء بمستوى متوسط، وجاء مجال "القلق" في المرتبة الأولى، تلاها في المرتبة الثانية مجال "العدوانية"، ثم مجال "الرهاب" ثم مجال "الاكتئاب"، وجاء مجال

"الوسواس القهري" في المرتبة الخامسة، وأخيراً مجال "الأعراض الجسمية".

وتفسر هذه النتيجة في ضوء معرفة طبيعة الضغوط المختلفة التي يتعرض لها الطلبة بشكل عام، والطلبة اللاجئين بشكل خاص؛ بسبب متطلبات الحياة وما تفرضه عليهم من ظروف متمثلة في تأمين الحاجات الأساسية من مأكّل ومسكن، والانسجام مع البيئة المدرسية، إضافة إلى ما تعرضوا إليه من أحداث ضاغطة قبل وأثناء فترة اللجوء. ويمكن تفسير النتيجة بسبب ما تقدمه المنظمات المحلية والدولية والمؤسسات الحكومية من مساعدات نفسية وأجتماعية تساعدهم الى تحسين مستوى الصحة النفسية، إضافة الى ما يقدمه الشعب الأردني من معونة ووقوفه الى جانب الشعب السوري.

أما فيما يتعلق بحصول أعراض القلق على المرتبة الأولى وبمستوى مرتفع، فقد يعزى ذلك إلى أن القلق اضطراب مشترك بين جميع الأعراض النفسية المرضية كما أن عينة الدراسة من المراهقين وهذه المرحلة تعتبر فترة حرجة تتمتع بخصائص معينة وتتسم بقلق مستمر، كما أن الطلبة اللاجئين يعيشون في حالة من الخوف على مستقبلهم، وعلى إمكانية استقرارهم.

أما فيما يتعلق بحصول أعراض العدوانية والرهاب في المرتبة الثانية والثالثة وبمستوى مرتفع، فإن ذلك قد يعود إلى طبيعة المشاهدات اليومية التي كان يتعرض لها الطلبة اللاجئين من مواقف مؤلمة تشتمل على القصف، والتعذيب، وأحداث صادمة، وإعتقال الأفراد وتهديدهم. الأمر الذي قد يؤدي إلى تكوين سلوكيات لدى الطلبة في اتجاهين فمنهم من لجأ إلى العدوانية كتفيس انفعالي، ومنهم من لجأ إلى الرهاب كسلوك انسحابي. في حين أن مجال أعراض جسده كان منخفض المستوى فقد يعود ذلك إلى أن هذه الأعراض المتمثلة بظهور أعراض جسدية والتي ترجع الى منشأ نفسي تحتاج الى مشاكل نفسية متقدمة للظهور بدرجة مرتفعة لدى أفراد الدراسة.

وتتفق نتيجة هذا السؤال مع نتيجة الدراسات الآتية: دراسة لويوز وآخرون (Llosa, et. al, 2013)، ودراسة تومسون ولاي وكيرتون وتود (Thomessen, Laghi, Cerrone, & Todd , 2013)، ودراسة صلاح وعبدالرحمن ولينس وعيد ومارتينز وهوف (Salah, Abdelrahman, 2013)، ودراسة جبار ووظا (Jabbar & Zaza, 2014)، ودراسة جاكسون وديموت وهير (Liens, Eide, Martinez & Hauff, 2013)، ودراسة كومبلاي (Jakobsen, Demott & Heir, 2014)، ودراسة كومبلاي وآخرون (Comellas et al , 2015).

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل يختلف مستوى الأعراض النفسية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا للاجئين السوريين في المدارس الأردنية في محافظة اربد عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تبعاً للمتغيرات الآتية: الجنس، مدة الإقامة، فقدان أحد أفراد الأسرة، الصف؟"

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى انتشار أعراض الجسمية والوسواس القهرية والاكئاب تعزى لأثر الجنس، إذ تبين أن مستوى انتشار أعراض الاكتئاب والوسواس القهري وأعراض التجسد لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور. ويعد السبب في هذه النتيجة إلى أن البنية النفسية، والمشاعر، والأحاسيس لدى كل من الذكور والإناث، تتأثر بالظروف المحيطة، وأن الإناث أكثر حساسية وأقل مقاومة لطبيعة الظروف الحياتية التي يواجهونها، إضافة إلى أن الإناث والأطفال هم

أكثر الفئات المستهدفة في الحروب واللجوء، فضلاً عن مشاهدة حوادث التعذيب والعنف، وعدم قدرتهن على الدفاع عن حقوقهن الأساسية، وتذكر المواقف الصادمة والمؤلمة بشكل متكرر؛ الأمر الذي يسبب حالة من المزاج التشاؤمي والأفكار غير المنطقية، والخوف غير المسوغ من الظروف اليومية، إضافة إلى ما يفرضه المجتمع من قيود على الإناث من عدم الإختلاط بالمجتمع المحيط بشكله المريح وبناء علاقات اجتماعية التي بدورها تحد من الاكتئاب والقلق والمخاوف والأفكار غير الطبيعية (Hermann & Betz, 2006).

وقد اتفقت نتيجة هذا السؤال مع نتيجة دراسة كوميلاي وآخرون (Comellas et al, 2015)، والتي أشارت إلى أن مستوى انتشار أعراض التجسد لدى عينة من النازحين في جورجيا لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور. كما اتفقت أيضاً مع نتيجة دراسة صلاح وعبدالرحمن ولينس وعيد ومارتينز وهوف (Salah, Abdelrahman, Liens, Eide, Martinez & Hauff, 2013) والتي أشارت إلى أن مستوى انتشار أعراض الاكتئاب لدى عينة من اللاجئيين في السودان لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى انتشار الأعراض النفسية المرضية تبعاً لمتغيرات مدة الإقامة، وفقدان أحد أفراد الأسرة، والصف. وقد يعزى ذلك إلى أن هناك تشابهاً بين المجتمع السوري والأردني من حيث العادات والتقاليد وطبيعة الظروف الاجتماعية؛ أي أن البيئة لم تتغير على الطلبة بشكل جذري، كما أن الطلبة السوريين انخرطوا في البيئة المدرسية الأردنية مما أدى إلى ضعف تأثير مدة الإقامة على مستوى الأعراض النفسية المرضية. إضافة إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية والأسرية السائدة بين أفراد المجتمع السوري، والتي تتسم بالصلابة والعيش ضمن الأسر الممتدة وداخل إطار الأسرة الواحدة، فضلاً عما تقدمه المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية من مساعدات نفسية ومادية تكفل لهم بعض حاجاتهم الأساسية. أما بالنسبة لضعف تأثير الصف على مستوى الأعراض النفسية المرضية فيعود إلى أن الظروف الأكاديمية والاجتماعية التي يعيشها الطلبة متشابهة إلى حد ما، فضلاً عن أن الفروق العمرية بينهما ضئيلة، فهم يعيشون نفس المرحلة النمائية تقريباً، والتي تتمتع بمجموعة من الخصائص النفسية والاجتماعية المتشابهة.

وقد اختلفت نتيجة هذا السؤال مع نتيجة دراسة صلاح وعبدالرحمن ولينس وعيد ومارتينز وهوف (Salah, Abdelrahman, Liens, Eide, Martinez & Hauff, 2013) والتي أشارت إلى وجود انتشار الأعراض النفسية المرضية لدى اللاجئيين الجدد، بينما لم يجد الباحثان دراسات تناولت أثر متغيري فقدان أحد أفراد الأسرة والصف في الأعراض النفسية المرضية لدى اللاجئيين.

التوصيات

استناداً إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، وفي ضوء مناقشة هذه النتائج يوصي

الباحثان بالآتي:

1. العمل على توفير البرامج التربوية والإرشادية والتوعوية من أجل الوقاية من مستوى انتشار الأعراض النفسية المرضية بين مجموعات اللاجئيين السوريين خصوصاً الطلبة المراهقين.
2. توثيق العلاقة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية بشكل يساعد

الطلبة اللاجئين أعلى تحقيق اعلى مستوى من السلامة والصحة النفسية .
3. العمل على إجراء دراسات حول أعراض نفسية مرضية أخرى وفي ضوء متغيرات جديدة للكشف عن العوامل التي تسهم أو تحد من انتشار مثل هذه الأعراض النفسية المرضية وخاصة في ندرة هذه الدراسات حول هذا الجانب.

قائمة المراجع

- بطرس، بطرس. (2008). *المشكلات النفسية وعلاجها*. عمان: دار المسيرة.
- جمعية الطب النفسي الأمريكية. (2001). *الدليل التشخيصي والإحصائي الرابع للاضطرابات النفسية*. (ترجمة: أمينة السماك وعادل مصطفى). الكويت: مكتبة المزار الإسلامية.
- رضوان، سامر. (2010). *الاعراض النفسية والعلاج النفسي*. العين: دار الكتاب الجماعي.
- سرحان، وليد والتكريتي، عدنان والحباشنة، محمد. (2004). *القلق*. عمان: دار مجدلاوي.
- سرحان، وليد. (2008). *الوسواس القهري*. عمان: دار مجدلاوي.
- شتاين، موري ووكر، جون آر. (2002). *قهر الخجل والقلق الاجتماعي: التغلب على الخجل*. (مكتبة جرير، مترجم). السعودية: مكتبة جرير.
- الشريفين، نضال والشريفين، أحمد. (2011). *تقنين القائمة المعدلة للأعراض النفسية المرضية-90-SCL (R) للبيئة الأردنية*. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*, 13 (3), 307-341.
- المشعان، عويد. (2011). *علاقة الصلابة النفسية بالشكاوى البدنية والأمل والانبساط لدى الموظفين من الجنسين في القطاع الحكومي*. *مجلة العلوم الاجتماعية*, 39 (3), 49-83.
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2013). *مستقبل سوريا: أزمة الأطفال اللاجئين*. تقرير: نوفمبر، 2013.
- Abdel-Kahlek, A., Al-Arja, N. & Abdella, T. (2006). Death obsession in Palestinians. *Death Studies*, 3(1), 203-215.
- Abdel-Khalek, A, & Lester, D. (2002). Can personality predict suicidality? A study in two cultures. *International Journal of Social Psychiatry*, 4(2), 231-239.
- Bentley, J., Thobum, J., Stewart, D. & Boynton, I. (2011). The indirect effect of somatic complaints on report of posttraumatic psychological symptomatology among Somali refugees. *Journal of Trauma Stress*, 24(4), 479-482.
- Comellas, R., Makhshvili, N., Chikovani, I., Patel, V., Mckee, M., Bisson, J. & Roberts, B. (2015). Patterns of Somatic Distress among Conflict Affected Persons in the Republic of Georgia. *Journal of Psychosomatic Research*, 78(5), 466-471.
- Ellis, B., Macdonald, H., Lincoln, A, & Cabral, H. (2008). Mental health of Somali adolescent refugees: The role of trauma, stress, and perceived dissemination. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 76(2), 184-193.
- Hasnaovic, M. (2012). Neuroticism and posttraumatic stress disorder in Bosnian internal displaced and refugee adolescents from three different regions after the 1992-1995 Bosnia- Herzegovina war. *Paediatrics Today*, 8(2), 100-113.
- Hinton, D., Pich, V. & Safren, S. (2005). Anxiety sensitivity in traumatized Cambodian refugees: A discriminant function and factor analytic investigation. *Behaviour Research and Therapy*, 43(12), 1631-1643.
- Jabbar, S. & Zaza, H. (2014). Impact of conflict in Syria on Syrian children at the

- Zaatari refugee camp in Jordan. *Early Child Development & Care*, 148(9/10), 1507-1530.
- Jakobsen, M., Demott, M. & Heir, T. (2014). Prevalence of Psychiatric Disorders among Unaccompanied Asylum-Seeking Adolescents in Norway. *Clinical Practice and Epidemiology in Mental Health*, 13 (10), 53–58.
- LeBeau, R., Glenn, D., Liao, B., Wittchen, H., Beesdo-Baum, K., Ollendick, T. & Craske, M. (2010). Specific phobia: A review of DSM-specific phobia and preliminary recommendations for DSM-V. *Depression and Anxiety*, 27(2), 148-167.
- Llosa, A., Ghantous, Z., Souza, R., Forgione, F., Bastin, P., Jones, A., Antierens, A., Slavukij, A. & Grais, R. (2014). Mental Disorders, Disability, and Treatment Gap in a Protracted Refugee Setting. *The British Journal of Psychiatry*, 204(3), 208-213.
- Machel, G. (2001). *The impact of war on children: a review*. Toronto, Macmillian.
- Momartin, S., Silove, D., Maicavasagar, V. & Steel, Z. (2004). Comorbidity of PTSD and depression: Associations with trauma exposure, symptom severity and functional impairment in Bosnian refugees resettled in Australia. *Journal of Affective Disorders*, 80(2-3), 231-238.
- Neugebauer, R. (2013). Bleak Outlook for Children Who Are Refugees. *Exchange*, 214, 66-81.
- Oltmanns, T.F., & Emery, R.E. (2015). *Abnormal Psychology* (8th edition). Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall.
- Porter, M. & Haslam, N. (2005). Pre-displacement and post-displacement factors associated with mental health of refugees and internally displaced persons: a meta-analysis. *Journal of the American Medical Association*, 294(5), 602-612.
- Refugee Studies Centre. (2001). *Children and Adolescents in Palestinian Households: Living with the Effects of Prolonged Conflict and Forced Migration*. A Report: University of Oxford.
- Rousseau, c. (1995). The Mental Health of Refugee Children. *Transcultural Psychiatric*, 32(3), 299-331.
- Salah, T., Abdelrahman, A., Lien, L., Eide, A., Martinez, P. & Hauff, E. (2013). The mental health of internally displaced persons: An epidemiological study of adults in two settlements in Central Sudan. *International Journal of Social Psychiatry*, 59(8), 782-788.
- Thabet, A., Abed, Y. & Vostanis, P. (2004). Comorbidity of PTSD and depression among refugee children during war conflict. *Journal of Child Psychology and Psychiatry*, 45(3), 533-542.
- Thapa, S., Van Ommeren, M., Sharma, B., De Jong, J. & Hauff, E. (2003). Psychiatric disability among tortured Bhutanese refugees in Nepal. *American Journal of Psychiatry*, 160(11), 2032-2037.
- Thomassen, S., Laghi, F., Cerrone, C. & Todd, B. (2013). Internalizing and Externalizing Symptoms among Unaccompanied Refugee and Italian Adolescents. *Children and Youth Services Review*, 35(1), 7-10.

- UNHCR- United Nations High Commissioner for Refugees. (2013). *UNHCR Country Operations Profile-Jordan Working Environment United Nations*. Retrieved from: [www. Child Care Exchange.com](http://www.ChildCareExchange.com).
- Weinstein, J. (2001). *Estimates of Michigan's Iraqi Refugee population*. Unpublished manuscript. Research Design and Consultation, Dearborn, ML.
- World Health organization. (1992). *The international classification of mental and behavioral Disorders, clinical Descriptions and diagnostic Guidelines (ICD-10)*. Geneva, Switzerland.

أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم من
وجهة القادة التربويين

آلاء إبراهيم الغرايبة

أثر اللجوء السوري على موارد النظام التربوي الماديّة والماليّة في وزارة التربية والتعليم من وجهة نظر القادة التربويين

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى درجة تأثير اللجوء السوري على موارد النظام التربوي وإمكانياته الماديّة والماليّة، وذلك بحسب تصورات القادة التربويين في مركز وزارة التربية والتعليم، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي المسحي لإجراء هذه الدراسة. وتكوّن مجتمع الدراسة من (50) قائداً تربوياً في الإدارات المعنية بقضية اللجوء السوري في وزارة التربية والتعليم. ولتحقيق الغرض من الدراسة تم بناء أداة الدراسة (استبانة) تكونت من (32) فقرة. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر كبير جداً للجوء السوري على الموارد الماديّة في وزارة التربية والتعليم في الأردن، بينما ظهر وجود أثر كبير على الموارد الماليّة في وزارة التربية والتعليم. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر متغير المؤهل العلمي، أو متغير سنوات الخبرة الإدارية، أو متغير المسمى الوظيفي في تصورات القادة التربويين حول أثر اللجوء السوري على موارد الماديّة والماليّة في وزارة التربية والتعليم في جميع المحاور وفي الدرجة الكلية. ومن خلال هذه النتائج توصي الباحثة بتنوع مصادر التمويل للنظام التعليمي ليتمكن من إعادة تأهيل البنية التحتية وزيادة القدرة الاستيعابية لديه، وإشراك المرؤوسين والقيادات التربوية جميعاً بعمليات صنع القرار ورسم الخطط التربوية الإستراتيجية لمواجهة حالات الطوارئ التي قد تواجه النظام التعليمي وتؤثر على موارده وإمكانياته.

The Effect of the Syrian Asylum on the Financial and Material Resources as perceived by the Educational Leaders in the Ministry of Education

This study aimed to identify the effect of Syrian asylum on the financial and material resources as perceived by educational leaders in the ministry of education (MOE). The researcher used in this study the descriptive surveying method. The population sample consisted of (50) educational leaders in the competent administrations of Syrian asylum in MOE. In order to achieve the study's goals, prepared study tool (questionnaire) consisted of (32) items. The results showed the presence of a very large impact on the Syrian asylum's material resources in MOE, while having a significant impact on the financial resources of MOE, Furthermore, the lack of significant differences ($\alpha \leq 0.05$) due to the impact of the variable qualification, years of administrative experience or job title in the perceptions of the educational leaders on the impact of the Syrian asylum on the the material and financial resources in MOE. According to these results, the researcher recommends to vary the financial resources of the educational system in order to rehabilitate infrastructure and increase its capacity, also the researcher recommends to involve all the subordinates and educational leaders to participate in decision making and form the strategic plans to overcome any emergencies that may encounter the educational system and effect on its resources and potentials.

المقدمة

دخل إلى الأراضي الأردنية ما يزيد عن (630) ألف لاجئ سوري، ليصل بذلك عدد السوريين في الأردن إلى (1.3) مليون سوري، يوجد منهم (114869) لاجئاً فقط داخل المخيمات التي خصصت لهم؛ بينما توجه باقي السوريين للاستقرار في المدن والقرى الأردنية (المجالي، 2016). وقد أطلق الأردن في نهاية عام 2015 "خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2016-2018"، وتم دمج قطاعاتها مع قطاعات الخطة الإقليمية الجديدة للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2016-2017 (3RP, 2016). وتضمنت خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية الجانبين الإنساني والتنموي لمواجهة ما ترتب من آثار نتيجة الأزمة السورية، وقدرت تكلفة الأعباء المقدرة على الأزمة السورية للأعوام 2016-2018 كـمبلغ تقريبي بـ 8 مليار دولار توزعت على قطاعات حيوية، واحتوت على أهداف مستقلة لكل قطاع بهدف مساعدة اللاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، كما شملت خطة الاستجابة مشاريع وبرامج تنموية في قطاعات التعليم، والطاقة، والبيئة، والصحة، والعدل، والسكن، والمياه، والنقل والحماية الاجتماعية وسبل دعم العيش الكريم (وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ 2015، قناة، 2016).

رغم قلة الموارد والإمكانيات ووجود التحديات الاقتصادية التي تمر بها المملكة الأردنية، إلا أنها فتحت زراعتها واستقبلت طالبي اللجوء نتيجة الحرب السورية وابتوؤهم داخل أراضيها فرانتزمان (Frantzman, 2016). مع تزايد تدفق السوريين إلى الأراضي الأردنية، قامت الحكومة بتوجيهات من جلاله الملك عبدالله الثاني بن الحسين باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتضمن توفير الخدمات اللازمة للاجئين السوريين وتخفيف معاناتهم ومصائبهم (Stave; Hillesund, 2015)، وتم السماح للطلبة اللاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس الأردنية وضمن إجراءات كفيلة بأن يعامل الطالب السوري معاملة الطالب الأردني دون أي تمييز أو فرض أي رسوم مقابل تقديم خدمات التعليم له؛ لضمان توفير التعليم الآمن والمناسب للطلبة السوريين (اليونسكو، 2011) (Mayer, 2016).

الأدب النظري

أظهرت التعدادات السكانية في الأردن تضاعفاً في عدد سكان المملكة بمقدار 10 مرات، بين التعداد السكاني الذي نفذ في 1952 الذي بلغ عدد السكان فيه حوالي 586 ألف نسمة، وبين التعداد السكاني الذي نفذ في نهاية عام 2015، والذي بلغ عدد السكان فيه 9.5 مليون نسمة. شكّل الأردنيون ما نسبته 6.6 مليون نسمة، أي ما يُعادل 69.4% من إجمالي السكان في المملكة، بينما شكل غير الأردنيين المقيمين على أرض المملكة ما مقداره 30% (المجالي، 2016) (دائرة الاحصاءات العامة، 2016).

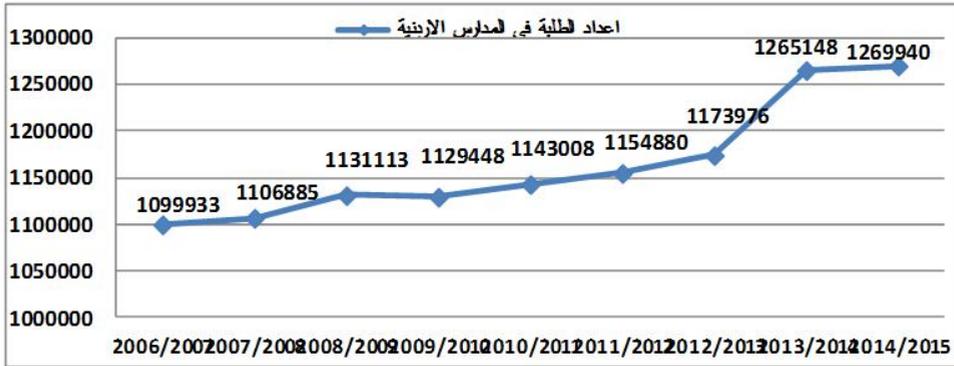
تربوياً ترتبط الكثافة والزيادة السكانية بشكل كبير بالكثافة الطلابية في أي نظام تعليمي، فالإحصائية السكانية الأخيرة في الأردن تشير إلى كثافة سكانية عالية ومستمرة، وتزايد في أعداد من هم في أعمار الدراسة، مما قد يدفعنا إلى الحديث عن وجود كثافة طلابية عالية في النظام التعليمي العام الأردني، تشكل ضغطاً كبيراً على القدرة الاستيعابية للطلبة في المدارس، وكذا على الخدمات أو البنية التحتية للمنظومة التعليمية، كما ستلقي آثار هذه الكثافة الطلابية العالية بظلالها على مستقبل

التعليم في الأردن. لذلك تعد الكثافة الطلابية إحدى أهم المؤشرات التعليمية الكمية والتي تقيس عدد الطلبة في كل ميل أو كيلومتر مربع في الفضاء المدرسي، والتي يتحصل عليها بقسمة عدد الطلبة على مساحة المبنى المدرسي (حبيب، 2010).

بمعنى آخر إن مؤشرات الكثافة الطلابية تقاسُ بمعرفة عدد الطلبة الموجودين ضمن مساحة تعليمية ومدرسية معينة، لذلك لمعرفة الكثافة الطلابية في أي نظام تعليمي ينبغي معرفة عدد الطلبة، وتحديد المساحة المدرسية التي تحويهم، كما تعتبر هذه مؤشرات من أهم المؤشرات التي تقيسُ جودة العملية التعليمية، لأن استمرار الزيادة في الكثافة الطلابية يترتب عليه عدة مشكلات في النظام التعليمي العام الأردني، منها ما يتمحور حول مجموعة قضايا أولها مهام وأدوار المعلم المتعددة، وعدم قدرة المعلمين على الإدارة الصفية، وبالتالي تدني في نسبة الاستيعاب والتحصيل الدراسي، والتي قد ينتج عنها عدة مشكلات داخل البيئة للنظام التعليمي كتفشي ظاهرة الغش الجماعي، وظهور جماعات الشللية في المدارس، وإفساح المجال بلا شك أمام الدروس الخصوصية، لأن الأهل يرغبون في حصول أبنائهم على التعليم المطلوب وبالشكل المناسب، مما يترتب على ذلك زيادة في الأعباء المالية الملقاة على كاهل الأسر (الكواري، 2013) (السعدني، 2010).

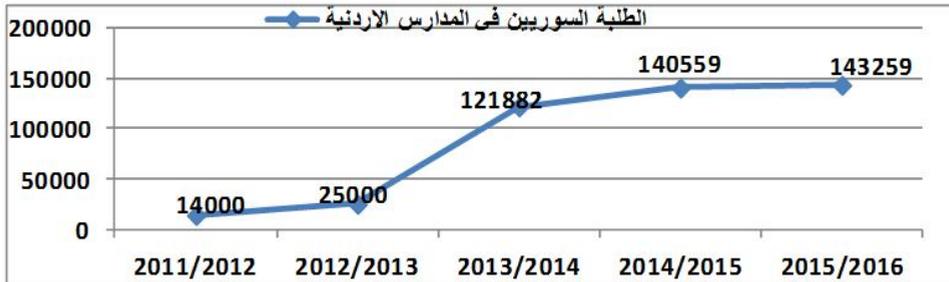
بالإضافة إلى المشكلات المادية التي تنعكسُ على المباني المدرسية ومرافقها، حيث يؤثر ذلك على إمكانيات النظام المادية وتدهور البنية التحتية، وغيرها من التحديات الحقيقية والواقعية التي تواجه الكثافة الطلابية العالية، وهذا جميعه يتطلب منا التخطيط الدقيق، ومن ثم اتخاذ القرار الرشيد للحد من هذه المشكلة (السعدني، 2010). يترتب على المشكلات المادية مشكلات مالية قد تظهر الحاجة لها من خلال زيادة مخصصات التمويل والإنفاق على التعليم لتلبية الحاجات التعليمية للأعداد المتزايدة من الطلبة، وأثناء الإجراءات التي قد تتكفل بحل مثل هذه المشكلة مثل إنشاء المدارس أو التوسعة فيها أو إجراء الصيانة أو الحاجة إلى مزيد من مستلزمات العملية التعليمية وأنشطتها، أو زيادة عدد القوى البشرية في الهيكل التعليمي من هيئة إدارية وتدرسية وعاملين داخل البيئة التعليمية (العيسى وأبا الخيل، 2015).

عند متابعة الإحصاءات التعليمية الأخيرة في النظام التعليمي الأردني للسنوات العشرة الماضية، نجد أن هناك نمواً تدريجياً لعدد الطلبة بشكل مستمر وطبيعي بفروقات متقاربة خلال الفترة التي سبقت اللجوء السوري لم تتجاوز الزيادة العظمى في عدد الطلبة خلالها أكثر من (24228) في العام الدراسي 2009/2008 والذي وصل عدد الطلبة فيه حوالي (1131113) طالبا وطالبة وهي أعلى عدد للطلبة خلال فترة قبل اللجوء السوري. بينما أظهرت الإحصاءات التعليمية للأعوام التي تلي اللجوء السوري بوجود نمو كبير والمستمر في عدد الطلبة، حيث وصلت الزيادة العظمى في عدد الطلبة خلالها (91172) في العام 2014/2013 والذي وصل فيه عدد الطلبة فيه حوالي (1265148) طالبا وطالبة، ويمثل العام الدراسي 2014/2013 بداية الذروة في زيادة الكثافة الطلابية داخل المدارس الأردنية التابعة لسلطة وزارة التربية والتعليم. والشكل (1) يوضح ذلك اعتماداً على إحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2014/2013 والعام 2016/2015.



الشكل (1): أعداد الطلبة في مدارس وزارة التربية والتعليم للأعوام السابقة 2007/2006-2016/2015 (وزارة التربية والتعليم-التقرير الإحصائي، 2014/2013، 2016/2015)

وبحسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام 2016/2015، بلغ عدد الطلبة السوريين في الأردن (143259) طالباً وطالبة، التحق (26200) منهم في المدارس التي تم إنشائها داخل المخيمات التي خصصت للاجئين السوريين، بينما يلتحق العدد المتبقي وهم الأغلبية (127059) طالباً وطالبة بمدارس وزارة التربية والتعليم داخل مدن وقرى المملكة، مقسمين على الفترة المسائية بحوالي (50653) طالباً وطالبة ويلتحق (66406) طلبة في الفترة الصباحية، أي من خلال الفترة المحددة للطلبة الأردنيين ومدمجين معهم في نفس الغرف الصفية (وزارة التربية والتعليم-التقرير الإحصائي، 2016/2015). وبهذا فإن نسبة الطلبة السوريين إلى العدد في مدارس وزارة التربية والتعليم هو (11.28%) من إجمالي العدد الكلي للطلبة، والشكل (2) يوضح الزيادة في عدد الطلبة السوريين في المدارس الأردنية التابعة لوزارة التربية والتعليم، وذلك بحسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2016/2015.



الشكل (2) أعداد الطلبة اللاجئين السوريين في مدارس وزارة التربية والتعليم من العام الدراسي 2012/2011-2016/2015 (العناني، 2012، وزارة التربية والتعليم، 2016)

وتشهد المدارس التابعة لمديريات المناطق الشمالية والوسطى من المملكة كثافة طلابية كبيرة وملحوظة، كان لها تبعات أثرت على إمكانيات النظام التعليمي في هذه المناطق، وبالتالي تركيز اهتمام الوزارة على هذه المناطق باعتبارها الأكثر حاجةً والأكثر تضرراً (سميران وسميران، 2014)، لذا كان هناك توجيه أكثر للإمكانيات الرأسمالية نحو هذه المناطق وتوسيع المشاريع التجديدية في

المؤسسات التعليمية فيها لتستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، والحفاظ على مستوى الخدمات التعليمية فيها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013). وقد أكدت إحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2016/2015 تركّز الطلبة السوريين في المدارس التي تتبع مديريات إقليم الشمال بأعداد تصل إلى (80080) طالباً وطالبة، وفي المدارس التي تتبع مديريات إقليم الوسط بأعداد تصل إلى (58585) طالباً وطالبة، بينما وصلت أعدادهم في المدارس التي تتبع مديريات إقليم الجنوب إلى (4594) طالباً وطالبة، من إجمالي عدد الطلبة السوريين في الأردن (وزارة التربية والتعليم-التقرير الإحصائي، 2016/2015). لذلك يمكن القول بأن الأعداد الحالية للطلبة في المدارس الأردنية والتي تعكسها الإحصاءات السابقة، تمثل مدخلات كبيرة للنظام التعليمي يجب أن تتلقى التعليم الكافي واللازم ضمن مراحل ومستويات التعليم الأردني، بيد أن هذه الزيادة في عدد الطلبة الملتحقين لا بد أن يكون لها أثر مباشر على سير العملية التعليمية بالشكل المطلوب وعلى مكونات النظام التعليمي وهيكلته، مما يعني التأثير السلبي على جودة مخرجات النظام التعليمي، وعلى مستوى الرضا المطلوب منه.

الموارد المادية والمالية للنظام التعليمي العام الأردني قبل اللجوء السوري وبعده

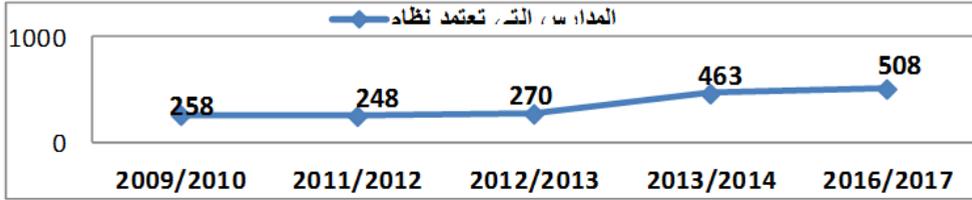
يتطلب أي نظام تعليمي وجود عدة موارد تقوم بالعمل والتفاعل فيما بينها لضمان استمرارية هذا النظام وتطويره. كالموارد المالية والموارد المادية والموارد البشرية. هذه الموارد وما يندرج تحتها من تفاصيل جزئية لها فانها تعتبر مكملة بعضها لبعضها الآخر ولا يمكن لأي منها العمل بشكل منفصل عن باقي الموارد لضمان استمرارية النظام التعليمي وتطويره كما ونوعاً، لذلك من الضروري توفير القدر الكافي من الموارد المالية للإنفاق على العملية التعليمية وضمان تطورها من خلال الموارد الحقيقية (المادية) المتوفرة لدى النظام التعليمي (الستراك، 2008).

أولاً: الموارد المادية في النظام التعليمي الأردني قبل اللجوء السوري وبعده

في دولة كالأردن محدودة الإمكانيات والموارد، من الطبيعي أن يعجز نظامها التعليمي عن تحقيق الاستيعاب المطلوب منه للعدد الكبير من الطلبة الذي يفرض وجوده داخل النظام التعليمي، وبالرغم من الجهود الكبيرة لمحاولة زيادة القدرة الاستيعابية في النظام التعليمي إلا أنه لم يتمكن من ذلك، فكانت هناك مدارس أردنية بأبنية مستأجرة ومدارس أخرى تعتمد نظام الفترتين قبل اللجوء السوري، وازداد عددها بشكل كبير وسريع بعد اللجوء السوري إلى الأردن. وللكثافة الطلابية في أي نظام تعليمي أثر واضح وملحوس في مكوناته وإمكانياته المادية، وبشكل عام قام النظام التعليمي الأردني بعدد من الإجراءات والحلول للحد من تفاقم المشكلات الناتجة عن الكثافة الطلابية العالية لديها.

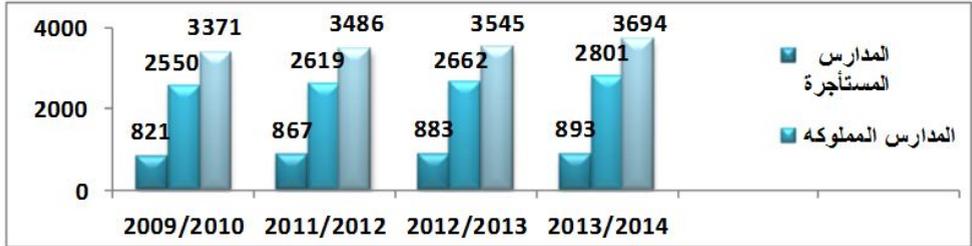
وكإجراءات أولية وقصيرة المدى توسعت وزارة التربية والتعليم في استخدام نظام الفترتين داخل مدارسها، لضمان حصول أكبر عدد من المتعلمين على التعليم المناسب ضمن مدارس الوزارة، الأمر الذي ترتب عليه عدة مشكلات مادية في بيئة النظام كندهور مستوى البنية التحتية للبيئة المدرسية ومرافقها العامة ومستلزماتها التعليمية، مما أدى إلى عمليات مستمرة في الصيانة وإعادة الهيكلة لمكونات البيئة التعليمية؛ بالإضافة إلى أنه كان هناك استمرار في زيادة عدد المدارس المستأجرة، والتي في الغالب لا تتطابق مع أقل المواصفات والمعايير للبناء المدرسي وبأقل مكوناته ومساحتها

(خلف، 2007). والشكل (3) يوضح مقارنة أعداد المدارس التي اعتمدت نظام الفترتين في وزاره التربية والتعليم لبعض الأعوام الدراسية المختارة بحسب التقرير الإحصائي لوزارة التربية والتعليم لهذه الأعوام. بينما يوضح الشكل (4) أعداد المدارس المستأجرة في وزاره التربية والتعليم في الأعوام الدراسية ناتجها. حيث يظهر الارتفاع في عدد المدارس التي تعتمد نظام الفترتين خلال السنوات التي تلت اللجوء السوري إلى الأردن، وذلك بالاعتماد على التقارير الإحصائية لوزارة التربية والتعليم للوزارة للسنوات المذكورة.



الشكل(3): أعداد المدارس التي اعتمدت نظام الفترتين في وزاره التربية والتعليم في بعض الأعوام الدراسية (التقارير الإحصائية لوزارة التربية والتعليم، 2010/2009، 2012/2011، 2013/2012، 2014/2013، 2017/2016)

كما كان هناك استمراراً بزيادة في عدد المدارس المستأجرة، والتي في الغالب لا تتطابق أقل المواصفات والمعايير للبناء المدرسي وبأقل مكوناته ومساحته. والشكل (4) يوضح أعداد مدارس المستأجرة في وزارة التربية والتعليم لبعض الأعوام الدراسية المختارة .



الشكل(4): أعداد المدارس المستأجرة والمملوكة في وزاره التربية والتعليم في بعض الأعوام الدراسية (التقارير الإحصائية لوزارة التربية والتعليم، 2010/2009، 2012/2011، 2013/2012، 2014/2013)

ومع استمرار الأزمة السورية واستمرار الزيادة في عدد الطلبة داخل النظام التعليمي العام الأردني، اتجهت وزارة التربية والتعليم إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية طويلة الأمد تحد من تفاقم مشكلات الكثافة الطلابية لديها وما ينتج عنها، من مشكلات تؤثر في مخرجات التعليم الأردني على المدى البعيد. لذلك سعت الوزارة إلى ضرورة زيادة عدد المدارس خاصة في المناطق التي تشهد كثافة سكانية عالية، وإجراء بعض المشاريع التجريبية في مدارس أخرى وتوسعتها لتناسب مع عدد الطلبة وبما لا يؤثر على معيارية مبانيها وتوافر مستلزماتها التعليمية، واستمرار عمليات الصيانة بشكل مكثف للمباني والمرافق العامة داخل المدارس (REACH, 2014).

وبحسب ما نشرت دائرة الموازنة العامة في دليل المواطن للسنة المالية 2016، حول إنجازات الحكومة الأردنية في قطاع التعليم للعام 2015، والتي تمحورت بإنجاز عدة من المشاريع التربوية والإصلاحية والتي أقرتها وزارة التربية والتعليم في العام 2014، كانت في مقدمتها مجال الإنشاء للمدارس الحكومية، حيث تم استلام (26) مدرسة جديدة، واستلام (143) إضافة توسعة في المدارس تحوي (866) غرفه صفية، واستلام (7) مدارس تحوي (10) غرف لرياض الأطفال، كما تم طرح (187) عطاء لإنشاء المدارس الحكومية وعمليات الإضافة والتوسعة وزيادة غرف رياض الأطفال والمختبرات. كما بدأت الوزارة بإنشاء (32) مدرسة جديدة في جميع أنحاء المملكة من المتوقع استلامها خلال العام 2016 (وزارة المالية الأردنية، 2016).

يُعدُّ البناء المدرسي من أهم مدخلات النظم التعليمية، وأكثرها كلفة وتعقيداً، وذلك بسبب التعقيدات التي تمر بها النظم التعليمية للحصول على بناء مدرسي، من توفر مساحة كافية للبناء، وتكاليف البناء والشراء، وتوفير الخدمات والمستلزمات المناسبة لها، وإجراءات الإنشاء والعطاء والاستهلاك (جرادات، 2008). من هذا المنطلق تأتي أهمية الأبنية والمرافق المدرسية باعتبارها أهم مدخلات النظم التعليمية والتي يتم خلال جميع الممارسات التعليمية والتربوية للطلاب، والتي بدون وجودها لا يمكن أن تتم العملية التعليمية على أكمل وجه، إذ يعتبر الوعاء الذي يضم هذه العمليات بكل أشكالها.

وبين مدير إدارة الأبنية والمشاريع في وزارة التربية والتعليم المهندس عماد الصايغ خلال مقابلة شخصية أجرتها الباحثة معه، أن الوزارة بشكل عام تقوم بإنشاء المدارس في المناطق الأكثر حاجة لذلك، ووفق خططٍ إنشائية مدروسة بدقة وضمن الموارد والإمكانيات المتوفرة، وأن وزارة التربية والتعليم وضعت خططاً لإنشاء مزيد من المدارس قبل اللجوء السوري، لحل مشكلات الاكتظاظ في الغرف الصفية والمدارس من قبل الطلبة الأردنيين، والحد من عدد المدارس التي تعتمد نظام الفترتين الموجودة في بعض المدارس الأردنية، وأن هذه الخطط الإنشائية كانت تحتاج إلى تمويل كبير لتنفيذها، لذلك كان أغلبها خطط شبه مجمده وغير منفذه لقلة التمويل الكافي للعمليات الإنشائية، وقد حاولت الوزارة في فتره ما قبل اللجوء السوري تنفيذ ما أمكن من هذه الخطط ضمن حدود إمكانياتها المتاحة، وتحديدًا بما هو مخصص لتكاليف الأبنية والمشاريع الإنشائية ومتطلباتها (الصايغ، 2016).

وأكد الصايغ أنه بعد اللجوء السوري أصبح هناك حاجة ماسة لتنفيذ الخطط لأغلب المشاريع الإنشائية المجمدة لبناء المدارس، كي يستطيع النظام التعليمي استيعاب الضغط الكبير وغير المسبوق على المدارس والبنية التحتية لها، فقامت الوزارة في الفترة الأولى من اللجوء السوري باتخاذ إجراءات سريعة كزيادة عدد المدارس التي اعتمدت نظام الفترتين، واللجوء في كثير من المناطق إلى استئجار المباني من القطاع الخاص وتحويلها إلى مدارس كمحاولات لحل هذه الأزمة الاستيعابية لأعداد الطلبة في النظام التعليمي الأردني، وبالتالي تحولت الكثير من التحديات الإنشائية التي كانت تقف قضية البناء المدرسي في النظام التربوي الأردني والتي سعى النظام لحلها من خلال فترة ما قبل اللجوء إلى مشكلات حقيقية لا بد من حلها.

كما وضع المهندس الصايغ بأن الإجراءات التي اتخذت في بداية الأزمة السورية لم تكن كفيلاً لتوفير مدارس وغرف صفية تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة السوريين، لذلك لجأت الوزارة إلى توجيه الكثير من المساعدات والمنح التي خصصت للتعليم بعد الأزمة السورية لعملية إنشاء المباني المدرسية، لضمان استيعاب العدد الكبير من الطلبة الأردنيين والسوريين داخل المدارس، وعدم التقصير بحق الطلبة الأردنيين والسوريين في الحصول على حقوقهم التعليمية بالكفاءة المطلوبة. وقد تركزت العمليات الإنشائية للمدارس في مناطق إقليم الشمال وبالتحديد في محافظتي إربد والمفرق ولواء الرمثا، وأنه وبالرغم من الحاجة لبناء المزيد من المدارس في إقليم الوسط في محافظتي العاصمة والزرقاء إلا أن الوزارة واجهت عدة مشكلات في عمليات الإنشاء في هذه المحافظات، وعلى رأسها عدم وجود مساحات وأراضي للوزارة وارتفاع في أسعار الأراضي في هذه المحافظات، لذلك لجأت الوزارة إلى عمليات التوسعة بزيادة غرف صفية ومرافق للمدارس التي تشهد أكثر اكتظاظاً في عدد الطلبة، فقامت وزارة التربية والتعليم منذ بداية الأزمة السورية بإجراء ما يقارب 360 من عمليات التوسعة في مواقع متعددة، تركزت أكثرها في مناطق الوسط والشمال.

عند النظر لإحصاءات عدد المدارس في وزارة التربية والتعليم في السنوات العشر الماضية نجد زيادة مستمرة في عدد المدارس الجديدة، تراوح مقدار الزيادة السنوية ما بين 56-68 مدرسة جديدة من عام دراسي إلى آخر قبل العام الدراسي 2012/2011، بينما ارتفع مقدار الزيادة السنوية في عدد المدارس المنشأة بعد عام 2012/2011، أي بعد اللجوء السوري إلى الأردن، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (5) الذي يبين أعداد المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم للعشر سنوات السابقة، وذلك اعتماداً على التقرير الإحصائي لوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2014/2013، والعام الدراسي 2016/2015.



الشكل (5): أعداد المدارس في وزارة التربية والتعليم من العام الدراسي 2007/2006 -

(وزارة التربية والتعليم-التقرير الإحصائي ، 2014/2013 ، 2016/2015)

وكإجراءات وحلول سريعة اضطرت الكثير من المديريات في وزارة التربية والتعليم، والتي تشهد مناطقها كثافة سكانية كبيرة بعد اللجوء السوري، إلى اعتماد نظام الفترتين في مدارسها. وذلك بتخصيص الفترة الصباحية للطلبة الأردنيين وتقليل مدة الحصة الصفية إلى 35 دقيقة عوضاً عن 45 دقيقة مما يعني خسارة للوقت التعليمي المخصص للطلاب كريستوفرسن (Christophersen, 2015)، كما استدعى الأمر عمل المعلمين فترات دوام إضافية لتغطية الفترة المسائية أو اللجوء إلى

طلب عدد من المعلمين على نظام التعليم الإضافي (المؤقت) تجنباً للتوظيف لما يترتب عليه من تكاليف مالية كبيرة (العناني، 2012).

وتلجأ الكثير من السياسات التربوية في حالة قلة إمكانيات النظم التعليمية إلى ربط أي تنفيذ لخطتها التي كان لابد من تنفيذها، بمتطلبات أي تغيير قد يحدث أثناء التنفيذ، وهذا ما يسمّى بأسلوب تقدير الإمكانيات التعليمية، والذي يعتمد لا تقدير للموارد المالية والبشرية والمادية ومدى توفرها لدى النظام ككل. مع أخذها بعين الاعتبار استغلال هذه الإمكانيات لأقصى درجة ممكنة بسبب تغيير أو طارئ معين خلال تنفيذ الخطة التعليمية، حيث يأخذ هذا الأسلوب عدة اعتبارات مثل؛ نوع الخدمات التعليمية التي يجب تقديمها وحجمها، وأولوية تقديم هذه الخدمات، وشروط الحصول على مثل هذه الخدمات وشروط تنفيذها سواء من الأفراد أو الهيئات الدولية (أبو كليله، 2001). وبالتالي تتسم هذه الخطط وتنفيذها بالواقعية والقابلية للتنفيذ، بالرغم من أنه برأي التربويين لا يحقق خطط التنمية الشاملة (خلف، 2007). وهذا ما يفسر وجود توجه كبير في عمليات البناء والتوسع في المناطق الشمالية والوسطى في الأردن نظراً للكثافة الطلابية في مؤسساتها التعليمية، وخاصة في الأعوام الثلاثة الماضية، إذا تعتبر هذه المناطق ذات أولوية في حل مشكلاتها وتسيير أمور العملية التعليمية فيها من جميع جوانبها، إذ لابد أن يؤثر ذلك على خطط عمليات التطوير والتنمية في النظام التعليمي ككل (الستراك، 2008).

الموارد المالية في النظام التعليمي الأردني قبل اللجوء السوري وبعده

ترتبت على استقبال اللاجئين السوريين في الأردن آثاراً مالية تحملتها كافة القطاعات ومنها التعليم، حيث تسمح الحكومة الأردنية للطلبة اللاجئين السوريين بالتسجيل في المدارس الحكومية في كافة المراحل التعليمية الابتدائية والثانوية، وإعفاء المسجلين منهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الرسوم المدرسية وأثمان الكتب (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015).

هناك العديد من المؤشرات التعليمية التي تقيس الإنفاق على التعليم ومقدار التغيير في هذا الإنفاق، والتي من شأنها أن تتيح معرفة مقدار الاهتمام بالتعليم وتطويره؛ ومن هذه المؤشرات نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام، والذي يمثله مخصصات التعليم من ميزانية الدولة، وتدل الزيادة في هذه النسبة على إمكانية توفير مزيد من التطور والتحسين للنظام التعليمي، وزيادة الاهتمام به. بالإضافة إلى نسبة الإنفاق على التعليم من الدخل القومي أو الناتج الإجمالي القومي، وهو يدل على المبالغ التي تخصص للإنفاق على التعليم من الدخل القومي والذي يمثل كافة الأنشطة الإجمالية من شراء وبيع وخدمات داخل وخارج حدود الدولة، إذ أنه كلما زادت هذه النسبة دلّت على إمكانية توفير مزيد من التطور والتحسين للنظام التعليمي وتطويره وبالتالي زيادة الاهتمام به. ومن مؤشرات الموارد المادية مؤشر كلفة المواد، ومؤشر كلفة الأجهزة، ومؤشر كلفة الأبنية، ومؤشر كلفة الأصول الثابتة بشكل عام (الستراك، 2008).

عند الاطلاع على تقارير دائرة الموازنة العامة الأردنية، لوحظ أن مخصصات وزارة التربية والتعليم من موازنة الدولة منذ عام 2009 إلى عام 2016 تقدر بشكل عام بما نسبته (10.42%) في متوسطها من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (وزارة المالية الأردنية، 2009، 2010، 2011، 2012،

2013، 2014، 2015، 2016). كما ويلاحظ زيادة واضحة في نسبة مخصصات وزارة التربية والتعليم من موازنة الدولة بين العامين 2009 و2010، لترتفع من (4.82%) إلى (9.94%) أي بزيادة تقدر بنسبة (5.12%) قد تعود أسباب هذه الزيادة إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الأردنية بالإضافة إلى التوسع في المشاريع التجديدية في المدارس والتوجه نحو إدخال تكنولوجيا المعلومات من خلال الحواسيب والتوسع بشبكة الانترنت. ومع العام 2010 بدأ التذبذب بنسب الإنفاق على التعليم العام في الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من عام 2010 إلى 2013 حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم العام فيها بين العامين 2010 و2011 بارتفاع مقداره (1.35%) وبين العامين 2012 و2013 بلغت نسبة الارتفاع فيها (1.04%)؛ بينما كانت نسبة إجمالي الانخفاض في نسب الإنفاق على التعليم العام خلال هذه الفترة (1.03%). أما باقي السنوات والتي تمثلها الأعوام 2014 إلى 2016، فقد بدأت نسبة الإنفاق على التعليم العام عام 2014 بالانخفاض الطفيف بنسبة (0.43%)، ثم عادت إلى الارتفاع بشكل ملحوظ خلال العام 2015 بنسبة زيادة تصل إلى (2.05%)، قابل هذا الارتفاع انخفاض كبير في نسبة مخصصات التعليم للعام الحالي 2016 حتى وصلت نسبة الانخفاض فيه إلى (2.44%)؛ والشكل (6) الآتي يمثل نسبة الإنفاق على التعليم في الأردن من إجمالي نفقات الدولة خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2016م.



الشكل(6): نسبة الإنفاق على التعليم العام (مخصصات وزارة التربية والتعليم) من موازنة الدولة من عام 2009-2016 (وزارة المالية الأردنية، 2009-2016)

من جهة أخرى إذا تم تقسيم السنوات الثماني الأخيرة إلى فترتين، فترة ما قبل اللجوء السوري إلى الأردن وفترة ما بعده؛ فإنه بالنسبة للفترة الأولى والتي تمثل فترة ما قبل اللجوء السوري إلى الأردن أي الأعوام من 2009م إلى 2011م، فإن الإنفاق على التعليم العام من موازنة الدولة ارتفع من 65770000 دينار أردني ليصل إلى 719308500 دينار أردني، أي بنسبة إنفاق إجمالية (8.683%) وبمقدار زيادة إجمالية تقدر ب (6.47%) خلال هذه الأعوام، وقد تعود هذه الزيادة إلى جملة من الأسباب منها بناء المدارس الجديدة، وصيانة المدارس القديمة. وبالنسبة للفترة الثانية والتي تمثل فترة ما بعد اللجوء السوري إلى الأردن أي الأعوام من 2012 إلى 2016، فإن الإنفاق على التعليم العام خلال هذه الفترة كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض لكن بشكل عام كان متوسط الإنفاق على التعليم (11.466%)، أظهر زيادة إجمالية في الإنفاق على التعليم العام تقدر ب (2.61%) خلال

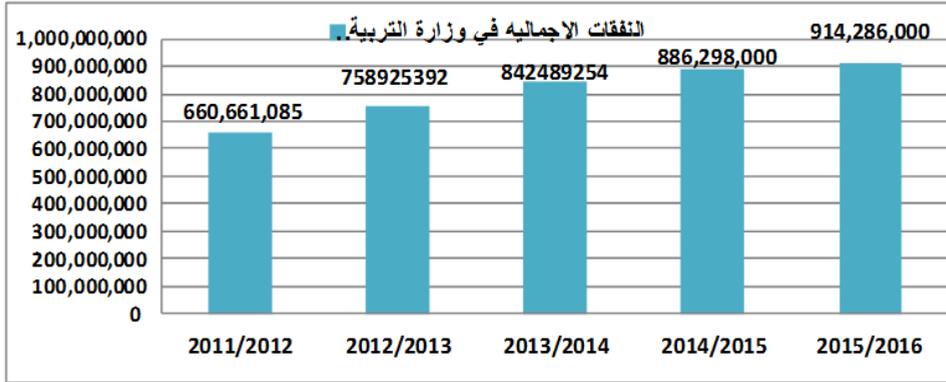
الأعوام من 2012 إلى 2015، والتي تمثل وقت ذروة اللجوء السوري إلى الأردن، والذي ترتب عليه زيادة في التحاق الطلبة السوريين في النظام التعليمي الأردني، حيث وصل في العام الدراسي 2014/2013 إجمالي عدد الطلبة الملتحقين في التعليم العام (1265148) طالباً وطالبةً بلغ إجمالي عدد الطلبة السوريين (121882) طالباً وطالبةً أي ما نسبته (9.63%) من إجمالي الطلبة الملتحقين في نفس العام؛ بينما وصل في العام الدراسي 2015/2014 إجمالي عدد الطلبة الملتحقين في التعليم العام (1269940) طالباً وطالبةً، بلغ إجمالي عدد الطلبة السوريين (140559) طالباً وطالبةً أي ما نسبته (11.07%) من إجمالي الطلبة الملتحقين في نفس العام، الأمر الذي أدى ضرورة زيادة مخصصات وزارة التربية والتعليم لتستطيع سد نفقاتها الجارية وإنجاز بعض المشاريع الرأسمالية كبناء مدارس جديدة وتجهيزها وتأثيثها، وإجراء توسعة لبعض المدارس وصيانة بناء المدارس التي تحتاج ذلك، ليتمكن النظام التعليمي من استيعاب الكثافة الطلابية.

في حين ظهر انخفاض كبير على إنفاق الدولة على التعليم العام في العام الحالي 2016 حسب التقرير التقديري الأولي للعام 2016، إذ وصلت مخصصات وزارة التربية والتعليم إلى (914286) بنسبة (10.76%) من إجمالي النفقات العامة للدولة، مقارنة بالعام السابق 2015 والذي وصلت مخصصات وزارة التربية والتعليم فيه إلى (910171) بنسبة (13.2%) من إجمالي النفقات العامة، بالرغم من أن الأرقام التي تعكس المبالغ المخصصة للتعليم العام تعكس غير ذلك، إلا أن النسب تعكس درجة الانخفاض الفعلية لنسبة الإنفاق على التعليم من مخصصات الإنفاق الكلية للدولة، وبذلك تكون نسبة الانخفاض في العام الحالي تقدر بـ(2.44%)، وقد يعود هذا الانخفاض إلى استقرار المدارس والاكتفاء من عمليات الصيانة وبالتالي يبلغ متوسط الإنفاق على التعليم خلال فترة ما بعد اللجوء السوري (11.46%) من إجمالي نفقات الحكومة.

هذا التفاوت في مخصصات وزارة التربية والتعليم قد يرجع لأسباب كثيرة منها الخطط التنموية التي تتبناها الوزارة للنهوض بالعملية التعليمية، والحرص على استيعاب التزايد في عدد الطلبة بشكل مستمر وبالتحديد بعد عام 2011 ونتيجة لدخول عدد كبير من الطلبة السوريين للمدارس الأردنية والاحتفاظ الكبير والمفاجئ في الغرف الصفية، إذ سارعت الوزارة بوضع خطة استراتيجية تهدف إلى الحد من عدد الطلبة السوريين وتوزيعهم في المدن والقرى الأردنية، وزيادة عدد المدارس وغرف الصفوف الدراسية لاستيعابهم، وتوفير المزيد من المدرسين لهم مما ترتب على ذلك تكاليف جديدة تتحملها الدولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014).

ولضمان حسن الاستخدام للموارد المالية الموجودة للنظام التعليمي، لا بد من تحقيق الكفاءة في الإنفاق على مستويات التعليم وأنواعه، وبما يقود للحد الأقصى منه إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، فعند تحليل البيانات الخاصة بميزانية وزارة التربية والتعليم، يلاحظ أن هناك تفاوتاً في إجمالي النفقات التي تخصصها الوزارة ويرتبط هذا التفاوت بشكل مباشر بمشاريع الرأسمالية التي تقررها الوزارة للعام، حيث أن التكاليف الجارية هي تكاليف شبه ثابتة تخصص معظمها لرواتب الإداريين والمعلمين والموظفين في الوزارة، حيث تتوزع نفقات وزارة التربية والتعليم بين النفقات الجارية بأغلبها والتي تشكل ما مقداره (95.42%)، حيث يخصص الجزء الأكبر من موازنة التعليم للنفقات

الجارية منها للرواتب والأجور بمبلغ (688491340) ديناراً أردنياً والتي تمثل ما نسبته (85.64%) من إجمالي النفقات ككل ويخصص مبلغ (1575051) ديناراً كتكلفة للاستئجار. بينما تقدر نسبة النفقات الرأسمالية (4.58%)، تذهب أغلبها إلى النفقات الإنشائية بمبلغ (15846016) ديناراً أردنياً والتي تمثل ما نسبته (41.05%) من إجمالي النفقات ككل، ويخصص لعمليات الصيانة والتجهيز والتأثيث ما مجموعه (3840768) ديناراً أردنياً والتي تمثل ما نسبته (9.95%) من إجمالي النفقات ككل (التقرير الإحصائي وزارة التربية والتعليم. 2014/2013). الشكل (7) يمثل إجمالي نفقات وزارة التربية والتعليم للأعوام 2012/2011 إلى العام الدراسي 2016/2015

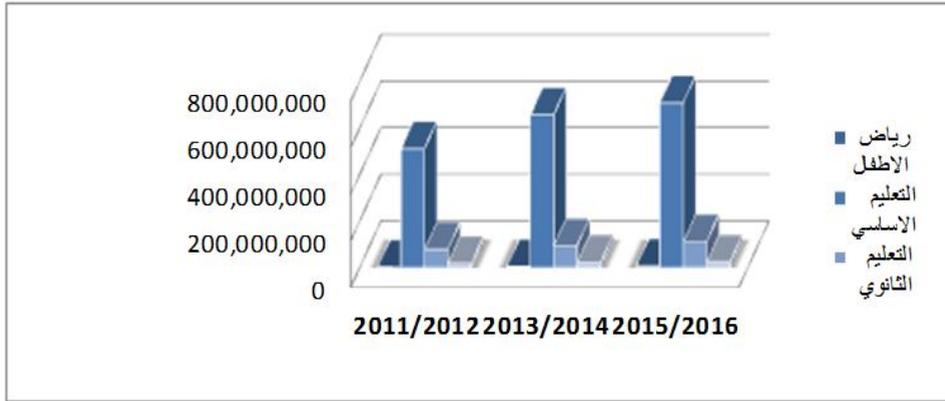


الشكل (7): النفقات الإجمالية (الجارية والرأسمالية) في وزارة التربية والتعليم للأعوام الدراسية 2016/2015 - 2012/2011 (وزارة التربية والتعليم التقرير الإحصائي، 2014/2013، 2016/2015) يحتاج التوسع والتحسين النوعي لمراحل التعليم العام في البلدان النامية بعامة والعربية بخاصة الى تخصيص نسبة أعلى من النفقات لتطويرها للقيام بعملياتها التعليمية بكفاية وفاعليه. تنفق وزارة التربية والتعليم على مراحل التعليم العام لديها من خلال تحديد مخصصات مالية مفصلة لكل مرحلة تعليمية، حيث بينت إحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام 2011/2010 أن الوزارة تنفق على التعليم الأساسي ما مقداره (511,270,621) ديناراً أي ما نسبته (77.4%) من إجمالي النفقات، في حين تنفق على التعليم الثانوي (79,070,610) ديناراً أي ما نسبته (12%) من إجمالي النفقات، وتنفق على التعليم المهني (19,591,449) ديناراً أي ما نسبته (3%) من إجمالي النفقات، بينما يُخصص كنفقات لمؤسسات رياض الأطفال ما يبلغ (2,103,911) ديناراً أي ما نسبته (0.3%) من إجمالي نفقات الوزارة (وزارة التربية والتعليم-التقرير الإحصائي، 2012/2011).

بينت إحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام 2014/2013 أن الوزارة تنفق على التعليم الأساسي ما مقداره (657026257) ديناراً أي ما نسبته (77.98%) من إجمالي النفقات، في حين تنفق على التعليم الثانوي (95449872) ديناراً أي ما نسبته (11.33%) من إجمالي النفقات، وتنفق على التعليم المهني (24156340) ديناراً أي ما نسبته (2.86%) من إجمالي النفقات، بينما يُخصص كنفقات لمؤسسات رياض الأطفال ما يبلغ (4693458) ديناراً أي ما نسبته (0.56%) من إجمالي نفقات الوزارة (وزارة التربية والتعليم-التقرير الإحصائي، 2014/2013). كما أظهرت الإحصائيات

الأولى لوزارة التربية والتعليم لعام 2016/2017 أن الوزارة تنفق على التعليم الأساسي ما مقداره (708,519,500) ديناراً أي ما نسبته (77.5%) من إجمالي النفقات، في حين تنفق على التعليم الثانوي (111,844,000) ديناراً أي ما نسبته (12.2%) من إجمالي النفقات، وتنفق على التعليم المهني (24,895,000) ديناراً أي ما نسبته (2.7%) من إجمالي النفقات، بينما يخصص كنفقات لمؤسسات رياض الأطفال ما يبلغ (6,757,000) ديناراً أي ما نسبته (0.7%) من إجمالي نفقات الوزارة (وزارة التربية والتعليم، 2016).

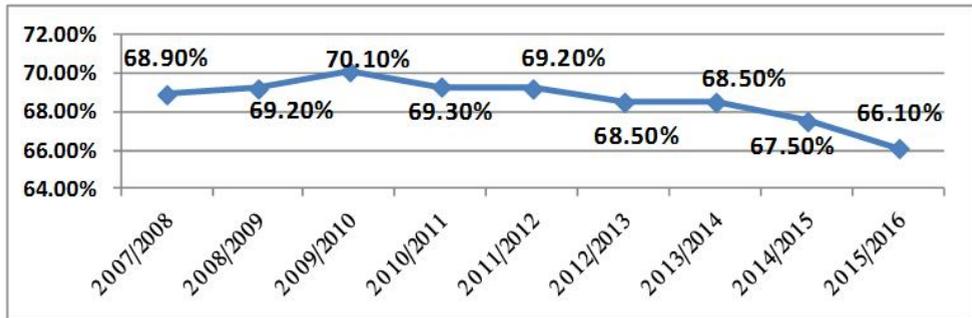
من خلال ما سبق ذكره من نسب يلاحظ تقارب في النسب في مخصصات الإنفاق لكل مستوى تفاوت بالارتفاع والانخفاض لكن بنسب قليلة، بينما تظهر الأرقام التي تعكس المبالغ المخصصة للمستويات التزايد الكبير في الإنفاق على التعليم الأساسي مقارنة بباقي المستويات والمراحل التعليمية، تم عرض ذلك من خلال الشكل (8)، وقد يعود السبب إلى تركيز وجود الطلبة السوريين خلال فترة 2013/2014- الآن في التعليم الأساسي، وعدم تحاقهم بنفس النسب في التعليم الثانوي ومسارته. وهذا ما تؤكد إحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2015/2016 حيث بينت أن عدد الطلبة السوريين الذين يلتحقون بصفوف التعليم الأساسي قد وصل إلى (137888) طالباً وطالبة، بينما بلغ عددهم في التعليم الثانوي (5371) طالباً وطالبة (وزارة التربية والتعليم-التقرير الإحصائي، 2015/2016).



الشكل (8): الإنفاق على مستويات التعليم (رياض الأطفال، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم المهني) لبعض السنوات (التقارير الإحصائية وزارة التربية والتعليم، 2011/2012، 2013/2014، 2015/2016)

كما يظهر من خلال الإحصاءات الأخيرة تخصيص الجزء الأكبر من موازنة التعليم الأساسي للنفقات الجارية منها للرواتب والأجور بمبلغ (574241506) ديناراً أردنياً من إجمالي النفقات ككل، بينما توزعت النفقات الرأسمالية على النفقات الإنشائية بمبلغ (10410624) ديناراً أردنياً، كما يخصص لعمليات الصيانة والتجهيز والتأثيث ما مجموعه (2383682) ديناراً أردنياً، ويخصص للتجهيز والتأثيث المدارس الأساسية (2127234) ديناراً وللأجهزة والآلات والمعدات واللوازم يخصص (2322242) ديناراً من إجمالي النفقات ككل (وزارة التربية والتعليم-التقرير الإحصائي،

2014/2013). فتخصص الوزارة قدراً كبيراً من نفقاتها الجارية لتغطية الرواتب والإنفاق على الهيئات التعليمية والإدارية وكوادر العاملة لديها ويظهر ذلك من خلال الإحصاءات المالية للوزارة. ذلك انطلاقاً من أن وزارة التربية والتعليم هي المسؤول المباشر عن تأمين كافة الوسائل والسبل لضمان حياة كريمة للعاملين لديها؛ وهي المسؤول عن إعدادهم وتأهيلهم وتدريبهم بشكل مستمر (وزارة التربية والتعليم، 2016). كما يلاحظ أن الوزارة لم توقف أو تخفف عمليات التأهيل والتدريب للمعلمين والإداريين خلال فترة ما بعد اللجوء السوري، بل على العكس من ذلك تماماً حيث كان هناك تكثيف لجهود التدريب والتأهيل من خلال التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين (ابو طنجه، 2016). بالإضافة إلى التعاون في بعض المشاريع التطويرية في أداء المعلمين مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو، لتنوع تدريب المعلمين ليكونوا قادرين على التعامل مع جميع الطلبة بمن فيهم الطلبة اللاجئين السوريين (اليونسكو، 2015، الخصاونه، 2016). ومن خلال الإطلاع على إحصاءات السنوات العشرة الأخيرة في وزارة التربية والتعليم، والتي تعرض أعداد المعلمين في السنوات ما قبل اللجوء السوري إلى الأردن، وسنوات أخرى ما بعد اللجوء السوري إليه. اتضح أن عدد المعلمين في الوزارة يتزايد بشكل مستمر وبنسب متقاربة من سنة إلى أخرى، والشكل (9) يبين ذلك نسب معلمي وزارة التربية والتعليم بالنسبة لمعلمي المملكة.



الشكل (9): نسب معلمين وزاره التربية والتعليم / معلمين المملكة للأعوام الدراسية 2007/2006 -

2016/2015 (تقرير الإحصائي وزارة التربية والتعليم، 2014/2013، 2016/2015)

هذه النسب المتقاربة لمعلمي وزارة التربية والتعليم من إجمالي معلمي المملكة. قد يعود إلى أن الوزارة لم تلجأ إلى زيادة تعيين المعلمين لديها بعد اللجوء السوري ليتناسب مع الكثافة الطلابية التي حصلت؛ ومن خلال المقابلة التي أجرتها الباحثة مع الأستاذ هشام أبو خشبة/ رئيس قسم التخطيط المالي في الوزارة، حيث تبين أن الوزارة لجأت إلى التعليم الإضافي، لسد الشاغر لديها ولتخفيف الضغط على المعلمين في الوزارة وبتكاليف أقل، وأن الأزمة السورية والكثافة الطلابية التي نتجت عنها اقتضت بأولوية توجيه النفقات وتركيزها نحو المشاريع الرأسمالية من عمليات إنشائية للمباني وتجهيزها وتأثيثها، وإجراء عمليات الصيانة للمباني نتيجة التدهور الكبير في البنية التحتية لها، وضرورة التوسعة في المباني المدرسية لبعض المدارس التي تعاني من كثافة طلابية عالية ولا يوجد مساحه وأراض لبناء مدارس جديدة عليها مثل مناطق إقليم الوسط في الزرقاء وشرق عمان. وقد بلغ إجمالي عدد معلمي وزارة التربية والتعليم حسب إحصائيات الوزارة للعام الدراسي

2013/2014 (78706) معلماً ومعلمة، مقارنةً بإجمالي عدد المعلمين في المملكة ككل والبالغ عددهم (114917) معلماً ومعلمة، أي ما نسبته (68.5%) من إجمالي المعلمين في نفس العام
مشكلة الدراسة وأهميتها

تتلخص مشكلة هذه الدراسة في التعرف إلى درجة تأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في النظام التربوي الأردني وذلك من وجهة نظر من وجهه نظر القادة التربويين في الوزارة. وانطلاقاً من هذه المشكلة سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

• ما درجة تأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، من وجهة نظر القادة التربويين فيها؟

• هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين، تعزى لأثر متغيرات الدراسة؟
يُمكن النظر إلى أهمية الدراسة من خلال ثلاث زوايا رئيسية؛ أولها الزاوية النظرية إذ أن الدراسة تمثل إطاراً نظرياً شاملاً حول الأثر الذي أحدثه اللجوء السوري على النظم التربوية والتعليمية في المجتمعات المضيفة ومنها الأردن، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية النظام التربوي الأردني، وأهمية توافر الإمكانيات الكفيلة بتحقيق خطته وأهدافه وغاياته. وتأتي أهمية الدراسة أيضاً من ندرة الدراسات التي تناولت هذه القضية بشكل دقيق، حيث تركز هذه الدراسة على التعرف إلى أثر اللجوء السوري المتزايد في إمكانيات النظام التربوي الأردني وقياس مدى توفير موارد وتمويل كافٍ للنشاط التعليمي الموجه نحو الطلبة السوريين، وهل يوجد هيئة تدريسية لديها الجاهزية الكاملة والتدريب الكافي، لتدريس الطلبة السوريين ضمن الفترات المتاحة لهم، أو جنباً إلى جنب مع الطلبة الأردنيين. وثاني هذه الزوايا الزاوية العملية إذ تقدم هذه الدراسة، آليات وتوصيات عملية ينتفع منها صانعو القرار التربوي ومخططو السياسات والقرارات على المستوى الوطني. كما ستفيد المنظمات والهيئات الدولية والإنسانية الموجودة في الأردن والدول المجاورة لسوريا، والتي تهتم بتوفير التعليم للاجئين؛ بتقديم النظام التربوي الأردني وموارده وإمكانياته كنموذج لباقي النظم التربوية في باقي دول المضيقة للجوء السوري. وثالث هذه الزوايا الزاوية البحثية إذ تفتح هذه الدراسة آفاقاً أمام الباحثين على المستوى الوطني والدولي لتكون انطلاقةً لجملة من الموضوعات التي تندرج تحت أثر اللجوء على نظم التربية في الدول المضيفة له، وتقصي جملة من القضايا المترتبة على اللجوء والتي لم تبحث بعد في هذا المجال.

مصطلحات الدراسة الإجرائية

تتضمن الدراسة المصطلحات والمفاهيم الاجرائية الآتية:

القادة التربويين: يُعرف القادة التربويين إجرائياً أنهم مجموعة من التربويين العاملين كإداريين وأصحاب قرار في مركز وزارة التربية والتعليم في الأردن، ضمن الإدارات والأقسام المعنية بشكل مباشر بقضية ملف اللجوء السوري في وزارة التربية والتعليم.

اللجوء: يُعرف اللجوء إجرائياً بأنه فرارُ السوريّين المضطهدين والمظلومين من أراضيهم وبيوتهم في سوريا، نتيجة الاعتداءِ الواقعِ عليهم بالقتلِ والتعذيبِ والاعتداءِ على ممتلكاتهم والتخريبِ والتدميرِ، والذي بدأ في آذار من عام 2011م، ولجؤهم إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

تُعرف الموارد الماديّة للنظامِ التعليميِّ إجرائياً بأنها الماديّاتُ (العينيّة) المحسوسة في النظامِ التعليمي التي تتمثلُ بشكلٍ فعليّ بالبيئةِ التعليمية وما تحويه من النشاطات المدرسيّة والخدماتِ التعليميّة التي تقدمها وزارة التربية والتعليم في الأردن، وتتكون هذه البيئة من المباني المدرسيّة والمرافقِ التابعة لها من مختبراتٍ وساحاتٍ وملاعبٍ وحدائقٍ ومرافقٍ صحيّة، والغرفِ الصفيّة ومستلزماتِ العمليّة التعليميّة من ألواحٍ وأقلامٍ ومقاعدٍ وكتبٍ مدرسيّة وغيرها، ومقدار إدخالِ تكنولوجيا المعلومات والتعليم وشبكة الانترنت إلى المدارس.

تُعرف الموارد الماليّة للنظامِ التعليميِّ إجرائياً بأنها جميع الأموال التي تأتي وتخصّص للنظامِ التعليميِّ الأردني، من موازنة الدولة أو من مصادرٍ خارجيّة أو داخلية، يتم توزيعها على عناصر ومستوياتِ النظامِ التعليمي بهدف تسييرِ العمليّة التعليميّة، أو بهدف الحصول على أصولٍ ثابتةٍ وتنفيذِ مشاريعٍ رأسماليّة، أو نفقاتٍ جارية. للوصول في النهاية إلى مخرجاتٍ تعليميّة بكفاءةٍ وجودةٍ عالية.

الدراسات السابقة

فيما يلي بعضُ الدراساتِ السابقة التي تتعلق بموضوعِ الدراسةِ الحاليّة بشكلٍ غير مباشر، للوقوفِ على أهمِ الموضوعاتِ التي تناولتها، والتعرفِ إلى الأساليبِ والإجراءاتِ التي تبنتها، والنتائجِ التي توصلت إليها، وتوضيحِ مدى الاستفادة منها في الدراسةِ الحاليّة.

الدراسات العربية

قدّم الباحثان محمد سميران، ومفلح سميران (2014) دراسةً استقصائيّةً، هدفت إلى توضيحِ أثرِ اللجوءِ السوريّ على المجتمعاتِ المضيفة في الأردن من حيث البعد الاقتصادي في كلِّ القطاعات. وعرضها لوضع اللاجئين داخل مخيم الزعتري ومعاناتهم في سوريا. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج كان أبرزها أن محافظة المفرق ومحافظة إربد تُعدان من أكثر المحافظات الأردنيّة تضرراً من اللجوءِ السوريّ، من حيث الازدحام على المراكز الصحية، وكثرة الطلب على المياه، وازدحام الطلاب في المدارس في الفترتين الصباحية والمسائية، واثرت ذلك على البنية التحتية للمدارس وانعكاسه على جودة التعليم، ومستوى الخدمات التعليمية.

وفي دراسةٍ قدمتها لجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014) حول أثر أزمة تدفق اللاجئين السوريّين على المجتمعات المضيفة، متمثلة في محافظتي إربد والمفرق في الأردن، من خلال تحليل الواقع المعيشي في هاتين المحافظتين، ومدى تأثر المستويات المعيشية بهذا اللجوء والتغيرات التي حصلت نتيجة إقامتهم في هذه المجتمعات، اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج رئيسية منها تأثر الوضع الاقتصادي بدرجة كبيرة وانعكاس ذلك على دخل

الأسرة ومستوى المعيشة، وأن الكثافة السكانية المرتفعة بسبب اللجوء السوري أثرت بشكل كبير على القطاعات الأساسية كقطاعي الصحة والتعليم.

أجرى اللوباني (2016) دراسة هدفت إلى تحديد أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، استناداً إلى فرضية عكسية تقتضي بوجود علاقة عكسية بين اللجوء السوري والاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن. وقد اعتمدت هذه الدراسة على مقارنة المؤشرات الكمية للاستقرار الاقتصادي والسياسي لثلاث سنوات قبل اللجوء السوري وثلاث سنوات أخرى بعده، بهدف تحديد معدلات النمو للمؤشرات الاقتصادية والسياسية ومعرفة الاتجاه العام لكل مؤشر على حده. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بإمكانية تعميم افتراضها بشكل مطلق، وأن اللجوء السوري يشكل عبئاً على الواقع الاقتصادي والسياسي في الأردن، وذلك نظراً لأن حجم السليبيات أكبر من الإيجابيات، بناءً على المؤشرات المقارنة خلال الدراسة.

قدمت المجالي (2016) دراسة هدفت من خلالها إلى التحول الديموغرافي في الأردن نتيجة الكثافة السكانية المرتفعة بعد الأزمة السورية إلى الأردن، وأثر ذلك على القطاعات المختلفة. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي اعتماداً على نتائج التعداد السكاني الأردني في نهاية عام 2015. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير على الاقتصاد الأردني بشكل كبير، وذلك استناداً إلى بعض المؤشرات الاقتصادية وسوق العمل، كما أثر اللجوء السوري على بعض القطاعات مثل التعليم والصحة والمياه والطاقة والبنية التحتية والخدمات العامة وخدمات الحماية والأمن؛ بالنسبة لقطاع التعليم، وقامت بإبراز آثار اللجوء على اكتظاظ المدارس الذي تطلب مزيداً من المعلمين والمدارس والشعب.

قدمت قناة (2016) دراسة هدفت إلى عرض الاستجابة الأردنية لحركات اللجوء إليه وما هي التحديات التي نتجت في الأردن عن هذه الحركات. وقد تم استخدام المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن الأردن واجه الكثير من المشكلات والتحديات الناتجة عن النمو السكاني كالأعباء الاقتصادية خلال اللجوء السوري وما ترتب عليها من انعكاس سلبي على جميع قطاعات الدولة ومنها التعليم، حيث ارتفعت الكثافة الطلابية في المدارس مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية، بما لا يتناسب مع مخصصات وزارة التربية والتعليم وما لذلك من آثار على جودة العملية التعليمية.

الدراسات الأجنبية

أجرى اللوزي (Lozi, 2013) دراسة تحليلية هدفت إلى التعرف على تأثير اللاجئين على الاقتصاد الأردني من خلال مؤشرات للاقتصاد والتحليل المالي. وتشير النتائج إلى أن تأثير اللاجئين على معدل البطالة وأسعار المواد الغذائية في الأردن بشكل كبير. بالرغم من زيادة نسبة الاستثمار في الأردن. أشارت نتائج الاستطلاع إلى أنه بنسبة 65% كان للاجئين تأثير على الوضع السياسي في الأردن. في حين أن 70% من اللاجئين كان لهم تأثير على الحياة الاجتماعية في الأردن. إضافة إلى أن 60% من اللاجئين كان لهم تأثير على الوضع البيئي في الأردن.

وأجرى بني يونس (Bani Younes, 2015) دراسةً تحليليةً هدفت إلى تحليل الوضع الاقتصادي في الأردن خلال اللجوء السوري. ووضحت الدراسة الحول التي اتخذتها الحكومة كخطة استجابة الأردن للأزمة السورية (JRPSC)، حيث قامت الحكومة الأردنية بتقديم الميزانية المخصصة لقطاعات الخدمات لها، وقد تم استثمار التمويل المقدم لخطة الاستجابة الأردنية (JRPSC) في زيادة قدرات الخدمات الأساسية وتعزيزها. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الآثار السلبية الظاهرة بشكل عام للجوء السوري على المجتمعات المحلية، إلا أن التأثير الكلي على الاقتصاد الأردني كان إيجابياً.

وقدم جنكينز (Jenkins, 2015) من خلال UNICEF دراسةً هدفت إلى تقديم عرض لوضع اللاجئين السوريين في الأردن. استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن أكثر من نصف اللاجئين هم من الأطفال، وأن ثمة استنزافاً للموارد الموجودة في الأردن، وأن تقديم الدعم المالي الكافي للدول المضيفة للاجئين ومنها الأردن، يمكن أن يساعد هذه الدول بأن تعيد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي وتقديم الخدمات الأساسية للاجئين السوريين ومنها التعليم، وأن استمرار إقامة مراكز ومؤسسات التعليم داخل مخيمات اللاجئين يعزز الطاقة الاستيعابية في مدارس وزارة التربية والتعليم في المجتمعات المضيفة.

وأجرت كريستوفيرن (Christophersen, 2015) دراسةً هدفت إلى تناول موضوع توفير التعليم للأطفال اللاجئين السوريين في الأردن. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. وأظهرت نتائجها أن الحكومة الأردنية تبذل جهوداً كبيرة لتوفير التعليم للأطفال اللاجئين السوريين والذين يشكلون قرابة 40% من نسبة اللاجئين السوريين في الأردن. وبيّنت أن هناك أطفالاً لاجئين لا يتلقون تعليمهم، مع التأكيد على أهمية التعليم للاجئين وخاصة الأطفال منهم باعتبارهم مستقبل سوريا وهم الطريق الوحيد لإعمارها بعد انتهاء الأزمة، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك موعات تقف وراء عدم التحاق عدد كبير من الطلبة السوريين في المدارس الأردنية، منها عدم قدرة النظام التعليمي العام الأردني على تلبية الطلب المتزايد على التعليم في البلاد.

تعقيب على الدراسات السابقة: تتشارك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة إما من خلال المنهج المتبع أو من خلال اهتمامها بعرض أثر اللجوء السوري على أحد نظم وقطاعات الدول المضيفة له، وتشارك مع بعضها الآخر بالاهتمام بأثر اللجوء السوري على التعليم بالأردن بشكل عام. من ناحية أخرى تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالهدف الذي تسعى لتحقيقه، إذ هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أثر اللجوء السوري على النظام التعليمي العام الأردني ودراسته من حيث أثره على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم، وذلك من وجهة نظر القادة التربويين في مركز الوزارة. وقد استفادت الباحثة من إطلاعها على الأدب السابق بالاستفادة من بعض الدراسات في اختيار المعالجة الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة وإثراء الإطار النظري لها مثل دراسة كريستوفيرن (Christophersen, 2015)، ودراسة المجالي (2016).

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: استخدم المنهج الوصفي المسحي الشامل الذي يتناسب وطبيعة الدراسة، وذلك لوصف وتفسير نتائج استجابات عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة التربويين في مركز وزارة التربية والتعليم، في العام الدراسي 2016/2017 في الإدارات المعنية بقضية اللجوء السوري؛ والبالغ عددهم (50) خمسون قائداً تربوياً حيث تم مسح المجتمع كاملاً.

بينما تكونت عينة الدراسة من (46) ستة وأربعين قائداً تربوياً، حيث قامت الباحثة باختيارهم بشكل مقصود من مجتمع الدراسة؛ لتوافر البيانات اللازمة للبحث لديهم، ويشكلون ما نسبته (92%) من مجتمع الدراسة.

متغيرات الدراسة: تحتوي الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة

1. المؤهل العلمي؛ وله فئتان (دبلوم عالٍ فأقل، ماجستير وما فوق).
2. سنوات الخبرة الإدارية: ولها ثلاثة فئات (أقل من 5 سنوات، ومن 5 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

3. المسمى الوظيفي؛ وله ثلاثة فئات (مدير إدارة، مدير مختص، رئيس قسم).

ثانياً: المتغير التابع: درجة تأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، والتي يعبر عنها بالمتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة على مجالي الدراسة وفقراتها.

أداة الدراسة: قامت الباحثة ببناء استبانة بهدف تحقيق أهداف الدراسة؛ من خلال إجراءها دراسة استطلاعية، والرجوع إلى الأدب النظري والاستعانة ببعض الأدبيات التربوية التي ساعدت بشكل أساسي في ذلك. قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة على لجنة مكونة من عدد من الأساتذة الجامعيين والتربويين وأصحاب الاختصاص، لتحكيمها الخروج بالصورة النهائية. وقد تكونت الاستبانة من الأقسام الآتية:

القسم الأول: البيانات الشخصية، ويختص بالبيانات الأساسية لأفراد مجتمع الدراسة، حيث تتضمن (المؤهل العلمي، والخبرة العملية، المسمى الوظيفي).

القسم الثاني: معلومات خاصة بالدراسة، والتي تقيس درجة أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، وتم تقسيمها إلى مجالين رئيسيين، كالآتي:

المجال الأول: لقياس درجة تأثير اللجوء السوري على الموارد المالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، وتم تخصيص (18) ثماني عشرة فقرة.

المجال الثاني: لقياس درجة تأثير اللجوء السوري على الموارد المادية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، وتم تخصيص (14) أربع عشرة فقرة.

للتحقق من ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، وتم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وتدل معاملات الثبات على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ، حيث وصل معامل الثبات للمجال الأول على (87%)

بينما وصل معامل ثبات المجال الثاني على (91.5%) ذلك يؤكد قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة. يظهر أن معاملات الثبات جميعها كانت أعلى من (67%)، وهو ما يُشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لدرجات الموافقة، على النحو الآتي: كبيرة جداً (5) درجات، وكبيرة (4) درجات، ومتوسطة (3) درجات، وقليلة درجتان، وقليلة درجة واحدة. لتقدير درجة تأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين فيها، وقد تم استخدام التدرج الإحصائي التالي للحكم على المتوسطات الحسابية بحسب معادلة طول الفئة وبهذا أصبح توزيع الفئات على النحو الآتي:

- مستوى قليل جداً: إذا تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1-1.80).
- مستوى قليل: إذا كانت المتوسطات الحسابية (أكبر من 1.80 - 2.60).
- مستوى متوسط: إذا كانت المتوسطات الحسابية (أكبر من 2.60 - 3.40).
- مستوى كبير: إذا كانت المتوسطات الحسابية (أكبر من 3.40 - 4.20).
- مستوى كبير جداً: إذا كانت المتوسطات الحسابية (أكبر من 4.20 - 5).

المعالجة الإحصائية

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية تفرغ وتحليل البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من درجة ثبات الأداة. وللإجابة عن السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وذلك لتحديد الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة وأبعادها. للإجابة عن السؤال الثاني تم استخدام اختبار ت (T-test) واختبار (One Way ANOVA) للعينات المستقلة؛ لاختبار الفروق في وجهة نظر المبحوثين حسب المتغيرات الشخصية.

عرض نتائج الدراسة

فيما يلي عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها، بعد أن قامت الباحثة بجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وقد تم عرضها هنا وفقاً لما جاء بسؤال الدراسة الذي ينص على ما يلي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة تأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية

في وزارة التربية والتعليم في الأردن؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات استبيان، حيث كانت كالآتي:

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجالات أداة

الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1.	2.	أثر اللجوء السوري على الموارد المادية في وزارة التربية والتعليم في الأردن.	4.27	0.55	كبيرة جداً
2.	1.	أثر اللجوء السوري على الموارد المالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن.	3.83	0.54	كبيرة

يبين الجدول (1) أن المجال الثاني والذي ينص على "أثر اللجوء السوري على الموارد المادية في وزارة التربية والتعليم في الأردن" جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.55) وبدرجة كبيرة جداً، بينما جاء المجال الأول والذي ينص على "أثر اللجوء السوري على الموارد المالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (0.54) وبدرجة كبيرة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة تصورات القادة التربويين لتأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، تعزى لأثر المتغيرات (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة الإدارية، والمسمى الوظيفي)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين فيها، بحسب متغيرات المؤهل العلمي وله مستويان هما (دبلوم عالٍ فأقل، وماجستير وما فوق)، والخبرة ولها ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات، ومن 5 إلى أقل من 10 سنوات، و من 10 سنوات فأكثر)، والمسمى الوظيفي وله ثلاثة مستويات (مدير إدارة، ومدير مختص، ورئيس قسم)، على النحو الآتي:

حسب متغير المؤهل العلمي: يحمل هذا متغير القيم (دبلوم عالٍ فأقل، وماجستير وما فوق). وقد وصلت التكرارات لـ "دبلوم عالٍ فأقل" إلى (28) أي ما يبلغ نسبته (60.9%) من إجمالي عينة الدراسة، بينما وصلت التكرارات "ماجستير وما فوق" إلى (18) أي ما يبلغ نسبته (39.1%) من إجمالي عينة الدراسة. وبناءً على ذلك تم استخدام اختبارات للعينات المستقلة (T-Test) وذلك لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتصورات القادة التربويين لتأثير اللجوء السوري على الموارد المالية والمادية في النظام التربوي والتعليمي الأردني تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والجدول (2) الآتي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين فيها حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين حسب متغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
أثر اللجوء السوري على الموارد المالية في النظام التعليمي الأردني.	دبلوم عالٍ فأقل	28	3.78	0.61	0.785	0.052
	ماجستير وما فوق	18	3.91	0.39		
أثر اللجوء السوري على الموارد المادية في النظام التعليمي الأردني.	دبلوم عالٍ فأقل	28	4.29	0.51	0.274	0.193
	ماجستير وما فوق	18	4.24	0.63		
المجموع الكلي	دبلوم عالٍ فأقل	28	4.00	0.49	0.353	0.599
	ماجستير وما فوق	18	4.06	0.47		

يظهر من الجدول (2) أن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في كل من مجالي الدراسة بالإضافة للمجموع الكلي للأداة. وبالتالي فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في إجابات أفراد عينة الدراسة.

حسب متغير سنوات الخبرة الإدارية: يحمل هذا متغير القيم (أقل من 5 سنوات، ومن 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و 10 سنوات فما أكثر). وقد وصلت التكرارات لهذه القيم كما يلي؛ "أقل من 5 سنوات" إلى (0) وبالتالي لم يكن هناك أي من القادة التربويين خبرته أقل من 5 سنوات لذلك بلغت النسبة (0%) من إجمالي عينة الدراسة، ووصلت التكرارات "من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات" إلى (5) أي ما يبلغ نسبته (10.81%) من إجمالي عينة الدراسة، بينما وصلت التكرارات "10 سنوات فما أكثر" إلى (41) أي ما يبلغ نسبته (89.19%) من إجمالي عينة الدراسة. وبناءً على توزيع التكرارات في هذا المتغير ضمن فئتين فقط، باعتبار أن الفئة الأولى لم تسجل أي تكرار، فإنه تم استخدام اختبار T-Test (T-Test) وذلك لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتصورات القادة التربويين لتأثير اللجوء السوري على الموارد المالية والمادية في النظام التربوي والتعليمي الأردني تعزى لمتغير سنوات الخبرة الإدارية، والجدول (3) الآتي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين فيها حسب متغير الخبرة العملية.

الجدول(3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين حسب متغير الخبرة العملية

المجالات	سنوات الخبرة الادارية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
أثر اللجوء السوري على الموارد المالية في النظام التعليمي الأردني.	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	5	3.91	0.48	0.342	0.659
	10 سنوات فأكثر	41	3.82	0.55		
أثر اللجوء السوري على الموارد المادية في النظام التعليمي الأردني.	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	5	4.32	0.77	0.193	0.546
	10 سنوات فأكثر	41	4.26	0.53		
المجالات ككل	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	5	4.09	0.59	0.319	0.911
	10 سنوات فأكثر	41	4.02	0.47		

يظهر من خلال الجدول (3) أن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في كل من مجالي الدراسة بالإضافة للمجموع الكلي للأداة. وبالتالي فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة في إجابات أفراد عينة الدراسة.

حسب متغير المسمى الوظيفي: يحمل متغير المسمى الوظيفي القيم (مدير إدارة، ومدير مختص، ورئيس قسم). وقد وصلت التكرارات "مدير إدارة" إلى (6) أي ما يبلغ نسبته (13%) من إجمالي عينة الدراسة، ووصلت التكرارات "مدير مختص" إلى (10) أي ما يبلغ نسبته (22%) من إجمالي عينة الدراسة، بينما وصلت التكرارات "رئيس قسم" إلى (30) أي ما يبلغ نسبته (65%) من إجمالي عينة الدراسة. وقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وذلك لمعرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

الجدول(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ف) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين حسب متغير المسمى الوظيفي

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	الدلالة
أثر اللجوء السوري على الموارد المالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن.	بين المجموعات	2	0.114	0.057	0.192	0.826	غير دال
	داخل المجموعات	43	12.782	0.297			
	المجموع	45	12.895				
أثر اللجوء السوري على الموارد المادية في وزارة التربية والتعليم في الأردن.	بين المجموعات	2	0.515	0.257	0.836	0.440	غير دال
	داخل المجموعات	43	13.242	0.308			
	المجموع	45	13.757				
المجالات ككل	بين المجموعات	2	0.254	0.127	0.539	0.587	غير دال
	داخل المجموعات	43	10.139	0.236			
	المجموع	45	10.393				

يظهر من الجدول (4) أنه في المجال الأول " أثر اللجوء السوري على الموارد المالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن " كانت قيمة "ف" المحسوبة تساوي (0.192) لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وأيضاً المجال الثاني " أثر اللجوء السوري على الموارد المادية في وزارة التربية والتعليم في الأردن." كانت قيمة كانت قيمة "ف" المحسوبة تساوي (0.836) لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيمة "ف" المحسوبة تساوي (0.539) لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في كل من مجالي الدراسة معاً أو الاستبانة ككل. وبالتالي فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي في إجابات أفراد عينة الدراسة.

مناقشة نتائج الدراسة

أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة أن هناك أثراً للجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة التربويين فيها وبدرجة كبيرة جداً للموارد المادية وكبيرة للموارد المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتصورات أفراد العينة (3.83) بانحراف معياري (0.54) في مجال أثر اللجوء السوري على الموارد المالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، وبلغ المتوسط الحسابي (4.27) بانحراف معياري (0.55) لمجال أثر اللجوء السوري على الموارد المادية في وزارة التربية والتعليم في الأردن. وقد يُعزى ذلك إلى الأثر الفعلي الكبير الذي ترتب على النظام التعليمي الأردني، وعلى موارد المادية والمالية وذلك نتيجة للكثافة

الطالبة العالية داخل مدارسها، وما ترتب عليها من تدهور في البنى التحتية للمدارس والحاجة لمزيد من المدارس والغرف الصفية والمرافق العامة، وما يترتب على ذلك من تكاليف مالية وزيادة في المخصصات الرأسمالية للوزارة، لتستطيع السيطرة على الكثافة الطلابية المرتفعة وما قد يترتب عليها من مشكلات تؤثر على نوعية الخدمات التعليمية المقدمة، مما قد ينعكس سلباً على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها. أما بالنسبة لنتائج المجالات عن السؤال الأول فقد كانت كما يلي:

ويلاحظ أن النتائج الدراسة أشارت إلى أن المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على فقرات المجال الأول والذي يقيس درجة اثر اللجوء السوري على الموارد المالية في الوزارة كانت (3.83) وانحراف معياري (0.54) وبدرجة كبيرة. وقد تعزى هذه النتيجة بشكل عام إلى أن مخصصات وزارة التربية والتعليم ارتفعت نسبياً خلال مدة اللجوء السوري، بالرغم من أنها كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى. إلا أنها بقيت قريبة من إجمالي نفقات الدولة على التعلم العام وهو (11.46%).

وبشكل عام كانت النفقات الجارية ثابتة بنسبتها حيث كانت تُخصَّصُ أغلبها لرواتب القوى البشرية العاملة في الوزارة من معلمين وإداريين ومستخدمين، وقد كانت التعيينات في وزارة التربية والتعليم وأعداد المعلمين في زيادة ثابتة تقريباً وبنسب متقاربة. إن لم تلجأ الوزارة إلى التوسع في تعيين المزيد من المعلمين والإداريين لتغطية الشواغر الموجودة في المدارس، ولتتمكن من السيطرة على جودة التعليم من خلال تقليل عدد الطلبة مقابل المعلم الواحد لجأت الوزارة إلى التعليم الإضافي، لما يترتب على التعيين من تكاليف مالية قد تتحملها الوزارة وموازنتها. في حين زادت النفقات المالية الرأسمالية نتيجة توسع في المشاريع الإنشائية والتوسعة والصيانة وتجهيز المدارس وتأثيرها. وبالنسبة إلى الإنفاق على مراحل التعليم كان التركيز في الإنفاق على التعليم الأساسي باعتبار أن عدد الطلبة السوريين الذين يلتحقون فيه بشكل أكبر مقارنة بالمرحلة التعليمية الأخرى، حيث وصل عدد الطلبة السوريين في المدارس الأردنية (137888) ذلك يعني أنه ما نسبته (96%) من إجمالي الأطفال السوريين الموجودين في الأردن يلتحقون في المدارس الأردنية، وبناءً على ذلك زادت المبالغ المخصصة للتعليم الأساسي لتصل عام 2016/2015 إلى (708,519,500) دينار أردني، بعدما كانت عام 2012/2011 (511,270,621) دينار أردني من إجمالي نفقات الوزارة، ولكن مع ثبات في نسبة النفقات المخصصة له، بنسبة (77.4%) من إجمالي نفقات الوزارة. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة: واللوزي (2013، Lozi)، وبني يونس (2015، bani younes)، واللوباني (2016)، وقناة (2016)،؛ بيداً أنها لم تختلف مع نتائج أية دراسة سابقة.

بينما يلاحظ أن النتائج أشارت إلى أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال الثاني الخاص بحساب درجة تأثر اللجوء السوري على الموارد المادية في الوزارة كانت (4.27) وانحراف معياري (0.55) وبدرجة كبيرة جداً. وقد تعزى هذه النتيجة بشكل عام إلى أن واقع اللجوء السوري فرض كثافة سكانية عالية ترتب عليها بالمقابل كثافة طلابية مرتفعة داخل مدارس وزارة التربية والتعليم، الأمر الذي أدى إلى ظهور تدهور واضح في البنية التحتية للمدارس والمرافق التي تتبعها بسبب زيادة عدد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة ليصل فوق القدرة

الاستيعابية لهذه الصفوف، وزيادة ساعات الاستخدام لها بعد تبني نظام الفترتين الأمر الذي أظهر الحاجة المستمرة إلى التوسع في عمليات الصيانة وإعادة التأهيل للمباني والمرافق العامة في كثير من المدارس. ذلك جميعاً يتطلب من الوزارة إيجاد حلول دائمة لتوفير مساحات استيعابية كافية ودائمة للحد من الآثار التي ترتبت على هذا الاكتظاظ، من خلال توفير المزيد من المدارس المجهزة، وزيادة عدد الغرف الصفية داخل المدارس التي تشهد كثافة طلابية عالية، وما يتطلب ذلك من ضرورة تعزيز تجهيزات ومستلزمات العملية التعليمية كالكتب المدرسية والمقاعد والألواح والمختبرات وغيرها من مستلزمات التعليم. وتتفق هذه النتائج مع عدة دراسات منها الآتية: وسميران (2014)، ولجنة البرنامج الإنمائي (2014)، وكريستوفرسن (Christophersen, 2015)، وقناة (2016)، واللوباني (2016)، والمجالي (2016). ولم تختلف هذه النتائج مع نتائج أية دراسة سابقة.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لأثر متغير المؤهل العلمي بين متوسطات تصورات أفراد عينة الدراسة في مجالات الدراسة حول تأثير اللجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، حيث بلغت قيمة t ($t=0.353$) وبدلالة إحصائية (0.599). وهذا يدل على وجود أثر كبير للجوء السوري على الموارد المادية والمالية للنظام التعليمي العام في الأردن. جاءت من زيادة الكثافة الطلابية في النظام التعليمي والحاجة إلى زيادة في مشاريع البناء والإنشاء والتوسعة والصيانة وإعادة التأهيل، وما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف الرأسمالية للوزارة وزيادة المخصصات للمشاريع التجديدية فيها، وقد أكد ذلك جميع القادة التربويين على اختلاف مؤهلاتهم العلمية، وقد يرجع ذلك إلى إطلاعهم جميعاً على واقع أثر اللجوء السوري في موارد النظام التعليمي العام في الأردن إما من خلال التقارير الدورية التي تعدها الوزارة، أو من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها هؤلاء القادة للمدارس التي تتبع وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم.

وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تصورات أفراد العينة في مجالات الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة الإدارية حيث بلغت قيمة t ($t=0.319$) وبدلالة إحصائية (0.911)، وهذا يدل على وجود أثر فعلي وكبير للجوء السوري على الموارد المادية والمالية للنظام التعليمي العام في الأردن أشار إليه وأكدته جميع القادة التربويين في عينة الدراسة بغض النظر عن الخبرة العملية لهم، التي جاءت من زيادة الكثافة الطلابية في المدارس وما ترتب عليها من حاجة إلى زيادة في مشاريع البناء والتوسعة والصيانة وإعادة التأهيل، مما يعني الحاجة إلى زيادة في التكاليف الرأسمالية للوزارة وزيادة المخصصات للمشاريع التجديدية فيها.

وقد يأتي هذا الاتفاق في جميع وجهات النظر للقادة التربويين في الوزارة على اختلاف خبرتهم العملية إلى إطلاعهم جميعاً على التقارير والدراسات التي تعدها الوزارة، والتقارير التي تأتي للوزارة على شكل مطالبات من المديريات أو المدارس في مختلف مناطق المملكة، بسبب الحاجة إلى مزيد من المستلزمات للعملية التعليمية أو الحاجة إلى توسعة أو صيانة أو ضرورة اعتماد نظام فترتين

بسبب الكثافة الطلابية التي تُعاني منها هذه المدارس. ومقارنةً هذه التقارير مع تقاريرٍ سبقت اللجوء السوري وبالتحديد من القادة التربويين الذين لديهم خبرات عملية طويلة داخل الوزارة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تصورات أفراد العينة في مجالات الدراسة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي حيث بلغت قيمة $f(=0.539)$ وبدلالة إحصائية (0.587). وقد يدل هذا الاتفاق في وجهات نظر القادة التربويين في الوزارة حول وجود أثر كبير للجوء السوري على الموارد المادية والمالية في وزارة التربية والتعليم في الأردن بغض النظر عن المسمى الوظيفي لهم، سواء كانوا مديري إدارات أو مدراء مختصين أو رؤساء أقسام إلى تشاركتهم جميعاً في الاجتماعات الإدارية والقيادية حول موضوع أثر اللجوء السوري وإطلاعهم جميعاً على جميع التقارير التي تعدها الوزارة والجهات الرسمية والمنظمات الدولية حول أثر اللجوء السوري على التعليم في الأردن؛ والنتائج من زيادة الكثافة الطلابية في النظام التعليمي العام الأردني والتي تعكس الحاجة إلى زيادة في مشاريع الإنشاء والتوسعة والصيانة وإعادة التأهيل، وما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف الرأسمالية للوزارة وزيادة المخصصات للمشاريع التجديدية فيها، وهذا من وجهة نظر جميع القادة التربويين من عينة الدراسة بغض النظر عن المسمى الوظيفي لهم.

الاقتراحات والتوصيات

في ضوء ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج توصي الباحثة بضرورة تنوع مصادر تمويل التعليم العام في الأردن، ليستطيع مواجهة الكثافة الطلابية العالية لديه ويكون لديه الجاهزية الكافية للتصدي للحالات الطارئة التي قد تحدث وتؤثر على البنية التحتية للنظام التعليمي العام وإمكانياته ككل، وذلك اعتماداً على المقترحات الآتية:

- تزويد الأردن بالمساعدات والمنح المالية المخصصة للتعليم ليستطيع القيام بمتطلبات تعليم الطلبة الأردنيين والسوريين على حدٍ سواء دون التأثير على جودة مخرجات التعليم لديه. وتوجيه المساعدات والمنح لتبني خطط توسعة أو بناء المدارس ومرافق العامة فيها وبكامل تجهيزاتها.
- تعزيز التعاون المتبادل مع الوزارات الأخرى مثل وزارة الأوقاف، للعمل على تحويل بعض أراضي الوقف لبناء مدارس في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية نظراً لارتفاع أسعار الأراضي، واستغلال مباني الوقف وتحويلها إلى مدارس كبديل عن المدارس المستأجرة في كثير من المناطق لتقليل من المبالغ المخصصة لها.
- إقامة مشاريع استثمارية تتبع للوزارة حيث تملك الوزارة بعض المباني المدرسية والمرافق القديمة جداً، يمكن إعادة بنائها وتأهيلها لتكون مباني تجارية يعود ريعها لوزارة التربية والتعليم، كما يمكن القيام بمشاريع استثمارية أخرى مثل استثمار الصالات الرياضية والملاعب في المدارس الحديثة والتي تتبع وزارة التربية والتعليم لغير الطلبة مقابل رسوم مالية. وأيضاً استثمار مختبرات الحاسوب في بعض المدارس وتأجيرها للمراكز الشبابية لإعطاء دورات

ومحاضرات فيها مقابل رسوم مالية. واستغلال المباني المدرسية ومرافقها للأعمال التجارية بما لا يتعارض مع أهداف العملية التربوية والتعليمية، مثل تأجير صالاتها لتنظيم المعارض المختلفة، واستضافة اللقاءات والمؤتمرات والندوات مقابل مبالغ مالية تكون منافسة للأسعار التي تتطلبها الفنادق والمرافق السياحية في الأردن. ويمكن استغلال بعض الواجهات الرئيسية في مدارس الوزارة والمباني التي تتبعها في المناطق الحيوية للإعلانات التجارية مقابل رسوم مالية، بشرط ألا تتعارض هذه الإعلانات مع طبيعة العملية التربوية والتعليمية. كما يمكن استغلال بعض المباني المدرسية في فترة الإجازة الصيفية للمراكز التدريبية والتعليمية ونوادي الأطفال الصيفية التي تتبع لجهات خاصة مقابل مبالغ مالية منافسة أيضاً.

- كما توصي الباحثة أيضاً بضرورة إشراك جميع القيادات التربوية والمرؤوسين بكافة مؤهلاتهم التعليمية وخبراتهم العملية والإدارية ومسمياتهم الوظيفية في عمليات اتخاذ القرارات ووضع الخطط التربوية المناسبة. والاعتماد على التخطيط التربوي الاستراتيجي المبني على توقع حدوث حالات طوارئ قد تؤثر على النظام التعليمي وموارده، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تعاملت مع مشكلات اللجوء إليها والخطط التي اعتمدها للتصدي لأثر اللجوء على خدماتها الأساسية ومنها التعليم.

المصادر والمراجع

- أبو خشبة، هشام. (2016). مقابلة شخصية أجرتها الباحثة حول أثر اللجوء السوري على المخصصات المالية في وزارة التربية والتعليم. رئيس قسم التخطيط المالي، وزارة التربية والتعليم. بتاريخ 2016/08/14. الأردن، عمان.
- أبو طنبجة، هديل. (2015). دور المدرسة في تحسين الخدمات التعليمية لطلبة اللاجئين السوريين في مدارس محافظة إربد من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك. إربد.
- أبو كليلية، هادية. (2001). دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته. دار الوفاء: الاسكندرية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). اثر أزمة تدفق تفق اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة دراسة تحليلية- محافظتي المفرق وإربد- استناداً إلى نتائج مسح نفقات ودخل الأسر للعام 2010 والمسح الخاص للعام 2013، بإشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- جرادات، عبد الكريم. (2008). المشاريع التجديدية لتطوير النظام التربوي الأردني وفق مكونات الاقتصاد المعرفي في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك.
- حبيب، فاضل. (2010). معالجة الكثافة الطلابية. إصلاح الإصلاحات. صحيفة الوسط، العدد 2973، تاريخ النشر: 2010/10/27. الكويت.
- الخصاونة، مجدي. (2016). الجهود المبذولة من قبل منظمات الإغاثة الدولية لتعليم اللاجئين وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة. دراسة طرحت في المؤتمر الدولي حول "اللاجئون والأمن والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط: الحاجة إلى حوار الشمال والجنوب". بتاريخ 15-15/ آذار/2016. مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. جامعة اليرموك- الأردن.
- خلف، فليح. (2007). اقتصاديات التعليم وتخطيطه. الطبعة الأولى. عالم الكتب الحديث. إربد.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (2016). التقرير التعداد السكاني والمساكن 2015.
- الستراك، رياض. (2008). تخطيط التعليم واقتصادياته. دار إثراء، عمان، الأردن.
- السعدني، زكي. (2010). انزعاج التعليم بسبب الكثافة الطلابية بالمدارس. تقرير صحفي بتاريخ: 2016/3/29، صحيفة الوفد المصرية، متاح على الرابط: <http://alwafd.org>
- سميران، محمد؛ وسميران، مفلح. (2014). اللجوء السوري وأثره على الأردن. بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول "الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات". بتاريخ 17-18/6/2014. جامعة آل البيت. الأردن
- الصايغ، عماد. (2016). مقابلة شخصية أجرتها الباحثة حول أثر اللجوء السوري على البنية التحتية في مدارس وزارة التربية والتعليم والمشاريع الإنشائية للوزارة في فترة ما بعد اللجوء. مدير إدارة الأبنية والمشاريع، وزارة التربية والتعليم. بتاريخ 2016/08/15. الأردن، عمان.
- العناني، جواد وآخرون. (2012). دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للعام 2011/2012م
- العيسى، عبدالله؛ وأبا الخيل، عبد المجيد. (2015). تمويل التعليم (العالم- والعالي). بحث منشور. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- قناة، عبده. (2016). حركات اللجوء في الأردن في حقبة الربيع العربي- التحديات والاستجابة. دراسة طرحت في المؤتمر الدولي حول "اللاجئون والأمن والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط: الحاجة إلى حوار الشمال والجنوب"، بتاريخ 14-15 آذار/2016. مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. جامعة اليرموك- الأردن.
- الكواري، يوسف. (2013). الكثافة الطلابية في المدارس المستقلة. مقال منشور على موقع صحيفة الراية، بتاريخ: 2013/5/5. متاح على الرابط:
<http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/1f0372e7-875d-49a3-ad4f-50408298c9b4>
- اللوباني، علاء. (2016). أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن (2011-2013). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. اربد، الأردن.
- المجالي، سوسن. (2016). التجربة الأردنية في قضيتي الهجرة واللجوء وتأثيرهما في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية في الأردن. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي حول "اللاجئون والأمن والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط الحاجة إلى حوار الشمال والجنوب". مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. جامعة اليرموك. الأردن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2015). السوريين في الأردن. تنسيق المساعدات الإنسانية. تقارير ودراسات الوزارة، على الرابط:
www.mop.gov.jo/echobusv3.0/SystemAssets/pdf/HumainAidArPDF
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2015). خطة الاستجابة الأردنية للازمة السورية، الملخص التنفيذي. على الرابط:
<http://www.mop.gov.jo/>
- وزارة التربية والتعليم. (2016). تقرير وزارة التربية والتعليم: الفصل 2501. تقرير منشور على موقع دائرة الموازنة العامة الأردنية.
- وزارة التربية والتعليم. التقرير الإحصائي- 2010/2009. <http://www.moe.gov.jo>
- وزارة التربية والتعليم. التقرير الإحصائي- 2011/2010. <http://www.moe.gov.jo>
- وزارة التربية والتعليم. التقرير الإحصائي- 2012/2011. <http://www.moe.gov.jo>
- وزارة التربية والتعليم. التقرير الإحصائي- 2013/2012. <http://www.moe.gov.jo>
- وزارة التربية والتعليم. التقرير الإحصائي- 2014/2013. <http://www.moe.gov.jo>
- وزارة التربية والتعليم. التقرير الإحصائي- 2015/2014. مركز الملكة رانيا العبد لله لتكنولوجيا المعلومات.
- وزارة المالية الأردنية. التقارير والملخصات للسنوات المالية للأعوام 2009-2016.
- اليونسكو. (2011). تقرير عام 2011: الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم. ضمن مشروع التعليم للجميع. متاح على الرابط:
<http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/reports/2011-conflict>

- اليونسكو. (2015). التعليم للجميع 2000-2015. تقرير منشور على موقع اليونسكو. <http://www.unesco.org>

- Bani Younes, Mamoun A. (2015). Contradictory Effects Of Syrian Refugees On The Jordanian Economy. thesis presented to the Faculty of Webster In fulfillment of the requirements for the degree Master Of International Affairs.
- Christophersen, Mona.(2015). Securing Education For Syrian Refugees In Jordan. New York: International Peace Institute.
- Frantzman, Seth J. (2016). Guests Of The Kingdom. On this link: www.jpost.com.
- Jenkins, Robert. (2015). Every Child Reaching Their Potential Through Learning. UNICEF- Jordan.
- Lozi, basem M.(2013). "The Effect Of Refugees On Host Country-Evidence From Jordan", ALBalqa Applied University. Interdisciplinary 36, Journal of Contemporary Research Business, Vol.5, No.3, July 2013
- Mayer, Rachel. (2016). The Right To No Longer Be A Refugee- The Legal Empowerment Of Syrian Refugees In Jordan. Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts. Columbia University.
- REACH, (2014).Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities.
- 3RP. (2016). Regional Refugee & Resilience Plan- In Response To The Syria Crisis 2016-2017 . Regional strategic overview.
- Stave, svein ; and Hillesund, solveig. (2015). Impact Syrian Refugees On The Jordanian Labour Market- findings from the governorates of Amman, Irbed and Mafraq. International labour organization and Fafo.

دور مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق في دعم قضايا اللاجئين
السوريين التعليمية

د. زيد سليمان العدوان
جامعة البلقاء التطبيقية

د. هيفاء عبد الهادي الدلاييح
جامعة آل البيت

دور مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق في دعم قضايا اللاجئين السوريين التعليمية

استعرضت هذه الدراسة وضع الطلبة اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية عاماً، وفي محافظة المفرق خاصة من (2012 – 2016) حيث هدفت الدراسة الكشف عن دور مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة المفرق وهي (مديرية قصبة المفرق، مديرية لواء البادية الشمالية الغربية)، في دعم قضايا اللاجئين السوريين التعليمية وذلك من خلال محاور الدراسة وهي:

- المحور الأول / التعليم النظامي الرسمي وتشمل:
 - عملية دمج الطلبة السوريين في المدارس التابعة لمحافظة المفرق.
 - مدارس الدوام المزدوج للطلبة السوريين في المدارس التابعة لمحافظة المفرق.
- المحور الثاني / التعليم غير النظامي (غير الرسمي).
- المحور الثالث / البرامج التعليمية الإضافية المنبثقة عن مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق الخاصة بالطلبة السوريين.

The Role of Education Directorates in Mafraq's Governorate in Supporting Educational Issues of Syrian Refugees

This study reviewed the situation of the Syrian refugees' students in the Hashemite Kingdom of Jordan-in general, and at the governorate of Mafraq in particular from 2012 to 2016. It aimed at detecting the role of (Mafraq's directorate, and the Northwestern Badia directorate), in supporting Syrian refugees' educational issues through three main aspects:

Firstly: The formal education which includes: merging Syrian students at Mafraq province's schools, and adopting double shifts system at Mafraq province's schools.

Secondly: The informal education

Thirdly: The additional educational programs emanating from educational directorates in the governorate of Mafraq for Syrian refugee students.

المقدمة

يعتبر اللجوء بكافة أشكاله من أهم القضايا الإنسانية والتي يواجهها العالم، وذلك لاتخاذها أبعاد سياسية واجتماعية وأمنية واقتصادية وديموغرافية. وقد تمحورت حولها العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات الإقليمية والمحلية والتي اتفقت جميعها على إلزام الدول بضرورة التعامل مع قضايا اللاجئين بصورة إنسانية بعيداً عن المصالح السياسية والخلافات الاجتماعية. وتعتبر الازمة السورية ولاجئوها هي الأعداء إنسانياً على الإطلاق منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية من حيث الأعداد والدول المضيفة، فبعد الحرب السورية أصبح وضع الجميع في خطر، فقد تسببت بمأساة إنسانية غير مسبوقه أدت الى تشريد ملايين السوريين ممن لجأوا الى دول الجوار (اليونسكو، 2016). وقد دخلت الأزمة السورية عامها السادس وقد تسبب بمأساة إنسانية غير مسبوقه، حيث تسبب الصراع الذي طال أمده بتشريد الملايين اللذين لجؤوا إلى الدول المجاورة، وبالأخص الأردن، والعراق، ولبنان، وتركيا.

تكشف إحصاءات اليونيسيف أن نصف اللاجئين السوريين هم من الأطفال الذين اضطروا للجوء من بلادهم أثر الحرب والمجازر الدائرة هناك، ويعاني غالبيتهم _ وفقاً لروايات العاملين معهم من ظروف صحية ونفسية سيئة، حيث يتحدث الأطفال السوريين عن مشاهد الحرب باستمرار، ويفزعون من أقل الأصوات، ويتذكرون مشاهد وفاة أحد الوالدين أو الأشقاء أو الجيران أمامهم. وحتى الألعاب التي يمارسونها في المخيمات تدور حول الخطف والقتل وتقليد أصوات القصف وسيارات الإسعاف وإطلاق النار، وفقاً للمركز الألماني للإعلام فإن مشاهد الموت والمعاناة والدبابات والطائرات هي السمة البارز في رسومات الأطفال السوريين، وبينت دراسة أجريت عام 2012 في تركيا، أن الأطفال السوريين ينشؤون محملين بمشاعر فقدان الثقة والخيانة والخوف وعدم الثقة بقدرة الأهل على حمايتهم. أما المراهقون، فتظهر عليهم مشاعر القلق والاكتئاب والغضب وعدم القدرة على التحكم بالانفعالات ومحاولات الانتحار (جبران، 2014).

من الآثار المترتبة عن الازمة السورية وحركات اللجوء فيما يتعلق بالأطفال مشكلة عمالة الأطفال السوريين في الدول المضيفة حيث يلجئ غالبية الأطفال لترك المدارس والعمل لمساعدة الأهل لتأمين متطلبات الحياة الأساسية. وقد أشار الخبير الاقتصادي الأردني الدكتور خالد الوزني، أن ظاهرة عمالة الأطفال السوريين ظاهرة اجتماعية خطيرة ومن أخطر الآثار المترتبة من الأزمة السورية ويجب التصدي لها وذلك لأثارها السلبية على سلامة الطفل النفسية والاجتماعية، والتي تحول دون التحاقهم بالمدارس وحصولهم لفرص جيدة للتعليم، وتعريضهم للعنف والسرقات وظهور جيل غير مؤهل (سائدة، 2015).

وبما أن الأردن بلد الرباط فقد كان سابقاً لاستقبال موجات من النازحين واللاجئين ورغم التحديات التي واجهت الحكومة الأردنية من محدودية الموارد، والظروف الاقتصادية الصعبة. إلا أن الأردن وبشهادة المجتمع الدولي قد اجتاز تجربة اللجوء بنجاح محسوس عبر تاريخه الطويل وحتى اليوم.

حيث يستدعي هذا التدفق المتزايد والسريع من اللاجئين والنازحين ميزانية إنسانية سنوية تبلغ 4.4 مليار للدول المجاورة و 2.8 مليار لسوريا (اليونسكو، 2016).

وتسبب النزوح الجماعي المستمر الداخلي والخارجي للاجئين بعواقب مهولة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الدول المضيفة حيث وجدت هذه الدول نفسها تحت وطأة أزمة اللاجئين، حيث تفتشت أضرار الأزمة السورية لتطال حياة 11 مليون سوري في المجتمعات المضيفة في فترة لا تتجاوز أربع أعوام (اليونسكو، 2016).

وقد تأثر قطاع التعليم في ظل هذه الظروف الصعبة والمتشابكة حيث اعتبرت التجمعات المضيفة وعلى رأسها الأردن أن التعليم ينقذ الحياة ويبقيها مستمرة، كما ويقوم بتوفير الحماية الجسدية والمعرفية والنفسية - الاجتماعية في حال توفر في مساحات آمنة ومحيدة، لذا فقد أصبح الاستثمار في التعليم على جميع المستويات ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة.

مشكلة الدراسة:

بدأت الأسر السورية بالقدوم إلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية عبر مركز حدود جابر وبطرق مشروعة، وذلك لوجود امتداد عشائري وعلاقات اجتماعية واقتصادية وتاريخية بين سكان محافظة حمص السورية، وسكان محافظة المفرق الأردنية كما هو الحال بين سكان اربد الأردنية، ودرعا السورية، وفي تلك الفترة المبكرة المتمثلة في الأشهر الست الأولى من عمر الانتفاضة السورية فقد كانت العائلات الأردنية تقوم باستضافة أقاربها وأنسبائها من أبناء العائلات السورية النازحة بسبب الأحداث، بينما تسارعت الجهود الأصلية المتمثلة ببعض الجمعيات الخيرية المحلية إلى تقديم المساعدة للعائلات السورية المقيمة في المدن الأردنية بجهودها المتواضعة، أو بتعاون مع جهات إغاثة دولية تقوم بتوزيع المساعدات على الأسر السورية في المحافظات الأردنية.

حيث قامت الحكومة الأردنية بناء على قرار مجلس الوزراء الأردني بتاريخ 2012/7/9 وبناء على تنسيب من وزير الخارجية الموافقة على إنشاء مخيمات الطوارئ للاجئين السوريين في المملكة والبدء في استقبال اللاجئين السوريين المتواجدين فيها، وفي 2012/7/29 أعلن المنسق الميداني لمفوضية اللاجئين أن مخيم الزعتري أصبح جاهزاً لاستقبال اللاجئين وفق المعايير الدولية الإنسانية. (الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، 2013) حيث بدأ المخيم باستقبال 800 شخص في بداية افتتاحه، ويعد المخيم خامس أكبر مدينة في الأردن، حيث جهز بالبنية التحتية والخدمات الأساسية من كهرباء وماء وطرق، وزود بالمخيم والبيوت الجاهزة التي يحتاجها اللاجئ.

حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن وفق آخر إحصائية صادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2016) الي 657,334 الف لاجئ وقالت المتحدثة الرسمية باسم المفوضية أن عدد اللاجئين السوريين المقيمين في المخيمات بلغ 141,65 الف لاجئ موزعين بين مخيمات الزعتري بعدد يبلغ نحو 80 الف لاجئ ومخيم الأزرق بعدد يبلغ 37,157 الف لاجئ ومريجب الفهود الذي يقطنه حوالي 24 الف لاجئ. وأشارت المتحدثة باسم المفوضية أن 516,78 الف من اللاجئين المسجلين يعيشون في المدن والقرى الأردنية، حيث تبلغ نسبة الأطفال من أبناء اللاجئين 51,6%.

(المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2016)، وتشير التقديرات الرسمية الأردنية لوجود نحو 1.5 مليون سوري في الأردن، نصفهم تقريباً مسجلين لدى المفوضية السامية بصفة لاجئين. أما في محافظة المفرق والتي تضم (18 بلدية) حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين في المحافظة حسب إحصائية المفوضية السامية (2016) الي 100 ألف، وهو رقم يفوق عدد السكان الأصليين بالمحافظة والذي يصل الى حوالي 80 ألف وأن 8 بلديات من أصل 18 بلدية محاذية للحدود السورية وهي بلدية حوشا والسرحان وصبحا ونايفة تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين. وبناءً على ما سبق، تعتبر محافظة المفرق من أكثر المحافظات تأثراً بالأزمة السورية وحركات اللجوء، واستناداً علي نتائج الإحصائيات المعروضة في الدراسة الحالية والتي حددت نسبة الأطفال اللاجئين في 51.6% من نسبة اللاجئين السوريين وهم من فئة الأطفال والشباب ضمن عمر المدرسة و باعتبارهم من أكثر فئات اللاجئين ضرراً، حيث لا يمكن حصر هذه المشكلة والتغلب عليها الا من خلال توفير فرص التعليم لهم، فنحن مدركون أن التعليم ينقذ الحياة ويقيها مستمرة، وأن مستقبل الأطفال في المنطقة يعتمد على ما نقوم به اليوم وأن حصولهم على تعليم جيد هو مجرد حجر الزاوية في التصدي لمخاطر اللجوء.

واستناداً على المحور الثالث للمؤتمر الدولي الثاني "اللاجئون في الشرق الأوسط - الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة".

تم عرض الجهود المبذولة من قبل مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق في دعم قضايا اللاجئين السوريين التعليمية. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي (ما دور مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق في دعم قضايا اللاجئين السوريين التعليمية)، وسيتم عرض مشكلة الدراسة بالمحاور التالية :

المحور الأول / التعليم النظامي الرسمي وتشمل:

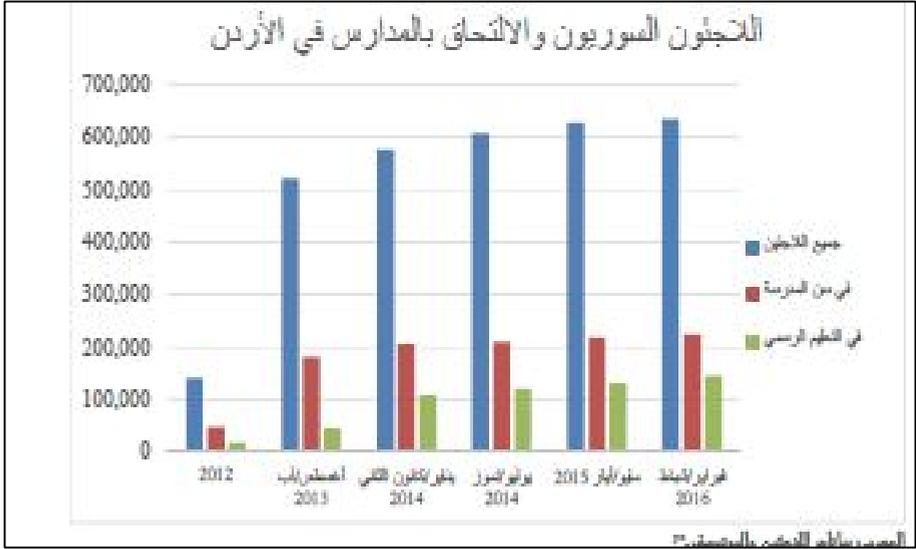
- عملية دمج الطلبة السوريين في المدارس التابعة لمحافظة المفرق.
- مدارس الدوام المزدوج للطلبة السوريين في المدارس التابعة لمحافظة المفرق.
- المحور الثاني/ التعليم غير النظامي غير الرسمي.
- المحور الثالث/ البرامج التعليمية الإضافية المنبثقة عن مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق الخاصة بالطلبة السوريين.

أولاً :- التعليم النظامي الرسمي

- عملية دمج الطلبة السوريين في مدارس المديريات التابعة لمحافظة المفرق وهي (مديرية قصبه المفرق، مديرية البادية الشمالية الغربية).

منذ بداية النزاع السوري، منح الأردن اللاجئين الذين معهم الأوراق المطلوبة حق ارتياد المدارس العامة مجاناً في المناطق المضيفة للاجئين (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2016) كما تم فتح مدارس عامة معتمدة للاجئين في مخيم الزعتري 2012 ومخيم الأزرق 2014، والمخيم الإماراتي

ويظهر من الجدول رقم (1) عدد اللاجئين السوريين واللاتحاق بالمدارس في الأردن بشكل عام.



المصدر: بيانات اللاجئين واليونيسف (2016)

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن مرحلة دمج الطلبة السوريين في المدارس الحكومية امتد منذ بداية 2012 واستمر لنهاية 2016 حيث يشير الجدول (1) إلى أدنى نسبة التحاق السوريين في المدارس كان في عام 2012.

ويمكن تفسير ذلك في عاملين رئيسيين الأول: زيادة عدد اللاجئين السوريين بعد 2012، وتآزم الوضع السوري وعدم تمكن اللاجئين السوريين بالتسجيل الفوري لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

العامل الثاني: البدء بتقسيم فترة الدوام في المدارس التابعة للمناطق المضيفة للاجئين إلى فترتين، في نهاية 2013. (Human Rights Watch, 2016) وبالتالي إتاحة الفرصة لأكثر عدد من الطلبة السوريين للالتحاق بالمدارس.

وينطبق ذلك على مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق، حيث بلغ أعداد الطلبة السوريين المدمجين بالمدارس التابعة لقصبة المفرق - حسب إحصائيات مديريةية قصبة المفرق (2017) كما هو موضح في جدول (2).

جدول (2) أعداد الطلبة السوريين المدمجين بالمدارس التابعة لمديرية قصبة المفرق الفترة الصباحية طلبة

الدمج

عدد الطلبة	السنة الدراسية
1256	2015/2014
1200	2016/2015
1180	2017/2016

وفيما يتعلق بعدد الطلبة السوريين المدمجين بالمدارس التابعة لمديرية البادية الشمالية الغربية للعام الدراسي 2015/2016 حيث بلغ العدد (2009) طلبة وفقاً لإحصائية مديرية التربية والتعليم للواء البادية الشمالية الغربية (2017).

- مدارس الدوام المزدوج في المديرات التابعة لمحافظة المفرق وهي (مديرية قسبة المفرق، مديرية البادية الشمالية الغربية).

سعت وزارة التربية والتعليم في عام 2013 إلى استيعاب أعداد الطلبة السوريين المتزايدة في المناطق المضيفة للاجئين، عن طريق تقسيم اليوم في بعض المدارس إلى فترتين، طول كل منهما نصف يوم وبحلول إبريل/ نيسان 2014 كانت هناك 98 مدرسة بفترتين في المناطق المضيفة للاجئين وأصبحت مدارس الفترتين "الأداة الرئيسية لتوفير التعليم" للأطفال السوريين. (Tran, 2013)

والجداول رقم (3) و(4) و(5) توضح أعداد الطلبة السوريين الملحقين بالفترة المسائية وأعداد المدارس المشمولة بالفترة المسائية، وأسماء هذه المدارس وفقاً لإحصائيات مديرية قسبة المفرق (2017).

جدول (3) مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفوق إحصائية أعداد الطلبة اللاجئين المقيولين في مدارس العملة بالفترة المسائية المخصصة للطلبة السوريين للعام الدراسي 2015 /2014

المجموع	الثاني الثانوي العلمي	الثاني الثانوي العلمي	الأول الثانوي العلمي	الأول الثانوي العلمي	الصف العاشر	الصف التاسع	الصف الثامن	الصف السابع	الصف السادس	الصف الخامس	الصف الرابع	الصف الثالث	الصف الثاني	الصف الأول	عدد الطلاب	اسم المدرسة
555	0	0	0	0	0	8	18	23	36	32	46	89	171	132	عدد الطلاب	القيدين الأساسية المختلطة
292	0	0	0	9	9	9	9	15	15	12	43	59	74	47	عدد الطلاب	بلعما الثانوية للبنات
688	20	20	23	25	57	57	66	76	62	147	135	0	0	0	عدد الطلاب	جعفر الطيار الأساسية للبنين
573	0	0	0	0	30	20	30	30	40	43	70	125	115	70	عدد الطلاب	حي الصباط الأساسية المختلطة
1130	0	0	0	69	49	40	40	48	64	69	115	238	248	190	عدد الطلاب	الربيع الأساسية المختلطة
386	0	0	0	10	12	20	20	12	24	50	58	70	66	64	عدد الطلاب	أم عطية الأساسية المختلطة
784	0	0	0	0	22	20	20	30	37	43	68	170	201	193	عدد الطلاب	حي العليمات الثانوية للبنات
798	0	0	0	27	37	45	65	66	112	112	180	112	74	80	عدد الطلاب	المفوق الثانية للبنين
5206	20	20	23	25	202	214	248	299	344	508	715	863	949	776	عدد الطلاب	المجموع

جدول (4) مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفوق إحصائية أعداد الطلبة اللاجئين المقيولين في مدارس العملة بالفترة المسائية المخصصة للطلبة السوريين للعام الدراسي 2016 /2015

المجموع	الثاني الثانوي العلمي	الثاني الثانوي العلمي	الأول الثانوي العلمي	الأول الثانوي العلمي	الصف العاشر	الصف التاسع	الصف الثامن	الصف السابع	الصف السادس	الصف الخامس	الصف الرابع	الصف الثالث	الصف الثاني	الصف الأول	عدد الطلاب	اسم المدرسة
546	0	0	0	0	0	8	6	19	28	33	45	135	130	142	عدد الطلاب	القيدين الأساسية المختلطة
259	0	0	0	4	4	6	7	10	14	23	38	48	65	44	عدد الطلاب	بلعما الثانوية للبنات
620	21	18	38	16	39	49	58	59	75	97	150	0	0	0	عدد الطلاب	جعفر الطيار الأساسية للبنين
630	0	0	0	0	0	0	40	40	54	55	111	174	73	83	عدد الطلاب	حي الصباط المختلطة
986	0	0	0	47	38	36	36	45	58	59	88	200	233	182	عدد الطلاب	الربيع الأساسية المختلطة
437	0	0	0	11	16	22	12	12	23	58	64	72	75	84	عدد الطلاب	أم عطية الأساسية المختلطة
781	0	0	0	0	18	18	29	39	41	64	64	163	222	187	عدد الطلاب	حي العليمات الثانوية للبنات
741	0	0	0	23	33	45	47	66	91	127	117	117	80	112	عدد الطلاب	المفوق الثانية الأساسية للبنين
5000	21	18	38	16	124	168	232	261	357	457	687	909	878	834	عدد الطلاب	المجموع

جدول (5) مديرية التربية والتعليم للواء قصبه المفرق إحصائية أعداد الطلبة الأجانب المقولين في مدارس المملكة بالفترة المسائية المخصصة للطلبة السوريين والأجانب للعام الدراسي 2016 / 2017

الرقم	اسم المدرسة	جنس المدرسة	عدد الطلبة السوريين الحاصلين على بطاقة أمنية				عدد الطلبة السوريين غير الحاصلين على بطاقة أمنية ويحملون وثيقة لجوء				عدد الطلبة السوريين غير الحاصلين على بطاقة أمنية ولا يحملون وثيقة لجوء				
			أساسي		ثانوي		أساسي		ثانوي		أساسي		ثانوي		
			ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1	حي الإسكان الأساسية المختلطة	مختلطة	77	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	الدجنية الأساسية المختلطة	مختلطة	47	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	أبو عبيدة عامر بن الجراح الأساسية للبنين	ذكور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	علي بن أبي طالب الأساسية للبنين	ذكور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	الحي الهاشمي الأساسية المختلطة	مختلطة	110	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	حمزة بن عبد المطلب الأساسية للبنين	ذكور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7	الربيع بنت معوذ الأساسية المختلطة	مختلطة	552	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
8	حي الضباط الأساسية المختلطة	مختلطة	680	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	القدريين الأساسية المختلطة	مختلطة	365	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	أم عطية الأنصارية الأساسية المختلطة	مختلطة	246	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	بلعما الثانوية المختلطة	مختلطة	122	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	حي العليقات الأساسية المختلطة	مختلطة	700	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13	جعفر الطيار الأساسية للبنين	ذكور	0	0	0	0	0	83	0	0	0	0	0	0	0
14	المفرق الأساسية الثانية	ذكور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
15	رحاب الأساسية المختلطة	مختلطة	53	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5563	المجموع الكلي		2952	0	0	0	0	83	0	0	0	0	0	0	0

ونلاحظ من البيانات المتضمنة في الجداول السابقة الذكر ما يلي:

1- بلغ عدد المدارس المشمولة بالفترة المسائية الخاصة بالطلبة السوريين حسب إحصائية شهر 2015/2014/9 (8) مدارس. حيث بلغ مجموع الطلبة السوريين الملتحقين فيها (5206) ومجموع الطلبة السوريين بالفترة الصباحية (1250).

2- بلغ عدد المدارس المشمولة بالفترة المسائية الخاصة بالطلبة السوريين حسب إحصائية شهر 2016/2015/2 (8) مدارس، أي أن عدد المدارس كما هو للعام السابق، وبلغ مجموع الطلبة السوريين الملتحقين فيها (5000) حيث انخفض عدد الطلبة عن العام السابق، ومجموع الطلبة السوريين بالفترة الصباحية بلغ (1200) مما يدل على انخفاض أعداد طلبة الفترة الصباحية (طلبة الدمج).

3- ارتفع عدد المدارس المشمولة بالفترة المسائية الخاصة بالطلبة السوريين حسب إحصائية 2017/2016 ليصل إلى (15) مدرسة، حيث تم إضافة (7) مدارس لتشمل الفترة المسائية. وبلغ مجموع عدد الطلبة السوريين الملتحقين منها (5563) طالباً أي زيادة عدد الطلبة عن العام السابق بـ (563) طالباً وانخفاض عدد الطلبة السوريين بالفترة الصباحية (طلبة الدمج) ليصل إلى (1180).

4- انخفاض أعداد الطلبة السوريين بالفترة المسائية بمرحلة التعليم الثانوي بشكل واضح مقارنةً بمرحلة التعليم الأساسي. ويمكن تفسير ذلك الانخفاض لإحساس الطلبة وأولياء الأمور السوريين بعدم جدوى التعليم إذ أن أملهم في فرص المستقبل جداً محدود، واهتمام الأهل بانخراط أبنائهم بالأعمال المهنية والحرّة.

وفيما يتعلق بمديرية تربية البادية الشمالية الغربية، بلغت عدد المدارس المشمولة بالفترة المسائية للطلبة السوريين (3) مدارس فقط للعام الدراسي 2015 / 2014، ونفس العدد بالنسبة للعام الدراسي 2016/2015، أما بالنسبة للعام الدراسي 2017/2016 ارتفع عدد المدارس إلى (12) مدرسة والجدول رقم (6) يوضح أعداد الطلبة السوريين بالفترة المسائية للعام الدراسي 2017 / 2016، وأعداد المدارس وأسماءها، وفقاً لإحصائيات مديرية البادية الشمالية الغربية (2017).

جدول (6) مديرية التربية والتعليم للواء البادية الشمالية الغربية إحصائية أعداد الطلبة اللاجئين المقبولين في

مدارس المملكة بالفترة المسائية المخصصة لطلبة السوريين للعام الدراسي 2016 / 2017

الرقم	اسم المدرسة	الصف 1.س	الصف 2.س	الصف 3.س	الصف 4.س	الصف 5.س	الصف 6.س	الصف 7.س	المجموع
1	أسماء بنت بنت أبي بكر / س / م	220	150	176	163	0	0	0	360
2	مغير السرحان / س / م	15	30	24	34	13	13	0	358
3	الحمراء / س / م	103	98	96	92	33	18	0	409
4	الخالدية / ث / بنات	112	73	96	62	43	13	0	285
5	سما السرحان / س / م	20	32	23	31	10	10	6	187
6	منشية السلطة / ث / بنات	21	20	26	23	4	6	4	120
7	الباعج / ث / بنات	25	43	28	18	15	10	7	111
8	ثغرة الجب / ث / بنات	26	18	33	27	8	3	0	127
9	المنصورة / ث / بنات	46	44	23	27	21	10	6	195
10	الزعتري / س / بنين	0	0	0	88	50	28	4	178
11	المبروكة / ث / بنات	36	26	31	22	11	4	6	103
12	الزعتري / ث / بنات	0	0	183	68	0	0	0	251
									2684

ونلاحظ من الجدول السابق أن عدد المدارس ارتفع ارتفاعاً واضحاً لتصل عدد المدارس إلى (12) مدرسة حيث بلغ عدد الطلبة السوريين بالفترة المسائية (2684) طالباً، وجميعهم بمرحلة التعليم الأساسي، حيث لم يشير الجدول إلى وجود طلبة بمرحلة التعليم الثانوي.

ثانياً :-التعليم غير النظامي غير الرسمي:

يعتبر مشروع "مكاني" من أهم برامج التعليم غير النظامي غير الرسمي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" و يهدف لإعادة تأهيل الطلبة السوريين والاردنيين للعودة للمدراس عن طريق تقديم الدعم النفسي و الاجتماعي والتعليم غير الرسمي والمهارات الأساسية للحياة للأطفال المعرضين للخطر. وتساهم محافظة المفرق في دعم هذا المشروع من خلال تعاون الجهات الرسمية وتوفير 8 مراكز منتشرة بالمحافظة.

وإضافة لذلك توجد عدد من المنظمات المجتمعية والدينية الخيرية في المناطق المضيفة للاجئين في محافظة المفرق تقدم حملة من البرامج غير الرسمية. وعلى سبيل المثال، هناك مدرسة تديرها منظمة أنشأها إمام مسجد بمدينة المفرق، تقدم 3 فصول أسبوعياً للطلبة غير القادرين على الالتحاق بالمدارس العامة، وتدرس المقرر المدرسي الأردني، حيث أشار آباء سوريون في مناطق أخرى أن الأطفال يستفيدون من البرامج غير رسمية لتحفيظ القرآن، ودروس في اللغة العربية.

ثالثاً :-البرامج التعليمية الإضافية المنبثقة عن مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق وتشمل الآتي:

1- مدارس برنامج النظام الاستدراكي للطلبة وتشمل (5) مدارس في قسبة المفرق، حيث تقدم للطلبة السوريين والبالغ أعمارهم من 9-12 سنة والذين لم يلتحقوا بالدراسة، فرص الالتحاق بالمدارس الرسمية بالفترات المسائية بعد خضوعهم لامتحانات مستوى بالمهارات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب). وتشمل الدراسة على مستويين:

* المستوى الأول ويتضمن:

الفصل الدراسي الأول: ويعادل الصف الأول الأساسي.

الفصل الدراسي الثاني: ويعادل الصف الثاني الأساسي.

* المستوى الثاني ويتضمن:

الفصل الدراسي الأول: ويعادل الصف الثالث الأساسي.

الفصل الدراسي الثاني: ويعادل الصف الرابع الأساسي. (إحصائية مديريةية قسبة المفرق، 2017)

2- برامج المتسربين:

وتشمل ثلاثة مراكز بالمحافظة وهي (مركز بلعما، ومركز المنشية، مركز الأميرة بسمة) وأعمار الطلبة السوريين المشمولين لهذه المراكز من 13-20 سنة وتبلغ مدة الدراسة فيه سنتين، يتم تأهيل الطلبة للتدريب المهني، لتوفير فرص عمل بالمجال المهني. (إحصائية مديريةية قسبة المفرق، 2017)

* مدارس الدوام المزدوج بالمخيمات (مخيم الزعتري/ المخيم الإماراتي):

تدير وزارة التربية والتعليم والمتمثلة بمديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق المدارس الممولة من برامج اليونيسف وهي مخصصة فقط للطلبة السوريين وبواقع فترتين، الفتيات في الصباح والذكور في المساء.

حيث بلغ عدد المدارس وأعداد الطلبة في هذه المخيمات بالآتي:

1- مخيم الزعتري: حتى شهر 4 نيسان/ 2016 بلغ عدد المدارس 9 مدارس رسمية، وعدد الطلبة (20771).

2- المخيم الإماراتي: حتى شهر تشرين الأول 2015 حيث بلغ عدد الطلبة (2000).

Human Rights Watch (2016)

الخاتمة :

تأثير اللجوء السوري على واقع التعليم في محافظة المفرق

وبناءً على ما تم عرضه في الدراسة الحالية، من ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين في محافظة المفرق والبالغ عددهم 100 ألف لاجئ سوري حيث بلغت نسبة الأطفال 51% من أعداد اللاجئين وتأثير ذلك على الاستنزاف غير المسبوق لموارد المحافظة وسط ثبات الإمكانيات، وباعتبار قطاع التعليم الأكثر ضرراً بين الخدمات التي تقدمها المحافظة للاجئين السوريين.

حيث أشار كل من مدير التربية والتعليم وللواء قسبة المفرق الدكتور يعقوب شديفات، ومدير التربية والتعليم للواء البادية الشمالية الغربية المهندس فائز جويعد، أن ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين شكل عبئاً كبيراً على قطاع التعليم، وذلك على النحو التالي :

أولاً- استنزاف البنية التحتية للمباني المدرسية التابعة لمديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق

نتيجة لزيادة الضغط على مدارس المحافظة بسبب زيادة اعداد الطلبة السوريين للفترة الصباحية في جميع مدارس المحافظة، والعمل بنظام التعليم المزدوج (الفترة المسائية) والمطبق في 27 مدرسة تابعة للمحافظة حيث أصبحت مدارس الفترة المسائية الأداة الرئيسية لتوفير التعليم، ويمكن تحديد الآثار الناجمة عن هذا العامل كالآتي:

- 1- زيادة الأعباء المترتبة على مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق.
- 2- اكتظاظ الغرف الصفية، حيث تجاوز اعداد الطلبة في الصف الواحد للمراحل الأساسية بغالبية مدارس المحافظة 40 طالب.
- 3- زيادة استهلاك واستنزاف موارد المدراس من المياه والكهرباء والمرافق الصحية وخاصة لمدراس الدوام المزدوج (الفترتين).
- 4- الضغط على البناء المدرسي.
- 5- استنزاف مصادر التعلم نتيجة الشراء الزائد للمواد المستهلكة بسبب زيادة الأعداد (قرطاسية ولوازم مدرسية)

ثانياً- جودة التعليم

ويمكن تحديد الآثار المتعلقة بهذا العامل كالآتي:

- 1- تدني مستويات تحصيل الطلبة الأردنيين والسوريين في مدارس الفترة الصباحية عامة ومدراس الفترتين خاصة.
- 2- تقصير الفترة الزمنية للحصص الدراسية في مدارس التعليم المزدوج (الفترتين)، مما أثر ذلك على نوعية التعليم في هذه المدراس.

ثالثاً - زيادة أعباء معلمي مديريات التربية والتعليم التابعين لمحافظة المفرق حيث تأثر أداء المعلمين المثبتين بالخدمة المدنية والعاملين بمدارس المحافظة في الفترة الصباحية، وذلك لازدحام الطلبة بالصفوف من ناحية، وقيام المعلمين بمهام التدريس في الفترة المسائية من ناحية أخرى حيث بلغت ساعات العمل باليوم الدراسي الواحد 8 ساعات دراسية.

اما بالنسبة للمعلمين غير المثبتين بالخدمة المدنية والعاملين في مدارس الفترة المسائية يعقود خاصة، فهم يعانون من مشاكل تتعلق بحقوقهم من حيث عدم حصولهم على اجازات مدفوعة الأجر، أو تامين صحي أو أي امتيازات اخري تساهم في تحسين اداءهم بالميدان، إضافة لذلك هم لا يحصلون على دورات تدريبية إرشادية وتثقيفية حول آليات التعامل مع الطلبة السوريين في المجال التعليمي.

رابعاً- المجتمع المحلي

تأثر أولياء أمور الطلبة الأردنيين بتراجع مستويات ابناءهم الطلبة داخل المدراس الحكومية المكتظة بأعداد الطلبة، مما دفعهم ذلك لإلحاق ابناءهم بالمدراس الخاصة أملين من ذلك تحسين نوعية

التعليم، مما شكل ذلك زيادة الأعباء الاقتصادية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المملكة الأردنية الهاشمية.

التوصيات

- تقديم الدعم المالي لمديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق لتمكينهم من أداء مهامهم، و توفير البيئة التعليمية المناسبة للطلبة و مصادر التعلم لهم، وتخفيف الأعباء المالية المتزايدة والتي أكد مدراء التربية والتعليم بالمحافظة باعتبارها من أكثر التحديات التي تواجه قطاع التعليم بالمحافظة.
- توفير المتطلبات اللازمة لإجراء عمليات الصيانة للمدارس، وخاصة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين.
- إنشاء مدارس خاصة بالطلبة السوريين لتخفيف الضغط على مدارس مديريات التربية والتعليم لمحافظة المفرق.
- عقد دورات إرشادية وتثقيفية للكوادر البشرية العاملين بمديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق حول آليات التعامل مع الطلبة السوريين في المجال التعليمي.
- أبراز أهمية التعليم لدى الطالبات السوريات من خلال عقد برامج التوعية والإرشاد والتثقيف.
- تقديم الدعم المالي لمديرية التربية والتعليم في محافظة المفرق لتوسيع وتطوير المدارس المهنية للطلبة السوريين، وخاصة مدارس الذكور لتعنى بالتعليم الفني والتقني لتهيئتهم إلى سوق العمل، وذلك نتيجة تدني نسبة التحاق الطلبة السوريين بالمرحلة الثانوية في المحافظة، وذلك لإحساس الطلبة السوريين وأولياء الأمور بعدم جدوى التعليم ان أن أملهم في فرص المستقبل جداً محدودة.

المراجع:

- جبران، نورا (2014)، اللجوء يمزق البنية النفسية للطفل، صحيفة الحياة، دبي.
- الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان (2013)، التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في الأردن.
- اليونسكو (2016)، استجابة اليونسكو التعليمية للأزمة السورية.
- سميران، محمد وسميران، مفلح (2014)، اللجوء السوري وأثره على الأردن، المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق.
- السيد، سائدة (2015)، اللجوء السوري الأطفال أعادا الأردن إلى خريطة عمالة الأطفال، صحيفة الراي الأردنية.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2016)، صحيفة الدستور الأردنية.
- وزارة التربية والتعليم الأردنية (2016)، تأثير الأزمة السورية على التعليم في الأردن والتسريع بإتاحة التعليم الرسمي الجيد للأطفال السوريين اللاجئين.
- وزارة التربية والتعليم، 2017، إحصائيات مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق.
- وزارة التربية والتعليم، 2017، إحصائيات مديرية التربية والتعليم لواء البادية الشمالية الغربية لمحافظة المفرق.

المراجع الأجنبية :

- Mark Iran,(2013) Syrian Refugees put strain on Jordan Schools amid fears for lost Generation.
- UNICEF, (2016) No Lost Generation 2015 Syria Crisis Update, February 10, 2016.
- Human Rights Watch ,(2016) 978-1-6231-33979.

التغطية الإذاعية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن "برنامج ساعة سورية في
إذاعة يرموك أف أم أنموذجاً"

بلال الخصاونة د. عزام العنانزة
جامعة اليرموك

التغطية الإذاعية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن "برنامج ساعة سورية في إذاعة يرموك أف أم أنموذجاً"

هدفت الدراسة التعرف إلى طبيعة التغطية الإذاعية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن للفترة الممتدة ما بين 17 شباط من عام (2014) إلى 10 تشرين ثاني من العام نفسه، بالاعتماد على المنهج المسحي باستخدام أداة تحليل المضمون، وذلك بتحليل مضمون (34) حلقة إذاعية من برنامج "ساعة سورية" في إذاعة يرموك أف أم، وبيّنت نتائج الدراسة، في أن البرنامج ركز خلال تغطية الأزمة بدرجة كبيرة على موضوعات الحماية والتوعية الحقوقية أولاً، ثم موضوعات الصحة والتعليم، ولم يول البرنامج أهمية إلى الموضوعات السياسية والدينية، كما اعتمد البرنامج خلال تغطية الأزمة بشكل كبير على المصادر الخاصة بإذاعة يرموك أف أم، ثم جاء اعتمادها على الأنماط المختلطة، وبيّنت النتائج أيضاً أن استخدام المقابلات والتقارير الإذاعية غلب بدرجة كبيرة في حلقات البرنامج خلال تغطيته الأزمة، ثم جاءت الأنماط المختلطة، كما أبدى برنامج ساعة سورية خلال تغطيته الأزمة اهتماماً بالإطار المحدد بقضية، وركز على استخدام إطار الاهتمامات الإنسانية بشكل كبير.

The Broadcasting Coverage Of The Syrian Refugees Crisis in Jordan The "Sa'a Suriya " Program in Yarmouk FM Radio as a Model

This study aimed to identify the status of radio coverage of the Syrian refugee crisis in Jordan for the period comprised between February 17 and November 10, 2015. The study applied the content analysis methodology by analyzing the content of 34 episodes from the radio show "Sa'a Suriya" which was broadcasted on Yarmouk FM. The main research findings of the study have resulted to be the following: During the coverage of the crisis, the program focused first on topics about protection and awareness of human rights, then health and education issues. It did not give any importance to the political and religious subjects' During the converge of the crisis, the program adopted heavily on private sources of Yarmouk FM radio, mixed patterns came afterward. The usage of Radio interviews and reports dominated significantly during the program episodes. As well mixed patterns came afterward. This program expressed a highly interests in the specific case of the frame during its converge. also it focused on the use of the framework of humanitarian Interests dramatically.

مقدمة الدراسة

إن دراسة التغطية الإزاعية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن، في رأينا دراسة ذات أهمية علمية هامة، في ظل استمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأردنية، نتيجة الاضطرابات في الحياة السياسية السورية، وما تشهده من مظاهر عدم الاستقرار، ومهما كانت جوانب القصور في هذه الدراسة، إلا أنها تمثل تشخيصاً دقيقاً لواقع اللاجئين السوريين في الدولة الأردنية وقراءة واضحة ودقيقة للأنشطة الإنسانية والاعاثية الذي تقوم بها القوى الفاعلة هناك.

حيث باتت مسألة اللجوء والنزوح من أعقد القضايا التي تواجه العالم هذه الأيام، إذ أدت الخلافات السياسية والأيدولوجية إلى صراعات كثيرة وموجات مستمرة من الهجرات القصرية، وما الحالة السورية إلا حالة واحدة من بين تلك الحالات والنزاعات التي يشهدها العالم.

وما اللاجئ إلا ضحية تلك الفتن والحروب والاضطرابات التي تجتاح العالم، وعلى الرغم من أن هجرة اللاجئين سببها الرئيس أولاً وأخيراً هو الصراع السياسي أو الطائفي، إلا أن عالم اللجوء قد اكتسب على امتداد الوقت قدراً كبيراً من التعقيد وسط تزايد أعداد اللاجئين الذين يفرون هرباً من الاضطهاد والظلم الذي يهدد حياتهم (خوaja وتلتنز، 2005، 23).

ولقد شهدت بداية عام (2011) موجات عديدة من الثورات والاحتجاجات الشعبية في عدد من الدول العربية معلنة بداية ما عرف "بالربيع العربي" وقد عزی البعض أن أسباب تلك الثورات والاحتجاجات يعود لانتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية للشعوب والتضييق السياسي وغيرها من الأمور التي لم تتحملها الشعوب (وهبي، 2012، 93).

ومنذ منتصف عام 2011 يواجه الأردن آثار الأزمة السورية التي أدت إلى موجات واسعة من اللجوء، حيث وصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة نحو 620 ألف لاجئ إضافة إلى نحو 750 ألف سوري وفدوا عبر الحدود دون تسجيل وينتشرون في المدن والمحافظات الأردنية (معهد الأعلام الأردني، 2014، 4).

إن أدت حركة اللجوء السوري إلى الأردن، بالمعيار الكمي إلى زيادة عدد سكان الأردن نحو 22% وهي زيادة قسرية سريعة ومفاجئة لبلد يعاني من ظروف اقتصادية صعبة وبنى تحتية غير مؤهلة لاستيعاب موجات سكانية قسرية بهذا الحجم وتحديدًا في ضوء ندرة الموارد الأساسية وفي مقدمتها المياه والطاقة، الأمر الذي شكل عبئاً سياسياً وإدارياً وإنسانياً، في إدارة هذه الموجات من اللاجئين والوفاء بالحد الأدنى المطلوب من ضمانات حقوق الإنسان لهم في المأوى والغذاء والأمن (معهد الأعلام الأردني، 2014، 4).

فيما نهبت الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين بشكل عميق في التأثير في كفاءة المجتمع الأردني ومؤسسته، حيث يشهد الاقتصاد الأردني تحت وطأة هذه الأزمة المزيد من التعقيدات من بينها زيادة المديونية العامة بنسبة تقدر نحو 16% خلال السنوات الثلاثة الأولى من الأزمة. كذلك تفاقم فجوة عجز الحساب التجاري المكون من الفرق بين الصادرات والواردات، أما الأثر على سوق العمل فبيدو واضحاً في زيادة البطالة بمعدل نقطتين مؤبوتين خلال العامين الأوليين من الأزمة (معهد الأعلام الأردني، 2014، 4).

ونتيجة لما سبق وبحلول شهر أيار/مايو من عام 2015، تجاوز عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن 627,000 وبينما يعيش قرابة 15 بالمائة من اللاجئين حالياً في مخيمات مخصصة لهم في الأردن، اتخذ بقية اللاجئين مأوى لهم في المدن والمناطق الريفية في مختلف أنحاء المملكة الأردنية، وتستضيف عمان ومحافظة الشمال إربد والمفرق وحدهما أكثر من 76 بالمائة من العدد الإجمالي للاجئين السوريين في الأردن، وتشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين السوريين يساوي قرابة 10 بالمائة من عدد سكان الأردن البالغ 6.5 مليون، مما يُثقل كاهل البنية التحتية للأردن وموارده، بما في ذلك سوق العمل الهش أصلاً فيه (www.unhcr-arabic.org).

ولأهمية قضية اللاجئين السوريين وما لها من آثار سلبية مختلفة تتعلق باللاجئين أنفسهم من حيث مدى توفير الحقوق الإنسانية لهم في بلد اللجوء وكذلك الآثار الأخرى المتعلقة بالمجتمع المضيف على مختلف الأصعدة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وديموغرافياً والضغط الكبيرة التي لحقت بالبنى التحتية للمدن والقرى الأردنية، ما جعل قضية اللاجئين السوريين تحظى باهتمام من مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، وكان للإعلام الأردني كونه إعلام المجتمع المضيف دوراً كبيراً في تغطية الأزمة، واستطاع تشخيص مشكلات اللاجئين السوريين وأبعادها وتداعياتها على مختلف القطاعات (الشقرا، 2014، 7).

ونظراً لاستقرار معظم اللاجئين السوريين في المناطق الشمالية في الأردن، لا سيما في إربد والمفرق، استطاعت إذاعة يرموك أف أم ومن خلال برنامج "ساعة سورية" أن ترصد الحدث السوري عن قرب، وحجم المعاناة الإنسانية للاجئين، وتعممه على مساحة الأراضي الأردنية.

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة هذه الدراسة من الأحداث الجارية في الدولة السورية، والتي فرضت نفسها على الرأي العام محلياً وعربياً ودولياً، وحظيت الأزمة السورية باهتمام وسائل الإعلام الأردنية كافة لا سيما الإذاعات، حيث وقع على عاتق إذاعة يرموك أف أم كوسيلة إعلام وجد فيها اللاجئون طريقة سهلة للتعرف على ما يدور حولهم في بلد اللجوء نظراً لسهولة الوصول إليها، وقلة تكلفتها، وأكثرها قرباً لهم، دوراً كبيراً في تغطية الأزمة السورية وجعل اللاجئ السوري على دراية بمحدثات الأمور المقدمة لهم.

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف إلى طبيعة التغطية الإذاعية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن، من خلال دراسة برنامج "ساعة سورية" الذي بثته إذاعة يرموك أف أم كأحد البرامج المتخصصة الذي غطى أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، وذلك بتحليل مضمون حلقات هذا البرنامج.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تسليطها الضوء على الأزمة السورية، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من منظورين: المنظور الأول يتمثل في قلة الدراسات المحلية والعربية التي تناولت التغطية الإذاعية (على وجه الخصوص) لأزمة اللاجئين.

أما المنظور الثاني فإنه يتعلق بأزمة اللجوء السوري، والذي يعد جزءاً من أزمة إقليمية دولية، ولما كانت سوريا دولة حدودية مع الأردن فقد اهتمت وسائل الإعلام الأردنية المختلفة اهتماماً ملحوظاً بأزمة اللجوء السوري إلى الأردن، ومن خلال متابعة الباحث لما أولته إذاعة يرموك أف أم من اهتمام لأزمة اللاجئين وقضاياهم، وجد أن الإذاعة قد خصصت برنامج خاص في سياق أزمة اللاجئين السوريين والذي من شأنه تغطية الأزمة.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف إلى طبيعة التغطية الإذاعية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن، وينطلق من هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية تتمثل في التعرف إلى:

- التعرف إلى الموضوعات التي تناولها برنامج ساعة سورية في تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين.
- التعرف إلى مصادر معالجة برنامج ساعة سورية لأزمة اللاجئين السوريين.
- التعرف إلى أنماط التغطية الإذاعية المستخدمة في برنامج ساعة سورية.
- التعرف على عناصر الإبراز للموضوعات التي تناولها برنامج ساعة سورية.
- التعرف إلى اتجاهات التغطية التي تناولها برنامج ساعة سورية لأزمة اللاجئين السوريين.
- التعرف إلى الاستمالات الإقناعية التي استخدمها برنامج ساعة سورية.
- التعرف إلى القوى الفاعلة التي استخدمها برنامج ساعة سورية.
- التعرف إلى فئة الجمهور المستهدف في برنامج ساعة سورية.
- التعرف إلى نوع الأطر الإعلامية التي استخدمها برنامج ساعة سورية خلال عرضه لأزمة اللاجئين السوريين.

أسئلة الدراسة

1. ما الموضوعات التي تناولها برنامج ساعة سورية في تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين ؟
2. ما مصادر معالجة برنامج ساعة سورية لأزمة اللاجئين السوريين ؟
3. ما الأنماط الإذاعية المستخدمة في برنامج ساعة سورية ؟
4. ما وسائل الإبراز للموضوعات التي تناولها برنامج ساعة سورية ؟
5. ما طبيعة الاتجاهات التي تناولها برنامج ساعة سورية في تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين؟
6. ما الاستمالات الإقناعية التي استخدمها برنامج ساعة سورية؟
7. ما القوى الفاعلة التي استخدمها برنامج ساعة سورية؟
8. ما فئات الجمهور الذي خاطبه برنامج ساعة سورية؟
9. ما نوع الأطر الإعلامية التي استخدمها برنامج ساعة سورية خلال عرضه لأزمة اللاجئين السوريين؟

نظرية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على نظرية (الأطر الإعلامية) التي تعد من أبرز النظريات في المجال الإعلامي، وذات صلة بموضوع الدراسة، حيث تعنى بدراسة ظروف تأثير الرسالة. وتعد نظرية تحليل الأطر (Framing Analysis theory) من المداخل العلمية الحديثة التي تفسر محتوى الرسائل الإعلامية بما فيها المضامين ذات الصلة بدراسة تغطية الشؤون المحلية، حيث تفترض النظرية أن الأحداث لا تنطوي على معنى محدد، وإنما تكتسب معنى ما من خلال وضعها في إطار (Frame) يحددها وينظمها من خلال التركيز على جوانب ما، وإهمال أخرى وهو ما تفعله وسائل الإعلام، حيث يقوم الإطار الإعلامي بانتقاء جوانب من الحدث أو القضية وجعلها أكثر حضوراً، ما يقدم اتجاهات محددة في توصيف الوقائع أو الأحداث ويغيب أخرى (مكاوي والسيد، 348: 2006).

ويعرف (Entman, 1993)، الإطار بأنه تحديد جوانب معينة من الواقع يتعلق بحدث ما، أو قضية وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، فالأطر الإعلامية تسهم في بناء أطر الجمهور فيما يتعلق بالموضوع أو القضية التي يتم إبرازها في المحتوى الإعلامي، ويعني ذلك كما أشار انتمان إلى أن الأطر تنقسم إلى نوعين: يتعلق النوع الأول بإطار المعالجة الإعلامية والتي يتميز بها النص الإعلامي، ويشير النوع الثاني إلى الأطر التي يتبناها الجمهور ويكونها تجاه الحدث أو القضية المطروحة في وسائل الإعلام (Entman, 1993, p85).

وتقوم هذه النظرية على أساس أن أحداث ومضامين وسائل الإعلام لا يكون لها مغزى في حد ذاتها إلا إذا وضعت في تنظيم وسياق وأطر إعلامية محددة، وهذه الأطر تنظم الألفاظ والنصوص والمعاني، وتستخدم الخبرات والقيم الاجتماعية السائدة. ويوفر تأطير الرسائل الإعلامية القدرة على قياس محتوى هذه الرسائل ويفسر دورها في التأثير على الآراء والاتجاهات المختلفة. أي أن هذه النظرية ما هي إلا بناء محدد للتوقعات التي تستخدمها وسائل الإعلام لتجعل الناس أكثر إدراكاً للمواقف الاجتماعية في وقت ما، فهي إذن عملية هادفة من القائم بالاتصال عندما يعيد تنظيم الرسالة حتى تصب في خانة ادراكات الناس ومؤثراتهم الإقناعية (Entman, 1993, p85).

وتدعم نظرية "الإطار الإعلامي"، نظريتا: الإبراز (Priming) & وترتيب الأولويات (Agenda setting)، وهي بمجموعها تؤكد بشكل يصعب التشكيك فيه أن الإعلام يحدد الأولويات، ويرسم الصور الذهنية، و يؤطر وجهات النظر، وأن الناس عبر الزمن، تتشرب هذه الرؤى بشكل كبير، ويصبح منهم أسرى لها في تفكيرهم وقراراتهم (Ensanyat.com).

وتتقاطع نظرية "ترتيب الأولويات" مع نظرية الإطار الإعلامي بأنها تشكل لدى الأفراد معرفة حول القضايا الأهم في المجتمع، من خلال حجم التغطيات للقضايا التي تظهرها وسائل الإعلام، لذلك كلما كانت التغطيات أكبر للقضية في وسائل الإعلام كان حجم الاهتمام أكبر لدى الأفراد، أي أن الأفراد يتعلمون الاهتمام بالقضايا من خلال حجم التغطيات في وسائل الإعلام (Wanta, 1997, 2).

أما مفهوم البروز فيعد جوهرياً في تأطير النصوص الإخبارية، وقد تناوله عدد من الباحثين في هذا المجال على اعتبار أنه "عملية يتم استخدام عدد من العناصر فيها، بغرض إظهار معنى

رئيس محدد، يبدو واضحاً للمتلقي، بحيث يتم الحصول على هذا البروز من خلال توظيف كلمات أو مصطلحات أو جمل، أو التركيز على جانب معين عند عرض الحدث بصورة أو رسم كاريكاتيري، فيتكون لدى هذا الملتقى حقائق أو أفكار أو وجهات نظر، تساعد على تطوير فهم معين للأحداث (جمعة، 2002، 234-235).

وتقف مجموعة من العوامل وراء الأطر الإعلامية التي تطرحها وسائل الإعلام مثل التوجه الأيديولوجي للوسيلة الإعلامية، ومحددات السياسة التحريرية والأساليب التي تتعامل من خلالها الوسيلة لتدعيم الأطر التي تقدمها (Carrage, 1991, 4-18).

ولقد شهدت نظرية الأطر الإعلامية تطورات واسعة خلال العقود الأخيرة، وطرح العديد من النماذج التفسيرية في الدراسات الغربية التي تخدم التعرف إلى سمات وخصائص المحتوى الإعلامي، أهمها نموذج (Robert Entman) الذي حدد مجموعة من الوظائف للإطار الإعلامي، منها أن الإطار يقوم بتقديم تعريف للأحداث والقضايا ويحاول تفسيرها، وتحديد القوى الفاعلة ويقترح حلولاً للقضايا ويشير إلى الجوانب القيمية والأخلاقية (Entman, 1993:53-69).

أما نموذج (Pun and. Kosicki) فقد قدم إضافة نوعية لهذه النظرية من خلال طرح أدوات لتحليل الأطر الخبرية منها بنية وتركيب القصص الإخبارية والأفكار الرئيسة أو المركزية في الأخبار والاستخلاصات الضمنية (Pan and Kosicki, 1993: 56-57).

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسات تتعلق بالتغطية الإعلامية

هدفت دراسة السرحان (2015) إلى التعرف إلى تغطية الصحف الأردنية اليومية لقضية اللاجئين السوريين خلال الفترة الممتدة من 2013/9/1 إلى 2014/3/1، بالاعتماد على منهج تحليل المضمون، لصحيفتي الرأي والسبيل، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: أن الصحف الأردنية اليومية (المدرسة) قد أولت اهتماماً كبيراً للموضوعات المتعلقة بقضية اللاجئين السوريين، استخدمت الصحف الخبر الصحفي الذي استأثر باهتمام الصحافة الأردنية اليومية وتقدم على كافة الأنماط الصحفية الأخرى، كما ساهمت الصحف في إبراز الجهود الأردنية والدولية تجاه اللاجئين السوريين كما كشفت ميل الصحف المدرسة في استخدام الأطر والاستمالات العقلانية لموضوعات اللاجئين السوريين بشكل لافت .

وهدفت دراسة الدقاسمة (2012) إلى التعرف إلى تدفق اللاجئين السوريين لأراضي المملكة والمواقف الإقليمية والدولية تجاه الثورة السورية باستخدام المنهج الوصفي على عينه من صحف الرأي والسبيل والغد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: أولت الصحف الأردنية اليومية اهتماماً كبيراً للمواضيع المتعلقة بالجرائم بحق الشعب السوري وتدفق اللاجئين إلى الأردن والمواقف الدولية والإقليمية تجاه الثورة. كما أظهرت قلة استخدام الصحف المدرسة للألوان في العناوين وان مواقع المادة الصحفية المتعلقة بالثورة تركزت في الصفحات الداخلية بنسبة (82%) وان التغطية التسجيلية جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة (51%) مقارنة بالأنواع الأخرى للتغطيات.

وهدفت دراسة العنانزة (2014) إلى التعرف إلى طبيعة التغطية الإعلامية للمواقع الإلكترونية (عمون، سرايا، السوسنة)، كما سعت إلى التعرف إلى المصادر التي اعتمدت عليها المواقع الإلكترونية الأردنية في تغطيتها للعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن: المواقع الإلكترونية الأردنية لم تعتمد على المندوبين الصحفيين في تغطيتها للعدوان الإسرائيلي على غزة عام (2014)، وكان اعتمادها على الوكالات الأجنبية والعربية والأردنية بالترتيب، وأن الخبر الصحفي من أكثر الأنماط الصحفية المستخدمة من قبل المواقع الإلكترونية المبحوثة يليه التقرير الإخباري، ثم الصور، المقالات، وأخيراً الكاريكاتير . وبينت النتائج أن: التصريحات والتعليقات جاءت في المرتبة الأولى ضمن الأساليب التي تمثلها ردود الأفعال الشعبية والرسمية، يليها التحليلات والآراء، ثم المسيرات والمظاهرات، في حين حلت الندوات والمؤتمرات في المرحلة الأخيرة

وأجرى حماد(2007) دراسة بعنوان "أثر المعالجة الإعلامية لقضايا الوطن العربي السياسية في إذاعي صوت العرب وهيئة الإذاعة البريطانية على اتجاهات الجمهور العربي"، دراسة تحليلية وميدانية استخدم فيها المنهج الاستنباطي وتم اختيار عينه من النشرات والبرامج الإخبارية السياسية لمدته زمنيها قوامها ثلاثة أشهر من أول شهر مايو 2004 الى نهاية شهر يوليو في نفس العام وقد تم اختيار النشرة الرئيسية المسائية في كلتا الإذاعتين لارتفاع نسبة الاستماع لها هذا (بالنسبة للدراسة التحليلية)، أما عينة الدراسة الميدانية قوامها 400 مفردة ويمثلون الجنسين ذكور وعددهم 250 من حجم العينة مقابل 150 مفردة إناث، وأظهرت نتائج الدراسة: أن الإذاعات الإخبارية الموجهة تحظى بنسبة استماع عالية من الجمهور عينة الدراسة، كما أن الإذاعتين محل الدراسة لهما معا جمهور مشترك تصل نسبته إلى 49.8%. كما توصلت الدراسة إلى أن الراديو ما زال يحظى بنسبة استماع عالية وهو مازال موجودا في منافسه بينه وبين وسائل الإعلام الأخرى، كما أن جمهور إذاعة بي بي سي يتعرض أكثر للاستماع للراديو من جمهور إذاعة صوت العرب. وبلغت نسبة الاستماع عند الذكور أعلى من معدلاتها عند الإناث. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستمعي صوت العرب والBBC ودرجة معرفتهم بالقضية الفلسطينية.

أجرت أبو رشيد (2005) دراسة بعنوان "المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية 2011" دراسة تحليلية من خلال منهج المسح، واعتمدت الباحثة في الدراسة التحليلية علي عينة عمدية قوامها 184 نشرة إخبارية و229 حلقة برمجية وفقرة سياسية من قنوات الفضائية المصرية، وأبو ظبي، والفضائية الرسمية اللبنانية، والفضائية الليبية وذلك خلال الفترة من 2003/1/1 حتى 2003/2/1، وأظهرت نتائج الدراسة: إلى وجود تفاوت بين الفضائيات العربية محل الدراسة في درجة الاهتمام بأخبار الدول النامية، ووفقا لعدد التكرارات تصدرته الفضائية الليبية وجاءت الفضائية اللبنانية في المرتبة الأخيرة بعد الفضائية المصرية، وفضائية أبو ظبي على التوالي، كما احتل المستوى الجغرافي (قريب) المرتبة الأولى وتصدر باقي المستويات الجغرافية، وهذه النتيجة طبيعية ومنطقية حيث جاءت القضية العراقية في الصدارة ثم القضية الفلسطينية، كما احتل التعاون العربي المرتبة السادسة من بين الموضوعات التي اهتمت بها الفضائيات العربية. ثم طغت

أخبار البروتوكولات على ما عداها من أخبار، وهذه النتيجة طبيعية في أجواء الفضائيات الحكومية العربية التي يغطي عليها الطابع الرسمي الناتج عن الملكية الحكومية. وتوصلت الدراسة إلى وجود اتساق بين الموقف السياسي المعلن للدولة الباتة من القضية البارزة المدروسة والأطر الخبرية الرئيسية المستخدمة في تغطيتها على الفضائيات الثلاثة (المصرية، اللبنانية، الليبية) فيما يتعلق بالقضايا البارزة الأربعة، وعدم التمكن من اختباره على على فضائية أبو ظبي لتبنيها اتجاهها إعلامياً مستقلاً عن دولة الإمارات. كما توصلت الدراسة إلى اختلاف الأطر الخبرية المستخدمة في تغطية القضايا البارزة الخاضعة للتحليل بين الخدمات الخبرية في الفضائيات العربية في حالة اعتمادها على مصادر إخبارية مختلفة في الفضائيات الأربعة على القضايا البارزة (العراقية، الكورية، العاجية، الفنزويلية).

دراسات تتعلق بالأزمة السورية

هدفت دراسة الدليمي (2014) إلى التعرف إلى كيفية المعالجة الصحفية لشؤون اللاجئين السوريين في الصحافة الأردنية، وكانت جريدة الرأي أنموذجاً بواقع (30) عدداً من الجريدة وتصنف هذه الدراسة من ضمن الدراسات الوصفية توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: أولت جريدة الرأي اهتماماً كبيراً للموضوعات المتعلقة بتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن والقضايا المتعلقة بهذه الظاهرة والمواقف الرسمية والشعبية والخدمية إزاء اللجوء، كما غلب استخدام الخبر الصحفي بدرجة كبيرة في الجريدة مقارنة مع الأنماط الصحفية الأخرى، واعتمادها على المصادر المحلية كمصدر رئيس للأخبار. وتوصلت الدراسة إلى أن موقع المادة الصحفية المتعلقة بقضية اللاجئين السوريين تركزت بالصفحات الداخلية وأن التغطية التسجيلية جاءت في المرتبة الأولى مقارنة بالأنواع الأخرى للتغطيات واستخدام الجريدة للاستمالات العقلانية بشكل أكبر مقارنة بالاستمالات الأخرى .

هدفت دراسة الوزني (2012) التعرف إلى الآثار الناجمة عن اللجوء السوري للمملكة وتداعيات ذلك على الاقتصاد الأردني وقد قسمت الدراسة الآثار إلى قسمين الأول يعتني بالآثار القطاعية للأزمة بما في ذلك الآثار على قطاع التعليم والصحة وخدمات الحماية والأمن والدفاع المدني والبنية التحتية والخدمات العامة، والثاني يتناول تقدير الآثار على المستوى الكلي للبلاد مع التركيز على الآثار المرتبطة بعجز الموازنة والمديونية وميزان المدفوعات وسوق العمل، وقد أظهرت الدراسة أن التكلفة الكلية للاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة تصل إلى ما يزيد عن 590 مليون دينار، وبما لا يقل عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وما يشكل نحو 20% من عجز الموازنة العامة الدولية. كما أشارت الدراسة إلى التأثير المباشر على سوق العمل الأردني وذلك باستحوار اللاجئين السوريين على ما يقرب 38 ألف فرصة عمل أي ما يقارب 40% من فرص العمل المطلوب توافرها سنوياً للعمالة الأردنية، كما أظهرت النتائج أن الأردن تأثر بالأزمة السورية من ناحيتين الأولى بتأثير ما يحدث بحراك شعبي في سوريا على الاقتصاد الأردني بشكل عام والثاني أعباء هجرة العديد من اللاجئين السوريين إلى الأردن كما أن تصدي الأردن بأجهزته كافة لاستقبال اللاجئين بكفاءة عالية شهدت لها المنظمات الدولية.

وأجرى سميران وآخرون (2014) دراسة حول أثر اللجوء السوري على الأردن. تطبيق عملي على بعض اللاجئين السوريين المدنيين الذين دخلوا الأراضي الأردنية والهاجرين من ولايات الحرب (النزاع المسلح) والقاطنين في مخيم الزعتري وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:- تعد المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر الدول في العالم استقبالا لموجات من النازحين واللاجئين، حيث استقبلت اللاجئين والنازحين من فلسطين والعراق وسوريا وغيرهم. إن تدفق اللجوء إلى الأردن استنزف الموارد المحلية المحدودة، وأدى إلى الضغط على البنية التحتية والخدمات. تعد محافظة المفرق ومحافظة اربد من أكثر المحافظات تضررا من اللجوء السوري، حيث ازدحام في المراكز الصحية، وكثرة الطلب على المياه، وازدحام الطلاب في المدارس في الفترتين الصباحية والمسائية، وغيرها. كما أظهرت الدراسة ارتفاع أجور المساكن بشكل كبير جدا، مما أدى إلى عدم إمكان الأردنيين وخاصة المقبلين على الزواج من دفع تكاليف أجور السكن. إضافة إلى قلة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الأردنية والتي تدفع مباشرة إلى اللاجئين مع قيامه بالعبء الكبير في الإنفاق على اللاجئين. وتشير الاستبانة إلى أن أكثر اللاجئين قد هربوا من المدن الكبيرة وخاصة درعا وحمص، خوفا من القتل، أو التهديد بالقتل، وأن 76% تقريبا منهم يرغبون بالرجوع إلى بلادهم بعد انتهاء الحرب. ويشكل اللجوء عبئا إضافيا على الموازنة الأردنية مع وجود الضائقة المالية، وتضخم المديونية، وما يترتب عليها من فوائد سنوية. علما بأن الدراسة بينت بأن المنظمات المانحة لا تقدم للاجئين أكثر من 19% من الدعم.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة (Xigen, 2007) إلى التعرف إلى كيفية تغطية خمس من المحطات التلفزيونية الأمريكية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، من خلال النشرات الإخبارية في الساعات الأربع والعشرين الأولى للكارثة، وكيف أثرت مراحل الأزمة على التغطية من جهة، وعلى الوظائف الإعلامية من جهة أخرى للمحطات المدروسة، وهذه المحطات هي: (ABC, CBS, NBC, CNN, FOX). وبينت الدراسة أن المراحل التي مرت بها الأزمة، شكلت عاملاً مهماً في تحديد أطر التغطية الإخبارية، والوظائف الإعلامية. كما كشفت الدراسة أن وسائل الإعلام كانت هي المصدر الأساس للمعلومات، بدلاً من قيامها بالدور الإرشادي، أو دور موازنة الناس والتخفيف عنهم خلال الأزمة. كما أشارت الدراسة إلى ضخامة الكارثة وما رافقها من معلومات غير مؤكدة خلال الساعات الأولى، حدثت من اعتماد الوسائل الإعلامية على المسؤولين كمصدر للمعلومات عن الأزمة وأن المسؤولين الحكوميين لم يكونوا بالقوة ورباطة الجأش التي يجب أن يتمتعوا بها خلال الأزمات التي تهدد الأمن القومي الأمريكي.

هدفت دراسة (Huynh, 2004) إلى التعرف إلى الظروف التي عاشها اللاجئون الفيتناميون والكمبوديون والظروف الصحية الصعبة خلال رحلة لجوئهم والصور المؤلمة التي رافقتهم نتيجة لأعمال العنف والدمار الذي حل بهم. وتم مقابلة عينه عشوائية من هؤلاء اللاجئين للتعرف على مشاكلهم الصحية، وتوصلت الدراسة إلى أنها لعبت دوراً عاماً في لفت انتباه العالم لقضية هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم بكل الوسائل المتاحة.

التعليق على الدراسات السابقة

- ساعدت الدراسات السابقة الباحثين على تحديد الإطار النظري للدراسة الحالية والمتمثل هنا في مدخل الأطر الإعلامية.
- ركزت الدراسات السابقة بشكل عام على التغطية الإعلامية والأزمة السورية واهتمت غالبيتها بدراسة الجمهور ذي الطبيعة الخاصة وهم اللاجئين السوريون في الأردن.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية باعتمادها على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي كمنهج للدراسة، وهو ما مكن الباحثين من الاستفادة من الدراسات التي اعتمدت على المنهج الوصفي، وفي إطاره استخدم تحليل المضمون في صياغة المشكلة البحثية وتطوير أداة الدراسة.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأن مجتمعها (البرامج الإذاعية) وعينتها (برنامج ساعة سورية) وهو ما اختلف عن الدراسات السابقة والتي تكونت عيناتها من الصحف الورقية والبرامج.
- تمثلت الاستفادة من اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة في بلورة أهمية الدراسة، واختيار الأدوات، وتحديد مجالات الدراسة.
- أفاد اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة في تصميم استمارة تحليل المضمون والتوظيف الأنسب للأساليب الإحصائية لاستخراج النتائج.
- أفادت تنوع الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة الحالية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، إضافة إلى فتح المجال لتفسير النتائج في ظل مجتمع الدراسة والمتمثل هنا في برنامج ساعة سورية، في إذاعة يرموك أف أم لعام 2014.

نوع الدراسة ومنهجها

تصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، ولا يهدف الأسلوب الوصفي إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو، بل الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره (الظهار، 2005، 10).

وفي إطار نوعية الدراسات الوصفية تم استخدام المنهج المسحي الذي يعد من أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية، وخاصة البحوث الوصفية، وفي إطاره لجأ الباحث إلى أسلوب تحليل المضمون، حيث يهدف هذا الأسلوب إلى وصف المضمون الظاهر للرسالة الإعلامية وصفاً موضوعياً وكمياً ومنظماً .

مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة في جميع البرامج الإذاعية في إذاعة يرموك أف أم لعام 2014، ونظراً لتعدد البرامج وتنوعها فقد تم اختيار برنامج " ساعة سورية " في إذاعة يرموك أف أم (بالطريقة العمدية) وتم اختيار هذا البرنامج وفقاً لما يلي: يعد برنامج ساعة سورية البرنامج المتخصص

الوحيد الذي ناقش أهم القضايا المتعلقة باللاجئين السوريين، كما أن الفئة المستهدفة من هذا البرنامج هم اللاجئون السوريون المتضررون من الأحداث في سوريا. وقد تم بث هذا البرنامج عبر إذاعة "يرموك أف أم" وهي إذاعة مجتمعية تبث في الشمال، أي المنطقة التي حصلت على حصة الأسد في استضافتها للاجئين لقربها من الحدود السورية.

أما العينة فهي جزء من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة، وفي هذه الدراسة، بلغ عدد حلقات برنامج ساعة سورية (68) حلقة بواقع (ساعة) إذاعية لكل حلقة تم بثها على يومين أسبوعياً في الفترة ما بين 2014/2/17 إلى 2014/11/10، ولما كانت المدة الزمنية كبيرة، فقد تم اختيار (34) حلقة بواقع حلقة أسبوعياً حيث أن البرنامج كان يبث يومي الاثنين والأربعاء من كل أسبوع، فتم اختيار عينة الدراسة موزعة بالتساوي بين يومي الاثنين والأربعاء.

أداة الدراسة

استخدم الباحثان أداة (تحليل المضمون) كأداة تحليل لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، من خلال مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمي والموضوعي المنظم لسمات الظاهرة في هذا المحتوى (إسماعيل، 2011، 171).

ويعتبر العديد من الباحثين أن تحليل المضمون يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الهدف الأساس للدراسات التي تعتمد على المنهج الوصفي، وهو تصوير وتحليل وتقويم خصائص ظاهرة أو مجموعة من الظواهر (الوفائي، 1989، 149).

وحدات التحليل

لتحقيق أغراض الدراسة لجأ الباحثان إلى استخدام الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، فقد استخدم وحدة الموضوع (الفكرة)، وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، وذلك للتعرف إلى طبيعة الموضوعات التي طرحها البرنامج عينة الدراسة.

فئات التحليل

قام الباحثان بمراجعة الموضوعات الخاصة باللاجئين السوريين والتي تناولها برنامج ساعة سورية وقسمها بما يخدم أهداف الدراسة إلى الفئات التالية:

فئة وحدة الموضوع، فئة مصادر المعالجة الإخبارية، فئة اتجاه المعالجة، فئة نوع الاستمالات، فئة القوى الفاعلة، فئة نوع الجمهور، فئة نوع الإطار الإعلامي، وفيما يلي إيضاح لما يقصد الباحثان في تلك الفئات بالتفصيل.

أولاً: فئة وحدة الموضوع وشملت: (1) التعليم. 2. الصحة. 3. المساعدات العينية والنقدية. 4. الحماية والتوعية الحقوقية. 5. الخدمات العامة. 6. السكن. 7. القضايا السياسية. 8. الموضوعات الدينية. 9. فرص العمل. 10. النفسي الاجتماعي. 11. مختلط. 12. أخرى).

ثانياً: فئة مصادر المعالجة الإذاعية: ويقصد بها جميع المصادر الإذاعية التي اعتمد عليها برنامج ساعة سورية في تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين، وشملت: (1) مصادر خاصة بالإذاعة. 2. وسائل الإعلام الأخرى. 3. شبكة الانترنت. 4. مواقع التواصل الاجتماعي. 5. مختلط. 6. أخرى).

ثالثاً: فئة الأنماط الإذاعية المستخدمة: ويقصد بها جميع الفنون الإذاعية المستخدمة في برنامج ساعة سورية، وشملت: (1. المقابلات الإذاعية 2. التقارير الإذاعية 3. الأخبار 4. الإعلانات ورسائل التوعية 5. مختلط 6. أخرى) .

رابعاً- فئة عناصر إبراز المادة الإذاعية وشملت: (1. الخلفيات الموسيقية 2. الأغاني 3. التلوين الصوتي 4. المؤثرات الصوتية 5. أخرى) .

خامساً : فئة اتجاه المعالجة: ويقصد به اتجاه المعالجة الإذاعية في برنامج ساعة سورية، من حيث إنه: (1. مؤيد 2. معارض 3. محايد 4. بدون اتجاه) .

سادساً : فئة نوع الاستمالات: ويقصد بها الاستمالات التي استخدمها برنامج ساعة سورية في معالجته لأزمة اللاجئين السوريين، وشملت: (1. استمالات عقلانية 2. استمالات عاطفية 3. استمالات تخويف 4. استمالات مختلطة) .

سابعاً : - فئة القوى الفاعلة : ويقصد بها القوى التي حظيت بظهور كبير في برنامج ساعة سورية، وشملت: (1. المؤسسات الحكومية 2. المؤسسات الدولية 3. مؤسسات المجتمع المحلي 4. مواطنون 5. لاجئون 6. أخرى) .

ثامناً:- فئة نوع الجمهور الذي تخاطبه وشملت: (1. الرجل 2. المرأة 3. الطفل 4. الشباب 5. ذوي الاحتياجات الخاصة 6. الجمهور العام 7. مختلط) .

تاسعاً: فئة نوع الإطار الإعلامي: ويقصد به نوع الأطر الإعلامية التي استخدمها برنامج ساعة سورية في تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين، وشملت: (1. الإطار المحدد بقضية 2. الإطار العام 3. إطار الإستراتيجية 4. إطار الاهتمامات الإنسانية 5. إطار النتائج الاقتصادية 6. إطار المسؤولية 7. إطار الصراع 8. إطار المبادئ الأخلاقية) .

إجراءات الصدق والثبات

أولاً : صدق الأداة

وهو أن تقيس الأداة الأمر المراد قياسه، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الثقة بالنتائج، وتم اختبار صدق الأداة (استمارة تحليل المضمون) من خلال مجموعة من المحكمين الخبراء في القياس (مرفقة أسماؤهم في قائمة الملاحق)، لاختبار الأداة ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها .

ثانياً: ثبات الأداة

لتحقيق أغراض الدراسة لجأ الباحثان إلى استخدام الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، فقد استخدم وحدة الموضوع (الفكرة)، وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، وذلك للتعرف إلى طبيعة الموضوعات التي طرحها البرنامج عينة الدراسة. يقصد بثبات الأداة الحصول على نفس النتائج عند تكرار استخدام الأداة في الظروف نفسها، وقام الباحثان بالاستعانة بباحثين (مرفقة أسماؤهم في قائمة الملاحق)، لتحليل 5 حلقات من البرنامج، باستخدام معادلة (Holsti) لتحديد مدى التوافق بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة

والنتائج التي توصل إليها الباحثان، وتوصلت معادلة (Hosti) إلى توافق نسبته (89%) مما يعني أن هنالك درجة عالية من التوافق بين الباحث والمحللين في التحليل والثبات.

المقاييس الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحثان في تحليل بيانات الدراسة على برنامج (SPSS) وتم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة بالتكرارات والنسب المئوية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

جدول 1 : موضوعات برنامج " ساعة سورية "

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	الحماية والتوعية الحقوقية	10	29.4%
2	الصحة	7	20.6%
3	التعليم	4	11.8%
4	المساعدات العينية والنقدية	3	8.8%
5	الخدمات العامة	3	8.8%
6	الدعم النفسي الاجتماعي	2	5.9%
7	السكن	2	5.9%
8	فرص العمل	1	2.9%
9	الموضوعات الدينية	0	0%
10	القضايا السياسية	0	0%
11	مختلط	0	0%
12	أخرى	2	5.9%
*	المجموع	34	100.0%

يشير الجدول رقم (1) إلى أن عينة الدراسة من برنامج ساعة سورية ناقشت مجموعة من القضايا المتعلقة في القطاعات المختلفة وجاء في المرتبة الأولى قطاع الحماية والتوعية الحقوقية بنسبة (29.4%)، وجاءت الموضوعات المتعلقة بـ (بالصحة) في المرتبة الثانية وبنسبة (20.6%)، وجاءت في المرتبة الثالثة موضوعات التعليم بنسبة (11.8%) أما موضوعات المساعدات العينية والنقدية وموضوعات الخدمات العامة فقد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة (8.8%) فيما تساوت كل من الدعم النفسي الاجتماعي وموضوعات السكن بنسبة وصلت إلى (5.9%) قبل أن تأتي أخيراً موضوعات فرص العمل بنسبة (2.9%)، بينما لم تحظ أي من الموضوعات السياسية والموضوعات الدينية بأي تكرار .

ويمكن تفسير النتائج إلى أن طبيعة البرنامج تهتم بشكل أكبر بعرض ما يتعلق بالحماية والتوعية الحقوقية المقدمة للاجئين السوريين أكثر من أي قضايا أخرى، كون هذه الفئة على غير دراية بالحقوق التي يجب أن توفرها لهم الدولة التي يلجئون لها نظراً لأنهم أبناء دولة ومجتمع مختلف كما أن اللاجئين السوريين في بداية لجوئهم للأردن كانوا بحاجة إلى المعلومات حول قضايا الحماية، وكانوا بحاجة ماسة إلى التوعية القانونية بمختلف النواحي، كما حاجتهم إلى من يحميهم

نفسياً وجسدياً وقانونياً فحمل البرنامج على عاتقه مسؤولية توعيتهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات داخل بلد اللجوء، مركزاً على مواضيع الحماية نظراً لحاجتهم الماسة لها.

واهتم البرنامج بالناحية الصحية بسبب ما تعرض له العديد من اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة السورية وخصوصاً أثناء لجوئهم إلى الأردن من مخاطر أدت إلى إصابة بعضهم بجروح بشكل مباشر، كما تأثر البعض الآخر من النواحي النفسية والصحية الأخرى، فكانت حاجة اللاجئين السوريين للخدمات الطبية كبيرة جداً، وحاجتهم لمعرفة المنظمات والجهات المحلية والدولية التي تقدم هذا النوع من الخدمات لا تقل أهمية عما سبقها، وحلت موضوعات التعليم في المرتبة الثالثة وهذا يمكن تبريره بأن قضية التعليم كانت من أبرز حاجات اللاجئين السوريين بعد قضايا الحماية والصحة، فمعظم فئات اللاجئين كانت من فئتي الشباب والأطفال الذين تركوا مدارسهم وجامعاتهم جراء الأحداث، فكانوا بأمس الحاجة إلى الاستمرار في تعليمهم وعدم الانقطاع عنه.

ولم تحظ الموضوعات الدينية والقضايا السياسية بأي تكرار وهذا ما يمكن تبريره بأن القيم الدينية بين سوريا والأردن لا تختلف كثيراً بين البلدين لذلك فإن اللاجئ لم يكن بحاجة إلى التعريف والتوعية بهذه القضايا، أما القضايا السياسية فإنها لم تكن ضمن أهداف البرنامج الذي اهتم بالقضايا الاجتماعية و الخدمات الإنسانية بشكل رئيسي.

واختلفت نتائج الدراسة الحالية، فيما يخص فئة الموضوعات مع نتائج دراسة السرحان والدليمي، فبينما تصدرت موضوعات الخدمات المقدمة للأسر السورية اللاجئة في دراستي السرحان والدليمي، جاءت هذه الموضوعات في المرتبة الرابعة ضمن نتائج الدراسة الحالية، كما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الدقاسمة فيما يخص نفس الفئة فقد تصدرت موضوعات الجرائم والمجازر فئة الموضوعات في دراسة الدقاسمة بينما لم تحظ الموضوعات السياسية في هذه الدراسة بأي تكرار.

جدول 2 : مصادر التغطية الإذاعية في برنامج "ساعة سورية"

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	مصادر خاصة بالإذاعة	19	55.9 %
2	مختلط	10	29.4 %
3	شبكة الانترنت	2	5.9 %
4	وسائل التواصل الاجتماعي	2	5.9 %
5	وسائل إعلام أخرى	1	2.9 %
*	المجموع	34	100.0 %

يشير الجدول رقم (2) الى أن برنامج ساعة سورية استند الى مجموعة من المصادر في تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين، وجاء أن الإذاعة اعتمدت على مصادر خاصة بها بنسبة (55.9%) تلاها المصادر المختلطة بنسبة (29.4%) كما تساوت شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في المركز الثالث بنسبة بلغت (5.9%) في حين كان الاعتماد على وسائل الإعلام الأخرى كمصدر للمعلومة في المرتبة الأخيرة بنسبة (2.9%)

وجاءت (مصادر خاصة بالإذاعة) في المرتبة الأولى كنتيجة منطقية فمعظم وسائل الإعلام المحلية بمختلف أنواعها تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادرها الخاصة لكثير من الأسباب، وكانت إذاعة يرموك أف أم كغيرها من وسائل الإعلام معتمدة خلال مختلف برامجها على المصادر الخاصة بالإذاعة، وجراء ذلك، اعتمد البرنامج على فريق الإعداد والمراسلين والتقارير والاتصالات الهاتفية خلال حلقاته، حيث ارتكز البرنامج على تقارير ميدانية وفوكس بوب في معظم حلقاته، إما بشكل منفصل، أو جنباً إلى جنب مع المصادر الأخرى.

وجاءت (المصادر المختلطة) في المرتبة الثانية حيث اعتمد البرنامج على كل أو بعض مصادر التغطية في هذه الحلقات مما يدل على التنوع في الاعتماد على المصادر وعدم الاكتفاء بمصادر الإذاعة فقط، بل اعتمد في بعض الأحيان على وسائل الإعلام المختلفة وشبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي جنباً إلى جنب مع مصادر الإذاعة ليضيف نوعاً من الموضوعية والشفافية في نقل المعلومات المتعلقة باللاجئين السوريين.

واتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراستي السرحان والدليمي فيما يتعلق بالمصادر حيث أظهرت نتائج الدراستين اعتماد الصحف على المصادر الخاصة بها خلال تغطية أزمة اللاجئين السوريين وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية أيضاً، حيث جاءت في المرتبة الأولى في الدراسات المذكورة.

جدول 3 : أنماط التغطية الإذاعية في برنامج ساعة سورية

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	المقابلات الإذاعية	14	41.2 %
2	التقارير الإذاعية	13	38.3 %
3	مختلط	5	14.7 %
4	الإعلانات / رسائل التوعية	1	2.9 %
5	الأخبار الإذاعية	1	2.9 %
6	أخرى	0	0 %
*	المجموع	34	100.0 %

يشير الجدول رقم (3) إلى أنماط التغذية الإذاعية في برنامج ساعة سورية حيث جاءت فئة المقابلات في المرتبة الأولى بنسبة (41.2%) في حين جاءت التقارير الإذاعية في المرتبة الثانية بنسبة (38.3%)، وجاءت الأنماط المختلفة ثالثاً بنسبة (14.7%) وتساوت الأخبار الإذاعية والإعلانات والرسائل التوعوية بالمرتبة الأخيرة بنسبة (2.9%) .

ويمكن تفسير النتائج بالقول إن احتلال المقابلات الإذاعية للمرتبة الأولى جاء بسبب اعتماد البرنامج على استضافة المختصين والخبراء في اغلب المواضيع التي ناقشها، لما للمختصين من دور كبير في إيصال المعلومة وبناء جسر الثقة مع المستمعين، فكان لا بد من وجود المقابلات في اغلب حلقات البرنامج، وجاءت التقارير الإذاعية ثانياً للدور الكبير الذي تلعبه التقارير في إضافة الموضوعية على الحلقات، ولما لها من جعل المستمع على دراية كاملة بمختلف تفاصيل

الموضوعات، فيما كان للأنماط المختلطة التي اشتملت على المقابلات والتقارير والإعلانات ورسائل التوعية وللأخبار دور في بعض الحلقات، حيث أن طبيعة البرنامج لا تسمح بالاعتماد على الأخبار والإعلانات كأنماط تغطية رئيسية، فكانت الأخبار والإعلانات مكملة للأنماط الأخرى خلال حلقات البرنامج .

جدول 4 : عناصر الإبراز الإذاعية في برنامج ساعة سورية

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	مختلط	18	53.0 %
2	الأغاني	9	26.4 %
3	الموسيقى	7	20.6 %
4	المؤثرات الصوتية	0	0 %
5	التلوين الصوتي	0	0 %
6	أخرى	0	0 %
*	المجموع	34	100.0 %

يشير الجدول رقم (4) إلى عناصر الإبراز الإذاعية التي استخدمها البرنامج حيث جاءت الأنماط المختلطة في المرتبة الأولى بنسبة (53.0%)، تلتها الأغاني بنسبة (26.4%)، وجاءت الموسيقى ثالثاً بنسبة (20.6%) فيما لم تحظ المؤثرات الصوتية والتلوين الصوتي بأي تكرار. ويمكن تبرير النتائج بأن البرنامج اعتمد على استخدام الأغاني والموسيقى بشكل رئيس حيث أنهما يعدان من أكثر وسائل الإبراز استخداماً في مختلف البرامج، إضافة إلى طبيعة البرنامج ووجود الفواصل بكثرة، تطلبت وجود الأغاني والموسيقى بشكل كبير في البرنامج، أما فيما يتعلق بالمؤثرات والتلوين فإن طبيعة المواضيع التي طرحها البرنامج لم تستدع وجود المؤثرات أو استخدام التلوين الصوتي، حيث أن طبيعة البرنامج في الإذاعة تعد من أهم العوامل التي تحدد عناصر الإبراز المستخدمة.

جدول 5: اتجاه التغطية الإذاعية في برنامج ساعة سورية

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	مؤيد	12	35.3 %
2	بدون اتجاه	8	23.5 %
3	معارض	7	20.6 %
4	محايد	7	20.6 %
*	المجموع	34	100.0 %

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى اتجاهات التغطية للبرنامج، حيث سيطر اتجاه التأييد على اتجاهات التغطية بنسبة (35.3%) وجاءت فئة بدون اتجاه ثانياً بنسبة (23.5%) فيما تساوى أيضاً الاتجاه المحايد، والمعارض، بما نسبته (20.6%) .

ويمكن تفسير النتائج بأن هذه النتيجة منطقية حيث أن البرنامج كان مؤيداً لكثير من القضايا المتعلقة باللاجئين السوريين كالتسجيل في المفوضية والتعليم والتوعية الحقوقية وأجور السكن، فيما كان دون اتجاه في مواضيع فرص العمل والكفالات والقضايا الحساسة، وكان محايداً في موضوع المساعدات العينية والنقدية والقضايا الصحية، وكان معارضاً في قضايا الزواج المبكر، والعنف ضد المرأة، وهدر الموارد وغيرها.

جدول 6 : نوع الاستمالات الإذاعية المستخدمة في برنامج ساعة سورية

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	عقلانية	14	41.2 %
2	عاطفية	10	29.4 %
3	مختلطة	6	17.6 %
4	تخويف	4	11.8 %
*	المجموع	34	100.0 %

يشير الجدول رقم (6) إلى البرنامج اعتمد على أربعة استمالات خلال حلقاته حيث تفاوتت نسب هذه الاستمالات، وتصدرت الاستمالات العقلية هذه الأنواع بنسبة (41.2%) تلتها الاستمالات العاطفية بنسبة (29.4%) فيما جاءت المختلطة بالمرتبة الثالثة بنسبة (20%) وجاء أخيراً التخويف بنسبة (10%).

ويمكننا تبرير النتائج بأن البرنامج استخدم الاستمالات العقلية بشكل كبير لأنه قام بتقديم الحجج والبراهين والأدلة المنطقية وعرض آراء المختصين في الموضوعات التي قام بمعالجتها . لما لها من دور وتأثير كبير في إيصال المعلومة للمتلقي.

أما فيما يتعلق بالاستمالات العاطفية فقد قام البرنامج باستثارة عواطف المستمع في بعض المواضيع التي قام بمعالجتها، وهذا يؤكد أن البرنامج حاول عرض جوانب المواضيع من مختلف وجهات النظر فعرض الأدلة والبراهين وحاول استثارة عواطف المستمع وترك الحكم له.

أما فيما يتعلق بالتخويف فيدل على أن البرنامج حاول دفع المستمع للقيام ببعض الأمور بالتخويف خصوصاً تلك التي تعود بالفائدة على اللاجئ، والتي في تركها ضرر عليه، والتي حاول فيها البرنامج إقناع المستمع بالتخويف بدلاً من الاستمالات العقلانية أو العاطفية .

واتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراستي السرحان والدليمي فيما يتعلق بالاستمالات حيث أظهرت نتائج الدراستين اعتماد الصحف على الاستمالات العقلانية خلال تغطية أزمة اللاجئين السوريين وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية أيضاً، حيث جاءت في المرتبة الأولى في الدراسات المذكورة

جدول 7 : القوى الفاعلة في برنامج ساعة سورية

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	المؤسسات الدولية	16	47.1 %
2	مؤسسات المجتمع المدني	11	32.3 %

3	المؤسسات الحكومية	5	14.7%
4	مختلط	2	5.9%
5	لاجئون	0	0%
6	مواطنون	0	0%
7	أخرى	0	0%
*	المجموع	34	100.0%

يشير الجدول رقم (7) إلى أن البرنامج تناول مجموعة من القوى الفاعلة خلال حلقاته، وأظهر البرنامج هذه القوى بدرجات متفاوتة، حيث توضح النتائج بان فئة المؤسسات الدولية تصدرت المرتبة الأولى بنسبة (47.1%)، وجاءت مؤسسات المجتمع المدني في المرتبة الثانية بنسبة (32.3%)، في حين جاءت المؤسسات الحكومية في المرتبة الثالثة بنسبة (14.7%)، فيما حلت أخيراً فئة المختلط بنسبة (5.9%).

ويمكننا تبرير النتائج بالقول أن المؤسسات الدولية جاءت في المرتبة الأولى للدور الكبير الذي يلقي على عاتق المؤسسات الدولية في الأزمات والحروب وخصوصاً فيما يتعلق بالإغاثة والدعم والتمكين، ومساندة بلد اللجوء على تحمل أعباء اللاجئين، فكانت هذه النتيجة لما لعبته هذه المؤسسات من دور فاعل وكبير في أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، في تقديم الخدمات بمختلف أشكالها إلى اللاجئين السوريين.

أما مؤسسات المجتمع المدني فهذه النتيجة تؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني من أبرز شرائح المجتمع الأردني ولها دور كبير في قضية اللجوء تبلور في مساندتها للمؤسسات الدولية في هذه الأزمة، حيث أنها لم توفر جهداً في تقديم المساعدات بمختلف أنواعها للاجئين السوريين.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية الأردنية فكانت النتيجة منطقية حيث أن الحكومة وعبر مؤسساتها تحملت جزءاً كبيراً بقضية اللجوء وتأمين المخيمات للاجئين، وتوفير الخدمات العامة لهم، ولعبت دوراً مباشراً في تقديم الخدمات والمساعدات وتوفير الظروف المناسبة للاجئين، ودور غير مباشر في تسهيل عمل المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني التي قامت بتقديم خدماتها للاجئين السوريين.

أما فيما يتعلق بالمواطنين واللاجئين فيمكن تفسير النتيجة إلى أنهم لم يكن لهم دور نظراً لعدم قدرتهم على تقديم المساعدة بشكل رئيسي بل كان لهم دور تكميلي إلى جانب القوى الفاعلة الأخرى في بعض حلقات البرنامج.

واختلفت نتائج الدراسة الحالية، فيما يخص فئة القوى الفاعلة مع نتائج دراسة السرحان، فبينما تصدرت إدارة شؤون اللاجئين السوريين فئة القوى الفاعلة في دراسة السرحان تصدرت المؤسسات الدولية فئة القوى الفاعلة في الدراسة الحالية.

جدول 8 : الجمهور المستهدف في برنامج ساعة سورية

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	الجمهور العام	18	53.0 %
2	مختلط	9	26.4 %
3	المرأة	4	11.8 %
4	الطفل	2	5.9 %
5	الشباب	1	2.9 %
6	ذوي الاحتياجات الخاصة	0	0 %
7	الرجل	0	0 %
*	المجموع	34	100.0 %

يشير الجدول رقم (8) إلى الجمهور المستهدف في برنامج ساعة سورية والذي انقسم إلى عدة فئات حيث جاءت فئة الجمهور العام في المرتبة الأولى بنسبة (53.0%) وجاءت ثانياً فئة الجمهور المختلط بنسبة (26.4%) فيما جاءت ثالثاً فئة المرأة بنسبة (11.8%)، وجاءت رابعاً فئة الطفل بنسبة (5.9%) وجاءت فئة الشباب خامساً بنسبة (2.9%) فيما لم تحظ فئتي الرجل وذوي الاحتياجات الخاصة بأي تكرار .

ويمكن تبرير النتائج بان الجمهور العام جاء في المركز الأول نظراً إلى أن معظم موضوعات البرنامج استهدفت كل فئات اللاجئين، نظراً إلى هذه الموضوعات تمس وتهم كافة الفئات، أما الجمهور المختلط الذي جاء في المرتبة الثانية فقد ناقش البرنامج في بعض حلقاته موضوعات ذات علاقة ببعض الفئات كموضوعات الرضاعة الصحية التي تستهدف المرأة والطفل، أو قضايا التعليم الذي تستهدف فئة الشباب والأطفال، فجاءت هذه الفئة ثانياً وهذه النتيجة منطقية جداً، أما فيما يتعلق بفئة المرأة التي جاءت ثالثاً، فقد كان للمرأة جزء مهم في موضوعات البرنامج كقضايا الزواج المبكر والحمل والرعاية الصحية للحامل، وموضوعات الدعم النفسي نظراً إلى المرأة من أكثر الفئات تأثراً في الحروب والأزمات، ولم تحظ فئة الرجل بأي تكرار، نظراً إلى أن البرنامج لم يستهدف هذه الفئة بشكل خاص في المواضيع التي طرحها، فقد كان إلى جانب باقي الفئات في المواضيع المختلفة واكتفى بكونه جزءاً من الجمهور العام.

جدول 9 : نوع الأطر الإعلامية التي استخدمها برنامج ساعة سورية

الرقم	الموضوع مدى المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية %
1	الإطار المحدد بقضية	11	32.3 %
2	إطار الاهتمامات الإنسانية	7	20.6 %
3	إطار النتائج الاقتصادية	5	14.7 %
4	الإطار العام	4	11.8 %
5	إطار المبادئ الأخلاقية	4	11.8 %
6	إطار الصراع	2	5.9 %
7	إطار المسؤولية	1	2.9 %
	إطار الإستراتيجية	0	0 %
*	المجموع	34	100.0 %

يشير الجدول رقم (9) إلى الأطر الإعلامية إلى استخدامها برنامج ساعة سورية وتوضح النتائج تفاوت نسب استخدام هذه الأطر من قبل البرنامج، حيث تصدر الإطار المحدد بقضية بنسبة (32.3%) تلاه إطار الاهتمامات الإنسانية بنسبة (20.6%) وجاء ثالثاً إطار النتائج الاقتصادية بنسبة (14.7%) ثم جاء الإطار العام وإطار المبادئ الأخلاقية رابعاً بنسبة (11.8%) في حين جاء إطار الصراع خامساً بنسبة (5.9%) قبل أن يأتي سادساً إطار المسؤولية بنسبة (2.9%) فيما لم يحظ إطار الاستراتيجية بأي تكرار .

ويمكننا تفسير النتائج إلى أن طبيعة البرنامج هي عرض أهم القضايا الاجتماعية والخدمات الإنسانية المقدمة للاجئين السوريين لذلك جاء الإطار المحدد بقضية بالمرتبة الأولى لأن البرنامج عرض خلال معظم الحلقات قضايا محدده تتعلق باللاجئين. وفيما يتعلق بإطار الاهتمامات الإنسانية فقد جاء ثانياً مما يظهر أن البرنامج اهتم بإثارة المستمع واهتماماته الإنسانية والوجدانية إزاء موضوعات اللاجئين، وبالنسبة لإطار النتائج الاقتصادية اهتم البرنامج بعرض المواضيع ذات الانعكاسات الاقتصادية على اللاجئين وبلد اللجوء نظراً الى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة للاجئين كانت من محاور اهتمام البرنامج إضافة إلى الضغط الاقتصادي الكبير الذي شكله وجود اللاجئين على الموارد الاقتصادية في الأردن، ولم يحظَ إطار الاستراتيجية بأي تكرار ويمكن تفسير هذه النتيجة بان البرنامج لم يتطرق في أي من حلقاته إلى القضايا العسكرية والأحداث السياسية ولم يستخدمها كموضوعات للنقاش .

خلاصة نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها :

1. ركز برنامج ساعة سورية خلال تغطية أزمة اللاجئين السوريين بدرجة كبيرة على موضوعات الحماية والتوعية الحقوقية أولاً، ثم موضوعات الصحة والتعليم، ولم يول البرنامج أهمية إلى الموضوعات السياسية والدينية.
2. اعتمد برنامج ساعة سورية خلال تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين بشكل كبير على المصادر الخاصة لإذاعة يرموك أف أم (المراسلين، فريق إعداد البرنامج، المقابلات عبر الهاتف، الفوكس بوب)، ثم جاء اعتمادها على الأنماط المختلطة التي اشتملت على وسائل الإعلام الأخرى، وشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
3. غلب استخدام المقابلات والتقارير الإذاعية بدرجة كبيرة في حلقات برنامج ساعة سورية خلال تغطيته أزمة اللاجئين السوريين، ثم جاءت الأنماط المختلطة التي اشتملت على الأخبار و الإعلانات ورسائل التوعية .
4. برز استخدام الأغاني والموسيقى بشكل كبير كعناصر إبراز في برنامج ساعة سورية خلال تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين، حيث اعتمد البرنامج على الأغاني والموسيقى جنباً إلى جنب في بعض الحلقات، وبشكل منفصل في البعض الآخر .

5. حظي الاتجاه المؤيد باهتمام كبير من قبل البرنامج، بحيث تصدر المرتبة الأولى بين كافة الاتجاهات، تلتها فئة بدون اتجاه، حيث تعرضت للموضوعات بشكل وصفي وموضوعي .
6. اعتمد برنامج ساعة سورية خلال تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين في مختلف الموضوعات التي عالجها، على الاستمالات العقلية بتقديم الأدلة والبراهين والحجج المنطقية، تلتها الاستمالات العاطفية باستثارة مشاعر المستمع إزاء بعض الموضوعات.
7. دأب برنامج ساعة سورية خلال تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين بدرجة كبيرة إلى إبراز المؤسسات والمنظمات الدولية كقوى فاعلة أولى، إلى جانب إبرازها لمؤسسات المجتمع المدني كقوى فاعلة ثانية، والمؤسسات الحكومية كقوى فاعلة ثالثة .
8. استهدف برنامج ساعة سورية خلال تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين الجمهور العام بشكل رئيسي وبعض فئات الجمهور بشكل خاص .
9. أبدى برنامج ساعة سورية خلال تغطيته لأزمة اللاجئين السوريين اهتماما بالإطار المحدد بقضية، كما ركز على استخدام إطار الاهتمامات الإنسانية بشكل كبير.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

1. زيادة اهتمام وسائل الإعلام عامة وإذاعة يرموك أف أم خاصة بقضايا فرص العمل والسكن والدعم النفسي الاجتماعي حيث كانت هذه القضايا الأقل اهتماما مع التركيز على القضايا المطروحة بقوة مثل الحماية والتوعية الحقوقية وقضايا المساعدات العينية والنقدية.
2. إيجاد أنماط إخراجية مميزة في برامج إذاعة يرموك أف أم لإبراز القضايا ذات الأهمية وتحفيز المستمعين على متابعة البرامج .
3. ضرورة استخدام الاستمالات العاطفية بشكل أكبر، وذلك لتكوين رأي عام متعاطف مع قضايا اللاجئين السوريين، مما يزيد اهتمام القوى الفاعلة بتقديم الخدمات لهم .
4. الاستمرار بإيلاء المصادر الخاصة بالإذاعة الأهمية التي تستحقها، لأنها تمكن البرنامج والإذاعة من التفرد وإلقاء الضوء على أحداث وموضوعات لا تهتم بها باقي المصادر الأخرى .
5. الاستمرار باستخدام المقابلات الإذاعية والتقارير الإذاعية كأنماط للتغطية، وخصوصا مع الخبراء والمختصين لما لها من إضافة موضوعية وشفافه، وإثراء لمحتوى البرنامج.
6. إيلاء اطر الصراع و المسؤولية اهتماما أكبر لما لهذه الأطر من أهمية كبيرة في أزمة اللاجئين السوريين.

المراجع:

- أبو رشيد، نهلة، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2005.
- أحمد، زكريا أحمد، نظريات الإعلام .مدخل الاهتمامات وسائل وجمهورها . المنصورة : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2009، 217.
- جمعة، إيمان نعمان، صورة الإسلام والمسلمين في الصحافة الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، دراسة تحليلية في الصحف الأمريكية والفرنسية والألمانية، منشورات المؤتمر العلمي السنوي الثامن/ كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2002
- خواجه وتلتنز، الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في الأردن، اربد، منشورات مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2005، ص 23.
- الحوالدة، إخلص، مقابلة شخصية، 2015.
- الدليمي، علاء الدين، معالجة الصحف الأردنية لشؤون اللاجئين السوريين، مؤتمر اللاجئين السوريين في الأردن، سؤال الإعلام والمجتمع، 2014.
- الرشيدي، أحمد، الحماية الدولية للاجئين، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997، ص22.
- الزغل وعثامنة، الواقع الاجتماعي الاقتصادي للقوى العاملة في مخيمي اربد والشهيد عزمي المفتي، اربد، منشورات مركز دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، 2004، ص 3 .
- السرحدان،غازي، التغطية الصحفية لقضية اللاجئين السوريين في الصحف الأردنية اليومية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة اليرموك، 2015.
- سميران، محمد، اللجوء السوري وأثره على الأردن، تطبيق عملي على بعض اللاجئين السوريين المدنيين القاطنين في مخيم الزعتري، 2014.
- الشقران، خالد، تحليل الخطاب الإعلامي حول قضية اللاجئين السوريين، مؤتمر اللاجئين السوريون في الأردن، سؤال المجتمع والإعلام، 2014، ص7.
- صادق، أمال وآخرون، نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، ص 54.
- مشاقبة، بسام، مناهج البحث العلمي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص14.
- معهد الإعلام الأردني، التغطية الإعلامية لشؤون اللاجئين السوريين من منظور حقوق الإنسان، مؤتمر اللاجئين السوريين في الأردن: سؤال الإعلام والمجتمع، 2014، ص4.
- مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلي حسين، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص348.
- الموقع الخاص، جامعة اليرموك على الرابط التالي: <http://www.yu.edu.jo/>، 2015.
- الوزني، خالد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين، مؤتمر اللاجئين السوريين في الأردن، سؤال الإعلام والمجتمع، 2014.

وهبي أحمد، وآخرون. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 93.

- Carriage Kevin. M, 1991 (1991). News and Ideology: An analysis of Coverage of the West German Green Party by the New York Times Journalism Monographs.128, 1-31.
- Entman, R.M., (1993).Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm, Journal of Communication 43(4), 51-85.
- Huynh,(2004) Health promotion curriculum Development for Vietnamese Refugees pretest and posttest health confidence of the pretest and posttest health confidence.
- Li, Xigen(2007) Stages of a Crisis and Media Frames and Functions: U.S. Television Coverage of the 9/11 Incident during the First 24 Hours of the Journal of Broadcasting & Electronic Media.
- Pan, Zhongdong and Kosicki, Gerald.M (1993)."Framing Analysis": An Approach to NewsDiscourse, Political Communication,10(1)
- UNHCR and UN Development Program, 3RP Regional Progress Report June 2015, www.3rpsyriacrisis.org/.

دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لدى المواطن الأردني عن
اللاجئين السوريين: دراسة ميدانية

د. محمود السماسيري رانيا محمد احمد النمس
جامعة اليرموك

دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لدى المواطن الاردني عن اللاجئين السوريين " دراسة ميدانية "

تتناول هذه الدراسة دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية للاجئين السوريين لدى المواطنين، وتعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الميداني، مستخدمة الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد العينة. وقد صاغ الباحثان أسئلة الاستبانة بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة، وقاما بتوزيعها في صورتها النهائية على جميع أفراد العينة المكونة من 400 مفردة من العينة المتاحة. وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام الأردنية أسهمت في تقديم معلومات لأفراد العينة حول اللاجئين السوريين والتي ساعدت بدورها في تشكيل صورة ذهنية عن اللاجئين السوريين وذلك بنسبة 76.8% توزعت ما بين صورة سلبية وإيجابية ومن ابرز ملامح الصورة الذهنية للاجئين السوريين والتي تشكلت بفعل وسائل الإعلام الأردنية أن وجودهم كان سببا في غلاء الأسعار وإيجارات الشقق وأنهم يضيقون فرص العمل على الأردنيين.

The role of the Jordanian mass media in shaping a mental image of the Jordanian citizen for Syrian refugees A: field study

This study discusses role of the Jordanian media in shaping mental picture of Syrian refugees among the citizens, this study considers on a field survey approach to, using resolution tool to collect data and information from the sample was formulated researcher questions resolution after going back to the previous studies, and distributed it in its final form on All consisting of a single sample of the available 400 respondents. The current study aims to recognize The Jordanian media has contributed to provide information to members of the sample about the Syrian refugees, which in turn helped to form a mental image of the Syrian refugees with a rate of 76.8%, was distributed between negative and positive image. It is most prominent features of the mental image of the Syrian refugees, which shaped by the Jordanian media that their presence was a cause in High Cost of Living and apartment rents and they throng to work on Jordanian opportunities.

مقدمة

يعبر مفهوم الصورة الذهنية عن التصورات التي يحملها أفراد المجتمع عن العالم من حولهم بمكوناته المختلفة، وتعد الصورة نتاجاً طبيعياً لخبرات الأفراد المباشرة وغير المباشرة التي يتلقونها عبر تفاعلاتهم الاتصالية المختلفة، وتتوقف سهولة تغيير الصورة الذهنية من عدمه على مدى رسوخها لدى الجمهور⁽¹⁾.

ومن الخبرات غير المباشرة التي تسهم في تشكيل الصورة الذهنية بشكل بارز وسائل الإعلام، حيث تعتبر على اختلاف أنواعها النافذة التي يطل من خلالها الأفراد على العالم، وبرز مصادر تشكيل الرأي العام وتكوين التصورات حول الدول والشعوب والأحداث والقضايا المختلفة⁽²⁾. وتكتسب وسائل الإعلام أهميتها في تكوين الصورة الذهنية بسبب انتشارها الواسع وقدرتها البالغة على الاستقطاب والإبهار، فهي تضخ يومياً تياراً جارفاً من الأخبار ووجهات النظر والصور والعناوين التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق الصورة وتدعيمها سواء أكانت صوراً ذهنية أم صوراً نمطية⁽³⁾.

ويتعاطم دور وسائل الإعلام في بناء هذه الصورة في ظل الأزمات الدولية والصراعات والحروب وأحداث العنف المختلفة، فوسائل الإعلام حينما تنتقل الأحداث لا تظل بمنأى عنها، وإنما تؤثر في الكيفية التي تضي بها المعاني على الأشياء، ومن ثم الطريقة التي تتشكل من خلالها الثقافة التي تمثل المساحة المشتركة من التصورات التي يتفاعل خلالها الإعلام والجمهور⁽⁴⁾ ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك في الوقت الراهن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تغطية الأزمة السورية وما أفرزته من موجات متلاحقة من اللاجئين إلى الأردن منذ بداية العام 2011 وحتى اليوم وفدوا متنقلين للعيش في مدن المملكة المختلفة في ظل العلاقات الاجتماعية والتاريخية بين الأسر في الأردن وسوريا. حيث بلغت تقديرات المفوضية السامية لأعداد اللاجئين نحو 657.334 ألف لاجئ، وذلك حتى تاريخ الرابع من شهر تموز لعام 2016⁽⁵⁾.

والواقع أن وسائل الإعلام الأردنية لم تكن بمنأى عن التطورات الخاصة بالشأن السوري منذ بداية الأزمة، ومن أهم هذه التطورات والتي حظيت باهتمام كبير، ما يتعلق بقضايا اللاجئين الذين وفدوا إلى الأراضي الأردنية، و ظل اهتمام وسائل الإعلام بقضايا اللاجئين يتصاعد مع ازدياد أعدادهم بشكل متلاحق، ففي الوسيلة الواحدة وفي اليوم نفسه، وأحياناً في الصفحة الورقية أو الالكترونية نفسها، توجد مواضيع عدة تخص اللاجئين بمختلف الأمور التي تتعلق بهم، سواء أكانت أمورا سلبية أو ايجابية على نحو يمكن المتابع لهذه الوسائل من تشكيل صورة ذهنية واضحة عن

(1) مزاهره، منال، بحوث الإعلام (عمان : دار كنوز المعرفة). (2010) ، ص290.

(2) عامر، فتحي معالجة الإعلام لقضايا الوطن العربي(القاهرة: العربي)، (2010)، ص7.

(3) حمود، طارق (2015)، صناعة الصورة الذهنية في وسائل الإعلام، صحيفة الزمان الالكترونية . تم تسجيل الدخول بتاريخ 2016/4/27. <http://www.azzaman.com> .

(4) عامر، فتحي، مرجع سابق، ص7.

(5) المفوضية السامية للاجئين.

أوضاع اللاجئين في الأردن بجوانبها الايجابية أو السلبية، وهو ما يسهم بالضرورة في تشكيل اتجاهات ذلك المتابع وسلوكه نحوهم.

وتأتي دراستنا هذه للتعرف إلى ملامح الصورة الذهنية التي رسمتها وسائل الإعلام الأردنية للاجئين السوريين لدى المواطنين.

مشكلة الدراسة:

تؤدي وسائل الإعلام الأردنية دورا في تكوين الصورة الذهنية لدى المواطنين الأردنيين عن اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأردنية، على نحو قد يؤثر سلبا في بعض المناحي وإيجابا في مناحي أخرى في معارف واتجاهات ومن ثم سلوك المواطنين الاردنيين نحو هؤلاء اللاجئين، وهو الأمر الذي يتطلب الكشف عن ابرز ملامح هذه الصورة، التي رسمتها وسائل الإعلام الأردنية، سواء الملامح الايجابية أو السلبية منها، وموقف المواطنين من هذه الصورة، وأثرها الفعلي على اتجاهات المواطنين وسلوكهم نحو اللاجئين، للتمكن من تلافى الجوانب السلبية لهذه الصورة إن وجدت، ومن ثم تلافى انعكاساتها على سلوكهم.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة صورة تساؤل رئيس هو:

ما طبيعة الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام الأردنية في تكوين الصورة الذهنية

للاجئين السوريين لدى المواطنين الأردنيين، وما أثر ذلك على معارفهم واتجاهاتهم وسلوكهم

نحوهم؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها:

1. تقدم رؤية واقعية عن الصورة الذهنية لدى المواطنين الأردنيين عن اللاجئين السوريين في المملكة.
2. تثري البحوث الإعلامية بمعلومات ذات أهمية وذلك بعد إثبات صحة أو خطأ فرضيات هذه الدراسة والمدرجة لاحقا.
3. قد تساعد نتائج وتوصيات الدراسة الجهات المختصة في وضع خطط إعلامية تساهم في تدعيم الصورة الايجابية للاجئين وتعزيزها وتعديل الصورة السلبية إن وجدت .

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف إلى دور وسائل الإعلام الأردنية في تكوين الصورة الذهنية لدى المواطنين الأردنيين عن اللاجئين السوريين، وينبثق عنه مجموعة من الأهداف الفرعية وهي التعرف إلى:

- 1- مصادر تشكيل الصورة الذهنية عن اللاجئين السوريين لدى المبحوثين.
- 2- مدى تعرض المبحوثين لما تبثه وسائل الإعلام الأردنية عن اللاجئين السوريين في الأردن.
- 3- الملامح العامة للصورة الذهنية لدى المبحوثين حول اللاجئين السوريين.

- 4- موقف الباحثين من الصورة الذهنية التي تقدمها وسائل الإعلام الأردنية عن اللاجئين السوريين في الأردن.
- 5- أثر الصورة الذهنية التي تقدمها وسائل الإعلام الأردنية عن اللاجئين السوريين على معارف الباحثين نحوهم.
- 6- أثر الصورة الذهنية التي تقدمها وسائل الإعلام الأردنية عن اللاجئين السوريين على اتجاهات الباحثين نحوهم.
- 7- أثر الصورة الذهنية التي تقدمها وسائل الإعلام الأردنية عن اللاجئين السوريين على سلوك الباحثين نحوهم.

أسئلة الدراسة:

- 1- ما مدى تعرض الباحثين لقضية اللاجئين السوريين في الأردن في وسائل الإعلام الأردنية ؟
- 2- ما مصادر تشكيل الصورة الذهنية لدى الباحثين عن اللاجئين السوريين في الأردن ؟
- 3- ما ملامح الصورة الذهنية التي تشكلها وسائل الإعلام الأردنية حول اللاجئين السوريين في الأردن ؟
- 4- ما موقف الباحثين من الصورة الذهنية التي تقدمها وسائل الإعلام عن اللاجئين السوريين؟
- 5- ما أثر تلك الصورة الذهنية عن اللاجئين السوريين على معارف الباحثين نحو اللاجئين ؟
- 6- ما أثر تلك الصورة الذهنية على اتجاهات الباحثين عن اللاجئين؟
- 7- ما أثر تلك الصورة الذهنية على سلوك الباحثين نحو اللاجئين ؟

فروض الدراسة

- الفرض الأول:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة متابعة الباحثين للموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين، تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية .
- الفرض الثاني :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اهتمام الباحثين بمتابعة الموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين، تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية .
- الفرض الثالث:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التصورات المعرفية التي تكونت لدى الباحثين عن اللاجئين السوريين نتيجة لمتابعتهم للموضوعات المتعلقة بهم، تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية .
- الفرض الرابع:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ملامح الصورة التي تكونت لدى الباحثين حول اللاجئين السوريين من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام الأردنية، تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية .
- الفرض الخامس:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الآثار الوجدانية التي ترتبت على الصورة الذهنية التي تكونت لدى الباحثين حول اللاجئين السوريين، تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية.

الفرض السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الآثار السلوكية التي ترتبت علي الصورة الذهنية التي تكونت لدى المبحوثين حول اللاجئين السوريين، تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية .
الفرض السابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة متابعة المبحوثين للموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين، ومدى ايجابية الصورة الذهنية التي تشكلت عنهم .
الفرض الثامن: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة متابعة المبحوثين للموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين، وتأثيراتها المعرفية عليهم.

الفرض التاسع : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة متابعة المبحوثين للموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين، وتأثيراتها الوجدانية عليهم.

الفرض العاشر: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة متابعة المبحوثين للموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين، وتأثيراتها السلوكية عليهم.

مفاهيم الدراسة

الصورة الذهنية: الكلمة تعود إلى أصل لاتيني (image) المتصلة بالفعل (imitari) والذي يعني "يحاكي" أو "يمثل" وبذلك تدل كلمة (image) على المحاكاة والتمثيل. ويعرف هولستي الصورة الذهنية بأنها "مجموعة معارف الفرد ومعتقداته في الماضي والحاضر والمستقبل التي يحتفظ بها وفقا لنظام معين عن ذاته، وعن العالم الذي يعيش فيه"⁽⁶⁾.

التعريف الإجرائي: هي التصورات والانطباعات التي تشكلت في ذهن المواطن الأردني عن اللاجئين السوري في الأردن.

الإعلام في اللغة هو الإخبار بالشيء إخبار غيرنا بمعلومات ما تتعلق بشيء معين قد يكون حدث الساعة⁽⁷⁾.

واصطلاحا: هو تلك الجهود الموجهة لتوصيل الأخبار والمعلومات الدقيقة والصادقة عن الأفراد أو السلع والخدمات أو الأفكار أو المنشئات أو غيرها في وسائل النشر المختلفة، بقصد مخاطبة عقول الجماهير ومساعدتها على تكوين رأيها، والنهوض بها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا⁽⁸⁾.

التعريف الإجرائي: تقصد الباحثة بالإعلام الأردني جميع وسائل الإعلام الأردنية المرئية والمقروءة والمسموعة ومواقع التواصل الاجتماعي في المملكة.

اللاجئ: كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو

(6) العسكر، فهد، الصورة الذهنية محاولة لفهم واقع الناس والأشياء (الرياض؛ طويق)، (1993)، ص17-19.

(7) الشمايلة، ماهر واللحام، كافي، والضلعين، (2015) مقدمة في الإعلام (الأردن : الإعصار العلمي)، ص11.

(8) الميلادي، عبد المنعم ، الإعلام (مصر: مؤسسة شباب الجامعة)، (2006)، ص12.

إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).
التعريف الإجرائي: هو كل مواطن سوري يعيش على أرض المملكة الأردنية بعد أحداث عام 2011.

النظريات المستخدمة: طبقت نظريتي التوازن المعرفي والتناظر المعرفي على هذه الدراسة، من خلال توظيفهما داخل منهجية الدراسة، لرصد ومعرفة مصادر تكوين الصورة الذهنية للاجئين السوريين، ومقدار تعرض المبحوثين لوسائل الإعلام الأردنية، ودورها في تشكيل الصورة الذهنية للاجئين السوريين، وابرز ملامح تلك الصورة

نظرية التوازن المعرفي: وهي نظرية يمكن من خلال اهتمام روادها مثل: روزنبرج وابلسون وهيدر، تفسير علاقة الاتصال التي يمكن أن تتخذ واحدا من ثلاثة أشكال مختلفة هي : علاقة موجبة أو علاقة سالبة أو لا علاقة إذا لم يكن هناك أي رابط، بحيث يمكن القول أن التوازن بين الاتجاهات التي يحملها الفرد تحدث في حالتين، أولاهما : إذا كانت الاتجاهات تحمل إشارات متشابهة، أي من النوع نفسه والحالة الثانية: عندما تحمل الاتجاهات النفسية إشارات غير متشابهة حيث تتولد حالة من التوتر تدفع الفرد للتخلص منها بإحدى الأساليب الثلاث الآتية⁽⁹⁾:

- تغير إشارة اتجاه أو أكثر من الاتجاهات النفسية المعارضة .
 - إعادة النظر في الاتجاهات النفسية التي يتبناها الفرد .
 - التوقف تماما عن التفكير في الموضوع الذي يثير التوتر حتى يحتفظ الفرد بتوازنه النفسي.
- وتشير نظرية التوازن المعرفي إلى مفهوم أساسي، يشكل حاجة إنسانية باعتباره شخصية متشكلة من تناسق مجموعة من المركبات، هذه الأخيرة تفرض على الفرد نوع من التوازن حتى يعيش حياة طبيعية، إذ يصبح معها التوازن، حاجة نفسية ومطلبا له أهميته، يسعى الفرد إلى الحفاظ عليها، وإيجادها إن فقدت. ويرى صاحب هذه النظرية أن مفهوم حالة التوازن هو وجود مواقف معينة، تصبح معها الوحدات الإدراكية والتجارب الوجدانية تعمل دون ضغط. أي أن يخلق الفرد التوازن والانسجام بين مكونات شخصيته، أي التوازن بين المستوى الداخلي والسلوك العلني⁽¹⁰⁾.
- يركز هيدر من خلال نظريته على نوعين من العلاقات بين الناس والأشياء:

علاقات متصلة بالمشاعر: هي نتيجة للطريقة التي يشعر بها المرء ويقيم الأشياء على أساسها، وتتضمن مشاعر الحب والإعجاب والقبول، ونقيض هذه المشاعر، بهذا تكون تلك المشاعر إما ايجابية أو سلبية، ويتوقف ذلك على اتجاه الفرد. وقد تعمل هذه المشاعر وكأنها علاقة تربط بين إدراك الفرد وظرف من الظروف. وتعتبر هذه المشاعر عن اتجاهات الفرد نحو الآخرين، ونحو الأشياء الموجودة في الظروف التي تحيط به.

(9) أبو شنب، جمال ، نظريات الاتصال والإعلام (دار المعرفة الجامعية)، (2009)، ص116.

(10) العلاق، بشير، نظريات الاتصال (عمان : اليازوري)، (2010)، ص72.

علاقات متصلة بالوحدة: تركز هذه العلاقات على الوحدات التي تتشكل من خلال الربط بين مجموعة من العناصر، فعلى سبيل المثال الرجل وزوجته عبارة عن وحدة، شأنه في ذلك شأن الأستاذ وطلابه. وترتكز هذه العلاقات حسب هيدر على عدة أساسيات كالتماثل (الهدف وكرة القدم) والاتصال (المؤلف والكتاب) أو الملكية (الرجل وكلبه)⁽¹¹⁾.

مأخذ النظرية وعيوبها:

1. هي ابعد ما تكون عن الكمال، فالعلاقات بين الوحدات صعبة، والنظرية غير واضحة بالنسبة للوقت الذي ستتواجد فيه العلاقات بين الوحدات ومتى لا تتواجد.
2. أن هيدر لا يقول شيئاً عن الأسلوب الذي يختار الفرد بمقتضاه من الطرق الكثيرة المتوافرة، لتقليل توتره وتحقيق التوازن في أي ظرف من الظروف، وان كان البعض يقول أن الفرد سوف يختار _ لتقليل إحساسه بالتوتر وخلق حالة التوازن _ الحل الذي ينطوي على اقل مقاومة .
3. لا تأخذ نظرية التوازن في حسابها الاختلافات في شدة العلاقة، فهي لا تقول شيئاً عن درجات التوازن، فنظم هيدر هي إما متوازنة أو غير متوازنة .

فروض النظرية⁽¹²⁾:

أولاً: يحدد الفرد اتجاهه نحو الأشخاص أو الأشياء بطريقة منطقية، في إطار البناء المعرفي له عن هؤلاء الأشخاص أو تلك الأشياء، وبالتالي يأتي السلوك متفقاً مع الاتجاه المحدد منطقياً وهذا هو جوهر الاتزان.

ثانياً: يؤثر الإدراك المعرفي للأفراد على العلاقات بين الأشخاص والأشياء في إطار اتجاههم نحوها، بحيث يؤثر هذا الإدراك في قيام حالة من الاتزان أو الانسجام أو عدم التوازن، تؤثر في دعم الاتجاه أو تغييره.

ثالثاً: تؤدي حالة عدم التوازن إلى نشوء حالة من الضغط أو التوتر أو القلق، التي تؤثر على الفرد، فيحاول أن يخفف هذه الحالة من خلال تغيير اتجاهه إيجاباً أو سلباً، بتأثير تعديل إدراكه المعرفي عن الأشخاص أو الأشياء

كيف نطبق نظرية التوازن في مجال الاتصال؟

الفكرة الرئيسة في نظرية التوازن، هي انه إذا كان الناس يسعون إلى تحقيق التآلف أو التوافق بين معتقداتهم ومشاعرهم عن الأشياء المختلفة، حينئذ يمكن تغيير اتجاهاتهم، بتعديل معتقداتهم أو مشاعرهم عن الأشياء المختلفة، فهناك عادة اتفاق بين المشاعر والمعتقدات (أو العواطف والمعارف) وحينما تنشأ حالة عدم الاتفاق بين المشاعر والمعتقدات. بهذا، فالجانب العاطفي للاتجاه يمكن تغييره بحيث يتفق مع المعتقدات التي غيرت أو المعارف التي تغيرت بالنسبة لهذا الشيء، وعلى الجانب الآخر يفترض روزنبرخ انه إذا غير الفرد معتقداته، فمعنى هذا أن

(11) المشاقبة، بسام (2011) نظريات الاتصال (عمان: دار أسامة)، ص166.

(12) المرجع نفسه، ص249.

المشاعر العاطفية هي وحدها التي سببت التغيير، وأن هذا التغيير ليس نتيجة للهجوم المباشر على المعتقدات نفسها⁽¹³⁾.

نظرية التنافر المعرفي:

تعريفها: هي وجود اتجاهات في داخل الفرد متنافرة ومتعارضة. وتنطلق نظرية التنافر في المعرفة من عدم وجود اتفاق سيكولوجي، وهذا الاتفاق لا يفسر عملية الاتصال، حيث أنه من المحتمل أن يقدم الفرد على سلوك معين، دون أن يكون لديه مبررات كافية، وبعد أن يقدم عليه يحاول أن يبحث عن تبريرات إضافية لسلوكه⁽¹⁴⁾.

وتستند هذه النظرية إلى فكرة الاتزان النفسي، ويرى صاحبها ليون فيستنجر، أن الإنسان عندما يقع تحت تأثير أفكار متنافرة يتولد داخله نوع من التوتر، الذي من شأنه أن يحدث تغيير لإزالة هذا التنافر والعودة به مرة أخرى إلى حالة التوازن المعرفي⁽¹⁵⁾.

ووفقا لفستنجر، هناك ثلاثة أنواع من العلاقات بين عناصر معرفتنا⁽¹⁶⁾:

- قد لا يكون هناك علاقة قوية بين عناصر معرفتنا.
- قد يكون هناك علاقة اتفاق قوية بين عناصر معرفتنا.
- قد يكون هنا علاقة تعارض أو تنافر بين الأمور التي نعرفها.

وقد قام فيستنجر بصياغة الفكرة العامة، التي تقوم عليها افتراضات نظرية التنافر المعرفي، وهي أن الشخص إذا كان يعرف عدة أشياء، لا تتوافق معرفيا مع بعضها البعض، فإنه يحاول بطرق مختلفة أن يجعلها أكثر توافقا. فإذا كان هناك عنصران من المعلومات لا يتوافقان مع بعضهما البعض معرفيا، يقال أنهما في حالة تنافر، وقد تعبر عناصر المعلومات عن نوع من السلوك، أو الوجدانيات، أو الرأي أو ما إلى ذلك، وتؤكد لفظة معرفي أن النظرية تركز على البنية المعرفية للفرد⁽¹⁷⁾.

وينشأ التنافر نتيجة للأسباب التالية⁽¹⁸⁾:

1. وجود تعارض أو عدم اتفاق منطقي الذي يحدث حينما تتبع معلومة أخرى بشكل منطقي.
2. إن الأنماط الشعبية الثقافية التي يتقبلها الناس دون نقاش تأتي لأنها تعكس وجهات نظر الجماعة الأخلاقية الأساسية.
3. عمومية الرأي، كما يحدث حينما يتواجد اختلاف بين معرفة محددة لدينا ومعرفة أكثر عمومية.
4. تجاربنا السابقة.

(13) رشتي، جيهان (1978) الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربي)، ص250.

(14) المشاقبة، بسام (2011) نظريات الاتصال (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع)، ص176.

(15) مصباح، عامر، (2010) علم النفس الاجتماعي في السياسة والإعلام (القاهرة: دار الكتاب الحديث)، ص290.

(16) رشتي، جيهان، مرجع سابق، ص270.

(17) مصباح، عامر، مرجع سابق، ص291.

(18) المشاقبة، بسام، مرجع سابق، ص169.

وحسب ليون فيستنجر، فإن الإنسان يعمل على جعل اتجاهاته تتفق مع بعضها البعض، ومع سلوكه، وينبثق عن افتراضه هذا النتيجتان التاليتان⁽¹⁹⁾:

1. أن التنبؤ بأي عملية تنطوي على اتخاذ قرار، أو اختيار بين بديلات، سيؤدي إلى حدوث حالة تنافر، خاصة إذا تضمن البديل الذي لم يتم اختياره، على خصائص ايجابية تجعله هو الآخر بديلا مرغوبا، أو تضمن البديل الذي تم اختياره خصائص سلبية كان يحتمل أن تجعل الفرد يرفضه.

2. إن حالة التنافر التي تنشأ بعد اتخاذ القرار، تجعل مزايا البديل الذي تم اختياره تزيد، ومزايا البديل الذي لم يتم اختياره تقل.

ويمكن الإفادة مما سبق عرضه، في سبيل الحصول على صورة اللاجئيين السوريين في نهنية المواطنين الأردنيين، بالقول بأن التصورات المعرفية التي قدمتها وسائل الإعلام الأردنية، تعتبر عاملا من عوامل تكوين الصورة الذهنية للاجئين السوريين، والذي ينعكس بدوره على اتجاهاتهم وسلوكهم نحو اللاجئين السوريين لاحقا، حيث أن الصورة التي تنطبع في أذهانهم لم تأت من فراغ، فهي مرتبطة بما تم إدراكه من عناصر معرفية قدمتها تلك الوسائل، ستؤثر سلبا أو إيجابا على عواطف المواطنين، وبالتالي سيكون سلوكهم منسجما مع هذا الإدراك، وهذا بحد ذاته يشير إلى التوازن المعرفي، والذي يلعب دورا هاما فيما يحويه ذهن الفرد من الأساس في عملية التوازن تلك.

أما في جانب التنافر المعرفي، وعلاقته بتكوين صورة ذهنية عن اللاجئين السوريين، فقد يقع أفراد العينة تحت تأثير أفكار ومعتقدات متنافرة، تبعا لاختلاف مصادر حصولهم على المعلومات المتعلقة باللاجئيين السوريين، فقد تكون معلومات كل مصدر مغايرة لمعلومات المصادر الأخرى، تبعا للقائم بالاتصال وسياسته الإعلامية وعوامل أخرى، وقد تكون هذه المعلومات مناقضة لما يحويه ذهن المتلقين من أفراد العينة، من معلومات ومعتقدات مسبقا، قبل التعرض لوسائل الإعلام، وبذلك يدخل المتلقون في حالة من التوتر، والذي يقود بدوره إلى تغيير في إحدى جزئيات هذه المعلومات، في سبيل الرجوع إلى حالة الاتزان، في صورة اللاجئيين السوريين كما كان الذهن يحتفظ بها مسبقا، أو تغيير السلوك وفقا لتغيير المعتقدات والمعلومات الموجودة مسبقا، أو باختيار ما يتفق من هذه المعلومات، مع معتقدات أفراد العينة ومعلوماتهم المسبقة.

الدراسات السابقة:

ثمة دراسات عديدة أجريت، حول الصورة الذهنية لموضوعات متعددة، سعيا لوضع اليد على مصادر تشكيل الصورة الذهنية، وأبرز ملامحها، وللوقوف على الآثار المعرفية، والوجدانية، والسلوكية، التي تنعكس عن الصورة الذهنية، ونظرا لتعدد الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص، على نحو يصعب حصره في دراستنا الحالية، فقد اكتفى الباحثان باستعراض أهم هذه الدراسات من وجهة نظرهما ذلك على النحو التالي:

المحور الأول: دراسات تتعلق بالصورة الذهنية

(19) رشتي، جيهان (1978) الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة: دار الفكر العربي)، ص268.

1- دراسة فريحات (2015) ⁽²⁰⁾ بعنوان " دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لمجلس النواب الأردني لدى الشباب الجامعي". اتبع الباحث المنهج الوصفي واختار عينة حصرية مكونة من 400 مفردة وقد أظهرت نتائج الدراسة ماييلي: احتلت القنوات الفضائية المرتبة الأولى بالمتابعة بنسبة 24,5% وأدنى نسب كانت للصحف والمجلات بنسبة 10,5%. والمصادر التي اعتمدها المبحوثون ساهمت في رسم صورة ذهنية عن المجلس بصورة معتدلة بنسبة 50,5% بينما أشار 23,3% أنها لم تساهم. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تشكيل الصورة الذهنية، تبعا للسمات الديمغرافية للمبحوثين، باستثناء متغير النوع الاجتماعي لصالح الإناث.

2- دراسة الشكري (2015) ⁽²¹⁾ بعنوان "الصورة الذهنية للمجالس النيابية لدى قادة الرأي العام الأردني". هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة الصورة الذهنية لمجلس النواب الأردني السابع عشر لدى قادة الرأي العام واعتمدت على منهج المسح الوصفي وتكونت عينة الدراسة من 232 مفردة ومن أهم نتائجها: اتسمت صورة النواب بملامح سلبية في أبعادها المعرفية، والوجدانية، والسلوكية لدى قادة الرأي العام في الشمال. ويتعرض قادة الرأي العام لوسائل الإعلام الأردنية بنسبة 82,3%. ويتابع أفراد العينة أخبار المجلس بنسبة منخفضة بلغت 4,16%. وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية، بين صورة مجلس النواب لدى المبحوثين ونواياهم في العزوف عن متابعة أخبارهم. وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية، بين بعض الفقرات المتعلقة باتجاهات المبحوثين نحو التغطية الإعلامية لمجلس النواب، وبين الصورة الذهنية للمجلس.

3- دراسة الراجحي (2014) ⁽²²⁾ بعنوان "الصورة الذهنية لجماعة الإخوان في الصحافة الالكترونية المصرية".هدفت الدراسة إلى تحديد أبعاد الصورة الذهنية لجماعة الإخوان في الخطاب الإعلامي للصحافة الالكترونية، وتمثلت الدراسة بثلاث صحف الكترونية هي الأهرام والمصري اليوم والأهالي، وذلك باستخدام الأسبوع الصناعي للفترة الممتدة من تشرين الثاني 2013 إلى شباط 2014. وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي: هيمنة الاستمالة العاطفية على محتوى الرسالة الإعلامية للعينة بما نسبته 66.2%، أما العقلية فلم تتجاوز 4.95%. ومعظم مصادر العينة كانت مصادر أمنية، أو حزبية معارضة للإخوان بنسبة 84.13%. وبالنسبة لاتجاهات خطاب عينة الدراسة، فإن الاتجاه السلبي تميز بشدته بنسبة 96.65%. ورسمت عينة الدراسة صورة حكم الإخوان بأنه فاشي بنسبة 32.69%، غير وطني بنسبة 34.61%، وإرهابي بنسبة 15.38%.

(20) فريحات، راشد (2015) دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لمجلس النواب الأردني لدى الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك..

(21) الشكري، دعاء (2015) الصورة الذهنية للمجالس النيابية لدى قادة الرأي العام الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك

(22) محمد الراجحي(2014)، الصورة الذهنية لجماعة الإخوان في الصحافة الالكترونية المصرية، مركز الجزيرة للدراسات

4- دراسة العوامرة (2013) ⁽²³⁾ بعنوان "الصورة الذهنية للبطل في المسلسلات التركية المدبلجة إلى العربية". هدفت الدراسة إلى استقصاء الصورة الذهنية للبطل في المسلسلات التركية المدبلجة، وتكونت عينة الدراسة من مسلسل وادي الذئاب الجزء الرابع، حيث اشتملت عينة الدراسة على 15 حلقة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: مازالت المسلسلات التركية تستحضر صورة البطل الخارق، القادر على القيام بكل شيء، الشجاع، النبيل، الذي يقدم الطاعة لوطنه، ويعمل من أجل مصلحته، وهو المثالي الذي لا يمكن وجوده إلا في مسلسلات التشويق والإثارة. وأن أبطال الشر صورتهم سلبية، يظهرون بمظهر بشع في الغالب، سفاحون، محبوبون للسلطة، قاسيو الملامح، دنيئو التفكير، لا مبدأ لهم، سوى الوصول لهدفهم بأي طريقة كانت. ولم تغفل المسلسلات عن بعض الجوانب المعتدلة، التي تعطي البطل صفة واقعية في بعض الأحيان، كي تبدو الصورة متقبلة إلى حد ما.

5- دراسة المطيري (2012) ⁽²⁴⁾ بعنوان "الصورة الذهنية لرجل الأمن كما يدركها الجمهور السعودي" هدفت الدراسة للتعرف على الصورة الذهنية لرجل الأمن كما يدركها الجمهور، والتعرف إلى العلاقة بين الصورة الذهنية، ومستوى الرضا عن رجل الأمن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واختار الباحث عينة عشوائية بسيطة، قوامها 384 مفردة ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: وجود صورة ذهنية إيجابية عن رجل الأمن لدى الجمهور السعودي. وتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل بين الصورة الذهنية لدى الجمهور عن رجل الأمن ومدى رضاه عن أسلوب تعامل رجل الأمن. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الذكور، واتجاهات الإناث، حول مدى رضا الجمهور عن أسلوب تعامل رجل الأمن، لصالح الذكور.

المحور الثاني دراسات تتعلق باللاجئين السوريين والأزمة السورية

6- دراسة خصاونة (2015) ⁽²⁵⁾ بعنوان "التغطية الإذاعية لازمة اللاجئين السوريين في الأردن برنامج ساعة سورية في إذاعة يرموك أف أم أنموذجاً". هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة التغطية الإذاعية لازمة اللاجئين السوريين في الأردن، وذلك بتحليل مضمون 34 حلقة إذاعية من برنامج ساعة سورية. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: ركز البرنامج بدرجة كبيرة على موضوعات الحماية، والتوعية الحقوقية بنسبة 29,4%، يليها موضوعات الصحة بنسبة 20,6%، ثم التعليم بنسبة 11,8%، ولم يولي أهمية للموضوعات السياسية والدينية. واعتمد البرنامج على الاستمالات العقلية بنسبة 41,2%، تليها العاطفية بنسبة 29,4%، وأخير التخويفية بنسبة 10%.

(23) إبراهيم العوامرة (2013)، الصورة الذهنية للبطل في المسلسلات التركية المدبلجة إلى العربية

(24) المطيري (2012)، الصورة الذهنية لرجل الأمن كما يراها الجمهور السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

7- دراسة الدليمي (2016) ⁽²⁶⁾ بعنوان "المعالجة الصحفية لشؤون اللاجئين السوريين في الصحافة الأردنية جريدة الرأي أمودجا". وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة تغطية الصحافة الأردنية لشؤون اللاجئين متمثلة بجريدة الرأي، و أجريت الدراسة على 30 عددا من صحيفة الرأي وأسفرت عن النتائج التالية: حازت التغطية التسجيلية على أعلى مرتبة بنسبة 63%، تليها التمهيدية بنسبة 23%، وأخيرا التحليلية بنسبة 14%. واستخدمت الصحيفة الاستمالات العقلانية بنسبة 63%، تليها العاطفية بنسبة 32%، ثم التخوفية بنسبة 5%. وجاءت موضوعات المساعدات والإغاثة في المرتبة الأولى بنسبة 35%. تلتها مشكلات التواجد السوري بنسبة 30%، ثم موضوعات الأوضاع الصحية بنسبة 20%.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة القضاة وآخرون (2016) ⁽²⁷⁾ بعنوان "الصورة الذهنية للمنظمات المسلحة في نشرات الأخبار" داعش نموذجا. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الصورة الذهنية لمنظمة داعش، من خلال نشرات الأخبار، باستخدام منهج المسح على عينة مكونة من 190 أستاذنا من أساتذة الإعلام في 19 دولة عربية. وأشارت النتائج إلى ما يلي: أشار 96% من أفراد العينة أن صورة داعش ترتبط لديهم بالخوف، وأشار 92% أنها مرتبطة بالعاطف مع الضحايا، وأفاد 87% أنها تؤدي إلى كشف ونشر الفاعل. وبالنسبة للصورة الذهنية لداعش باعتبارها منظمة إرهابية، فقد أشار 92% من أفراد العينة أنها فقاعة تضخيم ومبالغة، وأشار 75% أنها منظمة أجنبية ملفقة. ويؤيد 35% من أفراد العينة داعش. والقنوات العربية كانت محايدة في تغطيتها بانحراف معياري مقداره 1،3 وكذلك القنوات الغربية بانحراف مقداره 1،5 %.

2- دراسة vahini، (2015) ⁽²⁸⁾ بعنوان "تأثير وسائل الإعلام على صورة المزارعين بين جيل الشباب: دراسة حالة التغطية الإخبارية لانتحار المزارعين عبر قنوات كارناتاكا". استخدمت الدراسة المنهج المسحي، وتكونت عينة الدراسة من 200 مفردة من الطلاب والموظفين الشباب. وأشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي: أفاد 33% من المبحوثين أن الإعلام يغير الآراء و42% أفادوا أن الإعلام لديه القدرة على تغيير وخلق صورة ذهنية لدى الجمهور. وغالبية المشتركين لديهم صورة سلبية عن المزارعين بما نسبته 62،8 من العينة. وأشار 74% منهم أن الأنباء الواردة

33).الدليمي، علاء (2016) المعالجة الصحفية لشؤون اللاجئين السوريين في الصحافة الأردنية جريدة الرأي أمودجا، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول " اللاجئين والأمن والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك

37).Vahini, (2015) Impact of mass media on the image formation of farmers among younger generation: case study of farmers' suicide news coverage among Karnataka news channels, Bangalore University.

من وسائل الإعلام موثوقة. وأفاد 50% من المبحوثين أن وسائل الإعلام غيرت أرائهم بمهنة الزراعة، فهي تجنبهم اختيار المهنة، وتقدمها بأنها الملاذ الأخير.

3- دراسة (Wayne, Chan (2015)⁽²⁹⁾ بعنوان "تمثيل وسائل الإعلام للصورة الذهنية لرجل الشرطة: ملاحظات بحثية على حركة الإقامة في هونج كونج". سعت الدراسة إلى التعرف على الصورة الذهنية لرجل الشرطة، وعلاقتها بالمهام الخاصة الموكلة إليه، واعتمد الباحث أداة تحليل المضمون لتقارير الصحف المحلية اليومية، في مدينة هونج كونج، والتي تحدثت عن انتقال الناس إلى هونج كونج، وغطى التحقيق (79) يوما، وأما الصحف المدروسة فهي Apple Daily, Ming Palo, Oriental Dairy وتمثلت النتائج بما يلي: أن وسائل الإعلام تقدم الصورة الذهنية لرجل الشرطة، المتعلقة بواجبات مكافحة الجرائم بشكل إيجابي بنسبة 62.1%، وبشكل سلبي بنسبة 12.3%، وبشكل محايد بنسبة 14.0%. وأن وسائل الإعلام قدمت الصورة الذهنية، المتعلقة بحفظ النظام بصورة سلبية بنسبة 59.7%، وإيجابية بنسبة 19.7%، ومحايدة بنسبة 15.1%، وغير محددة بنسبة 5.5%.

4- دراسة الراجحي (2014)⁽³⁰⁾ بعنوان "الصورة الذهنية للمسلسل الأمريكي والأفلام بين الشباب العربي" دراسة حالة الشباب الأردنيين والكويتيين: هدفت الدراسة إلى معرفة الصورة الذهنية للفيلم والمسلسل الأمريكي لدى الشباب العربي وتكونت عينة الدراسة من 1827 شخص وأظهرت النتائج ما يلي: خصائص الأبطال التي تجذب المبحوثين مرتبة كالتالي؛ الشجاعة، ثم الوسامة، تليها القدرة على استخدام الأسلحة الحديثة والقديمة. ويتأثر المبحوثون بما تقدمه الأفلام والمسلسلات الأمريكية بالحياة الشخصية بالمرتبة الأولى، تليها كيفية التعامل مع الآخرين، ثم الرغبة في أن يعيش نفس الحدث، وأخيرا التفكير بالهجرة لا سيما أمريكا.

5- دراسة Xigen (2007)⁽³¹⁾ بعنوان "مراحل الأزمة والأطر الإعلامية والوظائف : التغطية الإعلامية لمأساة 11/9 خلال إل 24 ساعة الأولى في محطات التلفزيون الأمريكية". هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية التغطية الإعلامية، لخمس محطات تلفزيونية أمريكية لأحداث 11 أيلول 2001، من خلال دراسة النشرات الإخبارية في الساعات الأربعة والعشرون الأولى للكارثة، وتمثلت عينة الدراسة في القنوات (FOX, CNN, NBC, CBS, ABC). وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: وسائل الإعلام كانت مصدرا أساسيا للمعلومات. ولم تقم وسائل الإعلام بالدور الإرشادي أو

.Chan, Wayne WL. "The Media Representations of Police Image." SAGE Open 5.3 (201538).

40). Li, Xigen. "Stages of a crisis and media frames and functions: US television coverage of the 9/11 incident during the first 24 hours." Journal of Broadcasting & Electronic Media 51.4 (2007): 670-687.

دور الموساسة للتخفيف عن الجمهور خلال الأزمة. وضخامة الكارثة وما رافقها من معلومات غير مؤكدة، حدت من اعتماد وسائل الإعلام على المسؤولين كمصدر للمعلومات. التعليق على الدراسات السابقة:

- اتفقت مع عدد من أهداف الدراسات السابقة المتعلقة بالصورة الذهنية، التي سعت لمعرفة المصادر المؤثرة في تشكيل الصورة الذهنية، ومعرفة وجهات نظر الباحثين حول أبرز ملامح الصورة لموضوع الدراسة، ومدى انعكاس الصورة على الباحثين معرفياً، ووجدانياً، وسلوكياً.
- أنها تندرج ضمن البحوث الوصفية، والتي اتبعت منهج المسح كأغلب الدراسات المذكورة .
- استخدمت الغالبية العظمى من الدراسات السابقة والمندرجة تحت محور أبحاث الصورة الذهنية على وجه التحديد، الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات .
- ساعدت الدراسات السابقة في اختيار النظرية المستخدمة، وكيفية تطبيقها على موضوع الدراسة.
- تحديد منهج الدراسة والتعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج .
- طريقة عرض النتائج في الدراسات السابقة، والتعليق على الجداول، وتفسيرها .
- تحديد أداة الدراسة، وصياغة فروض الدراسة، وأسئلتها.
- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: أنها تعتبر الدراسة الأولى التي جمعت بين دور الإعلام في تكوين الصورة الذهنية وقضية اللاجئين السوريين . فأغلب الدراسات السابقة التي عنيت بقضيتي الأزمة السورية، أو اللاجئين السوريين، تناولت موضوع التغطية الإعلامية لأحد الموضوعين، إما بالصحف أو الإذاعة. أما البحوث المتعلقة بالصورة الذهنية فقد تناولت دور الإعلام في تكوين الصورة الذهنية بالنسبة لمواضيع أخرى، كمجلس النواب، ورجل الأمن، وجهاز الشرطة، والمسلسل الأمريكي، والبطل في المسلسلات التركية، وصورة المملكة السعودية، وقناة الجزيرة والجزيرة الدولية، الأخوان، وصورة العراق في الصحافة الأمريكية.

نوع الدراسة ومنهجها

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي : هو الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن الباحثون من خلالها وصف الظواهر العلمية، والظروف المحيطة بها، والمجال العلمي الذي تنتمي إليه، وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة، والمتأثرة فيها⁽³²⁾. وفي إطار المنهج الوصفي، تم استخدام المنهج المسحي من خلال مسح الرأي العام بالعينة، والذي يعرف بأنه: التجميع المنظم للمعلومات من المستقصى منهم بهدف فهم أو التنبؤ بسلوك المجتمع محل الدراسة⁽³³⁾.

مجتمع الدراسة وعينتها

41). الطائي، مصطفى وخير، أبو بكر مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية (مصر: دار الوفاء)، (2007)، ص.95

42). مزاهره، منال بحوث الإعلام (عمان : دار كنوز المعرفة). (2010)، ص.10

مجتمع الدراسة هو سكان محافظة اربد والبالغ عددهم 1.770 مليون نسمة وتم اختيارها نظرا للتنوع الديمغرافي فيها ولوقوعها على الحدود السورية، وتأثرها بموجات اللاجئين المتلاحقة والبالغ عددهم في محافظة اربد (343 ألفا) حسب نتائج التعداد السكاني لدائرة الإحصاءات العامة لعام 2015.

ونظرا لكبر عدد مفردات مجتمع الدراسة وصعوبة تطبيق الدراسة عليه بأكمله لما يتطلبه من الوقت والجهد، وكذلك فريق عمل ونفقات مرتفعة، ونظرا لصعوبة ضبط المتغيرات لكثرتها، تم اختيار عينة من هذا المجتمع ممثلة له وتحمل نفس خصائصه، بحيث يسهل التعامل معها من كل الزوايا، من حيث سهولة ضبط المتغيرات، و قلة التكاليف، وسرعة الوصول إلى النتائج وتم اختيار مفردات العينة بطريقة العينة المتاحة، في إطار العينات اللا احتمالية ممن يتابعون وسائل الإعلام في محافظة اربد، وكان قوام العينة 400 مفردة موضحة كما في الجدول التالي:

جدول (1) خصائص أفراد العينة

النسبة	التكرار	الفئات	
48.0	192	ذكر	النوع الاجتماعي
52.0	208	أنثى	
52.3	209	من 25 فأقل	العمر
25.5	102	من 26-35	
22.3	89	أكثر من 35	
22.0	88	ثانوية عامة أو أقل	المستوى التعليمي
21.3	85	دبلوم	
42.5	170	بكالوريوس	
14.3	57	دراسات عليا "ماجستير، دكتوراه"	
40.8	163	متدن	المستوى الاقتصادي
40.3	161	متوسط	
19.0	76	مرتفع	
100.0	400	المجموع	

أداة الدراسة

لجمع المعلومات والبيانات من أفراد العينة، تم تصميم استبانته تحتوي على جزأين رئيسيين، حيث اشتمل الجزء الأول على البيانات الأولية (الخصائص الديمغرافية) لأفراد العينة، والتي تضمنت: النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي. وأما الجزء الثاني، فقد اشتمل على أسئلة تقيس أهداف الدراسة .

صدق الأداة

للتحقق من صحة الاستبانة، وصلاحياتها للتطبيق، ومدى تمثيلها لأهداف الدراسة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في كلية الإعلام / جامعة اليرموك، و تم إجراء التعديلات المطلوبة، فيما يتعلق بحذف احد الأسئلة، و حذف البدائل، وإضافة بعضها، ودمج

بعضها، وإعادة صياغة بعضها، .وفي ضوء ذلك، تم إعداد الاستبانة في شكلها النهائي بما يخدم الهدف الأساسي لهذه الرسالة، وتحقيق النتائج المرجوة منها قدر الإمكان .

ثبات الأداة:

لضمان ثبات المقاييس التي حوتها الاستمارة (7 مقاييس)، تم استخدام اختبار "كرونباخ ألفا". وقد تراوحت نسب الثبات ما بين(70,) (86,) وهي نسب مرتفعة، ومقبولة لكافة فقرات الاستبانة،

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم معالجة البيانات إحصائيا باستخدام الحاسب الآلي، من خلال برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية SPSS وتم تطبيق المعاملات الإحصائية الآتية: التكرارات البسيطة والنسب المئوية. والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري. ومعامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات . واختبار (ANOVA) للفروق بين المتوسطات الحسابية واختبار فروس الدراسة. واختبار شيفية للمقارنات البعدية لمعرفة مصادر الفروق. واختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات أداة الدراسة.

حدود الدراسة :

تقتصر حدود الدراسة على ما يلي :

الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الأول للعام الدراسي 2016- 2017

الحدود المكانية: الأردن، إربد .

ملخص نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي:

1. حظيت الموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين التي تبث عبر وسائل الإعلام الأردنية بمتابعة كبيرة نوعا ما، حيث بلغت نسبة من يتابعونها (دائما وأحيانا) 63% بينما يتابعها بشكل نادر ما نسبته 37%. وهذا ما يبين ضخامة الأثر الذي قد تتركه في تشكيل الصورة الذهنية عن اللاجئين لدى متابعيها من أفراد العينة سواء ايجابيا أم سلبيا.
2. تصدرت المواقع الإخبارية الأردنية المرتبة الأولى في درجة المتابعة بمتوسط حسابي يبلغ مقداره 2.98، وهذا يعود لما تفوقت به على باقي الوسائل من سهولة وسرعة في تدفق المعلومات ولتوافرها في كل زمان ومكان عبر أجهزة الهاتف النقال، ويليها مباشرة التلفزيون الأردني الرسمي والقنوات التلفزيونية الأردنية الخاصة، بمتوسط حسابي مقداره 2.38، ثم الإذاعات الأردنية بمتوسط حسابي مقداره 2.31، وأخيرا الصحف المحلية الأردنية بنسبة متابعة منخفضة بمتوسط حسابي 2.15، وهذه نتيجة منطقية ومتوقعة نظرا لنوعية الجمهور المستهدف من الصحف والمتمثل في فئة النخبة المثقفة من المهتمين بقضايا المجتمع المحلي والدولي.
3. احتلت صفحات التواصل الاجتماعي المرتبة الأولى كمصدر من مصادر الحصول على معلومات عن اللاجئين السوريين، وبمتوسط حسابي مرتفع مقداره 3.14، وهذا عائد لمدى انتشارها

- وسيطرتها على اغلب فئات المجتمع، حيث أصبحت جزءاً من الروتين اليومي يصعب الاستغناء عنه، ويليه على التوالي الاصدقاء 2.94 ثم الاحتكاك الرسمي باللاجئين 2.48 فالزملاء 2.81 ثم الجيران 2.71، وتدل هذه النتائج على أهمية الاتصال المباشر كمصدر من مصادر المعلومات التي توازي بالأهمية وسائل الإعلام فالإنسان يؤسس صورته عن الأشياء والأشخاص عن طريق التجارب المباشرة والغير مباشرة . بينما حصلت النشرات والمطويات التي تصدرها هيئات أو جمعيات مهتمة بقضايا اللاجئين السوريين على متوسط حسابي منخفض مقداره 1.99 .
4. تكون درجة المتابعة في أعلى مستوياتها عند حدوث مشكلات تتعلق باللاجئين داخل الأردن وذلك بمتوسط حسابي 2.46، وربما يعود ذلك للحس الوطني ومدى اهتمام أفراد العينة بالأمن والاستقرار الداخلي بلدهم أما بالنسبة لدرجة المتابعة في كل الأوقات فقد نالت متوسط حسابي منخفض مقداره 1.75.
5. رأى أفراد العينة أن وسائل الإعلام الأردنية أسهمت في تقديم معلومات لأفراد العينة حول اللاجئين السوريين، تمثلت في مدى تأثير وجود السوريين على الاقتصاد الأردني والدور الذي تقوم به الحكومة الأردنية في خدمة اللاجئين بمتوسط حسابي بلغ 2.45. أما المعلومات التي لم يتم تغطيتها بشكل واسع بحسب أفراد العينة فهي موقف الدول الغربية من اللاجئين السوريين فقد بلغت بالمتوسط الحسابي 1.99.
6. أسهمت المعلومات التي قدمتها وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل صورة ذهنية عن اللاجئين السوريين وذلك بنسبة 76.8% في حين لم تشكل أي صورة ذهنية بما نسبته 23.2% . وهذه النتيجة توضح ضخامة الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الأردنية والتي تعتبر الأساس الذي يبنى عليه المبحوثون صورهم الذهنية وذلك بما قدمته من تصورات معرفية ومعلومات حول اللاجئين، أضيفت إلى رصيد خبرات ومعلومات المبحوثين الموجودة مسبقاً.
7. من ابرز ملامح الصورة الذهنية للاجئين السوريين والتي تشكلت بفعل وسائل الإعلام الأردنية، أن وجودهم كان سبباً في غلاء الأسعار وإيجارات الشقق، وأنهم يضيقون فرص العمل على الأردنيين، لاقت بعض العبارات الايجابية نسبة مرتفعة لدى المبحوثين وهذا يدل على انه ورغم الصورة السلبية التي تشكلت لدى 42.3% من أفراد العينة بفعل وسائل الإعلام الأردنية، لكن هذا لا يمنع من التعاطف مع شعب حرب، وهذه دلالة أيضاً على موضوعية الإجابة عند المبحوثين، حيث أنهم لم ينكروا أن السوريين ماهرين في العمل، وشكلوا إضافة نوعية للأيدي العاملة.
8. أثرت الصورة الذهنية التي تشكلت بفعل وسائل الإعلام الأردنية بشكل ايجابي على الجانب الوجداني لدى أفراد العينة، فقد احتل الشعور بعجز الدول العربية عن إيجاد حل لمشكلة اللاجئين السوريين المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.37، يليه الشعور بضرورة نصررة قضية اللاجئين السوريين بمتوسط 2.33، ثم التعاطف مع معاناة اللاجئين بمتوسط 2.23 ولكن على الرغم من ذلك هناك رغبة في خروجهم من الأردن بلغ متوسطها الحسابي 2.5 أما العبارات السلبية فقد حصلت على متوسطات حسابية منخفضة كعدم التعاطف بما يحدث في بلدهم من المصائب

بمتوسط 1.56 تليها الرغبة بعدم احترامهم بمتوسط 1.54. وهذا يدل على وعي أفراد العينة وإنسانيتهم فعلى الرغم من ارتفاع نسبة من تشكلت لديهم صورة سلبية إلا أن هذا لم يؤثر بشكل كبير على إنسانيتهم ووجدانهم بصورة سلبية تنتزع الرحمة والإنسانية.

9. احتلت الآثار السلوكية الايجابية للصورة الذهنية المتشكلة بفعل وسائل الإعلام الأردنية الصدارة، حيث حصلت عبارة تقديم المساعدة المباشرة لمن يعرفهم المبحوثون من السوريين على متوسط حسابي مقداره 2.12، يليه جمع المساعدات العينية والنقدية للاجئين السوريين بمتوسط حسابي 1.94، ثم بناء علاقات اجتماعية مع السوريين 1.93 في حين حصدت الآثار السلبية بمتوسطات حسابية منخفضة. وهذه نتيجة منطقية لان سلوك الأفراد هو انعكاس لاتجاهاتهم الناتجة عن الصورة الذهنية التي تكونت لديهم، وبما أن الاتجاهات كانت ايجابية، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على سلوك المبحوثين، فسلوك الفرد يبني على معارفه ووجدانه واتجاهاته فان كانت موجبة سيكون الفرد غالبا مستعدا لإظهار سلوكا ايجابيا مؤيدا للموضوع.

نتائج اختبارات الفروض

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة متابعة المبحوثين للموضوعات والأخبار المتعلقة باللاجئين السوريين تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية .
- ثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اهتمام المبحوثين بمتابعة الموضوعات والأخبار المتعلقة باللاجئين السوريين تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التصورات المعرفية التي تكونت لدى المبحوثين عن اللاجئين السوريين نتيجة لمتابعتهم للموضوعات المتعلقة بهم تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية .
- ثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ملامح الصورة التي تكونت لدى المبحوثين حول اللاجئين السوريين من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام الأردنية تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية بينما ثبت وجود فروق تعزى لمتغير العمر وذلك لصالح فئة 35 سنة أو أكثر .
- ثبت خطأ فرضية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآثار الوجدانية التي ترتبت علي الصورة الذهنية التي تكونت لدى المبحوثين حول اللاجئين السوريين تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية.
- ثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآثار السلوكية التي ترتبت علي الصورة الذهنية التي كونت لدى المبحوثين حول اللاجئين السوريين تعزى إلى متغيراتهم الديمغرافية.
- توجد علاقة ايجابية دالة إحصائية بين كثافة متابعة المبحوثين للموضوعات والأخبار المتعلقة باللاجئين السوريين ومدى ايجابية الصورة الذهنية التي تشكلت عنهم .
- ثبت صحة فرضية وجود علاقة ايجابية دالة إحصائية بين كثافة متابعة المبحوثين للموضوعات والأخبار المتعلقة باللاجئين السوريين وتأثيراتها المعرفية عليهم.
- توجد علاقة ايجابية دالة إحصائية بين كثافة متابعة المبحوثين للموضوعات والأخبار المتعلقة باللاجئين السوريين وتأثيراتها الوجدانية عليهم.
- ثبت وجود علاقة ايجابية دالة إحصائية بين كثافة متابعة المبحوثين للموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين وتأثيراتها السلوكية عليهم

التوصيات:

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:
1. ضرورة اهتمام وسائل الإعلام الأردنية في إبراز رواية المجتمعات المستضيفة ورواية اللاجئين وجعلها حاضرة في الإعلام، وهذا يساهم في تشكيل صورة ذهنية مطابقة للواقع الذي يرويه أصحاب القضية وهم اللاجئون والمواطنون الأردنيون مما يساهم في كون هذه الصورة اقرب إلى الواقع .
 2. التركيز على الصحافة الاستقصائية التي تخوض في قضايا اللاجئين وشؤونهم سواء داخل المخيمات أو خارجها ونقل الأوضاع بشكل قريب إلى الواقع بعيدا عن سيطرة الحضور الرسمي وأصوات المنظمات الاغاثية .
 3. إعداد دراسات وأبحاث تهدف إلى تسهيل التأقلم والانسجام بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأردنيين ثم التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإعلامية الأردنية ومراكز الأبحاث المتخصصة بدراسات اللاجئين والنازحين لتنفيذ الاقتراحات والتوصيات ووضعها بعين الاعتبار عند إعداد الخطط الإعلامية.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم العوامرة (2013)، الصورة الذهنية للبطل في المسلسلات التركية المدبلجة إلى العربية . أبو شنب، جمال (2009) نظريات الاتصال والإعلام (دار المعرفة الجامعية).
- خصاونة، بلال (2015) التغطية الإذاعية لازمة للاجئين السوريين في الأردن برنامج ساعة سورية في إذاعة يرموك أف أم أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك .
- الدليمي، علاء (2016) المعالجة الصحفية لشؤون اللاجئين السوريين في الصحافة الأردنية جريدة الرأي أنموذجا، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول " اللاجئين والأمن والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك .
- رشتي، جيهان (1978) الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربي).
- الشكري، دعاء (2015) الصورة الذهنية للمجالس النيابية لدى قادة الرأي العام الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك .
- الشمالية، ماهر وآخرون (2015) مقدمة في الإعلام (الأردن: الإعصار العلمي).
- الطائي، مصطفى وخير ،ابوبكر(2007) مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الاعلام والعلوم السياسية(مصر:دار الوفاء)
- عامر، فتحي (2010) معالجة الإعلام لقضايا الوطن العربي(القاهرة: العربي)
- العسكر، فهد(1993) الصورة الذهنية محاولة لفهم واقع الناس والأشياء (الرياض:طويق)
- العلاق، بشير(2010) نظريات الاتصال (عمان: اليازوري)
- فريحات، راشد (2015) دور وسائل الإعلام الأردنية في تشكيل الصورة الذهنية لمجلس النواب الأردني لدى الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك.
- محمد الراجحي(2014)، الصورة الذهنية لجماعة الإخوان في الصحافة الالكترونية المصرية، مركز الجزيرة للدراسات.
- مزهرة، منال(2010) بحوث الإعلام (عمان : دار كنوز المعرفة).
- المشاقبة، بسام (2011) نظريات الاتصال (عمان: دار أسامة).
- مصباح، عامر(2010) علم النفس الاجتماعي في السياسة والإعلام (القاهرة: دار الكتاب الحديث).
- المطيري (2002)، الصورة الذهنية لرجل الأمن كما يراها الجمهور السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- الميلادي ،عبد المنعم ،(2006)الاعلام (مصر: مؤسسة شباب الجامعة).

المراجع الأجنبية:

- Qudah, Mohammad (2016) the Mental Image of the Armed (Terrorist) Organizations in the News Bulletins Daish a Model: A Field Study on the Media Professors of the Arab Universities. Cross-Cultural Communication Vol. 12, No. 2, pp. 1-12
- Vahini, (2015) Impact of mass media on the image formation of farmers among younger generation: case study of farmers' suicide news coverage among Karnataka news channels, Bangalore University.
- Chan, Wayne WL. "The Media Representations of Police Image." SAGE Open 5.3 (2015):.

Qudah, Mohammed, and Rajhi Mnawr. "The mental image of American series and films among Arab youth: Afield study on the Jordanian and Kuwaiti youth." *European Scientific Journal* 10.2 (2014).

Li, Xigen. "Stages of a crisis and media frames and functions: US television coverage of the 9/11 incident during the first 24 hours." *Journal of Broadcasting & Electronic Media* 51.4 (2007): 670-687.

المواقع الالكترونية

البيان الختامي لمؤتمر "اللاجئون السوريون في الأردن" سؤال المجتمع والإعلام (2014) معهد الإعلام الأردني تم تسجيل الدخول بتاريخ / http://www.jmi.edu.jo/ar.2016 /4/27

حمود، طارق (2015)، صناعة الصورة الذهنية في وسائل الإعلام، صحيفة الزمان الالكترونية. تم تسجيل الدخول بتاريخ / http://www.azzaman.com.2016/4/27

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. تم تسجيل الدخول بتاريخ 2016/8/22. <http://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/WhoWeAre.aspx>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تم تسجيل الدخول بتاريخ 2018/8/22. <http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html>

الموسوعة العربية، المجلد السادس عشر تم تسجيل الدخول بتاريخ 2016/8/22-<http://www.arab-ency.com/ar>

اعتمادُ اللاجئِينَ السُّوريِّينَ على وسائلِ الإعلامِ الأردنيَّةِ كمصدرٍ للمعلوماتِ عن
الجمعيَّاتِ الخيريَّةِ (دراسةٌ مسحيةٌ)

وائل زياد الشرع د. بشار عبدالرحمن مطهر
جامعة اليرموك

اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الاعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية (دراسة مسحية)

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الإعلام الأردنية، كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية بالاعتماد على منهج مسح جمهور وسائل الإعلام، وتم الحصول على البيانات من أفراد عينة الدراسة باستخدام أداة الاستبانة، بالتطبيق على (400) مفردة بالطريقة العشوائية البسيطة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة اعتماد المبحوثين على الإنترنت كمصدر للحصول على المعلومات المتعلقة بشؤون اللاجئين قد حصلت على أعلى درجة بمتوسط حسابي بلغ (3.18)، ثم جاء التلفزيون بمتوسط حسابي بلغ (3.17)، وفي المرتبة الثالثة كانت وسائل الاتصال الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ (3.06)، أما فيما يتعلق بالإذاعات المسموعة ووسيلة الاتصال الشخصي، فقد حصلت على ترتيبات متوسطة أقرب إلى الدرجة القليلة في درجة اعتماد اللاجئين عليها كمصدر للحصول على المعلومات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الصحف والمجلات كانت أقل الوسائل التي يستخدمها اللاجئين كمصدر للحصول على المعلومات بدرجات قليلة. وأشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين درجة اعتماد اللاجئين على وسائل الإعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية وفقاً للمتغيرات: النوع، ومكان السكن، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي.

Dependence of Syrian Refugees on Jordanian Media as a Source of Information about Charities: A Survey Study

The study aimed to investigate the degree of Syrian refugees' dependency on Jordanian media as a source of information about CBOs. AS this study belongs to the descriptive studies, it adopted survey methodology using questionnaire as a tool to collect data. 400 individuals were investigated in simple random method. The study found that Internet has the highest degree of dependency as source of information with a total MEAN (3.18), followed by television with MEAN (3.17), and in third place was the social media (3.06), in the aspect of radio and tools of personal communication, the degree of dependency seem intermediate while it was the least in relation to newspaper and magazine. It also indicated that there is no significant relationship between the refugees' degree of dependence and there demographic variables.

المقدمة

أدى التطور التكنولوجي إلى إحداث ثورة هائلة في العملية الإعلامية، فأصبحت تمارس دوراً جوهرياً في إثارة اهتمام الجمهور بالقضايا والمشكلات المطروحة؛ حيث أصبحت مغزياً معرفياً يلجأ إليه الجمهور في الحصول على المعلومات حول مختلف القضايا (حلس ومهدي، 2010، 2).

حيث تعد وسائل الإعلام مصدراً من مصادر المعرفة التي تعمل على تشكيل وعي الإنسان، والتي تسهم في صياغة التصورات والمفاهيم العامة التي يراد تثبيتها في مجتمع معين، وتعد الصحافة الورقية والإلكترونية "والإذاعة والتلفزيون من وسائل الاتصال الجماهيرية الأكثر قدرة على تكوين الثقافة، وهي قادرة على الوصول إلى معظم شرائح المجتمع، حتى لو كانوا بالمناطق النائية، وهي قادرة على تكوين الرأي وتسييره في اتجاهات معينة ومحددة (شتيات، 2013، 5).

وتقوم وسائل الإعلام بدور مهم في تكوين الرأي العام لكثير من القراء، وكونت مرجعاً لا يستهان به في معرفة آخر الأخبار والمعلومات" فهي تكتسب أهميتها وخطورتها كوسائل إعلام وتعليم رئيسة وفاعلة، وتعمل وسائل الإعلام الأردنية جاهدة للقيام بمهامها وتحقيق أهدافها، فهي تقوم على جمع الأخبار، وتحليلها، والتحقق من مصداقيتها، وتقديمها للجمهور، وغالباً ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث المحلية، والعربية الدولية، سواء السياسية أو الاقتصادية وغيرها (الشناق، 2013، 1).

وتهتم الإذاعة والتلفزيون، والصحف، وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية المحلية بالأحداث الجارية، وتنتشر الأخبار والتعليقات والتحليلات حولها، وتحظى مسألة اللجوء والنزوح باهتمام وسائل الإعلام؛ نظراً لأهمية هذه المسألة التي تعد من أعقد القضايا التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، وقد كانت وليدة الخلافات السياسية التي تؤدي إلى صراعات كثيرة، والتي ينجم عنها موجات مستمرة من الهجرات القسرية، التي تجعل من اللاجئ ضحية لها، وتجعل منه فريسة للفتن والحروب والكوارث، وموقعاً خصباً للفكر والبطالة وكل ما يتعلق بأعباء اللجوء من مشكلات.

ونتيجة لذلك كله تنشأ مؤسسات وجمعيات خيرية تجعل اللاجئين دائمي البحث عنها؛ سعياً منهم إلى تخفيف معاناتهم، حيث تسعى تلك الجمعيات إلى تحقيق هدف سام وهو تغطية ما يتعلق بحقوق اللاجئين (البريثين، 2010، 22). وقد باتت القضايا المتعلقة بالشأن السوري تحظى باهتمام إعلامي واضح، وكان الأردن من بين الدول التي استقبلت العديد من العائلات النازحة وقدّمت لهم العون لحين استقرار الأوضاع، وعودة الأمن لديارهم. وقد اهتم الأردن بالتطورات المتعلقة بالشأن السوري وقضايا اللاجئين السوريين الموجودين داخل الأراضي الأردنية عن قرب، فقد تبنت الوسائل الإعلامية الأردنية سياسة إعلامية واضحة بشأنها، وحملتها على سلم أولوياتها في بث معظم الأخبار التي تتعلق بشأن النازحين السوريين (مهيرات، 2014، 1).

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف إلى مدى اعتماد اللاجئين السوريين في الأردن على وسائل الإعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية المهتمة بشؤونهم، وكذلك معرفة التأثيرات الناجمة جراء اعتمادهم على تلك الوسائل، فضلاً عن معرفة مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على درجة الاعتماد كالمتغيرات الديمغرافية "الجنس، والعمر، والسكن".

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في مدى اعتماد اللاجئين السوريّ في معرفة أهمية وسائل الإعلام الأردنية كمصدرٍ للمعلومات حول أنشطة الجمعيات الخيرية في تحسين أوضاعهم المعيشية بسبب امتداد الفترة الزمنية للأزمة السورية منذ ست سنوات، وتأثيرها على المجتمع الأردني، وضخامة القضية وحداتها. كما تناول مجتمع اللاجئين والذي يُعدُّ من المجتمعات المهمة التي ينبغي الكشف عن علاقته بوسائل الإعلام الأردنية. بالإضافة لقلة الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الإعلام الأردنية كمصدرٍ للمعلومات عن الجمعيات الخيرية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تعرّف:

- درجة تعرّف اللاجئين السوريّ لوسائل الإعلام الأردنية.
- كثافة تعرّف اللاجئين السوريّ لوسائل الإعلام الأردنية.
- أسباب اعتماد اللاجئين السوريّ على وسائل الإعلام الأردنية كمصدرٍ للمعلومات عن الجمعيات الخيرية.
- الآثار المعرفية، والوجدانية، والسلوكية لللاجئين السوريين (عينة الدراسة) أثر اعتمادهم على وسائل الإعلام الأردنية في الحصول على المعلومات عن الجمعيات الخيرية المهمة بشؤونهم.

النظرية المستخدمة:

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: النظرية مجموعة من المتغيرات والمفاهيم والافتراضات، تقدّم نظرة منظمة للظاهرة، وذلك من خلال تحديد العلاقات بين المتغيرات؛ بهدف تفسير الظواهر، والتنبؤ بحدوثها في المستقبل، أي أنها: فروض تبين العلاقات بين المفاهيم أو المتغيرات، وأنها تمثل نظرة منظمة للظاهرة، وهي تفسر الظاهرة وتتوقع حدوثها (الوفائي، 1998، 17) وترى ساندرال بال _ روكش وملفن دي فلور Ball _ Rokeach & Defleur أن نظرية الاعتماد تسهم في ملء الفراغ الذي خلفه نموذج (الاستخدامات والإشباع)؛ بإهماله لتأثير وسائل الاعلام، والتركيز على المتلقي، وأسباب استعماله لوسائل الإعلام. وهذا المدخل يرفض الافتراضات السببية (أبو إصبع، 2011، 212).

مفهوم الاعتماد: هي عملية اعتماد متبادل بين الأفراد ووسائل الإعلام، وأن العلاقة التي تحكم تلك العملية هي علاقة متكاملة بين وسائل الاعلام والنظم الاجتماعية والجمهور (كنعان، 2015، 239). ويشير (كافي، 2006، 15) إلى أن الأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف الآتية:

1. الفهم: ويشمل الحاجة لفهم الذات مثل التعلّم والحصول على خبرات الفهم الاجتماعي الذي يشير إلى معرفة أشياء عن العالم المحيط بالفرد، والمجتمع، والأفراد الآخرين، والثقافات الأخرى.
2. التوجيه: ويشمل التوجّه الخاص بالفعل، ويعني استخدام وسائل في توجيه العمل وصنع القرارات السلوكية والتوجّه التفاعلي.

3. التسلية: وتشمل التسلية المنزلة مثل التماس الراحة، والاسترخاء، والاستثارة، أو تسلية اجتماعية مثل: الذهاب إلى السينما مع الأصدقاء، أو مشاهدة التلفاز مع الأسرة (أبو شنب، تريان، 2008، 4). ويمثل الفهم، والتوجيه، والتسلية، الأبعاد الثلاثة لدوافع الإنسان، والتي تحدد سلوك الأفراد نحو وسائل الإعلام، وتعتبر أيضاً مهمة وضرورية حتى تؤدي إلى علاقات اعتماد رئيسية ومتماثلة.

تأثيرات وسائل الإعلام: ينتج عن اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام مجموعة من التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية والتي تختلف باختلاف الوسيلة الإعلامية، والرسالة، والجمهور، وللمجتمعات أيضاً دور كبير بطريقة عرض المعلومات والظروف الاتصالية منها. وتتمثل هذه التأثيرات بما يلي:

1- التأثيرات المعرفية Cognitive Effects: تتمثل التأثيرات المعرفية في المعلومات التي يستقبلها الشخص من خلال الحواس والتي تجذب انتباهه، فيتقبلها الإطار المرجعي، أو يرفضها، وتتضمن التأثيرات المعرفية للاعتماد على وسائل الاعلام آثار عدة أهمها الغموض، تكوين الاتجاه وتشكيله، ترتيب الأولويات، توسيع المعتقدات، الحفاظ على القيم(القرعان، 2015، 33)

2- التأثيرات العاطفية الوجدانية Emotional Effects: ويشمل مختلف المشاعر والعواطف من حب وكراهية ومن خوف وميول إيجابية أو سلبية، حيث يعتمد الأفراد على وسائل الاعلام اعتماداً كبيراً لإشباع رغباتهم وحاجاتهم، كما أن وسائل يمكنها تحقيق تأثيرات عاطفية ووجدانية لإشباع الحاجات، ومن الأمثلة على هذه التأثيرات: الفتنور العاطفي، والخوف والقلق، والدعم المعنوي، والاعتراق (مكاوي، 2009، 213)

3- التأثيرات السلوكية Behavioral Effects: يعرف الموسى السلوك بأنه: العمل أو القول الذي يصدر عن الإنسان، وتعتبر التأثيرات السلوكية هي الأثر الذي يشغل اهتمام العديد من الناس، ويحدد السلوك عند حدوث التأثيرات المعرفية والعاطفية، وتتحصر آثاره وفقاً لديفيلير وروكينش في سلوكين أساسيين، هما: التنشيط، والتثبيط.

تساؤلات الدراسة وفروضها:

أسئلة الدراسة: تسعى هذه الدراسة للإجابة على أهم التساؤلات الآتية:

- ما درجة تعرض اللاجئين السوريّ لوسائل الإعلام الأردنية؟.
- ما كثافة تعرض اللاجئين السوريّ لوسائل الإعلام الأردنية؟.
- ما أسباب اعتماد اللاجئين السوريّ على وسائل الإعلام الأردنية كمصدرٍ للمعلومات عن الجمعيات الخيرية؟.
- ما الآثار المعرفية والسلوكية والوجدانية للاجئين السوريّين (عينة الدراسة) أثر اعتمادهم على وسائل الإعلام الأردنية كمصدرٍ للمعلومات عن الجمعيات الخيرية المهمة بشؤونهم؟.

فرضيات الدراسة:

- توجد فروق دالة إحصائية بين درجة اعتماد اللاجئين السوريّ على وسائل الإعلام الأردنية كمصدرٍ للمعلومات عن الجمعيات الخيرية، وفقاً للمتغيرات الآتية: النوع، ومكان السكن، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي.

- توجد فروق دالة إحصائياً في التأثيرات المعرفية، والوجدانية، والسلوكية الناتجة جراء اعتماد اللاجئين السوريين (عينة الدراسة) على وسائل الإعلام الأردنية وفقاً للمتغيرات الاتية: النوع، ومكان السكن، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي.
- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الأردنية والآثار المعرفية والوجدانية والسلوكية الناجمة جراء اعتمادهم على وسائل الإعلام الأردنية.

التعريف الاصطلاحي:

اللاجئون السوريون: أشخاص يعيشون خارج بلد إقامتهم المعتادة (الجمهورية العربية السورية) بسبب خوفهم ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيعون بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد، أو القتل، وهرباً من الظلم (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

وسائل الإعلام الأردنية: وهي الأدوات التي يتم نقل الرسالة الإعلامية بواسطتها وتشمل، الوسائل البصرية المطبوعة "Printed"، والوسائل المسموعة "Audio"، والوسائل المرئية المسموعة "Audio Visual"، (حوامدة وآخرون، 2006، 13).

الجمعيات الخيرية: هي مؤسسات اجتماعية من مؤسسات المجتمع المدني، ينشئها مجموعة من الأشخاص يدركون مشكلات مجتمعهم فينظمون أنفسهم ضمنها؛ ليقدموا الخدمات في مجالات التنمية ذات العلاقة بالإنسان مباشرة من خدمات تنموية، وصحية، وتربوية، وتأهيلية، وتدريبية وإقامة المشاريع اللازمة لتنمية المجتمع (عثمان، 2008، 5).

التعريف الاجرائي:

اللاجئون السوريون: هم اللاجئون الذين التجؤا إلى الأردن؛ بسبب الحرب الناشبة في سوريا، والذين يقيمون في الأردن، حيث تعتبر المملكة ملجأً للنازحين؛ بسبب الحدود المشتركة بين سوريا والأردن. وسائل الإعلام الأردنية: هي منظومة متكاملة تتكون من: الصحف، والقنوات التلفزيونية، وشبكة الإنترنت، ووسائل الاتصال، والإذاعات المحلية، وتساعد في الحصول على المعلومات أو الأخبار. الجمعيات الخيرية: مؤسسات خيرية محلية جهدها محلي وإقليمي، تهتم بقضايا اللاجئين السوريين، ومسجلة لدى وزارة التنمية، ولديها رقم وطني، وهي غير حزبية، ولا تنتمي إلى تيارات سياسية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

هدفت دراسة (أبو شنب وتربان، 2008) التعرف لمدى اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على وسائل الاعلام وقت الأزمات، واستمدت الدراسة إطارها النظري من نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام وتكونت هذه الدراسة من البحوث الوصفية، وتكونت عينة الدراسة من (200) مفردة من الطلاب المقيدين بأربع جامعات في قطاع غزة، وانقسمت الدراسة إلى خمسة محاور يختص كل محور في موضوع محدد وفق التساؤلات المطروحة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة أبرزها: يعود سبب الأزمة إلى

الحصار الإسرائيلي المتواصل على الأراضي الفلسطينية بوجه عام وقطاع غزة بوجه خاص وقد جاء اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على الفضائيات العربية في الدرّجة الأولى في قائمة الحصول على المعلومات بوجه عام بنسبة (76,6%) يلي ذلك مواقع الإنترنت المختلفة بنسبة (58%) وجاءت الإذاعات المحليّة في قائمة الاعتماد على وسائل بشكل دائم للحصول على المعلومات، يلي ذلك الإذاعات العربية وصوت فلسطين في الدرّجة الثالثة ويليها راديو الأقصى في الدرّجة الرابعة.

وهدفت دراسة الشناق (2008) التّعرف إلى مدى اعتماد القارئ الأردني على الصّحف اليومية الأردنية كمصدر في الحصول على الأخبار والمعلومات المتنوّعة، كما تسعى الدراسة إلى معرفة دور الصّحف اليومية الأردنية في التأثير على القراء عند وقوع الأحداث الساخنة على كافّة الأصدّة المحليّة والعربيّة والدوليّة، ومدى إقبال القراء عليها، وتأثيرها على نشر المعلومات والأخبار التي تهتم قضاياهم، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الميداني للحصول على البيانات المطلوبة " لعينة من الهيئتين التدريسيّة والإداريّة في جامعة اليرموك بلغت 275 مفردة "، وأظهرت نتائج الدراسة: إنّ الصّحف اليومية الأردنيّة احتلّت المرتبة الثالثة كمصدر لاعتماد القارئ الأردني عليها في الحصول على الأخبار والمعلومات بنسبة بلغت (9.6%)، كما حصلت الإنترنت على المرتبة الأولى بنسبة بلغت (47.8%) وحصلت القنوات الفضائيّة على المرتبة الثانية بنسبة 32,3%، حيث تدلّ النتائج على أنّ الصّحف اليومية الأردنيّة ليست مصدرًا رئيسًا للقارئ الأردني في الحصول على الأخبار والمعلومات وذلك بسبب ظهور وسائل إعلاميّة جديدة.

وهدفت دراسة السرحان (2015) التّعرف إلى تغطية الصّحف الأردنيّة اليومية لقضية اللاجئين السوريّين خلال الفترة (1/9/2013 إلى 1/3/2014)، وتكوّنت عينة الدراسة من صحيفتي السبيل والرأي وبواقع (24) عدد من كلّ صحيفة وذلك حسب الأسبوع الصّناعي، وتوصّف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية وقد استخدم الباحث منهج " تحليل المضمون"، وأظهرت نتائج الدراسة: أنّ الصّحف الأردنيّة اليومية قد أولت اهتمامًا كبيرًا للموضوعات المتعلّقة بقضية اللاجئين السوريّين، وجاء استخدام الصّحف للخبّر الصحفيّ الذي استأثر باهتمام الصحافة الأردنيّة اليومية وتقدم على كافّة الأنماط الصحفيّة الأخرى، إضافة إلى اعتمادها على مصادر الصّحيفة ووكالة الأنباء الأردنيّة (بترا) كمصدر رئيس للأخبار، كما بيّنت نتائج الدراسة إلى أنّ الصّحف الأردنيّة اليومية ساهمت في إبراز الجهود الأردنيّة والدوليّة تجاه اللاجئين السوريّين.

وهدفت دراسة كافي (2006) التّعرف إلى حجم تعرّض الشّباب الجامعيّ اليمني إلى وسائل الاتّصال المختلفة أثناء حدوث الأزّمت الدوليّة الطارئة، ومصادر المعرفة لأوّل مرّة بالأزمة ودرجات الاعتماد على الوسائل الإعلاميّة المختلفة، في الحصول على المعلومات، والأهداف، من الاعتماد على تلك الوسائل، وأوجه القصور في التغطية الإخبارية اللازمة كما يراها الشّباب الجامعيّ، حيث تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الكميّة الوصفية، والتي تهتم برصد خصائص موضوع، أو ظاهرة للتّعرف بدقة على خصائصها وسماتها، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة مهمّة من النتائج كان أبرزها أنّ التّعرض للقنوات الفضائيّة العربيّة من قِبَل الشّباب الجامعيّ أثناء الأزّمت الدوليّة الطارئة بنسبة (98,31%)، يلي ذلك التّعرض لمصادر الاتّصال الشّخصي بنسبة (92,29%)، يلي ذلك التّعرض للصحف بنسبة (81,21%)، ويؤكد

ذلك أهمية القنوات التلفزيونية ووسائل الإتصال الشخصية والصحف الورقية، كما جاء في الدراسة أيضاً أن أهمية الأزمة لدى الشباب الجامعي تؤدي الى ارتفاع معدل حرصهم على متابعة الأزمة وتطوراتها وكانت نسبتهم(96,38%) من عينة الباحثين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Kumassah, 2008) إلى بيان الآمال التي يسعى اللاجئون من ذوي الجنسيات الإفريقية الذين لجؤوا إلى كندا لتحقيقها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي (مسح جمهور وسائل الإعلام)، وتألفت عينة هذه الدراسة من 12 شخص (6 ذكور و 6 إناث) من اللاجئين ذوي الجنسية الإفريقية حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف للجهود التي بُذلت لإعطاء هؤلاء اللاجئين فرصة للحياة في بلاد جديدة، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن اللاجئين من ذوي الجنسية الإفريقية ذهبوا إلى كندا؛ بغية أن يعيشوا حياة مستقرة بعيداً عن القتل، إضافة إلى ذلك أشارت الدراسة إلى أهمية إدراك الدول احتياجات اللاجئين، وأن توفر لهم فرص العيش الكريم.

وهدفت دراسة (Kim & Sin, 2011) الاستقصائية إلى بحث أنواع الوسائل الاجتماعية المستخدمة كمصادر للمعلومات، وأسباب استخدامها، إضافة إلى ذلك، تبحث هذه الدراسة أنواع الأنشطة التي يمارسها المستخدمون؛ بغية تقييم مدى قيمة المعلومات التي يحصلون عليها من خلال مصادر الوسائل الاجتماعية. واستخدم الباحث في هذه الدراسة استبيان الدراسة الاستقصائية القائم على الصفحة الإلكترونية وتألفت عينة الدراسة من (448) طالباً من الطلبة الجامعيين الذين يدرسون في جامعات حكومية، ووجدت الدراسة أن مواقع الويكيبيديا ومواقع التواصل الاجتماعي (مثل الفيس بوك) ومراجعات المستخدم بواسطة الإنترنت تستخدم بشكل كبير؛ من أجل العثور على المعلومات المطلوبة، وأن الويكيبيديا، ويوتيوب، ومواقع كيو أند أي تستخدم في سياقات البحث عن المعلومات المتعلقة بالحياة اليومية أو المتعلقة بالبحث والدراسة الأكاديمية، إضافة إلى ذلك كشفت الدراسة أن الاستراتيجيات المتعلقة بتقييم مدى أهمية المعلومات تتنوع اعتماداً على المصادر.

وهدفت دراسة (White & Stohr, 2013) إلى ملء الفجوة التي امتدت (20) عاماً والتركيز بشكل خاص على مصادر المعلومات المتعلقة بسياسة الرعاية الصحية التي يعتمد عليها المشرعون في نيو مكسيكو وأشارت الدراسة الاستقصائية بواسطة الإنترنت أن المشرعين يفضلون الحصول على المعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات الخاصة بالرعاية الصحية أولاً من زملاء الخبراء، ثم الناخبين أما وسائل الإعلام، فتحتل أسفل القوائم الخاصة بالمصادر المفضلة من أن المشرعين لا يهتمون وسائل الاعلام تماماً إضافة إلى ذلك، شعر المستجيبون أنه بالرغم من أن وسائل الاعلام قد تساعد على تحقيق الموافقة بالإجماع، إلا أنهم يطورون عادة علاقات عداوية بين صناعات القانون وسياساتهم. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن هؤلاء الذين يسعون إلى التأثير على المشرعين لا بد أن يقسموا جهودهم المبدولة أكثر تساويًا بين إيجاد الدعم الحكومي للمعلومات الصحفية، وبناء العلاقات الشخصية مع المشرعين الذين يسعون إلى التأثير بهم.

وهدفت دراسة منظمة (Support To Live 2013) التعرف على أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا، فضلاً عن التعرف على أبرز ما أثره الصراع السوري على المواقف الإنسانية تجاه اللاجئين

السوريين في تركيا، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتألفت عينة الدراسة من (1072) لاجئاً من العوائل السورية الذين يعيشون داخل المخيمات في تركيا، ووجدت الدراسة أن الحكومة التركية تولي جُل اهتمامها لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين داخل المخيمات، كما وجدت أن اللاجئين يعانون من مشاكل كان أبرزها المسكن والأوضاع المعيشية الصعبة، فضلاً عن وجود نقص في بعض الحاجات الأساسية مثل الأغذية والأغطية وغيرها.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- قلة الدراسات التي بحثت في اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الإعلام من إذاعة، وتلفزيون، والصحف، وشبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، فكانت أغلبها تبحث في دور وسيلة إعلامية واحدة، وهذا ما يميز الدراسة الحالية.
- قلة الدراسات التي بحثت في قضية اعتماد اللاجئين السوريين في الأردن على وسائل الإعلام، فكان بعضها يبحث في تغطية وسائل الإعلام لقضية اللاجئين السوريين، وهذا ما يميز الدراسة الحالية.
- أن بعض الدراسات السابقة كانت تبحث حول مدى اعتماد اللاجئ السوري على وسائل الإعلام في الأزمان، وهذه الدراسة تهدف التعرف إلى مدى اعتمادهم على وسائل الإعلام نحو الجمعيات الخيرية.
- قلة تناول الدراسات الأجنبية لموضوع اللاجئين السوريين، وعدم تسليط البحوث العلمية التطبيقية؛ للتعرف إلى اعتماد وأنماط تعرضهم لوسائل الإعلام الغربية، وهذا ما يميز الدراسة الحالية.

نوع الدراسة ومنهجها:

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية، والتي تهدف إلى وصف خصائص الظواهر أو المجموعات في محل الدراسة وتقدير نسب الوحدات التي تقوم بسلوك معين في مجتمع ما، وتحديد درجة الارتباط والفروقات بين المتغيرات والخروج بنتائج (زغيب، 2009، 90) حيث يسعى الباحث في الدراسة الوصفية إلى التعرف إلى عدد متابعي وسائل الإعلام، وخصائصهم من حيث العوامل الديمغرافية (حسين، 1976، 124).

منهج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الإعلام الأردنية من خلال منهج المسح (مسح جمهور وسائل الإعلام). والذي يهدف في هذه الدراسة إلى الإجابة عن أهداف الدراسة، وتساؤلاتها، وفروضها، حيث يعدُّ منهج المسح من أهم المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية وأكثرها شيوعاً (زغيب، 2009، 110).

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من اللاجئين السوريين الذين يعيشون على أرض المملكة الأردنية الهاشمية.

عينة الدراسة:

تم استخدام العينة العشوائية البسيطة على عينة قوامها (400) مبحوث، وتم توزيع الأداة على اللاجئين السوريين الذين يعيشون في كل من (عمان، وإربد، والمفرق، وجرش) وتم اختيار هذه المحافظات اعتماداً على إحصائية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حيث يتمركز معظم اللاجئين في تلك المحافظات (data.unhcr.org,2016).

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة وتم تطبيقها على عينة الدراسة وتم تقسيم الاستبانة على النحو التالي:

الجزء الأول: يتناول خصائص أفراد العينة من حيث الجنس، ومكان السكن، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي.

الجزء الثاني: مدى التعرض لوسائل الاعلام الأردنية.

الجزء الثالث: أسباب اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الاعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية.

المحور الرابع: الآثار المعرفية والوجدانية والسلوكية لاعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الاعلام الاردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية المهتمة بشؤونهم.

إجراء الصدق والثبات:

أولاً: الصدق:

يعني أن يقيس السؤال (سؤال الدراسة) ما وضع أصلاً لقياسه، واستخدم الباحث أسلوب الصدق الظاهري أو ما يُسمى التحكيم، من خلال عرض الأداة على (3) مُحكِّمين من ذوي الاختصاص والخبرة في موضوع الدراسة، للتعرف إلى مستويات الاتفاق والاختلاف حول أسئلة الأداة، وللتأكد من صدق الأداة، وأنها تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه.

ثانياً: ثبات الأداة

تم التأكد من ثبات الأداة، عن طريق حساب الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا بالجزء المتعلق بالفقرات والعبارات لقياس شدة الفقرات وارتباطها ببعضها. كما يظهر في الجدول الآتي

كرونباخ الفا	السؤال
0.81	مدى التعرض لوسائل الاعلام الاردنية
0.75	المواضيع التي تفضل متابعتها من خلال وسائل الاعلام الاردنية
0.77	الموضوعات المتعلقة باللاجئين التي تفضل متابعتها من خلال وسائل الاعلام الاردنية
0.71	درجة اعتمادك على وسائل الاعلام الاردنية كمصدر للحصول على المعلومات المتعلقة بشؤون اللاجئين
0.87	أسباب اعتماد اللاجئين السوري على وسائل الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية
0.91	الآثار المعرفية والسلوكية والوجدانية لاعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية المهتمة بشؤونهم

يظهر من الجدول أن معامل الإتساق الداخلي لأداة الدراسة بلغ (0,91)، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات إجراء هذه الدراسة.

نتائج الدراسة

تم التعرف على توزيع أفراد عينة الدراسة من اللاجئين السوريين حسب الخصائص الشخصية والوظيفية (الديموغرافية)، وذلك عن طريق حساب التكرارات والنسب المئوية، كما تم في هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، ومن ثم تم التعرف إذا ما كان هناك فروق في إجابات الباحثين في درجة اعتماد اللاجئين السوري على وسائل الإعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية من خلال اختبار (T-Test) لبيان الفروق الإحصائية لمتغيرات (الجنس)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر (العمر، ومكان السكن، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية)، واختبار شفیه (Scheffe) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين لبيان الفروق الزوجية بين فئات المتغيرات الدالة إحصائياً في (الحالة الاجتماعية، ومكان السكن، والمستوى التعليمي)، وفي النهاية تم بيان العلاقة بين درجة اعتماد اللاجئين السوري على وسائل الإعلام الأردنية وبين الآثار المعرفية والوجدانية والسلوكية من خلال معامل ارتباط بيرسون. ولا بد من الإشارة إلى أن الباحث قام بتوزيع (400) استبانة على أفراد عينة الدراسة من اللاجئين السوريين، وبعد استرجاع الاستبانات اتضح أن العدد الذي فقد قد بلغ (15) استبانة، هذا وقد تم إستبعاد (5) استبانات فأصبح عدد الاستبانات الداخلة في عملية التحليل الإحصائي (380)، وهو ما يمثل عدد أفراد عينة الدراسة.

جدول (1) يوضح الخصائص الديمغرافية للمبحوثين

النسبة	التكرار	الفئات	
48.9	186	ذكر	الجنس
51.1	194	انثى	
70.8	269	مدينة	مكان السكن
29.2	111	قرية	
36.1	137	من 18 الى 25 سنة	العمر
29.7	113	من 25 الى 32 سنة	
19.2	73	من 32 الى 40 سنة	
15.0	57	40 سنة فأكثر	
34.5	131	أعزب/عزباء	الحالة الاجتماعية
52.1	198	متزوج/ة	
5.5	21	مطلق/ة	
7.9	30	أرمل/ة	
71.3	271	ثانوية فأقل	المستوى التعليمي
19.2	73	دبلوم متوسط	
9.5	36	بكالوريوس	
100.0	380	المجموع	

- توضح بيانات الجدول النتائج الآتية: يتبين أن النسب المئوية لعدد الذكور والإناث متقاربة، حيث بلغ عدد الذكور (186)، ونسبة مئوية بلغت (48.9%)، أما الإناث فقد بلغ عددهم (194)، ونسبة مئوية بلغت (51.5%).
- أما فيما يتعلق بمتغير مكان السكن: فقد تبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يعيشون في مدينة إربد حيث بلغ عددهم (269) ونسبة مئوية بلغت (70.8%)، تلاه الأفراد الذين يعيشون في قرية حيث بلغ عددهم (111) ونسبة مئوية بلغت (29.2%).
- ما فيما يتعلق بمتغير العمر: فقد تبين الفئة التي بلغ عمرها (من 18 الى 25 سنة) قد شكلت أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ عددهم (137) ونسبة مئوية بلغت (36.1%)، تلاها الفئة العمرية (أكبر من 25 الى 32 سنة)، حيث بلغ عددهم (113) ونسبة مئوية بلغت (29.7%)، تلاها الفئة العمرية (أكبر من 32 الى 40 سنة)، حيث بلغ عددهم (73) ونسبة مئوية بلغت (19.2%)، تلاها الفئة العمرية (40 سنة فأكثر)، حيث بلغ عددهم (57) ونسبة مئوية بلغت (15%).
- أما فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية: فقد تبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من المتزوجين حيث بلغ عددهم (198)، ونسبة مئوية بلغت (52.1%)، تلاها فئة أعزب حيث بلغ عددهم (131)، ونسبة مئوية بلغت (34.5%)، تلاها فئة أرمل حيث بلغ عددهم (30)، ونسبة مئوية بلغت (7.9%)، تلاها فئة مطلق حيث بلغ عددهم (21)، ونسبة مئوية بلغت (5.5%).
- أما فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي: فقد تبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم حملة الثانوية فأقل، حيث بلغ عددهم (271)، ونسبة مئوية بلغت (71.3%)، تلاها حملة الدبلوم المتوسط حيث بلغ عددهم (73)، ونسبة مئوية بلغت (19.2%)، وجاء في المرتبة الأخيرة حملة درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (36)، ونسبة مئوية بلغت (9.5%).

ثانياً : النتائج العامة للدراسة

درجة التعرض: جدول رقم (2) درجة تعرض اللاجئ السوري لوسائل الإعلام الأردنية

كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا تعرض		نادرا		احيانا		دائما		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
1.052	2.70	25.3	96	38.9	148	16.3	62	19.5	74	1 التلفزيون الأردني
.978	2.14	8.7	33	29.7	113	28.7	109	32.9	125	2 الصحف الأردنية الحكومية
1.027	2.10	10.0	38	27.9	106	23.9	91	38.2	145	3 الصحف الأردنية الخاصة
1.083	2.52	21.6	82	33.2	126	20.8	79	24.5	93	4 الاذاعات الأردنية

يظهر الجدول رقم (2) أهمية عالية لآراء عينة الدراسة في مدى درجة تعرض اللاجئ السوري لوسائل الإعلام الأردنية، حيث أشارت النتائج أن اللاجئ السوري يتعرض للتلفزيون الأردني بالدرجة الأولى، إذ بلغ المتوسط الحسابي لمدى استخدامه (2.70)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن

موضوع اللاجئين السوريين هو موضوع وطني ومهم على مستوى الدولة، نظراً لعدد اللاجئين الكبير الذين دخلوا الى المملكة، حيث بلغ عددهم مليون ونصف لاجئ تقريبا، لذلك فإن التلفزيون الأردني يتناول موضوع اللاجئين بشئى أبعاده حيث إنه موضوع يمس المملكة. تلا ذلك الاذاعات الأردنية وبمتوسط حسابي بلغ (2.52)، وجاء في المرتبة الثالثة الصحف الأردنية الحكومية وبمتوسط حسابي بلغ (2.14) وبدرجة قليلة، وأخيراً الصحف الأردنية الخاصة وبمتوسط حسابي (2.10) وبدرجة قليلة، ويعزو الباحث حصول الصحف الأردنية الحكومية والخاصة على المراتب الأخيرة إلى أن شراء الصحف يحتاج إلى المال، وكل الأخبار التي يحتاجها اللاجئون يمكن الوصول إليها بطرق اسهل و اقل تكلفة كالإنترنت والتلفزيون، لذلك فقد حصلت الصحف الحكومية والخاصة على أدنى الدرجات.

ملخص النتائج والتوصيات

أولا - النتائج:

- توصلت الدراسة في سعيها الى التعرف على مدى اعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الإعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية إلى عدد من النتائج الآتية:
1. بينت نتائج الدراسة أن اللاجئ السوري يستخدم التلفزيون الأردني بالدرجة الأولى إن بلغ المتوسط الحسابي لمدى استخدامه (2.70)، تلاه الاذاعات الأردنية وبمتوسط حسابي بلغ (2.52)، وجاء في المرتبة الثالثة الصحف الأردنية الحكومية وبمتوسط حسابي بلغ (2.14) وبدرجة قليلة، وأخيراً الصحف الأردنية الخاصة وبمتوسط حسابي (2.10) وبدرجة قليلة.
 2. أشارت النتائج ان المواضيع التي يفضل اللاجئ متابعتها من خلال وسائل الإعلام الأردنية كانت الموضوعات المتعلقة باللاجئين بالدرجة الأولى إن بلغ المتوسط الحسابي لمدى التفضيل (3.36)، تلاه الموضوعات ذات الشأن العربي وبمتوسط حسابي بلغ (2.83)، وجاء في المرتبة الثالثة الموضوعات ذات الشأن المحلي وبمتوسط حسابي بلغ (2.80)، تلاها الموضوعات ذات الشأن الإقليمي والدولي بمتوسط حسابي بلغ (2.58)، وأخيراً موضوعات أخرى وبمتوسط حسابي (2.31).
 3. بينت النتائج أن أهم الموضوعات المتعلقة باللاجئين التي يفضلون متابعتها من خلال وسائل الإعلام الأردنية والتي حصلت على درجات عالية من الأهمية كانت الخدمات الصحية التي تقدم للاجئين بالدرجة الأولى إن بلغ المتوسط الحسابي (3.44)، تلاها خدمات التعليم وبمتوسط حسابي بلغ (3.38)، تلاها الاعمال الإغاثية التي تقدم للاجئين وبمتوسط حسابي بلغ (3.24)، تلاها الأنشطة التوعوية بمتوسط حسابي بلغ (3.01)، أما الموضوعات التي حصلت على اقل درجات في مدى تفضيل اللاجئين متابعتها من خلال وسائل الإعلام الأردنية فكانت الأنشطة الترفيهية بمتوسط بلغ (2.84)، وموضوعات أخرى وبمتوسط حسابي بلغ (2.46).
 4. أظهرت النتائج أن درجة اعتماد اللاجئين على الإنترنت كمصدر للحصول على المعلومات المتعلقة بشؤون اللاجئين قد حصلت على أعلى درجة، إن بلغ متوسطها الحسابي (3.18)، تلاها التلفزيون وبمتوسط حسابي بلغ (3.17)، تلاها في المرتبة الثالثة وسائل الإتصال الإجتماعي وبمتوسط حسابي بلغ (3.06)، أما فيما يتعلق بالاذاعات المسموعة ووسيلة

الاتصال الشخصي، فقد حصلت على ترتيبات متوسطة اقرب الى الدرّجة القليلة في درجة اعتماد اللاجئين عليها كمصدرٍ للحصول على المعلومات، كما بيّنت النتائج ان الصّحف والمجلات كانت اقل الوسائل التي يستخدمها اللاجئين كمصدرٍ للحصول على المعلومات، وبدرجات قليلة.

5. أشارت النتائج أن أسباب اعتماد اللاجئين السوريّ على وسائل الإعلام الأردنيّة كمصدرٍ للمعلومات عن الجمعيات الخيرية تمثلت "بسهولة الحصول على المعلومات المتعلّقة بالجمعيات الخيرية"، حيث كانت بالدرّجة الأولى من الأهميّة، وحظيت على الموافقة الأعلى بالنسبة لفقرات الاستبيان حيث بلغ متوسّطها الحسابي (4.00) وبدرجة كبيرة، تلاها في الأهميّة وبدرجة عالية تراوحت ما بين (3.67-3.85) الأسباب التالية وبالترتيب: (معرفة الجمعيات الخيرية القريبة من مكان سكني. الحصول على معلومات من وسائل الإعلام الأردنيّة المتعلّقة بالأزمة السوريّة، تساهم وسائل الإعلام الأردنيّة في زيادة معرفتي بحقيقة الدور العربي والدولي المتعلّق بالأزمة السوريّة).

6. بيّنت النتائج ان الآثار المعرفيّة لاعتماد اللاجئين السوريّين على وسائل الإعلام الأردنيّة كمصدرٍ للمعلومات عن الجمعيات الخيرية المهمة بشؤونهم كانت "أصبح اللاجئين أكثر معرفة بالجمعيات ذات العلاقة بشؤونهم" حيث بلغ المتوسّط الحسابي لهذا الأثر (3.48)، تلاها "زادت معرفة اللاجئين بطبيعة الوثائق المطلوبة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية" بمتوسّط حسابي بلغ (3.30)، وقد جاء بعدها وفي نفس المرتبة الفقرة رقم (2) والفقرة رقم (4)، وتنصان على "أصبح اللاجئين على دراية بطبيعة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية ذات العلاقة بشؤونهم"، و"زادت معرفة اللاجئين بأسباب الاقتصار على جمعياتٍ معيّنة في تقديم المساعدات لهم"، بمتوسّط حسابي بلغ (3.21)، تلاها "ازدادت أعداد اللاجئين المستفيدين من أنشطة الجمعيات الخيرية" بمتوسّط حسابي بلغ (3.16) أما الفقرات التي حصلت على أدنى متوسّطات حسابيّة فقد كانت (زادت معرفة اللاجئين عن دوافع الجمعيات الخيرية لمساعدة اللاجئين، وازداد وعي اللاجئين في المناطق الجغرافية المختلفة عن أنشطة العمل الخيريّ المقدم لهم، وأصبح اللاجئين أكثر وعياً بخطورة بعض الأنشطة الخيرية المريبة، وأصبح اللاجئين على معرفة بجوانب القصور في العمل الخيريّ لبعض الجمعيات ذات العلاقة بشؤونهم) حيث تراوحت متوسّطاتها الحسابيّة ما بين (3.14-3.08) وبدرجات متوسطة. أما الفقرة التي حصلت على المرتبة الاخيرة فكانت المتعلّقة بـ "اكتسب اللاجئين معرفة حقيقية عن العمل التطوعي الريادي في الأردن، حيث بلغ متوسّطها الحسابي (3.03).

7. بيّنت النتائج أن المتوسّطات الحسابيّة لجميع الآثار الوجدانيّة جاءت بدرجات متوسطة، حيث تبين أن أهم الآثار الوجدانيّة لاعتماد اللاجئين السوريّين على وسائل الإعلام الأردنيّة كمصدرٍ للمعلومات عن الجمعيات الخيرية المهمة بشؤونهم كانت "تعزيز قيمة الإحساس بمشاكل الآخرين" في المرتبة الأولى وبمتوسّط حسابي بلغ (3.19) وبمستوى متوسّط، تلاها في المرتبة الثانية "أصبح اللاجئين أكثر رغبة في متابعة الموضوعات المتعلّقة بالجمعيات الخيرية"

بمتوسط حسابي بلغ (3.11). تلاها في المرتبة الثالثة "انخفاض شعور اللاجئين بالاستياء إزاء مشكلات العمل الخيري في الأردن" حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.04). أما الفقرة التي حصلت على أدنى ترتيب فكانت "خضف دوافع السلوك المنحرف نتيجة الفقر والبطالة" حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.97) وبدرجة متوسطة.

8. أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لجميع الآثار السلوكية جاءت بدرجات متوسطة، حيث

تبين أن أهم الآثار السلوكية لاعتماد اللاجئين السوريين على وسائل الإعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية المهتمة بشؤونهم كانت "زادت قدرة اللاجئين على الإفادة من الجمعيات الخيرية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.22)، تلاها في المرتبة الثانية "أصبح اللاجئين أكثر واقعية في مطالبهم من الجمعيات الخيرية"، بمتوسط حسابي بلغ (3.17)، تلاها في المرتبة الثالثة "أصبح اللاجئين أكثر تواصلًا مع الجمعيات الخيرية"، بمتوسط حسابي بلغ (3.15) وبدرجة متوسطة أما الفقرات التي حصلت على أدنى المتوسطات، حيث كانت متوسطاتها أقل من (3.00) فكانت على الترتيب (أصبحت أكثر تعاونًا مع الجمعيات الخيرية، وتدعيم مشاركة اللاجئين في أنشطة الجمعيات الخيرية، وأصبحت أقدم مساعدات بالتعاون مع الجمعيات الخيرية، وأصبحت أقوم بالعمل الخيري الذي تنظمه الجمعيات الخيرية).

9. عدم وجود فروق دالة إحصائية بين درجة اعتماد اللاجئين السوريي على وسائل الإعلام الأردنية كمصدر للمعلومات عن الجمعيات الخيرية، وفقًا لمتغيرات (النوع، ومكان السكن، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي).

10. عدم وجود فروق دالة إحصائية في التأثيرات المعرفية الناتجة جراء اعتماد اللاجئين السوريين (عينّة الدراسة) على وسائل الإعلام الأردنية، وفقًا لمتغيرات (النوع، ومكان السكن، والعمر، والحالة الاجتماعية)، كما بينت النتائج وجود فروق تبعًا لمتغير (المستوى التعليمي) وجاءت الفروق لصالح ثانوية فأقل.

11. عدم وجود فروق دالة إحصائية في التأثيرات الوجدانية الناتجة جراء اعتماد اللاجئين السوريين (عينّة الدراسة) على وسائل الإعلام الأردنية، وفقًا لمتغيرات (النوع، والعمر، والحالة الاجتماعية)، كما بينت النتائج وجود فروق تبعًا لمتغير (مكان السكن) وجاءت الفروق لصالح مخيم وقرية، ومتغير (المستوى التعليمي) وجاءت الفروق لصالح ثانوية فأقل.

12. عدم وجود فروق دالة إحصائية في التأثيرات السلوكية الناتجة جراء اعتماد اللاجئين السوريين (عينّة الدراسة) على وسائل الإعلام الأردنية، وفقًا للمتغيرات الآتية: (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي)، كما بينت النتائج وجود فروق تبعًا لمتغير (مكان السكن)، وجاءت الفروق لصالح مخيم وقرية، ومتغير (الحالة الاجتماعية) وجاءت الفروق لصالح أعزب.

13. وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين درجة اعتماد اللاجئين السوريي على وسائل الإعلام الأردنية والآثار المعرفية والوجدانية والسلوكية الناجمة جراء اعتمادهم على الصحف الأردنية اليومية.

ثانياً: التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة التي ذكرناها توصل الباحثان إلى التوصيات الآتية:

1. ضرورة الاهتمام بفئة اللاجئين السوريين واستهدافهم برسائل توعوية عن الجمعيات الخيرية في وسائل الإعلام الأردنية والمواقع الإلكترونية المختلفة، وتلبية احتياجاتهم المادية، وحل مشاكلهم الصحية، وتقديم كل ما هو مفيد ومتقدم لهم في إطار سلم الأولويات من خلال تبني سياسة واضحة الأهداف، سعياً لمجتمع آمن خالٍ من معوقات التطور والتقدم.
2. أن تقدم وسائل الإعلام الأردنية معلومات وافية عن الجمعيات الخيرية الحكومية والخاصة، وعن انشطتها والوثائق الثبوتية اللازمة للفادة من خدماتها.
3. تبني وسائل الإعلام الأردنية تغطية برامج الجمعيات الخيرية، والاهتمام أكثر وذلك بهدف استمرار تلك الجمعيات كونها تحمل العبء في مساعدة اللاجئين السوريين.
4. إيلاء موضوع اللاجئين السوريين المزيد من الاهتمام، ووضعها كأولوية ضمن الأجندة الإعلامية لوسائل الإعلام الأردنية.
5. أن تعمل وسائل الإعلام الأردنية على توفير منبرٍ حرٍ للنقاش حول قضايا اللاجئين السوريين، ومراعاة منظور حقوق الإنسان في كل تلك التفاصيل.

المصادر والمراجع

- ابو شنب، حسين، تريان، ماجد (2008). اعتماد طلبة الجامعات الفلسطينية على وسائل الجديدة في الحصول على المعلومات اثناء الأزمات. بحث مقدم للمؤتمر الرابع للأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام، القاهرة.
- الانروا (2010). ملف المَخِيَمَات الأُرْدُنِيَّة، تقارير الطوارئ، الموقع الرسمي للانروا. www.unrwa.org
- البريثين، عبد العزيز (2010). مقالات في الخدمة الإِجْتِمَاعِيَّة. دار الفكر، عمان-الأردن.
- حلس، موسى، مهدي، ناصر (2010). دور وسائل في تشكيل الوعي الإِجْتِمَاعِي لدى الشباب الفلسطيني دراسة ميدانية على عَيِّنَة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، غزة
- حوامدة، باسم، وآخرون (2006). وسائل الاعلام والطفولة. دار جريز، عمان-الأردن.
- زغيب، شيماء (2009). مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية. الدار المصرية اللبنانية، ط 1، القاهرة.
- الشتيات، ازدهار (2013). تأثير صحافة الراي على تشكيل الاتجاهات السياسية لدى الشباب الجامعي في جامعتي الشرق الأوسط واليرموك. جامعة اليرموك، إربد.
- الشناق، ياسمين (2013). مدى اعتماد القارئ على الصَّحْف اليوميَّة الأُرْدُنِيَّة في الحصول على الأخبار والمعلومات. جامعة اليرموك، إربد.
- عثمان، ساميه (2008). المشاركة الأهلية ودورها في التنمية الإِقْتِصَادِيَّة والإِجْتِمَاعِيَّة. جامعة اليرموك إربد
- القرعان، لينا (2015). اعتماد الجمهور الأُرْدُنِي على وسائل مصدرا للمعلومات عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). رسالة ماجستير في جامعة اليرموك، الأردن-إربد
- كافي، محمد (2006). مقدار اعتماد الشباب اليمني على وسائل الإتصال كمصادر للمعلومات حول الأزمات الدولية الطارئة. جامعة صنعاء، اليمن، دراسة غير منشورة.
- كنعان، علي عبد الفتاح (2015). نظريات الإتصال والحديث، دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- محمد حسين، سمير (1976). بحوث الاعلام الأسس والمبادئ. عالم الكتب، القاهرة.
- المشاقبة، بسام (2011). نظريات الإعلام. دار أسامة، عمان-الأردن .
- مكاي، حسن عماد (2009). نظريات الإتصال. الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مهيترات، علي (2014). التغطية الأخبارية التلفزيونية لقضايا اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر القائمين على الأخبار. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (<http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27201.html>) تاريخ الدخول 9/5/2016
- الوفاي، محمد (1998). مناهج البحث في الدراسات الإِجْتِمَاعِيَّة والإعلامية. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام إزاء قضية النزوح واللجوء

د. علاء الدين أحمد خليفة
جامعة اليرموك

الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام إزاء قضية النزوح واللجوء

تهدف الدراسة التعرف إلى الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام في إدارة الأزمات ومنها القضية التاريخية (النزوح واللجوء) وبيان أهمية البعد الإعلامي ومكانته في معالجة هذه القضية والكشف عن الإدارة والخطة الناجحة المنبثقة من المسؤولية الإنسانية والاجتماعية والإخبارية والاقتصادية والسياسية والترفيهية لوسائل الإعلام وقيم ومصالح أفراد المجتمع ومنهم اللاجئين والنازحين.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام ذات محاور متعددة في معالجتها لقضية اللجوء والنزوح هما المحور الإخباري والسياسي والاقتصادي والترفيهي... وكذلك توفير المعلومات والمعارف والبيانات من دون تشويش وفق إعلام مسؤول من شأنه أن يعالج القضية إيجابياً ويمنح صانع القرار من اتخاذ قرارات حكيمة ورشيده وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن تويح الاتفاقيات والمواثيق والتشريعات المتعلقة بحقوق وواجبات اللاجئين والمجتمعات والدول المضيفة وفق المسؤولية الاجتماعية والإنسانية والقانونية لوسائل الإعلام من شأنه أن يخدم شريحة اللاجئين ويعالج معاناتهم والمجتمعات والدول المضيفة للاجئين.

الكلمات المفتاحية : الوظيفة، الوسيلة، الإعلام، اللجوء، النزوح.

أخذ البعد الإعلامي مكانة مهمة في أدبيات دراسة الأزمات؛ حيث يعد الإعلام أداة رئيسية وفعالة من أدوات الأزمة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وقد اهتمت الدراسات التي تناولت البعد الإعلامي في إدارة الأزمات بدراسة دور الإعلام وأجهزته في إدارة الأزمات الداخلية وتحديد ملامح هذا الدور من خلال التعرض لأزمات محددة ذات طبيعة مختلفة فيما يعرف بدراسة الحالة، وكذلك وضع إطار نظري لمفهوم الإدارة الإعلامية للأزمات، كما اهتم جانب آخر من الدراسات بالتركيز على الدور الإعلامي في إدارة الأزمات الدولية أي تلك التي تتسع آثارها وتتعدد الأطراف الفاعلة فيها، وقد أشارت الدراسات التي تناولت دور الإعلام في إدارة الأزمات الداخلية إلى أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام أثناء الأزمات، بل أن هذه النوعية من الأزمات تعتمد في إدارتها على وسائل الإعلام كأحد مكونات استراتيجية مواجهة الأزمة (مصطفى، 2008، 26 - 27).

وأزمة قضايا اللجوء والنزوح تعد اليوم من القضايا المعقدة التي تواجهها البشرية ولا سيما في ظل تبعات الاضطهاد والعنف الذي خلف تهجيراً قسرياً في بقاع متعددة من العالم، حيث كانت الإنسانية هي الضحية الأولى في كل تهجير ويات انتهاك حقوق الإنسان بكل صورها القاسم المشترك لمنطلقات النزاعات التي دارت رحاها فيما مضى، ومن العواقب الوخيمة لهذا الوضع حدوث تدفقات بشرية من بلد إلى بلد أو داخل نفس البلد وهذه المعضلة تعد أحد التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي وياتت هذه المشكلة تتطلب تجنيد كل الطاقات والوسائل الضرورية لمعالجتها.

وتعد الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام من أهم وأبرز وظائف الإعلام في الدراسات الإعلامية المعاصرة، لا سيما في أوقات الأزمات والاتصال: حاجة نفسية واجتماعية أساسية لا غنى للإنسان عنها (الموسى، ص21) وإن الاتصال هو عملية بث المعاني بين الأفراد والعملية بالنسبة للمخلوقات البشرية أساسية وحيوية أساسية لأن المجتمع الإنساني كله بدائي منه والحديث مؤسس على قدرة الإنسان على نقل نواياه ورغباته وإحساساته ومعرفته وخبرته من شخص لآخر، وحيويته بمعنى أن القدرة على ملاقات الآخرين تزيد من فرص الفرد على البقاء بينما تعد غيبة هذه القدرة على وجه العموم شكلاً مرضياً خطيراً (رايت، ص11).

ومن هنا فالأفراد (ومنهم اللاجئون) يعتمدون على وسائل الإعلام لأنها تساعدهم على تحقيق أهدافهم فالفرد يهدف إلى تأييد حقوقه في الحصول على المعارف، حتى تساعده في اتخاذ القرارات الشخصية والاجتماعية المختلفة إلا أن الأفراد لا يقدرّون على التحكم في نوع الوسائل التي تبثها وسائل الإعلام أكثر مما هي عليه ولكنهم يستطيعون تحديد ما لم ينشر من رسائل لأن وسائل الإعلام تحدد ما ينشر أو لا ينشر وذلك بناء على العلاقة الدائرية مع الأفراد المتلقين مثل النظم الاجتماعية، على ذلك يظهر تأثير السمات والخصائص الفردية والاجتماعية على تطوير هذه العلاقة الدائرية مع وسائل الإعلام (عبد الحميد، 2000، ص233).

ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لوسائل الإعلام كوظيفة اجتماعية تسهم في معالجة قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقضايا الحياة الدولية ولعل قضية اللجوء أحد أهم هذه القضايا التي تقع ضمن هذه المسؤولية والوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام.
مشكلة الدراسة:

تعد قضية اللجوء والنزوح ظاهرة اجتماعية إنسانية قديمة وأحد أهم القضايا المعقدة التي تواجه العالم والمجتمع الدولي في الوقت الحاضر، وهي من نتاج الخلافات السياسية والأيدولوجية والصراعات الكثيرة وأدت في النهاية إلى التدفقات البشرية على شكل هجرات قسرية داخلية وخارجية، وهذه الظاهرة بحاجة إلى تضافر الجهود بكل أشكالها لمعالجتها وتطويق تداعياتها.

لذا تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة المسؤولية والوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام إزاء هذه القضية (اللجوء والنزوح) وعلاقة هذه المهمة في إعطاء تقرير وتصور صادق وشامل من المعلومات وفق منطلقات الجانب الاجتماعي الذي لا يمثل وظيفة واحدة بل وظائف متعددة من قبيل الوظيفة الإخبارية والوظيفة الاقتصادية والوظيفة السياسية وكذلك الوظيفة الترفيهية فكل هذه الوظائف متصلة بالمجتمع بكل مصالحه وقيمه ومعاييره وإلا لم تكن للاتصال فائدة اجتماعية أو مسؤولية أو وظيفة مهمة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي:

1. تسلط الضوء عن الأدوار الاجتماعية لوسائل الإعلام في معالجة الأزمات ومنها (أزمة اللجوء والنزوح).
2. محاولة تأطير إدارة وخطة إعلامية لمواجهة الأزمات والكوارث ومنها معضلة اللجوء والنزوح.
3. أنها من الدراسات النظرية القليلة التي تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وحقوق اللاجئين والنازحين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة التعرف إلى:

1. الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام في إدارة الأزمات.
2. أهمية البعد الإعلامي ومكانته في معالجة قضية اللجوء والنزوح.
3. الإدارة والخطة الإعلامية المنبثقة من المسؤولية الإنسانية والأخلاقية لمواجهة قضية اللاجئين والنازحين.
4. العلاقة بين الأدوار الاجتماعية والإخبارية والاقتصادية والسياسية والترفيهية لوسائل الإعلام وقيم ومصالح أفراد المجتمع ومنهم اللاجئين والنازحون.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هي الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام في إدارة الأزمات.

2. ما أهمية البعد الإعلامي في معالجة قضية اللجوء والنزوح.
3. ما الأسس المشكلة للخطط والإدارات الإعلامية وفق المسؤوليات الإنسانية والأخلاقية تجاه قضية اللجوء والنزوح.
4. هل هناك علاقة بين أدوار وسائل الإعلام ووظائفه وقيم ومصالح أفراد المجتمع ومنهم اللاجئين والنازحون.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعد من أكثر المناهج ملائمة لأغراض البحث إذ يستخدم هذا المنهج في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك عن رصد ومتابعة دقيقة للظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث (عليان وغنيم، 2000، ص42 - 43).

ورصدت الدراسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام ووظائفها وعلاقتها في معالجة الأزمات وتم تحديد المداخل المهمة والأدوار المتعلقة بالمفهوم والعلاقة الارتباطية بين هذه الوظيفة ومصالح وقيم أفراد المجتمع ومنهم اللاجئين والنازحون ضمن إطار نظري حدد أشكال وخصائص هذه العلاقة بين كل المفاهيم التي تناولتها الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

التعريف الإعلامي للوظيفة: يعرف الساداتي الوظيفة الإعلامية فيقول: الوظيفة هي ما يلقي على أجهزة الإعلام من مهام وواجبات ومسؤوليات تشكل في مجموعها نظاماً إعلامياً متكاملًا له منطلقاته وأهدافه وتوجهاته ووسائله (الساداتي، 1986، 111).

تعريف الإعلام في الدراسات الإعلامية: تعريف (أوتوجروت للإعلام بأنه: التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه.

ويؤكد هذا الأمر عدد ممن كتب في الدراسات الإعلامية منهم على سبيل المثال محي الدين عبد الحميد بقوله: وقد جاء التعريف الذي قدمه (أوتوجروت) معبراً تعبيراً موجزاً وشاملاً لمعنى الإعلام (عبد الحميد، 1998، 18).

التعريف الإعلامي للوسيلة: تطلق الوسيلة في الدراسات الإعلامية على (القناة التي تحمل الرسالة إلى المتلقي) (الموسى، 2014، 56).

الأزمة: حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وفي الوقت المحدد لذلك. (دقاسمة، 2002، 3).

اللجوء: منح الدول حماية في إقليمها لأشخاص من دول أخرى يفرون من الاضطهاد والتهديد الخطير، بسبب النزاعات والتفرقة العنصرية، طلباً للأمان وينتهي اللجوء بانتهاك السبب الذي بدأ به، ويشمل اللجوء على عناصر متنوعة من بينها عدم الترحيل، والسماح بالبقاء على إقليم دولة اللجوء، والمعايير الإنسانية للمعالجة (المنظمة الدولية للهجرة، 2006).

النزوح: هو أن يهاجر الفرد أو الجماعة داخل حدود بلد جنسيته "إقامته" المنظمة الدولية للهجرة (2006).

الإطار النظري

الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام:

الصلة بين وسائل الإعلام والمجتمع صلة وثقى، باعتبارها الأداة التي تتم من خلالها بلورة الإطار الثقافي وتنميته، فالمجتمع قائم على الاتصال والإنسان اتصالي بطبعه كما أنه اجتماعي بطبعه والاتصال: هو حامل العملية الاجتماعية التي تعتمد على تجميع المعلومات وتبادلها ونقلها (ريفرز وزملو، ص64) هو إذا لب حركة التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع في محيطهم الاجتماعي، وبينهم وغيرهم في إطار المجتمع الإنساني الكبير والاتصال سنة الله في خلقه كما قال سبحانه (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) (الإسراء، 15).

وانطلاقاً من هذا يمكن القول (أن المجتمع الإنساني لا يستطيع الحياة دون اتصال كما أن الاتصال لا يمكن أن يحدث إلا داخل ومن خلال نسق اجتماعي وأن عملية الاتصال لا يمكن أن تقوم وأن تحدث في حد ذاتها ولكنها تحدث كافتراض مبدئي للعملية الاجتماعية وفي مقابل ذلك تعد العملية الاجتماعية افتراضاً مبدئياً للاتصال الممكن (عودة، 1971، ص61).

وثمة جانب تساهم فيه وسائل الإعلام في المجتمع هو في الواقع للوظيفة الاجتماعية وهو ما تطلق عليه الدراسات الإعلامية والاجتماعية (التغيير الاجتماعي) ويعني التغيير الاجتماعي (أي تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي) أو الوظائف الاجتماعية وقد يكون هذا النمو تقدماً للأمام – أي ارتقائياً- كما قد يكون في ظرف آخر تغييراً إلى الخلف – نكوصاً- في حالة الأزمات السياسية والاقتصادية والاضطرابات الداخلية (الحريجي، 1983، 125 – 126).

وتأتي أهمية وسائل الإعلام في جانب التغيير الاجتماعي باعتبارها تعمل كوسائط لنقل الأفكار والقيم الحميدة التي يراد ترسيخها، في الوقت الذي تقوم فيه بمحاولة اقتلاع ومحاربة القيم والعادات التي يراد تغييرها، وذلك بما لها من إمكانيات في التوصيل والإقناع والتأثير (شرح وتفسير وتحليل ونقل الآراء والأفكار والقيم والعادات والمبادئ الجديدة إلى أعضاء المجتمع (كريم، 1988، ص83).

وهناك مسؤوليات وإلتزامات تقع على كواهل المؤسسات الإعلامية والإعلاميين العاملين فيها تجاه الجماهير التي تقدم خدماتها لها ومن المتعارف عليه اليوم بين أوساط الإعلاميين سواء على المستوى النظري الأكاديمي أو المهني العملي أن الإعلام يتحمل مسؤولية تجاه المجتمع الذي يخدمه (Brown, 1978, 205) وتحدد هذه الإلتزامات عادة في القوانين والتشريعات والمواثيق الإعلامية ويتوجب على الإعلام تزويد الجماهير بالمعلومات الصحيحة والصادقة المتعلقة بالشؤون العامة وإظهار الحقيقة والكشف عنها. واتصاف وسائل الإعلام بالمصداقية يؤدي بها إلى كسب ثقة جماهيرها واحترامها ولكي تتحلى وسائل الإعلام بالمصداقية ولتحوز على ثقة جماهيرها فلا بد من أن تعمل على التأكد من صحة وصدق ودقة الأنباء والمعلومات وأن تحافظ على الحياد عندما تعالج القضايا الجدلية ويتم ذلك بإظهار وجهات النظر لمختلف القطاعات بتوازن وأن تختار من الأنباء

والقضايا تلك التي تتعلق بالجمهور وتهمه وتخدم مصالحه وأن تقدم للجماهير تحليلات للأنباء والأحداث تتصف بالذكاء والمعرفة.

والإعلام مسؤول تجاه القيم الاجتماعية فلكل مجتمع قيم وطنية وقومية وتراثية وتنمويه وأهداف مختلفة، ومنها عملية التنشئة الاجتماعية، ونشر المضامين المفيدة والهادفة والمدرسة ويعمل الإعلام على تلبية حاجات هذه القطاعات فعليه أن يتعرف على خصائص جمهوره وحاجاته بأساليب البحث المختلفة.

ويرى الباحث إن هذه المسؤوليات ذات أهمية قصوى للتعامل مع قضية اللجوء واللاجئين وامدادهم بالمعلومات وبمصداقية ودقة عاليتين يسهم في تعزيز وضعهم المعرفي والخدمي والأمني وكذلك يمكنهم من قراءة واقع قضيتهم بطريقة مثالية عن طريق التحليلات ونقل المعاناة والظروف التي تمر بهم عبر البوابات الدولية والوطنية ويساهم كذلك في تدعيم الثقة لديهم بوسائل الإعلام واحترامها.

الأزمات، ماهيتها، مصادرها، مستوياتها، أسبابها:

تعرف دائرة العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها (حدث خلل خطير ومفاجئ في العلاقات بين شيئين) ينما يقدم وليم كوانت التعريف الآتي للأزمة (هي تلك النقطة الحرجة واللحظة المناسبة التي يتحدد عندها مصير تطورها ويؤكد الباحثون في تعريفات الأزمة (مكاوي، 2005، ص48) أن الوقوف على تعريف واحد للأزمة أمر في غاية الصعوبة تنوء به جهود أي باحث وذلك أمام آلاف من الدراسات والبحوث التي حاولت تعريفها ولذلك فالمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالأزمة في التعريف الإعلامي تتعلق بجملة من المعاني، منها الحادث والمشكلة والطارئ والصراع والقضية والكارثة والفاوجة ومصدر الخطر وغيرها (شومان، 2002، ص13).

ووصفها (Phelps, 1986, p.5) أنها حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بنظام العمل المتبع في المنظمة مما يضعف مركزها التنافسي ويتطلب تحركاً سريعاً واهتماماً شديداً. وتحدث الأزمة في مستويات مختلفة تشمل الفرد والمجتمع والمؤسسة والدولة لتؤثر وتتأثر في مجالاتها المختلفة السياسية والاجتماعية والأمنية وتختلف طبيعة الأزمة حسب مجال الاضطراب الذي تحدده، فالأزمة الاقتصادية هي اضطراب داخلي يطرأ على التوازن الاقتصادي والأزمة الداخلية هي اضطراب داخلي يطرأ نتيجة حدوث تغيير فكري أو تأثير سلوكي اجتماعي أو نمط حياتي يؤثر على الاستقرار والأمن الداخلي للدولة.

ويقسم أحد الباحثين الأزمات (عبد المجيد، 2008، 103) وفقاً لمصدرها إلى نوعين أزمات تقع بفعل الإنسان الناتجة عن نشاط إنساني مثل التهديد والغزو والخطف والاضطرابات العامة وأزمات بفعل الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات، ووفقاً لنمط الأزمة فهي المفاجئة وهي تحدث بشكل مفاجئ ولم تكن متوقعة وتكون مفزعة حيث لا يكون هناك وقت كاف للتخطيط في معالجته والأزمات الطارئة وهي التي لها مقدمات يمكن التعرف عليها مسبقاً والأزمات المستمرة أو المزمنة وهي التي تستمر لعدة شهور وربما لسنوات على الرغم من بذل أفضل الجهود لإيجاد حلول لها من جانب معالجتها وهنا نعد أزمة اللاجئين والنازحين من الأزمات المستمرة أو المزمنة.

ووفق المستوى تنقسم الأزمات إلى مستوى محلي فإن حجمها وتأثيرها محدود على هذا النطاق وقومي وهذا يصيب الدولة ككل ويتأثر به المجتمع بأكمله وهي أزمات شاملة وعمامة سواء في أسبابها أو في نتائجها التي أفرزتها أو في متطلبات العلاج الخاص بها ولها من التداخلات والأبعاد المختلفة التأثير وأزمات على المستوى الدولي وهي تلك الأزمات التي تحدث على المستوى الدولي ولها تأثير سلبي عند وقوعها على كثير من دول العالم، وأزمة اللاجئين والنازحين من الأزمات الدولية وقد أثرت سلباً على كثير من الدول وعلى الصعد كافة.

ويرجع الباحثين (قطيش، 2002، 30-31) أسباب الأزمات إلى عوامل عدة منها السياسية عندما لا يحقق السياسة رغبات وطموحات غالبية فئات المجتمع يمكن استغلال ذلك من قبل الفئات المعارضة في استقطاب الرأي العام لدعم توجهاتها في تحقيق أهدافها مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية داخلية تهدد الأمن الداخلي والعوامل الاقتصادية شح الموارد الاقتصادية وعدم وفرة الإنتاج وارتفاع المديونية واضطراب الأسواق المالية والعوامل الاجتماعية فالإختلافات العرقية والقومية والمذهبية والقومية وعدم توفر العدالة الاجتماعية والتفرقة العنصرية تؤدي إلى حدوث أزمة داخلية تهدد الأمن الداخلي في حال عدم اتباع آلية وأسلوب معالجة لمنع حدوثها، والعوامل البيئية عند حدوث العوامل الطبيعية كالفيضانات والبراكين والعامل العقدي لاختلاف الأديان والمذاهب وتعددها وتناحر اتباع هذه الديانات والمذاهب والتنافس على السلطة والعوامل الطارئة الناتجة عن أمور غير متوقعة بسبب أزمات خارجية مثل نزوح اللاجئين والهاربين بأعداد كبيرة من الدول المجاورة تؤدي إلى حدوث أزمة داخلية إيواء، إ طعام، شراب، حماية، ضبط تهدد أمن الدولة وتفرض عليها عمل لمعالجتها.

وأزمة اللجوء والنزوح تتداخل في أسبابها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقدية كأسباب رئيسية في ظهورها ولذلك فإن معالجتها تتطلب جهود كبيرة جداً لتطبيق تداعياتها وأثارها (الباحث).

الإعلام وتشكيل الرأي العام نحو الأزمات:

تظهر الجهود الإعلامية كإحدى الدعامات الأساسية في التعامل مع الأزمات في عالم تتصاعد فيه الطبيعة التنافسية وتظهر الأزمات التي تهدد النظام السياسي، وإذا كانت كفاءة إدارة الأزمة تتوقف في جانب أساسي على كفاءة المنظمات في التعامل مع وسائل الإعلام، فإن هذه الوسائل تحتاج إلى أداء خاص أثناء الأزمات حيث يتطلب دورها توفير قدر كبير من المعلومات المستمرة حتى يكون الرأي العام على دراية تامة بأبعاد الأزمة وحتى تقوم بدورها في تنشيط المؤسسات لمجابهة الأزمة وكي تؤدي دورها كحلقة اتصال بين الأفراد وصانعي القرار السياسي والقائمين على إدارة الأزمة (عليوة، 1997، ص26).

وتقوم وسائل الإعلام بدور رئيس في التأثير على الرأي العام فهي تتمتع بقوة هائلة من خلال قدرتها على تسليط الضوء على موضوع، فيستثار اهتمام الناس به أو تجاهله كلية، فلا يلتفت الناس إليه، بحسب نظرية إعداد الخطة، كما أن وسائل الإعلام تتيح الفرصة لعرض وجهات النظر المختلفة للأفراد والمسؤولين، مما يؤدي إلى تعريف الرأي العام بتلك الأفكار وأخذها في الحسبان،

علاوة على ذلك فإن وسائل الإعلام نفسها قد تبني وجهات نظر محددة في المواضيع المطروحة تقدمها في صفحة التحليلات والآراء.. وتؤثر بها على المتلقين وهذا يقود في النهاية إلى إلقاء مزيد من الضوء على القضية وتوسع دائرة تبادل الرأي والحوار بشأنها على نطاق واسع؛ وقد أظهر البحث الإعلامي أن طرح القضايا عبر وسائل الإعلام ومناقشتها يدفع بالمتلقين إلى متابعة وسائل الإعلام بقصد الاطلاع من خلالها على معلومات جديدة، لذلك فالاتصال الجماهيري يلعب دوراً هاماً في التأثير على الرأي العام، وهذا التأثير يأتي عن طريق دفع الاستقرار في الرأي العام وتحديد الأولويات وتحديد الخيارات المطروحة أمام المتلقي والترفيه والإعلاء للقضايا والشخصيات التي سلط الضوء عليها وأخيراً تغيير الرأي (الموسى، 2014، ص30-31) وبالتالي فالاتصال على اختلاف أنواعه ومستوياته يقوم بدور أساسي في عملية نشوء الرأي العام وتكونه عبر مختلف المراحل التي يمر بها فحين تشد إحدى القضايا انتباه الناس فإنهم يفكرون بها ويناقشونها فيما بينهم ويتسع النقاش في الأمور الجدلية فيشمل الجماعات الصغيرة، ثم ينتقل إلى وسائل الإعلام التي تقدم المعلومات عن القضية وتعرض وجهات النظر المختلفة بشأنها، وتعمل وسائل الإعلام على إيصال تلك المعلومات إلى جميع الأفراد في مختلف أنحاء البلاد، فتتسع دائرة مشاركة الآخرين بالقضية مدار الجدل ويناقشونها وجاهياً مع معارفهم.

ويشير (Hennessy, 1975: 8) أن هنالك ثلاثة عوامل تؤدي إلى تكوين الرأي العام والتعبير عنه الأول قوة الدوافع التي تقف وراء الرأي وتدفع بأصحابه التعبير عنه وقواعد التنظيم السياسي والاجتماعي المعمول بها في بلد من البلدان ثانياً والعامل الثالث توفر وسائل الاتصال ومدى إمكانية بحث القضايا ومناقشتها بحرية بين الناس عبر وسائل الإعلام.

ويجد الباحث أن قضية تبلور رأي عام سديد سواء أكان من جهة أفراد المجتمع إزاء اللاجئين والنازحين أم من جهة اللاجئين والنازحين أنفسهم يأتي عن طريق شعور وتطبيق الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام في عرض الحقائق والمعلومات عن هذه القضية وكذلك إيصال هموم ومشاكل هذه الشريحة بعناية وشفافية إلى كل المحافل وبالتالي تكون الوسائل الإعلامية ساهمت في صياغة رأي عام ضاغط على المعنيين وصناع القرار ولا سيما على المستوى الدولي في تلبية متطلبات هذه الفئة ومحاولة تطوير آثار هذه القضية ومعالجتها عن طريق الورش الإعلامية وتوسيع دائرة النقاش والحوار للوصول إلى غايات الصحافة الاجتماعية وأدوارها في تسليط الأضواء على القضايا المجتمعية المهمة والحساسة ومنها قضايا اللجوء والنزوح (الباحث).

الأسس الإرشادية للتغطية الإعلامية للأزمات:

اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام ومعالجة الأزمة.

تطورت الإعلام والاتصال والعلاقات العامة التي تركز على دور الاتصال في التحذير من الأزمات والكوارث واحتواء الآثار السلبية للأزمات وتوفير البيانات والمعلومات للجماهير، مع وضع قواعد أسس إرشادية للتغطية الإعلامية للأزمات والكوارث بحيث لا تؤدي إلى الذعر أو اتخاذ مواقف وردود أفعال سلبية بالإضافة إلى تطوير قدرة المنظمات الإعلامية على إنتاج الرسائل الإعلامية

بسرعة وبطريقة واضحة ومؤثرة للحيلولة دون ظهور وانتشار الشائعات (شومان، 2006، 20-21).

ويعتمد الأفراد على وسائل الإعلام لأنها تساعدهم على تحقيق أهدافهم، فالفرد يهدف إلى تأييد حقوقه فالحصول على المعارف حتى تساعده في اتخاذ القرارات الشخصية والاجتماعية المختلفة.

ويلجأ الأفراد إلى الاعتماد على وسائل الإعلام لتحقيق غايات الفهم الاجتماعي من خلال تفسير الظواهر في البيئة المحيطة وكذلك توجيه فكر وتوقعات الأفراد والتسليية الاجتماعية (مكاوي، 2009، 205-206).

ومن هنا، فإن تعامل وسائل مع موضوع الأزمة لها عناصر أساسية مشتركة يجب أن تقوم عليها أي خطة إعلامية لإدارة الأزمات والكوارث وتعد هذه العناصر الأساسية شروط عامة لنجاح وفعالية تصميم الخط الإعلامي لمواجهة الأزمات وهي تحديد المخاطر المحتملة والأزمات المحتملة ويستدعي تصميم الخطة الإعلامية لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الهيئة أو المنظمة ووضع قائمة بأولويات تلك المخاطر ومراجعتها دورياً واختصارها في سلة أزمات. ويتم إعداد سيناريوهات أزمة أو كارثة متوقعة بين أفراد فريق الأزمات، وتحديد الأهداف وأهداف خطة إعلام الأزمات ترتبط وتعكس أهداف الخطة لإدارة الأزمات وتحديد الجماهير المستهدفة التي لها علاقة مباشرة لأن كل أزمة أو كارثة لها جمهوراً خاصاً بها وذلك بحسب طبيعة ونوعية الأزمة وتحديد الوسائل والإمكانيات مادياً وفنياً وعناصر بشرية مدربة وإعداد الرسالة يعد مفيداً وفعالاً وخطوة بالغة الأهمية في مواجهة الأزمات والكوارث إعلامياً، إذ أن ما تقوله أثناء الأزمة قد يمد أكثر أهمية عما تفعله خاصة في المراحل الأولى لوقوع الأزمة ونصف نجاح إدارة الأزمة إعلامياً يرتبط بالتدريب فلا توجد أي قيمة للخطة بدون تدريب والقاعدة التي يقترحها خبراء إعلام الأزمات هي بذل جهد متساوٍ على التخطيط والتدريب (شومان، 2002، ص 71-97).

والأنظمة الاجتماعية تختلف وفقاً لدرجة استقرارها حسب اعتماد الفرد على وسائل الإعلام (مكاوي، السيد، 2008، 325-333) وكلما زادت درجة عدم الاستقرار زادت الحاجة إلى البحث عن المعلومات وعند الحديث عن دور وسائل الإعلام في إدارة الأزمات والتصدي لها نجد أنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن الأزمة لدى الجمهور كما أنها بشكل آخر تساهم في تشكيل اتجاهات نحو الأزمة وكيفية أحكامها والسيطرة عليها وتظهر أهمية وسائل الإعلام هنا في مواجهة الشائعات التي تنتشر بسرعة بالغة وقت الأزمة والتي تكون لها بدون أدنى شك آثار سلبية عن الأزمة وإدارتها، ويساعد جو الغموض وعدم تقديم المعلومات الصادقة والكافية للجمهور في سرعة انتشار الشائعات (شريف، 1998، ص 197).

ويؤكد (الباحث) أن خطوات الإرشاد للخطة الإعلامية أنفاً من شأنها خدمة قضية اللجوء واللاجئين وأول تلك الخطوات تحديد مخاطر قضية اللجوء وضرورة إعداد رسائل رصينة وهادفة موجهة إلى اللاجئين وتحديد عناصر صحفية مدربة على معالجة قضايا اللجوء وصحافة حقوق الإنسان وإعلام الحقوق، مهمتها رفع الوعي العالمي ول حقوق اللاجئين وتحريك القاصص الصحفية

إعداد تقارير متعلقة بحقوق الماء والغذاء والملجأ، وتأمين الحماية والتعليم، ووضع خطط إعلامية لدمج اللاجئين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدقيق الإعلام وبشكل علمي بالأرقام التي تطرح قضايا اللاجئين مثل الشائعات حول زيادة السرقات مع تزايد إعداد الوافدين من اللاجئين، وكذلك تحميل المسؤولين لواجباتهم، والمشاركة وجمع شهادات من ميدان الحدث، واستخدام لغة حيادية وعدم التمييز والإنحياز لأي طرف على حساب المصداقية والشفافية، والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، وعرض الآراء القانونية حول قضايا اللجوء واللاجئين وإتاحة القضية أمام الرأي العام وعرض الحلول والمسايع التي يمكن تفعيلها .

المسؤولية الاجتماعية للاتصال الثقافي إزاء الصدمات الثقافية للاجئين.

الصدمة الثقافية:

هي تعبير يستعمل لوصف المخاوف والمشاعر (المفاجأة الحيرة، الفوضى) المحسوسة عندما يتعامل الناس ضمن ثقافة أو محيط اجتماعي مختلف تماماً كالبلاد الأجنبية، وترتفع هذه الصعوبات من خلال محاولة استيعاب الثقافة الجديدة، مما يشكل معيقات في معرفة الملائم من غير الملائم، وفي أغلب الأحيان ترتبط هذه الثقافة بالاشمئزاز الكبير حول بعض صفات الثقافة الجديدة أو المختلفة عن الثقافة الأم.

وقد تم عرض هذا التعبير لأول مرة عام 1954 بواسطة " كلفيرواويرج " (القلق الذي ينجم عن فقدان كل من علامات ورموز اجتماعية مألوفة) وفي تعريف آخر للصدمة الثقافية هي مجموعة من ردود الفعل العاطفية لفقدان الإدراك الحسي وتحوله من ثقافة المرير إلى المؤثرات الثقافية الجديدة التي يكون لها معنى ضئيل أو معلوم، مما يؤدي إلى سوء فهم الخبرات الجديدة والمتنوعة وقد تشمل الشعور بالعجز والتهيج والمخاوف من التعرض للخداع (نصر، 2009، 130) وتحدث الصدمة الثقافية للمهاجر أو اللاجئ عندما ينتقل اللاجئ من ظروف حياتية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تختلف اختلافاً واضحاً مع مثيلاتها في البلد المستقبل للهجرة سواء أكان هذا الاختلاف باتجاه ظروف أفضل أو أسوأ، وإذا كان الاختلاف كبيراً للغاية لا يتمكن المهاجرون من استيعابه بسهولة أو بوقت قصير فأنتهم معرضون لما يسمى بالصدمة الحضارية، وهذا يفرض على المهاجرين عبء التكيف الاجتماعي مع المجتمع الجديد الذي انتقلوا إليه حيث أن الفروقات الاجتماعية والثقافية الكبيرة إذا ما وجدت قد يؤدي إلى تحييد العوامل المساعدة على التكيف كوحدة الدين أو اللغة أو العرق أو غيرها وينطبق هذا بشكل رئيس على المجتمعات المضيفة التي تتميز بالتقدم الاقتصادي والتنمية البشرية المرتفعة ومن الطبيعي أن يعاني اللاجئون والمهاجرون أكثر من غيرهم من تبعات الصدمة الثقافية التي تسبب لهم شكل من أشكال القلق الناتج عن سوء فهم تقاطع الثقافات وعدم القدرة على التفاعل بشكل مناسب في المجتمع الجديد، إذ يجد هؤلاء المهاجرون واللاجئون أنفسهم في وضع غريب مع ناس يتصرفون بطرق غير مألوفة ويتفاعلون ويعيشون حياتهم وفقاً لمجموعة جديدة من القيم الاجتماعية والثقافة والقانونية والاقتصادية (عبد الواحد، 2009، ط 5) ويقول " ويفر " أن هناك ثلاثة تفسيرات سببية أساسية للصدمة الثقافية وهي:

- فقدان المنبهات أو الغطاء المألوفة.

- انهيار الاتصالات الشخصية.

- أزمة الهوية.

وهناك أربعة عوامل تؤدي إلى الصدمة الثقافية لدى الأفراد:

1. العامل المعرفي تأتي الصدمة الثقافية من سوء تفسير القيم والمعتقدات والسلوكيات والقواعد الثقافية في مجتمع جديد إذ يستخدم الناس غير الفاعلين ثقافتهم للتفسير أو الحكم على ثقافة ذلك المجتمع الجديد.

2. العامل السلوكي: وهذا يعني أن الصدمة الثقافية تحدث لأن الأفراد لا يعرفون نظم المكافئة والعقاب المرتبطة بالسلوكيات اللفظية وغير اللفظية في ثقافة البلد أو المجتمع المضيف فربما يحدث أن تكون السلوكيات التي تعززت بشكل إيجابي في البلد أو المجتمع الأم تثير محفزات سلبية في بلد أو مجتمع أجنبي.

3. الظواهر : تنشأ الصدمة الثقافية خلال تجربة الانتقال من حال تدني الوعي بثقافة مجتمع جديد إلى حالة من ارتفاع الوعي بثقافة ذلك المجتمع من خلال استخدام مراجعهم الثقافية، فالأفراد يتعرضون لصدمة ثقافية لأنهم لا يستطيعون استخدام مراجع ثقافية خاصة بهم للتعبير عن هويتهم في الثقافة الجديدة.

4. العامل الاجتماعي والنفسي: يشير عنصر التكيف الاجتماعي إلى قدرة الأفراد على التفاعل الاجتماعي الفعال مع أعضاء المجتمع المضيف ويمكن فهم البعد النفسي للصدمة الثقافية من حيث أوجه التشابه والاختلاف بين ثقافة البلاد أو المجتمع الأم والبلد والمجتمع المضيف ويمكن تفسير البعد الاجتماعي للصدمة الثقافية من حيث افتقار الأفراد إلى المعرفة الثقافية المناسبة عن البلد أو المجتمع المضيف وامتلاك الأفراد لهويات ثقافية قوية والتي من شأنها أن تجعلهم أقل عرضه للتكيف مع ثقافة البلد أو المجتمع المضيف (صالح، 2011، ص 63).

أعراض الصدمة الثقافية:

هنالك عدة أعراض للصدمة الثقافية تصيب اللاجئين والمهاجرين منها الصعوبات العاطفية والمتمثلة في الغضب والاكتئاب والتهيج والعداء والشعور بالوحدة وهاجس الصحة والنظافة والحنين إلى الوطن وتمجيده، وتطوير الصور النمطية السلبية عن البلد المضيف وفقدان الهوية وإساءة استخدام المشاعر وانعدام الثقة وطغيان المشاعر السلبية حتى على أصغر الأشياء وهناك عدة عوامل تسهم في زيادة حدة الصدمة الثقافية" منها المناخ فعندما ينتقل الإنسان من بلد مختلف مناخياً عن البلد المضيف فذلك يشكل عاملاً جديداً ومتغيراً يصعب التعود عليه لاسيما أن يواجهه للمرة الأولى علاوة على عامل اللغة الذي يعد أحد العوامل في الإصابة بالصدمة الثقافية وشدها أيضاً فالجهل باللغة هو في حد ذاته عزلة حتى عند الاختلاط بالبشر في البيئة الجديدة، وتزداد شدة الصدمة عندما يكون المجتمع الغريب لا يحتوي على تنوع حضاري أو لا يقدر على ضرورة التباسط مع الأجانب (اللاجئين) عند الحديث معهم" إضافة إلى عامل الأزياء والملابس والذات لو كانت تتعارض أو تختلف كثيراً عما تعود الإنسان على رؤيتها في بيئته التي تربي فيها كانت تلزمه بارتداء ما لم يتعود عليه كالملايس الشتوية في البلدان الباردة جداً إضافة إلى العادات والتقاليد والقيم التي

قد تختلف كثيراً من بلد لآخر هي الأخرى من العوامل المهمة في الصدمة الثقافية بل هي من الأجزاء الأساسية في الموضوع، بعض السلوكيات الجديدة التي يراها اللاجئ أو المهاجر قد تصيبه بالدهشة أو يراها مستهجنة أو مهينة له إن صدرت بشكل عفوي من المواطنين في البلد الذي قصده (من قبيل أنه لو لاحظ في الشارع أن الآخرين في عجلة من أمرهم ولم يعطوه العناية الكافية عندما سأل عن شهر أو مكان ما) قد يجد الناس يعاملونه ببرود شديد أو بإقصائية لذلك قد يصدم اللاجئ أو المهاجر باختلاف في نظم الحياة في البلد المضيف وتضيف القوانين والأنظمة المختلفة عبئاً إضافياً على اللاجئ أو المهاجر والخوف الذي يسيطر عليه من هذه القوانين كبيراً جداً، وقد يتورط في العديد منها كما أن اللاجئ أو المهاجر يجهل حقوقه التي تحميه أيضاً، فضلاً من أن عامل الأكل والشرب سواء من ناحية النوع أو طريقة الأعداد والتقديم والأسعار كلها قد تكون عوامل لزيادة حدة الصدمة الثقافية وقد يعاني اللاجئ أو المهاجر اضطرابات صحية في بداية تواجده في البلد المضيف إضافة إلى الاضطرابات النفسية والاجتماعية والثقافية وقد يعاني كثيراً من إيجاد أطعمة تتفق مع أذواقه أو مع حتى عقائده الدينية (عميش، 2006، ص 200).

ومن هنا، تأتي الوظائف والمسؤوليات الاجتماعية والإنسانية لوسائل الإعلام المختلفة في إمكانية دمج هذه الفئة مع المجتمع المضيف وتكليفهم مع حياتهم الجديدة والتخفيف من القلق والمفاجأة والمشاعر السلبية فالكثير من الجمعيات التي تعنى بالعلاقات العامة وبأليات إعلامية رشيدة تقدم برامج للتعليم المتعدد الثقافات للاجئين والمهاجرين في محاولة لتسهيل فهم وقبول المهاجرين من خلفيات مختلفة من قبل المواطنين في البلد المضيف وكذلك إرشاد أولئك المهاجرين واللاجئين عن ما ينبغي أن يفعلوه.

كما أن دور الإعلام تضاعف بشكل كبير جداً في الحياة الاجتماعية مع انتشار وسائل الإعلام على نطاق واسع وحقق بذلك تنسيقاً في الجهود بين الأفراد والشعوب (نصار، 2004، ص 127).

ومن بين وسائل الإعلام برزت شبكات التواصل الاجتماعي كجزء من الإعلام الاجتماعي الحديث الذي يشهد حركة ديناميكية من التطوير والانتشار كان في بداياته مجتمعاً (انترنتياً) على نطاق ضيق ومحدود ثم ما لبث أن ازداد مع الوقت ليتحول من أداة إعلامية نصية عن الكتابة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في القرارات والاستجابات بضغط من القوة المؤثرة التي تستخدم في تأثير الأنماط الشخصية للفرد (السمعي والبصري والحسي) باعتبار أن المتأثر وأنماطه محور مهم في عملية التأثير.

والناس في الإعلام الاجتماعي لا يقتصر هدف مشاركتهم على المطالعة السلبية فقط بل هم يختارون من المواضيع ما هو وثيق الصلة بحياتهم الاجتماعية وما يحدد تفاعلهم مع القضايا المطروحة هو مدى ارتباط القضية بواقعهم المعاش (محمود، 2011، ص 84).

ويؤكد (الباحث) أن المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام بكل إشكالها تتطلب تعاملًا نكيًا وحرقيًا للتعامل مع الصدمات الثقافية والحد من تداعياتها وهذا يتطلب خطة متكاملة في الإعداد والتخطيط والتنفيذ من حيث إعداد الرسائل الإعلامية الخاصة بهذا الجمهور المستهدف في كثير من

جوانب القلق الذي تعترضه من حيث تقديم المعلومات عن حقوقه وعن الأنظمة والقوانين وإنشاء المنصات والمواقع الإلكترونية المتخصصة بتغطية شؤون اللاجئين وإنتاج حلقات إعلامية في وسائل الإعلام المختلفة عن قضاياهم ومحاولة تقييم أدوار وسائل الإعلام وأدوار منظمات الإغاثة الدولية والإقليمية والمحلية لتقديم خطط عاجلة ومستقبلية حول أزمة اللاجئين إضافة لبناء شبكة علاقات من المؤسسات والمنظمات المعنية لشؤون اللاجئين في وسائل الإعلام (خلايا أزمات) لعقد حوارات متعددة الأطراف علاوة على إجراء المؤتمرات العلمية والأبحاث الأكاديمية حول اللاجئين وأوضاعهم الأمنية والمهنية والاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية داخل المخيمات وداخل مجتمعات اللاجئين.. وهنا ضرورة التعامل مع بعض التقارير الصحفية بحذر وعدم تعبئة الرأي العام بالصد من هذه الشريحة ومحاولة انقضاء على خطاب الكراهية إزاء هذه الفئة من خلال إصدار وثيقة ميثاق الشرف الإعلامي أو مدونة سلوك لتغطية شؤون اللاجئين والمهاجرين وأهمية توفير المعلومات وسماع أصوات الخبراء والأكاديميين وقادة الرأي والقادة الاجتماعيين والنفسيين، محاولة لإعادة التوافق الاجتماعي والنفسي للاجئ عن طريق خطاب عقلائي هادئ ومحترف ودفعه إلى الانخراط في المجتمع الجديد وتحقيق الرضا من خلال التفاعل الإعلامي والاجتماعي للاندماج في الحياة الاجتماعية وإكتساب سلوك تناسب الدور الاجتماعي وتعلم ثقافة وعادات وتقاليده المجتمع المضيف وتوجيه السلوك الإنساني ونشاطات هذه الفئة في إدارته وتذكره وتفاعله وتعلمه وتخيله لتعزيز المرونة والقدرة على التكيف والقدرة على التعامل مع الفشل وتمكينهم من إجراء اتصالات جديدة وتكوين صداقات جديدة وممارسة لغة المجتمع الجديد إضافة إلى خدمة هذا المجتمع من خلال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتجارية وقبوله للثقافة الجديدة.

حقوق الدول المضيفة للاجئين في الإعلام المسؤول:

مما لا شك فيه أن اللجوء والهجرة يؤديان إلى زيادة غير مخططة للسكان، وهي بذلك تفرض أعباء مختلفة على كل الموارد والمجالات في البلد المستقبل للجوء وتحدث هذه الهجرات أثاراً ديموغرافية كبيرة من حيث الكثافة السكانية وهذه ستفرض أعباء إضافية تتعلق بالخدمات العامة والمرافق المختلفة والبنى التحتية ووسائل الترفيه وهي مكتسبات وخدمات لا يمكن أن تستجيب للزيادة أو التغير السريعين لاسيما في حالة الهجرات واللجوء الجماعي الطارئ والمفاجئ إضافة إلى نشور مجتمعات أثنية أو عرقية أو دينية في البلد المضيف إضافة إلى الآثار السياسية عن طريق تعرض استقرار بعض دول العالم إلى تحديات حقيقية وذلك بسبب تبلور حركات سياسية داخلية وتكون غالباً غير شرعية أو مرخصة ولاسيما عندما تكون هذه الجماعات (اللاجئون) يشكلون قوة سكانية مرتفعة لذلك فهي تفرض اعباء على تركيبه النظام السياسي للبلد المستقبل لها وتربك خطط التنمية لديها ولاسيما في الدول النامية التي تعاني أصلاً من مشاكل اقتصادية (عبد الحي، 2002، 185-186) علاوة على ذلك هناك الآثار الاجتماعية في الأحياء والمدن المكتظة بهذه الفئة ومنها انتشار الفساد والارتفاع الكبير في نسبة الجرائم إضافة إلى التفكك الأسري وتداعيات نتيجة اختلال العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة والروابط التقليدية التي تقوم على الولاء والانتماء (الربابعة، 1987، 105) إضافة إلى الآثار الاقتصادية من الزيادة على طلب السلع والخدمات وانخفاض أجور

القوى العاملة وهذا له جانب سلبي وإيجابي حيث سينافس العاملون اللاجئون العاملون من الوطن وهذا يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، وستفرز أعباء الفقر والبطالة والإعالة إضافة إلى الأعباء في قدرات البلد المضيف التنموية وبناء التحتية ومرافقه المختلفة (عثامنة، 2004، ص 145-152).

والدور الاجتماعي المسؤول إزاء هذه الآثار لقضية اللجوء والنزوح يتطلب القيام بحملات إعلامية مدروسة ومكثفة لتبيان تداعيات هذه الآثار على المجتمعات والبلدان المضيفة، فعلى مستوى الزيادات السكانية أحد أهم الواجبات الإعلامية المسؤولة هو بيان الأعباء الإضافية على الاقتصاديات وقدراته التنموية وبناءه المختلفة وأهمية تسليط الأضواء على تكاليف استضافة اللاجئين والنازحين من خلال حجم الإنفاق الحكومي لكل سنة استضافة... لاسيما أن هذا الاتفاق يكون على مختلف القطاعات والأنشطة والخدمات الإضافية على السلع والخدمات والمواد التموينية والبلديات والدفاع والأمن والمستشفيات وهذه التغطيات المسؤولة من قبل وسائل الإعلام من شأنها مخاطبة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات والمنح للتخفيف عن كاهل الدول المضيفة، وتتطلب معالجات الآثار السياسية لقضايا اللجوء والتزوج في تنوير المجتمع بخطاب إعلامي مسئول لثقافة جديدة وتوفير المعلومات الحقيقية حول اللاجئين والنازحين ليتمكن صناع القرار من أخذ قراراته حكيمة رشيدة وفق هذه الأرضية المعرفية والمعلوماتية إضافة إلى قضية الأمن الشامل التي تتطلب خطاب إعلامي يعزز الاستقرار بالسلام كحاجة ملحة ووجوب تحقيق ذلك استناداً لحرية الحقوق الاجتماعية وفقاً للقرارات الدولية والاتفاقات المبرمة وسهولة هذا الخطاب الإعلامي المسؤول إلى مقاومة أشكال العنف وأسبابه وأشكاله مما يخف العبء الأمني والسياسي على الدول المضيفة ومحاولة تسليط الأضواء على استيعاب أولئك اللاجئين من قبل الدول المضيفة وضرورة حل مشكلة اللاجئين وعودتهم لتخفيف العبء على هذه المجتمعات المضيفة وإنصافها على المستويات كافة وبيان أن هذه المشكلة أصبحت مقلقة على هذه المجتمعات المضيفة لاسيما أن كثير من هذه الدول المضيفة يلقي تجاهلاً من المجتمع الدولي ومحاولة الكشف في وسائل الإعلام كجزء من مسؤولياته إلى الاتفاقيات والمواثيق والتشريعات الخاصة باللاجئين والمجتمعات المضيفة ومن المسؤوليات المهمة لوسائل الإعلام الكشف عن واجبات اللجوء في الدول المضيفة ووفق التشريعات والقوانين الدولية مثلما تركز هذه الوسائل على حقوق هذا اللجوء وهو جزء من واجباتها ومسئولياتها الاجتماعية وهذه الحقوق تمتعه بكافة الحقوق والحريات بدون أي تمييز بينه وبين مواطني الدولة وحرية التنقل والحصول على وثائق السفر وحقوق الملكية والعمل وممارسة المهن الحرة والاستفادة من الخدمات العامة.

لذلك فمن حق هذه المجتمعات المضيفة أن تكون هناك واجبات على اللاجئين تعرض بمسؤولية متناهية من قبل وسائل الإعلام والمتمثلة بوجوب احترام اللجوء للقوانين والأنظمة للدول المضيفة والامتنال لأحكامها ووجوب التزام اللجوء بالامتناع عن القيام بأي نشاط إرهابي أو تخريبي موجه ضد الدول المضيفة ومخاطبة اللجوء بخطاب اجتماعي إعلامي مسئول للقضاء على هذه النزعات العدوانية في نفوس بعض اللاجئين وكذلك على وسائل الإعلام مسؤولية أن لا يكون منبراً لخطاب كراهية يستغل من قبل بعض اللاجئين المقيمين على أقاليمها والقيام بحملات دعائية تحرض

على استعمال القوة أو العنف ضد حكومات الدول الأخرى إضافة إلى توعية اللاجئين بضرورة بذل أقصى الجهود الممكنة لتدعيم اقتصاد الدول المضيفة بما في ذلك استثمار أموالهم فيما يعود عليها بالنفع وهذا له جانب قانوني مهم في تطبيق وإصدار قوانين استثمار جاذبة لرأس المال وتسهيل الضوء إعلامياً على هذه التسهيلات الاستثمارية ولذلك الأدوار الإعلامية الاجتماعية لوسائل الإعلام نجدها أنها تتداخل في كل المجالات وإمكانية استثمارها في الحد من الآثار والتداعيات لهذه القضية الإنسانية ومحاولة السعي لإيجاد حلول لها يتطلب مشاركة المنظمات الدولية بكل جهودها وإمكاناتها وضرورة بحث القضية على كل مستوياتها للقيام بتحمل أعباء هذه القضية لاسيما على المجتمعات المضيفة لهؤلاء اللاجئين والنازحين.

خاتمة الدراسة واستنتاجاتها:

بعد استعراض الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام إزاء قضايا الأزمات والكوارث والقضايا المجتمعية ومنها قضية النزوح واللجوء اتضح أن البعد الإعلامي له مكانة وأهمية قصوى في كل أديبات دراسة الأزمات وأبحاثها وتؤكد هذه الدراسات أن وسائل الإعلام تعد أحد مكونات إستراتيجية مواجهة الأزمات على وجه العموم وقضية النزوح واللجوء بشكل خاص... والعملية الإتصاليه بما تمثل من حاجة نفسية واجتماعية لها الدور الأكبر في معالجة قضايا اللجوء والحد من آثارها وتداعياتها. وبرزت عدة استنتاجات في الدراسة تمثلت في:

- أن الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام إزاء قضايا المجتمع ومنها قضية اللجوء والنزوح هي وظيفة مقسمة إلى عدة محاور هي الأخباري والاقتصادي والسياسي والترفيهي.
- توفير المعلومات وعرض وجهات النظر المختلفة يبيلور رأي عام إيجابي إزاء قضية اللجوء ويمكن صانع القرار من أخذ القرارات الحكيمة.
- أهمية بيان تداعيات آثار هذه القضية (اللجوء والنزوح) بطريق علمية وخطاب عقلاني مستمد من المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام من شأن معالجة هذه الظاهرة.
- توضيح الاتفاقيات والمواثيق والتشريعات المتعلقة بحقوق وواجبات اللاجئين والدول المضيفة عبر إعلام اجتماعي مسؤول من شأنه أن يعزز خدمة هذه الشريحة والمجتمعات المضيفة ويحل كثير من تعقيدات.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة التأكيد في الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والورش على الأهمية القصوى للبعد الإعلامي في دراسة الأزمات ووضع إطار نظري وتطبيقي لمفهوم الإدارة الإعلامية للأزمات ومنها قضية اللجوء والنزوح التاريخية والمعقدة.
2. أهمية استعراض مفاهيم وآليات صحافة حقوق الإنسان لرفع الوعي العالمي حول حقوق الإنسان وفق قصص وتحقيقات باهرة ومنها حقوق اللاجئين والنازحين.
3. التأكيد على أن الوظيفة الاتصالية هي عملية بث المعاني بين الأفراد وتزيد من فرص الفرد على البقاء عن طريق اعتماد أولئك الأفراد ومنهم اللاجئين على الإعلام لتأييد حقوقهم.

4. الوظيفة الاجتماعية لوسائل الإعلام إزاء قضايا المجتمع ومنها قضية اللجوء والنزوح هي وظيفة متعددة في محاور الوظيفة الأخبائية والاقتصادية والسياسية إضافة للترفيهية وتحتاج إلى أداء خاص أثناء الأزمات.

5. العمل على إعداد خطط استباقية لكل الأزمات المتوقعة ومنها أزمة اللجوء لكي تبقى ضمن نطاق التحكم والسيطرة وهذه الخطط تتقدمها الخطط الإعلامية والتعرف على مصادر ومستويات وأسباب وماهية الأزمة الحاضرة.

6. العمل على توفير المعلومات وعرض وجهات النظر المختلفة للأفراد والمسؤولين حول قضية اللجوء لبلورة رأي عام إيجابي- إزاءها ويتعين سماع أصوات الخبراء والأكاديميين ليتمكن صانع القرار من أخذ قرارات حكيمة رشيدة تجاه هذه الأزمة.

7. توخي الدقة وتحري المصداقية عند عرض الأرقام والاحصائيات والبيانات المتعلقة بأزمة اللجوء لتقييم الظاهرة تقييماً دقيقاً والابتعاد عن التشويش في المواقف والاتجاهات.

8. التعامل مع قضايا اللجوء في الخطابات الإعلامية وفق منطلق إنساني شامل ومسؤول لا منطلقات اقتصادية وحسب مما يجعل ويساعد لبروز ثقافة الكراهية وفق الخطاب التحريضي المبني على صياغات غير علمية.

9. في المقابل... أهمية بيان تداعيات مستوى الزيادات السكانية والكشف عن الأعباء الإضافية على الاقتصاديات وقدراته التنموية وبناء التحتية وتسهيل الضوء على الضغوط التي تتعرض لها المجتمعات المضيفة وعلاقة المجتمع الدولي في تحمل المسؤوليات المناطة به لتحمل وتخفيف الأعباء على هذه المجتمعات وبناء قاعدة معلومات وإتاحتها لكل الباحثين وتوفير فرصة لبناء شبكة علاقات من المؤسسات والمنظمات المعنية لشؤون اللاجئين مع وسائل الإعلام (خلية أزمة).

10. الكشف عن العبء الأمني والسياسي والاجتماعية الذي تتعرض له المجتمعات المضيفة ومقاومة كل أشكال العنف بخطاب عقلاني معاصر لتخفيف الاحتقانات.

11. بيان الاتفاقيات والمواثيق والتشريعات الدولية الخاصة باللاجئين والمجتمعات المضيفة بما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم وعدم استغلال وسائل الإعلام كمنابر تحريض ودعاية سوداء تحرض على استخدام القوة أو الأعمال المسلحة.

12. الدعوة للتشجيع في استثمار أموال اللاجئين فيها يعود بالنفع على الدول المضيفة وفق حملات إعلامية منتجة لدعم اقتصاديات هذه الدول وتسهيل الأضواء على التسهيلات الإستثمارية لهذه الاموال والإشارة إعلامياً إلى أهمية استثمار فوائد الفرص المتاحة في التجارة والصناعة وتعزيز الصناعات الصغيرة وتشجيعها في حوارات إعلامية وانعاش الحركة التجارية بناءً على ارتفاع الطلب على السلع وارتفاع جودة الخدمات جراء المنافسة وقراءة هذه المواقف تتطلب إدارة إعلامية ذكية من قبل وسائل الإعلام.

13. تعزيز الدور الاتصالي والإعلامي وفق برامج معدة لهذه الشريحة (اللاجئين) وعمل التقارير والقصص الصحفية التي تربط اللاجئين بعضهم ببعض الآخر من خلال الندوات والمؤتمرات والمنتديات وإجراء الحملات التثقيفية وتزويد اللاجئين بالمعارف الخاصة بالبلد المضيف وقوانينه

وتشريعاته عن طريق مقالات وموضوعات قانونية واجتماعية وثقافية وعمل الملصقات والبروشات والبوسترات كأدلة توجيحية لكل ما يحتاجه اللاجئ من إجابة على تساؤلات وإنشاء مواقع إلكترونية متخصصة بتغطية شؤون اللاجئين.

14. التحذير من ظاهرة هجرة الأدمغة والعقول وبيان خطورة هجرة صفة هذا العنصر للخارج والذي يعد تراجعاً في أحد المقومات الأساسية لبناء الدول ومن جهة أخرى الدعوة إلى استقطاب واستغلال هذه الكفاءات في المجتمعات المضيفة وتوفير مناخ ملائم لها للعمل والتطوير والابتكار.

15. وضع خطة إستراتيجية تتناول الشأن الاجتماعي للاجئين وتبناها حملات إعلامية مدروسة تتناول معالجة قضايا التفكك الأسري واختلال العلاقة بين الأسرة الواحدة جراء التهجير وتمتين أواصر المنظومة القيمية والحضارية والإنسانية المتوازنة.

16. مخاطبة الملحقيات الثقافية والبعثات الدبلوماسية بشتى العمل الإعلامي وبآليات الدبلوماسية الشعبية وتوضيح تداعيات أزمة اللجوء وكسب تأييدها في عرض- القضية لتشكيل رأي عام عالمي ضاغط على مستوى المحافل الدولية ولفت انتباه المجتمع الدولي لكثير من القضايا المجهولة وما تشكله الأزمة من ضغوط أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

17. إعداد برامج اعلامية ومتعددة المحاور للتخفيف من حدة الصدمة الثقافية التي يتعرض لها اللاجئون عبر برامج ثقافية تدمج اللاجئ بالثقافة الجديدة في المجتمع المضيف ومحاولة إقناعه بعدم رفض الثقافة الجديدة وأنها لا تلغي ثقافته الأصلية ومحاولة تبديد مخاوف وعزلة اللاجئين بخطاب إعلامي عقلانياً مسؤول وأيضاً محاولة أخراجهم من حالات الاكتئاب التي يتعرضون لها عبر برامج ترفيهية اجتماعية تخصص لهذا الغرض.

18. تشكيل ورش إعلامية ومنظمات مجتمع مدني ومراكز لدعم المهاجرين للاتصال باللاجئين وتبديد الكثير من المشاكل التي تعترضهم وتوضيح القوانين والأنظمة والقيم والتقاليد في المجتمع المضيف لكي لا يشكل التصادم بين القيم والعادات الأصلية له وقوانين بلده مع المجتمعات المضيفة مما يولد له ضغطاً نفسياً كبيراً تصيبه على أثرها حالات من الغضب والإحباط .

19. محاولة إبقاء اللاجئين على اتصال دائم عبر وسائط الاتصال ووسائل الإعلام المختلفة ولاسيما مع أقاربه وأصدقائه وإمكانية توفير خدمة إعلامية إلكترونية لهم لكي لا يشعروا بالحرَج من السؤال عن أية قضية.

المصادر والمراجع:

- مصطفى، هويدا، 2008، الإعلام والأزمات المعاصرة، القاهرة، دار مصر المحروسة.
- الموسى، عصام (2014) المدخل في الاتصال الجماهيري، عمان، إثراء للنشر والتوزيع.
- عليان، ربحي، غنيم عثمان، 2000، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفا، رسالة 13.
- ريفرز، وليام، وزملاؤه: 2001 وسائل الإعلام والمجتمع الحديث. عمان
- عودة، محمود، (1971). أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، القاهرة، دار المعارف.
- مكاوي، حسن عماد، 2005، الإعلام ومعالجة الأزمات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- شومان، محمد، 2002، الإعلام والأزمات مدخل نظري وممارسة عملية، القاهرة دار الكتب.
- عبد المجيد، قدرى، 2008، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- قتيش، نواف، 2009، إدارة الأزمات، عمان، دار الولاية.
- عليوة، السيد، (1997)، إدارة الأزمات والكوارث، طرق عملية وأساليب وقائيه، القاهرة، مركز القرار للاستشارات.
- الحريجي، عبد الله، 1993، التغير الاجتماعي والثقافي، جدة رامنتان.
- كريم، بدر، 1988، دور المذيع في تغيير العادات والقيم في المجتمع السعودي.
- الساداتي، سيد محمد، 1986، وظيفة الأخبار في سورة الأنعام الرياض، دار عالم الكتب.
- عبد الحميد، محي الدين، 1998، الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية.
- الدقاسمة، علي، 2000، إدارة الأزمات دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية، عمان الكبرى.
- المنظمة الدولية للهجرة (2006).
- مكاوي، حسن عماد، 2009، نظريات الإعلام. الدار العربية للنشر والتوزيع.
- شريف، مي صلاح الدين، 1998، إدارة الأزمات، الوسيلة لبقاء القاهرة دار البيان للنشر.
- مكاوي، حسن، السيد ليلي، 2008، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة الدار المصرية اللبنانية.
- عبد الواحد، سعيد، 2009، الصدمة الحضارية، جامعة الأزهر، جريدة العرب الدولية.
- صالح، محمد، 2011، الصدمة الثقافية، جامعة واشنطن، جريدة العرب الدولية.
- عميش، سمير، 2006، التعددية والتنوع عمان دار أزمته، ط 6.
- نصر، نجوى (2009)، المهاجرين الصدمة الثقافية والانتماء.
- نصار، تركي 2004، وسائل الإعلام وقضايا المجتمع، كلية الآداب، جامعة اليرموك.
- محمود، خالد 2011، شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي مدارك، لبنان.
- عبد الحي، وليد، 2002، أفريقيا في عصر التحولات العالمية، منشورات جامعة آل البيت الأردن.
- الربابعة، أحمد، (1989) دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية منشورات، دائرة الثقافة والفنون عمان.
- عثمانة، عبد الباقي (1994) الآثار المختلفة للجوء والهجرة العشرية، جامعة اليرموك.
- Phelps. Norman L (1978, Setting up. A crisis recovery Plan Jornal of Business.
- Henesy, Bernar & 1975 Publicopinon Belmont, Calif Dux bury press.

دور العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة أزمة اللاجئين
السوريين في الأردن: دراسة ميدانية

لجين عبدالحكيم ملكاوي د. عبد الباسط شاهين

دور العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر اللاجئين السوريين، كما سعت إلى معرفة الدور الذي تقوم به العلاقات العامة من خلال استعراض دور الممارسين وانشطتهم اللازمة في إدارة هذه الأزمة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة والمقابلة كأداتين لجمع البيانات المطلوبة، وتكونت عينة الدراسة من (128) لاجئاً من جمهور المنظمات، و(50) ممارساً للعلاقات العامة من موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية. توصلت الدراسة إلى أن (38.2%) من اللاجئين عينة الدراسة غير راضين عن الخدمات المقدمة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية وأن (60.1%) منهم كشفوا عن رضاهم عن نوعية الخدمة المقدمة. في حين كشفت الدراسة أن (71%) غير راضين عن التأخر في الاستجابة لطلباتهم، كما توصلت إلى أن (72%) من الممارسين عينة الدراسة يعتمدون على الانترنت كمصدر للمعلومات و(98%) منهم يستخدمون وسائل الاتصال الشخصي أكثر من غيرها من الوسائل الاتصالية الأخرى. وأظهرت الدراسة عن عدم وجود فروق دالة احصائية في مستوى رضا اللاجئين تعزى إلى العوامل الديمغرافية. الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية غير الحكومية، العلاقات العامة، إدارة الازمات، اللاجئين السوريون في الأردن.

The Role of NGOs' Public Relations in Crisis Management of Syrian Refugees in Jordan; A field study

This study attempts to examine the role of international NGOs' Public Relations in crisis management of Syrian refugees through using questionnaire and conducting interviews with (128) refugees (50) Public Relations practitioners.

The results of current study indicate that (38.2%) of the respondents reported that they are not satisfied from the services of NGOs' Public Relations. The results also reveal that (60.1%) of the refugees reported that they are satisfied from "the service quality of NGOs", on the other hand, (71%) of them reported that they are not satisfied from "The delay in responding to their requests". The study also shows that (72%) of the practitioners use Internet as an information source, and (98%) of them use the interpersonal communication to achieve their goals.

The study didn't find any effect for the refugees' demographic variables on their satisfaction from services of NGOs' Public Relations.

Keywords: NGOs', Public Relations, Crisis Management, Syrian Refugees in Jordan.

المقدمة

راجت المجتمع الأردني في الآونة الأخيرة ذكر كلمة "منظمات" بشكل متكرر ،لا سيما في ظل الازمة السورية و التي نتج عنها حركة نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين؛ حيث تخطى عدد اللاجئين السوريين، حسب احصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في المنطقة، الثلاثة ملايين ،منهم (657.433) لاجئ داخل حدود المملكة الاردنية الهاشمية حتى الرابع من شهر تموز 2016 ،كما بلغ عدد أولئك الذين طلبوا اللجوء في أكثر من 90 بلداً خارج المنطقة، الخمسين ألفاً. وللتخفيف من عواقب هذه الأزمة، تتعاون المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وبالتنسيق مع الحكومة الأردنية مع ما يقارب خمس عشرة منظمة دولية غير حكومية عاملة على الأراضي الأردنية،حيث يتم التنسيق فيما بينها لتنفيذ مشاريع و برامج مختلفة تحاول من خلالها تغطية الحاجات الأساسية للاجئين و تعويض جزء من خسارتهم (UNHCR-2016).

تتمثل إحتياجات اللاجئين و التي تحاول المملكة تغطيتها بالتعاون مع وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في أحد عشر مجالاً أهمها :التعليم والصحة والأمن الغذائي والسكن بالإضافة إلى المسكن و النقل. وبناء على خطة استجابة الأردن للأزمة السورية فإن تكلفة تغطية هذه الإحتياجات خلال الأعوام (2018،2017،2016) بلغت (7,990,882,501) دولار أمريكي منها 3,201,328,798 دولار قدمت كدعم من جهات دولية لميزانية الحكومة الخاصة بإدارة أزمة اللاجئين (MoI، 2016، 14).

وفي ظل تعاون المنظمات الدولية غير الحكومية مع وكالات الأمم المتحدة، فإنه لا بد من وجود جهود فاعلة تحاول إدارة المنظمة من خلالها كسب ثقة الشركاء؛المانحين من جهة والجمهور المستفيد من خدماتها من جهة أخرى وذلك من خلال الأنشطة و لاستراتيجيات و الوسائل الاتصالية التي يستخدمها ممارسو العلاقات العامة في المنظمة للتعريف بأهدافها وسياساتها و كسب الثقة التي من شأنها الحفاظ على استمرارية الخدمات المقدمة وبالتالي المساهمة في تخفيف آثار الازمة قدر الامكان(ABAHE،2016).

ولأن المنظمات الدولية غير الحكومية في الأردن ساهمت وما زالت تساهم في التخفيف من آثار الأزمة، وبسبب ضرورة وجود التعاون و التنسيق بين الممارسين في المنظمات والتي توظف بدورها أفراداً من جنسيات مختلفة، ولأن العلاقات العامة تقوم على التفاهم الإنساني ،و بناء التواصل بين الجهات المختلفة التي تشترك في مصالح معينة سواء كانت هذه المصالح تجارية أم اجتماعية أم سياسية أم خدمية، فإنه لا بد من إدراك التنوع في الثقافات و اللغات و البيئات، و محاولة خلق التفاهم بين أفرادها لضمان نجاح المهمات الموكلة للمنظمة . من جهة أخرى لا بد من خلق التفاهم بين المنظمة وجمهورها ،ومحاولة تفهم أوضاعهم النفسية و الاقتصادية و الاجتماعية والوقوف عند إحتياجاتهم .مما يعني ضرورة وجود خطة ادراية فاعلة تحقق كل متطلبات اللاجئين(جرادات والشامي،2009،14)

لذلك جاء الهدف من هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به العلاقات العامة في إدارة أزمة اللاجئين السوريين في الأردن ،من خلال دراسة مدى نجاح المنظمات وأوجه القصور في

عملها ومدى رضا اللاجئين عنها ،بالإضافة إلى دراسة دورالعلاقات العامة في المنظمات من خلال استعراض مصادر المعلومات المستخدمة من قبل عينة الممارسين، و الاستراتيجيات والانشطة الاتصالية و العوامل المؤثرة على عمل الممارسين،بالإضافة الى استعراض عملية التخطيط للإنشطة اللازمة لإدارة هذه الأزمة وعملية مراقبتها لضمان النجاح.

النظريات و النماذج المستخدمة في الدراسة

يتمثل دور النظريات و النماذج المستخدمة في ممارسة العلاقات العامة في تنظيم عمل وتحديد طريقة توضح مبدأ عمل العلاقات العامة و كيفية تحقيق الفاعلية في أداء العلاقات العامة. توضح النظريات والنماذج التالية الممارسة العملية للعلاقات العامة والسلوك الاتصالي للمؤسسات والمنظمات المختلفة (العدوي،2010،89) .

اولا: نظرية البناء الوظيفي Structural-functional theory :

وتعتقد هذه النظرية بالشمول و الاعتماد و وجود الحدود بحيث ترى أن المنظمة تضم كل شيء في بيئها من مدخلات و مخرجات و و مقومات وظيفية، و التي تتفاعل جميعها داخل النظام و تعنى بالاعتماد على أن المنظمة مكونة من أقسام و وحدات تعتمد كل منها على الأخرى ،وتتعاون فيما بينها للوصول إلى هدف واحد .كما ترى هذه النظرية أن الاتصال جزءاً اساسياً من النسق الاجتماعي ولن تستطيع المنظمة تحقيق الفاعلية في عملها دون اتصال .كما تعتقد هذه النظرية بوجود نظام اتصال و علاقات انسانية تمرر المعلومات من المراكز القيادية إلى المراكز الأقل و بالعكس .(ظاهر ،83، 104-107)

ثانياً : المبادئ العامة و التطبيقات الخاصة

استعانت الباحثة بنظرية المبادئ العامة والتطبيقات الخاصة (Generic Principles and Specific Applications) لوصف وتفسير استراتيجية العلاقات العامة في تعاملها مع جماهيرها الممكنة، وقد قدم جيمس جرونج (Grunig) وزملاؤه أربعة نماذج تركز على طبيعة الاتصال في المنظمات المختلفة من أجل توضيح طبيعة ممارسة العلاقات العامة في هذه المنظمات، وفيما يلي عرض للنماذج الأربعة (الجمال وعياد، 2005، 51-55):

1. نموذج الوكالة الصحفية (Press Agency): تقوم ممارسة العلاقات العامة في هذا النموذج على النشر والدعاية للمنظمة دون مراعاة ردود أفعال أو اتجاهات الجماهير نحوها، حيث يتضمن النموذج اتصالاً هابطاً يسيّر في اتجاه واحد: من الإدارة العليا في المنظمة إلى العاملين بها، ومن المنظمة إلى جماهيرها الخارجية.

2. نموذج الإعلام العام (Public Information): يتضمن هذا النموذج اتصالاً في اتجاه واحد: من المنظمة إلى جماهيرها؛ ليس بغرض الترويج للمنظمة وإنما بهدف تقديم المعلومات للجمهور فقط، مما يجعله مختلفاً عن نموذج الوكالة الصحفية.

3. نموذج الاتصال غير المتوازن باتجاهين (Asymmetrical Two-way): يتضمن هذا النموذج اتصالاً باتجاهين: من المنظمة إلى الجمهور؛ ومن الجمهور إلى المنظمة، بهدف إقناع

الجمهور بسياسات وأهداف واستراتيجيات المنظمة، وكذلك قياس ردود أفعال الجمهور، ولكنه لا يتضمن اتخاذ إجراءات معينة في المنظمة، أو تعديل سياساتها واستراتيجياتها بناءً على ردود أفعال جماهيرها.

4. نموذج الاتصال المتوازن باتجاهين (Symmetrical Two-way): يُطلق عليه "نموذج العلاقات العامة الممتازة" ويُعتبر نموذجاً مثالياً لممارسة العلاقات العامة، حيث تقوم المنظمة بتخطيط سياساتها واستراتيجياتها وبرامج العلاقات العامة فيها وفقاً لمتطلبات البيئة الخارجية للمنظمة والتي تعكسها خصائص الجمهور بهدف إحداث تغييرات معينة في معارف أو سلوكيات أو اتجاهات هذا الجمهور. وقد أضاف جرونج وزملاؤه نموذجين آخرين إلى النماذج الأربعة في ضوء الأبحاث والدراسات التي أجروها لاختبار هذه النماذج في الهند واليونان وتايوان، وفيما يلي توضيح لهذين النموذجين (الجمال، 57، 2009).

5. نموذج النفوذ الشخصي (Personal Influence): يشير هذا النموذج إلى قدرة ممارسي العلاقات العامة في المنظمات على استخدام علاقاتهم الشخصية ونفوذهم مع الأجهزة الحكومية، وقادة الرأي، ومدراء وسائل الاتصال، والحركات النشطة، بهدف إقامة علاقات جيدة معهم عن طريق تزويدهم بالمعلومات، وكذلك الحصول منهم على معلومات تعدّ مهمة للمنظمة.

6. نموذج المترجم الثقافي (Cultural Interpreter): يُمارس هذا النموذج في المنظمات التي تتضمن عملياتها أو أنشطتها في أكثر من دولة، أو دولة واحدة تضم بيئتها جماعات مختلفة ثقافياً، حيث تعتمد المنظمة على أفراد هذه الدول في تكيف الاستراتيجيات والمضامين الإعلامية مع ثقافتهم المحلية، وتشركهم في أنشطتها التي تقوم بها داخل حدود الدول.

الدراسات السابقة:

اتجهت الباحثة إلى تقسيم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. العوامل المؤثرة على القائمين بالاتصال في العلاقات العامة الدولية وممارستهم المهنية.
2. الأنشطة الاتصالية في العلاقات العامة الدولية.
3. إدارة الأزمات في العلاقات العامة.

المحور الأول: الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على القائمين بالاتصال في العلاقات العامة الدولية وممارستهم المهنية.

1- دراسة شفارتز و فريتش (Schwarz & Fritsch) (2014)، الاتصال باسم المجتمع المدني العالمي: إدارة و تعاون العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية. سعت الدراسة إلى فهم كيفية إدارة واستخدام المنظمات غير الحكومية للعلاقات العامة في البيئات الدولية لتحقيق أهدافها، والتعرف إلى كيفية قيام العلاقات العامة بالتنسيق بين الإدارات و الوحدات المحلية لتحقيق الأهداف المرجوة، وذلك من خلال تطبيق المنهج المسحي على عينة قوامها (440) ممارساً للعلاقات العامة. جاءت أبرز نتائج هذه الدراسة: أن المنظمات الدولية غير الحكومية والتي صنفتها هذه الدراسة على أنها منظمات ممتازة، تخصص مصادر أخرى

للعلاقات العامة و تأخذ بعين الإعتبار المضمون الثقافي في برامجها الاتصالية ،بالإضافة الى أن هذه المنظمات و التي شكلت ما نسبته(60%) من المنظمات عينة الدراسة تميل الى تقييم وظائفها الاتصالية ،و تركز على توظيف أعداد أكثر من الموظفين بهدف ممارسة العلاقات العامة . كما توصلت هذه الدراسة إلى أن (58%) من المبحوثين أشاروا إلى أن وظائفهم الاتصالية تساهم في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة و في عملية صنع القرارات داخل المنظمة .

2- دراسة يي وو Yi Wu (2014)، العلاقات العامة في غانا: المهنية و تأثير العولمة، استهدفت هذه الدراسة النوعية وصف مهنية ممارسي العلاقات العامة في غانا وذلك اعتمادا على استبانة وزعت على 64 ممارساً للعلاقات العامة. تم من خلال نتائجها إثبات عالمية العلاقات العامة في غانا ؛ أن ممارسي العلاقات العامة يقومون بدور كبير في مساعدة الوكلاء الدوليين في التغلب على المشكلات الثقافية و مشكلات اللغة عندما يدخلون على الأسواق الغانية ،كما وضحت الدراسة مساهمة ممارسي العلاقات العامة في غانا في مساعدة الوكلاء الدوليين بعمل الدراسات و البحوث، و التواصل مع وسائل الإعلام و فهم وجهة نظر الشعب الغاني.

3- دراسة ماثيو و اوجدبي Mathew & Ogedbe (2012)، دور العلاقات العامة في المنظمات الدوائية غير الحكومية: دراسة حالة على عشرة كنائس مسحية مختارة في مايدوغوري. سعت الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية، والتعرف على طبيعة و عملية العلاقات العامة فيها من خلال دراسة حالة عشر كنائس تم اختيارها. توصلت الدراسة الى ان (50%) يعتقدون أن منظماتهم لا تتبنى وحدات علاقات عامة ذات طابع ربحي و(40%) يستخدمون التغطية الإعلامية للبرامج لنشر نشاطات منظماتهم و اشار 88.89% من المستجيبين أنهم يستخدمون العلاقات العامة من أجل تعليم الإنجيل . كما توصلت هذه الدراسة الى أن الموارد المالية و نقص الخبرات و تجاهل بعض مشكلات العلاقات العامة من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق مبادئ العلاقات العامة في الكنائس عينة الدراسة.

4- دراسة دياز وآخرون (Diaz, et al (2014)، ممارسي العلاقات العامة في المهمات الدولية، تقييم نجاح وتأثير في الثقافات الوطنية و المنظمة. استهدفت الدراسة تقييم درجة النجاح في المهام الدولية لممارسي العلاقات العامة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا، وتحديد تأثير الثقافة التنظيمية والوطنية التي قد تظهر خبرات الممارسين من خلال استخدام منهج التحليل الكمي للبيانات المجمع من عينة الدراسة و البالغ عددها (47) ممارسا للعلاقات العامة من جنوب أفريقيا و (80) ممارسا من أمريكا. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك (90) ممارسا لا يمتلكون أي خبرة دولية (30) من جنوب أفريقيا،(60) من الولايات المتحدة، بينما (37) ممارسا يمتلكون خبرات في المهام الدولية (17) من جنوب أفريقيا،(20) من

الولايات المتحدة، وأفاد (35%) من عينة جنوب أفريقيا بأنهم على استعداد للقيام بالمهام الدولية، بينما أفاد (45%) من الولايات المتحدة بذلك.

5- دراسة كانج ويانج (2010) Kang & Yang، مخرجات العلاقات العامة وتأثير وساطة

المنظمة للدعم التنظيمي. استهدفت هذه الدراسة التعرف على نتائج مخرجات العلاقات العامة في المنظمة على العناصر الرئيسية لدعم الممولين للمنظمات غير الربحية. واعتمدت على الاستبانة الإلكترونية كأداة للدراسة وزعت على (1100) فرد من ممولي المنظمات غير الربحية، استجاب (170) فرداً منهم بنسبة 15%. توصلت الدراسة الى ان "الوعي" بنشاطات العلاقات العامة يؤدي الى ايمان اكبر بمخرجات العلاقات العامة في المنظمة، وان مخرجات العلاقات العامة الجيدة تولد اتجاهها ايجابيا تجاه المنظمة والذي يؤدي بدوره الى اهتمام الممولين بدعم اقامة علاقات افضل مع المنظمة.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالأنشطة الاتصالية في العلاقات العامة الدولية

1. دراسة محمود (2014) استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العلاقات العامة:

دراسة من منظور ممارسي العلاقات العامة في العالم العربي، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العلاقات العامة في الوطن العربي؛ حيث أجريت على عينة قوامها (120) ممارس للعلاقات العامة في الدول العربية، تم اختيارهم بطريقة العينة المتاحة. خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مدى استخدام العينة لموقع التواصل الاجتماعي تعزى للمتغيرات الديمغرافية باستثناء الجنسية. كما وتوصلت الى عدم وجود تأثير للعوامل الديمغرافية على اتجاهات الممارسين نحو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، باستثناء متغيري المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي

2. دراسة الامير (2015) الأنشطة الاتصالية لممارسي العلاقات العامة في المنظمات الدولية

غير الحكومية، سعت هذه الدراسة ومن خلال المنهج المسحي إلى توضيح الأنشطة الاتصالية التي يقوم بها ممارسو العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية وما يتعلق بها من عمليات إدارية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة والمقابلة كأداتي جمع البيانات، أشارت النتائج، من خلالهما، إلى أن (57.1%) من عينة الدراسة يمارسون أنشطة العلاقات العامة. وبينت الدراسة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتمد نموذج المترجم الثقافي في إقامة أنشطتها الاتصالية المختلفة. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين الأنشطة الاتصالية المستخدمة ومجمل الوسائل الاتصالية لعينة الممارسين.

المحور الثالث : الدراسات المتعلقة بإدارة الأزمات في العلاقات العامة.

1. دراسة ليو(2015) Liou، ادارة ازمة المدارس: نموذج حي على الإستجابة لدورة حياة

الازمة في حقل التعليم. سعت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة المدارس للأزمات من خلال نموذج دورة حياة الأزمة الديناميكية المتكاملة، وأجريت الدراسة على 12 مدرسة في منطقة الغرب الأوسط باستخدام إدارة المقابلات، جماعات النقاش المركزة واستعراض خطة إدارة الأزمة

من فريق إدارة الأزمة وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج دورة حياة الأزمة الديناميكية المتكاملة مفيد في إدراك وتوضيح أزمة المدارس، وأكدت الدراسة أن المرونة والتعاون وتصحيح الأخطار ذاتيا تعتبر آليات مهمة في التعامل مع الأزمة.

2. دراسة هاربن **Herbane (2014)**، قيم المعلومات و التخطيط لأدارة الازمة. هدفت الدراسة إلى دراسة اعتبارات التعلم لمواجهة الازمات وكيف يتم تفعيل مصادر المعلومات المدركة بهدف التخطيط لإدارة الأزمات، فقامت على تقييم بيانات 215 مشروعا صغيرا ومتوسط طبق في المملكة المتحدة. تم تجميع هذه البيانات من خلال استبيان بعد ارساله الى 1000 ممثل لمشاريع متوسطة و صغيرة في المملكة المتحدة تم اختيارها عشوائيا . أشارت النتائج إلى أن التجارب و الدروس المستفادة من الأزمات هي و احدة من مصادر المعلومات التي يحصل عليها مدراء المشاريع .

3. دراسة الشعلان (2011)، دور إدارة العلاقات العامة في التعامل مع الازمات و الكوارث: دراسة تطبيقية على إدارة العلاقات العامة في الدفاع المدني. استهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به إدارة العلاقات العامة بالمديرية العامة للدفاع المدني بمنطقة الرياض في التعامل مع الأزمات والكوارث وذلك عن طريق تصميم استبانة موجهة إلى جميع موظفي إدارة العلاقات العامة بالمديرية العامة للدفاع المدني بمنطقة الرياض والبالغ عددهم (41) موظفاً وتحليل إجابات أفراد العينة، ابرزت النتائج أن هناك انخفاضاً في الأنظمة والقواعد الرسمية التي تحدد دور العلاقات العامة في حالة وقوع الأزمات والكوارث، و قلة في الإمكانيات الفنية والتنظيمية والمادية في إدارة العلاقات العامة الأزمة في عملية إدارة الأزمات والكوارث، بالإضافة الى ندرة استخدام الأساليب العلمية وبحوث العمليات في التعامل مع مراحل الأزمة أو الكارثة.

4. دراسة ويجلى وتسانج **Wigely & Zhang (2011)**، استخدام ممارسي العلاقات العامة للنموذج الاجتماعي في التخطيط للأزمة، استهدفت هذه الدراسة التعرف على كيفية استخدام المنظمات للمواقع الاجتماعية في تحقيق أهداف العلاقات العامة الرئيسية وكيفية استخدام هذه المنظمات للتخطيط لإدارة الأزمات ونشر المعلومات عن هذه الأزمة، وذلك عن طريق استخدام أداة الاستبيان الإلكتروني وجه لممارسي العلاقات العامة الأعضاء في جمعية العلاقات العامة الأمريكية "Public Relation America" في الفترة من يناير- مارس 2010، وبلغ عدد العينة المتاحة 251 مبحوثا، توصلت الدراسة إلى أن هناك نسبة كبيرة من ممارسي العلاقات العامة يستخدمون المواقع الاجتماعية على المستوى الشخصي، وأشارت النتائج أيضاً إلى نسبة كبيرة من المؤسسات التي يتبع لها هؤلاء الممارسون تستخدم هذه النوع من المواقع، وأن معظم جمهور الشركة الذين يتواصلون مع الشركة من خلال هذا المواقع هم من المستهلكين المحتملين والعملاء.

5. جن و كامرون Cameron & Jin (2007)، تهديد النوع و الوقت على إدراك ممارسي العلاقات العامة. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على نقطة الضعف التي تؤثر على فاعلية ممارسي العلاقات العامة من خلال التعرض لبعدين مهمين من أبعاد التهديد وهما نوع التهديد و الوقت، و اختبار تأثيرهما الفعلي على عمل ممارسي العلاقات العامة، إستخدمت هذه الدراسة المنهج التجريبي حيث قامت بإجراء تجربة عبر الانترنت على 116 ممارساً للعلاقات العامة مستخدمةً نوع التهديد (التهديد الداخلي و التهديد الخارجي) و وقت التهديد (تهديد لفترة قصيرة و تهديد لفترة طويلة) . أظهرت نتائج هذه الدراسة أن موظفي المنظمات يشعرون بالحذر عند تعرض المنظمة لأزمة خارجية أكثر من تعرضها لأزمة داخلية، وأن التهديد الخارجي ذي المدى الطويل يتطلب إعادة تقييم الأوضاع و استثارة عاطفية أشد .
التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، تتمثل اوجه استفادة الباحثة منها فيما يلي :

1. اتخذت الدراسات السابقة من المنظمات الدولية غير الحكومية مجتمعاً لدراسة دور العلاقات العامة في بيئات مختلفة.
2. اتخذت بعض الدراسات السابقة من المقابلة أداة لجمع البيانات، وكان بعضها نوعياً.
3. بينت الدراسات السابقة العوامل المؤثرة في عمل العلاقات العامة على المستوى الدولي.
4. أوضحت الدراسات السابقة الأنشطة الاتصالية التي يعتمدها ممارسو العلاقات العامة للقيام بمهامهم.
5. أبرزت الدراسات السابقة أهمية العلاقات العامة في إدارة الأزمات على المستويين الدولي والمحلي.
6. أظهرت الدراسات السابقة أهمية ادارة المنظمة لأزمته الداخلية لتتمكن من إدارة الأزمات الخارجية .
7. استفادت الباحثة من هذه الدراسات في وضع التساؤلات والفروض، وتحديد الأدوات المناسبة للدراسة الراهنة.
8. استفادت الباحثة من تحديد النظريات التي تتناسب و موضوع الدراسة .

مشكلة الدراسة

في ضوء أهمية العلاقات العامة وحرصها علي حل المشكلات وإدارة الأزمات التي تواجهها المنظمات أو الدول المختلفة من العالم، وفي ضوء ما حظيت به أزمة اللاجئين السوريين من اهتمام كبير على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، تأتي هذه الدراسة لدراسة تقييم اللاجئين لدور العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة ازمتهم والتعرف على طبيعة الدور الذي تقوم به إدارات العلاقات العامة وممارسو أنشطة العلاقات العامة بالمنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، والأساليب والاستراتيجيات التي أتبعَت من قبل ممارسيها، والعوامل التي أثرت علي فاعلية إدارة هذه الازمة.

وتتمثل أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

1. سد القصور الذي يعترى الدراسات العلمية العربية المتعلقة بإدارة العلاقات العامة الدولية للأزمات المختلفة.
2. الوقع الكبير للأزمة محل الدراسة محلياً وأقليمياً ودولياً.
3. أهمية العلاقات العامة الدولية، وانتشار المنظمات الدولية غير الحكومية في الأردن.
4. يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة في الخروج بمؤشرات لتفعيل وتطوير استخدام مبادئ وأنشطة
5. العلاقات العامة في المنظمات غير الحكومية وإدارتها للأزمات المختلفة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في التعرف إلى:

1. مصادر المعلومات التي يعتمدها ممارسو العلاقات العامة الدولية في إدارة الأزمات و الكوارث للتعرف أكثر على أزمة اللاجئين السوريين
2. الأنشطة الاتصالية لممارسي العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية .
3. الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة في إدارة هذه الأزمة والتي تتمثل في الأنشطة الاتصالية.
4. الوسائل المستخدمة في إدارات العلاقات العامة بهذه المنظمات لأزمة اللاجئين السوريين.
5. كيفية تعاطي العلاقات العامة كإدارة و أنشطة في هذه المنظمات مع أزمة اللاجئين السوريين.
6. العوامل المؤثرة على إدارة هذه أزمة، والصعوبات التي واجهت العلاقات العامة بهذه المنظمات في إدارتها للأزمة محل الدراسة.
7. تقييم اللاجئين السوريين - بوصفهم الجمهور الخارجي- لأنشطة إدارات العلاقات العامة بهذه المنظمات.
8. العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسة

أسئلة الدراسة وفرضياتها:

تتكون أسئلة الدراسة وفرضياتها من جزأين:

أولاً: تساؤلات وفروض الدراسة الخاصة بالجمهور/اللاجئين

• تساؤلات الدراسة الميدانية الخاصة باللاجئين

تكونت الاسئلة الخاصة باللاجئين من سؤالين رئيسين:

1. إلى أي مدى نجحت إدارة العلاقات العامة في المنظمات عينة الدراسة للقيام بدورها في إدارة هذه الأزمة من وجهة نظر اللاجئين السوريين؟
2. ما أوجه القصور في إدارة العلاقات العامة في المنظمات عينة الدراسة للقيام بدورها في إدارة هذه الأزمة من وجهة نظر اللاجئين السوريين عينة الدراسة؟

• فروض الدراسة الخاصة باللاجئين

جاءت فروض الدراسة الخاصة بعينة اللاجئين كالتالي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الرضا عن المنظمات الدولية غير الحكومية عينة الدراسة تعزى الى العوامل الديمغرافية .
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوعية الخدمة المقدمة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية تعزى الى المتغيرات الديمغرافية.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الوسائل الاتصالية المستخدمة مع الجمهور من قبل هذه المنظمات تعزى الى العوامل الديمغرافية .
4. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نوعية الخدمة المقدمة من قبل هذه المنظمات و مدى رضا الجمهور عن المنظمات الدولية غير الحكومية .
5. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الاتصالية التي تستخدمها هذه المنظمات للتواصل مع الجمهور ومدى رضا الجمهور .
6. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نوعية الخدمة والوسائل الاتصالية التي تستخدمها للتعامل مع الجمهور .

ثانيا: التساؤلات و الفروض الخاصة بعينة الممارسين:

• **تساؤلات الدراسة الميدانية الخاصة بعينة الممارسين:**

تكونت اسئلة الدراسة الخاصة بعينة الممارسين من سبعة اسئلة رئيسة :

1. ما مصادر المعلومات التي اعتمد عليها ممارسو العلاقات العامة عينة الدراسة في المنظمات التي يعملون بها؟
2. ما العوامل المؤثرة على ممارسي العلاقات العامة عينة الدراسة في إدارة أزمة اللاجئين السوريين؟
3. ما الوسائل الاتصالية التي اعتمد عليها ممارسو العلاقات العامة عينة الدراسة في إدارتهم للأزمة؟
4. ما الإستراتيجيات الاتصالية المستخدمة في إدارة هذه الأزمة؟
5. ما الأنشطة التي مارستها هذه المنظمات لإدارة هذه الأزمة؟
6. كيف يتم تنظيم الأنشطة اللازمة لإدارة هذه الأزمة من قبل ممارسي العلاقات العامة في هذه المنظمات؟
7. كيف تتم الرقابة على هذه الأنشطة لضمان تحقيقها بنجاح من قبل ممارسي العلاقات العامة في المنظمات عينة الدراسة و كيف تتم عملية تقييم هذه الأنشطة؟

• **الفروض الخاصة بعينة الممارسين**

تكونت الدراسة الخاصة بعينة الممارسين من خمسة فروض للكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة:

1. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الممارسون في المنظمات الدولية غير الحكومية عينة الدراسة وبين الأنشطة الاتصالية التي يمارسونها .
2. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة على عمل الممارسين عينة الدراسة والأنشطة الاتصالية التي يمارسونها داخل منظماتهم.
3. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الاتصالية التي يستخدمها القائمون

- بالاتصال عينة الدراسة وبين الأنشطة الاتصالية التي يمارسونها.
4. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين استراتيجيات العلاقات العامة والأنشطة الاتصالية للممارسين .
5. تختلف الانشطة الاتصالية لممارسي العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية.

نوع الدراسة ومنهجها

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية وذلك لوصف واقع إدارة العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية لأزمة اللاجئين السوريين، كما اعتمدت الدراسة على منهج المسح الذي يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن، واستخدم منهج المسح على مستويين هما مسح جمهور العلاقات العامة (اللاجئين) ومسح ممارسي العلاقات العامة من العاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية.

مجتمع الدراسة والعينة:

بلغ عدد افراد العينة(128) لاجئاً من اللاجئين المستفيدين من الخدمات المقدمة من المنظمات الدولية، تم اختيارهم بطريقة العينة المتاحة؛ 64 لاجئاً تم دراسة تقييماتهم في مخيم الزعتري و64 في المناطق الحضرية.

تكونت عينة الدراسة من جزأين :

الاول: ممارسي العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية عينة الدراسة، بلغ عددهم (50) ممارسا وبنسبة 28% من اجمالي العينة .

الثاني: جمهور المنظمات الدولية غير الحكومية في المخيمات و المناطق الحضرية، بلغ عدد افراد هذه العينة (128) وبنسبة (72%) من اجمالي عينة الدراسة .

1. عينة اللاجئين السوريين

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن، و بحسب تقرير للمفوضية نشر على موقعها الرسمي ان عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأراضي المملكة الأردنية الهاشمية 655.217 لاجئ حتى الاول من حزيران، 2016 (UNHCR.2016)، ووقع اختيار الباحثة علي عينة متاحة من اللاجئين القاطنين في كل من المخيمات و المناطق الحضرية، حيث بلغ اجمالي عدد اللاجئين في المخيمات حسب آخر احصائية نشرتها المفوضية في الاول من حزيران للعام (2016) 137.068 لاجئاً بنسبة 21% من اجمالي اللاجئين المسجلين في الاردن وبلغ عدد اللاجئين القاطنين في المجتمعات المضيفة من المناطق الحضرية وشبه الحضرية و القرى 518.149 بنسبة 79% .

تكونت عينة الدراسة من جمهور المنظمات الدولية غير الحكومية من (63) من الذكور بنسبة (49.2) مقابل (65) من الاناث بنسبة (54.1%). كما بينت النتائج الدراسة ان النسبة الاكبر من الجمهور (44) مفردة وبنسبة (34.3%)، يقيمون في الاردن منذ اكثر من اربعة سنوات .بينما كانت الفئة الاقل (2) بنسبة (1.5%) يقيمون في المملكة منذ اقل من سنة.

حيث بلغ عدد الذكور من هذه العينة (20) بنسبة (40%)، وبلغ عدد الاناث (30) بنسبة (60%). وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، بلغ عدد أفراد العينة من الذين تقل سنوات خبرتهم في مجال العمل الاغاثي (30) بنسبة (60%)، بينما بلغ عدد أفراد العينة من الذين تزيد خبرتهم العملية في مجال الإغاثة الانسانية عن خمسة سنوات (20) مفردة بنسبة (40%). فيما يتعلق بالقسم، تكونت عينة الدراسة من أربع فئات، إذ بلغ عدد الممارسين العاملين في أقسام العلاقات العامة و الإعلام (6) بنسبة (12%)، وبلغ عدد الممارسين في اقسام المتابعة و التقييم (6) بنسبة (12%). وبلغ عدد الممارسين في ادارات البرامج (35) بنسبة (70%).

2. عينة ممارسي العلاقات العامة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بالعلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في خدمة اللاجئين السوريين في الأردن في مختلف الأقسام، و اعتمدت الدراسة على اسلوب الحصر الشامل لكافة المنظمات الفاعلة في إدارة ازمة اللاجئين السوريين في الاردن بحسب عينة الدراسة من مجتمع اللاجئين حول أكثر المنظمات الدولية فاعلية بالنسبة لهم، أجريت الدراسة على (50) من ممارسي العلاقات العامة في المنظمات عينة الدراسة تم اختيارهم بطريقة العينة المتاحة، وجاء تقسيم هذه المنظمات في بيئتين مختلفتين وذلك لمقارنة درو العلاقات العامة في المنظمات الدولية اعتمادا على اختلاف بيئة الخدمة .

بلغ عدد الذكور في هذه العينة (20) بنسبة (40%)، وبلغ عدد الاناث (30) بنسبة (60%). وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، بلغ عدد أفراد العينة من الذين تقل سنوات خبرتهم في مجال العمل الاغاثي (30) بنسبة (60%)، بينما بلغ عدد أفراد العينة من الذين تزيد خبرتهم العملية في مجال الإغاثة الانسانية عن خمسة سنوات (20) مفردة بنسبة (40%). فيما يتعلق بالقسم، تكونت عينة الدراسة من أربع فئات، إذ بلغ عدد الممارسين العاملين في أقسام العلاقات العامة و الإعلام (6) بنسبة (12%)، وبلغ عدد الممارسين في اقسام المتابعة و التقييم (6) بنسبة (12%). وبلغ عدد الممارسين في ادارات البرامج (35) بنسبة (70%).

المجال الزمني للدراسة

تم تطبيق الدراسة خلال الفترة من 1 شباط 2016 إلى 15-حزيران 2016 .

أداتا جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على الأدوات الكيفية والكمية لإجراء هذه الدراسة، حيث اعتمدت على الاستبانة و المقابلات لجمع البيانات و التي تم من خلالها مسح عينة الجمهور و الممارسين.

خلاصة نتائج الدراسة الميدانية

اولا: خلاصة نتائج الدراسة الميدانية الخاصة باللاجئين

- جاءت "الخدمات الطارئة" أكثر الخدمات استفادة منها حيث ان (125) وبنسبة (97.6%) من اجمالي عينة الجمهور يستفيدون من هذا النوع من الخدمات، تلاها "خدمات التنمية و التطوير" حيث ان (85) وبنسبة (66.4%) من اجمالي الجمهور يستفيدون من هذه

الخدمات و جاءت "الخدمات الصحية" الأقل استفادةً بتكرار(62) وبنسبة (48.4%) من إجمالي العينة. ويعزى ذلك الى اهمية الخدمات الطارئة بالنسبة للاجئين، والذين تتم دراسة احتياجاتهم قبل البدء بأي برنامج أو تقديم أي خدمة، ذلك أن المنظمات ومن خلال تقديمها للخدمات الطارئة تغطي الاحتياجات الاساسية من الغذاء والماء والتي قد يصعب تغطيتها من قبل اللاجئين انفسهم خصوصاً المقيمين في المخيمات.

• يتمثل نجاح المنظمة بالنسبة لعينة الدراسة من جمهور العلاقات العامة في نوعية الخدمة المقدمة، إذ ان (77) من أصل (128) وبنسبة وصلت إلى(60.1 %) من اللاجئين عينة الدراسة يعتبرون أن "نوعية الخدمة" هي اهم معايير نجاح المنظمة، "تبعها" جودة الخدمة" بنسبة (21.8%) من إجمالي عينة الدراسة من اللاجئين. وتؤكد هذه النتيجة ما سبقها، حيث تبرز اهمية نوعية الخدمة في قدرتها على التقليل قدر الإمكان من اثار الحرب و تمكين اللاجئين من الانخراط في مجتمع جديد، نجاح المنظمة وسمعتها مرهون بقدرتها على الاستجابة لمتطلبات اللاجئين الرئيسية.

• جاءت "الزيارات" أكثر الوسائل الاتصالية استخداماً مع الجمهور؛ حيث أن (82) شخص وبنسبة (64%) من إجمالي عينة الدراسة من جمهور العلاقات العامة تعرضوا لزيارات لغايات تقديم الخدمة و لغايات الدراسة ،تبعها "الهاتف" بنسبة (40.6%) و"جلسات التوعية" بنسبة (17.9%) ثم "المقابلات" بنسبة (13.2%) و"الفرق مجتمعية" بنسبة (8.5%) و"الإستبانات" و" المنشورات" بنسبة (5.4%) لكل منها. واخيراً جاء " مكتب الشكاوي" الأقل تكراراً بنسبة (3.1%). و يتضح من هذه النتيجة أن المنظمات تركز على وسائل الاتصال الشخصي لما لها دور في التعرف على اوضاع اللاجئين عن قرب، وبخاصة اولئك الذين يقيمون في المخيمات و الذين يتم التواصل معهم بشكل يومي .

• كانت اوجه القصور في العلاقات العامة للمنظمات الدولية غير الحكومية من وجهة نظر اللاجئين عينة الدراسة تتمثل في "تأخر الاستجابة" بأعلى نسبة تكرار بلغت (71%) من إجمالي العينة ،تبعها "كمية الخدمة" (48.4%)، ثم "ضعف التخطيط" (29.6%) و"عدم الوضوح" (22.6%)، ثم "المحسوبيات" (20.3%) و"استخدام اشخاص غير مؤهلين" (6.2%) من إجمالي الجمهور عينة اللاجئين . و تعكس هذه النتيجة ضعف إدارة الاتصال بين الممارسين داخل المنظمة نفسها من جهة وبين الممارسين و اللاجئين من جهة اخرى .كما تشير أن على الممارسين هذه المنظمات التركيز على مهارات الاتصال للتمكن من ايصال التفاهم مع اللاجئين و بالتالي الوصول الى درجه من الوضوح بما يتعلق بالخدمات و كيفية توزيعها .

• فيما يتعلق بمدى رضا الجمهور عن المنظمات الدولية ،اشار(49) بنسبة(38.2%) من إجمالي عينة الدراسة الى "عدم الرضا"، جاء "الحياد" ثانياً بتكرار(45) وبنسبة (35.1%) .في حين اشار (30) بنسبة(23.4) الى "الرضا الكلي" عن المنظمات و الخدمات المقدمة لهم من قبلها ،بالمقابل فإن(4) فقط وبنسبة (3.1%) فقط اشارو الى

"رضاهم النسبي" عن المنظمات .ويدل ذلك على أن المنظمات لم تتمكن من إدارة أزمة اللاجئين السوريين بالشكل السليم، وذلك يتضح من تقييم اصحاب العلاقة للخدمات المقدمة لهم.

ثانياً :خلاصة نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالممارسين

- جاء "الانترنت" و"الميدان" اكثر مصادر المعلومات التي يعتمدها ممارسو العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية، بتكرار(36) وبنسبة (72%) لكل منها ،تبعهما "التقارير" بتكرار(27) وبنسبة (54%)، ثم "الدراسات والاحصائيات" بتكرار(23) وبنسبة (46%)،تبعها الاجتماعات(18) وبنسبة(36%)، وجاءت"الادارة في المنظمات" الاقل تكراراً (12) وبنسبة (24%)،وتعكس هذه النتيجة نجاح الممارسين في إتصالهم مع اللاجئين وإدراكهم بأهمية تجربة اللاجئين الشخصية كمصدر معلومة يجعل الممارسين مدركين لآثار الازمة عن قرب وتساعدهم على الاحساس بالمسؤولية تجاه إدارة أزمة اولئك اللاجئين وتقديم الخدمة لهما بأفضل الأساليب، بالمقابل لم تتمكن الإدارات في المنظمات من خلق قنوات اتصالية قادرة على مساعدة الممارسين في الميدان من فهم الازمة السورية الآثار المترتبة عليها.
- أشار الممارسون عينة الدراسة ان"طبيعة العمل الانساني"هي أكثر العوامل تأثيراً على عملهم، حيث بلغ عدد المتأثرين بطبيعة العمل (38) و بنسبة(76%) من اجمالي عينة الممارسين، تبعها"التواصل الفعال بين اعضاء المنظمة" ب (26) مفردة و بنسبة (52%) . جاءت"الثقافة" ثالثاً بتكرار بلغ (18) وبنسبة (63%)،ثم"اللغة" بتكرار (5) وبنسبة (20%) . جاءت" سرعة الحصول على المعلومة" اخيراً ب(2) مفردة وبنسبة (4%) . ويعكس ذلك حذر الممارسين في الميدان في اتصاليهم مع اللاجئين، فالممارسون يأخذون العوامل النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية الجديدة التي فرضت على اللاجئين جراء الازمة.
- جاءت وسائل الاتصال"الشخصي المباشر" و"الشخصي غير المباشر" الأكثر تكراراً لدى ممارسي العلاقات العامة عينة الدراسة؛ حيث ان (49) ممارسا من اصل(50) وبنسبة (98%)يستخدمون هذا النوع من الوسائل في اتصالاتهم مع الموظفين في المنظمة و الجمهور وموظفي المنظمات الأخرى، تبعها "وسائل الاتصال الجماهيري" بتكرار وصل الى(45)ممارسا من اصل (50) وبنسبة (90%) . تبعها "وسائل الاتصال الجماهيري" اخيراً بنسبة (36%) من اجمالي الممارسين. وتبرز هذه النتيجة أن وسائل الاتصال الجماهيري تقتصر على عمل ممارسي العلاقات العامة في اقسام الاعلام و العلاقات العامة و وحدات المتابعة و التقييم ، إذ يشترك الممارسون من هذه الفئات في إعداد التقارير التي من شأنها الترويج للمنظمة و منجزاتها و بالتالي دعمها مادياً و معنوياً.
- استراتيجية "الحوار" هي أكثر الاستراتيجيات الاتصالية استخداماً من قبل ممارسي العلاقات العامة عينة الدراسة ،بنسبة تكرار بلغت (92%)من اجمالي العينة .جاءت

"الإعلام" ثانياً بنسبة (80%) ثم "الإقناع" بنسبة(64%) و أخيراً جاءت استراتيجية "الإجماع" بنسبة(52%). مما يعني ان المنظمة تعتمد أكثر من نموذج في تعاملها مع الجمهور و أن المنظمات الدولية عينة الدراسة تطبق أكثر من نموذج اتصالي في اتصالاتها مع كل من الموظفين في المنظمة و جمهور اللاجئين و موظفي المنظمات الأخرى و الجهات المانحة .

- تختلف الأنشطة الاتصالية لممارسي العلاقات العامة عينة الدراسة حسب القسم، إلا أنهم يشتركون ببعض الأنشطة مثل "اعداد الدراسات و التقارير"، فبلغت نسبة الذين يشاركون بإعداد التقارير من ممارسي العلاقات العامة عينة الدراسة من العاملين في البرامج (97.5%)، مقابل(100%) من ممارسي العلاقات العامة من أقسام الإعلام و وحدات المتابعة و التقييم و الذين يقومون بإجراء الدراسات و البحوث وإعداد التقارير عنها. ويشير ذلك الى ضرورة اهتمام المنظمة بالقنوات الاتصالية مع الجهات المانحة من خلال تزويدها بالتقارير والدراسات التي من شأنها إبراز دور المنظمة و قدرتها على إدارة الأزمة الامر الذي يحقق لها الدعم المادي و بالتالي ضمان النجاح و الاستمرارية .
- يتم تنظيم الأنشطة اللازمة لإدارة الأزمة من قبل وحدات المتابعة و التقييم و الممارسين العاملين في البرامج بنسبة (100%) . (100%) من الممارسين في وحدات المتابعة و التقييم يقومون"بإجراء الدراسات " و "اعداد التقارير لأغراض التمويل" بينما (33.3%) منهم يتولون امور" التنسيق مع الوزارات و الجهات الحكومية " . (100%) من الممارسين في البرامج يقومون ب"وضع خطة عمل مع الفريق " و(74.2%) يلتحقون ب"الاجتماعات التنسيقية مع المنظمات الأخرى " بينما يساهم(20%) فقط في "إجراء الدراسات اللازمة " ، بالمقابل فإن ممارسي العلاقات العامة العاملين في اقسام الاعلام و العلاقات العامة لا يساهمون بعملية تنظيم تلك الأنشطة. يتضح من هذه النتيجة أن المنظمة لا تستطيع تحقيق أهدافها إلا من خلال التنوع مي المهمات و تحقيق التفاهم و التعاون بين أقسام المنظمة و فئات موظفيها المختلفة، وهذا ما تقول بها نظرية البناء الوظيفي.
- يقوم بعملية الرقابة و تقييم النشاطات من قبل ممارسي العلاقات العامة من موظفي وحدات المتابعة و التقييم بنسبة (12%) من اجمالي العينة ،تتضمن عملية المراقب ثلاثة مراحل هي: "متابعة داخلية لاجراءات الخدمة " و " متابعة المؤشرات و الارقام" و"متابعة خارجية من قبل المانح" على مدى تأثير الخدمة بمجتمع اللاجئين. ويفسر ذلك أهمية عملية الرقابة و المتابعة لمجريات العمل من قبل المنظمة نفسها لضمان عملية تقييم جيدة من المانحين و بالتالي ضمان الحصول على الدعم الذي يمكن المنظمة من الاستمرار في إدارة أزمة أكبر عدد ممكن من اللاجئين السوريين في الأردن.

خلاصة نتائج اختبار الفروض

اولا:خلاصة نتائج اختبارات الفروض الخاصة بعينة اللاجئين

1. لم يتم اثبات صحة الفرض الاول القائل بوجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الرضا عن المنظمة يعزى الى المتغيرات الديمغرافية(النوع، مكان الاقامة، ومدة الاقامة).
2. لم يتم اثبات صحة الفرض الثاني القائل بوجود فروق ذات دلالة احصائية في نوعية الخدمة المقدمة تعزى الى المتغيرات الديمغرافية(النوع، ومكان الاقامة، ومدة الاقامة)
3. تم اثبات صحة الفرض الثالث جزئيا و القائل بوجود فروق ذات دلالة احصائية في الوسائل الاتصالية المستخدمة تعزى الى العوامل الديمغرافية (النوع، ومكان الاقامة، ومدة الاقامة)؛حيث اثبت الاختبار بوجود فروق ذات دلالة احصائية في الوسائل الاتصالية المستخدمة تعزى الى المكان؛فالوسائل الاتصالية المستخدمة في المخيم تختلف عن الوسائل الاتصالية المستخدمة في المناطق الحضرية؛ذلك أن بيئة المخيمات تحتاج الى خدمات أكثر وبالتالي لأنشطة إتصالية أكثر.كما اظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية للوسائل الاتصالية تعزى الى مدة الاقامة،ذلك أن من يقيمون منذ سنوات أكثر تعرضوا لوسائل اتصالية أكثر.
4. تم اثبات صحة الفرض الرابع القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين نوعية الخدمة المقدمة ومستوى رضا الجمهور. فمستوى الرضا مرتبط بقدرة المنظمة على فهم احتياجات اللاجئين و إمكانية تغطيتها.
5. تم اثبات صحة الفرض الخامس القائل بوجود علاقة ارتباطية بين الوسائل الاتصالية المستخدمة مع الجمهور و مستوى الرضا :حيث اثبت اختبار معامل الارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباطية عكسية بين الوسائل الاتصالية و مستوى الرضا لدى الجمهور عينة الدراسة. فكلما زادت المنظمة من الوسائل الاتصالية في تعاملها مع الجمهور قل الرضا،وب التالي على المنظمات أن تركز على الوسائل الاتصالية المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إفادة اللاجئ من خدمة معينة بعد كل عملية إتصال تقوم بها،حيث أشار اللاجئون عينة الدراسة الى انهم يتعرضون لوسائل اتصالية مختلفة لأسباب لا تهمهم.
6. تم اثبات الفرض القائل بوجود علاقة ارتباطية بين نوعية الخدمة المقدمة والوسائل الاتصالية المستخدمة، نوعية الخدمة تحدد الوسيلة الاتصالية المستخدمة مع اللاجئ، فعلى سبيل المثال تستخدم الوسائل الاتصالية الشخصية في الخدمات الطارئة مثلاً،بينما يتم التركيز على وسائل الاتصال الجمعي في الخدمات التعليمية و خدمات التنمية .

ثانيا:خلاصة نتائج اختبارات الفروض الخاصة بعينة الممارسين

1. تم اثبات صحة الفرض الاول و القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الانشطة الاتصالية للممارسين ومصادر المعلومات المعتمدة لدى افراد العينة.
2. تم اثبات عدم صحة الفرض الثاني و القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين العوامل المؤثرة على عمل الممارسين و الانشطة الاتصالية .

3. تم اثبات صحة الفرض الثالث و القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الوسائل الاتصالية المستخدمة لدى افراد العينة والانشطة الاتصالية لأفراد تلك العينة
4. تم اثبات عدم صحة الفرض الرابع و القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الانشطة الاتصالية و استراتيجيات العلاقات العامة المستخدمة من قبل افراد العينة. فتنوع الوسائل الاتصالية ابرزت تنوع استراتيجيات العلاقات العامة المستخدمة من قبل المنظمات.
5. ثم اثبات صحة الفرض الخامس جزئياً و القائل بوجود فروق ذات دلالة احصائية في الانشطة الاتصالية للمارسين تعزى الى المتغيرات الديمغرافية (النوع، سنوات الخبرة، القسم)؛ حيث اثبتت النتائج بوجود فروق ذات دلالة احصائية في الانشطة الاتصالية للمارسين تعزى الى متغير القسم او الفئة الوظيفية، فكان ممارسو العلاقات العامة في أقسام الإعلام والعلاقات العامة الاكثر نشاطاً إتصالياً و يتماشى ذلك مع المهام اليهم العامة؛ حيث يعد اصحاب هذه الفئة وذلك بسبب تنوع الجهات التي يتواصلون معها.

المصادر و المراجع

أولاً: الكتب العربية

1. الشامي، لبنان هاتف، جرادات، عبد الناصر، (2000). العلاقات العامة في الإدارة (المبادئ والأسس العلمية)، الأردن، اربد، المركز القومي للنشر.
 2. الظاهر، نعيم ابراهيم (2009)، ادارة الازمات، عمان عالم الكتاب الحديث.
 3. العدوي، فهمي (2010)، مفاهيم جديدة في العلاقات العامة ،عمان، الاردن، دار اسامة
 4. ظاهر، احمد (1983) العلاقات العامة نظرية والتطبيق، اربد، الاردن، مؤسسة ابن النديم الثقافية.
- ثانياً: الدراسات العربية
5. الأمير، عدي (2014) الأنشطة الاتصالية لممارسي العلاقات العامة في المنظمات الدولية غير الحكومية، دراسة ميدانية في الأردن، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك.
 6. الشعلان، احمد (2011) دور إدارة العلاقات العامة في التعامل مع الأزمات والكوارث دراسة تطبيقية على إدارة العلاقات العامة في الدفاع المدني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، رسالة ماجستير، غير منشور
 7. الماجد، عبد الرحمن (1987) أساليب الاتصال ووسائله في العلاقات العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، السعودية.
 8. قناة، عيدة مصطفى، أزمة اللاجئين السوريين: التحديات والآثار الاجتماعية والإنسانية على المرأة اللاجئة (2013) مؤتمر اللاجئين في المنطقة العربية، المجتمعات المضيفة و المصير الغامض، مركز دراسات اللاجئين و النازحين و الهجرة القسرية، اربد الاردن، 2016
 9. محمود، عبدالباسط احمد هاشم (2014) . استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العلاقات العامة: دراسة من منظور ممارسي العلاقات العامة فى العالم العربي، مجلة بحوث العلاقات العامة، الشرق الاوسط، العدد(3)، ص 259-315.

ثالثاً: الكتب الاجنبية

1. Ministry of Interior.(2015). Jordan Response Plan for the Syrian Refugees , Executive Summery .Amman.Jordan. Ministry of Interior and International Cooperation.
2. Brown. K. A. & Ki E- J (2013). Developing a valid and reliable measure of organizational crisis responsibility. *Journalism & Mass Communicate Quarterly*. 90 (2). 363- 381.
3. Choi. Y. & Cameron. G. T. (2005). Overcoming Ethnocentrism: The Role of Identity in Contingent Practice of International Public Relations. *Journal of Public Relations Research*. 17(2). 171–189.
4. Diaz. V. et al. (2009) PR practitioners in international assignments: An assessment of success and the influence of organizational and national cultures. *Corporate Communications: An International Journal*. 14 (1). 78-100.

5. Fitzpatrick, K., Fullerton, J. & Kendrick, A. (2013) Public relations and public diplomacy: Conceptual and practical connections. *Public Relations Journal*. 7 (4). 1-21.
6. Gaither, T. K. & Curti, P. A. (2008) Examining the heuristic value of models of international public relations practice: A case study of the Arla foods crisis". *Journal of Public Relations Research*. 20. 115–137.
7. Hatzios, A. & Larisey, R. W. (2008) Perceptions of utility and importance of international public relations education among educators and practitioners. *Journalism & Mass Communication Educator*. 63(3). 241-258.
8. Herbane.Brahim (2014) information value and crisis management planning .sage open 1-10
9. Jin ,yan &Cameron ,Glen (2007).the effect of theat type and duration on public relation practitioner`s cognitive ,affective and conative responses in crisis situation.journal of public relation research ,19(3),255-281
10. Kang .Minijoeng& yang .Sung-un(2010)Mediation effects of organization-public relationship outcomes on public intentions for organizational support .journal of public relation research ,22(4),477-494
11. Kiouisis, S. & Wu, X. (2008) International agenda-building and agenda-setting: Exploring the influence of public relations counsel on US news media and public perceptions of foreign nation. *The International Communication Gazette*. 70(1): 58–75.
12. Kleininjenhuis, J. et al .(2015). The mediating role of the news in the BP oil Spill Crsis 2010: Hom U.S meus is Fluenced by public relations and in and turn nfluences public awareness. foreign news and the share price. *Communication Research*. 12(3) 408- 428.
13. Lindholm, K. & Olsson, E- K (2011). Crisis communication as a multilevel game: The Muhammad cartoon from a crisis diploma cy perspective. *International Journal of Press Politics*. 16(2) 251-271
14. Liou, Y- H .(2015). School crisis Management A model of dynamic responsiveness to crisis life cycle education. *Administration Quarterly*. 51 (2) 217- 289.
15. Mathew ,J.& Ogedeb ,P.M (2012) the role of public relations in non-governmental organization : a case study of ten selected Christian churches in Maiduguri . *Academic research international* ,3(2)202-209
16. O'Neil, G. (2013) Evaluation of international and non-governmental organizations' communication activities: A 15 year systematic review. *Public Relations Review*. 39 (5). 572 – 574

17. M.Yi Wu(2014) Public Relations in Ghana: Professionalism and Impacts of Globalization: China Media Research . Jul2014, Vol. 10 Issue 3, p15-23. 9p. 2 Charts.
18. Perry. D .. C.. Taylor. M . & Doerfle. M . L. (2003). Internet Based communication in crisis management. *Management communication Quarterly*. 17 (2) 206- 232.
19. Schwarz. A.. & Fritsch. A. (2014) Communicating on behalf of global civil society: Management and coordination of public relations in international nongovernmental organizations. *Journal of Public Relations Research*. 26(2). 161-183.
20. Wigely. S. & Zhang. w (2011). A Study of PR practitioners use of social model in crisis planning. *Public Relation Journal*. 5 (3). 1-16.
21. Zhang. J. & Swartz. B. (2009) Toward a model of NGO media diplomacy in the Internet age: Case study of Washington profile. *Public Relations Review*. 35(1). 47–55

خامساً :المواقع الالكترونية :

1. . الاكاديمية البريطانية العربية للدراسات العليا،المفاهيم الحديثة للعلاقات العامة (2016)
Retrieved on 18.July.2016 from :
www.abahe.co.uk/public-relations-resources/public-relations-10.pdf
2. MOI(2016),Jordan response plan for the Syrian Crisis 2016-2018
Retrieved on 15.August.2016 from
<http://static1.squarespace.com/static/522c2552e4b0d3c39ccd1e00/t/56979abf69492e35d13e04f3/1452776141003/JRP+2016-18+Executive+Summary.pdf>
3. UNHCR (2015) Jordan.
Retrieved on 31.October.2015 from :
<http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc278c8.html>
- 4.UNHCR(2016)
Retrieved on 4.july.2016 from
<http://www.unhcr.org/syria-emergency.html>

اللاجئون الفلسطينيين: دراسة في الدور السياسي والفكري للاجئين
الفلسطينيين في العراق (1921-2003)

د. علاء عبد الرزاق
جامعة بغداد

اللاجئون الفلسطينيون: دراسة في الدور السياسي والفكري للاجئين الفلسطينيين في العراق (1921-2003)

يتناول البحث وهو بعنوان اللاجئين الفلسطينيين في العراق دراسة في الدور السياسي والفكري للاجئين الفلسطينيين في العراق في الحقبة الممتدة بين تأسيس الحكم الوطني وحتى العام 2003 واقع الوجود الفلسطيني في واحدة من بلدان اللجوء العربية الا وهو العراق ولقد تابع البحث كيفية اسكان وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في المدن العراقية ومن ثم حصولهم على حقوقهم الخاصة بالسكن والتعليم وحق التوظيف والتنقل والسفر، ومشاريع التوطين التي بدأ الحديث عنها في وقت مبكر تلى الوجود الفلسطيني في العراق ودور منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في هذه المشاريع وبين المراحل التاريخية التي مرت على الوجود الفلسطيني في العراق ومن ثم قدم البحث اهم الاسهامات الفكرية والثقافية التي برز فيها لاجئون فلسطينيون في العراق على صعيد الفكر والثقافة والفن، ونمط العلاقة السائدة بين الفلسطينيين والسلطات القائمة في العراق منذ الحقبة الاولى لوجودهم في البلاد. لقد استند البحث على فرضية أساسية وهي كيف تعاملت السلطة والمجتمع في العراق مع القضية الفلسطينية و واقع الصراع العربي الاسرائيلي؟ ومن ثم كيفية انعكاس هذا التعامل على معاملة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفسح المجال لهم احيانا أو التضييق عليهم أحيانا اخرى بحسب السياسة الحكومية الرسمية. ثم تابع البحث الاوضاع التي آل اليها وضع الفلسطينيين في العراق بعد العام 2003 وتعرضهم لموجة من التهديد والتهميش حتى اضطروا لترك العراق والبحث عن منافٍ آمنة، متناولاً اهم الاشكاليات التي تعرض لها اللاجئون اثناء تواجدهم في العراق وتعرضهم لذات المخاطر والمشاكل التي واجهها العراقيون سواء في مرحلة الحصار الاقتصادي أو الحرب الاهلية التي شهدتها العراق بعد العام 2003.

The Palestinian Refugees, Study of Political and Intellectual Role of Palestinian In Iraq (1921-2003)

This paper deals with the reality and the path of the Palestinian presence in one of the Arab countries of asylum, but which Iraq and the role played by the presence in the political and cultural life to Iraq since the settle of Palestinian refugees in Iraq in 1948.

The topic area of that's paper dealing with basic premise namely How did you deal of authority and society in Iraq with the Palestinian question and the reality of the Arab-Israeli conflict? And then how to handle this was reflected on the treatment of Palestinian refugees in Iraq and to allow them sometimes or restricting them, according to the prevailing government policy.

The paper will treat and argued with some field facts concerning with insight of Iraqi citizen toward Palestinian presence in Iraq and developments in the Palestinian question and exits after the second Gulf War in 1991 , research will try to answer the following question which is' What is a premise which is seen by the Iraqi society to the Palestinian question and national humanitarian dimensions and how these can affect the perception of the reality and the future of the Palestinian presence in Iraq and the Iraqi policy toward the Palestinian question.

المقدمة

يتناول هذا البحث واقع ومسار الوجود الفلسطيني في واحد من بلدان اللجوء العربية الا وهو العراق، والدور الذي لعبه هذا الوجود في المسار السياسي والثقافي للعراق منذ ان حلت اقدام اللاجئين الفلسطينيين في العراق في العام 1948.

إن التساؤل الاساس الذي يطرحه البحث هو: ما هي طبيعة الملامح التي اتخذتها عملية لجوء الفلسطينيين في العراق والمراحل التي اتخذتها عملية توطين اللاجئين والدور الذي لعبه اللاجئون الفلسطينيون في الحياة السياسية والثقافية في العراق طيلة الحقبة التي شهدت بقائهم وما هي الاحتمالات الخاصة ببقائهم في ظل الاوضاع الحالية؟ وسوف يحاول البحث الاجابة على السؤال التالي وهو ماهية المنطلقات التي ينظر بها المجتمع العراقي للقضية الفلسطينية ببعديها القومي والانساني وكيف يمكن لهذه النظرة ان تؤثر على واقع ومستقبل الوجود الفلسطيني في العراق والسياسة العراقية المتبعة تجاه القضية الفلسطينية.

واما الفرضية التي ينطلق منها البحث فتقوم على إن للوجود الفلسطيني في العراق جملة من المؤثرات التي تركت بصمات واضحة في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في العراق على الرغم من قلة عدد اللاجئين الفلسطينيين، ولقد ارتبط هذا الوجود الفلسطيني بجملة من العوامل التي كان بعض منها دولياً ومرتبطة بمشاريع خاصة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في معظم دول الشتات العربي في العراق. وانطلاقاً من هذه الفرضية يطرح التساؤل التالي وهو: كيف تعاملت السلطة والمجتمع في العراق مع القضية الفلسطينية و واقع الصراع العربي الاسرائيلي؟ ومن ثم كيفية انعكاس هذا التعامل على معاملة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفسح المجال لهم احيانا او التضييق عليهم احيانا اخرى بحسب السياسة الحكومية الرسمية.

اما الاهداف التي يتوخى البحث تحقيقها فهي:

1. عرض الوجود التاريخي للاجئين الفلسطينيين في واحدة من اهم الدول العربية التي شاركت بفاعلية في احداث القضية الفلسطينية
 2. تبيان الأهمية الخاصة للقضية الفلسطينية في الاحداث التاريخية التي شهدها العراق منذ الحرب العربية الاسرائيلية الاولى في العام 1948
 3. تبيان الدور السياسي والفكري الذي لعبه اللاجئون الفلسطينيون في العراق منذ العام 1948 وأهم الشخصيات الفلسطينية التي لعبت دورا في الحياة الثقافية العراقية.
 4. الكشف عن المصير الذي ال اليه الوجود الفلسطيني في العراق ولاسيما بعد العام 2003.
- اما الاهمية الخاصة للبحث فتتجلى بدراسة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون في العراق منذ بداية تهجيرهم واسكانهم في العراق وحتى المراحل التي شهدت طرح مشاريع توطين اللاجئين في عقد التسعينات وصولا للمراحل التي شهدت نزوحاً كبيراً للاجئين بعد العام 2003.

لقد اعتمد البحث المنهجية التاريخية إذ عرض بشكل تاريخي بدايات الوجود الفلسطيني في العراق منذ تأسيس الحكم الوطني ومن ثم تناول بدايات اسكان اللاجئين الفلسطينيين في العراق

والجهات التي كانت مسؤولة قانونياً عن اوضاعهم المعيشية ومن ثم بدايات انخراطهم في الحياة العامة في العراق وممارستهم لدور كبير ومؤثر في الحياة السياسية والثقافية في العراق.

سوف ينقسم البحث لثلاثة مباحث اساسية يتناول المبحث الاول الجذور التاريخية لتعاطي العراق (الدولة والمجتمع) مع القضية الفلسطينية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام 1921 وتعاطي السياسة العراقية منذ تلك الحقبة للقضية الفلسطينية وصولاً حتى العام 1948 ونزوح اولى موجات اللاجئين الفلسطينيين للعراق، والسياسات المتبعة من لدن الحكومات العراقية المتعاقبة في التعامل مع قضية اللاجئين من ناحية الاسكان واصدار الوثائق التي تعرف باسم وثائق السكن، والتعامل مع الانتماءات السياسية للجالية الفلسطينية في العراق. ثم يتابع البحث موقف الحكومات الجمهورية من اللاجئين الفلسطينيين ولاسيما بعد ثورة العام 1958 وسعي الحكومة القائمة لإنشاء كيانية فلسطينية تمثلت بقبول انخراط ابناء الجالية الفلسطينية في العراق في الكلية العسكرية ومن ثم تأسيس جيش التحرير الفلسطيني والذي يعد بدايات تشكل قوة فلسطينية مسلحة مستقلة بنحو ما عن اي حكومة عربية، ثم يتابع البحث موقف حكومة حزب البعث(1968-2003) من القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني واستخدام الفصائل الفلسطينية المسلحة التابعة للتيار الفكري للسلطة في اطار النزاع الفلسطيني وموقف السلطة من دعم حركة التحرر الوطني الفلسطيني(فتح) المجلس الثوري الجناح المنشق والذي أسسه صبري البنا (ابو نضال) في العراق وموقف الفلسطينيين المقيمين في العراق منه.

كما سيتناول البحث وجود الفصائل والتيارات الفلسطينية الاخرى ولاسيما اليسارية منها على الساحة العراقية ودورها حتى العام 2003 ومن ثم يتناول في المحور موقف القوى الاجتماعية والسياسية العراقية من القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني في العراق بعد العام 2003 وكيف واجه الفلسطينيون الظروف الخاصة بالتغيير السياسي في العراق.

وسوف يتناول البحث في المبحث الثاني الدور الثقافي والفكري الذي مارسه الفلسطينيون في العراق ومساهماتهم في الحركة الثقافية العراقية ومدى انخراطهم في الحراك السياسي والاجتماعي والذي شهده العراق منذ عقد الستينات، ومدى اندماجهم في البنية المجتمعية العراقية، وكيف اثر مثل هذا الانخراط على السلوك السياسي الذي انتجه الفلسطينيون في العراق سيما باتجاه العلاقة مع السلطة القائمة والذي كان بشكل عام موقف التأييد والقبول وعدم الخروج على الواقع السياسي القائم، وصولاً لمرحلة التغيير السياسي في العام 2003 والتي أوضحت موضوع المبحث الثالث من البحث والذي تناول والظروف التي واجهت الفلسطينيين في العراق وتعرضهم لموجة من العنف اثرت على نسبتهم السكانية بعد ان اضطرت نسبة كبيرة منهم مغادرة العراق، وتشتتهم في اكثر من بلد من بلدان المهاجر التي يتواجد فيها الفلسطينيون.

وسوف يتعامل البحث مع وقائع ميدانية تتعلق بنظرة المواطن العراقي للوجود الفلسطيني في العراق ولتفاعلات القضية الفلسطينية ومخارجها التي تلت حرب الخليج الثانية في العام 1991، وبحكم اختلاط الباحث مع المجتمع الفلسطيني في العراق وعمله في واحد من اقدم المراكز البحثية المتخصصة في القضية الفلسطينية في جامعة بغداد فقد استطاع الاطلاع على الكثير من الوثائق

التاريخية التي تخص تعامل السلطات العراقية المتعاقبة مع القضية الفلسطينية وكيفية تعامل القوى السياسية والاجتماعية في العراق مع القضية الفلسطينية ومع الوجود الفلسطيني في العراق.

المبحث الاول: الوجود التاريخي للفلسطينيين في العراق

على الرغم من ان هنالك وجود لبعض الشخصيات الفلسطينية قبل العام 1948 في العراق الا ان معظم هذه الشخصيات كانت نخبوية او سياسية ولم يكن لديها تماس كبير مع المجتمع العراقي، ولكن وبعد الحرب العربية الاسرائيلية الاولى في العام 1948 لجأ للعراق ما يقارب خمسة الاف لاجئ فلسطيني وكانت هنالك علاقة قد نشأت بين جنود وضباط الجيش العراقي وشبان قرى اجزم وعين غزال وجبع، ولقد توطدت هذه العلاقة خلال صمود سكان هذه القرى والذين حاصرتهم العصابات الصهيونية قرابة ثلاثة اشهر بعد انسحاب القوات البريطانية منها.¹

ولقد اضحى هنالك تفاعل كبير بين قوات الجيش العراقي وسكان القرى الفلسطينية التي شاركت هي الاخرى في القتال الدائر بين الجيش العراقي والعصابات الصهيونية ولقد مكن هذا التفاعل قرى مثلث الكرمل وهي جبع واجزم وعين غزال من الصمود لفترة اطول من باقي القرى الفلسطينية ولم ينزح معظم سكانها إلا في 26 تموز من العام 1948، إذ شهد هذا اليوم نزوح اعداد كبيرة من سكان هذه القرى نحو جنين.²

ولقد بدأت قوافل اللاجئين الفلسطينيين والذين تجمعوا في جنين بالانتقال إلى العراق في اب - اغسطس من العام 1948 وقام الجيش العراقي بنقلهم في شاحنات واستمرت رحلتهم حوالي ثلاثة ايام حتى وصلوا لبغداد وكان معظم اللاجئين من النساء والاطفال والشيوخ واما الرجال فقد تم استبعادهم لمتابعة مواجعتهم القوات الاسرائيلية مع الجيش العراقي المرابط في فلسطين، وبعد ان انتقل ما يقارب من (3500-4000) الاف لاجئ فلسطيني كان هؤلاء اللاجئين يقعون مباشرة تحت إشراف وزارة الدفاع العراقية بين العامين 1948-1950 واما بعد العام 1950 فقد انتقلت مسؤولية شؤون اللاجئين إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتي أسست لهم إدارة خاصة سميت بإدارة شؤون الفلسطينيين في العراق.³

ولقد قامت الحكومة العراقية في ذلك الوقت بإسكان اللاجئين الفلسطينيين في دار المعلمين العالية (كلية التربية حالياً) في منطقة الاعظمية وفي مباني كلية العلوم الاسلامية وفي دار المعلمين الريفية في الكرادة، وفي بنايات كلية الهندسة في باب المعظم وبعد اقامة مؤقتة لم تتجاوز الاسبوعين تم نقل عدد من العوائل الفلسطينية إلى البصرة حيث تم اسكانهم في منطقة الشعبية وفي القاعدة البريطانية سابقاً، كما نقلت عوائل فلسطينية اخرى الى مدينة الحلة والى منطقة الحويجة في كركوك ومن ثم لمدينة الموصل، ولقد اريد توزيع العوائل الفلسطينية في مدن العراق الثلاث الرئيسة واما بعد العام 1950 اي بعد انتقال تابعة شؤون اللاجئين من وزارة الدفاع لوزارة العمل والشؤون

¹ عز الدين محمد، اللاجئين الفلسطينيون في العراق، من النكبة عام 1948 إلى ما بعد الاحتلال الامريكي 2003،

دمشق، مركز الغد العربي للدراسات، 2007، ص (12-13)

² عصام سخيني، الفلسطينيون في العراق، شؤون فلسطينية، ع(13)، ايلول(سبتمبر) 1972، ص: 90

³ نفس المصدر السابق، ص: 91

الاجتماعية فقد تم نقل اغلب العوائل الفلسطينية لمدينة بغداد والتي قطنتها النسبة الغالبة من الفلسطينيين المقيمين في العراق، ولقد أشارت بعض الدراسات الى ان سعي الحكومة العراقية آنذاك لتشتيت اللاجئين الفلسطينيين في اكثر من مدينة عراقية قد جاء نتيجة لانشغال الحكومة بإجراءات تفسير اليهود العراقيين من بغداد وسائر مدن العراق وبالتالي خلو المناطق والاماكن التي كانوا يتواجدون فيها وعدم الرغبة بإيجاد احتكاك بين اليهود العراقيين والوافدين الفلسطينيين والسعي فيما بعد لإسكان الفلسطينيين في الاماكن التي شغرت نتيجة هجرة اليهود العراقيين.¹

لم تقم الحكومة العراقية في تلك المرحلة وفي المراحل التاريخية التي تلتها بالموافقة على إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين على شؤون الفلسطينيين في العراق، إذ بقيت مسؤولية وجودهم محصورة كما ذكرنا انفا بين وزارتي الدفاع في بداية اسكانهم في العراق ومن ثم انتقلت المسؤولية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ولقد تبني العراق وباتفاقية مع الامم المتحدة قضية عدم تسجيل اللاجئين الفلسطينيين في الاونروا واما في بداية التسعينات فقد تقدمت السفارة الفلسطينية في بغداد بطلب رسمي للحكومة العراقية من اجل السماح للأونروا بالعمل في التجمعات التي تشكلت تواجداً للفلسطينيين في العراق ولقد وافقت الحكومة العراقية في حينه الا ان هذا الطلب رفض من لدن الامم المتحدة.

ولقد نظم قانون الاقامة العراقي نو الرقم(64) والصادر في العام 1938 الحالة الخاصة بوجود اللاجئين الفلسطينيين في العراق حين تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من شروط الاقامة التي تضمنها هذا القانون ولكنه اشترط حصول الفلسطيني على هوية تصدر بموافقة لجنة ادارة شؤون اللاجئين ومن ثم نظم القانون نو الرقم(36) والصادر في العام 1964 اصدار وثيقة السفر الخاصة بالفلسطينيين المقيمين في العراق ولقد خولت وثيقة السفر هذه الفلسطيني من السفر لأي دولة يرغب في السفر اليها ولقد بقي هذا القانون ساري المفعول حتى العام 2003.²

ولقد ازدادت اعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق سيما بعد تطبيق سياسة لم شمل العوائل الفلسطينية طيلة حقبة الخمسينات، وكذلك القرار الذي اصدرته الحكومة العراقية في العام 1972 والذي يعطي لكل الفلسطينيين المقيمين في العراق والذين لا يحملون وثائق سفر وهويات خاصة بالفلسطينيين، ولقد شمل ذلك المئات من الفلسطينيين والذين نزحوا للعراق بعد العام 1967 وكذلك اولئك الذين نزحوا من الاردن بعد أحداث ايلول في العام 1970. ولقد تزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد احداث العام 1991 وبعد ان تم طرد الاسر الفلسطينية في الكويت حيث لجأ للعراق ما يقارب من الف عائلة اي ما يقارب من خمسة الاف فلسطيني ولقد عمدت النسبة الغالبة من هذه الاسر للسفر الى فلسطين والسكن في غزة بعد التوقيع على اتفاق اوسلو في العام 1993 والحصول على تصاريح زيارة ودخول مناطق السلطة الفلسطينية.

¹ .هيثم المناع، الفلسطينيون في العراق ، صحيفة الجريدة، (11)جمادى الاول 1424، 10 تموز 2003،بغداد، ص:6

² . نفس المصدر السابق

ولابد من الاقرار بحقيقة وهي ان العراق سواء على مستوى الشعب او الحكومات المتعاقبة في العهدين الملكي والجمهوري قد تعاملوا بإيجابية مع القضية الفلسطينية وكان هناك وعي كبير لمخاطر الوجود اليهودي في فلسطين، ولقد كان للشعب العراقي وقفة في التضامن مع انتفاضة البراق والتي اندلعت في العام 1929، وفي التبرع بالأموال والسلاح لصالح الثورة الفلسطينية في العام 1936 واستضاف العراق محمد امين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا، وعدداً من كوادِر وقيادات الثورة الفلسطينية ومنهم عبد القادر الحسيني والذي دخل الكلية العسكرية في بغداد، وساهمت القوى الشعبية والسياسية العراقية في فضح ما تسعى اليه الحركة الصهيونية العالمية، لذا تشكلت في العام 1948 لجان كان مهمتها دعم الفلسطينيين بالمال والسلاح، وكان افرادها قد شاركوا الجيش العراقي معاركه في العام 1948. ومن المعروف ان مدينة جنين لا تزال تتميز بضمها لمقبرة الضباط والجنود العراقيين والذين تساقطوا شهداء في الحرب العربية الاسرائيلية الاولى في العام 1948 والذين خاضوا وبضراوة معركة تحرير المدينة ولا يزال سكان المدينة والمدن والقرى المجاورة يزورون بين الحين والآخر مقبرة الشهداء العراقيين هذه ويستذكرون مآثر الجيش العراقي في المثلث الذي عرف باسم مثلث الشهداء في جنين.¹

ويعزو كثير من المؤرخين العراقيين الى ان النواة الاولى لتشكيل تنظيم الضباط الاحرار والذي قاد فيما بعد ثورة الرابع عشر من تموز في العام 1958، قد نشأت ونمت في ظل الاوضاع التي أعقبت حرب العام 1948، ولقد تميزت قيادة ثورة الرابع عشر من تموز بكونها اول حكومة عربية توافق على انخراط الفلسطينيين المقيمين في العراق في الكلية العسكرية اسوة بالعراقيين وتشكيل فوج عرف باسم فوج التحرير الفلسطيني والسعي لتحرير القرار السياسي والعسكري الفلسطيني من هيمنة الدول العربية، وكذلك دعم وتأسيس رابطة ابناء فلسطين في العراق، ولقد تم اصدار تشريع خاص بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني لتنظيم جهاز جري وفعال من اجل فلسطين يؤمن باستعادة الوطن الفلسطيني ويعالج الكيفية التي يتم بها التحاق الفلسطينيين الراغبين بالجيش المذكور وشروط التحاقهم به، وكيفية منحهم الراتب، وترقيتهم وتسريحهم، وانضباطهم.²

كما كانت رابطة ابناء فلسطين في العراق بمثابة المرجعية الوطنية المحلية للفلسطينيين في العراق، ولقد اريد من تأسيسها تحقيق جملة من الاهداف منها رفع المستوى الثقافي لأبناء فلسطين في العراق وافتتاح مدارس ومراكز تثقيفية ومساندة للطلبة المعوزين والقاصرين لإتمام دراستهم، ورفع المستوى الصحي للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع السلطات العراقية، ورفع المستوى الاجتماعي ومساعدة الفقراء والمعوزين، وتعريف الرأي العام العربي والدولي بظروف وملابسات القضية الفلسطينية في مختلف وسائل النشر وبالطرق القانونية، وبث الروح المعنوية في صفوف ابناء فلسطين القاطنين في العراق.

¹ عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1984 وانظر ايضا، علي بدوان، نازحون

فلسطينيون من قرى جنوب حيفا والمثلث، الحياة، الاثنيين، 12 فبراير - شباط، 2001، ص: 9

² احمد طارق، اللاجئين الفلسطينيين في العراق، الهجرة، (مجلة نصف سنوية تصدر عن وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة الهجرة والمهجرين، ع(22)2012، ص: 58-59

لقد كانت النتيجة الابرز في تجربة رابطة ابناء فلسطين هي استشعار الفلسطينيين في العراق بضرورة بلورة الكيانية الفلسطينية المعبرة عن امال وطموحات الشعب الفلسطيني.¹

ولعل من صور الدعم الاخرى التي حظيت بها القضية الفلسطينية في العراق تأسيس مركز بحثي متخصص في جامعة بغداد غداة الحرب العربية الاسرائيلية في العام 1967 الا وهو مركز الدراسات الفلسطينية ولقد جاء امر تأسيسه بموجب مرسوم جمهوري، والذي يعد واحدا من اقدم المراكز العلمية المتخصصة بالقضية الفلسطينية في المنطقة العربية، ولقد قدم المركز طيلة عقود جملة من الدراسات المعمقة في القضية الفلسطينية والمسائل المختصة بالصراع العربي - الاسرائيلي ولايزال يواصل نشاطه العلمي والاكاديمي البحثي حتى الوقت الحاضر.

ولقد تراوحت المواقف الرسمية العراقية بين الاعتراف بحق الفلسطيني المقيم في العراق بذات الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطن العراقي خلا حق التملك اذ اعطته حق منفعة العقار الذي يقطن فيه مع حق بيعه، ولكنها منحتة كافة الحقوق الاخرى ومنها حقه في التعلم وفي التمتع بالرعاية الصحية وبحق العمل.²

وفيما يخص تمتع الفلسطيني بحق التعليم فقد ضمنت الحكومة العراقية ومنذ العام 1948 للفلسطينيين المقيمين في العراق حق التعليم اسوة بالمواطن العراقي ولقد تم شمولهم بكافة القوانين والانظمة التي تكفل للمتعلم حق التعلم مجانا في مراحل التعليم الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية. ولقي الطلبة الفلسطينيون المقيمون في العراق وكذلك طلبة الاراضي المحتلة معاملة خاصة سيما بعد حرب الخامس من حزيران 1967 اذ تم قبول اعداد كبيرة منهم وتمت مساواتهم بالطلبة العراقيين بل تمتعوا في احيان كثيرة بمعاملة تفضيلية. ولقد سعت السلطات العراقية سيما بعد انتفاضة الاقصى في العام 2000 إلى توسيع قبول الطلبة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية وبالتنسيق مع الحركات السياسية الفلسطينية الموجودة في العراق. واما ما يخص حق الفلسطينيين في التمتع بحق الطباة فقد تم مساواتهم ايضا بالعراقيين ولعل من الحالات التي تعكس هذه المساواة على سبيل المثال تزويد الفلسطيني المقيم بالعراق والمصاب بأمراض مزمنة ببطاقة صرف الدواء بشكل شهري وبسعر رمزي.³

واما على صعيد تمتع الفلسطيني بالعراق بحق العمل فقد تطورت في واقع الامر القرارات الخاصة بهذا الحق منذ وصول الفلسطينيين في العام 1948 ولاسيما بعد ان زالت تبعية الفلسطينيين لوزارة الدفاع واضحا ويتبعون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد العام 1950 ان عومل الفلسطيني في المرحلة الاولى معاملة الجندي الذي يقدم له الطعام والشراب والكساء فقط، واما المرحلة والتي تمتد بين العامين 1950 - 1964 فقد انخرطت نسبة لا بأس منها من الفلسطينيين في سوق العمل الرسمي والخاص ولكن على صعيد المؤسسات الحكومية عومل الفلسطيني معاملة الاجنبي المقيم بالعراق إذ لم يكن له حق التوظيف في الدوائر الرسمية الا بعقد وعند انتهاء عمله كان يعطى اجرا

2. عصام سخيني، مصدر سبق ذكره، ص: 112.

2. نفس المصدر السابق.

3. علي بدوان، مصدر سبق ذكره، ص: 9.

يعادل مرتب اخر شهر، ولم يكن مشمولاً بحق التقاعد. واما خلال الحقبة الممتدة بين عامي 1964-1969 فقد تم العمل على اصدار قرار تمت من خلاله معاملة الفلسطيني معاملة العراقي من حيث استلام الرواتب والعلاوات السنوية ومخصصات غلاء المعيشة والاجازات وتطبيق قانون الخدمة المدنية عليهم. وكانت مؤسسات الدولة تقوم بتنظيم عقد عمل محدد بخمس سنوات قابل للتجديد، اريد منه فك الارتباط الخاص بالموظف الفلسطيني في حالة عودته لوطنه بدائرتة او المؤسسة التابع لها، واما بعد العام 1969 فقد صدر قرار يحمل الرقم(336) يقضي بمساواة الفلسطيني المقيم بالعراق بالعراقي في حالة التعيين والترقية والتقاعد على ان يبقى التعيين مشروطاً بالانتهاء في حالة عودة الفلسطينيين إلى وطنهم، ومساواة الفلسطيني بالعراقي في حالة الحصول على الاجازات القانونية ومن ضمنها الحصول على الاجازة الدراسية وعند استلامهم الوظيفة.¹

الانتماء السياسي للاجئين الفلسطينيين في العراق:

انحدر معظم اللاجئين الفلسطينيين في العراق من بيئة فلاحية ان كان معظمهم من قرى جَبَع وعين غزال واجزم كما ذكرنا سابقاً، وبالتالي لم يكن لديهم ذلك الانتماء السياسي الواضح سوى الايمان بعدالة قضيتهم وضرورة العمل على ازالة الاحتلال الاسرائيلي لأرضهم، وبالتالي لم يحمل الفلسطينيون معهم للعراق اي من مؤسساتهم الحزبية والسياسية سيما بعد ان فشلت تلك التيارات في قيادة الشعب الفلسطيني وتنظيمه لمواجهة المخططات الصهيونية، لقد تمسك الفلسطينيون في العراق بجذور هويتهم الفلسطينية وكانت واضحة على صعيد التعامل مع المجتمع العراقي فلم يحصل في واقع الامر نوبان للفلسطينيين في الاطر المجتمعية العراقية وبدا ذلك واضحا في نسب التزاوج او المصاهرة وقد يعود ذلك لأسباب عديدة منها وجود مسافة اجتماعية كبيرة بين المجتمع العراقي والمجتمع الفلسطيني، ناهيك عن الاختلاف المذهبي والثقافي والذي يجعل الفلسطيني اكثر انسجاما مع بيئة بلاد الشام التي انحدروا منها مقارنة بالمجتمع العراقي. ولقد استقر معظم المهاجرين الفلسطينيين في بغداد او البصرة والموصل والتي هي مدن متطورة حضاريا قياساً بالبيئات التي انحدروا منها، وكان اللاجئين غير قادرين على تنمية انفسهم اقتصادياً، وبفعل افتقارهم للمهارات الفنية غير قادرين على منافسة نظرائهم من العراقيين، ولم يكونوا قادرين على التكيف مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي وجدوا انفسهم وقد انفتحوا عليها وبدون تهيئة الامر الذي اضطرهم للانعزال في ملاجئهم الامر الذي اوجد منهم ما تصح تسميته بطبقة فقيرة منفردة ومنعزلة. ولم يستطع اللاجئين العمل في القطاع الزراعي والذي كان مصدر معيشتهم في فلسطين لان الحكومة العراقية رفضت أصلاً عملهم في الزراعة او تملكهم اراض زراعية، ولا يخفى ان عمل الانسان في مهنته الاصلية سيما اذا كانت الزراعة ومشاركته في العملية الانتاجية كانت ستوفر له فرصة كبيرة للاندماج بالمجتمع العراقي.²

¹ . عز الدين محمد، اللاجئين الفلسطينيون في العراق، مصدر سبق ذكره،ص:65

² . عصام سخيني، الفلسطينيون في العراق؛ مصدر سبق ذكره،ص:107

ولم تشجع القوانين العراقية الخاصة بالعمل على ارتباط الفلسطينيين بالمجتمع سيما وان هذه القوانين كانت تعد عمل الفلسطيني سواء في الدوائر الحكومية الرسمية او في القطاع الخاص بمثابة عمل مؤقت ريثما يتم تحرير الارض الفلسطينية، كما لم يكن سفر الفلسطيني خارج العراق ممكناً الا بموافقة مديرية شؤون الفلسطينيين في دائرة الاقامة، اما بعد حرب العام 1967 فلم يعد باستطاعة الفلسطيني المقيم في العراق السفر الا بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية.¹

كما لعبت عوامل عديدة ساهمت في عدم اندماج الفلسطينيين في العراق تتعلق بطبيعة وبنية المجتمع العراقي فهو مجتمع يتميز بتعدد قومياته ومذاهبه واعراقه وكان لكل جماعة او مكون موقف ما من القضية الفلسطينية وان كان هنالك موقف محدد وقفه العراقيون جميعا بجانب الثورة الفلسطينية في العام 1936 وكذلك في الحرب العربية الاسرائيلية الاولى في العام 1948، فأن ذلك لم ينعكس فيما بعد على الموقف من الوجود الفلسطيني في العراق، إذ عدت نسبة كبيرة من العراقيين الفلسطينيين متهاونين في قضية بلادهم وقد باعوها لليهود، ويبدو ان مثل هذه النظرة والتي كانت ولحد ما سائدة في أكثر من بلد عربي عاش فيه الفلسطينيون الا انها في العراق كانت قاسية وحدية نتيجة للطبيعة الخاصة بالشخصية العراقية وتميزها بنظرة احادية حدية قد لا تقبل احيانا بالتبرير الذي يضعه المقابل لموقف سياسي ما، ومثل هذا الموقف ترك حالة من عدم اندماج الفلسطينيين بالواقع العراقي وانغلاقه وعدم تفاعله مع المحيط الذي يعيش فيه وهو ما أثر سلباً عليه فيما بعد.²

اما بالنسبة للتيارات التي توزع على أساسها الفلسطينيون في العراق فقد كانت في اغلبها قومية ورغم محدودية الدور والتأثير الذي مارسه الشارع السياسي الفلسطيني في العراق في المسار السياسي الفلسطيني العام، الا ان هنالك بصمات تركها فلسطينيو العراق سيما بعد ان تدخل النظام السياسي العراقي في مجريات القضية الفلسطينية بشكل مباشر بعد العام 1968. وهو ما سوف نتناوله في ثنايا البحث.

لقد جاء الفلسطينيون للعراق والظاهرة الحزبية فيه ظاهرة قديمة تعود ل بدايات تأسيس الحكم الوطني في العام 1921 كما كانت الحقبة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية قد شهدت اعادة الحياة للظاهرة الحزبية في العراق بعد ان منعت خلال سني الحرب وهذا يعني ان الفلسطينيين حينما قدموا للعراق قد وجدوا ظاهرة سياسية اعمق بكثير من الممارسات السياسية التي كانت موجودة في فلسطين، ولم تمكنهم ظروفهم الاقتصادية والمعيشية والتنقل بين بغداد والمدن العراقية الرئيسة من التفاعل مع الحراك السياسي العراقي القائم آنذاك. فلم تستطع الاحزاب السياسية العراقية القائمة والتي وان كانت قد أولت للقضية الفلسطينية جانبا مهماً من برامجها السياسية ان تجتذب الفلسطينيين في العراق سيما وان هذه الاحزاب كانت تعطي لمشاريعها وبرامجها السياسية في العراق مثل اصلاح النظام السياسي او العمل على تحقيق الاصلاح الزراعي او اصلاح القطاع النفطي او الدعوة لتأميمه جانباً اكبر من القضية الفلسطينية وبالتالي جعلت الفلسطينيين يناوون عن الانتماء

¹ . نفس المصدر السابق، ص:108، بقيت الحالة حتى منتصف السبعينات إذ أصبح فيما بعد بمقدور الشخص الفلسطيني

السفر بدون موافقة منظمة التحرير .

² . احمد طارق، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، مصدر سبق ذكره، ص:58.

اليها، ولا ننسى اصلا ان الفلسطينيين لم يكونوا يشكلون نسبة عددية كبيرة في العراق حتى يتمكنوا من التأثير على المسار السياسي العام او يدعو الاحزاب السياسية العراقية القائمة لاجتذابهم.¹ ومع بداية اعلان الثورة الفلسطينية في العام 1965 انضوى عدد كبير من الفلسطينيين في اطار التنظيمات السياسية المنضوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الا ان الاتجاه الغالب كان بكل الاحوال قوميا رغم ان هنالك نسبة كبيرة من الفلسطينيين كانوا قد انضوا في اطار التنظيمات اليسارية ولاسيما الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ولقد مارست منظمة التحرير الفلسطينية عملها في العراق منذ بداية تأسيسها في العام 1964 واتصلت قياداتها بالمراجع الدينية الاسلامية من كلا المذاهبين ولقت التأييد الكامل والدعم التام سواء بالتبرع بالأموال أو المساندة المعنوية وحث المسلمين في العراق على دعم القضية الفلسطينية بكافة الجهود الممكنة. ولقد مر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1964 بفترات مد وانحسار متتالية تبعاً للتطورات التي كانت تحدث على الساحة الفلسطينية وعلى الاخص على صعيد ترتيب الخارطة التنظيمية للقوى الفلسطينية داخل وخارج المنظمة ولقد لعب مكتب المنظمة في بغداد دورا كبيرا في الانشقاق الذي حصل في العام 1974 داخل حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) سيما بعد ان قام صبري البنا 1937-2002(ابو نضال)مسؤول مكتب المنظمة في بغداد بالانشقاق عن الحركة وتأسيس ما عرف باسم حركة فتح- المجلس الثوري وكان مدعوما من النظام الرسمي في العراق، ولقد سبب انشقاقه تشجاً في العلاقات التي تربط القيادات الفلسطينية بالقيادة العراقية وانتقاداً من لدن القيادة الفلسطينية لموقف فلسطينيي العراق السلبي من هذا الانشقاق.²

ولم يكن في واقع الامر لدى فلسطينيي العراق القدرة على تحدي الواقع السياسي القائم لقدرة الدولة ولصغر حجمهم العددي وبالتالي عدم السعي لمعارضة اي موقف رسمي قد تأخذه الحكومة العراقية او النظام السياسي من القضية الفلسطينية او من منظمة التحرير ومن فصائلها المتعددة. وكان اللاجئ الفلسطيني في العراق يسعى لإشراك مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في حل كثير من المشاكل التي يواجهها حتى وان كانت مشاكل خاصة، وكان الفلسطينيون في العراق يعتقدون ان من صلب عمل المنظمة رعاية شؤونهم ما دامت المنظمة تمثل الكيان السياسي والوطني للفلسطينيين بدون استثناء، بل أضحى المواطن العراقي ذاته في حقبة يلجأ للمنظمة إذا ما حصلت لديه مشكلة مع لاجئ فلسطيني، ولم يكن نظام الحكم في العراق سيما بعد تأسيس المنظمة ساعياً لإعطاء مثل هذا الدور المحوري للمنظمة ان عمل على تأسيس ما عرف باسم المكتب القومي لفلسطين ضمن ما عرف بالقيادة القومية لحزب البعث، ومنعت اي اتصال لمكتب المنظمة وسائر فصائل المنظمة باي جهة مسؤولة في الحكم إلا عن طريق هذا المكتب وهو الامر الذي اعاق من امكانية تحرك مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وعطل الكثير من مبادراته.³

¹ . لقاء اجراه الباحث مع احد الكوادر القيادية في حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح- المجلس الثوري) كانون الثاني/1998.

² . نفس المصدر السابق

³ . عصام سخيني، الفلسطينيون في العراق؛ مصدر سبق ذكره، ص(111-112)

ورغم وجود جملة من الصعوبات والمعوقات التي عانى منها الفلسطينيون في العراق الا انهم كانوا يشاركون بانتظام في دفع الاشتراكات السنوية والتي تعد مصدرا مهما من مصادر التمويل الخاص بالمنظمة، ولقد اتخذت الية جمع الاشتراكات المالية في العراق شكلا اكثر انتظاما وذلك بطلب من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيري(1908-1980) ومنذ العام 1965 ان حث السلطات العراقية على اصدار قانون حمل الرقم(130) وعرف باسم قانون استقطاع مبالغ الصندوق القومي الفلسطيني نصت المادة الاولى منه على استقطاع 3% من رواتب واجور الموظفين والعمال الفلسطينيين والذين يعملون في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات الحكومية وغير الحكومية ويعد ايرادها للصندوق القومي الفلسطيني.¹ ومن ثم عدل هذا القانون حتى غدا يشمل اولئك الذين يعملون في القطاع الخاص والمهن الحرة.

واما بالنسبة للنشاط النقابي الفلسطيني في العراق فقد تأسس في العام 1963 الاتحاد العام لطلبة فلسطين ثم تم حله بعد انقلاب شباط في العام نفسه واعيد تشكيله في العام 1965 وكان الاتحاد يمارس نشاطه في جامعة بغداد وبعد تأسيس جامعتي البصرة والموصل تم فتح فرعين في هاتين الجامعتين، ولقد لعب الاتحاد العام لطلبة فلسطين دورا مهما ومحوريا في النشاط الطلابي الفلسطيني حتى اضحى بمركز متقدم من بين الاتحادات الطلابية العربية وبالإضافة الى دور هذا الاتحاد في وقت مضى في انشاء حالة تعبوية بين الطلبة الفلسطينيين وتقديم المساعدات اللازمة في حالة بروز ازمة الطلبة المقيمين منهم في العراق او الوافدين.²

واما الاتحاد العام لعمال فلسطين فقد تلى الاتحاد العام للطلبة في التأسيس إذ تأسس في العام 1965 وكان يسعى لتوجيه نشاطات العمال الفلسطينيين ولقد أشرف هذا الاتحاد على جملة من النشاطات التي عادت بالنفع على الفلسطينيين في العراق وفي الاراضي المحتلة، كما كان للاتحاد دور بارز ومؤثر في جمع التبرعات للفلسطينيين الذين هاجروا من الاردن بعد احداث العام 1970 كما انشأ الاتحاد مشروع الضمان الصحي للعمال الفلسطينيين كما ساهم الاتحاد في ارسال عدد من البعثات العلاجية والتثقيفية والتربوية للعمال خارج العراق. وهناك ايضا الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والذي تأسس في العام 1966 والذي اضحى يعرف فيما بعد باسم رابطة المرأة الفلسطينية ولقد تولت هذه الرابطة مهمة اشراك المرأة الفلسطينية في العراق في مختلف النشاطات الوطنية والتعبوية، كما ظهر للوجود تنظيم اخر عنى بشؤون المعلمين الفلسطينيين عرف باسم الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في العام 1970 ولقد ضم هذا الاتحاد في عضويته جميع المعلمين والمدرسين الفلسطينيين العاملين في العراق، ولقد جمعت كل هذه الاتحادات فيما بعد في اطار جامع عرف باسم المجلس القطري للاتحادات الفلسطينية في العراق بهدف تنسيق نشاطها والتخطيط لأعمالها في مختلف المجالات.³

¹ نفس المصدر السابق/ص:113

² محمود نغاعة، فلسطينيو العراق، دراسة تقدم بها مسؤول مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، محمود نغاعة، وثائق السفارة الفلسطينية في العام 1972، ص:22

³ نفس المصدر السابق/ص:23

المبحث الثاني:

الدور الثقافي والفكري الذي مارسه الفلسطينيون في العراق

رغم انحدار النسبة الغالبة من الفلسطينيين الذين لجأوا للعراق من بيئة قروية فلاحية الا ان ذلك لم يعدم وبمرور الوقت ظهور عدد كبير من المثقفين والفنانين والادباء والشعراء من بين اوساطهم ولعل اشهر الاسماء التي اغنت المشهد الثقافي العراقي الاديب الفلسطيني جبرا ابراهيم جبرا(1920-1994) ولد جبرا ابراهيم جبرا في بيت لحم في 28-8-1920 لأسرة تنتمي لطائفة السريان الأرثوذكس. درس جبرا في مدارس السريان الأرثوذكس في بيت لحم خلال المرحلة الابتدائية ومن ثم المدرسة الرشيدية في القدس والتي مكنته من التلمذة على ايدي اساتذة كبار كإبراهيم طوقان واسحق الحسيني و ابراهيم الكرمي (ابي سلمى)، ثم التحق بالكلية العربية في القدس وهو ما مكنته من اتقان اللغة الانجليزية بشكل ممتاز بالإضافة لإجادته للغة السريانية وتمكنه من اللغة العربية بشكل اتاح له الكتابة والابداع فيها. ثم التحق بجامعة كامبريدج ودرس فيها النقد الادبي وحصل على شهادة الماجستير في النقد الادبي في العام 1948، وفي لندن طبع ونشر مجموعته الروائية والتي كتبها بعمر مبكر في العام 1946 والتي كان بعنوانها سفر في ليل صامت والتي ترجمها ونشرها باللغة العربية بعنوان صراخ في ليل طويل.¹

اختار العراق وطنا له بعد اكمال دراسته وتزوج سيدة عراقية بعد ان اعلن اسلامه واكتسب الجنسية العراقية إلا ان فلسطينيته بقيت في اعماق وجدانه، ولقد أضحى لجبرا ابراهيم جبرا دور كبير في الحياة الثقافية العراقية سيما بعد أن أسس مع الفنان جواد سليم(1921-1964) جماعة بغداد للفن الحديث في العام 1951، وكتب مقدمة المجموعة الشعرية اغاني المدينة الميته لبلند الحيدري، واثرت صداقته مع بدر شاكر السياب(1926-1964) وترجمته لأجزاء من كتاب الغصن الذهبي لجيمس فريزر باقتناع السياب بأراء المدرسة الحديثة في الشعر، ولقد تركت آراؤه في القصة القصيرة والترجمة والشعر تأثيرا على الاجيال الادبية في العراق وفي خارج العراق. نال عدة من الاوسمة منها ما كان عراقيا وعربيا ودوليا وترجمت مؤلفاته لأكثر من لغة منها الانكليزية والاسبانية والفرنسية والايطالية والسوفوكية والصربية والعبرية.²

جسد جبرا ابراهيم جبرا في واحدة من اشهر رواياته وهي البحث عن وليد مسعود والتي عدت بمثابة نقلة نوعية في تاريخ الرواية، الهوية العربية إذ عالجت موضوع الهوية الفلسطينية والتي تعاني من التمزق والتشظي وبدا فيها جبرا وهو يتحدث عن نفسه فهو العراقي والذي اضحى اسما لامعا في عالم الثقافة العراقية ولكنه في ذات الوقت ذلك الفلسطيني الذي يعتز بأصوله سواء كانت مدينية او قروية، فوليد مسعود والذي هو في واقع الامر جبرا ابراهيم جبرا قد ترك بغداد ليبحث عن ذاته ولينظر لبغداد بعينيهِ الفلسطينيين. لقد ترك جبرا كتبا نقدية عديدة منها الحرية والطوفان والتي

¹ جبرا ابراهيم جبرا، اصداء السيرة الذاتية، الشبكة العالمية للمعلومات الانترنيت،

² جبرا ابراهيم جبرا، شارع الاميرات، فصول من سيرة ذاتية، بيروت، دار الآداب، 2007، ص(7-8)

صدرت في العام 1960، والرحلة الثامنة في العام 1967، وينايبع الرؤيا في العام 1979، وتمجيد الحياة في العام 1989، وتأملات في بنيان مرمري في العام 1989، ومعايشة النمرة في العام 1991.¹ ولقد كان التنوير والسعي لجعل الجمهور العربي يدرك النقلة النوعية التي جرت في عالم الرواية الحديثة هي الدوافع الاساسية لجبرا ابراهيم جبرا سواء في الترجمة او النقد او في كتابة الروايات لقد ترجم على سبيل المثال رائعة صموئيل بيكيت (في أنتظار غودو) وهي المسرحية التي تركت تأثيرا كبيرا على المسرح عموما ومسرح العبث خصوصا، وفي تساؤل المثقفين حول الحاضر والميتافيزيقا، كما ترجم رواية فوكنر الصخب والعنف وهي الرواية المعقدة ونجح في تفكيك مصطلحاتها، وجعلها مفهومة للقارئ العربي وقد تأثر بها الشاعر غسان كنفاني برواية الصخب والعنف وبترجمة جبرا وظهر تأثيره جليا في روايته (ما تبقى لكم)، وترك جبرا ابراهيم جبرا جملة من الكتب المترجمة منها: ما قبل الفلسفة لهنري فرانكفورت، وافاق الفن لالكسندر اليوت، والاديب وصناعته لمجموعة من الادباء الامريكيين، والحياة في الدراما لاريك بنتلي، والاسطورة والرمز لعدد من النقاد الانكليز، وقلعة اكسل لادموند ويلسون، كما ترجم جبرا عن اللغة الفرنسية حياة وادب البيير كامو لمؤلفه بيرمن بييري.²

وبالقدر الذي اضاف فيه جبرا ابراهيم جبرا للأدب العراقي فان فلسطينيا اخر قد لعب دورا متميزا في مجال الموسيقى العراقية ذلك هو الفنان الراحل روجي الخماش (1923-1998)، ولد روجي الخماش في نابلس في العام 1923 ودرس في مدرسة الخالدية ومن ثم في مدرسة النجاح والتي تخرج منها. بدأ مشواره الفني في سن مبكرة ان تعلم وهو في المدرسة الادوار الغنائية والعزف على العود وقراءة الموشحات، وفي سن التاسعة غنى ولأول مرة في المعرض الفني العربي في القدس ولقى تشجيعا من المستمعين، ثم غنى امام ام كلثوم حينما قدمت ليافا في العام 1933 مونولجا بعنوان سكت والدمع يتكلم وهو لها فأعجبت به وشجعتة، ثم غنى امام محمد عبد الوهاب، والذي شجعه هو ايضا ثم قدم للعراق في العراق في العام 1935 وغنى امام الملك غازي (1912-1939) والذي امر باستضافته وبقي ينشد في العراق ستة اشهر امام المدارس العراقية. ثم ارسل في العام 1937 في بعثة دراسية لدراسة الموسيقى في معهد فؤاد الاول في القاهرة وقد تخرج منه بدرجة الامتياز وعاد لفلسطين في العام 1939 حيث عمل رئيساً للفرقة السمفونية الحديثة والتي كانت تعمل ضمن الاذاعة الفلسطينية، واستمر في عمله هذا حتى العام 1948 حيث انتقل بعد الحرب للعراق والذي غدا المحطة الاهم في حياته فعمل في بداية الامر مايسترو للفرقة الموسيقية التابعة لمعهد الفنون الجميلة ثم مدرسا في ذات المعهد، وفي المعهد عمل على تأسيس عدة من الفرق الموسيقية والتي قدمت العديد من الاعمال التي كانت من تأليفه وتلحينه ولاسيما في مجال

¹ . جبرا ابراهيم جبرا، أصداء السيرة الذاتية، مصدر سبق ذكره، وجبرا ابراهيم جبرا، البحث عن وليد مسعود (رواية)، بغداد، مكتبة الشرق الاوسط، ط(3) 1985

² . جبرا ابراهيم جبرا، نفس المصدر السابق

الموشحات والقصائد والاناشيد الدينية والوطنية ولقد ترك الخماش بصمة كبيرة في الموسيقى العراقية ولا تزال الحانه تدرس في معهد واكاديمية الفنون الجميلة.¹

وهناك بطبيعة الحال مجموعة من الشخصيات الفلسطينية التي اثرت المشهد الثقافي والاكاديمي في العراق منها الشاعر برهان الدين العبوشي والذي قدم للعراق منذ العام 1948، درس في العراق وصدرت له عدة مجموعات شعرية كانت بمجملها تتعلق بالانتماء لفلسطين، وهناك ايضا الموسيقار جميل قشطة والذي وضع الحانا لاغان عراقية خلدت في الذاكرة، والشاعرة سلافة حجاوي والتي اصدرت عدة دواوين شعرية، والاستاذ الدكتور خالد علي مصطفى رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب جامعة بغداد، والذي أصدر عدة دواوين شعرية منها ما تعلق بأدب المقاومة في فلسطين، والصحفي نواف ابو الهيجا، والدكتور حسن محمود طه والذي شغل منصب معاون عميد كلية الصيدلة في جامعة بغداد، وهناك ايضا الشاعر محمد علي الفرحات(1945-1999)والذي اكمل الثانوية في بغداد والتحق بجيش التحرير الفلسطيني والذي شكل بعد ثورة الرابع عشر من تموز في العام 1958 ودخل جامعة بغداد في كلية التربية قسم الرياضيات وانتمى لجبهة تحرير فلسطين والتي تشكلت في العام 1960 وقام بالتنسيق والتعاون مع جماعة الاخوان المسلمين، ومارس التدريس في العراق والكويت والسعودية وليبيا والقي الشعر في اكثر من مناسبة وطنية وقومية وكانت جل اشعاره في فلسطين والدعوة للكفاح من اجل تحريرها، ونشر في كثير من الصحف العراقية وعمل في الاذاعة العراقية، وندد في قصائده وكتاباته بعد العام 1993 باتفاق اوسلو ورفضه من لدن ابناء فلسطين في العراق.²

المبحث الثالث: الفلسطينين في العراق بعد العام 2003

قبل الدخول في التفاصيل والملابس الخاصة بالأوضاع التي ال اليها الفلسطينيون في العراق غداة سقوط النظام السابق في العام 2003 وجب علينا المرور بشكل سريع على طابع العلاقات التي ربطت الفلسطينيين بالمجتمع العراقي، ولا بد من التذكير بحقيقة ذكرت في مطلع البحث وهي ان المسافة الاجتماعية بين العراقيين والفلسطينيين كانت شاسعة وكبيرة وبالتالي لم يكن هنالك ارتياح كبير من لدن الفلسطينيين للوجود في العراق سيما وانهم عدوا الجيش العراقي بمثابة الطرف الذي دعاهم للخروج من قراهم ريثما يتم تحريرها في مقابل هذه النظرة كانت النظرة التي احس بها العراقيون للفلسطينيين الوافدين انهم اناس تخلوا عن وطنهم والدفاع عنه وفسحوا المجال امام اليهود لاحتلال اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية وبطبيعة الحال تركت هاتين النظرتين ما يشبه العقدة في علاقة الشعبين العراقي والفلسطيني وهذا لم يبلغ باي حال من الاحوال ان هنالك علاقات مصاهرة وتزاوج بين الشعبين الشقيقين وان كانت النسب ضئيلة قياسا للتواجد التاريخي الذي امتد حوالي ستين عاما، ومن المعروف ان هنالك اختلافات مذهبية بين الفلسطينيين وبين النسبة الكبيرة

¹ .ظاهر حبيب العباس، روعي الخماش وتأثيره في الموسيقى العراقية، المكتبة الموسيقية العراقية، الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت، 2012. ص(22-25)

² .رشيد محمود جبر الاسعد، بعض اعلام قرية اجزم وكتابها خلال قرن، بغداد، 2012. ص:192.

من المجتمع العراقي فضلا عن الانقسام السياسي والذي يميز الطابع العام للحراك السياسي في العراق سيما في المرحلة التي دخل فيها الفلسطينيون فهناك التيار الوطني العراقي وهناك التيار القومي وهو وان كان اكثر تعاطفا مع القضية الفلسطينية الا انه لم يكن اكثر تفاعلا من التيار العراقي او اكثر ايجابية في التعامل مع الفلسطينيين سيما وان قيادات فلسطينية كثيرة غدت تشعر ان التيار القومي العربي في العراق يقتات على الهتاف للقضية الفلسطينية بدون ان يتخذ اجراءات عملية لازمة للتفاعل مع القضية او يتجاوب مع مستجداتها او يسهل العمل الوطني الفلسطيني في العراق.

ومن المعروف ان الثورة الفلسطينية او قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد دخلت في ازمة مع النظام العراقي الحاكم في العام 1974 غداة تشجيع النظام لانشقاق صبري البنا عن حركة فتح وتأسيس ما عرف باسم (حركة فتح- المجلس الثوري) والتي عمدت إلى اغتيال الشخصيات الفلسطينية القيادية والتي عادت او انتقدت التدخل العراقي في القضية الفلسطينية والذي عدته لا يصب بمجمله او في بعض مفاصله في خدمة القضية الفلسطينية، ولقد انعكست مثل هذه المواقف على واقع الفلسطينيين في العراق سيما وان النظام عمد الى دعم فصيل سياسي معين كان بمثابة الرديف لحزب البعث في الاطار الفلسطيني الا وهي جبهة التحرير العربية، وكذلك قدم دعما ماليا ولوجستيا لتنظيم ابو نضال بعد العام 1991، كما كان الدعم المالي للنظام يصب في مصلحة قيادات فلسطينية محدودة، واقتصر في احيان كثيرة على شراء اقلام وشخصيات اعلامية فلسطينية بغية تبرير سياسية النظام العراقي السابق ولم يكن ليتمتع الجمهور الفلسطيني بمزايا او تسهيلات نعمل على اندماجهم في المجتمع او تمتعهم بحقوق المواطنة الا باستثناءات قليلة وكانت سياسات دعمهم تخضع في احيان كثيرة لنمط دعائي اعلامي ويرمي في احيان كثيرة لإثارة روح الحقد والبغضاء بين الوجود الفلسطيني وبين قطاعات كبيرة من المجتمع العراقي. ولقد ميزت قطاعات كبيرة من المجتمع العراقي بين القضية الفلسطينية كقضية عربية واسلامية وكبلد محتل تعرض لمؤامرة دولية رسمتها القوى الغربية الكبرى لمصلحة يهود العالم وبين التعامل مع الفلسطينيين كأفراد يعيشون في العراق وبطبيعة الحال كان لالتزام الفلسطينيين بهويتهم وانغلاقهم عليها وعدم تفاعلهم بحكم ظروفهم على الواقع العراقي قد ترك تأثيرات سلبية على تعايشهم مع المجتمع العراقي.¹ أي ان هنالك نسبة كبيرة من العراقيين قد حملت الفلسطينيين تأثيرات السياسة السلبية التي مارسها النظام السابق بحق القضية الفلسطينية.

ولهذا نرى اثار هذه السياسة في تعامل قوى مجتمعية وسياسية عراقية مع الفلسطينيين المقيمين بالعراق بعد العام 2003 والذي كان ولحد ما تعاملًا سلبيًا، كما حملت القضية الفلسطينية برمتها جملة المآسي التي لحقت بالعراق بعد العام 1991 من حصار دولي واستبداد داخلي شعر معه العراقيون ان النظام يقوم بتبذير موارد واموال كان من الاولى تقسيمها بشكل عادل على العراقيين بدلا من توزيعها على جهات فلسطينية تقوم بتنفيذ اجندات خاصة لم تؤد بمجملها لخدمة القضية الفلسطينية.

¹ لقاء اجراه الباحث مع احد الكوادر القيادية في حركة التحرير الوطني(فتح)، مصدر سبق ذكره

ولقد برزت خلال عقد التسعينات سيما بعد بدايات مشروع تسوية القضية الفلسطينية دعوات جديدة هي في واقع الامر قديمة تعود لبدايات تأسيس المشروع الصهيوني وطرح تحديدا في المؤتمر الصهيوني العاشر والذي عقد في العام 1911، ترمي إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في معظم دول الشتات المحيطة بإسرائيل ولا سيما في جنوب العراق، وتم التلميح إلى ان مثل هذا المشروع يرمي لإحداث توازن مذهبي في العراق يلغي معه الاغلبية العددية التي يتمتع بها المذهب الاسلامي الشيعي سيما مع نسبة الولادات المرتفعة والخصوبة العالية التي يتمتع بها المجتمع الفلسطيني في العراق او في دول الشتات.¹

وعاد هذا المشروع ليتم تداوله في العام 1949 حينما سعت الحكومة البريطانية للترتيب لمشروع يهدف لتوطين جميع اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات واسكانهم في العراق ولقد تعاونت السفارة البريطانية في هذا المجال مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الاونروا وخرجت دراسة مشتركة بين الجانبين ضمت جملة من المقترحات التي كان من بينها توصيات الاونروا والتي تضمنت نوعا من التفاؤل في امكانية دمج الفلسطينيين في المجتمع نظراً لوجود سوق عمل تستوعب اعداد كبيرة من اللاجئين في المستقبل، كما تضمن التقرير تحذيراً من اثاره قضية التوطين علناً لأنه سوف يثير الشارع العراقي والاطراف السياسية وأشار تقرير الاونروا إلى ان اعداد الفلسطينيين في حقبة الخمسينات في تزايد مستمر ومن الممكن استيعابهم في الاقتصاد العراقي، كما ان اللاجئين حريصين على الا تعرف الاونروا عنهم خشية ان تسحب منهم بطاقة التموين. ولقد عارض التقرير وبشدة الاقتراح الذي يقوم على ضرورة قيام الاونروا بتشغيل الفلسطينيين حال نزوحهم للعراق أو حتى تقديم النصح لهم بشأن ايجاد عمل بل العمل على انشاء وكالة توظيف خاصة ومدعومة من الاونروا تعمل بشكل تجاري دون أن تظهر علاقة مع الاونروا، وبعد ذلك قدم القسم الاقتصادي في الاونروا تقريراً مفصلاً عن الازمات الاقتصادية في العراق تم التركيز فيه على امكانية دمج الفلسطينيين في سوق العمل ورغبة الفلسطينيين من الاجيال الشابة بالحصول على الجنسية العراقية، ولقد حبذت السفارة البريطانية بعض النقاط الواردة في التقرير ورفضت نقاطاً اخرى وأشارت الى ان التوطين ممكن في المرحلة الحالية على ان يتم بصمت وحذر.²

ولا يمكن تحميل المجتمع السياسي العراقي برمته اثار الانتهاكات التي تعرض الفلسطينيون بعد العام 2003 فلقد تعددت التيارات والفصائل السياسية وكانت هنالك رغبة لدى البعض بتصفية الحسابات مع تركة النظام السابق، ومنها الوجود الفلسطيني في العراق، رغم صدور صيحات استنكار

¹ . نفس المصدر السابق، ولا بد من التذكير ان قطاعات كبيرة من الفلسطينيين في العراق كانوا يحذرون وبشكل كبير من اثاره مشروع التوطين او الحديث عنه او الترويج له بل بالعكس كانوا ينفون هذه الفكرة جملة وتفصيلاً، وهو ما لمسناه خلال لقائنا مع العديد منهم من مختلف الفئات.

² . علاء عبد الرزاق، مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2006، ص:7

واستهجان من لدن اعلی المرجعيات الدينية والسياسية والدعوة لضرورة معاملة الفلسطينيين معاملة العراقي طالما كان ضيفاً لاجئاً في العراق.¹

لقد عزا البعض وروجت كذلك بعض القنوات الاعلامية العربية المواقف والاجراءات السلبية التي طالت الفلسطينيين في العراق بعد العام 2003 إلى طبيعة الاختلافات المذهبية بين الفلسطينيين وقطاع كبير في المجتمع العراقي واتخاذ الصراع السياسي بعد سقوط النظام السابق طابعاً مذهبياً وعرقياً وتأثر الفلسطينيين بهذا الصراع لانتمائهم لمذهب معين، والواقع ان مثل هذه الرؤيا تخالف الواقع التاريخي والذي برزت فيه مواقف داعمة وبشدة للقضية الفلسطينية منذ العام 1928 من لدن قادة ومراجع المذهب الاسلامي الشيعي سيما وان القضية الفلسطينية ليست قضية تابعة لمذهب ما او حتى لدين ما في حقبة من الحقب بل كانت قضية اسلامية وانسانية وبالتالي شاركت في دعمها قوى وتيارات عديدة في المجتمع العراقي وقدمت تيارات سياسية عراقية عديدة جملة من الشهداء لم يكن كلهم من معتنقي مذهب معين او جهة سياسية محددة.

لقد اكتوى فلسطينيو العراق بأثار الوجود العسكري الامريكي في العراق عندما قامت القوات الامريكية بقصف المجمع السكني الذي يقطنه الفلسطينيون في بغداد وقتل عدد من سكان هذا المجمع والتجأ الباقي لدور العراقيين. وكان ذلك اول احتكاك بين الوجود العسكر الامريكي والفلسطينيين في العراق، والذي اعقبه اقتحام السفارة الفلسطينية واعتقال القائم بأعمال السفارة في بغداد.

لقد اضطرت ظروف الحرب في العام 2003 مجموعة كبيرة من الفلسطينيين في العراق إلى الرغبة بالهجرة حيناً بسبب ضغط الاوضاع التي اعقبت الحرب وحيناً بسبب التهديد والاجبار على ترك منازلهم، وهنا حصلت بطبيعة الحال مخالفة لواحدة من اهم مبادئ القانون الدولي الانساني والتي تؤكد على عدم اجبار اللاجئين على ترك البلد الذي لجأوا اليه او اجبارهم على العودة بالإكراه للبلد الذي اتوا منه، وبطبيعة الحال كانت المأساة امام الفلسطينيين مركبة فلم تكن لديهم جهة يتجهون اليها سيما وانهم غير مسجلين في الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الاونروا) وكانت الاوضاع في العراق تنذر بشر مستطير فلم يكن هنالك قانون مرعي او نظام قائم يستطيع ان يدفع عن الفلسطينيين فضلاً عن العراقيين الاذى الذي كانوا يتعرضون اليه، ولم تحدد الجهات التي قامت بتهديد اللاجئين الفلسطينيين هويتها باستثناء ربطها وبدون مبرر بين الوجود الفلسطيني في العراق والنظام السابق، وأظهرت الفلسطينيين بمثابة عملاء او منفذين لعمليات لصالح الاجهزة الامنية للنظام.²

¹. للتفصيل ينظر الرسائل المتبادلة بين المرجع الديني السيد علي السيستاني والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بشأن التعامل مع الفلسطينيين، الموقع الخاص بسماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني، الشبكة العالمية للمعلومات، الانترنت.

². لقد اطلع الباحث على واحدٍ من نماذج التهديد التي القيت على بعض الاسر الفلسطينية وقد كتبت بأسلوب ركيك ولجهة غير معروفة.

ولقد ابتدأت عمليات التهجير المنظمة منذ العام 2004 وبعد انتهاء العمليات العسكرية وترادفت او تزامنت عن طريقتين احدهما عن طريق قيام بعض اصحاب العقارات من العراقيين بإبلاغ الفلسطينيين بضرورة اخلاء المنازل التي يقطنونها سيما تلك المؤجرة والانتقال لمساكن اخرى وهو ما سبب ارباكاً لهذه الاسر سيما في ظل الاوضاع التي كان يمر بها العراق وصدرت في ذات الوقت جملة من بيانات التهديدات التي تلقتها اسر فلسطينية في مناطق عديدة في بغداد، كما تم اغتيال اكثر من شخصية فلسطينية مثل الدكتور حسام الدين الاسعد الاستاذ في جامعة بغداد ناهيك عن تعرض عدد من الفلسطينيين لحوادث قتل واختطاف واعتقال، ولم يكن من الملفت للنظر ان يبلغ حجم القتلى الفلسطينيين خلال الشهر الاول بعد تغيير النظام السياسي في العراق (10) قتلى فلسطينيين منهم من قتل اثناء دخول القوات الامريكية لبغداد ومنهم من قتل بحوادث امنية متفرقة.¹ ولقد اضطرت ظروف التهجير القسري التي تعرضت لها الاسر الفلسطينية الى اقامة اكثر من مخيم للفلسطينيين في بغداد منها ما كان في نادي حيفا الرياضي وهو المخيم الذي تجمعت فيه العوائل المهجرة من احياء عديدة داخل بغداد، ومن ثم اسكنت هذه العوائل المهجرة في عمارات سكنية استأجرتها المفوضية السامية العليا لشؤون اللاجئين في العراق.

وحيثما تفاقمت الاوضاع الامنية سوءاً سيما خلال الاشهر الاولى بعد نيسان من العام 2003 لجأت أعداد كبيرة من الاسر الفلسطينية للحدود العراقية السورية والحدود العراقية الاردنية وقد وصل عديدهم في الايام الاولى بعد سقوط النظام السابق لحوالي (1500) لاجئ ثم عاد لبغداد الف فلسطيني ان لم يتم السماح لهم بدخول الاردن وسمح لعدد قليل منهم ممن كانت له اسر او اقارب في الاردن بالدخول وبأمر ملكي، وقد انشأت المفوضية السامية للاجئين مخيماً عرف باسم مخيم الكرامة وهو في المنطقة الحدودية بين العراق والاردن ومن ثم انشأت مخيماً داخل الاراضي الاردنية عرف باسم مخيم رويشد، وقد انتقل اليه ما يقارب من (1500) لاجئ فلسطيني يحملون وثائق سفر عراقية واخرون يحملون وثائق سفر مصرية ولبنانية وهناك اسر كانت تحمل جواز سفر اردني ورغم السماح لبعضهم بالدخول للاردن الا انه لم يسمح لهم بالعمل الامر الذي دعاهم للعودة للعراق، واما في سوريا فقد اقامت الحكومة السورية في العام 2006 مخيم الهول ويقع بالقرب من محافظة الحسكة وتم اسكانهم بشكل مؤقت في مخيمات اعدت لتأمين احتياجاتهم مع تأمين تعليم الاطفال والبالغين ومبادئ التعليم الابتدائي والثانوي.²

وهناك بطبيعة الحال مخيمات انشأت على طول الحدود العراقية السورية والحدود العراقية الاردنية منها مخيم التنف ومخيم الوليد وقد لجأت اليهما اعداد قليلة من اللاجئين الفلسطينيين ولقد عملت الاونروا على توطين اللاجئين الفارين والذين وصل عديدهم الى (1602) لاجئ ومن ثم ازداد عديدهم نتيجة زيادة حوادث القتل والاختطاف والتي تعرض لها الفلسطينيون والذين بقوا في بغداد وقد قام قسم كبير منهم بقصد مدينة الموصل بحثاً عن ملجأ أكثر اماناً من بغداد وهو الامر

¹ محمد الشلالدة واخرون، اللاجئين الفلسطينيين في العراق بين الواقع والحلول، وقائع المؤتمر اذي نظمته عيادة القدس لحقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة القدس، 2009، ص(15-16)

² نفس المصدر السابق، وانظر ايضا عز الدين محمد، مصدر سبق ذكره، ص(104-106)

الذي أدى الى فقدان نسبة كبيرة منهم لوظائفهم او فرص العمل التي كانوا يتمتعون بها في بغداد سيما بالنسبة لأولئك الذين كانوا يعملون في القطاع الخاص. ولقد عزا البعض تناقص عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق وهجرتهم إلى نقص الخدمات التي تقدمها الاونروا والتي لم تقم بالدور الذي يفترض أن تقوم به منظمة دولية معنية بغوث وتشغيل اللاجئين.

ولقد استمرت مأساة الاسر الفلسطينية المرحلة فالبعض سعى للسفر والهجرة لقبرص او الهند او السودان والتي ابدت الرغبة في استضافة اللاجئين الفلسطينيين من العراق ولكن بقت اوضاع هؤلاء اللاجئين دون حل إذ لم يتم اسكانهم او البحث عن فرص كريمة لمعيشتهم وعملهم أو تهيئة ملاذ امن لهم ولأسرهم.

لقد تداعى المجتمع الفلسطيني في العراق سيما بعد هجرة او لجوء عدد كبير من ابناء الاسر الفلسطينية خارج العراق نتيجة لعوامل عديدة وبطبيعة الحال سرى عليهم ما سرى على العراقيين من ضغوط ومضايقة لأسباب عديدة بعد العام 2003، وبدا للكثيرين ان الوجود الفلسطيني والذي مضى عليه في العراق حوالي ستين عاما وقد تلاشى او تم نسيانه والواقع ان كثيرا من العراقيين لا يمكنهم تناسي الاهمية الخاصة والحيوية للقضية الفلسطينية بل ويربطون بينها وبين الاوضاع التي جرت للعراق ويرون ان اي حل للمشاكل التي تخص البنى السياسية في العراق وكذلك حجم ما تعرض له من تهديد ومخاطر ومن ثم احتلال رهين بموقف شعبه من القضية الفلسطينية وبطبيعة الحال فان موقفه شعبه كان على الدوام بالصد من التطبيع مع إسرائيل او حتى ذكر اي صيغة يتم فيها تسوية القضية الفلسطينية بالشكل الذي يؤدي إلى ضياع حقوق الشعب الفلسطيني، ان ما جرى وتم تصويره بأنه موقف سلبي من العراقيين كمجتمع اهلي ومدني ومن ثم مجتمع سياسي من الفلسطينيين يعكس في ذاته الاسلوب الخاطئ الذي تعامل به النظام السابق مع القضية الفلسطينية والذي لم يعد بالنفع كما ذكرنا انفاً على القضية الفلسطينية ولم يؤد لتفاعل ايجابي بين المجتمع العراقي والوجود الفلسطيني في العراق. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال ان هنالك جهودا تبذلها اكثر من مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني والتي تشكلت في العراق بعد العام 2003 من اجل العناية بالفلسطينيين او السعي لإسكانهم في مناطق أكثر امنا من المناطق التي اضطروا لتركها، ولكن تبقى اي حلول قدمت في هذا المجال حلول مؤقتة ما لم يكن هنالك استتباب للوضع الامني وايقاف اي تهجير قسري لأي فرد سواء كان عراقيا او فلسطينيا. ولعل من الطبيعي ان الفلسطيني لا يعد العراق وطنا بديلا سيما وانه يرفض اي مشروع من مشاريع التوطين بما في ذلك تلك طرحت في التسعينات أو اعيد التذكير بها وكان لها مرام سياسية وأدت إلى تعكير العلاقات المجتمعية بين العراقيين والفلسطينيين.

لقد تهاوت البنية المجتمعية للفلسطينيين في العراق بعد العام 2003 ولم يكن هنالك مستفيد من تنامي موجة العنف التي طالت العراقيين سواء جهات خارجية ارادت تعميق الازمات التي يعيشها الفلسطينيون والبدء من جديد في دورة من البحث عن اوطان بديلة حتى يصبح حلم العودة مستحيلا.

وبالقدر الذي كانت فيه مأساة الفلسطينيين في العام 1948 ومن ثم العام 1967 كبيرة فقد دفعتهم في بلدان الشتات إلى انشاء استجابة للتحدي الذي واجههم ودفعتهم لهجر بلدهم، فلم يكونوا في العراق عالة على احد بل ساهموا بالقدر الذي يستطيعون في تنمية قدراتهم وطاقاتهم وانخرطوا في الحياة الثقافية والمهنية والاكاديمية وقدموا اسهامات كبيرة في المشروع الثقافي العراقي، ورغم انتقال غالبية الفلسطينيين الذين استوطنوا العراق من حياة الريف التي كانوا يعيشون في اطارها لحياة المدينة الا ان استجابتهم لمثل هذا التغيير القسري كانت سريعة لحد كبير وحافظوا ايضا على تماسك الاسرة الفلسطينية والتي غدت الحاضنة الاساسية للمشروع الوطني الفلسطيني سيما في المرحلة الاولى من حياة ابناء فلسطين في العراق حيث لم تكن هناك تيارات سياسية قادرة على استقطابهم، كما تم الحفاظ على الهوية الفلسطينية والتي غدا التمسك بها وعلى نحو يقارب التزمّت البديل الامثل عن ضياع الوطن وسعيًا لاستذكاره في كل لحظة بما يعزز حلم العودة والذي غدا في الوقت الحاضر شبه مستحيل.

الخاتمة والاستنتاجات

إن مما يمكن ان يخلص اليه هذا البحث من نتائج تتعلق بوجود الفلسطينيين في العراق وبدورهم السياسي والفكري والمآل الذي انتهى اليه هذا الوجود يمكن ان يتلخص في النقاط التالية:

- لم يكن ارتباط العراق بالقضية الفلسطينية وليد مشاركته بالحرب العربية الاسرائيلية الاولى في العام 1948 بل كان هناك تفاعل كبير بين تيارات سياسية عراقية عديدة والمخاطر المترتبة على المشروع الصهيوني وتحذيرها منه وبالتالي التفاعل مع القضية الفلسطينية بل وخرج الجيش العراقي بعد الحرب وقد رسمت بصمات كثيرة عليه منها ما هو عسكري ومنها ما كان سياسيا ترك تأثيرات واضحة على مسار السياسة العراقية، وبطبيعة الحال كان اجلاء الاسر الفلسطينية وجلبها للعراق واحدا من نتائج الحرب والتي ادت لسكن الفلسطينيين والذين اجلوا من قرى حيفا ويافا في العراق وهو بطبيعة الحال احد البلدان التي ليست لديها تماس مباشر مع فلسطين ويختلف في بنيته الاجتماعية والثقافية عن البيئة الشامية. ولابد من التذكير بحقيقة تاريخية وهي ان العراقيين بجميع مكوناتهم كانوا في حالة تماس وتعاطف مع القضية الفلسطينية بمختلف مراحلها وقدمت جهات واطراف عديدة دعما متواصلا للثوار الفلسطينيين في ثورة العام 1936 وأم المرجع الديني الاعلى للمسلمين الشيعة الشيخ محمد الحسين ال كاشف الغطاء المسلمين في المسجد الاقصى في ذات العام، وهو ما يؤشر مدى التفاعل الكبير بين قطاع كبير من العراقيين وحركة النضال الوطني الفلسطيني، وهو ما يدحض الفكرة التي سادت فيما بعد حول عدم اندماج الفلسطينيين في العراق او كرههم للعراقيين وبالعكس بسبب الاختلافات المذهبية، وهو ما شاع وترسخ بعد العام 2003.
- لقد عانى فلسطينيو العراق في المراحل الاولى لوجودهم من جملة من الصعوبات والعقبات التي لازت عدم تكيفهم مع الاوضاع التي وجدوا انفسهم فيها كما لم تكن السياسة الحكومية التي تعاملت مع وجودهم متعاطفة بشكل كبير معهم ولم تكن مهياً اصلا لاستقبالهم وتعاملت مع وجودهم على انه وجود مؤقت ويكفي ان تبعيتهم لوزارة الدفاع كان يشي بسوء المعاملة

التي يتلقونها في تلك الحقبة، ولم يغير انتقال التبعية من وزارة الدفاع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية من اوضاعهم المزرية شيئاً فبقوا يعيشون في ملاجئ تفتقد في قسم كبير منها لشروط الحياة الانسانية الكريمة.

- حصل تقدم كبير في اوضاع الفلسطينيين المادية والمعاشية بعد ثورة الرابع عشر من تموز في العام 1958 وبدأت ملامح تشكل نوع من الكيانية الفلسطينية سيما مع تأسيس فوج التحرير الفلسطيني ورابطة ابناء فلسطين في العراق وانخراط الفلسطينيين في الحياة المدنية وتأسيس روابط مهنية ونقابية تحصمهم مستقلة بشكل كامل عن مثيلاتها العراقية. ولم يكن هنالك ارتباط كبير بين الاتجاه السياسي العام في العراق وبين الابدلوجيات والافكار السياسية التي يحملها أو حملها الفلسطينيون المقيمون في العراق، ولقد أدى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بفصيلها الاكبر وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح) إلى حدوث نوع من الشرخ في العلاقة بين الواقع الشعبي الفلسطيني وبين السلطة القائمة، ذلك ان قسما كبيرا من الفلسطينيين رأوا في المنظمة بمثابة السلطة الشرعية التي تمثلهم وهو ما اصطدم بواقع السلطة القائمة والتي لم تكن لترضى بتعدد الولاءات داخل البلد الواحد او تعدد المرجعيات السياسية ، كما تدخلت السلطة السابقة في الصراع الفلسطيني الداخلي وقسمت البيت الفلسطيني سيما داخل حركة فتح وضحى العراق منذ عقد السبعينات من القرن الماضي واحدا من الدول المؤثرة في القرار الفلسطيني، وتم استقطاب العديد من القيادات الفلسطينية للعمل في العراق ورغم هذا الدور فان فلسطيني العراق لم يكن لديهم القدرة الكافية على تحديد خيارات العمل السياسي الفلسطيني داخل العراق فلم يكن دورهم ايجابيا فاعلا بل كان هنالك اكتفاء بالتأييد السلبي للخطوات التي يتم اتخاذها من لدن النظام السابق تجاه المواقف المفصلية والتي مرت بها القضية الفلسطينية.

- لقد عانى فلسطينيو العراق كما هو الحال مع العراقيين من اثار الحصار الدولي والذي فرض العراق بعد احداث الكويت في العام 1990واضطر عدد لا بأس به منهم من مغادرة البلد سيما من اولئك الذين وفدوا عيه بعد العام 1967ولقد بدأ العراق خلال هذه المرحلة بتقليص استقبال الطلبة الفلسطينيين الدارسين في العراق والقادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك نتيجة لانخراط منظمة التحرير الفلسطينية في اطار العملية السلمية مع إسرائيل.

- لم يكن فلسطينيو العراق بعيدين عن المسار الثقافي والفكري والفني في العراق واستطاعوا رغم قلة عددهم ان يحفروا بأسماء لامعة وبننتاج فكري استقر في الذاكرة العراقية ولقد تم خلال البحث استعراض اهم الاسماء الفلسطينية التي نبغت في أكثر من مجال من مجالات الادب والفكر والفن.

- ولقد عانى الفلسطينيون بعد العام 2003 من ويلات الحرب ودخول القوات الامريكية للعراق وقيام بعض الجهات السياسية والتنظيمات المسلحة بتهجير الاسر الفلسطينية تحت شعارات مذهبية وتم تحميلهم المآسي التي لحقت بالعراق، ولقد جاء مثل هذا التهجير الجديد ليزيد

من دورة العنف والاضطهاد التي عاني ويعاني منه الفلسطينيون ولizard اغتربهم داخل وخارج
العراق ويبحثون عن منافٍ بعيدة تأمن لهم العيش الكريم الامر الذي يعني ضياع حلم العودة
للوطن الذي بات بعيدا عنهم في اطاره المكاني.

أهم المبادرات الدولية في معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين 1948

تحرير شكري عبد الحميد حماد
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي - فلسطين

أهم المبادرات الدولية في معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين 1948

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم المبادرات والمشاريع التي طرحتها الدول الغربية والعربية لتسوية وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فهي السياسة الداعمة لقضيتهم منذ نشأتها عام 1948 حتى الوقت الحاضر؛ حيث تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وهي قضية مركزية للشعب الفلسطيني ذات أبعاد إقليمية ودولية، وقد بدأت المشكلة بطرد آلاف الفلسطينيين واقتلاعهم من بيوتهم وأماكنهم وتشريدهم في شتى بقاع الأرض، وجلب المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم للسكن مكانهم بالقوة على أنقاض الشعب الفلسطيني تنفيذاً للمشروع الصهيوني، الأمر الذي حدا بمنظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والأجنبية إلى إصدار العديد من المبادرات والمشاريع الخاصة بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة إلى ديارهم مع حفظ حق التعويض للذين يرغبون في العودة ولكل من لا يرغب بالعودة لسبب أو لآخر. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من أهمها: أن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بقي يتراوح بين ثلاث إمكانيات: التوطين والتعويض وإعادة التأهيل. بينما نجد أن الموقف الإسرائيلي يتمثل في: التهرب من مسؤوليته، والمماطلة في تنفيذ القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين. بناء عليه فإننا ندعو إلى التمسك بالثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية ومقاومة كل المشاريع التي تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ورفع دعاوى أمام المحاكم الدولية لمحكمة قادة الاحتلال عن جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني. وكذلك المطالبة بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالأخص القرارين رقم "181" لسنة 1947 و"194" لسنة 1948م.

The most significant international initiatives to address Palestinian Refugee issues in 1948

This paper aims at focusing on the most important actions and projects that are introduced by the foreign and Arab countries in order to reconcile and resolve the Palestinian Refugee issue; which is the supportive policy for their issue since the time of it's beginning in 1948 until this moment. Hence, the Palestinian refugee issue is considered the core of the Arab-Israeli conflict as well as the central issue for Palestinians, which has regional and international dimensions. The Palestinian refugee issue has started since the IOF has expelled them from their house and stole their properties as well as displaced them in various parts across the world. According to the Zionist project, many of Jewish immigrants are brought from all over the world to settle in by force. Accordingly, the United Nations, the United States, and the Arab and foreign countries try to issue a various number of actions and projects for solving the Palestinian refugee problem in addition to their return right while compensate who return and who don't want to return for any reasons. The paper concluded a set of findings and recommendations and the most important one is that the US position on the Palestinian refugee issue remained between three possibilities: Resettlement, compensation and rehabilitation. Hence, the Israeli position is an evasion of responsibility as well as procrastination from implementing the international resolutions in solving the Palestinian refugee issue. Accordingly, we call to hold on the national Palestinian rights. We also try to strongly resist all projects aimed at the liquidation of the Palestinian refugee issue. Moreover, we have to prosecute for International Courts to verdict the leaders of the Israeli occupation for their crimes committing against Palestinians. Furthermore, we have to call for the need to implement the resolutions of the Security Council and the General Assembly of the United Nations - especially "181" in 1947 and "194" in 1948.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد؛

فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تعتبر جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وهي قضية مركزية للشعب الفلسطيني ذات أبعاد اقليمية ودولية، وقد بدأت المشكلة بطرد آلاف الفلسطينيين واقتلاعهم من بيوتهم وأماكنهم وتشريدهم في شتى بقاع الأرض، وجلب المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم للسكن مكانهم بالقوة على أنقاض الشعب الفلسطيني تنفيذاً للمشروع الصهيوني.

لقد شهدت المنطقة واحدة من أكبر عمليات التهجير القسري، أسفرت عن لجوء مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى مناطق مجاورة، بحثاً عن الأمن، تاركين وراءهم بيوتهم وممتلكاتهم، يحدوهم الأمل في العودة إليها كما خيل إليهم أو كما حلموا بذلك، غير أن حلم العودة -نتيجة عوامل عديدة- سرعان ما تحول إلى مشكلة كبيرة ومعقدة هي مشكلة اللاجئين، التي سرعان ما فرضت نفسها على المجتمع الدولي الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والأجنبية إلى إصدار العديد من المبادرات والمشاريع الخاصة بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة إلى ديارهم مع حفظ حق التعويض للذين يرغبون في العودة ولكل من لا يرغب بالعودة لسبب أو لآخر.

من هنا تنطلق المبادرات تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي السياسة الداعمة لقضية اللاجئين منذ نشأتها عام 1948 حتى الوقت الحاضر، وهذا ما سنلقي عليه الضوء في الصفحات القادمة؛ لذلك رأيت من الأهمية في هذا الوقت بالذات الذي يجتاح العالم فيه اضطرابات عنصرية لا تخلو منها منطقة في العالم أن أبحث في هذه القضية الهامة متناولاً فيها أهم المبادرات التي طرحت لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين المتمثلة في مشاريع التوطين، والدمج، والتهجير.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول قضية اللاجئين الفلسطينيين والمبادرات المقترحة بخصوص حل مشكلتهم، ولعل التساؤل الرئيس هو: ما هو موقع قضية اللاجئين الفلسطينيين من المبادرات والمشاريع المقترحة في العديد من المؤتمرات الدولية العربية والأجنبية .

أهداف البحث: أولاً: إلقاء الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية محورية وهامة جداً في تاريخ القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي.

ثانياً: الوقوف على أهم المبادرات التي طرحتها الدول الغربية والعربية لتسوية وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ ظهورها سنة 1948.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من خلال:

أولاً: الوقوف على أسباب اللجوء وتوزيع اللاجئين الجغرافي خارج فلسطين.

ثانياً: الوقوف على أهم المبادرات الدولية والعربية والأمريكية التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ثالثاً: استخلاص العبر والدروس من أجل تمييزها إلى صناع القرار الفلسطيني، حتى يقوم بتبني السياسات الصحيحة في تعاطيه مع قضية اللاجئين.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لمعالجة هذه القضية، وذلك من خلال مراجعة العديد من الكتب والمصادر المتعلقة بالموضوع سواء كان ذلك أبحاثاً أو دراسات، والأخذ منها في محاولة منه لتوثيق كل المعلومات التاريخية والسياسية، بالإضافة للاستعانة بالمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع من خلال شبكة المعلومات " الانترنت".

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث وغرضه جعلته في ثلاثة مباحث وخاتمة، وهو على النحو الآتي:

المبحث الأول: نشوء وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين وتوزعهم الجغرافي.

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية لنشوء اللجوء.

المطلب الثاني: دوافع وأسباب اللجوء.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين.

المبحث الثاني: المبادرات والمشاريع الدولية لمعالجة قضايا اللاجئين.

المطلب الأول: قرارات الأمم المتحدة ومبادرات الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: المبادرات الدولية والأجنبية.

المطلب الثالث: المبادرات العربية.

المطلب الرابع: المبادرات الاسرائيلية والفلسطينية.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

أسأل الله -ﷻ- التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول:- نشوء وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين وتوزعهم الجغرافي.

المطلب الأول:- الخلفيات التاريخية لنشوء اللجوء.

لقد تعاقبت على فلسطين العديد من الأحداث السياسية التي أثرت بشكل كبير على مجريات الأحداث وتمخض عنها عدد من القضايا السياسية وبشكل خاص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ومن المفيد في هذا المجال استعراض الأحداث السياسية التي مر بها الشعب الفلسطيني بشكل من الأيجاز:

من أهم تلك المنعطفات التاريخية التي غيرت الخارطة الديمغرافية السياسية بالمنطقة العربية عامة وفي فلسطين خاصة، انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام 1914م التي كان من تبعاتها تقسيم الوطن العربي، وتقاطعت أهداف مصالح الحركة الصهيونية في إقامة دولة يهودية في فلسطين مع مصالح فرنسا وبريطانيا باعتبارهما الدول المستعمرة للمنطقة العربية.

ومنذ ذاك الوقت قامت الحركة الصهيونية بتشجيع الهجرة اليهودية إلى "أرض الميعاد" من خلال بث وترويج دعايات كاذبة عن أن فلسطين عبارة عن "أرض بلا شعب"، وقد تزايدت هجرة اليهود

إلى فلسطين خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات بمساعدة الدول الأوروبية وتحديداً بريطانيا باعتبارها الدولة المنتدبة على فلسطين، فقد قامت بتسهيل الهجرة وتمليك الأراضي لليهود المهاجرين المستوطنين في فلسطين.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى أعطى بلفور وزير خارجية بريطانيا العظمى في العام 1917 لليهود حق إقامة وطن قومي لهم في فلسطين متجاهلاً حقوق الشعب الفلسطيني في العيش على أرضه، وفي سياق رسالته التي أرسلها إلى "اللورد روتشيلد" رئيس المنظمة العالمية الصهيونية: "إن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وأنها ستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية". وبالفعل نفذت القيادة العسكرية حينذاك في عام 1918م بقيادة "الجنرال اللنبي" وراحت قواته تعمل كل ما يلزم لتهيئة فلسطين كي تصبح وطناً قومياً لليهود تنفيذاً لوعده بلفور، ويُعد هذا الوعد نقطة تحول كبيرة في تاريخ القضية الفلسطينية. لم تكتف الحركة الصهيونية وبريطانيا بوعده بلفور، بل امتد نفوذهما وأطماعهما إلى إصدار صك الانتداب الذي يسعى إلى تأسيس وطن قومي لليهود وتشجيع الهجرة اليهودية، وجاء في مادته الثانية: "تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية واقتصادية وإدارية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي"⁽¹⁾.

وقد ركزت الحركة الصهيونية طوال تلك الفترة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية على الهدف الاستراتيجي في إقامة وطنهم، لذلك قامت باستثمار مذابح النازيين لليهود في ألمانيا وبولندا وعدد من دول أوروبا، وبهذا نجحت الحركة الصهيونية بزيادة أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين ونتيجة لذلك ظهرت فكرة إنشاء دولتين عربية ويهودية على أرض واحدة، وفي حينه أيدت الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية في عام 1947م مشروع وقرار التقسيم رقم "181" الذي نص على: "اقتطاع جزء من أرض فلسطين بما نسبته 54% لإنشاء دولة إسرائيل"⁽²⁾.

المطلب الثاني: دوافع وأسباب الهجرة.

قامت إسرائيل عام 1948م بأكبر عملية تطهير عرقي حيث طردت أكثر من 800,000 فلسطيني من ديارهم، والاستيلاء بالقوة على 531 مدينة وقرية فلسطينية وطرد سكانها ومحو آثارهم الثقافية والعمرانية، مستغلة بذلك الصمت الدولي والعربي والظروف السياسية وظروف الحرب⁽³⁾.

¹ الأستاذ، صبحي يوسف: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (دراسة في الجغرافية السياسية)، م11/ع2/ص5-9، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2009. رابي، د. أزهار محمد عبد القادر، دور بريطانيا في تهجير الفلسطينيين واحلال اليهود مكانهم، ص146، بحث منشور في كتاب حق العودة، ط1، 2016. انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004/>تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-2004)، بقلم ممدوح نوفل.

² شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، ص70 - 71، جمعية الدراسات العربية - القدس، 1985.

³ كناعنة، شريف: الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير، ص62، مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، القدس - فلسطين، 1992.

وهناك مجموعة من الأسباب التي دفعت الشعب الفلسطيني إلى الهجرة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولاً: سياسة الانتداب البريطاني: فعملت سلطات الانتداب البريطاني على تنفيذ وعد بلفور المشؤوم الصادر عام 1917م الداعي إلى إقامة وإنشاء " وطن قومي " لليهود في فلسطين، فعملت على تأمين كافة الشروط اللازمة لإحلال اليهود مكان السكان الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، وكان أخطر ما قامت به، فتح الأبواب على مصراعها أمام الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعملت أيضاً على إصدار قوانين تمليك الأراضي الذي استطاع اليهود من خلاله الحصول على مساحات كبيرة منها، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين والإجراءات بغرض تضيق الخناق على السكان الفلسطينيين من أجل هجر أراضيهم وإجبارهم على الهجرة منها كفرض الضرائب⁽⁴⁾.

ثانياً: الهجرة اليهودية: سعت الحركة الصهيونية بكل الوسائل المتاحة لها وبالتعاون مع الدول الاستعمارية على تهويد فلسطين أرضاً وشعباً وهذا ما فتئت تعمل به حتى اليوم، فقد عملت على تغيير الطابع الديمغرافي للشعب الفلسطيني المتمثل في طرد السكان الأصليين وإحلال مهاجرين يهود جدد بدلاً منهم، وتطبيق المقولة الكاذبة: " فلسطين أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض!"⁽⁵⁾.

ثالثاً: الإرهاب الصهيوني: حيث عمدت العصابات الصهيونية (الهنجاة وشتيرن والارغون) إلى شن هجمات وارتكاب مجازر وحشية على القرى الفلسطينية من قتل، وتفجير البيوت، وحرق المزروعات والمنازل، وضرب السكان الأمنيين بالطائرات كما حدث في مدينة المجدل، ولم يقف هذا الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى حرق السكان أحياناً كما حدث في مدينة الطيرة قضاء حيفا. مما دفع الفلسطينيين للهجرة وإجبارهم على الهرب إلى مناطق داخل وخارج فلسطين، وبهذا الشكل استطاعت الحركة الصهيونية احتلال أكبر قدر من أراضي فلسطين⁽⁶⁾.

رابعاً: قرار التقسيم رقم "181" عام 1947م: يعتبر قرار التقسيم هذا شهادة ميلاد لدولة إسرائيل؛ فقد وقعت بعد صدوره حادثتان في وقت واحد؛ أولهما ظهور إسرائيل، وثانيهما ظهور مشكلة اللاجئين، وكان هذا القرار متحيزاً لصالح اليهود حيث أعطاهم 55% من مساحة فلسطين الانتدابية،

⁴الأستاذ: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، م11/ع2/ص10-11. انظر

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3257>

انظر <http://www.palestineremembered.com/Articles/General/Story>.

⁵ مصالحة، نور الدين: طرد الفلسطينيين مفهوم ترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني (1882-1948)، ص133، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.

⁶ كناعنه، د. شريف: الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير، ص115-117، مركز اللاجئين والشتات الفلسطينيين

(شمل)، 2000. انظر الأستاذ: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، م11/ع2/ص13-15. زقوت، علاء محمد أبو دية:

الجوء الفلسطيني بين الأسباب والدوافع (دراسة تحليلية للتعرف على دوافع وأسباب الجوء الفلسطيني لعام 1948م)

بحث منشور في كتاب الذكري الرابعة والستون للنكية، ص226، 2012م. انظر عقروق، سامر عبده: إحياء ثقافة حق

العودة، ص27، بحث منشور في كتاب الذكري الثانية والستون للنكية، دائرة شؤون اللاجئين، 2010م. انظر

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?> . انظر <http://www.palestineremembered.com/>

هذا بجانب السيطرة الكبيرة على الساحل الفلسطيني من عكا حتى جنوب يافا، وكذلك الاحتفاظ بمصادر المياه والسيطرة على البحر الميت والثروات المعدنية الموجودة فيه⁽⁷⁾.

ويكتسب قرار التقسيم أهمية خاصة باعتباره الأساس القانوني في أي حل أو تسوية قادمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ولقد حظي هذا القرار بأكثر من ثلثي أعضاء الجمعية العامة في ذلك الوقت، وبذلك نال القرار الموافقة حيث أيد القرار 33 دولة وعارضه 13 دولة وامتنعت عن التصويت 11 دولة، علماً بأن روسيا وأمريكا كانتا من الدول التي أيدت القرار⁽⁸⁾.

خامساً: الحرب النفسية: حيث عمدت الحركة الصهيونية إلى استخدام أساليب الحرب النفسية، والمقصود منها تقويض ثقة السكان بأنفسهم وقياداتهم وتحطيم معنوياتهم بشكل عام، ومن هذه الأساليب الحديث عن عدد الخسائر في الأرواح بين العرب، والتحذير من انتشار الأوبئة، أما الطرق الأكثر مباشرة، فتراوحت بين التهديد والوعيد، ووضع موعد أقصى لإخلاء البلد، ووضع تسجيلات لبكاء وعويل وصراخ باللغات العربية، إضافة إلى وضع الناس في ناقلات، ورميهم في مناطق بعيدة، وطردهم وإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم⁽⁹⁾.

وبهذا يتضح لنا أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي نتاج فكرة صهيونية، ومع ذلك فعلى الرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الارهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الامبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا أن كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين.

تكتسب معرفة اعداد اللاجئين الفلسطينيين أهمية كبيرة، لما تتعرض له هذه القضية لكثير من محاولات الطمس والتقليل والتأجيل، حيث تماطل اسرائيل في عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم. لكن في الحقيقة لا يوجد عدد محدد لأعداد اللاجئين الفلسطينيين الموجودين داخل فلسطين وفي الشتات، إلا أن الكثير من الدراسات تبين أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الإجمالي يتراوح ما بين 6.5 مليون و 7 مليون لاجئ، وهذه الإحصائيات غير دقيقة وغير رسمية، وهي ناتجة بسبب عدم وجود سجلات رسمية ثابتة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين⁽¹⁰⁾.

• توزيع اللاجئين داخل أراضي 1967:

⁷ الموسوعة الفلسطينية (الوضع الديموغرافية للشعب الفلسطيني)، ص 11، بيروت. انظر سيف، محمد: حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي، ص 21، الدار العربية للعلوم - بيروت، 2002. [http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?](http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx) . انظر <http://www.palestineremembered.com/>.

⁸ عبد ربه: اللاجئين وحلم العودة، ص 143. <http://www.mnofal.ps/ar/2004/>. قضية اللاجئين (1964-2004)، بقلم ممدوح نوفل.

⁹ انظر <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3257>.

¹⁰ حمدان، عبد المنعم: أهلنا بالشتات (لحافظ عاى اللغة الأم)، ص 47، بحث منشور في كتاب الذكرى الثانية والستون للنكبة، دائرة شؤون اللاجئين، 2010.

لجأ عدد من الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم التي اغتصبتها إسرائيل عام 1948 إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلتها إسرائيل فيما بعد عام 1967م، وقد وضعت تلك الأعداد في تجمعات سكنية أطلق عليها "مخيمات اللاجئين"، ووزعت في عدد من المدن والقرى في الضفة وقطاع غزة⁽¹¹⁾.

• توزيع اللاجئين في الخارج:

هُجر الغالبية العظمى من الفلسطينيين إلى الكثير من دول العالم وتحديداً إلى الدول العربية المجاورة مثل (الأردن، سوريا، لبنان) ونسبة قليلة منهم إلى الدول الأجنبية، طمعاً في تحقيق المشروع الصهيوني المتمثل في إخلاء أرض فلسطين من سكانها، وجلب المزيد من المهاجرين اليهود. إلا أن ثمة العديد من اللاجئين توزعوا في مناطق مختلفة وهم غير مسجلين لدى وكالة الغوث ولا تشرف عليهم، وتتراوح نسبتهم ما بين 25 - 30% ولا يذكرون في الإحصائيات السنوية للاجئين الفلسطينيين⁽¹²⁾.

حيث يبين الجدول الآتي توزيعهم الجغرافي داخل وخارج فلسطين حسب آخر الإحصائيات الرسمية لوكالة الغوث (الأونروا).

جدول رقم (1): مجموع أبناء الشعب الفلسطيني واللاجئين منهم في الوطن والشتات (بالألف نسمة)

اللاجئون		الفلسطينيون		مكان الإقامة	
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد		
10	772.2	23	2,826.4	الضفة الغربية	الأراضي المحتلة سنة 1967
15	1,216.8	15	1,790	قطاع غزة	
2	150	12	1,462.5	الأراضي المحتلة 1948 (إسرائيل) ⁽¹³⁾	
65	5,341.5	44	5,341.5	الدول العربية	
8	675.3	6	675.3	الدول الأجنبية	
100	8,155.8	100	12,095.7	المجموع الكلي	

¹¹ الأستاذ: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، م11/ع2/ص22.

¹² الصوراني، غازي: في ذكرى مرور أربعة وستين عاماً على النكبة/احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني... معطيات و أرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 1/1/2012، ص11، غزة، 2012. انظر الأستاذ: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، م11/ع2/ص17.

¹³ بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967م بما فيها محافظة القدس. ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين.

جدول رقم (2): اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين لعام 2016م

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	سوريا	لبنان	الأردن	اللاجئون المسجلون
5741480	1388668	970633	630035	504376	2247768	
%100	%24	%17	%11	%9	%39	النسبة
1632876	568435	235475	182767	255208	390991	في المخيمات
28	41	24	29	51	17	النسبة في المخيمات
58	8	19	9	12	10	عدد المخيمات
692	257	96	99	68	172	المدارس
500698	250118	48884	45541	36549	119606	الطلاب

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (2) يتضح بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يحظى بأكثر تجمع، حيث بلغ عددهم 2,247,768، أي حوالي 39% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، يليه قطاع غزة، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين 1,388,668، أي حوالي 24% من مجموع اللاجئين، تليه الضفة الغربية 970,633، سوريا 630,035، لبنان 504,376، من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية.

نستنتج من ذلك بأن هذه الأعداد الهائلة في تلك الدول العربية تشكل عبئاً عليها مما يؤدي إلى التوتر الداخلي فيها خاصة إن عجزت عن توفير فرص عمل لهم، مما دفعها إلى طرح العديد من المبادرات والمشاريع لحل مشكلة اللاجئين، وستتناول هذه المبادرات بشيء من الإيجاز في المبحث الآتي.

المبحث الثالث: المبادرات⁽¹⁴⁾ والمشاريع الدولية لمعالجة قضايا اللاجئين.

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين محوراً أساسياً في الحلول والمبادرات السياسية فيما يخص القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وقد ركزت العديد من الدول الغربية والعربية في طروحات مبادراتهم على حل تلك المشكلة وكيفية الخروج من التعقيدات التي تتضمنها وهي مبنية على النحو:

المطلب الأول: قرارات الأمم المتحدة ومبادرات الولايات المتحدة الأمريكية:

1. مبادرات الأمم المتحدة:- من أهم القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة الخاصة بمشكلة اللاجئين، هي :-

¹⁴ المبادرة: لغة: بَدَرْتُ إلى الشيء أَبْدُرُ بَدُوراً: أَسْرَعْتُ، وكذلك بَادَرْتُ إِلَيْهِ. وَتَبَادَرَ الْقَوْمُ: أَسْرَعُوا. انظر ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ): لسان العرب، مادة بدر، ط3، ج4/ص48، دار صادر - بيروت، 1414 هـ. اصطلاحاً: "الإسراع إلى فعل شيء بهدف التغيير"، هذا الشيء قد تكون فكرة أو عمل أو أي شيء آخر. ويمكن للمبادرة أن تكون إيجابية أو سلبية، وذلك بحسب الهدف منه، فالذي بادر لعمل المصباح الكهربائي مثلاً قد بادر مبادرة إيجابية، أما الذي اخترع القنبلة الذرية، فقد بادر مبادرة سلبية. انظر <https://www.skgep.gov.ae/docs/> رسالة- التميز كن مبادراً.

1. قرار رقم "302" 1949م: حيث شكلت الأمم المتحدة بموجب هذا القرار وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين⁽¹⁵⁾، وبينت بأن الهدف من تشكيل هذه الوكالة هو متابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في داخل الأراضي الفلسطينية وفي الدول العربية وتقديم المساعدات الإغاثية اللازمة لهم وإحصائهم وجدولتهم حسب المناطق أو الدول التي لجؤوا إليها، ويعتبر قرارها في إغاثة وتشغيل اللاجئين لا يمس ولا يؤثر في حق العوده لهم⁽¹⁶⁾.
2. قرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947م: الذي يعد من أهم القرارات التي أكدت الحقوق المعترف بها للاجئين الفلسطينيين بالرغم من أن قرار التقسيم هذا لم يشير إلى حق العوده.
3. مشروع "الكونت بيرنادوت" 1948م: حيث قَدِمَ "الكونت بيرنادوت" مشروعاً إلى الجمعية العامة قال فيه: (إنه على أية حال يستحيل إنكار أنه لن يكون هناك تسوية يمكن أن تكون كاملة ونهائية، إلا إذا تم الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم التي طردوا منها خلال النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين، وسيكون مخالفة لمبدأ العدالة إذ أن هناك الضحايا الأبرياء للصراع أنكر حقهم بالعودة إلى بيوتهم، بينما اليهود المهاجرون يصلون إلى فلسطين)، وهذا التقرير كلف السيد برنادوت حياته حيث اغتالته العصابات الصهيونية في القدس عام 1948م⁽¹⁷⁾.
4. قرار حق العوده والتعويض رقم 194 لسنة 1948م: الذي يتضمن: "حق اللاجئين الفلسطينيين في العوده إلى بيوتهم وممتلكاتهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم وتعويضهم ممن لا يرغب بالعودة عن ممتلكاته"، لكن حكومة إسرائيل حينها رفضت تنفيذ القرار المذكور ولم تتحرك الأمم المتحدة ولا الدول الكبرى لإرغامها على تنفيذه⁽¹⁸⁾.
5. قامت الأمم المتحدة بإصدار سلسلة من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية بشكل عام ومشكلة اللاجئين بشكل خاص، وتعترف معظمها بحق العوده والتعويض وتقرير المصير رقم (3236)⁽¹⁹⁾.

¹⁵ اللاجئ: هم الفلسطينيون الذين فقدوا بيوتهم سنة 1948م في المناطق التي أصبحت دولة اسرائيل فيما بعد. وحسب تعريف الأنروا هو: الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من حزيران 1946 – 15 ايار/1947م وفقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948م. انظر تماري، سليم: مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وأعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، ص88، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. انظر أبو سته، سليمان: حق العوده قانوني ومقدس وممكن، ص37، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، 2001.

¹⁶ الاستاذ: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ص22. انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004/> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-2004)، بقلم ممدوح نوفل.

¹⁷ تلكتبرع، لكس: وضع اللاجئين الفلسطيني في القانون الدولي، ترجمة بكر عباس، ص28، المؤسسة الدولية الفلسطينية - عمان، 2003م.

¹⁸ سيف: حق اللاجئين الفلسطينيين في العوده والتعويض، ص69. انظر أبو سته: حق العوده قانوني، ص38-39.

¹⁹ القرار "3236" لعام 1974: حيث أعطى هذا القرار الفلسطينيين الحق في تقرير المصير وحق الاستقلال والسيادة الوطنيين وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. انظر انظر سلامة، سعيد: اللاجئون الفلسطينيون(قرارات واتفاقيات ومعاهدات)، ط2، ص56-57، دائرة شؤون اللاجئين- فلسطين، 2010.

من خلال النظر في قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين نجد أن هذه القرارات تؤكد على الحق الثابت وغير القابل للتصرف في العودة والتعويض وتقرير المصير، أما من حيث القيمة القانونية لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنها تكتسب صفة الإلزام وفقاً للفقهاء الدولي؛ إذ صدرت توصية بموافقة الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة ولا سيما الدولة المخاطبة في التوصية، فإن التوصية تتحول إلى قرار ملزم بالنسبة لها وليس من حقها أن تتراجع عنها أو أن تنحل من التزاماتها⁽²⁰⁾.

2. مبادرات الولايات المتحدة الأمريكية: طرحت الإدارة الأمريكية على مدار السنوات العديد من المشاريع والمبادرات من أجل حل قضية اللاجئين منها:-

1. خطة "ماك جي" 1949م: طرحها نائب وزير الخارجية الأمريكي "ماك جي" حينذاك، وطالب فيها دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط على أساس العمل وليس الغوث⁽²¹⁾.

2. مشروع "غوردن كلاب" 1951م: طرحه "كلاب" الذي كان رئيس مجلس إدارة وادي تنس في الولايات المتحدة الأمريكية ركز في مشروعه على توطين اللاجئين في البلدان العربية المقيمين فيها عن طريق دعمهم اقتصادياً عن طريق استصلاح الأراضي فيها وتأمين عمل لهم فيها⁽²²⁾.

3. مشروع "دالاس" لعام 1955م: حيث طرح "جون فوستر" مشروعه الذي يحمل اسمه أمام الكونغرس الأمريكي، وانصب جوهر خطته على إنهاء مأساة ما يقارب 900,000 لاجئ فلسطيني في المناطق التي أقيمت عليها إسرائيل، بحيث اشتملت خطة دالاس على ثلاث نقاط رئيسية: وهي وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى فلسطين ضمن حدود الممكن الذي تسمح به إسرائيل، وتوطين بعضهم الآخر في البلدان العربية⁽²³⁾. واقترح أيضاً استصلاح أراض زراعية جديدة من خلال تكثيف مشاريع

²⁰ أبو سته: حق العودة قانوني، مرجع سابق، ص38.

²¹ حمدان: أهلنا بالشتات، ص59. انظر <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages> مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج، كمال القصير.

²² جان، أيف أولييه: لجنة الأمم المتحدة للتوافق بشأن فلسطين (1948-1951) حدود الرفض العربي، ص12، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c34a88a7-750f-436d.

مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج، كمال القصير.

²³ حمدان: أهلنا بالشتات، ص60. انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-2004)، بقلم ممدوح نوفل. www.qou.edu/arabic/magazine/issued15/.

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون، أيمن طلال يوسف، الجامعة العربية الأمريكية، جنين- فلسطين.

الري بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، وقد حدد آلية مساعدة اللاجئين من خلال دفع تعويضات لهم بوساطة قرض دولي تشارك الولايات المتحدة فيه بشكل رئيس⁽²⁴⁾.

4. مشروع "أيزنهاور" 1958م: وقد طالب الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" في هذا المشروع بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها، وأن تتم العودة على عدة مراحل، وتعويض من لا يرغبون بالعودة.⁽²⁵⁾

5. مشروع "جون كينيدي" 1957م: حيث ألقى الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" خطابه أمام المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود، واقترح بشأن اللاجئين الفلسطينيين عودة من يرغب منهم في العودة ليعيش في ظل الحكومة الإسرائيلية باسم الصداقة الوافية، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة، وتوطين اللاجئين الآخرين عبر القيام بمشروعات اقتصادية في المنطقة⁽²⁶⁾.

6. مشروع "جوزيف جونسون" 1961م: رئيس معهد كارنيجيا للسلام العالمي، وقد تضمن مشروعه إعطاء كل أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار بين العودة أو التعويض، مع اعتبار قيمة التعويضات الكبيرة التي ستتلقها كبديل إذا اختارت البقاء حيث هي، ومن ناحية أخرى يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها⁽²⁷⁾.

7. وثيقة "ساوندروز" 1975م: وقد كان "هارولد ساوندروز" مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكي حينذاك، طرح فيها بخصوص مشكلة اللاجئين بأن يكون قرار مجلس الأمن⁽²⁸⁾ 242 و 338⁽²⁹⁾ "هما المرجعية الأساسية في المفاوضات"⁽³⁰⁾.

²⁴ الموعد، حمد سعيد: الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، ع106/ص219، 1991م.

²⁵ الصايغ، فايز: مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، ص153-154، دار الفجر الجديد- بيروت، 1959. اللهيبي، أديب: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (1948-1967)، ص558، دار غيداء - عمان، 2012. www.qou.edu/arabic/magazine/issued15/.

²⁶ <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages> مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج، كمال القصير.

²⁷ الجندي، إبراهيم: اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، ص47، دار الشروق، 2001م. <http://www.qou.edu/arabic/magazine/issued15/> اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون، أيمن طلال يوسف، الجامعة العربية الأمريكية، جنين- فلسطين. انظر www.palinfo.com/news/2015/ دراسة بعنوان اللاجئين الفلسطينيين. جوهر القضية المغيبة

²⁸ القرار رقم "242": أصدره مجلس الأمن الدولي في 22 نوفمبر 1967 م، في أعقاب الحرب الصهيونية، أشار فقط إلى ما أسماه ضرورة "تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" بما لا يتضمن حق العودة، بل يفسح المجال لخيارات عدة، وهو الأمر الذي يعتمد عليه المفاوض الصهيوني في النظر إلى قضية اللاجئين. انظر سلامة: اللاجئون الفلسطينيون، ص75-76.

²⁹ القرار رقم "338": صدر عن مجلس الأمن الدولي في 22 تشرين الأول/أكتوبر/1973 ومما جاء فيه: وقف إطلاق النار فوراً. بدء مفاوضات بين الأطراف تحت اشراف الامم المتحدة بهدف اقامة سلام عادل ودائم. والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم (242) بجميع أجزائه. انظر سلامة: اللاجئون الفلسطينيون، ص76.

8. مشروع " كارتر " 1977 - 1980: حيث طرح الرئيس الأمريكي "كارتر" خلال مؤتمر صحفي قائلاً: " حق الفلسطينيين في وطن، وفي التعويض لما فقدوه من ممتلكات " (31).
9. مبادرة "ريغان" 1982: كانت فكرة " رونالد ريغان " الرئيس الأمريكي حينذاك حول قضية اللاجئين تتمثل في أن الحل الأمثل لها يكمن في توطين اللاجئين في البلدان العربية المضيفة، خاصة سوريا والأردن مع إنشاء صندوق للتعويضات تشرف عليه لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لتقدير خسائر اللاجئين ولمعرفة احتياجاتهم في البلدان التي يتواجدون فيها (32).
10. مبادرة "شولتس" 1988م: حيث طرح وزير الخارجية الامريكي مبادرة سياسية لحل الصراع أكد فيها على أن " أساس المفاوضات قرارا مجلس الأمن 242 و338 بكل بنودهما" (33).
11. مبادرة "بوش الأب" 1991م: حيث بادر الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في مؤتمر "مدريد للسلام" إلى إعلان مبادرة لصنع السلام في المنطقة، وأما بخصوص اللاجئين فقال: " إن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين سترتكز على قراري مجلس الأمن "338،242". ومن المعلوم بأن قرار 242 يوجد فيه إشارة بسيطة لقضية اللاجئين دون التطرق لتفاصيل الحل، مثل قرار "194" (34).
12. مقترح "دون بيرتس" 1995م: حيث قدم دراسة حول قضية اللاجئين مضمونها التعويض والتوطين بدون حق العودة لهم، ودعا إلى إنشاء مصرف خاص مهمته توزيع أموال التعويضات، ومنح اللاجئين قروضاً، لتشجيعهم على كسب أرزاقهم أينما يتواجدون (35).
13. مقترح "دونا آرزت" 1997م: حيث قدمت المحامية الامريكية " آرزت" دراسة أمام مجلس الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي ركزت في طرحها لمشكلة اللاجئين على
-
- ³⁰ عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934- 1974)، ص530- 531، منشورات المكتبة العصرية- بيروت، 1975م. انظر/15magazine/arabic/qou.edu/www/http:// للاجئين الفلسطينيين وحق العودة.
- ³¹ بارود، ليليو بحيري، مروان: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (نيكسون..فورد.. كارتر.. ريغان)، ط1، ص 52، 1963م. وانظر عبد الغفار، نبيل محمود: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(أكتوبر 1973 سبتمبر 1978)، ص217، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة، 1982م.
- ³² الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص7، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث- عمان، 1994. انظر/15magazine/arabic/qou.edu/www/http:// للاجئين الفلسطينيين وحق العودة.
- ³³ انظر/2015news/palinfo.com/www/https:// دراسة بعنوان اللاجئين الفلسطينيين.. جوهر القضية المغيبة انظر /2004mnofal.ps/ar/http://تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964-2004، بقلم ممدوح نوفل.
- ³⁴ عدوان: المواقف الأمريكية، ص20. انظر /2004mnofal.ps/ar/http://تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964-2004، بقلم ممدوح نوفل.
- ³⁵ موعد، حمد: اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد الى خارطة الطريق، ص468، مركز دراسات الغد العربي- دمشق، 2003.

استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية العتيدة، مع إمكانية استيعاب ما يقارب خمسة وسبعين ألف لاجئ فلسطيني في إسرائيل، على أن يكونوا من كبار العمر، وغير قادرين على الإنجاب حتى لا يتأثر مستقبل إسرائيل الأمني وتتأثر تركيبها السكانية. وتكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بشكل جماعي، ومن خلال لم شمل العائلات، وتعويضهم بالشكل الملائم، فيما تقوم الدول العربية بتعويض اليهود الذين اضطروا لمغادرتها، وارتحلوا إلى إسرائيل تاركين وراءهم أملاكهم⁽³⁶⁾.

14. "أفكار كلينتون" 2000م: حيث أملى الرئيس "كلينتون" على أعضاء الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن بحضور أركانه (مبادرة) لحل القضية الفلسطينية وإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد طرح فيها تصوراً لحل قضية اللاجئين وذلك عن طريق إنشاء لجنة دولية لتنفيذ الجوانب التي تنجم عن الاتفاق على التعويض وإعادة التوطين. وأعطى تفسيراً خاصاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194 المتعلق بحق اللاجئين في العودة والتعويض. وأيد ضمناً موقف إسرائيل الذي يعتبر العودة تهديداً لأمنها وطابعها اليهودي⁽³⁷⁾.

15. عهد "بوش الابن" 2001م - 2008م: طرح قضية اللاجئين من خلال مشروع حل للقضية الفلسطينية أطلق عليه " خارطة الطريق" وقد أشارت " إلى إيجاد حل لقضية اللاجئين يتضمن حلاً متفقاً عليه عادلاً منطقياً وواقعياً". ولكن لم تقدم الوثيقة ماهية هذا الحل والخطوات اللازمة لتنفيذه على أرض الواقع، وبهذا فقد ابتعد بوش الابن في مبادراته عن القرارات الدولية الخاصة بقضية اللاجئين. وخاصة بعد تصريحاته بأن إسرائيل دولة يهودية خالصة، مما أغلق الباب على إمكانية تنفيذ ما جاء في " خارطة الطريق" ⁽³⁸⁾.

من خلال استقراء المشاريع والمبادرات الأمريكية المطروحة بخصوص حل مشكلة اللاجئين نجد: - إن موقف الإدارة الأمريكية كان فيه نوع من التخالط بل يمكن القول التأييد المطلق لمواقف إسرائيل اتجاه قضية اللاجئين، فنراها تركز في معظم مشاريعها ومبادراتها على الجانب الاقتصادي للاجئين محاولة جعل المشكلة اقتصادية إنسانية بحاجة إلى حلول واقعية، وأيضاً نجدها تركز على توطين وتعويض اللاجئين في البلدان العربية التي يتواجدون بها. - نجد أن الإدارة الأمريكية المختلفة في تعاطيها مع قضية اللاجئين تبنت منذ أيام هاري ترومان حتى الآن ثلاث إمكانيات لإيجاد حلول لهذه القضية، وهي: التوطين في البلدان العربية، والتعويض للاجئين عما خسروه أثناء الحرب، وإعادة تأهيلهم حتى يكون بمقدورهم أن يتكيفوا ويتأقلموا مع الواقع الاجتماعي والسياسي في البلدان التي يعيشون فيها.

³⁶ انظر <http://www.qou.edu/arabic/magazine/issued15/> للاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

³⁷ عدوان: أكرم المواقف الأمريكية، ص20. انظر تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964-2004، بقلم ممدوح نوفل <http://www.mnofal.ps/ar/2004/>.

³⁸ عدوان: أكرم: المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين (1948-2007)، ص22-23، غزة، 2009.

- إن أغلب المبادرات الأمريكية كانت شكلية تخديرية تهدف إلى إعطاء انطباع لحلفائها العرب أن أمريكا متمسكة بإيجاد حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين، خوفاً من أن تجنح بعض الدول العربية المعتدلة نحو الاتحاد السوفييتي في لعبة تقسيم النفوذ بين الأقوياء في العالم.

المطلب الثاني: المبادرات الدولية والأجنبية :

1. مبادرة "لوزان" 1949: المقدمة إلى الدول العربية وإسرائيل وطرحت عدة نقاط أساسية:
 - عودة اللاجئين وحقهم بالتصرف بأموالهم وأموالهم وحق التعويض لمن لا يرغب بالعودة.⁽³⁹⁾
2. وثيقة "شومان" 1971م: عبرت أوروبا من خلال ورقة عمل صاغتها وقدمتها السوق الأوروبية المشتركة في إطار ما سمي "التعاون السياسي الأوروبي" والتي تستند إلى قرار الأمم المتحدة رقم "242"، وتناولت عدة نقاط أساسية من ضمنها ما يخص قضية اللاجئين ونصت على الآتي: (حق اللاجئين العرب في العودة إلى أرضهم أو اختيار التعويض عليهم)⁽⁴⁰⁾.
3. مشروع "مارك بيرون" 1993م: طرح الدبلوماسي الكندي "مارك بيرون" منح الهوية لمن لا هوية لهم، وتوطين الفلسطينيين في دول اللجوء الحالية بحيث يتمتعون بالحقوق الاقتصادية والمدنية كاملة⁽⁴¹⁾.
4. "رؤية بيرون" 1995م: قدمتها كندا التي كانت تتراًس حينها مجموعة العمل الخاصة باللاجئين، وتعكس محتويات هذه الورقة الرؤية الغربية عموماً (أمريكا وأوروبا وكندا) التي نصت على إعادة تأهيل اللاجئين في أراضي الضفة الغربية والدول العربية المجاورة، واستخدام آلية لم شمل العائلات لعودة محدودة العدد إلى داخل إسرائيل⁽⁴²⁾.

المطلب الثالث: المبادرات العربية:

1. "مشروع سيناء" 1951م: وافقت الحكومة المصرية حينذاك بالاتفاق مع وكالة الغوث على مشروع توطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء في الفترة ما بين 1951 - 1953م.
2. مشروع "الجزيرة" 1952م: طرحه الرئيس السوري "حسني الزعيم" بالاتفاق مع وكالة الغوث الدولية يقوم على توطين 300,000 لاجئ في منطقة الجزيرة شمال سوريا، وقد رفض من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي "بن غوريون" لأن "الزعيم" طالبه بتعويض اللاجئين وتقديم المساعدة لهم⁽⁴³⁾.

³⁹ عدوان: أكرم المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين (1948-2007)، ص6-7.
⁴⁰ انظر <http://www.alzaytouna.net/2012/> تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947-2012).

⁴¹ <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages> مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج، كمال القصير.
⁴² إيليا زريق، إيليا: اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ص160-162، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت، 1997. انظر الهياجنة، عدنان: مستقبل فلسطيني الشتات: أسس التعامل مع الأطروحات الدولية وقواعده، م3/ع4/ص846، مجلة العلوم الاجتماعية، 2002. انظر <http://www.qou.edu/arabic/magazine/issued15/>

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة.
⁴³ انظر 2015 <https://www.palinfo.com/news/2015/> دراسة بعنوان اللاجئون الفلسطينيون.. جوهر القضية المغيبة

3. اتفاق 1953م: أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة أديب الشيشكلي السورية اتفاقاً لتوطين فلسطينيين في سوريا، وإعادة تشغيلهم وتقديم معونات اقتصادية لهم⁽⁴⁴⁾.
 4. خطة الأمير فهد (فاس) 1982م: قدم الأمير "فهد بن عبد العزيز" مبادرة كحل للقضية الفلسطينية وقد تبنتها قمة "فاس" العربية التي عقدت بالمغرب، وتضمنت العديد من النقاط كان من أهمها فيما يخص قضية اللاجئين: (حيث أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف، وتعويض من لا يرغب بالعودة). وتعتبر هذه الخطة جواب زعماء العرب على خطة ريغان؛ حيث جاءت بعد ستة أيام من خطة ريغان⁽⁴⁵⁾.
 5. مبادرة السلام العربية 2002م: وقد قدمها الملك السعودي "عبد الله بن عبد العزيز" رحمه الله في مؤتمر القمة العربي في بيروت، حيث أكد فيها على حل عادل لمشكلة اللاجئين يُستند عليه وفقاً لقرار الأمم المتحدة قرار "194"⁽⁴⁶⁾.
 6. تم عقد العديد من المؤتمرات (القمة العربية) ما بين الفترة 1964 - 1988 بمشاركة العديد من الدول العربية، تمسكت من خلالها جامعة الدول العربية بالقرار "194" وما ورد فيه بشأن عودة وتعويض اللاجئين، وحافظت على الأسس التي اعتمدها بعد نكبة عام 1948 بخصوص حماية أملاكهم⁽⁴⁷⁾.
- ومن خلال استعراض المبادرات والمشاريع العربية نلاحظ أنها لم تقدم حلولاً جذرية لمشكلة اللاجئين تتواءم وواقعهم أو تطلعاتهم، والاكتفاء بمحاولة طرح الأفكار في ظل مواقف سياسية لخدمة بعض المراحل في المنطقة. والارتكاز على الطرح السياسي بشكل أساس، وعدم تقديم الأطروحات وفقاً لقرارات الشرعية الدولية التي نصت بشكل صريح على حق الإنسان الفلسطيني في تقرير مصيره⁽⁴⁸⁾.

المطلب الرابع: المبادرات الإسرائيلية والفلسطينية.

- مبادرات إسرائيلية فلسطينية منها:-

⁴⁴ انظر <https://www.palinfo.com/news/2015> دراسة بعنوان اللاجئين الفلسطينيين.. جوهر القضية المغيب

⁴⁵ انظر <http://www.alzaytouna.net/2012> تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012 انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004/> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964-2004 بقلم ممدوح نوفل. انظر <https://pulpit.alwatanvoice.com/arti> مشاريع تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي خلال حقبة (1982م-1990) وسياسة الأردن تجاهها بقلم: د. محمد منصور ابوركية.

⁴⁶ إدريس، عدنان: مستجدات سياسية خطيرة تستهدف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، ط2، ص113، بحث منشور في كتاب الذكرى الستون للنكبة، 2012م. انظر https://ar.wikipedia.org/wiki/مبادرة_السلام_العربية انظر <http://www.qudspress.com/index.php?pa>

⁴⁷ انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004/> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-2004)، بقلم ممدوح نوفل.

⁴⁸ <https://www.palinfo.com/news/2015> دراسة بعنوان اللاجئين الفلسطينيين. جوهر القضية المغيب

1. اتفاق أوسلو 1993م: تم طرح قضية اللاجئين في المفاوضات السرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أوسلو، ولكن أجل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مفاوضات الوضع النهائي على أن تبدأ منتصف عام 1996م، بعد الاتفاق بينهما على إنهاء الصراع والاعتراف المتبادل بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة⁽⁴⁹⁾.

2. وثيقة "أبي مازن وبيلين": جمعت مباحثات كلا من محمود عباس ويوسي بيلين - وزير العدل في حكومة "إسحق رابين" - وصفت بكونها غير رسمية، عقب توقيع اتفاق أوسلو. وكان يفترض أن يعلن عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحق رابين" لاحقاً ضمن البرنامج الانتخابي لحزب العمل المقرر في الانتخابات التشريعية لسنة 1996، لكن حدث اغتيال "رابين" سنة 1995 ساهم في بقاء الاتفاق قيد الكتمان. وكان مما جاء فيها: (تعترف إسرائيل بأن العودة حق مبدئي للفلسطينيين، بالإضافة إلى التعويض عن الخسائر الناتجة عن حربي 1948 و1967 لكن بشرط اعتراف الجانب الفلسطيني أن العودة كما نص عليها القرار 194 صارت أمراً غير عملي. وكذلك تمت الإشارة إلى تشكيل لجنة دولية للإشراف على تأهيل اللاجئين وإدماجهم حيث يتواجدون)⁽⁵⁰⁾.

3. مبادرة "أيالون - نسبية" 2002م: قدم كل من سري نسيبة مسؤول ملف القدس في منظمة التحرير "وعامي ايالون" الرئيس السابق لجهاز الشاباك والقيادي في حزب العمل حينذاك، خطة سميت باسميهما ونصت على النقاط الآتية:

➤ اعتبار الدولة الفلسطينية هي مأوى اللاجئين والشتات الفلسطيني.
➤ تشكيل صندوق دولي يعمل على منح التعويض لتحسين وضع اللاجئين الساعين للبقاء في الدول التي يعيشون فيها، أو الساعين إلى الهجرة إلى دولة ثالثة⁽⁵¹⁾.

4. وثيقة جنيف 2003م: وهي مبادرة غير رسمية أكد فيها "اتتلاف السلام الفلسطيني الإسرائيلي" بزعامة كل من "يوسي بيلين" و"ياسر عبد ربه" على صيغة محددة لحل مسألة اللاجئين تنحصر في حقهم في التعويض والعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن حدود 1967م⁽⁵²⁾.

من خلال العرض المختزل للمبادرات الإسرائيلية الفلسطينية، يتبين لنا أن قصة اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة قصة طويلة ومعقدة، كانت وما تزال مليئة بالعباب والألم

⁴⁹ انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004/> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-2004)، بقلم ممدوح نوفل.

⁵⁰ سلامة: اللاجئين الفلسطينيون، ص 144-146. انظر <http://www.aljazeera.net/specialfiles/> مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج، كمال القصير.

⁵¹ حمدان: أهلنا بالشتات، ص 63. انظر <http://www.alzaytouna.net/2012/> تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1947-2012).

⁵² حمدان: أهلنا بالشتات، ص 64. انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004/> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-2004)، بقلم ممدوح نوفل.

والأمل، وظلوا سنين طويلة يحلمون بالخلاص والعودة للوطن وكثيراً ما هبط أملهم للحضيض، وارتفع أحياناً إلى الأعالي.

المبادرات الإسرائيلية:- منذ نشوء مشكلة اللاجئين دأبت إسرائيل تتنصل من هذه المشكلة، كما أخذت تماطل وتتهرب من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وتدعي عدم مسؤوليتها عنها، وتلقي بالمسؤولية على الفلسطينيين أنفسهم والدول العربية. وتتمثل الرؤية الإسرائيلية في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق التعويض والتوطين وإنشاء صندوق دولي للمساعدة في هذه المشاريع، كما تعد ملف اللاجئين الفلسطينيين خطأً أحمر لا يمكن الاقتراب منه، وستقوم في هذا السياق باستعراض هذه المواقف.

1. مشروع "أبا ايابان" 1968م: الذي قدم للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتكون من تسع نقاط، ونصت النقطة الخامسة على: (يتم بحث مشكلة اللاجئين في مؤتمر لدول الشرق الاوسط على أن يضع المؤتمر خطة تنفذ خلال خمس سنوات لحل مشكلة اللاجئين وإنشاء لجان لتوطينهم وإدماجهم)⁽⁵³⁾.

2. اقترح "يوسف فايتس" مدير الصندوق القومي اليهودي خطة على "ديفيد بن غوريون" أول رئيس وزراء إسرائيلي بعد قيام دولة إسرائيل، تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعمل على خلق واقع جديد على الأرض تتمحور في عدة نقاط أهمها:-

- تدمير المدن والقرى العربية.
- منع العرب من الاستفادة والانتفاع بأموالهم.
- تشجيع الاستيطان اليهودي في المدن والقرى العربية التي هجرها أصحابها.
- مساعدة الدول العربية في استيعاب المهاجرين العرب⁽⁵⁴⁾.

3. خطة "إسرائيل غاليلي": الذي كان وزيراً في حكومة بيجن في عام 1973م. ومفادها تحويل مخيمات اللاجئين إلى مدن ودمجها في البلديات ونقل 250 ألف لاجئ من المخيمات بكلفة 2 مليار دولار، إلا أن هذه الخطة باءت بالفشل⁽⁵⁵⁾.

4. " الوثيقة السرية": التي قدمت لمفاوضات ستوكهولم والتي عقدت على مدار عشر جلسات، وكان فيما يخص قضية اللاجئين فيها: (توافق إسرائيل على مبدأ لم الشمل لحوالي 1000 ألف لاجئ سنة 1948م، وليس لذلك أي علاقة بالقرار "194"، وينفذ على مدى 10 سنوات، وينطبق فقط على لاجئي لبنان، وتم تقسيمهم إلى ثلاثة أقسام : الأول يعود إلى فلسطين (إسرائيل) صيغة لم الشمل أو أراضي السلطة الفلسطينية، والقسم الثاني لحوالي

⁵³ انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004/> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-2004)، بقلم ممدوح نوفل.

⁵⁴ نجم، رانف: التوجهات والمواقف العربية الراهنة لحل مشكلة فلسطيني الشتات، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، ص596، مركز دراسات الشرق الاوسط - عمان، 2002م.

⁵⁵ سيف: حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، ص 84.

100 ألف يقطنون في الجنوب من لبنان، والقسم الثالث يوطن خارج لبنان أو خارج البلاد العربية، وبذلك يبقى في لبنان 100 ألف لاجئ فقط من أصل 370 ألف⁽⁵⁶⁾.

5. طرح "شامير" 1989م: حيث قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق شامير" خلال خطابه في مؤتمر مدريد للسلام طرحاً لحل مشكلة مخيمات اللاجئين مخاطباً الحاضرين بقوله: (اسمحوا لنا وللمجتمع الدولي ببناء مساكن لائقة للناس الذين يعيشون الآن في مخيمات اللاجئين)⁽⁵⁷⁾.

6. خطة "بني أيلون" 2002م: قدم هذه الخطة وزير السياحة الإسرائيلي " بني أيلون"، وقامت هذه الخطة على 3 بنود أساسية وطرح في البند الأول حلاً لمعالجة قضية اللاجئين حيث دعا إلى: (إعادة تأهيل اللاجئين وتفكيك المخيمات. فتقوم إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي بصياغة برنامج متعدد السنوات لإعادة التأهيل الكامل والسريع للاجئين الفلسطينيين، واستيعابهم وتجنيسهم في بلدان مختلفة. وخلال عملية إعادة التأهيل، سيتم حل وكالة غوث اللاجئين "الأونروا"، وستقدم لجميع المقيمين في مخيمات اللاجئين الإقامة الدائمة والمواطنة ومنحة تأهيل سخية، وبعد ذلك سيتم تفكيك كل مخيمات اللاجئين)⁽⁵⁸⁾.

7. خطة الأميين والأكاديميين عام 2011م: تبنت هذه الخطة مجموعة من رجال المؤسسات الأمنية والسلك الأكاديمي في إسرائيل، وعلى رأسهم رؤساء جهاز الشاباك، " يعقوب بيرى" و"عامي أيلون"، ورئيس الموساد الأسبق "داني ياتوم"، ورئيس الأركان الأسبق اللواء احتياط "أمنون ليفكين شاك". وقد طرحوا حلاً لقضية اللاجئين في خطتهم هذه بأن يتم تخيير اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات بين التعويض المادي وبين العودة إلى الدولة الفلسطينية، مع وجود بعض الاستثناءات تتم بالاتفاق المتبادل، وبموجبها يمكن لبعض اللاجئين العودة إلى داخل إسرائيل⁽⁵⁹⁾.

من خلال استعراض أهم المبادرات الإسرائيلية تجاه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (رغم مسؤوليتها الكاملة والمباشرة عن خلق هذه المشكلة) فنتلخص كالآتي:-

➤ تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين شرط تقديم تعويض أيضاً ليهود البلاد العربية.

➤ إعادة تطويع اللاجئين في أماكن تواجدهم من خلال منحهم حقوق الإقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة.

• مبادرات فلسطينية:- منذ بداية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م وقف الشعب الفلسطيني موقفاً قوياً مبنياً على التمسك بحق العودة إلى بلاده، وقاوم كل المشاريع

⁵⁶ ثابت، أحمد: الترتيبات الدولية والاقليمية لحل قضية اللاجئين، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، ص632، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان، 2002.

⁵⁷ ثابت: الترتيبات الدولية، ص632.

⁵⁸ انظر/ http://raseef22.com/politics/2016/ تعرفوا على الطروحات الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية.

⁵⁹ انظر/ http://raseef22.com/politics/2016/ تعرفوا على الطروحات الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية

والمبادرات التي كانت تطرح فكرة التعويض والتوطين والمشاريع الاقتصادية والتنمية، التي كانت تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين وحرفها عن مسارها؛ حيث واجهوا هذه المبادرات والمشاريع بالمظاهرات والاعتصامات داخل فلسطين وخارجها، ولم يقفوا عند هذا الحد بل عقدوا العديد من المؤتمرات في فلسطين وفي الشتات منها :-

1. مؤتمر الفارعة: عقد في مخيم الفارعة عام 1995م، وأكدوا فيه على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية سياسية وليست اقتصادية أو قضية إنسانية أو قضية تحسين خدمات، ومن أهم التوصيات التي خرجوا بها: (التمسك بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة القرار "194" لسنة 1948م)⁽⁶⁰⁾.
2. مؤتمر حق العودة: قام نخبة من الفلسطينيين في الداخل والخارج بتأسيس مؤتمر حق العودة، ليكون مظلة تنسيقية للجمعيات ولجان حق العوده في العالم، وعقد أول مرة في لندن عام 2003م⁽⁶¹⁾.
3. عقد المجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة الواقعة بين 1964 - 2004 ثماني عشرة دورة في القدس والقاهرة وعمان ودمشق وتونس والجزائر، كان يركز معظم اجتماعاته على حق اللاجئين في العودة والتعويض كما وردت في الميثاق الوطني⁽⁶²⁾.

الخاتمة

وختاماً، تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر القضايا إشكالية وتعقيداً، لأنها الأكثر حساسية والأكثر انفعالية في السياق الفلسطيني، فهي مرتبطة بتهجير ما يقارب من مليون فلسطيني عام 1948م في أعقاب النكبة، حيث قامت إسرائيل منذ وجودها على أساس فلسفة اقتلاع وإحلالية؛ لأنها شردت مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وقراهم، حارمة إياهم من ممتلكاتهم وأراضيهم، استفادت إسرائيل من علاقات اليهود خلال فترة الحرب العالمية الثانية مع القوى الكبرى في تلك الفترة خاصة بريطانيا وفرنسا، فبريطانيا هي المسؤولة عن تقسيم المشرق العربي، وجعله منطقة نفوذ لها وفرنسا من خلال اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916م، كما أنها أصدرت وعد بلفور عام 1917م الخاص بضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وبناء عليه فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1. تاريخ تشريد الشعب الفلسطيني يعود إلى قرار التقسيم 181 الذي يعد أول قرار للجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية.

⁶⁰ عبد ربه، صلاح: اللاجئين وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، ص44، مركز المعلومات البديلة- القدس، 1996.

⁶¹ أبو ستة: حق العودة، ص4.

⁶² انظر <http://www.mnofal.ps/ar/2004/> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-2004)،

بقلم ممدوح نوفل.

2. ظهر لنا الوجه الحقيقي للصهيونية المتمثل في استخدام كل الأساليب البشعة مثل: ارتكاب المجازر، والحرب النفسية؛ للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وطرد سكانها، وإحلال مهاجرين جدد بدلاً منهم.

3. تبين لنا الوضع المأساوي الذي حل بالشعب الفلسطيني، حيث تم السيطرة بالقوة على الأراضي والممتلكات، وتم نقلها إلى المهاجرين اليهود.

4. ظهر لنا دور الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين، ودور الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت العديد من القرارات التي تؤكد على حق العودة والتعويض وخاصة القرار "194" لسنة 1948م.

5. تبين لنا أن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بقي يتراوح بين ثلاث إمكانيات: التوطين والتعويض وإعادة التأهيل.

6. ظهر لنا الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين المتمثل في: التهرب من مسؤوليتها، والمماطلة في تنفيذ القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.

7. قضية اللاجئين قضية شرعية استمدت شرعيتها من حقها التاريخي ومن قرارات الأمم المتحدة.

8. تعد كل مشاريع التوطين جرائم بحق الإنسانية؛ لأنها تطالب بالتنازل عن حق الأرض، وعن الممتلكات؛ هذا الحق الذي أكدته القرار 194.

بدايةً يجب أن لا نفقد الأمل ولا نجعل اليأس والإحباط يتسلل إلى نفوسنا، بل يجب الإصرار على التمسك بحق العودة وعدم إسقاطه تحت أي حال من الأحوال، حتى بالرغم من التهريب والترغيب والقهر والاضطهاد والمعاناة، وتجارب الدول الأخرى خير دليل على ذلك، فقد انهدم صرح الفصل العنصري (الابرتهايد) في جنوب أفريقيا بعد أن استمر نحو قرنين من الزمان. ورغم كل الصعوبات عاد اللاجئون تطبيقاً للقانون الدولي، في كل من البوسنة وكوسوفا وتيمور الشرقية ورواندا وجواتيمالا وأبخازيا وجورجيا وقبرص (في دور الإعداد).

وبناءً عليه، فقد توصلت إلى التوصيات الآتية:

1. التمسك بالثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية ومقاومة كل المشاريع التي تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ورفع دعاوى أمام المحاكم الدولية لمحاكمة قادة الاحتلال عن جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني.

2. المطالبة بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالأخص القرارين رقم "181" لسنة 1947 و"194" لسنة 1948م.

3. العمل على تفعيل دور الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج، وحثهم على عقد المؤتمرات والندوات التي تنادي بحق العودة وتقرير المصير، وجعل قضية اللاجئين حية في الضمير العربي والعالم.

4. العمل على نقل قضية اللاجئين الفلسطينيين من إطارها الفلسطيني الضيق إلى إطارها العربي والإسلامي الأكبر، لأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مطلب عربي وإسلامي.

5. القيام بحملات اعلامية على مستوى دول العالم، لفضح الممارسات الإسرائيلية، وشرح قضايا اللاجئين ومعاناتهم والظروف المأساوية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون.
 6. تدريس مساقات كاملة حول اللجوء والشتات ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين وأماكن تواجدهم، وتشجيع طلبة الجامعات والدراسات العليا لكتابة أطروحاتهم في هذا الموضوع.
 7. كشف العلاقات الوثيقة والمصالح المشتركة بين اليهود والإدارة الأمريكية، وهذا واضح من خلال المبادرات التي كانت تطرحها الادارة الامريكية في كافة العصور.
 8. التأكيد على إعادة هيكلة الوفد الفلسطيني المفاوض بما يتوافق مع طبيعة القضية المطروحة، والاستفادة من خبرة المتخصصين في مجال اللاجئين.
 9. ضرورة إعطاء الأهمية للدراسات التي تتناول موضوع اللاجئين بشكل عام واللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، وإجراء الدراسات التي تختص بالمخيمات وتوثيق المعلومات من مصادرها الأولية وذلك من خلال التاريخ الشفوي.
 10. على الأمم المتحدة والدول العربية والإسلامية العمل بكل جدية وإخلاص من أجل رفع مستوى حياة اللاجئين في الخارج؛ الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والنفسية إلى أن تتم عودتهم إلى بلادهم.
 11. على القيادة الفلسطينية العمل على توحيد القرار السياسي من خلال الوحدة الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بوضع حد للانقسام مع عدم السماح للتدخل الخارجي الذي يتعارض مع مصالح القوة للشعب الفلسطيني، والعمل في خندق واحد أمام أعداء حق العودة للشعب الفلسطيني.
 12. توفير الدعم المالي العربي والإسلامي لتعزيز الصمود والتواجد الفلسطيني في أرضه، وهذه بشكل خاص يمكن أن تطبق على أهالي مدينة القدس المحتلة والفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 48، حيث يحاول الاحتلال إكمال مخطط اقتلاعهم من أرضهم وإبعادهم عنها.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

أولاً: المعاجم.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ): لسان العرب، ط3، دار صادر - بيروت، 1414 هـ.

ثانياً: الكتب الثقافية

- إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت، 1997.
- بارود، ليلي وبحيري، مروان: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (نيكسون..فورد.. كارتر.. ريغان)، ط1، 1963م.
- تكتبرج، لكس: وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة بكر عباس، المؤسسة الدولية الفلسطينية - عمان، 2003م.
- ثابت، أحمد: الترتيبات الدولية والاقليمية لحل قضية اللاجئين، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيين الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان، 2002.
- جان، أيف أوليه: لجنة الأمم المتحدة للتوافق بشأن فلسطين (1948- 1951) حدود الرفض العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991م.
- الجندي، إبراهيم: اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشروق، 2001م.
- الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث- عمان، 1994.
- أبو سته، سليمان: حق العودة قانوني ومقدس وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، 2001.
- سلامة، سعيد: اللاجئون الفلسطينيون(قرارات واتفاقيات ومعاهدات)، ط2، دائرة شؤون اللاجئين- فلسطين، 2010.
- سيف، محمد: حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي، الدار العربية للعلوم - بيروت، 2002.
- شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، جمعية الدراسات العربية - القدس، 1985.
- الصايغ، فايز: مشروع همرشولد وقضية اللاجئين، دار الفجر الجديد- بيروت، 1959.
- عبد ربه، صلاح: اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، مركز المعلومات البديلة -القدس، 1996.
- عبد الغفار، نبيل محمود: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (اكتوبر 1973 سبتمبر 1978)، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة، 1982م.
- عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934- 1974)، منشورات المكتبة العصرية - بيروت، 1975م.
- كناعنة، شريف: الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير، مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، القدس - فلسطين، 1992.
- كناعنه، شريف: الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير، مركز اللاجئين والشتات الفلسطينيين، 2000.

- الموعد، حمد: الثواب والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، 1991م.
- اللهبي، أديب صالح: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (1948-1967م)، دار غيداء للنشر والتوزيع- عمان، 2012.
- مصالحة، نور الدين: طرد الفلسطينيين مفهوم ترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني (1882-1948)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.
- موعد، حمد: اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد الى خارطة الطريق، مركز دراسات الغد العربي- دمشق، 2003.
- نجم، رائف: التوجهات والمواقف العربية الراهنة لحل مشكلة فلسطيني الشتات، ندوة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الاوسط - عمان، 2002م.

ثالثا: الأبحاث.

- إدريس، عدنان: مستجدات سياسية خطيرة تستهدف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العوده، ط2، بحث منشور في كتاب الذكرى الستون للنكبة، 2012م.
- حمدان، عبد المنعم: أهلنا بالشتات (لنحافظ على اللغة الأم)، بحث منشور في كتاب الذكرى الثانية والستون للنكبة، دائرة شؤون اللاجئين، 2010.
- رابي، أزهار محمد عبد القادر، دور بريطانيا في تهجير الفلسطينيين واحلال اليهود مكانهم، ط1، بحث منشور في كتاب حق العوده، 2016.
- زقوت، علاء محمد أبو دية: اللجوء الفلسطيني بين الأسباب والدوافع (دراسة تحليلية للتعرف على دوافع وأسباب اللجوء الفلسطيني لعام 1948م)، بحث منشور في كتاب الذكرى الرابعة والستون للنكبة، 2012م.
- الصوراني، غازي: في ذكرى مرور أربعة وستين عاما على النكبة/احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني. معطيات و أرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2012/1/1، غزة، 2012.
- عدوان، أكرم " المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين (1948 - 2007)، غزة، 2009.
- عقروق، سامر عبده: إحياء ثقافة حق العوده. بحث منشور في كتاب الذكرى الثانية والستون للنكبة، دائرة شؤون اللاجئين، 2010م.

رابعا: المجلات.

- الأستاذ، صبحي يوسف: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2009.
- الهياجنة، عدنان: مستقبل فلسطيني الشتات: أسس التعامل مع الأطروحات الدولية وقواعده، مجلة العلوم الاجتماعية، 2002.

خامسا: مواقع الإنترنت.

- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3257>
- <http://www.palestineremembered.com/Articles/General/Story> الموسوعة الفلسطينية (الاضلاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني)، بيروت.

- <https://www.skgep.gov.ae/docs/> رسالة- التميز كن مبادراً.
- <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/> مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج،
كمال القصير.
- <http://www.qou.edu/arabic/magazine/issued15/> للاجئين الفلسطينيين وحق العودة في
السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون ، د.أيمن طلال يوسف، الجامعة
العربية الأمريكية، جنين- فلسطين.
- <https://www.palinfo.com/news/2015> دراسة بعنوان اللاجئين الفلسطينيين.. جوهر القضية
المغيب
- <http://www.mnofal.ps/ar/2004/> تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين (1964-
2004)، بقلم ممدوح نوفل.
- <https://paltoday.ps/ar/post/2> المبادرة الفرنسية أهدافها وخلفيات رفض تنيتهاو.
- <http://www.alzaytouna.net/2012> تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية
لل قضية الفلسطينية(1947-2012).
- <http://www.aljazeera.net>
- <https://pulpit.alwatanvoice.com/arti> مشاريع تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي
الإسرائيلي خلال حقبة (1982م-1990) وسياسة الأردن تجاهها بقلم: د. محمد منصور ابوركبة.
- <http://www.qudspress.com/index.php?pa>
- <https://ar.wikipedia.org/wiki/> مبادرة السلام العربية.
- <http://raseef22.com/politics/2016> / تعرّفوا على الظروف الإسرائيلية لحل القضية
الفلسطينية.

حركات اللجوء في الشرق الاوسط: التهجير القسري للفلسطينيين للأردن
أنموذجاً

د. عبد الرحيم غانم
جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

حركات اللجوء في الشرق الاوسط: التهجير القسري للفلسطينيين للأردن أنموذجاً

تعنى هذه الدراسة بعملية تهجير الفلسطينيين من السهل الساحلي الفلسطيني الأوسط من قضاء حيفا شمالاً حتى قضاء يافا جنوباً في حرب عام 1947/1948؛ حيث بدأت الحركة الصهيونية في التفكير جدياً بالتطلع إلى الاستيطان في فلسطين في أواسط القرن التاسع عشر، وألحقت القول بالفعل، وبدأت التنفيذ بتشجيع المهاجرين اليهود للتوجه إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر وبالتحديد بعد عام 1882. وبدأ التلاقي العضوي بين الحركة الصهيونية وقوى الاستعمار الغربي الذي ساند ومكن الحركة الصهيونية من أن تسير بخطوات حثيثة ومتسارعة نحو السيطرة على فلسطين عسكرياً وشرعياً حسب قرار التقسيم رقم "181" الصادر في 1947/11/29.

وكانت نقطة البداية لاحتلال فلسطين هي السيطرة على مواقع في السهل الساحلي؛ وهو ما كان ليتم دون تهجير سكانه؛ وهو ما تعنى هذه الدراسة بالبحث فيه، في محاولة لإثبات أن عمليات التهجير تمت قسراً وليست طوعاً الأمر الذي قامت عليه فكرة "الترحيل" الصهيونية كحل للمشكلين الديمغرافية والأرض اللتين كانتا تعتبران مشكلتين كبيرتين بالنسبة للحركة الصهيونية، ما دفع قيادة "اليشوف" للتخطيط لترحيل الفلسطينيين بين سنتي 1930-1948، والتي دخلت حيز التنفيذ في حرب 1948. حتى يصبح في إمكان "اليشوف" أن يدير ترحيلاً عربياً شاملاً عن الدولة اليهودية المقترحة، والتي كانت نواتها في السهل الساحلي الفلسطيني على ربوع الأفضية الفلسطينية الساحلية الثلاثة: (حيفا، طولكرم، يافا) - مستعمرة تل أبيب -.

وكان "وايزمان" "وبن غوريون" من المتحمسين لفكرة التهجير القسري للفلسطينيين في وقت مبكر، وعندما زادت الهجرة الصهيونية بشكل ملحوظ؛ وصلت إلى ما يقارب ثلث السكان إمتثلت لهاغاناه بقوتها وتنظيمها وتسليحها، لأمر بن غوريون بالاستيلاء على فلسطين عسكرياً وترحيل السكان العرب.

ولقد تباينت سياسة الطرد من منطقة إلى أخرى؛ ففي مناطق تم الطرد بأوامر مباشرة، وفي مناطق تم مهاجمة القرى، وارتكبت القوات اليهودية مجازر ومذابح بها، كما حدث في قرية الطنطورة جنوب حيفا، ورافقت عملية التطهير العرقي أعمال مشينة قامت بها القوات اليهودية من قبيل التحرش بالنساء وقتل المدنيين؛ وأسرى الحرب؛ ونهب الممتلكات الخاصة بالسكان الفلسطينيين؛ حتى توج الأمر بأن خلفت حرب عام 1948 ما يزيد على 16 ألف قتيل فلسطيني ويزيد عن عشرين 20 ألف جريح وأكثر من ثلاثة أرباع المليون مهجر يعيشون في مناطق الشتات؛ بمخيمات بؤس تفتقر لأنى الخدمات ومستلزمات الحياة الصحية الإنسانية؛ ودمرت إسرائيل أثنائها وبعيها 50% من قرى فلسطين التاريخية ضاربة كافة القوانين الدولية؛ الشرائع السماوية والأخلاق الإنسانية السوية بعرض الحائط. اتجه عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن الشقيق والدول المجاورة لفلسطين. وتحمل الأردن برحابة صدر المهجرين الفلسطينيين والعرب خلال السبعين السنة الماضية. رفضت إسرائيل التعامل مع القرار "194" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، والذي يتجاوز تعدادهم اليوم عن خمسة ملايين لاجئ ومشتت في الأقطار العربية المجاورة ودول العالم، رافضين كل مشاريع التوطين وتمسكين ومنتشبين بحق العودة.

Refugees movement in the Middle East Forced Displacement of Palestinians:

Jordan a Model

In the mid-nineteenth century the founders of the Zionist movement began to contemplate settlement in Palestine. According to the partition resolution number 181, issued on 29/11/1947, western countries supported the Zionist movement and encouraged them to take vigorous and rapid steps to colonize Palestine militarily and legitimately. The Zionists began their settlement of Palestinian land by occupying a few locations on the crucial coastal plain where residents were displaced. The objective of this study is to examine an attempt to prove that the displacement was forced, not voluntary, and that this behavior epitomizes the "migration Zionist". The migration Zionist claimed to seek a solution to the big problem (in their mind) of the Arabic demography and the land. Leader (Yishuv) and planned to deport the Palestinians between (1930 /1948). During the 1948 war, they forced Palestinian deportation from the center of the Palestinian coastal plane,

including the three coastal districts of Haifa, Tulkarem and Jaffa – (Tel Aviv colony) . Controlling the coastal plane was the initiation of occupied Palestine, and it was not intended to displace residents, so that "Yishuv" could manage the comprehensive deportation of Arabs for the proposed Jewish State. Weizmann and Ben-Gurion were enthusiastic about the forced displacement of Palestinians at early stages, according to "Haganah's" order from Ben Gorion to deport the Arab population.

The adopted policy of Palestinian expulsion varied from one region to another,;there where areas where deportation were under direct orders, and in other regions, villages were attacked, and Jewish forces committed massacres and genocide, as had occurred in the village of Tantura south of Haifa. Accompanying the process of ethnic cleansing were despicable acts of violence carried out by Jewish forces, such as sexual harassment and killing of civilians, prisoners of war, and looting of Palestinian property. These war killed more than 16,000 civilians, 20,000 were and 750,000 were displaced and forced to live in the diaspora - miserable camps that lacked minimum services and vital supplies. , Meanwhile, Israel destroyed about 50% of the villages in Palestine and ignored all international laws, and other heavenly religions, ethics and human decency. According to witnesses, it was so clear that the Zionist lies, and Israeli have a deceptive policy, that they assumed Arabs left their land voluntarily, or under order of their leader. These lies were embodied in this study in the form of oral histories. This was the Israeli justification of their refusal to deal with the resolution, "194 " of the General Assembly of the United Nations, which states the right of the Palestinians to return home and that there are more than five million Palestinian refugees in the other Arabic countries and countries of the world are refusing all the projects of resettlement or citizenships, these refugees are clinging and adhering to their right of returning home.

المقدمة

تلا التخطيط النظري تنفيذ عملي لعملية التهجير القسري والقهري لسكان فلسطين بواسطة الخطط العسكرية والتي كان أهمها الخطة "ب" "بيت" "دالت" "د" والتي وضعت في إستراتيجيتها العسكرية مهاجمة المدن والقرى الفلسطينية ،وعمل مذابح بين سكان القرى والمدن التي تكون مراكز لقرى متعددة وكان لسياسة الإرهاب في هجمات العصابات الصهيونية على القرى ومراكز التسوق والتجمع وطرق المواصلات أثر في إرهاب الفلسطينيين وإكراههم على ترك منازلهم والنجاة بأطفالهم وأنفسهم من التفجيرات والقنابل التي كانت تزرعها العصابات الصهيونية. إن حادثة الأسلحة التي كانت تحتلها العصابات الصهيونية وسياسة التواطؤ البريطانية مع الصهاينة وإغماض الأعين عن أفعالهم ومدهم بالسلاح وحمائتهم وضعف العرب الفلسطينيين مادياً والتأمر الدولي المتمثل في صدور قرار التقسيم في 1947/11/29 الذي كان له الأثر في قيام الدولة العبرية وتغيير فلسطين أثنيًا ودينيًا وديموغرافيا ،مع ما واكب من تهجير لأكثر عدد ممكن من السكان قدر ما بين 750 ألف إلى مليون فلسطيني من مدنهم وقراهم وضياعهم وملعب صباهم إلى خارج الدولة العبرية، الذي كان مجرد حلماً صهيونياً أواخر القرن التاسع عشر أصبح حقيقة سياسية عام 1948.

وبفعل سياسة الإرهاب التي انتهجتها "العصابات" الصهيونية تم تهجير أكثر من 500 قرية وموقع فلسطيني، أصبح سكانها هائمين على أوجههم بدون ملاذ ولا مأوى ولا هدى في أكبر عملية تطهير عرقي، منتشرين في أرض الشتات فيما تبقى من الأرض الفلسطينية دون احتلال "الضفة الغربية وقطاع غزة" ودول الجوار لبنان وسوريا والأردن والعراق ومصر وحاول وما زال الصهاينة والدولة العبرية جادين في تغيير المعالم الحضارية والثقافية والجغرافية واسم فلسطين من خريطة العالم السياسي بفعل سياسة التهجير القسري والاستيطان والتي كان آخرها جدار الفصل العنصري. لم يعان الفلسطينيون وحدهم من التهجير القسري بل عانت وما زالت الدول المضيفة من عمليات التهجير القسري ومن هذه الدول المملكة الأردنية الهاشمية التي استقبلت المهجرين واللاجئين برحابة صدر وكرم ضيافة وتقاسم الأردن لقمة العيش وشربة الماء مع كل من وطأت أرضه لحسه ومواقفه القومية والوطنية المشرفة ملكا وحكومة وشعباً فمواقفه القومية عبر الصراعات التي عصفت بالأمة العربية ان جاز لنا التعبير او الوطن العربي شمر جنده البواسل عن سواعدهم وكانوا أول المدافعين عن الحق العربي.

فخلال الصراع الصهيوني عام 1948 م ارتقى عدد كبير من افراد وضباط الجيش العربي الاردني شهداء على ارض فلسطين وخلال العدوان الاسرائيلي عام 1967 م على الاراضي العربية سقط العديد من الشهداء مدافعين عن القدس الشريف لتبقى مستقلة.

ويشهد للأردن دفاعه عن البوابة الشرقية للوطن العربي خلال الحرب العراقية الايرانية. لكن الاردن موارده الطبيعية من غذاء وماء محدودة وحمل فوق طاقته برحابة صدر فهو الذي استقبل اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 م والنازحين عام 1967 م والمهجرين من الحرب الاهلية في لبنان، واللاجئين من حربي الخليج الاولى والثانية وهو الذي استقبل المهاجرين واللاجئين من دول شمال افريقيا وسوريا البلد الشقيق والمجاور له بأعداد تفوق طاقته الاستيعابية. وهذا انعكس على اقتصاد الدولة والمواطن الاردني سلباً، وبقيت الدول الكبرى التي صنعت "الفوضى الخلاقة" في الشرق الاوسط متفرجة ويدها صنع السلام في الدول التي شرد اهلها منها سواء أكانت فلسطين أو غيرها ولكن تدمير مقدرات الدول المجاورة لإسرائيل يصب في الحفاظ على امنها كما يريد حلفائها في الغرب.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بما يلي:

1. ترمي هذه الدراسة إلى وصف وتحليل النوايا والتخطيط والتنفيذ الصهيوني في التهجير القسري والقهري للشعب الفلسطيني والتكرار للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.
2. تهدف الدراسة إلى بيان الأساليب الإرهابية التي اتبعتها الحركة الصهيونية لتهجير الفلسطينيين.
3. تهدف الدراسة إلى بيان الرواية الفلسطينية الشعبية للمهجرين وهي أهم المصادر الأولية التي سوف تستند إليها هذه الدراسة كمرجع أولية.
4. بيان أن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين بل هي عملية سطو وسرقة للأرض واقتلاع شعب في القرن العشرين تم تبيانها عبر مؤسسات الشرعية الدولية.

5. تهدف الدراسة إلى بيان دور الأردن الشقيق ووقوفه بجانب الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه المشروعة ويضمن له حق العودة.

6. كما تهدف الدراسة إلى تبيان الدور الإنساني الذي قامت به المملكة الأردنية الهاشمية مع اللاجئين الفلسطينيين خلال السبعين عام الماضية.

أهداف الدراسة

1. إثراء وتعزيز وتبيان الحقيقة بتجرد من وجهة نظر المهجرين من خلال وصف عملية التهجير ألقسري والقهري للفلسطينيين.
2. توثيق الرواية الشعبية الفلسطينية من خلال التاريخ الشفوي لهم للأجيال القادمة.
3. التأكيد أن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضهم لا يسقط في التقادم.

الباب الأول

يستعرض الباب من الدراسة اتجاهات التهجير والشتات ومناطق لجوء الفلسطينيين بعد تهجيرهم قسراً في حرب عام 1947-1948، سواء داخل الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، أو في خارجها بدول الجوار إلى: الأردن موضوع الدراسة، ولبنان وسوريا والعراق ومصر. ركزت الدراسة على عملية التهجير القسري إلى الأردن الشقيق المشارك في أطول حدود مشتركة مع فلسطين فشل قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في 1947/11/29 أو ما يسمى مبادرة الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية أو المشكلة العربية الإسرائيلية، وتلا هذا الفشل حرب 1948، أو ما أطلق عليه عربياً النكبة وإسرائيلياً "حرب التحرير"، التي أدت إلى تفرغ وتدمير حوالي 531 مدينة وقرية، وتهجير أكثر من 60% من الفلسطينيين العرب، وبقي هؤلاء أقرب ما يكونون من المناطق التي اقتلعوا منها، بقوة السلاح، يأملون في العودة إليها¹.

كانت عملية التهجير التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، خلال الحرب، عملية تطهير عرقي من الدرجة الأولى، فهي لم تكن عملية تهجير فحسب، بل كانت عملية تدمير لجميع البنى التحتية للمجتمع الفلسطيني وللمدينة والحضارة العربية والخصوصية الفلسطينية والموروث الحضاري للمجتمع الفلسطيني؛ فقد سلب من الفلسطينيين الأرض والوطن الذي يشكل ويكمل إنسانية الإنسان².

كان مشهد الطرد واللجوء والرحيل والترحال مروعاً؛ حيث رحل البعض على غير هدى، والبعض الآخر ذهب إلى المجهول، والقسم القليل اتجه إلى بيت قريب أو صهر أو صديق، واقترب البعض في أيام اللجوء الأولى الأرض، والتحف بالسماء، واصطلى بحرارة الشمس صيفاً، وارتجف من برودة الشتاء.. البعض تم إيواؤهم بالمدارس ودور العبادة من مساجد وكنائس، وميسور الحال

1 سليمان أبو ستة، خريطة القرى المدمرة والمهجرة حقائق وأرقام، جمعية الدراسات العربية، بيروت، 2008.
2 أحمد صدقي الدجاني، علي الدين هلال، سيد ياسين (إشراف)، "الفلسطينيون في الوطن العربي"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص143.

استأجر غرفة له في مدينة أو قرية.. لقد عانوا جميعاً من الجوع والعطش وسوء الأوضاع الصحية والنفسية³.

ويمكن تقسيم اتجاهات اللجوء إلى الجهات التالية:

1. بالنسبة لحيفا وقضائها:

تم ترحيل سكانها نحو شمال لبنان عبر البحر، وتوجه قسم منهم راجلاً إلى عكا، ومنها إلى الجليل ومن ثم إلى سوريا، والقسم الآخر توجه إلى الجنوب الشرقي إلى وادي عاره ومن ثم إلى مدينة جنين في الضفة الغربية، ثم توجه قسم منهم إلى مدينة نابلس وطولكرم والبعض الآخر اتجه إلى شرقي الأردن والعراق⁴.

2. بالنسبة لقرى قضاء طولكرم:

اتجه قسم من السكان إلى مدينة طولكرم والقرى المحيطة بها التي كان يعتقد أنها آمنة مثل قرية زيتا، علا، صيدا، باقة الشرقية، عتيل، دير الغصون، شويكة، زنابه، اكتابه، بيت ليد، عنبتا، رامين، ومجموع قرى الكفريات: كفر زباد، كفر صور، كفر عبوش، فلامية، والقليل منهم توجه إلى مدينة نابلس وعمان⁵.

3. بالنسبة ليافا وقضائها:

تم ترحيل سكان المدينة وقرى القضاء إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة، الأول: إلى الجنوب إلى قطاع غزة ومصر، والثاني: إلى الشرق إلى منطقة رام الله والبيرة وقراهما ومدينة بير زيت، فيما توجه قسم منهم إلى الشمال الشرقي حيث مدينتي طولكرم ونابلس، والثالث: إلى شرقي الأردن ومن ثم إلى العراق⁶ بعد بضعة أشهر من الترحيل، وذلك للبحث عن أسباب الرزق والعمل.

وطبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة بلغ عدد الفلسطينيين الذين أُجبروا على مغادرة بلادهم حتى 14 مايو 1948 ما لا يقل عن 900 ألف فلسطيني، وكان عدد اللاجئين في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1948 صغيراً نسبياً، لكنه تضخم واتسع نتيجة لمذبحة دير ياسين في أبريل 1948م⁷، وحسب إحصائية دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا في حرب عام 1947-1948 في العام 2009 إلى 5.5 مليون نسمة⁸، منهم أربعة ملايين و800 مسجلون في قوائم المساعدة لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

3 روايات المهجرين.

4 عبد الصمد أبو راشد، طير الكرم، ص 105. انظر : ساهرة درباس، وطن عصي على النسيان، حيفا، 1991، ص17. مجموعة من المقابلات الشفوية مع المهجرين أرشيف مركز الأبحاث جامعة بير زيت .

5 أرشيف مركز التاريخ الشفوي، مخيم نور شمس، أرشيف مكتب وكالة الغوث، مخيم طولكرم.

6 أرشيف مركز أبحاث جامعة بير زيت، مقابلات ميدانية مع عدد من المهجرين .

7 أحمد صدقي الدجاني، ص 145.

8 دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2009 .

UNRWA (الأنروا)⁹، وهناك ما يقرب من 350 ألف لاجئ في داخل إسرائيل، تم منعهم من العودة إلى قراهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام 1948¹⁰، أما من بقي من الفلسطينيين في مدنهم وقراهم في فلسطين المحتلة عام 1948 فهم حوالي 153 ألفاً¹¹.

ثانياً. مناطق اللجوء في دول الجوار:

1. المملكة الأردنية الهاشمية:

ثمة عشرة مخيمات في الضفة الشرقية للأردن اتسمت بثبات مساحتها منذ تأسيسها حتى اليوم، وهذه المخيمات هي: الزرقاء؛ إربد؛ جرش؛ البلقاء؛ الطالبية؛ حطين؛ الحصن؛ غزة؛ سوف، والبقعة، ويعود تاريخ تأسيس أربعة من هذه المخيمات إلى ما بعد حرب 1948، فيما ضمت المخيمات الباقية الأخرى نازحين.¹²

- الزرقاء:

هو المخيم الأول والأقدم بين المخيمات في الأردن، ويقع جنوب شرق مدينة الزرقاء على بعد حوالي 20 كم شمال شرق عمان، وقد أنشئ عام 1949 على مساحة 180 دونماً بنسبة 3.1% من مساحة المخيمات في الأردن، وقد بلغ عدد سكانه عند الإنشاء 8 آلاف نسمة، والمسجلون داخل المخيم حسب إحصاءات 1995 حوالي 15,025¹³، ووفق سجلات وكالة الغوث يبلغ عدد سكانه 18,000 نسمة¹⁴. وقدر عددهم 22 ألف نسمة حسب تقديرات عام 2009.

- إربد:

تأسس عام 1948، وهو يقع شمال الأردن وسط مدينة إربد، وتبلغ مساحته حوالي 750 ألف متر مربع، وقد أشرف على المخيم الصليب الأحمر الدولي حتى 1950، ثم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين منذ 1950 وحتى الآن. وفي عام 1951 أعيد بناء المخيم على مساحة تقدر بحوالي 244 ألف متر مربع شمال المدينة التي تبعد عن العاصمة عمان حوالي 90 كيلو متراً، ولقد وصل عدد سكانه إلى حوالي 4000 لاجئ سنة التأسيس، و23,085 سنة 2001، و25,000 حسب تقديرات وكالة الغوث في عام 2007¹⁵. وبلغ عدد سكانه 26,500 في عام 2009.

9 سوزان أكرم ونيري ريمبل، "الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين"، قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولية، أعمال ندوة دمشق العالمية، 6-9/9/2004، عائدون، دمشق، 2006، ص257.

10 المركز الإحصائي الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2002، رام الله فلسطين. انظر أيضاً، سجلات الانروا عام 1951، في تقرير : UN GAOR6Sess. Supp. No 16 . UN Doc . A/ 1905.30 June1951

11 تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، مصدر سابق، ص336. حسن أمون وآخرون، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، ص51-52 .

12 محمد حبش محمد: الفلسطينيون في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العلمية، 2001 صص158-160 . .

13 - محمد عبد الهادي، "المخيمات الفلسطينية في الأردن حقائق وأرقام"، صامد الاقتصادي، عمان، العدد 106، تشرين الأول 1996، ص.138-154

14 - www.panec.org سجلات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين القدس، 2007

15 سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، القدس، 2007.

- الوحدات:

أقيم المخيم في عام 1955 على مساحة 488 دونماً جنوب عمان، وكان عدد سكانه عند الإنشاء حوالي 5 آلاف نسمة ارتفع إلى 39,861 حسب إحصاءات 1995، وهو يعتبر واحداً من المخيمات التي تأسست بعد حرب عام 1948 لإيواء اللاجئين الفلسطينيين الذين تشرّدوا من ديارهم نتيجة لاحتلال أرضهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي¹⁶. ويقع هذا المخيم جنوب شرق العاصمة الأردنية عمان ، وتبلغ مساحته 488 ألف متر مربع ، ويبلغ عدد سكانه 5000 لاجئ مسجلين لدى المنظمة الدولية سنة التأسيس، ويبلغ عدد سكانه حوالي 57,071 منهم 49,034 مسجلين كلاجئين حسب إحصائيات كانون أول سبتمبر 2001. ويقدر عدد سكان المخيم في عام 2009 بـ 80 ألف نسمة.

- مخيم جبل الحسين:

تم إنشاؤه عام 1952، وتبلغ مساحته حوالي 421 ألف متر مربع، ويقع في وسط العاصمة عمان في الجهة الشمالية الغربية، وقد بلغ عدد ساكنيه عند إنشائه 8000 لاجئ، وارتفع إلى 28,060 عام 2001، ثم إلى 30,674 عام 2009، ولقد بدأ المخيم بعدة آلاف من الخيام التي بنيت بالطوب والأسمنت فيما بعد، والآن تحول إلى شبه ضاحية ومركز تجاري حيوي نظراً لموقعه المتوسط بين الأحياء السكنية¹⁷.

- سوف:

أقيم عام 1967، وهو يقع بالقرب من مدينة جرش على بعد حوالي 50 كم شمال غرب مدينة عمان، وعلى بعد 5 كم من الأثار الرومانية، وقد بلغت مساحته عند إنشائه حوالي 500 دونم، بنسبة 8.7% من مجموع مساحة المخيمات الفلسطينية في الأردن، وبلغ عدد سكانه عند الإنشاء 8 آلاف نسمة ارتفع إلى حوالي 12,193 حسب إحصاءات 1995، ثم إلى 44,911 عام 2009¹⁸.

- الطالبية:

أقيم عام 1968، وهو يقع على بعد 350 كم جنوب عمان، وبلغت مساحته 130 دونماً بنسبة 2.3%، وكان عدد سكانه عند الإنشاء حوالي 5 آلاف نسمة، وصل إلى 9,534 حسب إحصاءات 1995، ثم 13,000 عام 2009¹⁹.

- ماركا (حطين):

أقيم في عام 1968 على نفقة حكومة ألمانيا الاتحادية، وكان يطلق عليه اسم مخيم (شنلر) نسبة إلى ثيودور شنلر الذي أسهم بتقديم المعونات الخيرية والمساعدات الإنسانية لأبناء المخيم، وما زال مركزه المهني على مدخل المخيم الغربي قائماً حتى اللحظة لتدريب أبناء اللاجئين والفقراء، وهو يقع جنوب غرب الزرقاء على بعد حوالي 10 كم شمال عمان، وبلغت مساحته حوالي

16 وكيبديا الموسوعة الحره .

17 المرجع السابق نفسه .

18 وكيبديا الموسوعة الحره

www.panecs.org- 19

917 دونماً بنسبة 16% من المساحة الكلية للمخيمات الفلسطينية بالأردن، وبلغ عدد ساكنيه عند الإنشاء 15 ألف نسمة ارتفع إلى حوالي 30,580 حسب إحصاءات 1995، ثم إلى 41,237 عام 2009.²⁰

- مخيم جرش (غزة):

تأسس في عام 1968، ويقع على بعد 53 كيلومتراً إلى الشمال من عمان، و7 كيلو متر إلى الجنوب الغربي من مدينة جرش الأثرية، وتبلغ مساحته 750 ألف متر مربع، وكان في المخيم 1500 خيمة سنة التأسيس استبدلت بحوالي 2000 براكية من الاسبست أو الزينكو بين عامي 1968 و1971 بدعم من منظمة الطوارئ للشرق الأدنى التي تأسست عام 1967 بأمر من الرئيس الأمريكي آنذاك، وبلغ عدد سكانه عند نشأته 11,500، و26,323 سنة 2001 وهم: 14,434 لاجئ و11,889 نازح.²¹ ويبلغ عدد سكانه اليوم 50696.²²

- الحصن:

أقيم عام 1968م جنوب شرق محافظة إربد على مساحة تقدر بحوالي 774 دونماً، وقد بلغ عدد سكانه عند الإنشاء 12,500 نسمة، وصل إلى حوالي 16039 حسب إحصاءات عام 1995، ثم قفز عام 2009 إلى 19573.²³

- البقعة:

أقيم عام 1968 على مساحة 1400 دونماً في البقعاء على بعد 20 كم شمال غرب عمان، وبلغ عدد سكانه عند الإنشاء حوالي 26 ألف نسمة، وصل عام 1995 إلى حوالي 63,463، ثم إلى 96,100 عام 2009²⁴، ويعتبر المخيم الأكبر للاجئين الفلسطينيين الذين تركوا مخيماتهم المؤقتة التي أقيمت في منطقة غور الأردن إثر حرب عام 1967 بعد ارتفاع وتيرة المواجهات على ضفتي نهر الأردن بين جنود جيش الاحتلال الصهيوني والفدائيين الفلسطينيين.²⁵

-مخيم مادبة :

من المخيمات الفلسطينية غير الرسمية والتي تشرف عليه الحكومة الأردنية أنشأ بعد عام 1967 بعد إلغاء مخيمات الأغوار، كان عدد سكانه 6000 نسمة عام 1995، وقدر عدد سكانه 6900 في عام 2009.²⁶

20 المرجع السابق نفسه ص82

www.panecs.org- 21

22 ويبيدكا الموسعة الحرة

23 المرجع السابق نفسه

24 الموسوعة الحرة مصدر سابق .

www.panecs.org- 25

26 تامر الصمادي، " الشكل الديمغرافي في الأردن ،،مجلة العودة العدد الثامن ،السنة الأولى ، أيار /مايو 2008 ص27-35،

جدول (1) جدول إحصائي للمخيمات الفلسطينية وسكانها في المملكة الأردنية حسب تقديرات عام 2009.

المخيم	عدد السكان	مناطق القDOM، القضاء
إربد	26,500	حيفا، عكا، بيسان طبريا
الوحدات	80,000	حيفا، عكا، طولكرم، يافا، القدس، بيسان
جبل الحسين	30,674	يافا، القدس، طولكرم، بيسان
سوف	44,911	يافا، اللد، الرملة، طولكرم
الطالبية	13,000	يافا، طولكرم، حيفا، القدس
ماركا	41,257	يافا، طولكرم، الرملة، حيفا
جرش (غزة)	50,696	طولكرم، بيسان، حيفا، يافا
الحصن	19,575	حيفا، يافا، الرملة،
البقعة	96,100	حيفا، طولكرم، يافا، الرملة
مأدية	6900	السبع قرى غزة، القدس
المجموع: 10:	409,613	

يبين الجدول (1) أن غالبية سكان المخيمات في المملكة الأردنية الهاشمية قدموا من مناطق السهل الساحلي والقدس لقربها الجغرافي بالمملكة ومنطقة الخليل لصلات العشائرية بين عائلات الخليل وعائلات مدينة السلط الأردنية. كما أن قرب قرى قضاء بيسان على غور الأردن سهل انتقالهم من وإلى شرقي النهر (الأرضي الأردنية)، العلاقات الاقتصادية بين الأفضية سابقة الذكر وعمان كانت الأقوى.

المرحة الثانية لعملية الطرد عام 1967.

بدأت المرحلة الثانية من التهجير القسري أو الطرد خلال الساعات والأيام الأولى لحرب عام 1967 م وكانت الاوامر مباشرة من قبل القادة العسكريين للقوات الاسرائيلية وبالتحديد صدرت الاوامر للمدن والقرى المتاخمة للخط الاخضر. ومنها مدينة جنين وقضائها ومدينة طولكرم ومدينة قلقيلية وبعض قرى رام الله و وبعض قرى محافظة القدس والتي تم طرد اهالي ثلاث قرى منها بالكامل - يالو وعمواس وبيت نوبا - وتم تدمير القرى الثلاثة وكانت عملية الطرد مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية. اما باقي الاهالي في حافلات او شاحنات وتركهم قرب الحدود الفلسطينية الاردنية بالقرب من جسر الملل حسين "او ما يطلق عليه النبي كما حصل مع اهالي مدينة طولكرم.

27

27 عبد الرحيم ، المدور ، تذكرات سارة حنون ، منشورات مركز توثيق المجمع الفلسطينية ، جامعة بير زيت ، 1999 ، ص 23 .

بلغ عدد المهجرين أكثر من نصف مليون نسمة، اعترفت اسرائيل فقط بحوالي 300000 وأطلق عليهم اسم النازحين، عاد منهم بضع آلاف بعد الحرب عن طريق التهريب والتسلل عبر منطقة الكريمة والبعض الآخر منع من العودة واعتبر لاجئ بعد ان اجرت اسرائيل عملية احصاء وتسجيل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.²⁸

ويرى الباحث ان مصطلح (النازحين) هي كلمة مخففة عن المهجرين وحسب دراسات وزارة الخارجية الفلسطينية فقد عرف النازحون الى الاردن وبيئت اسباب نزوحهم التالي :

"النازح أو النازحون مصطلح سياسي ظهر في بداية العقود القليلة الماضية؛ من أجل تجزئ حق العودة للفلسطينيين المهجرين عن وطنهم، لذا فلا نجد إجماعاً على تعريف محدد لمصطلح النازحين، ولكن بشكل عام فإن تعبير النازحين يطلق على المهجرين الفلسطينيين عام 1967؛ لتمييزهم عن مهجري عام 1948، ومع ذلك فإن بعض هؤلاء النازحين هم ذو صفة مزدوجة، أي أنهم لاجئون ونازحون في آن واحد. فقد كان بين نازحي 1967 أعداداً من لاجئي 1948، ممن كانوا يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية نشوب حرب 1967، واضطروا للهجرة للمرة الثانية.

وقد نصت المادة 12 من إعلان المبادئ "أوسلو" على تشكيل لجنة رباعية من مصر، الأردن وإسرائيل و فلسطين، وبحث الأمور التي تهم الأطراف جميعاً، وبحث الأمور التي تهم الأطراف جميعاً، وتم إقرار تأسيس اللجنة على مستوى وزراء الخارجية كلجنة دائمة، ويتفرع منها اللجنة الرباعية على المستوى الفني للموظفين رفيعي المستوى.

وهكذا فإنه يدخل ضمن اصطلاح النازحين خمس فئات رئيسة، هي:

الفئة الأولى: هي التي نزحت مع بدء العمليات العسكرية في حرب حزيران عام 1967، وحتى بداية أول إحصاء إسرائيلي للسكان الفلسطينيين في شهر أيلول من نفس العام، وهي تشمل أيضاً سكان القرى الثلاث (عمواس، يالو، وبيت نوبا) التي أزالتها قوات الاحتلال من الوجود.

الفئة الثانية: هي التي كان مكان إقامة أفرادها العادي والدائم في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وذلك لغاية ساعات الصفر في حرب 1967، ولكنه لحظة وقوع الحرب كانوا موجودين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بشكل مؤقت، لأغراض الدراسة أو العلاج أو العمل، وحال وقوع الحرب دون تمكنهم من العودة إلى وطنهم.

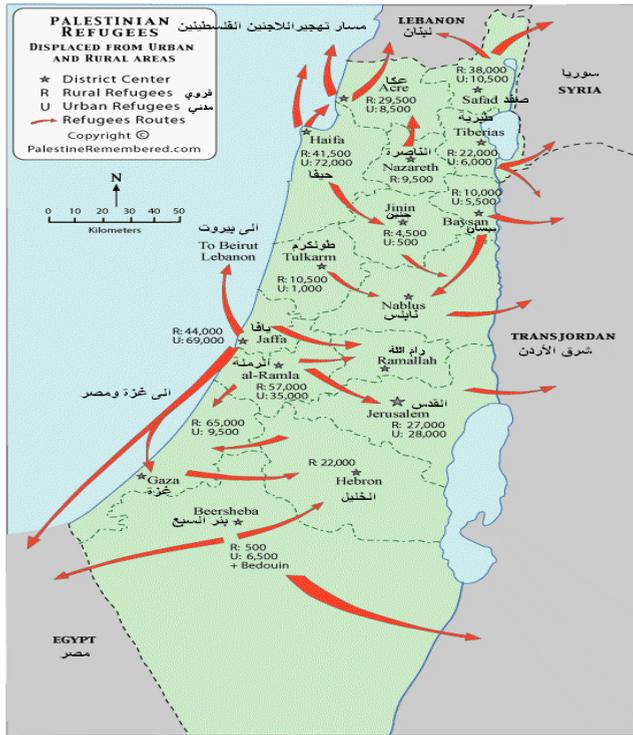
الفئة الثالثة: هي التي تشمل جميع الأشخاص الذين حالت الأوامر العسكرية والإدارية الإسرائيلية دون عودتهم لمكان إقامتهم الدائم والعال في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وذلك رغم حصولهم على بطاقات الهوية الصادرة عن سلطات الاحتلال العسكرية، وخروجهم بتصاريح أو وثائق سفر إسرائيلية، انتهت مدتها دون أن يتمكنوا من العودة.

الفئة الرابعة: هي التي تشمل كل الأشخاص الذين ابعدوا قسراً إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بأسلوب سافر ومعروف بحجج أمنية أو غيرها.

28 المرجع السابق نفسه ص 35.

الفئة الخامسة: هي التي تشمل نسل الفئات الأربعة السابقة.

ومع ذلك فإن إسرائيل أصرت على عدم التسلم بهذا التعريف للنازحين، وذلك في اجتماعات اللجنة المستمرة الرباعية، ولم تتفق على تحديد تعريف عام وشامل لكل النازحين، كما أصرت إسرائيل على موقفها في اجتماعات لجنة الخبراء المنبثقة عن اللجنة "المستمرة الرباعية"، والتي عقدت في القاهرة بتاريخ 21/2/1996 ولم تستطع الوفود إقناع الوفد الإسرائيلي بأن أحفاد النازحين ممن كانوا يقيمون في فلسطين خلال حرب 1967 هم أيضاً من النازحين، أسوة باليهود الألمان ضحايا المذابح النازية حتى عام 1945، والذين تطالب إسرائيل من ألمانيا بالتعويض عليهم وعلى أحفادهم حتى سنة 1946، كما جاء ذلك في خطاب حاييم وايزمن رئيس الدولة اليهودية أمام برلمان أوروبا في ستراسبورغ في ديسمبر 1996. وحاولت الوفود المجتمعة تجاوز هذه المعضلة ببحث المصادر التي اعتمدها كل طرف لاستيفاء معلوماته منها حول عدد النازحين إثر حرب 1967، واتفق على تخصيص الاجتماعات اللاحقة لها، لبحث هذا الموضوع، بالإضافة إلى طرق وأشكال عودتهم.²⁹



الباب الثاني:

حق العودة "من حق كل إنسان أن يغادر إلى أي بلد بما في ذلك بلده، وهذا يُعتبر حقاً طبيعياً عاماً تقتضيه ظروف الحياة والعمل ولا يحتاج إلي قرار بحرية ممارسته، بقدر ما يحتاج إلى تنظيم يكفل الفاعلية في ممارسته، وتحقيق أفضل المنافع من تلك الممارسة.

وهذا هو الجانب الذي عني به الفقه السياسي والقانوني وأولاه اهتماماً شديداً، كهدف من الأهداف الإنسانية باعتبار أن هذا الحق الذي اعتنى به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقاً جوهرياً يتمتع به الجميع تمتعاً كاملاً من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية " ³⁰.

ولقد أظهرت الممارسات الدولية أن بوسع الناس ممارسته بشكل طبيعي؛ إلا أن الفلسطينيين حُرِّموا من ممارسة هذا الحق الذي ضمنتها المواثيق الدولية والإقليمية والدساتير والقوانين الوطنية)، بسبب التعتن الإسرائيلي الذي يواجه هذا الحق بالقوة والعنف، مع العلم بأن كل دول العالم اعترفت بهذا الحق ما عدا إسرائيل.

ونصت المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " universal declaration of human rights " الذي اعتبر من إنجازات الأمم المتحدة في مجال إقرار معايير القانون الدولي على ما يلي:

1- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

2- حق كل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

"تبع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقيات جنيف 1949، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بأوضاع اللاجئين لعام 1951م، والاتفاقية الخاصة بحماية السكان الأصليين وغيرهم من السكان القبليين وإدماجهم في المجتمع العام والبلاد المستقلة، حيث أكدت المادة 12 من الاتفاقية بعدم جواز ترحيل السكان المدنيين من المناطق التي اعتادوا السكن فيها دون موافقتهم؛ إلا في الحالات المتفق عليها مع التشريع الوطني، وكذلك أكدت الاتفاقيات الإقليمية على حق المغادرة والعودة للمواطنين؛ مثل اتفاقية حقوق الإنسان بين الدول الأمريكية، واتفاقية الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما أكدت الدساتير الوطنية على حق العودة لمواطنيها، ومن بينها الدساتير العربية والأجنبية؛ ولا سيما القانون الأساسي المعدل لعام 2003م حيث تنص المادة 28 على أنه "لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرض الوطن أو حرمانه من العودة إليه أو منعه من المغادرة أو تجريده من الجنسية أو تسليمه لأية جهة أجنبية" ³¹.

حق العودة في ضوء القرارات الشرعية

تعد نكبة فلسطين محطة سوداء في تاريخ الشعب الفلسطيني، فمن ناحية تم طردهم من أرضهم بسبب المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد تاركين بيوتهم وممتلكاتهم، ومن

30 عبد الناصر الفراء، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، يوم دراسي، جامعة القس المفتوحة، 2016 ص 97، 98 .

31 الفراء، المرجع السابق، ص 96 .

ناحية ثانية تم تشريدهم وتشيتيتهم، حيث نتج عن نكبة 1948م، احتلال حوالي ثلاثة أرباع فلسطين، وتدمير 531 قرية ومدينة وتشريد 85% من السكان. وقد وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين حتى نهاية عام 2003م، 6.100.000 نسمة، منهم 4.200.000 لاجئ مسجلين لدى وكالة الغوث. يمثل اللاجئون ثلثي الشعب الفلسطيني البالغ عدده حتى نهاية عام 2003م، 9 ملايين نسمة؛ وهي من أكبر نسب اللاجئين في العالم، وتعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أكبر وأقدم وأهم مشاكل اللاجئين في العالم³².

تعريف اللاجئ الفلسطيني:

هو كل فلسطيني تم طرده وتم تهجيرته قسراً و حال أو يحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه وذريته بحق الإقامة الدائمة في وطنه الأصلي ومسقط رأسه ومنبت وجذور عائلته في فلسطين "وبكامل حقوق المواطنة فيها دون النظر إلى تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق أو طريقة حرمانه بالجوء أو النزوح أو التهجير أو الطرد أو الإبعاد أو التغييب أو التجنيس أو المنع أو استخدام أي وسيلة تحرمه من حقه في العودة. أما اتفاقية جنيف عام 1951م فقد عرفت اللاجئ بأنه كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني / يناير 1951م وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد ذلك بسبب الخوف، أو يستظل بحماية هذا البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة، أن يعود إلى ذلك البلد"³³.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 :

سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة اقرار و تطبيق حق العودة على الفلسطينيين الذين تم طردهم من أرضهم أو الذين هربوا من المجازر الإسرائيلية وذلك خوفا على ارواهم وأطفالهم من أجل ممارسة حقهم في الحياة لهذا أصدرت العديد من القرارات المتعلقة بحق العودة وأنشأت بعض الأجهزة من أجل تطبيق هذا الحق. من هذه القرارات:

1- قرار 194 "د_3" و 194 "د_5" و 513 "د_3" المتعلقة بلاجئي عامي 1948-47:

حين تبني الوفد البريطاني توصية "الكونت برنادوت" بشأن اللاجئين والتي تقدم بها في صيغة مشروع، اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم 194 "د_3" تحت عنوان: " فلسطين التقرير مرحلي لوسيط الأمم المتحدة" بتاريخ 11 كانون أول عام 1948م. كان هذا القرار محاولة شاملة لمعالجة الحالة في فلسطين، وتضمن خمس عشرة فقرة، ونص هذا القرار على تشكيل لجنة توفيق خاصة بفلسطين وتابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع

32 المرجع السابق، ص 97 . انظر (اللجنة العليا لإحياء الذكرى62 للنكبة، 2010 :15).

33 المرجع السابق، انظر خير، فاطمة، البعد الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثامنة عشرة، العدد 105، تموز . آب . أيلول 1996م ص 141.

القدس تحت النظام الدولي، وخولت اللجنة سلطة واسعة للاطلاع بالمهام التي كانت مناطة بوسيط الأمم المتحدة لفلسطين، "وقد أعلنت الفقرة 11 من القرار بعبارة جازمة أن الجمعية العامة تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم وأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عمليا ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة عن كل فقدان أو ضرر يصيب هذه الممتلكات، وعندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن تقوم الحكومات المسؤولة بالتعويض عن الخسائر والأضرار".³⁴ تعني هذه الفقرة أن الجمعية العامة قررت، أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وممتلكاتهم هي حق لهم واجب التنفيذ. "ويتعين بمقتضى مبادئ القانون الدولي أو عملا بروح الإنصاف، على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه. وتوعز إلى لجنة التوفيق تسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ودفع التعويضات لهم، وإقامة علاقات وثيقة مع مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومع الأجهزة والوكالات المناسبة في الأمم المتحدة، بحيث يؤدي ذلك إلى المصالحة والتطبيع وتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط".³⁵

الواضح أن هذا القرار؛ رغم ضعفه يمثل نوعا من الشرعية الدولية للمطالب الفلسطينية بشأن حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم مع دفع تعويضات لهم عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم، أما حول خيار السكان بين العودة أو التعويض، فهذا سوء فهم للقرار؛ لأنه لو قصد بالقرار إما العودة أو التعويض، يكون القرار قد تضمن تناقضا لأنه أقر مبدأ التنازل عن حق شخصي لا يقبل التنازل وهو حق العودة الفردي، وأيضا الحق الجماعي في العودة هو حق مطلق لا يمكن التنازل عنه، ولا يحق لأي جهة دولية أو محلية أن تفرض التنازل عن هذا الحق مقابل تعويضات؛ فالتعويضات كما يقول "الفرا 2016، هي :

- جزء من حق العودة، وهو مكمل له، ولا يتعارض معه، ودونه يكون حق العودة ناقصاً.
- جزء من حق سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه، وإقامة دولته المستقلة.
- جزء من حق التملك، الذي تكفله الشرعية الدولية، ويكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- مرتبطة بمسؤولية الطرف المعتدي؛ الذي قتل وشرذ واحتل وأبعد، وبهذا فإن من حق الطرف المتضرر أن يحصل على تعويضات.
- حق فردي لا يحق لأي جهة أن تتجاوزه أو تقفز عنه.

الباب الثالث :

الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الدول المضيفة للاجئين

إذا استعرضنا مشهد اللاجئين السوريين بعد ان استضاف الأردن اعداد كبيرة منهم رغم إمكانيات الأردن الاقتصادية المحدودة إلا ان البعد الانساني عند المملكة كان حاضراً رغم ان الفاتورة الاقتصادية كانت باهظة الثمن.

34 الموسوعة الفلسطينية، 1996 : ص 359 .

35 الفرا ، مرجع سابق ص 102، 105 .

"أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني عماد الفاخوري، اليوم الخميس، أن التكلفة المباشرة للأزمة السورية على بلاده بلغت 8.6 مليار دولار أميركي بين الأعوام 2011 و2016، وفق دراسات الأمم المتحدة، والبنك الدولي.

وقال "الفاخوري" في تصريحات صحفية، تعليقاً على التكلفة غير المباشرة للنزوح السوري "إنها تراوحت بين 3.1 و3.4 مليار دولار أميركي سنوياً، بحسب الدراسة المعدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وطالب المجتمع الدولي والدول أمانحة بضرورة الاستثمار بتقديم، وزيادة الدعم اللازم للموازنة ولخطط الاستجابة الوطنية وتقديم التمويل الميسر، رغم تصنيف الأردن كدولة متوسطة الدخل.³⁶

في دراسة" الكسندر فرنسيس نشره مركز كارينجي للشرق الاوسط بقوله: "أدت أزمة اللاجئين السوريين إلى تفاقم التحديات السياسية والاقتصادية ومعها تحديات الموارد المزمّنة في الأردن. وفيما يدخل الصراع في سورية وضعاً مديداً وتزداد وتيرة الاستياء العام والتوترات الأخرى عمد الأردن إلى الحدّ من استجابته الإنسانية. ومع ذلك تبدو جذور التحديات التي تواجه المملكة أعمق من أزمة اللاجئين وإذا ما تركت من دون معالجة فسوف تشكّل إرهاباً لحالة من عدم الاستقرار. وإذا ما أراد الأردن مواجهة التحديات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للاجئين السوريين، سيحتاج إلى زيادة الدعم الدولي.

التحديات العديدة التي تواجه الأردن

كان تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن هائلاً. فحتى حزيران/يونيو 2015، تم تسجيل أكثر من 620 ألفاً من السوريين لدى وكالة الأمم المتحدة للاجئين في الأردن. ويعيش أربعة وثمانون في المائة من هؤلاء السوريين في المجتمعات المضيفة بدلاً من مخيمات اللاجئين. أرهق اللاجئون السوريون البنية التحتية الاقتصادية والموارد في الأردن والتي كانت تعاني أصلاً من مشاكل هيكلية قبل اندلاع أزمة اللاجئين.

فقد الأردن الثقة في دعم الجهات المانحة الدولية وهو يواجه النداءات الإنسانية التي تشتكي باستمرار من نقص التمويل. ومن دون الحصول على مساعدات إضافية واستجابة مستدامة لأزمة اللاجئين سيستمر الأردن في تضيق نطاق حماية السوريين. وعليه فإن القيام بذلك سوف يزيد من مخاطر عدم الاستقرار في الأردن والمنطقة على المدى الطويل.³⁷

النتائج والتوصيات

- تعرض اللاجئون الفلسطينيون لعملية تدمير شاملة للبنى التحتية فقدوا فيها كل مقومات الحياة، فقدوا الأرض والوطن بثرواته وممتلكاته، فقدوا البيت والقرية والمدينة، وعاشوا في المخيمات في حالة بؤس وحرمان، وتأسيساً على ذلك عاشوا حالة تمزق في النسيج الاجتماعي على مستوى الأسرة والعائلة أو الحمولة والقبيلة.

<http://eldorar.com/node/106953> 36

37 الكسندا افرانيسيس، مركز كارينجي للشرق الاوسط 61296-ar-pub-2015/09/21 <http://carnegie-mec.org>

- إن عدد المهجرين الفلسطينيين ما يقارب مليون مُهجر وتدمير أكثر من 500 قرية
- تباينت اتجاهات الشتات ومناطق اللجوء وأكثرهم اتجه الى الاردن الشقيق في حربي عام 1948م وعام 1967 م.
- كان الاردن وما زال يستضيف اعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والعرب من الدول المجاورة ويتحمل الاعباء الاقتصادية لهم.
- وفي المقابل رفض اللاجئون كافة مشاريع التوطين التي بلغت 243 مشروعاً كما رفضتها القيادة السياسية للشعب الفلسطيني وما زال تمسكهم بحق العودة والتعويض قائماً استناداً لقرار رقم (194).
- حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مازال أكثر من مليون ونصف لاجئ غير مسجلين لدى الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا). وتأسيساً عليه فلا يوجد رقم دقيق لأعداد المهجرين الفلسطينيين حسب علم الباحث والأرقام الواردة تقريبية.

التوصيات

- على الدول الكبرى ومنظمات الشرعية الدولية التحرك الجاد لحل القضية الفلسطينية والضغط على اسرائيل بتطبيق القرار الأممي 194.
- العمل على عدم إنجاح المخطط الإسرائيلي الهادف إلى توطين اللاجئين في الدول التي يعيشون فيها مع رفض مبدأ التعويضات حسب المنظور الاسرائيلي.
- وقوف الجامعة العربية ومنظمة العالم الاسلامي مع الاردن اقتصاديا وسياسياً لتحمله اعباء تدفق اللاجئين عبر اراضيه منذ منتصف القرن الماضي حتى اليوم.
- على الدول الكبرى والمنظمات الدولية والإنسانية ذات الصلة المساهمة الفاعلة والحقيقية في المشاريع التنموية والإغاثة للاجئين المستضافين في الاردن.
- على الدول الكبرى والمنظمات الدولية ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية والأزمة السورية ليتسنى للاجئين العودة الى بلادهم.

المصادر والمراجع

- أرشيف مركز التاريخ الشفوي، مخيم نور شمس، أرشيف مكتب وكالة الغوث، مخيم طولكرم.
 - مجموعة من المقابلات الشفوية مع المهجرين أرشيف مركز الأبحاث جامعة بيرزيت.
 - روايات المهجرين. أرشيف المقابلات الشفوية للمهجرين، جامعة القدس المفتوحة 2003-2016.
 - المركز الإحصائي الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2002م، رام الله فلسطين.
 - اللجنة العليا لإحياء الذكرى 62 للنكبة، 2010م.
 - الموسوعة الفلسطينية قسم الدراسات، الدراسات الفلسطينية، بيروت 1996م.
 - سجلات الأتروا عام 1951م، في تقرير:
UN GAOR6Sess. Supp. No 16. UN Doc. A/ 1905.30 June1951
 - دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2009م.
 - سجلات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين القدس، 2007م.
- ### الكتب والمجلات
- أبو راشد، عبد الصمد، طيرة الكرمل اربد د، ن، د. ت.
 - أبو ستة، سليمان، خريطة القرى المدمرة والمهجرة حقائق وأرقام، جمعية الدراسات العربية، بيروت، 2008م.
 - أكرم، سوزان، وريمبل، نيري، "الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين"، قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولية، أعمال ندوة دمشق العالمية، 6-7/9/2004م، عائدون، دمشق، 2006م.
 - أمون، حسن وآخرون، العرب الفلسطينيون في إسرائيل.
 - جبارة، تيسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق، عمان، 1998م.
 - الخطيب، محمد نمر، من آثار النكبة، المطبعة العمومية، دمشق، 1951م.
 - خير، فاطمة، البعد الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثامنة عشرة، العدد 105، تموز - آب - أيلول 1996م.
 - الدجاني، أحمد صدقي، هلال، علي الدين، ياسين، سيد (إشراف)، "الفلسطينيون في الوطن العربي"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م.
 - درباس، ساهرة، وطن عصبي على النسيان، حيفا، 1991م.
 - رباح، رمزي، وفيصل، علي، اللاجئون وحق العودة، دار الشجرة للنشر، 2000م.
 - صالح، محسن محمد: أوضاع اللاجئين في لبنان، الزيتون للدراسات، ص105، بيروت، 2008م.
 - الصمادي، تامر، "الشكل الديمغرافي في الأردن، مجلة العودة العدد الثامن، السنة الأولى، أيار /مايو 2008م.
 - عبد العزيز، هشام، فلسطينيون العراق من لجوء إلى لجوء، الراية القطرية، 2008/7/9م.
 - عبد الهادي، محمد، "المخيمات الفلسطينية في الأردن حقائق وأرقام"، صامد الاقتصادي، عمان، العدد 106، تشرين الأول 1996م.

- الفراء، عبد الناصر، " حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، "يوم دراسي، جامعة القدس المفتوحة، 2016م.
- فرانسيس، الكسنداء، مركز كارينغي للشرق الاوسط.
- محمد، محمد حبش: الفلسطينيون في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العلمية، 2001م.
- المدور، عبد الرحيم، تذكرات سارة حنون، منشورات مركز توثيق المجمع الفلسطينية، جامعة بير زيت، 1999، ص 23.

الشبكة العنكبوتية:

- <http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=103>.
- http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=201&level_id=142
- <http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296>
- www.panecs.org
- <http://eldorar.com/node/106953>
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
- وزارة الخارجية الفلسطينية
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=47&Itemid=80

الولايات المتحدة الأمريكية وقضية اللاجئين الفلسطينيين 1917-1948م

أ. ناصر سعيد حمودة
جامعة القدس المفتوحة- فرع شمال غزة

الولايات المتحدة الأمريكية وقضية اللاجئين الفلسطينيين 1917-1948م

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً وخطيراً في قضية اللاجئين الفلسطينيين وترحيلهم من ديارهم منذ أن سمحت لنفسها بالموافقة على الدعم المادي للصهيونية وعلى هجرة اليهود إلى فلسطين، ومنذ تولي هارلي ترومان رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من العام 1945م استمرت سياسة بلاده لخدمة الحركة الصهيونية ففي عام 1945م طلب ترومان من كليمنت إتلي رئيس وزراء بريطانيا فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية والسماح لمائة ألف مهاجر يهودي بالهجرة إليها كذلك وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على قرار تقسيم فلسطين وحشدت كل ما لديها من طاقات من أجل إنجاز قرار التقسيم في إنشاء دولة إسرائيل ومساعدتها ووقفت بجانب دولة إسرائيل بعد حرب عام 1948م وهزيمة الجيوش العربية وهجرة الشعب الفلسطيني وقيام دولة إسرائيل والاعتراف بها. لقد هدفت هذه الدراسة أن تبين تحركات الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها ومساندتها للهجرة اليهودية إلى فلسطين وسعيها لطرد سكانها الأصليين وترحيلهم عن ديارهم، وقد قسمت هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

أولاً: المحور الأول: المسؤولية التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نشأة الصهيونية حتى عام 1942م مؤتمر بلتيمور.

ثانياً: المحور الثاني : 1942م مؤتمر بلتيمور حتى عام 1948م ارتكاب الجريمة " قيام دولة اسرائيل ". وأخيراً النتائج والتوصيات ومن تم المصادر والمراجع.

Since The United States of America financially supported the Zionist movement and the Jew's settlement in Palestine; it has played an important role in the Palestinian refugees' issue, with concern to their deportation from their homeland and settling the Jews in Palestine. Even after Harley Truman became president of The United States of America in 1945, USA continued to serve the Zionist movement. Truman requested from Clement Attlee the British Prime Minister then to open the migration doors for Jews into Palestine where a hundred thousand Jews immediately settled in Palestine. Not only, The United States of America agreed on the Partition Resolution, but also assembled all the necessary resources to pass it in the United Nations; which resulted in the establishment of the State of Israel. The United States of America stood beside Israel after the 1948 war, which resulted in the defeat of the Arab armies, the deportation of the Palestinian people and the establishment and recognition of the State of Israel. This study aims to highlight The United States of America support of the Jewish settlement in Palestine and the USA efforts to deport the Palestinians from their homeland. This study has been divided into two sections:

Firstly: since the establishment of the Zionist movement until the Baltimore Conference in 1942.

Secondly: Since the Baltimore Conference in 1942 to 1948.

Finally: The study results, recommendations and references.

المقدمة

لمأساة فلسطين تاريخ مؤسف في الأمم المتحدة وسيظل وصمة في جبينها إلى الأبد، إذا لم تتدارك موقفها وتضمن تنفيذ قراراتها التي ضربت بها إسرائيل عرض الحائط، فقد لعبت الأمم المتحدة دوراً فعالاً في سبيل إقامة إسرائيل وهي الدولة الغاصبة المعتدية التي تدعي حقاً وهمياً في أرض لا تملكها والتي استطاعت في غفلة من الضمير العالمي اغتصاب هذه الأرض وطرد سكانها الأصليين، فشردت بذلك شعباً بأكمله لأول مرة في التاريخ الحديث

لقد استخدمت الصهيونية مختلف الوسائل والأساليب لقلب الحقائق وتزييفها في المجال الدولي، لتضليل الرأي العام، وتصوير الاغتصاب العدواني الاستعماري لفلسطين بصورة مخالفة للحقيقة والواقع، مما يمكّنها من التأثير على الرأي العام العالمي تأثيراً مستمراً عن طريق ممارسة أنواع مختلفة من الضغوط في شتى المجالات.

لما كانت القضية الفلسطينية، قضية سياسية في الدرجة الأولى، إذ أنها تمثل قضية شعب أجلي عن وطنه ودياره لتحل فيهما أقلية مغتصبة، لم يترك الاستعمار وسيلة إلا واتبعها لتحقيق أطماعه فيها، ولما كانت قضية فلسطين هي قضية العدل الإنساني والكرامة البشرية "قضية حقوق"، بقدر ما هي قضية القومية العربية الأولى، ولما كانت الصهيونية والاستعمار لا يقنعان بالمنطق والحجة السليمة، فإن هذه القضية لا يمكن أن تحل إلا باللغة الوحيدة التي يفهمها الاستعمار والصهيونية على أن يتولى أبناء فلسطين وبناتها دور الطليعة في تحرير وطنهم ومن ورائهم أبناء الأمة العربية كلها.

لقد كانت الأمم المتحدة أداة طيعة في يد الدول الاستعمارية، فقد استطاعت بعض هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية استخدام هذه الأداة بطريقة مباشرة في خدمة غرضها الذي تسعى إليه وهو إقامة دولة إسرائيل لتكون رأس رمح لنفوذها في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذه الدراسة سوف يقوم الباحث بتوضيح دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة ومسئوليتها التاريخية عن دعم الصهيونية ومساعدتها لتهجير اليهود إلى فلسطين وإقامة دولتهم (إسرائيل) وطرد سكانها الأصليين العرب الفلسطينيين وتهجيرهم من ديارهم من خلال عدة محاور، هي:

المحور الأول: المسؤولية التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نشأة الصهيونية حتى عام 1942م (مؤتمر بلتيمور).

المحور الثاني: 1942م "مؤتمر بلتيمور" - 1948م "ارتكاب الجريمة" "قيام دولة إسرائيل".

مشكلة الدراسة

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين بعداً مهماً في الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948م، وكان لها تداعيات مختلفة على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في البناء الاجتماعي الفلسطيني، وقد تحملت بعض الدول الكبرى المسؤولية التاريخية عن تهجير اللاجئين الفلسطينيين ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دوراً مهماً في تأييد الصهيونية ومساعدة اليهود في الهجرة إلى فلسطين، ويتركز موضوع الدراسة حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة والموافقة على تقسيم فلسطين وطرد سكانها.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس هو: ما هو دور (مسؤولية) الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وموقفها في الأمم المتحدة ضد القضية الفلسطينية.

منهج الدراسة

تبنى الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي من خلال إلقاء الضوء على دور الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتأييد اليهود في الأمم المتحدة و في هجرتهم إلى فلسطين وحثهم على الاستيطان فيها.

أهداف الدراسة

- تركز الدراسة على المسؤولية التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
- تركز الدراسة على موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.
- إبراز واقع ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين.
- كشف وفضح الإجراءات الأمريكية وممارساتها الوحشية واللاإنسانية ومساندتها للصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وتهجيرهم من أرضه.

أهمية الدراسة

- تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي تزداد فيه الهجمة الشرسة الأمريكية ضد اللاجئين الفلسطينيين وموقفها المتصلب من القضية الفلسطينية والداعم للصهيونية وخاصة بعد مجيء الرئيس الأمريكي ترامب إلى الرئاسة الأمريكية في 2017/1/20م.
- المحور الأول: المسؤولية التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نشأة الصهيونية حتى عام 1942م (مؤتمر بلتيمور).

إدارة الرئيس الأمريكي توماس وودرو ولسون 1913-1921م

وضعت الصهيونية استراتيجية للغزو والاحتلال، رسمت معالمها في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل بسويسرا في آب/ أغسطس عام 1897م، وهكذا أصبح هدف الحركة الصهيونية خلق وطن في فلسطين للشعب اليهودي¹ والتقت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع مصالح الحركة الصهيونية في الربع الأول من القرن العشرين وخاصة عام 1917م في عهد الرئيس الأمريكي ولسون عندما كان النشاط الصهيوني فعالاً في الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة القاضي اليهودي الأمريكي الصهيوني لويس برانديس الذي استطاع أن يجند عدداً من زعماء اليهود لمصلحة الصهيونية، وأن يكتسب عطف الرئيس الأمريكي وودرو ولسون².

¹فايز الصايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، مركز الأبحاث، بيروت، عام 1956م، ص 10.

²س، ص 51.

وقد أدرك بيكو الفرنسي أن كسب اليهود في أمريكا سوف يحمل أمريكا على دخول الحرب مع الحلفاء فأرسلت فرنسا مندوباً إلى أمريكا ليؤكد لليهود فيها أن استيطان اليهود في فلسطين بعد الحرب سوف يحمي من بريطانيا وفرنسا وكذلك لعب مارك سايكس البريطاني دوراً مهماً في إقناع الوزارة البريطانية على قدرة اليهود في إقناع أمريكا لدخول الحرب¹.

ثم بلغ النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة حدّاً حمل بريطانيا على استرضائه، وعندما أصدر وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور في الثاني من نوفمبر -تشرين الثاني- 1917م وعده الشهر في رسالة وجهها إلى المليونير اليهودي اللورد روتشيلد بإقامة وطن يهودي في فلسطين، كان يتطلع إلى استرضاء يهود الولايات المتحدة على أمل توظيف نفوذهم هناك لمل الإدارة الأمريكية على تأييد بريطانيا في الحرب العالمية الأولى²، ولكن الميدان الرئيس للمفاوضات كان في بريطانيا³، ويقول وايزمان: "لقد استطعت أخذ تصريح بلفور بعد 200 مقابلة مع كبار الساسة في أمريكا وفرنسا"⁴.

علاقة الصهيونية بيهود العالم، هي علاقتها أساساً بيهود الولايات المتحدة الأمريكية والسبب واضح وبسيط، هناك حوالي 40% من يهود العالم يعيشون في أمريكا وهم طائفة قوية ونشيطة، لقد كان يهود أمريكا من نشأة الصهيونية وحتى الحرب العالمية الثانية في غالبيتهم الساحقة، عبارة عن مهاجرين جد، قدموا من روسيا القيصرية وبولونيا، وكانوا منهمكين في العمل، على التأقلم في المجتمع الأمريكي لذلك نلاحظ أنه على الرغم من كثرة عددهم فإن دورهم في النشاط الصهيوني لم يكن كبيراً في بادئ الأمر، ولكن العمل الصهيوني بين الحريين العالميتين الأولى والثانية، كان يتركز بين يهود بولونيا أولاً، يليهم يهود الولايات المتحدة الأمريكية ويأتي يهود فلسطين في المرتبة الثالثة⁵.

لقد اقتصر دور اليهود الأمريكيين في المرحلة الأولى على تقديم الدعم المادي للحركة الصهيونية، وهناك عدد ضئيل جداً منهم، هاجر إلى فلسطين⁶.

ومن الجدير بالذكر أن نص تصريح بلفور، كان قد عرض على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية التي وافقت عليه في برقية وجهها الكولونيل هاوس مستشار الرئيس الأمريكي إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 1917/10/16م (أي تمت الموافقة عليه قبل صدوره).

هذه الموافقة على تصريح بلفور الذي وعد فيه بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، بالإضافة إلى تقرير لجنة الخبراء الأمريكية حول فلسطين الذي قدم إلى الرئيس الأمريكي ولسون بناءً على

¹ محمد بديع شريف، مدخل لدراسة مطامع اليهود في فلسطين قديماً وحديثاً، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات القومية، عام 1973م، ص 124-125.

² معهد البحوث والدراسات العربية، أعمال ندوة الحركة الصهيونية والصراع العربي-الإسرائيلي في مائة عام، 2000، ص23.

³ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سبق ذكره، ص51.

⁴ الدكتور محمد بديع شريف، مرجع سبق ذكره، ص123.

⁵ شؤون فلسطينية، عدد 79- حزيران/يونيو 1978- مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية - ص25-26

⁶ المصدر السابق نفسه، ص26.

طلبه في 1919/1/12م يمكن اعتبارها بداية التماس المباشر للسياسة الأمريكية مع القضية الفلسطينية. ففي تلك الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترسم مستقبل علاقاتها مع العالم خارج القارة الأمريكية، بعد أن أدى تدخلها في الحرب العالمية الأولى إلى انتصار الحلفاء¹، كذلك الرئيس الأمريكي ولسون وافق على محتواه قبل نشره، ثم وافق عليه رسمياً وعلنياً عام 1919م².

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى برزت أمام الحلفاء مشكلة الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني والتي أعلن شعبها عن رغبتها في قيام دولة عربية واحدة مستقلة في حين كانت تقتضي مصلحة الحلفاء مجتمعين ومن بينهم أمريكا تجزئة هذا الوطن والشعب بأي ثمن لتسهيل عملية إدخاله في العلاقات الاقتصادية الامبريالية من جهة أولى، ولجعله تابعاً من جهة أخرى، إذ أن وحدته تؤدي إلى قيام دولة فتية على أرضية علاقات إنتاج معادية للعلاقات الامبريالية ومزاحمة لها، في ما يسمى اليوم ببلدان العالم الثالث وتقدمت لجنة الخبراء بعدة اقتراحات منها:

فصل فلسطين عن سوريا وقيام دولة منفصلة يُدعى يهود العالم للاستيطان فيها كي تصبح دولة يهودية تسيطرها على مصادرها الخاصة للطاقة المائية والري من على جبل حرمون (جبل الشيخ) شمالاً وإلى الشرق من نهر الأردن³.

وضع هذه الدولة تحت إشراف بريطانيا كدولة منتدبة عن عصبة الأمم ويمكن الاعتماد عليها كي تمنح اليهود ذلك المركز المميز الذي يجب الحصول عليه.

لقد مثل هذا التقرير جوهر إمكانات السياسة الأمريكية في تلك الفترة ولكنه لم يمثل طموحات الرئيس الأمريكي ولسون في أن تكون للولايات المتحدة الأمريكية حصة ما في هذه المنطقة⁴.

عقد مؤتمر السلم في باريس في مطلع عام 1919م، لتصفية تركة الحرب العالمية الأولى في ضوء خريطة سياسية جديدة تطابق الأهداف الاستعمارية للدول الكبرى المسيطرة على المؤتمر والمنتصرة في الحرب وأراد الرئيس الأمريكي ولسون وأمام تضارب المصالح الاستعمارية المتنافسة لكل من بريطانيا وفرنسا في المشرق العربي، ورغبة في إيجاد موطن قدم في التسويات النهائية أن يجري استفتاء في المنطقة العربية، التي كانت تحت حكم الأتراك من قبل، لمعرفة وجهة نظر السكان بالنسبة إلى مستقبلهم السياسي، فاقترح على المجلس الأعلى لقوات الحلفاء (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) إرسال لجنة تحقيق من دول الحلفاء إلى المشرق، للوقوف على رغبات السكان، وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح، ومع أن المجلس الأعلى لقوات الحلفاء أقر الاقتراح واختار ولسون ممثل أمريكا، فإن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا انسحبت نتيجة لتدخل اليد الصهيونية من ناحية ولأنها كانت تعرف مسبقاً أن نتيجة الاستفتاء لن تكون في مصلحتهم، فمضى ولسون في تنفيذ اقتراحه فأمر ولسون مندوبيه الدكتور هنري كنف وشارلز كرين بالسفر مع مستشاريهما لإجراء الاستفتاء (وقد

¹ شؤون فلسطينية، العدد 126، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، أيار (مايو) عام 1982، ص148.

² فلسطين وتاريخها وقضيتها، مرجع سبق ذكره، ص52.

³ شؤون فلسطينية، عدد 126، مصدر سبق ذكره، ص148-149.

⁴ المصدر السابق نفسه، ص149.

دعيت اللجنة باسم المندوبين: (لجنة كنج-كرين)¹، وقد تكونت هذه اللجنة بناءً على اقتراح قدمه الأمير فيصل في مؤتمر الصلح في باريس وتلقفه الرئيس الأمريكي ولسون. وقد زارت لجنة كنج-كرين فلسطين وسوريا ولبنان بين العاشر من حزيران (يونيو) والثامن والعشرين من آب (أغسطس) عام 1919م، واتصلت بممثلي الشعب، فكان ثمة إجماع على رفض الهجرة الصهيونية والوطن القومي اليهودي، والمطالبة باستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية².

وقد أعدت لجنة كنج-كرين تقريرها (الذي لم يُنشر إلا في عام 1922م) وذكرت فيه ما سمعته في فلسطين، وقد كان هذا التقرير والتوصيات التي تقدمت للجنة بها إلى الوفد الأمريكي، في مصلحة العرب، حيث بين التقرير رفض العرب البات للوطن القومي اليهودي، وبطلان الفكرة الصهيونية إذا قال: "ولا ينبغي لمؤتمر السلم أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ الشدة وليس من السهل الاستخفاف به، فإن جميع الموظفين الإنجليز الذين استشارتهم يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة.. وهذا في حد ذاته برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من ظلم للسكان غير اليهود.. فالإدعاء الأساسي للزعماء الصهيونيين بأن لهم حقاً في فلسطين لكونهم احتلوا قبل ألفي سنة لا يمكن الاكتراث به جدياً"³، وأوضح التقرير كذلك أن هناك تناقضاً واضحاً في ازدواجية تعهدات تصريح بلفور.. "لا يمكن إقامة دولة يهودية دون هضم خطير للحقوق السياسية والمدنية والدينية والاقتصادية للطوائف غير اليهودية في فلسطين"، وأن المشروع الصهيوني يناقض مبدأ ولسون في حرية تقرير المصير⁴.

إن تقرير لجنة كنج-كرين وتوصياتها لم تعر أي انتباه في مؤتمر السلم وذلك لأن بريطانيا وفرنسا لم تقبلتا فكرة الاستفتاء أصلاً لعلهما المسبق أن نتائجه لن تكون في مصلحة غاياتهما الاستعمارية، وأن الرئيس ولسون كان في ذلك الوقت مشغولاً في صراع مع الكونغرس (مجلس الأمة) بشأن الانضمام إلى عصبة الأمم، وهو المشروع الذي تقدم به الرئيس ورفضه الكونغرس، وبذلك أنشئت العصبة من دون الولايات المتحدة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن الحكومة الأمريكية نفسها عادت فنبت سياستها في هذا الشأن على أسس تغلبت فيها المصالح الاستعمارية على مبادئ ولسون⁵.

لم يلتفت الحلفاء إلى تقرير لجنة كنج-كرين واجتمعوا في سان ريمو (إيطاليا بتاريخ 25 نيسان/أبريل عام 1920م) وقرروا وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني على أن تلتزم بريطانيا

¹ الدكتور محمد بديع شريف، مرجع سبق ذكره، ص129.

² الموسوعة الفلسطينية (القسم الثاني) - الدراسات الخاصة في ستة مجلدات - المجلد الخامس - دراسات القضية الفلسطينية - الطبعة الأولى - بيروت-1990- ص24، وكذلك فلسطين تاريخها وقضيتها - مركز سبق ذكره - ص56 وكذلك شؤون فلسطينية عدد 126 - ص149

³ فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سبق ذكره، ص57.

⁴ المرجع السابق نفسه، ص75.

⁵ المرجع السابق نفسه، ص75.

تنفيذ تصريح بلفور رغباً عن أن التصريح مع تنفيذه مخالف لمبادئ ولسون وللوعود التي قُطعت للعرب¹.

تجدد الإشارة هنا إلى أنه كان هناك تناقض في موقف الرئيس ولسون نفسه: فهو قد اقترح الاستفتاء، لتمكين الشعب في سوريا من تقرير المصير، مع أنه كان قد وافق على تصريح بلفور قبل إعلانه، إن موافقة الرئيس الأمريكي ولسون على وعد بلفور تتعارض مع بنود الرئيس الأمريكي ولسون الأربعة عشرة والتي جاء فيها أن التسوية بعد الحرب ستكون على أساس حرية الشعوب وتقرير مصيرها².

إدارة الرئيس الأمريكي وارتر هاردينج 1921-1922م

إن تقرير لجنة كينغ-كراين لاقى معارضة شديدة من الصهاينة. لأنه أشار إلى عدم فصل فلسطين عن سوريا ولأن الصهاينة كانوا يعتمدون في حينه على بريطانيا لتحقيق حلمهم التاريخي، ولقد أهملت اقتراحات اللجنة من قبل الرئيس ولسون وتحويلها إلى زمة التاريخ³. لم يكتف الصهاينة بالتجاهل الرسمي لتقرير لجنة كينغ-كراين من قبل الإدارة الأمريكية بل صدعوا من نشاطهم في الولايات المتحدة الأمريكية حتى استطاعوا استصدار قرار من الكونغرس الأمريكي بتاريخ 1922/9/21م في عهد الرئيس وارتر هاردينج يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ويطلب من الإدارة الأمريكية العمل على ذلك بالتعاون مع بريطانيا⁴.

عصبة الأمم المتحدة وقضية اللاجئين الفلسطينيين

أعلن مشروع صك الانتداب على فلسطين من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 6 يوليو سنة 1921م وصادق عليه في 24 يوليو سنة 1922م ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر 1922م.⁵ أي أن عصبة الأمم المتحدة هي التي أيدت تطبيق وعد بلفور ومساعدة اليهود في الهجرة إلى فلسطين وتوطينهم.

إدارة الرئيس الأمريكي كالفن كوليدج 1922-1929م

وفي 1924/12/3م، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا معاهدة أكد فيها الطرفان ضرورة وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وضرورة إنجاز تحقيق وعد بلفور وإعطاء قسط من الحكم الذاتي لليهود في فلسطين، وتأكيد إعطاء صفة مؤسسة عامة لوكالة يهودية تتولى أمر التعاون مع الإدارة البريطانية والإدارة الأمريكية في جميع الشؤون الخاصة بمصلحة الشعب اليهودي وعلى الدولة المنتدبة أي بريطانيا أن تسهل بكل الوسائل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما أن على

¹ الدكتور محمد بديع شريف، مدخل لدراسة مطامع اليهود في فلسطين قديماً وحديثاً، مرجع سبق ذكره، ص29.

² المرجع السابق نفسه، ص58.

³ شؤون فلسطينية، العدد 126، مرجع سبق ذكره، ص149.

⁴ المصدر السابق نفه، ص149.

⁵ دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين، مثنان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987، دار القدس،

بريطانيا واجب استشارة الولايات المتحدة الأمريكية والحصول على موافقتها قبل القيام بأية خطوة تتعلق بمسألة فلسطين¹.

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل من بريطانيا على اعتراف بأنها شريك ولو استشاري في تحديد مستقبل فلسطين وحصل الصهاينة على ورقة ضغط دائمة على السياسة البريطانية في ما يخص مستقبلهم في فلسطين.

إدارة الرئيس الأمريكي هربرت كلارك هوفر 1929-1933م
ازداد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين².

إدارة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت 1933-1945م

وقد تجلت أهمية معاهدة سنة 1924م بين بريطانيا وأمريكا في تأمين النقلة النوعية التي حققتها السياسة الأمريكية في أوائل الأربعينيات بعد أن اضطرت بريطانيا تحت ضغط ثورة 1936م في فلسطين أن تتبنى تقرير اللجنة الملكية (لجنة بيل) الذي أوصى بتقسيم فلسطين. فما نشرت الحكومة البريطانية نتائج التقرير وأعلنت عن عزمها تبني توصياته حتى وجه الرئيس الأمريكي روزفلت في 1937/7/8م رسالة إلى المنظمة الصهيونية أعلن فيها رفض الولايات المتحدة لسياسة بريطانيا الجديدة في فلسطين وإصرار الإدارة الأمريكية على أن فلسطين بكاملها هي وطن اليهود القومي كما تبادلت وزارتا الخارجية الأمريكية والبريطانية خلال الفترة الواقعة بين 1937/7/6م و1937/8/4م عدة مذكرات اتهمت الولايات المتحدة فيها بريطانيا بالخروج عن معاهدة 1924م وعدم استشارة الولايات المتحدة كما تقضي المعاهدة بذلك³.

ومع أن بريطانيا حاولت التنصل من ذلك وتقديم تفسير مختلف للمعاهدة إلا أنها اضطرت تحت الضغط الأمريكي-الصهيوني إلى تحويل تقرير لجنة بيل إلى مجلس عصبة الأمم المتحدة التي قررت تجميده وإعادة دراسته مجدداً خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كان الصهاينة يتوجهون أكثر باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ناقلين معهم قوتهم الاقتصادية وما تفرضه بالتالي من قدرة على التحكم بإدارة الدفة السياسية للبلاد.

وأفسح تنامي قوة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً وضعف الامبرياليات الأوروبية مجال شق طريق زعامة العالم الامبريالي وبالتالي تسلمت المهام الامبريالية في الشرق الأوسط ومنها فلسطين حيث شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تواجداً أمريكياً واهتماماً متزايداً من الإدارة الأمريكية بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية⁴، وبعد موجة الهجرة الرابعة لليهود بين عام 1924-

¹ المصدر السابق نفسه، ص149.

² دار المنظومة، مجلة الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية، السعودية - من جورج

واشنطن إلى باراك أوباما، رؤساء الولايات المتحدة، تاريخ ومفاجآت، العدد 64 سنة 2010م ريسمير، ص46-49.

³ المصدر السابق نفسه، ص149.

⁴ المصدر السابق ذكره، ص150.

1932م، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسن قوانين حدت من الهجرة اليهودية إليها، من أجل أن يهاجر اليهود إلى فلسطين¹.

عمل الصهاينة على اكتساب الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) الأمريكي إلى جانبهم وكانت خطوتهم الجريئة الأكثر تأثيراً في اللجنة الأمريكية لفلسطين التي ضمت 67 شيخاً و143 نائباً، وقد ظهر أثر هذه اللجنة عندما وقع ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وعدد كبير من النواب (مع عدد أكبر من خارج الكونغرس) عريضة يطلبون فيها إنشاء جيش يهودي يحارب مع الحلفاء (كانون الأول/ديسمبر 1942م)².

المحور الثاني: 1942م "مؤتمر بلتيمور" -1948م "ارتكاب الجريمة" " قياد دولة إسرائيل"
لم يكن مؤتمر بلتيمور، مؤتمراً صهيونياً عادياً، بل هو مؤتمر فوق استثنائي، إذ يعتبر بحق ارتقاء من أحضان بريطانيا إلى أحضان أمريكا، حيث شهدت نيويورك في أيار/مايو 1942م، وتحديدًا في فندق بلتيمور عقد مؤتمر استثنائي للحركة الصهيونية حضره حوالي 600 من الصهاينة الأمريكيين و17 صهيونياً من البلاد الأخرى، وأطلقوا على هذا المؤتمر (برنامج بلتيمور) الذي اتخذ عدة قرارات كان من أهمها، فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، قيام دولة يهودية وإنشاء جيش يهودي يحارب إلى جانب الحلفاء³.

وقد أطلق بن غوريون في كلمته أمام المؤتمرين ما عبر عنه بالقول: "إن اليهود لم يعد باستطاعتهم الاعتماد على الإدارة البريطانية في تسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين⁴. ويبدو جلياً في تصريح بن غوريون، إعلان الولاء للإدارة العالمية الجديدة التي تتمثل في الولايات المتحدة، إضافة إلى أن مقررات المؤتمر، سالف الذكر، خصت الرئيس الأمريكي ترومان، بربط اسمه بفكرة "الكومنولث اليهودي في فلسطين" ومساهمة في وضع لبنات الجيش الإسرائيلي، قامت الولايات المتحدة وبمشاركة بريطانية، بتشكيل لواء يهودي، كان له علم خاص، وهو علم "إسرائيل" الآن، وقد حارب إلى جانب الحلفاء في إيطاليا واتخذت الحركة الصهيونية في هذا المؤتمر موقفاً وهو العمل على احتلال اليهود الأمريكيين كاستمرار للشعار الذي طرحه هرتسل في المؤتمر الصهيوني الثاني وهو العمل على احتلال الطوائف اليهودية⁵.

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وفي 16/3/1944م أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت في تصريح صحفي رسمي له أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعلن موافقتها أبداً على الكتاب الأبيض البريطاني لسنة 1939م، والذي يقيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واتبع الرئيس الأمريكي تصريحه هذا بحملة

¹ أسامة عبد الحق، دولة الدم والإرهاب، وثائق الاستيطان الصهيوني وجرائم المستوطنين في فلسطين، الطبعة الأولى، القاهرة، عام 2009م، ص66.

² مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سبق ذكره، ص115م.

³ توفيق أبو بكر، العلاقات الأمريكية الصهيونية 1914م-1942م، شؤون فلسطينية، العدد 121، كانون الأول-ديسمبر 1981م، ص16.

⁴ نصر شمالي، إفلاس النظرية الصهيونية، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981م، ص132.

⁵ المصدر السابق نفسه، ص137.

واسعة مؤيدة للأطماع الصهيونية في فلسطين¹، مما أجبر الملك عبد العزيز آل سعود، حليف الولايات المتحدة إلى توجيه كتاب إلى الرئيس روزفلت بتاريخ 10/3/1945م يشرح فيه حقوق العرب في فلسطين يلمح إلى أن نفاذ صبر العرب ويأسهم من مستقبلهم سيضطرانهم للدفاع عن هذه الحقوق²، وجاء جواب روزفلت على الرسالة غامضاً وفي نفس التاريخ 10/3/1945م ويتضمن أن الحكومة الأمريكية لا تتخذ قراراً في ما يختص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كل العرب واليهود³.

كذلك عرقلت الصهيونية مشروع الرئيس الأمريكي روزفلت بأن تقوم كندا، وأستراليا، ودول أمريكا الجنوبية، بفتح باب الهجرة أمام اليهود الأوروبيين، وعندما أراد الرئيس ترومان في ديسمبر عام 1945م أن تسهل الولايات المتحدة هجرة اليهود الأوروبيين إليها، قامت الصهاينة بضغوطها على الكونغرس الأمريكي، وعملت على إفشال مشروعه، كما حالت دون نجاح محاولة مشابهة، قام بها أحد أعضاء الكونغرس وهو ستراتون بل⁴.

طالب مؤتمر الحزب الجمهوري الوطني الأمريكي الذي انعقد في 27/يونيو عام 1944م بفتح أبواب فلسطين أمام اليهود للهجرة إليها وتملكهم الأراضي فيها، كما أدان المؤتمر الرئيس الأمريكي لتقصيره في الإصرار على الدولة المنتدبة على فلسطين لتنفيذ نصي وعد بلفور والانتداب بينما هو يتظاهر بتأييدهما⁵، كذلك طالب الحزب الديمقراطي الأمريكي في مؤتمره بشأن فلسطين الذي انعقد في 24 يوليو عام 1944م بأن تفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محددة ولاستعمار يهودي، واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدي إلى انشاء كومون ولث يهودي ديمقراطي هناك⁶.

إن الكونغرس الأمريكي وبتعضيد من الحزبين الجمهوري والديمقراطي كان قد اتخذ في عام 1944م قراراً بتعضيد قيام وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وتشجيع الهجرة اليهودية غير المحددة، وقيام دولة يهودية ومن الإجراءات الأولى التي اتخذها ترومان بعد تولية الرئاسة أنه أرسل إلى أوروبا لجنة برئاسة إيرل ماريسون عميد كلية الحقوق بجامعة بنسلفانيا وعضو اللجنة الحكومية المشتركة الخاصة باللاجئين -لبحث أوضاع المشردين اليهود- وقد خلص تقرير هاريسون بعد أن قام بجولته إلى تردي أوضاع اليهود الناجين من معسكرات الموت ويأسهم، وإلى أنه لا يوجد أي حل مقبول بالنسبة إلى مستقبل بعض اليهود الأوروبيين إلا في فلسطين⁷.

¹ دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين 280 وثيقة مختارة 1839-1987، 1987، ص167.

² المرجع السابق نفسه، ص168-172.

³ المرجع السابق نفسه، ص172-173.

⁴ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، الجزء الأول، عام 1975م، ص177.

⁵ دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص167م.

⁶ المرجع السابق نفسه، ص168.

⁷ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص14.

كانت الولايات المتحدة تقف ضد أي مشروع ينقل الاختصاصات إلى أهل فلسطين ويكون لهم فيه أغلبية في المجالس التشريعية أو أثر في الوجود الدولي¹.

وعلى أي حال فقد جرى تنسيق الخطط البريطانية-الأمريكية بصدور فلسطين من حيث المبدأ بتوجيه من روزفلت وتشرشل، فعلى حين أن رئيس الوزراء البريطاني كان معروفاً طيلة جيل من الزمان بتعاطفه مع أهداف الصهيونيين فإن الرئيس الأمريكي كان يعتقد أن ارتباط العرب بفلسطين ضعيف لدرجة أنه تحدث في أوائل الأربعينيات عن نقل عرب فلسطين إلى جهة أخرى، بل إنه في الحملة الانتخابية التي أدت إلى تيوئه الرئاسة للمرة الثالثة أبدى تأييده لفكرة الدولة اليهودية، وإن كانت حماسته بهذا الصدد قد خفت حدتها حين تبين مدى أثر تبني الولايات المتحدة لإقامة هذه الدولة على مصالح بلده المرتبط بالنفط العربي، خاصة وقد اقتنع بأن استدامتها لن تتحقق إلا باصطناع القوة، ولهذا وضع الخطط العريضة للوصاية على فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية، وكان روزفلت يتبع سياسة ذات وجهين في هذا المضمار²، فهو لأسباب انتخابية معروفة كان يتملق الزعماء الصهيونيين في الولايات المتحدة، وقال ترومان: "دلوني على أصوات العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، لكي أقارن بينها وبين الأصوات اليهودية"³، إلا أنه حرصاً على مصالح بلاده النامية في العالم العربي تعهد بعدم اتخاذ قرار حاسم بصدور المشكلة الفلسطينية إلا بعد التشاور مع العرب⁴، وكان موظفو مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ينبهون باستمرار إلى ضرورة عدم إغضاب العرب الذين تقع في أراضيهم آبار النفط وأبوابه ومخارجه ذات الأهمية الاستراتيجية، مما أدى إلى اتهامهم بالتحيز إلى جانب العرب ضد اليهود، بل واتهام بعضهم باللاسامية، وهو ما سجله الرئيس ترومان مراراً في مذكراته في الوقت الذي اعتقد فيه العرب أحياناً أن رجال المكتب منحازون للصهيونيين بحكم أن عملهم كان يقتضي احتكاكهم باليهود، ولم تقتصر معارضة أطماع الصهيونيين في الولايات المتحدة على رجال مكتب الشرق الأدنى، بل كان يشاركهم جهات نظرم العسكريون وبخاصة الأميرال ليهي رئيس أركان القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية في عهدي روزفلت وترومان وكذلك وزير البحرية جيمس فورستال، بالإضافة إلى الهيئات التنفيذية في شركات النفط وأعضاء مكتب المخابرات والمبشرون البروتستانت والمستشرقون في كليات الجامعات الأمريكية وكثير من الصحف والدوريات الكبرى مثل تايم ولايف والنيويورك تايمز والكرستيان ساينس مونيتور والمجلس الأمريكي لليهود الأمريكيان⁵.

اجتمع الملك عبد العزيز آل سعود مع الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت على طراد أمريكي في البحيرات المرة في قناة السويس في 15 شباط/فبراير 1945م، وجرى في الاجتماع حديث عن قضية

¹ الموسوعة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص27.

² د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين 1945-1949م، دراسة وثائقية، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، سنة 1986م، ص12-13.

³ ناهض منير الرئيس، فلسطين في الزمن الحاسم، مكتبة الأمل، غزة، الطبعة الأولى ص65.

⁴ د. أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص13.

⁵ المرجع السابق نفسه، ص13.

فلسطين وحق العرب في بلادهم، وقد أكد روزفلت للملك السعودي أنه لن يعمل شيئاً مناهضاً للعرب في فلسطين، وأن تأكيده هذا يعبر عن سياسته المقبلة كسلطة تنفيذية للولايات المتحدة الأمريكية وأن حكومة الولايات المتحدة لن تغير من سياستها الأساسية حيال فلسطين من دون مشاورات مسبقة وكاملة مع العرب واليهود¹.

إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان 1945-1952م

توفي الرئيس الأمريكي روزفلت في أبريل 1945م وخلفه نائبه هاري ترومان المعروف بميوله الصهيونية وإلى جانب تعاطف ترومان العميق مع المشردين اليهود، كان على استعداد للاستجابة لنصائح كثير من الليبراليين الموالين للصهيونية الذي كان بإمكانهم أن يزودوا الحزب الديمقراطي بالأموال والأصوات اليهودية، ومن الشخصيات التي كان لها تأثير قوي على ترومان فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية مساعدة اليهودي الصهيوني ديفد نايلز الذي سبق له العمل مع روزفلت الذي عهد إليه بشؤون اليهود والزنج والأقليات الأخرى وقد أقر ترومان نايلز في منصبه وما لبث نايلز أن أصبح أداة الاتصال بين ترومان والدوائر الصهيونية، بحيث لم يكتف ترومان كثيراً بوجهات نظر وزارتي الخارجية والدفاع اللتين نظرنا إلى المشكلة من زاوية مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وبالتالي كانتا تعارضان قيام الدولة اليهودية حرصاً على عدم إغضاب العرب².

ورث ترومان عن روزفلت سياسة فلسطينية غامضة في الوقت الذي هزت فيه مآسي اليهود الرأي العام الأمريكي عن طريق الدعاية الصهيونية والإعلام الصهيوني وهو ما استغله الصهيونيون أحسن استغلال، أن الحكومة الأمريكية في عهد ترومان لم تبادر إلى التوصل إلى سياسة فلسطينية شاملة تحظى بقبول الرأي العام في الولايات المتحدة والمشرق العربي. وكان ترومان حين التقى بتشرشل وأتلي في مؤتمر بوتسدام قد أبلغهما بأن حكومته تحبذ أن يدخل إلى فلسطين أي عدد من اليهود يمكن إسكانهم فيها سلمياً، وذلك رغم معارضتهم لاستخدام القوات الأمريكية في قمع القلاقل³.

لقد تجاوب الرئيس الأمريكي ترومان مع مطالب الهيئات الصهيونية في الولايات المتحدة وخاصة بعد تقرير هاريسون الذي نص على "لا يوجد أي حل مقبول إلى مستقبل بعض اليهود الأوروبيين إلا في فلسطين" فطالب رئيس الوزراء البريطاني أتلي في 31 أغسطس 1945م بالسماح لمائة ألف مشرد يهودي أوروبي بالهجرة إلى فلسطين دون أدنى تأخير⁴، وقد تميز رد الفعل البريطاني إزاء العرض الأمريكي ومطالبة ترومان بإدخال مائة ألف مهاجر يهودي بالبرود لأن ممتلكات الولايات المتحدة البترولية في الشرق الأوسط كانت قد نمت نمواً مذهلاً في الوقت الذي ارتخت فيه قبضة بريطانيا على المنطقة لهذا لم تكن بريطانيا بحاجة إلى تلقي نصائح أمريكية لا تضمن تقديم الأموال والقوات المسلحة، وهكذا كان رد بريطانيا على العرض الأمريكي هو اقتراح تشكيل لجنة إنجليزية-أمريكية مشتركة، ولقد أدرك في حينه الرئيس ترومان ومستشاروه خطر الاقتراح بالنسبة إلى وضع

¹ فلسطين تاريخها وقصبتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص117.

² الدكتور. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص14.

³ المصدر السابق نفسه، ص22.

⁴ د. أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص14.

أمريكا في الشرق الأوسط وبالنسبة إلى وضع الحزب الديمقراطي في أمريكا وعلى أي حال فقد وافق ترومان على الاقتراح البريطاني وقد تشكلت اللجنة المشتركة " الأنجلو أمريكية " من اثني عشر عضواً نصفهم من الإنجليز ونصفهم الآخر من الأمريكان، وفي 10/12/1945م أعلنت في واشنطن ولندن أسماء أعضاء اللجنة الأنكلو-أمريكية، وكان معظمهم غلاة المؤيدين للصهاينة¹، وأعطيت مهلة مدتها 120 يوماً لإنجاز العمل²، وللتأثير في اللجنة قبل مباشرة أعمالها اتخذ مجلس النواب والشيوخ في الولايات المتحدة قراراً بمطالبة الحكومة بالتوسط لدى دولة الانتداب لفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية مطلقة وقيام دولة يهودية ديمقراطية في فلسطين³.

اتخذ الكونغرس الأمريكي قراراً جماعياً في اجتماعه السابع والستين اعتبر فيه أن اهتمام الرئيس الأمريكي ترومان الذي خلف روزفلت بقضية فلسطين هو في محله على الإدارة الأمريكية أن تبذل مساعيها لتكون لليهود الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لليهود بالاشتراك مع سائر عناصر السكان لجعل فلسطين (كومون ولت) ديمقراطي، حيث يكون الجميع بغض النظر عن الجنس والمذهب متساويين في الحقوق⁴.

عقدت اللجنة أول اجتماع لها في واشنطن في 4 يناير 1946م، ثم أجرت مشاورات مع كل من العرب واليهود في الولايات المتحدة وبريطانيا وفلسطين والمشرق العربي وأنجزت اللجنة عملها على خير وجه وفي 20 أبريل 1944م وقع أعضاء اللجنة تقريرهم الجماعي بلوزان بسويسرا، والذي أوصت فيه بالسماح لمائة ألف يهودي بدخول فلسطين حالاً، أي خلال سنة 1946م⁵. وكان أعضاء اللجنة لا يهدفون إلى التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية على المدى البعيد بحكم إدراكهم أن هذا الحل من اختصاص الأمم المتحدة وريثة عصبة الأمم المتحدة التي أقرت الانتداب البريطاني على فلسطين وقد أعلن التقرير المبادئ التالية التي كان من المتوقع أن تحظى بموافقة عامة، هي:

1. عدم سيطرة اليهود على العرب ولا العرب على اليهود في فلسطين.
2. ألا تصبح فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.
3. أن يوفر شكل الحكومة التي ستقوم في فلسطين في نهاية المطاف -وفقاً ل ضمانات دولية- الحماية التامة للديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية في الأراضي المقدسة وأن تتم المحافظة على مصالح هذه الديانات.

¹ الموسوعة الفلسطينية

² د أحمد عبد الريم، بريطانيا وفلسطين، 1945-1949م، دراسة وثائقية، مرجع سبق ذكره، ص24.

³ الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة، المجلد الخامس، مصدر سبق ذكره، ص129.

⁴ المرجع السابق نفسه، ص173.

⁵ أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص25.

وأوضحت اللجنة أنها ترفض تقسيم فلسطين وانتهت إلى أن أي محاولة في ذلك الوقت، وفي المستقبل القريب (لإقامة دولة فلسطينية مستقلة أو دولتين فلسطينيتين مستقلتين لابد أن تؤدي إلى حرب أهلية قد تهدد السلام العالمي)¹.

وخلصت من ذلك إلى ضرورة بقاء إدارة فلسطين تحت الانتداب إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إقرار تسوية تنص على فرض الوصاية على البلاد، وكذلك أوصت بإصدار 100,000 رخصة هجرة تمنح بقدر الإمكان خلال عام 1946م وبالشكل الذي تسمح به الظروف².

لقد لاقى تقرير اللجنة ترحاب من الرئيس الأمريكي ترومان ومن وزارة الخارجية الأمريكية لأنها رأت أنه سيؤدي إلى تقدم صوب حل المشكلة³، لقد تجاهل ترومان رغبة الحكومة البريطانية في العمل المشترك وأصدر تصريحاً كتبه له مساعدا نايلز وكروم رحب فيه بما قرره اللجنة حول دخول المائة ألف يهودي إلى فلسطين⁴.

وإمعاناً في مد المظلة الأمريكية على اليهود، طلب ترومان في آب أغسطس 1945م من رئيس الوزراء البريطاني أتلي الموافقة على دخول 100 ألف لاجئ يهودي إلى فلسطين، متعهداً "بأن الولايات المتحدة سوف تضطلع بالمسؤولية المالية في نقل اللاجئين اليهود إلى فلسطين". وفي محاولة للضغط على بريطانيا لتنفيذ الرغبة الأمريكية لوح الأمريكيون باحتمال رفض الكونجرس الأمريكي قبول طلب بريطاني لقرض قيمته 3750 مليون دولار، إذا لم ترضخ الحكومة البريطانية للطلب الأمريكي⁵.

بعد أن فشل تقرير اللجنة الإنجليزية-الأمريكية شكل الرئيس الأمريكي ترومان لجنة خاصة على مستوى مجلس الوزراء لمعاونته في صياغة سياسته من وزيرى الحربية والمالية برئاسة هنري جريدي وكيل وزارة الخارجية⁶، ورغم عدم استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع بريطانيا مالياً وعسكرياً فيما يتعلق بفلسطين ورغم استياء الحكومة البريطانية بسبب ما أبداه ترومان من عدم قبول التقرير في مجموعه، بل إصراره على إدخال المائة ألف يهودي إلى فلسطين في أسرع وقت وبسبب اتجاه الأمريكان إلى التدخل في شئون فلسطين دون أن يبديوا أي استعداد للاضطلاع بمسئولية⁷ ما⁷.

وقد طارت لجنة جريدي إلى لندن حيث تباحثت مع وفد بريطاني يرأسه هربرت موريسون وبدأت المباحثات المكثفة بين الجانبين في الوقت الذي زادت فيه القلاقل في فلسطين ووصل فيه الإرهاب اليهودي مداه⁸.

¹ المرجع السابق نفسه، ص24-25.

² المرجع السابق نفسه، ص25.

³ المرجع السابق نفسه، ص28.

⁴ المرجع السابق نفسه، ص28.

⁵ المرجع السابق نفسه، ص26.

⁶ دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص175.

⁷ أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص29.

⁸ المرجع السابق نفسه، ص30.

وهناك وثيقة مرسله من السفارة الأمريكية في روما إلى وزير الخارجية الأمريكي في 29 نوفمبر عام 1946م والتي تتحدث عن المؤتمر الصحفي الذي عقده البروفسور جوهان سمير تنكو نائب رئيس الجامعة الأمريكية لتحرير فلسطين والذي تطرق فيه إلى موضوع إقامة الحكومة الفلسطينية اليهودية في المنفى والتي ستشكل في غضون أشهر قليلة في مكان ما في أوروبا وقال أيضاً: "إننا سندعو العرب للمشاركة في هذه الحكومة" وقال كذلك إن منظمته الأمريكية اليهودية تعاونت مع اللجنة العبرية للتحرير الوطني في أمر تشكيل الحكومة الفلسطينية في المنفى، وقال جوهان سمير تنكو في المؤتمر أيضاً إذا وافقت الوكالة اليهودية على المشروعات البريطانية الرامية إلى تقسيم فلسطين فإنها لن تكون قادرة على ذلك بفضل استمرار عمل المقاومة السرية الرامي إلى تحرير فلسطين الموحدة، وقال أيضاً إن منظمتي دعمت حركة المقاومة هذه بالمال وغيره¹.

وفي 1946/5/10م، قدم ممثلو كل من: السعودية، مصر، العراق، سوريا ولبنان في واشنطن مذكرة إلى دين أششون ناظر الخارجية الأمريكية، سجلوا فيها معارضة حكوماتهم لتوصية لجنة التحقيق واحتجاجها على تصريحات الرئيس الأمريكي².

وفي 1946/5/17م وجه الرئيس الأمريكي بسبب هذه الاعتراضات رسالةً إلى رؤساء هذه الدول أكد فيها أنه لن يجري أي تغيير في الوضع في فلسطين قبل إجراء مشاورات مع الزعماء العرب، وفي العشرين من الشهر نفسه، طلبت نظارة الخارجية الأمريكية من العرب واليهود أن يقدموا ردوداً رسمية على تقرير اللجنة مع الإشارة إلى أن توصيات التقرير لها صفة استشارية ولا تلزم نظارة الخارجية الأمريكية، وقبل مضي أسبوع على هذا الطلب، اجتمع الملوك والرؤساء العرب في انشاص واجتمع مجلس الجامعة العربية في بلودان بتاريخ 1946/6/8م، وقررت الحكومات العربية في كلا الاجتماعين رفضها لتوصيات لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية واعتبار الأخذ بهذه التوصيات عملاً عدائياً موجهاً ضدها³.

استطاع ترومان على أرضية المعارضة الأمريكية-الصهيونية لتوصيات اللجنة، الاستفادة من المعارضة العربية للتوصيات في إسقاط "الحجج" البريطانية التي تبنت التقرير بشدة لأنها وجدت فيه مهرباً من الضغوط الأمريكية-الصهيونية لطردها من فلسطين، مما اضطر بريطانيا للقبول بمباحثات أمريكية-بريطانية على مستوى وزاري أدت في 1946/7/26م إلى اتفاق بمشروع "غرايدي-موريسون"، عرضه هربرت موريسون في مجلس العموم البريطاني في 1946/7/31م، ويقضي بتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق هي: يهودية، عربية، القدس، والنقب، يُعطى للأولى والثانية استقلالاً ذاتياً ويجمعهما فيما بينهما ومع المنطقتين: الثالثة والرابعة نظام فيدرالي مع حكومة مركزية قوية تحت الإدارة البريطانية، واقترح المشروع إدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين في الحال⁴.

¹ د. عبد الفتاح حسن أبو علة، وثائق تاريخ فلسطين المعاصرة، السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر، عام 1987م، ص38.

² شؤون فلسطينية، العدد 126، مرجع سبق ذكره، ص151.

³ المرجع السابق نفسه، ص151.

⁴ المرجع السابق نفسه، ص151.

لكن الوكالة اليهودية رفضت المشروع في اجتماع عقده في باريس بتاريخ 1946/8/6م، وتلاها ترومان برسالة وجهها في 1946/8/12م إلى المستر أتلي رئيس وزراء بريطانيا، ضمنها رفضه لمشروع غرايدي-موريسون، كما ضمنها مقترحات جديدة كان الرئيس الأمريكي قد تبناها بعد أن عرضها عليه ناحوم غولدمان عضو الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، وهي كناية عن مشروع تقسيم تطالب فيه الوكالة اليهودية بأن يضاف إلى المنطقة المعطاة لليهود في مشروع غرايدي-موريسون الجليل بكامله والقدس والنقب والسهل الشاطئي، تملص أتلي من رد مباشر، واكتفى بإبداء أسفه لموقف الإدارة الأمريكية غير الداعم لمشروع غرايدي-موريسون، ودعا إلى عقد مؤتمر في لندن للوصول إلى حل يرضي الأطراف المتنازعة¹.

وبدعم من الولايات المتحدة، رفضت الوكالة اليهودية حضور المؤتمر الذي افتتح أعماله في 1946/9/10م، وعندما قدمت الوفود العربية مقترحات جماعية، تؤدي إلى أن تكون فلسطين دولة موحدة ذات دستور ديمقراطي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية عربية-بريطانية لدرس المقترحات، أدلى الرئيس الأمريكي بتصريح في 1946/10/4م رفض فيه هذه المقترحات التي سماها مشروع الاستقلال الإقليمي، وأعلن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع المقدم من قبل الوكالة اليهودية (مشروع غولدن)².

وعندما استأنف مؤتمر لندن أعماله في 1947/1/27م، رفضت بريطانيا المشروع العربي وتقدمت بمقترحات دعيت خطة بيفن، أرسلت منها نسخة إلى الوكالة اليهودية، وتقضي بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانية لمدة خمس سنوات تنتهياً خلالها للاستقلال على أساس خطة مشروع غرايدي-موريسون ودخول 100 ألف يهودي خلال السنوات الخمس إلى فلسطين.

رفضت الوكالة اليهودية (الغائبة) بدعم أمريكي المقترحات البريطانية وطالبت بإقامة دولة يهودية على كل فلسطين، من نهر الأردن حتى البحر ومن الناقورة حتى سيناء³.

أمام رفض الوفود العربية من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى، وجدت بريطانيا والولايات المتحدة أن الحل الأمثل لهذه المشكلة، مع حفظ مصالح بريطانيا في العالم العربي، وهو تحويل القضية إلى الأمم المتحدة، حيث يمكن إسباغ شرعية دولية على القرارات التي تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا تمريرها بحكم نفوذها على مجموعة كبيرة من الدول الصغيرة الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.

هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وقضية اللاجئين الفلسطينيين

وقد تجلّى النفوذ الأمريكي على هذه الهيئة، في الفترة الواقعة بين 26 و1947/11/29م، أي في هذه الأيام الثلاثة التي سبقت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم: ففي 1947/11/25م قدمت اللجنة المؤقتة (أدهوك) المشروع الذي اقترحتة اللجنة الفرعية الأولى، التي ضمت الولايات المتحدة والذي يقضي بتقسيم فلسطين، إلى الجمعية العامة للتصويت عليه في

¹ المرجع السابق نفسه، ص 151.

² المرجع السابق نفسه، ص 152.

³ المرجع السابق نفسه، ص 152.

1947/11/26م، ولكن الولايات المتحدة طلبت تأجيل التصويت إلى 1947/11/29م، لأنها وجدت أن النتيجة المتوقعة للتصويت ليست لصالح المنظمة اليهودية، واستطاعت خلال الأيام الثلاثة ممارسة ضغوط كافية أدت إلى حصول المشروع على الأكثرية اللازمة في جلسة التصويت، التي صدرت عن الأمم المتحدة بقرار رقم (181) الدورة 2 بتاريخ 1947/11/29م، والتوصية بخطة تقسيم فلسطين¹، وبعد التصويت مباشرة أعلن موشي شرتوك، رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية، عن شكره الخاصة للولايات المتحدة على الجهود التي بذلتها لإنقاذ نتيجة التصويت².

وقد قيم دافيد هورفيتس "David Horowitz" أحد ممثلي الوكالة اليهودية لدى المنظمة الدولية دور واشنطن في عملية التقسيم فقال: "وضعت الولايات المتحدة ثقل نفوذها في الساعة الأخيرة تقريباً ولا بد من إرجاع الفضل في نتيجة التصويت النهائي إلى هذه الحقيقة"³.

لقد أفلح اليهود حقيقة في استمالة الرئيس الأمريكي ترومان لصالحهم، حتى أن وزير الخارجية الأمريكي مارشال أبلغ نائبه روبرت لوفيت في 1948/2/29م أن الرئيس أكد له أنه سيدعم أية سياسة يعتقد أنها سليمة - وطبعاً سليمة أي لمصالح اليهود - وبدء العمل على صياغة مشروع الوصاية في فلسطين، لعرضه على الأمم المتحدة، وطلب استبدال التقسيم به، يسير على قدم وساق، وهو ينص على استبدال التقسيم بوصاية بريطانيا على فلسطين فضلاً عن الهجرة. وحين فشل مشروع الوصاية، وفي تشرين الأول/أكتوبر 1947م، أعلن وفد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة تأييده الرسمي لمشروع تقسيم فلسطين، حيث تم ذلك بأمر مباشر من الرئيس ترومان، وزاد أعضاء الوفد الأمريكي فقاموا بالضغط الفعال على بعض الحكومات الغربية، بغرض التصويت لصالح القرار⁴.

وحين أقر مشروع التقسيم، دعت مذكرة طمانة تقدم بها مكتب الوكالة اليهودية في نيويورك 30 كانون الأول/ديسمبر 1947م، المسؤولين الأمريكيين على عدم القلق على مصالح أمريكا النفطية في العالم العربي نتيجة لردود الفعل التي قد تترتب على تأييدها لمشروع التقسيم.

ولم يقتصر دور أمريكا، على تأييد قرار التقسيم، بل زهبت أبعد من ذلك، حيث مارست ضغوطات خرافية على العديد من الدول التي كان موقفها معارضاً للتقسيم في بداية الأمر مثل الصين وتايلاند وهايتي والفلبين وأثيوبيا واليونان، لتغيير موقفها لصالح إقرار التقسيم، وقد أفلحت في ذلك مع العديد من الدول، وقد يكون الاستهجان من علاقة الصهاينة والولايات المتحدة غير مبرر إذا ما علمنا أن من أسباب هذا الدعم اللامتناهي⁵:

¹ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي، المجلد الأول، عام 1947-1974م، بيروت، الطبعة الثالثة، عام 1993م، ص4.

² شؤون فلسطينية، العدد126، مرجع سبق ذكره، ص152.

³ الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، مصدر سبق ذكره، ص23.

⁴ عبد القادر ياسين، مشروعات التسوية إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، شؤون عربية، العدد33-43، تشرين الثاني-كانون الأول 1983م، ص60.

⁵ المرجع السابق نفسه، ص60.

- تعالي حدة الصراع بين الولايات المتحدة وبريطانيا ومحاولة الأولى احتلال أماكن نفوذ الثانية، والشرق الأوسط هو واحد من هذه الميادين المهمة.
- الدخول الأمريكي القوي إلى ميدان الصراع في الشرق الأوسط.
- التلكؤ البريطاني، كما يدعوه الصهاينة، في تحقيق أحلام اليهود.
- جلاء الصورة بالنسبة للصهاينة والارتقاء بأحضان أمريكا.
- الارتهان البريطاني للقرار الأمريكي، بسبب سيف الديون المسلط على بريطانيا من قبل الولايات المتحدة.

وقد كان الدخول الأمريكي التدريجي إلى المنطقة نتيجة لعدة أسباب لعل من أهمها، قيام الحرب بين محوري الشرق والغرب، وما تلا ذلك من محاولات القوتين العظميين رسم حدودهما الجيو-سياسية على العالم¹.

وطبعاً كان من أولويات أمريكا في المنطقة تكوين إسرائيل قوية منيعة، وعصا غليظة للتلويح بها عند الضرورة، ولم تكن الولايات المتحدة بحاجة للتبرير للعرب، فقد أوضحت رسالة أرسلها ترومان للملك عبد العزيز آل سعود عام 1948م، أعلن فيها صراحة أن السياسة الأمريكية الخاصة بفلسطين تنسجم مع أهداف الصهيونية.

ويبدو في هذه الرسالة الالتزام التاريخي العلني حيال اليهود، وليس من قبيل الصدفة أن يجمع وزير المالية الأمريكي آنذاك بين منصبه كوزير وكونه رئيس لجنة جمع المساعدات لدولة "إسرائيل" المقبلة².

وفي 15 آذار/مارس 1948م، وبعد اشتعال فتيل المعارك في فلسطين، دعت الولايات المتحدة إلى عقد هدنة بين الطرفين، وتبنى الرئيس ترومان في تلك الأسابيع فكرة وضع فلسطين تحت الوصاية، فنارت ثائرة أمريكا كلها في وجهه، وبدأ الحشد الصهيوني حتى على المستوى الشعبي، الجماهيري، فهدد العمال اليهود بالإضراب، وأعلن في أمريكا عن تشكيل "فرقة جورج واشنطن"، من المتطوعين الأمريكيين للقتال جانب اليهود في فلسطين، هذا فضلاً عن وفود الوساطات وأصحاب رؤوس الأموال اليهود، التي أمت البيت الأبيض لإقناع الرئيس ترومان العدول عن مقترحه والرضوخ لتقسيم فلسطين. وبدأ تنفيذ مشروع التقسيم، واستعدت القوات البريطانية للرحيل، وحين أعلن عن قيام دولة فلسطين في 14 أيار/مايو 1948م، أرسل الرئيس ترومان اعترافه بإسرائيل، بعد إحدى عشر دقيقة من إعلان قيامها، كما بادر إلى تعيين أحد غلاة المتحمسين للصهيونية "جيمس مكدونالد" أول سفير لدى تل أبيب³.

وبعد انتهاء الحرب، وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1948م، تقدمت بريطانيا مع الصين بمشروع قرار يدعو إسرائيل للانسحاب من النقب، غير أن الرئيس ترومان أجاب: "إنني أرغب في تقديم المساعدة لبناء دولة قوية غنية، حرة، ديمقراطية، ومستقلة في فلسطين، إسرائيل يجب أن تكون

¹ جمال خليل، الصهيونية تحت المظلة الأمريكية الوحيدة، العدد 82، ص13.

² خالد القشطيني، الدول الكبرى وعام النكبة، شؤون عربية، كانون الأول/ديسمبر عام 1988م، ص30.

³ المرجع السابق نفسه، ص32.

كبيرة، حرة وقوية بدرجة كافية تمكن شعبها من الشعور بالأمان والكفاية". وزاد ترومان في مغالته فأرسل في 1948/11/29م أي بعد عام من قرار التقسيم إلى وايزمن يعرب عن معارضة أي محاولة لاستعادة النقب من "إسرائيل"، أو إجراء أي تغيير في الحدود، دون موافقته، وبعد ذلك بيومين أفتتح ترومان خارجيته بتحويل الاعتراف الواقعي بإسرائيل إلى اعتراف قانوني وفتح سفارة لها، وأكد على ضرورة عدم تعديل الحدود، أو إعادة أي أرض للعرب، كما رفض فكري حق العودة والتعويض، وصرح بضرورة التفكير في رفع الحظر عن تزويد إسرائيل بالسلاح¹.

لقد حدث التغيير، وفي موقف اليهود الأمريكيين من الصهيونية كما يبدو خلال الحرب العالمية الثانية، ويعود هذا التغيير إلى تغير موقف الحركة الصهيونية منهم، والواقع أن هذا التغيير قد حصل نتيجة فقدان المستودع البشري في أوروبا الشرقية، الذي ضاع في الدوامة النازية، وربما يشكل مؤتمر بلتيمور الذي عقد في أمريكا في نهاية عام 1942م "والذي أعلن فيه عن النية في إقامة كومونولث يهودي في فلسطين، نقطة تحول خطيرة لأنه نص على تسلم السلطة في فلسطين للوكالة اليهودية"².

وفي الفترة الممتدة بين عامي 1942م و1948م بذلت الحركة الصهيونية جهوداً كبيرة للسيطرة على يهود أمريكا، فقد أحرزت الصهيونية نجاحات كبيرة في هذا المجال، أهمها عزل جميع المنظمات اليهودية غير الصهيونية، ولقد لعب هذا الإنجاز دوراً في القرار الذي اتخذته ترومان بالاعتراف بإسرائيل عام 1948م، ومن ذلك الوقت بدأت تتكون العلاقة الأمريكية الإسرائيلية³. في الفترة التي أعقبت قرار التقسيم، وحتى آذار/مارس 1948م، حاولت الولايات المتحدة عبر اتصالات مع الدول العربية امتصاص رداً الفعل، ولكنها حين تيقنت من إصرار هذه الدول على خوض المعركة فور انسحاب بريطانيا من فلسطين، ولم يكن الميزان العسكري في المنطقة لصالح الصهاينة، حاولت كسب الوقت عن طريق إعادة نظر شكلية في قرار التقسيم وتأجيل تنفيذه بعض الوقت، فأعلن وارن أوستن مندوبها في مجلس الأمن بتاريخ 1948/3/19م إلغاء قرار التقسيم عام 1947م واقترح وضع فلسطين مؤقتاً تحت وصاية مجلس الأمن حتى تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بذلك في جلسة خاصة، ودعا العرب واليهود إلى إجراء هدنة، وناشد بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية⁴.

وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأمريكي، لكن الوكالة اليهودية رفضت نظام الوصاية كبديل عن التقسيم، كما رفضه العرب، وبادرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى إعلان موقفها من نظام الوصاية في 1948/4/12م وأعلنت معارضته "لأنه مؤقت سيكسب اليهود منه قوة ووقتاً، وفيه إضاعة لفرصة تفوق العرب الحاضر في القتال تفوقاً ظن أنه قضي أو سيقضي على التقسيم" أما

¹ المرجع السابق نفسه، ص33.

² المرجع السابق نفسه، ص26.

³ المرجع السابق نفسه، ص27.

⁴ دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص181-182.

بالنسبة للهدنة، فقد اشترطت اللجنة السياسية للموافقة عليها حل الهاغاناة ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح¹.

وبدأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة نقاش القضية الفلسطينية بناءً لدعوة مجلس الأمن في 1948/4/16م، وفي العشرين منه تقدم المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة مستر وارن أوستن باقتراحات وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة².

وفي 1948/5/14م وقبل أن تختتم الجمعية أعمالها بالموافقة على اقتراح جديد للمندوب الأمريكي يقضي بتعيين وسيط تعيينه الدول الكبرى للمساهمة في حل مشكلة فلسطين، أعلن بن-غوريون عن قيام "دولة إسرائيل"، وسارع رئيس الولايات المتحدة ترومان إلى الاعتراف بإسرائيل بعد 11 دقيقة فقط من الإعلان بل صدر الاعتراف قبل أن تطلبه حكومة إسرائيل المؤقتة³، وذلك في الوقت نفسه الذي كان فيه المندوب الأمريكي يناقش اقتراح حل المشكلة عن طريق وسيط والعودة إلى نظام الوصاية.

بل إن المفارقة الغربية التي حدثت أثناء إعلان بن غوريون قيام "دولة إسرائيل" أن أمريكا اعترفت بدولة إسرائيل قبل إعلان بن غوريون بسبب الاختلاف في التوقيت بين الشرق والغرب، وقد درجت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على انتهاج سياسة دعم إسرائيل تقويتها ضد العرب والمصالح العربية⁴.

أعلنت الدول العربية في بيان بثته كافة الإذاعات العربية عن زحف جيوشها إلى فلسطين، وفي أيام قليلة، منيت المنظمات الصهيونية بهزائم متلاحقة أدت إلى أن تطلب الولايات المتحدة وبريطانيا وقف إطلاق النار ففرض مجلس الأمن الدولي في 11 حزيران/يونيو 1948م الهدنة لمدة أربعة أسابيع⁵، واستطاعتنا فرضه بما لهما من نفوذ تحت حجة السماح للوسيط الدولي بلعب الدور المنوط به. ومع أن هذه الهدنة لم تطل، فقد استطاعت الدولتان تأمين صهيوني عسكري وخلق تخاذل عربي على صعيد الحكومات المسئولة.

وكانت هيئة الأمم المتحدة قد عينت الكونت فولكا برنادوت وسيطاً للإشراف على تنفيذ التقسيم وأصدرت قرار يحمل رقم 186 بتاريخ 14 أيار/مايو 1948م بتعيين وسيط دولي⁶، الذي اتصل بالعرب واليهود وتوصل إلى اقتراح أرسله إلى هيئة الأمم المتحدة ولكن اليهود اغتالوا الوسيط الدولي، ولما نشرت مقترحات برنادوت وجد أنها في صالح العرب⁷، ثم تعين خلفاً له المستر باناش الذي رفع القضية إلى مجلس الأمن فقرر المجلس في 1948/11/16م دعوة الأطراف المتنازعة إلى

¹ شؤون فلسطينية، العدد 126، مرجع سبق ذكره، ص153.

² دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص182.

³ الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، مرجع سبق ذكره، ص23.

⁴ ناهض منير الرئيس، فلسطين في الزمن الحاسم، مرجع سبق ذكره، ص65.

⁵ الدكتور محمد بدیع الشريف، مرجع سبق ذكره، ص155.

⁶ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص16.

⁷ الدكتور محمد بدیع الشريف، مرجع سبق ذكره، ص156.

عقد هدنة¹. وأدت سياسة الدعم الفعال للصهاينة والمماطلة والتسويق وإظهار الصداقة للعرب من قبل الولايات المتحدة إلى نتائج 1948م، أو ما سُمي في حينه بالنكبة.

في 1948/12/11م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (194) الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، حيث نصت الفقرة (11) من القرار على التالي: "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة" ورغم ما يمثله القرار (149) من قيمة قانونية على المستوى الدولي في تأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، إلا أنه يبقى قراراً لتأكيد الحق ولكنه لم يأت بالحق².

حق العودة حق غير قابل للتصرف، مستمد من القانون الدولي المعترف به عالمياً، فق العودة مكفول بمواد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في 10 ديسمبر 1948م، إذ تنص الفقرة الثانية من المادة 13 على الآتي: "لكل فرد حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده"³.

إن الموقف الأمريكي المساند للصهيونية أولاً والذي ساعد في إنشاء دولة إسرائيل ثانياً، لم يكن إلا البداية في طريق الدعم الكامل لمخطط الحركة الصهيونية منذ وجودها وحتى يومنا هذا بثبات وقوة وتصاعد مذهل من حيث الجوهر إذ لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً وخطيراً على العرب والقضية الفلسطينية حيث كانت وراء فرض اتفاقيات الهدنة الدائمة التي وقعتها إسرائيل مع دول المواجهة العربية مصر ولبنان والأردن وسوريا بعد ما تيقنت واشنطن أن إسرائيل أفادت من فترة الهدنة الأولى واستولت على أرض لم تكن مخصصة لها بموجب قرار التقسيم حتى بعد اتفاقيات الهدنة الدائمة في عام 1949م مثل أم الرشراش التي جعلتها إسرائيل ميناء إيلات وفتحت لها بذلك ممراً على خليج العقبة⁴.

وفي النهاية كان من المستحيل أن يتحقق الحلم الصهيوني في إقامة دولة إسرائيل لولا الدعم البريطاني وإصدار وعد بلفور ولولا تبني الولايات المتحدة الأمريكية للحركة الصهيونية وخاصة بعد مؤتمر بلتيمور عام 1942م وإعطاؤها كل الوسائل والمال اللازمين لإقامة الدولة والموافقة على قرار تقسيم فلسطين وحث كل الطاقات له.

¹ المرجع السابق نفسه، ص 155-165.

² ناهض زقوت، اللاجئين الفلسطينيون ذاكرة وطن لا ينسى، منشورات اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة، دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، 2011، ص 18.

³ مؤتمر حق العودة، دليل حق العودة، 2004، ص 6.

⁴ الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، مصدر سبق ذكره، ص 23.

³ معهد البحوث والدراسات العربية، أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة، 27-29/12/1997م.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تغلغت في مسار الصراع الصهيوني العربي والقضية الفلسطينية لأسباب ومحددات متباينة وهي قوى كانت لها، وما تزال تصوراتها لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار سياستها الاستراتيجية تجاه الشرق الأوسط بيئة للجوء الفلسطيني الإقليمية. كان ولا يزال لقضية اللاجئين الفلسطينيين حساسيتها الواضحة وكيفية التعامل معها وتسويتها وطرح العديد من البدائل والمشاريع والمقترحات العربية والإقليمية والدولية من أجل تهيئة البيئة العربية والإقليمية والدولية اللازمة لتثبيت الكيان الصهيوني.

الخاتمة

تعرض الدراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية ومسئوليتها التاريخية من قضية اللاجئين الفلسطينيين من عام 1917 حتى عام 1948م، ودورها في خدمة اليهود حتى قيام دولتهم اسرائيل عام 1948م وترحيل الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، كذلك تعرض موقف المنظمات الدولية وخاصة عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة.

أوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على احتواء الصراع العربي الاسرائيلي، وبالتالي جوهره المتمثل بالقضية الفلسطينية وذلك لتحقيق الأهداف المختلفة، وفي مقدمتها الحفاظ على المصالح الأمريكية الشرق أوسطية أولاً والحفاظ على أمنها ثانياً.

يعتبر موقف الإدارات الأمريكية من قضية اللاجئين انعكاساً لمدى العلاقة مع اسرائيل، فكلما توطدت العلاقة معها، تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ويمكن القول إنه منذ تولي الرئيس الأمريكي هاري ترومان رئاسة أمريكا عام 1945م بقيت القضية الفلسطينية ومن بينها قضية اللاجئين الفلسطينيين أسيرة الصراع الدائر بين قوى الضغط المؤيدة لإسرائيل والإدارات الأمريكية المتعاقبة لجهة دعم المواقف الإسرائيلية في مستويات مختلفة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. قبل نشوء الحركة الصهيونية بأكثر من نصف قرن روج الاستعمار في المشرق العربي، لمقولة "فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" درءً لخطورة قيام دولة عربية قوية نواتها مصر وبلاد الشام، تضاهي الدول القومية الأوروبية الناشئة آنذاك.
2. شاركت الولايات المتحدة إسرائيل في بذل المساعي من أجل توطين اللاجئين الفلسطينيين في غير أرضهم ولكن كل مشاريع التوطين التي عرضت باءت بالفشل بسبب المقاومة الشعبية الواسعة لتلك القرارات وبسبب إصرار اللاجئين على حقهم في العودة إلى ديارهم.
3. الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم من ديارهم.
4. الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ساعدت الحركة الصهيونية واليهود في الهجرة إلى فلسطين.
5. الولايات المتحدة الأمريكية هي التي ساعدت في قيام دولة اسرائيل وحمائيتها.
6. عدم وحدة الدول العربية وتفككها ساعد في قيام دولة إسرائيل.
7. تسعى إسرائيل اليوم لإلغاء القرار 194 او ما يترتب عليه، وإلغاء صفة اللاجئ، بالاستناد إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية.

8. ما زالت إسرائيل تصر على رفضها لقرارات الشرعية الدولية والمواثيق العالمية التي تكفل حق عودة اللاجئين، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص المادة 13 منه "لكل امرئ الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده" وأن حق العودة هو حق من حقوق الإنسان التي لا تموت بالتقادم.

9. عصبة الأمم المتحدة هي المسؤولة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

10. الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المسؤولة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية وما ترتب عليها.

ومن أهم توصيات الدراسة:

1. وحدة الشعب الفلسطيني تحت قيادة واحدة لأن الوحدة الوطنية ووضع حد للانقسام المدمر يشكلان السلاح الأمضى لحماية القضية الفلسطينية.

2. دعوة الفلسطينيين واستنهاض هممهم في الشتات من أجل تنظيم لجان اللاجئين وربطها بإطار كل عملية وطنية خشية تدويها وإلغاء هويتها الوطنية وتهميش حقها في العودة.

3. الحفاظ على الذاكرة التاريخية بتبني مركزاً للتاريخ الشفوي وإجراء المقابلات مع من ترك أرضه تحت القوة.

4. التصدي لكل المشاريع الاستعمارية الصهيونية التي تهدف لطمس مشكلة اللاجئين وتوطينهم خارج فلسطين.

5. يجب على المفاوض الفلسطيني إعطاء مشكلة اللاجئين حق الأولوية لأنها لب المشكلة الفلسطينية وبدونها لن يكون حل ولا سلام دائم.

6. توعية الطلاب والطالبات في المدارس والجامعات الفلسطينية بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وتوعيتهم أيضاً بالقرارات الدولية وخاصة قرار 194 من خلال مناهج فلسطينية وعقد الندوات والمؤتمرات الدولية التي تبين وتوضح مشكلة اللاجئين.

7. يجب عدم فتح المجال أمام المؤسسات أو الهيئات الإقليمية أو الدولية للبحث في مشكلة اللاجئين وتحويلها من حق العودة إلى مشكلة إنسانية اجتماعية اقتصادية صحية يجب حلها.

8. تطوير اللجان الشعبية في المخيمات لرفع وعي الجماهير وإشراكهم في التوعية الجماهيرية بمشكلة اللاجئين وإطلاق اسم المدن والقرى الفلسطينية التي هجر أهلها على أسماء المدن والقرى العربية والفلسطينية والتذكير بها.

9. الاتصال بالمؤسسات والجمعيات والهيئات الإقليمية والدولية وكسب مناصرتها لصالح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة وتقرير المصير.

10. مطالبة الدول العربية كلها بأن تعامل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في أراضيها معاملة أبناءها مع المحافظة على كياناتهم وشخصيتهم المستقلة ليظلوا الرمز الحي للجريمة التي حلت بوطنهم.

- 11.مطالبة الدول العربية بتقديم المساعدات المادية والخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية للاجئين بالقدر الذي يضمن تأهيل أبناء فلسطين تأهيلاً كاملاً، في جميع نواحي الحياة العصرية وكذلك تقديم المنح الدراسية السنوية لهم في الجامعات العربية.
- 12.مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالعمل على تعيين قيم دولي للإشراف على ممتلكات النازحين الفلسطينيين العرب عن ديارهم في المنطقة المحتلة، وتسليم ريع هذه الممتلكات إلى شعب فلسطين.
- 13.دعم أجهزة الإعلام العربية والفلسطينية، ووضع الخطة الكفيلة بتمكينها من القيام بمهامها حسبما تتطلب الظروف في كل بلد عربي على حدة لدعم قضية اللاجئين ومدى قدرة هذه الأجهزة على القيام بالأعباء المنوطة بها في المجال الخارجي وعلى الصعيد القومي بحيث تتحمل مسئولية التوعية والتعبئة القومية.

المصادر والمراجع

1. أسامة عبد الحق، دولة الدم والإرهاب، وثائق الاستيطان الصهيوني وجرائم المستوطنين في فلسطين، الطبعة الأولى، القاهرة، عام 2009م.
2. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة، المجلد الخامس والسادس، دراسات القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، عام 1990م.
3. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، الجزء الأول، عام 1975م.
4. توفيق أبو بكر، العلاقات الأمريكية الصهيونية 1914م-1942م، شؤون فلسطينية، العدد 121، كانون الأول-ديسمبر 1981م.
5. جمال خليل، الصهيونية تحت المظلة الأمريكية الوحيدة، العدد 82.
6. خالد القشطيني، الدول الكبرى وعام النكبة، شؤون عربية، كانون الأول/ديسمبر عام 1988م.
7. دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987م، عام 1987م.
8. أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين 1945-1949م، دراسة وثائقية، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، سنة 1986م.
9. محمد بديع شريف، مدخل لدراسة مطامع اليهود في فلسطين قديماً وحديثاً، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات القومية، عام 1973م.
10. عبد الفتاح أبو علبه، وثنائق تاريخ فلسطين المعاصرة، السعودية، الرياض، دار المريخ، عام 1987م.
11. شؤون فلسطينية، العدد 79، حزيران/يونيو 1978م، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.
12. شؤون فلسطينية، العدد 126، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، أيار (مايو) عام 1982.
13. عبد القادر ياسين، مشروعات التسوية إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، شؤون عربية، العدد 33-43، تشرين الثاني-كانون الأول 1983م.
14. فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الناشر: المكتبة الجامعية، نابلس.
15. فايز الصايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، مركز الأبحاث، بيروت، عام 1956م.
16. معهد البحوث والدراسات العربية، أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منظمة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة، 27-29/12/1997-1998م.
17. معهد البحوث والدراسات العربية، أعمال ندوة الحركة الصهيونية والصراع العربي - الإسرائيلي في مائة عام، عام 2000م.
18. مؤتمر حق العودة، دليل حق العودة، عام 2004.
19. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، عام 1974-1947م، بيروت، الطبعة الثالثة، عام 1993م.
20. ناهض منير الرئيس، فلسطين في الزمن الحاسم، مكتبة الأمل، غزة، الطبعة الأولى.
21. ناهض زقوت، اللاجئين الفلسطينيين ذاكرة وطن لا ينسى، منشورات اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة، دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، عام 2011م.
22. نصر شمالي، إفلاس النظرية الصهيونية، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981، عام 2000م.

متطلبات مواجهة مشكلة اللاجئين في إفريقيا

د. عبد اللطيف دحية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

متطلبات مواجهة مشكلة اللاجئين في إفريقيا

قدّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في آخر إحصائية لها أن عدد اللاجئين في أفريقيا، قد تجاوز 12 مليون نسمة، وقالت المنظمة أن الوضع العام للاجئين في العالم، بما في ذلك الدول الأفريقية كارثي، حيث غالبا ما يترك اللاجئون بلادهم ليذهبوا إلى البلدان الأكثر فقرا في العالم، هذه الدراسة تهدف لتوضيح أهم الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة، لذلك تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول تحدثنا عن الحلول المعتمدة في بلد المنشأ، وفي الجزء الثاني عالجنا الحلول المعتمدة في دولة اللجوء، وفي الجزء الثالث تحدثنا عن الحلول المعتمدة على مستوى المجتمع الدولي، في الختام نقدم النتائج والتوصيات المقترحة.

Requirements for confrontation the refugee problem in Africa

The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) estimated in its latest statistics that the number of refugees in Africa exceeded 12 million, the organization said that the general situation of refugees in the African countries is catastrophic since these refugees often leave their countries, head to the poorest countries in the world, this study has to clarify the most important solutions in place to limit this phenomenon, so it has been divided into Three parts in the first part we discussed the solutions adopted at the country of origin level, and in the second part we discussed the solutions adopted at the level of the State of refuge and in the third part Solutions adopted at the international community level. In conclusion, we present the results and recommendations proposed.

مقدمة

لا شك أن المتتبع للتطور التاريخي لمشكلة اللجوء يجد أنها قديمة قدم الوجود الإنساني في حد ذاته وليست وليدة القرن العشرين، إنها تمتد عبر تاريخ البشرية الطويل المليء بالاضطهاد والظلم وكل المشاكل المسببة أساسا للجوء، وما يمكن قوله هو أن هذه المشكلة من أهم المشكلات وأكثرها خطورة، في عالمنا المعاصر، ذلك أن اللاجئين ليسوا مجرد مجموعة من الأجانب، يقيمون داخل إقليم دولة معينة، ولكنهم يمثلون عبئا اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وأمنيا، على الدولة المضيفة، والتي غالبا ما تكون هي نفسها في وضع اقتصادي صعب (خاصة في إفريقيا وآسيا)، ناهيك عن نوعية اللاجئين، التي يمثل فيها الأطفال والنساء حوالي 80%.

تشير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أحد آخر الإحصائيات ضمن تقريرها لعام 2015 أن عدد اللاجئين في صحراء جنوب إفريقيا يفوق 18 مليون¹، وأكدت المنظمة أن الوضع العام للاجئين في دول العالم عامة، وفي الدول الإفريقية خاصة، وضع مزر إن لم نقل مأساوي، فاللاجئون الأفارقة وفي الغالب الأعم، يتركون بلدانهم ليلجأوا إلى أشد البلدان فقرا، وبصفة عامة، فقد استطاعت دول اللجوء في بداية الظاهرة، توفير أوضاع معيشية ملائمة للاجئين، حيث تمتع العديد منهم بقدر من الأمن السياسي، والاجتماعي مع توفير فرص العمل والاعتماد على الذات، بل أنه في بعض الحالات، استطاع اللاجئين الحصول على حق الإقامة الدائم في دولة اللجوء، إلا أنه مع تزايد أعداد اللاجئين لم تعد دول اللجوء تستطيع توفير مثل هذه الخدمات، خاصة منذ ثمانينيات القرن العشرين.

غير أن أهم ما يمكن التساؤل عنه هو : ما هي أنجع الحلول للحد من ظاهرة اللجوء هذه ؟

و بغية الإجابة على هذه الإشكالية نقسم دراستنا هذه إلى ثلاثة مباحث وفق الآتي:

- المبحث الأول: الحلول المتبعة على مستوى دولة المنشأ.
- المبحث الثاني: الحلول المتبعة على مستوى دولة الملجأ.
- المبحث الثالث: الحلول المتبعة على مستوى المجتمع الدولي.
- المبحث الأول : الحلول المتبعة بمشاركة دولة المنشأ.

إن الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين هو عودتهم الاختيارية، إلى بلدانهم الأصل فرديا أو جماعيا وهو ما تم النص عليه في وثيقة أديس أبابا 1994²، إلا أن العودة وإن كانت تمثل الحل الأمثل،

¹ - أنظر للمزيد من المعلومات حول الإحصائيات موقع مفوضية الأمم لشؤون اللاجئين على الرابط التالي:

<http://www.unhcr.org/africa.html>

² - نص التوصية رقم 15 من وثيقة أديس أبابا بشأن اللاجئين والتشريد القسري للسكان في إفريقيا:

«الحلول من أجل اللاجئين:

أ) إعادة اللاجئين - تظل عودة اللاجئين اختيارياً إلى بلادهم الأصلية هي الحل الأمثل - طالما كان ذلك ممكناً، وفي هذا الصدد فإن الندوة تشير بارتياح إلى أن عقد اتفاق سلام في موزمبيق في أكتوبر 1992 قد فتح الطريق لعودة أكثر من مليون لاجئ موزمبيق إلى وطنهم، وعلاوة على ذلك فإن إمكانية إيجاد حلول للاجئين من خلال العودة -في أقاليم أخرى- تبدو مباشرة...»

فهي تصطدم بمعوقات كثيرة ترتبط في الأساس بالوضع القائم في الدولة الأصل، والذي كان السبب الرئيس في ظاهرة اللجوء.

يستخدم القانون الدولي مصطلح العائد، للدلالة على الشخص الذي كان لاجئاً، ولكنه عاد حديثاً إلى بلده الأصل. ويقرر اللاجئ العودة إلى وطنه، في العادة لأن التهديد، أو الخطر الذي دفعه إلى مغادرة محل إقامته المعتادة، قد تلاشى بدرجة كبيرة، أو أن الخطر في مكان اللجوء، قد غدا أكبر من خطر العودة إلى الوطن. وقد يشجع على العودة في كثير من الأحيان، إنتهاء الحرب الأهلية، أو إستبدال حكومة قمعية قائمة¹.

وعليه نتناول ذلك في:

المطلب الأول: أنواع العودة .

المطلب الثاني: شروط العودة .

المطلب الثالث: دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة اللاجئين إلى أوطانهم .

المطلب الأول : أنواع العودة

في إطار عملية إعادة أو عودة اللاجئين، من دولة الملجأ إلى أوطانهم، كشف العمل الدولي، عن نهجين متباينين في تعامله مع هذه الظاهرة²، فنجد العودة الاختيارية للاجئين إلى أوطانهم، أي بإرادتهم الحرة، ورغبتهم الصادقة في ذلك، وهو ما يتماشى والقانون الدولي للاجئين، وهناك نوع ثان تلجأ إليه الدول، رغم تأكيد القانون الدولي على رفضه، وهو العودة بالإكراه، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

الفرع الأول: العودة الإختيارية (الترحيل الإختياري)

وهو عودة اللاجئين إلى وطنهم إرادياً إما فرادى أو جماعات. ويعتبر الحل الأمثل، لكنه يبقى رهنا بموافقة كل من اللاجئين ،أو بعضهم والأهم هو موافقة الدولة الأصل على عودتهم .وهو إلى ذلك صعب التحقيق ،إلا في حالات لاجئي المناطق غير المستقلة، بحصولها على الإستقلال وتغير الظروف التي دفعت الأفراد إلى مغادرة وطنهم .كما حدث بالنسبة للاجئي الجزائر، الذين بمجرد إنتهاء حرب التحرير الوطنية سنة 1962 عادوا كلهم إلى وطنهم³ .

فالعودة الطوعية إذا تعني أنه بعد استعراض جميع المعلومات عن الظروف في البلد الأصل، يقرر اللاجئون بحرية العودة إلى بلدهم. وهم يقررون ذلك عندما لا يكون هناك خطر يتهدهم، أو قد يقررون العودة لأسباب سياسية، أو عائلية. وتعتبر مسألة الطوعية أو الاختيار عنصراً رئيساً في

¹ - أنظر: رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالعائدين والمشردين داخليا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ص 3. - www.ohchr.org/Documents/Publications/training7chapt1115ar.pdf

² - عزيزة محمد علي بدر، «اللاجئون وتحديات التنمية في الصحراء الإفريقية الكبرى منظور جغرافي بيئي» مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد الأول، السنة 2002، ص 266.

³ - حورية مجاهد، مرجع سابق، ص 106 .

عودة اللاجئين إلى وطنهم. إن لا يجب بأي حال إجبارهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية. ولا أن يمنعوا من العودة إليها¹.

وقد تناولت إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969، مسألة إعادة الطوعية للوطن، وأكدت على أهميتها من جهة، وعلى وجوب أن تكون طوعية من جهة أخرى²، فقد نصت المادة الخامسة والتي جاءت تحت عنوان الترحيل الإختياري، في فقرتها الأولى على وجوب إحترام هذا الأمر³.

الفرع الثاني: العودة بالإكراه

وهو قيام سلطات دولة الملجأ، بإعادة اللاجئين قسرا إلى بلدانهم الأصلية، كما حدث في العديد من الدول الإفريقية مثل: غانا التي أعادت سنة 1969، 20 ألف نيجيري، وقامت أوغندا سنة 1982، بترحيل 4500 لاجئ رواندي، وطردت الغابون سنة 1978، 10 آلاف بينيني، كما أصدرت نيجيريا في 1983/01/17 قرارا بإنهاء وجود حوالي 3 ملايين أجنبي في البلاد وفيهم الكثير من اللاجئين من دول إفريقية متعددة⁴.

كذلك بالنسبة لعودة اللاجئين الإرادية إلى دولتهم الأصلية، فهي وإن كانت تبدو في الظاهر كذلك فإنها في الحقيقة عودة بالإجبار أو الإكراه نتيجة للظروف القاسية، التي يحياها اللاجئين في المخيمات. خاصة، والتي يفضلون فيها العودة إلى بلادهم، ولو لم تتغير الظروف على البقاء في بلدان اللجوء. فاللاجئون في هذه الحالة يعودون إلى مناطق إنتهت منها الحروب لكن السلام فيها هش، والبنية الأساسية ضعيفة ووضع حقوق الإنسان غير مستقر... فالأمر الذي أدى أو دفع بهؤلاء للعودة ليس لتحسن الظروف وإنما نتيجة المعاناة القاسية والمعادية التي يلقاها اللاجئين في البلد المضيف مما يجعلهم يعتبرون العودة أقل شرا⁵.

وفي منطقة القرن الإفريقي، أكدت بعض التقارير إلى أن الترحيل الطوعي للاجئين الصوماليين، كان يشجعه التخفيض المتعمد لكميات الأغذية الموردة للمخيمات⁶. وقد نصت إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969، على عدم إجبار اللاجئين على العودة المادة 1/5. كذلك التوصية رقم 15 من وثيقة أديس أبابا 1994. البند «22- تستنكر الندوة المحاولات التي قامت بها بعض الحكومات في إفريقيا وخارجها لإعادة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية ضد رغبتهم - بما في ذلك الأماكن التي تمثل خطراً على سلامتهم.» والتوصية رقم 17 التي تنص صراحة على بعض الضغوطات التي تمارسها دولة الملجأ على اللاجئين لإجبارهم على العودة.» تشجيعاً على عودة اللاجئين - يجب احترام مبدأ

¹ - حماية اللاجئين، دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية، مركز الأهرامات، القاهرة، دون طبعة أو سنة نشر، ص60.

² - أكدت مبدأ العودة الطوعية للوطن عدة توصيات دولية منها قرار الجمعية العامة رقم: A/RES/51/75(1997)

وكذلك قرار اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين رقم (1985). A/40/12/ADD.

³ - المادة 1/5 على: تحترم حالة الترحيل الإختياري بصفة أساسية في كافة الحالات ولا يتم ترحيل أي لاجئ ضد إرادته.

⁴ - إيمان فرج: التطورات الجديدة لمشكلة اللاجئين في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد72، 1982، ص155-158.

⁵ - إيريك فيلر، الحماية الدولية للاجئين: خمسون عاما على الحماية تحديات الحماية في الماضي والحاضر والمستقبل»

المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2001، ص 141 .

⁶ - تيم آلن: « الأمم المتحدة وعودة السكان المبعدين إلى أوطانهم » المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 35،

الاختيارية الوارد تفصيله في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969 في كافة الأوقات، ولا يجب على الحكومات أن تلجأ إلى الترحيل الإجباري للاجئين مهما كانت الأسباب، وبالإضافة إلى ذلك - لا يجب إعادة اللاجئين إلى حيث يتعرضون للخطر، ويعد منع توزيع الطعام في معسكرات اللاجئين إجبارهم على العودة إلى بلادهم حيث يكونون ما زالوا في حاجة إلى الحماية مخالفة صارخة لقانون اللاجئين والمبدأ المتفق عليه بشأن العودة اختيارياً».

المطلب الثاني : شروط العودة

يمكن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم لعدة أسباب:

- في حالة تغير الظروف في البلد الذي هربوا منه.
- كما يجوز لدولة الملجأ تشجيع العودة في حال عدم تمكنها من تحمل الأعباء التي يمثلها اللاجئون.
- كما يجوز إجبارهم بسبب الضغوط المختلفة¹.

إن هذه العودة مهما كانت أسبابها لا بد فيها من مراعاة العديد من الشروط، والتي نصت عليها إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969²، والوثائق الدولية الأخرى. هذه الشروط تتمثل في:

الفرع الأول: العودة الطوعية: أي لا بد من الإرادة الحرة غير المتأثرة بأي ضغط. (المادة 1/5 من إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969). وأن تحترم جميع الأطراف الطبيعة الطوعية للعودة إلى الوطن كاملاً وأن يكون هناك تحسن عام وشامل في حالة بلد المنشأ، لأجل أن تكون العودة بسلام وكرامة ممكنة للغالبية العظمى من اللاجئين: أي أن يعود اللاجئون في ظروف سلامة قانونية، (مثل العفو العام تأكيد السلطات العامة في البلد الأصل، بتوفير أمن الشخص وسلامته، وعدم التمييز، وعدم التعرض للاضطهاد أو العقاب عند العودة) والسلامة البدنية والتي تتمثل في: (الحماية من الهجمات المسلحة ونزع الألغام من الطرق والمستوطنات). والأمن العادي بما في ذلك تيسير الوصول إلى الأرض وسبل الرزق. كما يجب عدم تعريض العائد للمعاملة القاسية أو المهينة، ويجب

¹ - فرانسواز بوشيه، القاموس العملي للقانون الإنساني، ترجمة محمد مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، 2005، ص 125.

² - وهو ما نصت عليه المادة 5 من إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969 في الفقرات 2، 3، 4، 5، على:

2- تتخذ دولة اللجوء - بالتعاون مع البلد الأصلي - الترتيبات الملائمة لعودة اللاجئين الذين يطلبون الترحيل بشكل آمن.

3- تسهل دولة المنشأ - عند استقبال اللاجئين العائدين - إعادة توطينهم، وتمنحهم الحقوق والامتيازات الكاملة لمواطني الدولة ويخضعون لنفس الالتزامات.

4- لا يعاقب اللاجئون الذين يعودون اختيارياً إلى بلادهم بأي حال من الأحوال بسبب تركهم بلادهم للأسباب التي نجم عنها وضعهم كلاجئين، وعند الضرورة - تقدم مناقشة من خلال وسائل الإعلام المحلية، ومن خلال الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية يدعو فيها اللاجئين إلى العودة للوطن، ويؤكد أن الظروف الجديدة التي تسود بلادهم الأصلي تمكنهم من العودة دون خطر، وأنهم سيستأنفون حياة عادية وآمنة دون خوف من العقاب، وأن نص مثل هذه المناشدة يجب أن تبلغ إلى اللاجئين، وتفسر لهم بوضوح من قبل الدولة التي لجؤوا إليها.

5- تقدم إلى اللاجئين الذين يقررون بمحض حريتهم العودة إلى وطنهم - نتيجة لمثل هذه التأكيدات أو من تلقاء أنفسهم - كل مساعدة ممكنة من قبل الدولة التي لجؤوا إليها، وبلدهم الأصلي، والوكالات التطوعية، والمنظمات الدولية، والمنظمات فيما بين الحكومات لتسهيل عودتهم.»

أن تتوفر لهم العودة دون شروط ودون فصل بين أفراد الأسرة الواحدة، وأن يعاملوا بالاحترام وبالقبول الكامل من جانب سلطاتهم الوطنية بما في ذلك استعادة حقوقهم كاملة .
الفرع الثاني: أن يتوافر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصول حر دون عائق إلى اللاجئين والعائدين وتدرج -حينما يكون ممكنا- أحكام وشروط العودة في إتفاق رسمي بين المفوضية والسلطات المعنية¹، على أن يضمن مشاركة اللاجئين في إتخاذ القرارات المتعلقة بعودتهم : التوصية رقم 19 . « يجب أن يسمح للاجئين أن يشاركوا في القرارات التي تتعلق بعودتهم...».

المطلب الثالث : دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة اللاجئين إلى أوطانهم² .

لقد جاء في ديباجة إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969 البند 11 مايلى : « واقتناعاً بأن فعالية الإجراءات التي تمت التوصية بها في هذه الإتفاقية، لحل مشكلة اللاجئين في إفريقيا، تتطلب حتماً التعاون المستمر والوثيق بين منظمة الوحدة الإفريقية ومكتب الأمم المتحدة للمفوضية العليا للاجئين،» إن دور المفوضية في مساعدة الدول في حل مشكلات اللاجئين، دور أساسي وفعال .ولا يمكن للدول الإفريقية الإستغناء عنه. وقد جاء في المادة 1/08 من الإتفاقية«1- تتعاون الدول الأعضاء مع مكتب الأمم المتحدة للمفوضية العليا للاجئين» .

ويمكن تلخيص دور المفوضية فيما يخص الإعادة في الأعمال التالية :

- مراقبة الصفة الطوعية لعودة اللاجئين إلى الوطن .
- تشجيع خلق ظروف تسهل العودة الطوعية للوطن بشكل آمن وبكرامة.ومتابعة أوضاع الأشخاص العائدين .

- تنسيق مساعدة المنظمات الدولية في هذا المجال .

- الحصول على ضمانات رسمية لسلامة اللاجئين العائدين³ .

فالمفوضية تعمل على تشجيع العودة الطوعية، وتسهيلها إذا رأت أن الظروف تسمح بذلك. كما تقدم منحاً للسفر، أو منحاً عينية كما حدث عند نقل 41000 لاجئ إلى ناميبيا عن طريق الجو. وهي تقدم المساعدة للعائدين، وتوفر النقل للمحتاجين، كما هو الحال حين عودة 1.7 مليون لاجئ موزمبيقي في منتصف سنة 1993⁴ .

¹ - حماية اللاجئين، دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية، مرجع سابق، ص 61 .

² - تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهازاً فرعياً للجمعية العامة للأمم المتحدة تأسست سنة 1949 وبدأت العمل سنة 1951 مقرها الرئيسي في جنيف يعمل لديها حالياً حوالي 6235 موظفاً. لمزيد من التفاصيل حول دور المفوضية في حماية اللاجئين أنظر :

- حافظ العلوي « مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين » أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996، تحرير أحمد الرشيدى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، طبعة أولى، 1997، ص 115-123.

³ - فرانسواز سولينيه بوشيه « القاموس العملي للقانون الإنساني » مرجع سابق، ص 126 .

⁴ - كريم الأتاسي: «الحلول لأزمات اللاجئين» أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996، تحرير أحمد الرشيدى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، طبعة أولى، 1997، ص 137.

المبحث الثاني : الحلول المتبعة بمشاركة دولة الملجأ.

يعتبر دور دولة الملجأ في إيجاد الحلول لمشاكل اللاجئين، دوراً أساسياً ومحورياً، وهو يتراوح بين الحماية المؤقتة، والتي تتمثل في منح حق اللجوء إلى الأفراد الهاربين من الإضطهاد، والخائفين على حياتهم وسلامتهم. والحماية الدائمة والمتمثلة في إدماج هؤلاء اللاجئين، في مواطني الدولة بحيث يكون لهم ما لمواطني الدولة، وعليهم ما على المواطنين. أو منحهم الجنسية، وبالتالي يصبحون مواطنين عاديين. وعليه نتناول ذلك في:

- المطلب الأول : الاندماج في بلد اللجوء.

- المطلب الثاني : التجنيس.

- المطلب الثالث : دور المفوضية في المساعدة على الاندماج في بلد اللجوء.

المطلب الأول: الاندماج في بلد اللجوء.

ويطلق عليه بالإستيطان التلقائي، أو البدائي، ويعني هجرة اللاجئ إلى دولة مجاورة، عبر الحدود وغالبا ما يكون لاجئا، إلى بقية أفراد عشيرته، أو قبيلته التي قسمتها الحدود. بمعنى آخر أن هذا لا يترتب عليه تغير في البيئة التقليدية، التي عاشها اللاجئ. ويتم عندما يجد اللاجئ في البلد التي رحل إليها : الأرض، والسكن، والعمل، والاستيطان التلقائي أقل تكلفة من غيره، فهو لا يتطلب البدء في مشروعات جديدة بل يكفي تعزيز الخدمات الموجودة¹.

ويمكن أيضا أن نطلق على هذا النوع من الاندماج، مصطلح الاندماج الواقعي، غير أن المأخذ الرئيس على هذا النوع من الاندماج، هو انعدام الوضع القانوني لوجود هؤلاء اللاجئين في دولة الملجأ. فقد تنظر الحكومات المضيفة إلى هؤلاء، على أنهم مهاجرون غير شرعيين، لا حق لهم في التواجد على أراضيها، مما يعرضهم إلى مخاطر الاعتقال، والترحيل بل وحتى الإعادة القسرية².

في الفترة الأخيرة ظهر تساؤل، حول ما إذا كان اللجوء يجب أن يفضي إلى الإدماج، أو ما إذا كان وسيلة مؤقتة لتوفير الحماية إلى أن تصبح الإعادة إلى الوطن ممكنة. ومعظم الدول ترى أن اللجوء لابد وأن يبقى وسيلة حماية مؤقتة³.

المطلب الثاني : التجنيس.

وهو قيام الدولة بمنح جنسيتها للاجئين بحيث يصبحون مواطنين عاديين. وقد جاء في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لسنة 1977: أنه "يمثل التجنس لأولئك اللاجئين الذين لا تكون العودة الاختيارية إلى الوطن أمرا ممكنا بالنسبة لهم حتى في الأجل الطويل المرحلة النهائية من الاندماج في بلدان إقامتهم". وقد نصت المادة 34 من إتفاقية جنيف 1951 على أن

¹ - حورية مجاهد، مرجع سابق، ص 106.

² - ميلر سميث، عزل اللاجئين إنكار للحقوق وإهدار للإنسانية، مجلة world refugee survey، 2004، ص 38.

³ - كريم الأتاسي، مرجع سابق، ص 139.

تيسر الدول المتعاقدة "قدر الإمكان استيعاب اللاجئين وتجنسهم" وعلى أن تبذل بشكل خاص كل جهد ممكن للإسراع بإجراءات التجنيس وتخفيض رسوم هذه الإجراءات وتكاليفها قدر الإمكان¹.

المطلب الثالث: دور المفوضية في المساعدة على الاندماج في بلد اللجوء.

تقوم المفوضية بتقديم الدعم بدرجات متفاوتة لمشروعات الاستقرار المحلي، في المناطق الريفية التي تتخذ في العادة شكل مستوطنات، كما تقدم لهؤلاء الخدمات الأخرى، في مجالات الصحة، والتعليم والعمل.. وتلعب المفوضية دوراً بارزاً في :

- إزالة الصعوبات القانونية التي تعترض تجنيس اللاجئين، وتمكين اللاجئين من أن يكونوا مؤهلين، للتجنس في وقت مبكر عما يسمح به عموماً للأجانب .

- إعفاء اللاجئين من الشروط القانونية للتجنس، التي غالباً ما يكون الإمتثال لها محفوفاً بالصعوبات. مثل تقديم الدليل على التنازل عن الجنسية الأولى أو على فقدانهم لهذه الجنسية.

- الإعفاء من رسوم التجنيس أو تخفيضها في الحالات المناسبة².

المبحث الثالث : الحلول المتبعة بمشاركة المجتمع الدولي .

تعد عملية إعادة التوطين، جنباً إلى جنب مع إعادة اللاجئين إلى أوطانهم طواعية، وإعادة إدماج اللاجئين محلياً حيث يتواجدون، أحد الحلول الثلاثة طويلة المدى التي تعمل بشأنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتم اللجوء عادة إلى إعادة التوطين حين يكون اللاجئين الأفراد في خطر، أو تكون هناك أسباب أخرى تدعو لمساعدتهم على ترك المنطقة. وبالتالي الانتقال إلى دولة أخرى توافق على إعادة توطينهم. وعليه نتناول ذلك في:

المطلب الأول: مفهوم إعادة التوطين.

المطلب الثاني: دور المفوضية في إعادة التوطين.

المطلب الأول : مفهوم إعادة التوطين

إن هذا الحل يفترض مشاركة المجتمع الدولي في تحمل بعض الأعباء التي اعتادت أن تتحملها دول اللجوء وحدها فيما يخص مشكلة اللاجئين. ومن خلال إعادة التوطين، يحصل اللاجئين على الحماية والإقامة القانونية، وغالباً صفة المواطنة في نهاية الأمر من جانب الحكومات التي توافق على فتح مجتمعاتها لأعضاء جدد، حالة بحالة³.

وقد نصت وثيقة أديس أبابا 1994 في التوصية رقم 22 البند 23 على هذا الأمر بنصها على «23- بينما تظل العودة إختيارياً هي الحل الأمثل لمشاكل اللاجئين تكون أحياناً إعادة توطينهم في دولة أخرى هي الطريقة الوحيدة لضمان حماية اللاجئين، وقد أصبحت إعادة التوطين التقليدية

¹ - المادة 34 « التجنس: تسهل الدول المتعاقدة بقدر الإمكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها، وتبذل على الخصوص كل ما في وسعها لتعجيل إجراءات التجنس وتخفيض أعباء ورسوم هذه الإجراءات إلى أدنى حد ممكن ».

² - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الجمعية العامة، الدورة 33، ملحق رقم 12(a/33/12)، منشورات الأمم المتحدة، ص 17.

³ - ما هي إعادة التوطين، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الموقع الإلكتروني :

http://www.unhcr.org/protect_det.asp?doc_id=325

محدودة ومقيدة بشكل متزايد، وبينما تواصل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة جهوداتها لإعادة توطين اللاجئين من إفريقيا في تلك البلاد فهناك حاجة للدول الإفريقية أن تعيد تنشيط إعادة التوطين فيما بينها.

24- وفي الواقع فإن كثيرا من الدول الإفريقية قبلت في الماضي لاجئين من دول لجوء أخرى، من أجل توطينهم بصفة دائمة، ومؤخراً عرضت بعض الدول الأخرى أن تعيد توطين أعداد صغيرة من اللاجئين واشترطت نسباً معينة لهذا الغرض. «وتضيف التوصية رقم 23 أنه: «تناشد الندوة الدول الإفريقية أن توفر أماكن إضافية لإعادة التوطين في أراضيها للاجئين من الدول الإفريقية الأخرى». وهناك أسباب كثيرة لإعادة التوطين لا تختلف في جوهرها عن الأسباب العامة التي تدفع الدول إلى محاولة إيجاد حلول لمشكلة اللاجئين التي تزداد يوماً بعد يوم. فهناك من الدول التي لا تمنح اللجوء إلا بصفة مؤقتة وبشرط إعادة توطين اللاجئين بعد ذلك. في بلد آخر وحتى في البلدان التي تفرض مثل هذا الشرط فربما تفرض الظروف المحلية الاقتصادية والسياسية والأمنية نقل اللاجئين إلى مكان آخر. وهذا الحل هو أقل الحلول تفضيلاً لمشكلة اللاجئين وهو ما نصت عليه إحدى وثائق اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث اعتبرت أنه يمثل حل الملجأ الأخير¹.

وهناك عشر دول تقليدية توفر الموطن، لديها حصص وبرامج إعادة توطين سنوية، وهي: أستراليا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وهولندا، ونيوزلندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى هذه الدول التقليدية العشر، هناك ثماني دول تبرز كمحلل لإعادة التوطين، حيث بدأت تنفيذ برامج إعادة التوطين بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وهي: بنين، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وتشيلي، وأيسلندا، وأيرلندا، وأسبانيا، والأرجنتين. أما الدول الأخرى، فتقبل حالات اللجوء على أساس خصوصيتها. وقد ظلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تشجع على الدوام المزيد من الحكومات لتوسيع فرص إعادة التوطين للاجئين المحتاجين.

و تتباين المعايير التي تلجأ إليها الدول لتحديد أهلية إعادة التوطين، مثل أعداد اللاجئين التي تقبلها، وجميع البرامج التي تعترف بالعديد من الظروف القاهرة، ومن بينها حالات الحماية، وإعادة توحيد الأسرة، واللاجئون نوى الاحتياجات الخاصة مثل النساء اللاتي يواجهن المخاطر، والمعوقين، والحالات المرضية الخطيرة².

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن سياسة إعادة التوطين، لها ثلاث وظائف رئيسة كلها ترتبط بصلاحيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مجال الحماية والتزامات الدول في هذا المجال وهي :

¹ - كريم الأتاسي، مرجع سابق، ص 139.

² - جون (فريديريكسون) : « إعادة الروح إلى عملية إعادة التوطين : تغيير المناهج تبعاً لتغير ظروف الواقع » نشرة الهجرة القسرية، العدد 13، سنة 2002، ص 27.

- تقديم الحماية الدولية، وتلبية احتياجات اللاجئين الذين تتعرض حياتهم وحرمتهم وصحتهم وأمنهم وما لهم من حقوق أخرى أساسية للخطر .
- أن تكون حلا دائما لمحنة اللاجئين .
- أن تكون أداة للمشاركة الدولية في تحمل المسؤولية¹ .

المطلب الثاني : دور المفوضية في إعادة التوطين

إن دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دور أساسي وفعال في إعادة توطين اللاجئين، في بلدان أخرى غير بلد اللجوء الأول، و تعمل المفوضية عن كثب مع السلطات المركزية والمحلية، وأيضاً الجمعيات الأهلية، من أجل تأمين استقبال اللاجئين وتوطينهم. وقد أكدت على هذا الدور وثيقة أديس أبابا 1994 في التوصية رقم 24 والتوصية رقم 25².

وتعمل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بشكل متواصل على تحسين قدرتها على تحديد اللاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة توطين، وذلك من خلال توفير برامج تدريبية موسعة للعاملين بها ولشركائها. ويرسى " دليل إعادة التوطين"، الذي تم تنقيحه مؤخراً، معايير واضحة لإحالة اللاجئين الأفراد إلى الدول. غير أن قبول أو رفض الحالات التي تحيلها المفوضية يعود إلى الدول المعنية، التي قد تقرر أيضاً قبول لاجئين لم تتم إحالتهم من جانب المفوضية في برامج إعادة التوطين، و بمجرد أن يصل اللاجئ إلى الدولة محل إعادة التوطين يصبح تحت مسؤولية تلك الدولة.

ففي عام 1966، كان ثلث الحالات التي أحالتها المفوضية لإعادة التوطين من اللاجئين الأفارقة، وغالبيتهم من الصوماليين، الأثيوبيين، الإريتريين، والسودانيين. وقد تم في عامي 1999، و2000، تكثيف عملية تنويع أنشطة إعادة التوطين.

لقد تم على سبيل المثال، في عام 1999، إعادة توطين لاجئين ينتمون إلى ما يزيد على 10 جنسيات رئيسية في أفريقيا، خرجوا من 30 دولة تقريباً في مواطن متعددة في القارة، وغيرها من دول العالم. وقد شهد عدد الحالات النشطة في أفريقيا وحدها ارتفاعاً من (12.462.000 لاجئ) عام 1966 إلى (21.111.000 لاجئ) عام 1999.

وتدعم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، إعادة التوطين في سياق سياسات أوسع، تهدف جاهدة إلى معالجة أسباب الأزمة في أقرب وقت ممكن، ودعم مبدأ اللجوء.

¹ - جون فريديريكسون، المرجع نفسه، ص 28 .

² - تنص التوصية 24 على «حيث يتم قبول اللاجئين لإعادة توطينهم بموجب هذه الترتيبات فيما بين الدول الإفريقية - يجب أن توفر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الموارد اللازمة لتسهيل اندماجهم في مجتمعاتهم الجديدة، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية يجب أن تساعد المفوضية كذلك في تطوير معايير إعادة التوطين لضمان أن إعادة التوطين فيما بين الدول الإفريقية يتم تنفيذه بطريقة تتوافق مع قدرات الدول التي قبلت التوطين.» أما التوصية 25 فتتص على «يجب أن يتم التعاون بشأن الوسائل من أجل مزيد من تشجيع وتنفيذ إعادة توطين اللاجئين فيما بين الدول الإفريقية بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والدول الإفريقية المعنية، ومن أجل هذا الغرض يمكن عقد اجتماع تشاوري.»

وتبقي القدرة على إعادة توطين اللاجئين، المحتاجين سبيلاً فاعلاً لتوفير الحماية للاجئين، وأيضاً لإيجاد حل دائم لأزمته.

خاتمة:

إن مشكلة اللاجئين في العصر الحالي، لم تعد كما كانت عليه في الماضي مجرد مشكلة تخص دولة بعينها أو دولتين (دولة المنشأ ودولة الملجأ)، بل أصبحت ظاهرة دولية جماعية تهتم كافة المجتمع الدولي (حفظ السلم والأمن الدوليين) وقد تفاقمت هذه المشكلة، وتعدت بشكل كبير، في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح عدد اللاجئين يقدر لأول مرة في التاريخ بالملايين، يقيمون على أراضي الدول المجاورة لبلدانهم الأصلية، مع ما يترتب على هذا الوضع الجديد من تبعات تقع على عاتق دولة الملجأ ومن ثمة المجتمع الدولي، والتي يتعين على كافة الأطراف الوفاء بها.

إن مشكلة اللاجئين في العالم عامة وفي إفريقيا خاصة، ترتبط أساساً بالحروب والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ففي القارة الإفريقية إرتبطت هذه الحروب بداية بحركات التحرر الوطني التي شهدتها القارة ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، لكن مع استقلال معظم دول القارة، ظهرت مشاكل عديدة، كان السبب الأساسي في وجودها الإستعمار خاصة ما تعلق منها بالحدود السياسية بين الدول الإفريقية وتقسيم شعوب القارة بين هذه الدول، وبالتالي خلق أزمة اندماج وطني سرعان ما أدت إلى قيام الحروب الأهلية والدولية في القارة والتي كانت النتيجة الأساسية لها هو تشريد الملايين من السكان في إفريقيا خارج حدود دولهم الأصلية.

إن مشاكل اللاجئين والآثار الكبيرة لمشكلة اللجوء، دفع المجتمع الدولي إلى محاولة البحث عن حلول، تنتهي هذه المأساة، ولعل أهم حل لهذه المشكلة هو- كما جاء في إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969- "العودة الطوعية للوطن"، هذه العودة التي لا يمكن لها أن تتم، من دون تضافر جهود كل المعنيين. من الدولة الأصل ودولة الملجأ والمجتمع الدولي. وفي حالة تعذر هذه العودة، فإنه يمكن إدماج هؤلاء في دول الملجأ، ومنحهم جنسية هذا البلد، وهو ما تشجع عليه الإتفاقيات الدولية في هذا الشأن. ويتم اللجوء أخيراً إلى الحل الثالث - والذي هو أقل تفضيلاً من طرف اللاجئين - إلى إعادة توطين اللاجئين في دولة ثالثة والتي غالباً ما تكون بعيدة آلاف الأميال عن البلد الأصل .

وفي الأخير ومع استمرار أزمة اللاجئين في إفريقيا، فإن هناك حاجة ملحة لمواجهة هذه المشكلة، في ظل نظام متكامل من حماية حقوق الإنسان، والحفاظ على السلام في داخل دولة المنشأ، مع العمل على تشجيع التنمية المستدامة، وتوفير الظروف الملائمة لإعاشة اللاجئين، في دولة اللجوء مع تيسير إجراءات عودة اللاجئين. وعليه يمكن لنا الخروج بالتوصيات التالية :

1 - يجب إعادة النظر في الآلية المتبعة لتحديد وضع الشخص كلاجئ، ذلك أنه قد شهدت الدول الإفريقية، تدفقات واسعة للاجئين على دول الملجأ، في وقت قصير وصل إلى مئات الآلاف في اليوم الواحد، ما يطرح مشكلة تحديد الوضع القانوني لهؤلاء، ذلك أن النظام القانوني للاجئين، موجه في المقام الأول للاجئ الفرد.

- 2 - يجب على الدول الإفريقية، إعادة النظر في إتفاقية 1969 وتضمينها للاجئين الجدد، أو ما يطلق عليهم باللاجئين البيئيين، وهؤلاء لا يدخلون في التعريف القانوني للاجئ.
- 3 - يجب على تلك الدول، العمل على تعزيز الديمقراطية، والممارسة السياسية والانفتاح على كافة التنظيمات والطوائف داخل الدولة الواحدة، بما يكفل للجميع المشاركة في حكم وطنهم، وإدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- 4 - يجب أن تعمل الدول الأفريقية، على توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل، والتخفيف من حدة الفقر. ذلك أن العامل الاقتصادي المتمثل في غياب العدالة الاجتماعية، بين أفراد الدولة الواحدة، وسيطرة فئة قليلة على موارد الدولة كلها، بينما تعاني النسبة الأكبر من السكان، من تدني مستويات المعيشة، هو أحد الأسباب المحفزة لقيام النزاعات الداخلية، وما يترتب عليها من ظاهرة اللجوء.
- 5 - إن اللاجئين في إفريقيا، يلجؤون عادة إلى دول فقيرة، لا تستطيع تحمل أعبائهم. وحتى المساعدات الدولية قليلة في هذا الشأن، ولا يمكنها تغطية حاجياتهم، لذا يجب على المجتمع الدولي توفير المساعدات اللازمة، والكافية لدولة الملجأ حتى يمكنها مساعدتهم .
- 6 - يجب على دول اللجوء، توفير مخيمات كافية وآمنة، بحيث تكون السيطرة على هذه المخيمات لدولة الملجأ، حتى تضمن أكبر قدر من الحماية للاجئين.
- 7 - يجب على كل الدول الإفريقية، وقف تقديم المساعدات إلى الدول التي تنتهج سياسات قمعية ضد مواطنيها، ما يدفعهم إلى الهروب من بلدانهم.

المراجع و المصادر

أ/ الكتب:

- 1- فرانسواز سولينييه بوشيه، « القاموس العملي للقانون الإنساني » ترجمة محمد مسعود، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 2005.
- 2- حافظ العلوي « مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين » أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996، تحرير أحمد الرشدي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، طبعة أولى، 1997.
- 3- كريم الأتاسي: «الحلول لأزمات اللاجئين» أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين 1996، تحرير أحمد الرشدي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، طبعة أولى، 1997.

ب/ المقالات:

- 1- إيمان ميشيل فرج: التطورات الجديدة لمشكلة اللاجئين ف إفريقيا، مجلة الساسة الدولية، العدد 72، 1982.
- 2- إيريكا فيلر، « الحماية الدولية للاجئين: خمسون عاما على الحماية تحديات الحماية في الماضي والحاضر والمستقبل» المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2001.
- 3- عزيزة محمد علي بدر، « اللاجئين وتحديات التنمية في الصحراء الإفريقية الكبرى منظور جغرافي بيئي » مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد الأول، السنة 2002.
- 4- تيم ألن: « الأمم المتحدة وعودة السكان المبعدين إلى أوطانهم » المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 35، 1994.
- 5- ميريل سميث، عزل اللاجئين إنكار للحقوق وإهدار للإنسانية « مجلة world refugee survey، 2004.
- 6- تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الجمعية العامة، الدورة 33، ملحق رقم 12(12/33/a)، منشورات الأمم المتحدة.
- 7- جون (فريدريكسون): « إعادة الروح إلى عملية إعادة التوطين : تغيير المناهج تبعا لتغير ظروف الواقع» نشرة الهجرة القسرية، العدد 13، سنة 2002.

ج/ التقارير:

- 1- رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالعائدين والمشردين داخليا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
- 2- قرار الجمعية العامة رقم: (1997) A/RES/51/75
- 3- قرار اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين رقم (A/40/12/ADD). 1985.
- 4- حماية اللاجئين، دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية، مركز الأهرامات للترجمة والنشر، القاهرة، دون طبعة أو سنة نشر. الموقع الالكتروني: http://www.unhcr.org/protect_det.asp?doc_id=325

**Challenges of Refugees Education and Conflicting Priorities: Case of Syrian
Refugees in Jordan**

Abdullah Bataineh, PhD student at Sapienza University of Rome,
E-mail: Abdullah.bataineh@uniroma1.it

Fawwaz Ayoub Momani, Associate Professor. Director of
Refugees, Displaced Persons and Forced Migration Studies Centre.
Yarmouk University, Irbid-Jordan
E-mail: refuge@yu.edu.jo, Fawwaz.momani@yahoo.com

Abstract

This paper talks about the status of education for the Jordanian and Syrian students in Jordan after the Syria crisis. The question of research is: will the government of Jordan and international organizations provide education to Syrian refugees without affecting the quality of education for Jordanian students? This study is based on a secondary data from previous researches, and some primary available data collected by interviews with administrators at MOE, NCHRD, MOPIC and QRCETI. The study has shown that there is a conflicting priority between enrolling the Syrian students at the education system in Jordan and maintaining the quality of education for the national students. The quality of education for nationals at the host communities has been impacted by the crisis; meanwhile, its value for refugees is slightly better than the average in their own country before the war. Nevertheless, this study added that the international organizations intervention always has been creating a multi-tier education system at the host communities. Therefore, it is suggested that there is a need for a significant paradigm shift in the way how international organizations respond to refugee education at the host communities, as well as carrying out a project-based plan to remedy the impact of the crises on the education system at these communities. Add to the aforementioned that this impact is a long-term impact, and it has more qualitative than quantitative effect on the education system in the host communities. Accordingly, an opportunity to compromising the conflicting priorities and reducing the intercommoned tensions at these host communities will emerge.

Key Words: Syria Crisis, Refugees Education, Jordan, International Organizations, Overcrowding, Double-shift Schools

ACKNOWLEDGEMENTS

This piece of research is accomplished with the help of numerous people, many of whom contributed their information and ideas to the conceptualization, design and analysis of this review of education status for refugees and nationals in Jordan. Many thanks to people at MOE: Dr. Amira Kiwan, Dr. Saleh Al-Khalayleh, Dr. Khawla Abo Al-hija, Alaa Hnaity, Tariq Shatnawi, Issa Frehat, Hisham Abo Khashabih, Nuha Abo Hait and Mohammad Bataineh; people at NCHRD: Dr. Abdallah Ababneh and Khattab Abulibdeh; people at QRCETI: Dr. Ruba Al-Omari, Marwan Al-Turman and Ali Al-mahasis; Osama Al-Qaysi at MOPIC; prof. Pierluigi Montalbano at Sapienza University of Rome, prof. Abdel Baset Athamneh Yarmouk University and finally people at RDFSC.

Disclaimer: The views expressed in this paper represent those of the author and not necessarily those people in the acknowledgment. Therefore, no one can be held responsible for the accuracy or reliability of information. Please, exercise your own judgment regarding the suitability of the content.

ACRONYMS

GOJ	The Government of Jordan
MOE	The Ministry of Education in Jordan
MOPIC	The Ministry of Planning and International Cooperation in Jordan
WBD	The World Bank Database
UN	The United Nations
UNHCR	The United Nations High Commissioner for Refugees
UNICEF	The United Nations International Children's Emergency Fund
UNRWA	The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East
USAID	The United States Agency for International Development

EU	The European Union
QRTA	The Queen Rania Teachers Academy in Jordan
UNESCO	The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
WB	The World Bank
IMF	The International Monetary Fund
UNDP	The United Nations Development Programme
MOHE	The Ministry of Higher Education & Scientific Research in Jordan
AMF	The Arab Monetary Fund
TIMSS	Trends in International Mathematics and Science Study
PISA	Programme for International Student Assessment
DOS	The Department of Statistics in Jordan
NCHRD	The National Center for Human Resources Development in Jordan
QRCETI	Queen Rania Center for Educational Technology and Information in Jordan
RDFSC	Refugees, Displaced Persons & Forced Migration Studies Centre - Yarmouk University
MENA	Middle East and North Africa Region
IYF	The International Youth Foundation

1. Introduction

The Syria crisis has considered the world's largest humanitarian crisis since World War II. It has triggered the world's biggest refugee crisis nowadays. Jordan has topped a list of ten countries which host more than half of the world's refugees, according to an Amnesty International (AI) report. Jordan is hosting more than 2.7 million refugees, and it was ranked as the top refugee-hosting country (Malkawi, 2016) [1]. However, Jordan provides generous efforts to enroll Syrian children in its public school system, but more than 80,000 out of 226,000 Syrian children in Jordan were not in formal education during the school year 2015-2016. "A lost generation of Syrian children and youth is a slow-burning disaster for human rights and the region's future." (Van Esveld, 2016) [2]. On the one hand, it's an urgent priority for all the international organizations and international donors that all Syrian students get an access to education at the host communities. But, the problem is that when there is no enough capacity for enrolling those pupils at the education systems in their host communities. On the other hand, there is another urgent priority for the governments of these host communities to maintain the quality of education for their nationals, as well as trying to keep the pace of progression in their education systems. Accordingly, this will create a sort of conflicting priorities between national and international players at the host communities.

Jordan has a long illustrious history in hosting refugees and displaced people, as well as people who suffered from forced migration. Therefore, it has been always difficult for its education system to recover from the challenges brought by hosting those refugees. In addition, receiving many waves of refugees in different years has undermined the desired progress Jordanians were looking for at their education system. So that, there are two important questions which have risen from this context: will the international intervention enroll the Syrian students at the Jordanian education system without affecting the quality of education for local students? And the second question is whether their intervention will create again a multi-tier education system in Jordan or not? Education is the heart of sustainable development and welfare system for any country in the world. In the absence of oil, gas and other natural resources, education with high quality is a must. Accordingly, education in Jordan is the most valuable resource to generate income and to formulate the human capital. For many years, Jordan has been investing in its education system and has accomplished significant results among the region's countries.

However, the quantitative approach in education is no longer dominant, because in the 21st century quality of education is the matter. Education with high-quality is one of the highest priorities of host and refugee communities, and it's urgent for achieving a sustainable development and reconstruction of home and host countries. The risk is that lowering the quality of education in Jordan will negatively impact the economic growth in the long run. According to a study

carried out by the World Bank to study the impact of education quality on economic growth and focused on the developing countries; indeed the quality of education, rather than mere access to education, is what impacts economic growth (Hanushek , Wößmann, 2007) [3]. Overall, UNHCR cannot meet its mandate to provide high-quality refugee education with the current level of support and financial resources (Dryden-Peterson, 2011) [4]. It's for sure, that the education services provided for Syrian refugees as well as the quality of education are less than what's provided for nationals at the host communities. But, the education's outcome they get in Jordan is equal or slightly better than the average in their own country before the civil war (Christophersen, 2015) [5]. In addition, their enrollment (access to education) in Jordan is way higher than at the other 2-top hosting countries: Lebanon and Turkey; see **Table 2.1** for more details. Add to the aforementioned, that their enrollment in Jordan is higher than the international average (Dryden-Peterson, 2011) [4].

Up to this point, there is no study which has evaluated the causal impact of the crisis on the quality of education in Jordan. In other words, previous studies just claimed that there is an impact on the quality of education imposed by the crisis, but they didn't calculate or evaluate this casual impact. Most of the previous studies have used a qualitative approach (focus-group work), and focused on the quality of education provided for refugees. However, some of them also talked about the crisis impact on the quality of education for nationals (using only a qualitative methodology, without measuring the casual impact). But, they were mostly talking about the current and future impact of the crisis on the education system in Jordan, and it's clear that overcrowded or double-shift schools are more likely to provide less quality than the regular shift and uncrowded schools; that's due to a higher teacher-student ratio or time reduction in the case of double-shift operating manner. Therefore, the GOJ with immense efforts from the international community has been savvy to reduce this impact and stop its causes. Nevertheless, no one talked about the sake of fixing the damage which has been caused during the period between 2012 and 2015, and the damage which might happen at the schools which operate on (double-shift)*. In which, it might cause a huge gap in the long-run between the students at the affected host communities and their peers at the other unaffected areas. Thus, GOJ and the international community should find out better ways to enroll all refugee students to the education system in Jordan, but without affecting the quality of education for the national students. Also, to remedy the damage that has been caused by enrolling the refugees, particularly between the

* Double shift school is a type of school which operates in two shifts, with one group of students in the building early in the day and the second group of students later in the day. The purpose of a double shift school is to increase the number of students that can be taught at the same school. In Jordan, there are around 200 schools were forced to run on double-shift to enroll more Syrian students.¹

years 2012 and 2015; as well as to make sure that the students who attend the double-shift schools gain as good-quality as their peers in regular-shift schools.

The contribution of this study is based on a secondary data from previous researches, and some primary available data collected by interviews with administrators at MOE, NCHRD, MOPIC, RDFSC and QRCETI. Also, some chats with student's households in the affected areas. At the beginning, the purpose was to collect quantitative data from MOE and MOPIC. But then, it was even better to have the opportunity and talk to people at other institutions such as NCHRD, QRCETI, and RDFSC. The majority of the interviewees have confirmed that up to this point no study has been carried out to measure the causal impact of the crisis on education. That's because designing and carrying out such a quantitatively-based study is really difficult due to many reasons: designing reliable control groups; the available quantitative data don't reflect the real image of the impact due to many reforms in the

education system in Jordan; the impact of such problem usually takes time to be noticeable or even measurable, as well as that the quality of education is affected by many internal and external factors. One example to support the above is that the crisis has increased poverty; therefore this will lead to increase in brain drains. But, using only quantitative data shows that the average brain-drain ratio out of MOE in the last five years is less than before the year 2010. That's because the Gulf States have cut down the work permissions for Jordanian teachers and replaced them by Syrians in order to help them after the crisis. But, if you use a qualitative approach, you will find out that the teachers in Jordan are less motivated than any time before and more willingly to leave at any available opportunity (MOE, 2017)**.

This study like many previous studies which carried out surveys with students, teachers, parents of students, administrators and policy makers; have confirmed that there is a significant impact of the crisis on education, and it's more qualitative than quantitative. All of these factors which have aggravated because of the conflict in Syria such as overcrowding, double-shift schools, poverty increase, school's infrastructure destruction, mixing students with divergent skills and the psychosocial impact on the vibe of the classrooms; have affected the quality of education in Jordan, and declined the progress of education's advancement that the country aspire. The study added that the international intervention regarding refugee education will create a multi-tier education system in Jordan again, particularly if the international organizations carry on in the same approach (providing support only to refugee education). This paper is structured as follows: Challenges of Education in Jordan, International Organizations and Refugee Education, Quality of Education and Multi-tier Education System, The Importance of Education to Jordan, Findings and Discussions, and finally the Conclusion.

** Meeting with Khalil Abu Shehab, HR department at MOE-Amman.

1.2 Challenges of Education in Jordan

Jordan is a small country in the heart of the Middle East. It has limited natural resources and is highly dependent on imports, particularly oil and foodstuffs. Nevertheless, Jordan is classified as a country of high human development by the 2014 Human Development Report (UNDP, 2014) [6]. Education is the most valuable resource to generate income and foster the economic growth in the country. The majority of Jordanian families consider that their children's education is the biggest investment for their future, "Investing in Our Children, Investing in Our Future", HM King Abdullah II (PETRA | King issues 7th discussion paper 2017) [7]. Despite Jordan has limited resources, but it has succeeded to develop a highly advanced national curriculum, and many other nations in the region have developed their education system using Jordan as a model. For many years, Jordan ranks number one in the Arab World in education (HRK "German Rectors' Conference", 2013) [8]. Its education system is meeting the international standards and its secondary education program "Tawjihi" is accepted in many world-class universities. In 2008, the World Bank has ranked the Jordanian education system as the best one among Arab states in terms of the educational outcomes (The World Bank, 2008) [9].

Moreover, Jordan has been the highest overall performing Arab country in the international assessments like PISA and TIMSS until the year 2015 (Tweissi and Abulibdeh, 2016) [10]. As a consequence, the Jordanian education system has become an example of successful and progressive change that many countries in the region wish to emulate (MOE, 2003) [11]. In addition, this reputation always has been the main driver to attract foreign students to enroll in the Jordanian higher education institutions. In the academic year 2014/2015, foreign students accounted around 12 percent of the undergraduates' students registered at the Jordanian universities (MOHE, 2015) [12]. Add to the aforementioned that the good level of education for Jordanians has helped the country out to receive flows of remittances from expats abroad, particularly in the Gulf States. According to the AMF statistics in 2010, Jordan was the third biggest recipient of remittances among all Arab countries after Egypt and Lebanon (Al-Assaf and Al-Malki, 2014) [13].

However, recently the education system in Jordan is facing many challenges. In which they might undermine its progress compared with the regional and international education systems. The Syrian crisis caused highly overcrowded classes in the host communities, in which overcrowding in 2014 was about 47 percent. Also, in order to make more classroom space available, around 200 Jordanian public schools are operating on double-shift in the academic year 2016/2017 (UNICEF, 2016) [14]. These two serious issues are exacerbated due to receiving large numbers of refugees that continue to arrive from neighboring Syria, following a previous influx of Iraqis and Palestinians, as well as the large and growing size of the country's student body. The refugee crisis is putting a growing pressure on resources, and straining the whole education system in the country (Oxford Business Group, 2013) [15]. In 2017, around 220,000 Syrian students

attended school in Jordan, and this is equivalent to about 15 percent of all students in the country. Syrian crisis forced the government of Jordan to shift some of the education's budget to other activities in order to accommodate the crisis. The Government only allocates 11% of its budget for education, but according to UN Jordan should allocate one-fourth of its budget to education. However, donors are providing some support to help the kingdom bear the additional education costs, but the level of their support is insufficient and still less than the required cost in the last three years (Culbertson, 2016) [16].

The performance of the Jordanian education system is declining since the 2010. Recently, in the last two sessions of TIMSS which were held in 2011 and 2015, the results were disappointing. Jordan's ranking has deteriorated in the last two cycles in the International Mathematics and Science Assessment, for students at the eighth grade (- 6% progress). In PISA session which was held in 2012, the Jordanian students' average in mathematics was among the lowest of all the participating countries (Tweissi and Abulibdeh, 2016) [10]. Again in 2015, a random sample of students at age 15 in Jordan has participated in PISA. Among 56 countries have participated, results showed that Jordan was on the list of the last ten countries. Moreover, in the same year, only 60 percent of the students at the secondary level have participated in the General Secondary Examination "Al-Tawjihi", of whom only 40 percent passed (HM Queen Rania Al-Abdullah, 2016) [17].

Despite the impressive progress of the education system in Jordan, but it still needs to overcome some of the persistent challenges. These challenges are divided into two parts: indigenous challenges and exogenous challenges. Many of the endogenous challenges are existed before receiving waves of refugees from different neighboring Arab countries, meanwhile the rest of them are indirectly linked to the refugee crises. Most of the endogenous challenges are existed due to economic conditions, and the rest are related to the national curriculum in the country. Firstly, the main endogenous challenges are discussed below in more details. Secondly, the exogenous challenges which are directly linked to the refugee crises will be discussed in the following section.

The mismatch between education's outcomes and labor market: there is a real mismatch between the education's outcomes and the market needs in Jordan, particularly for jobs need vocational training and hands-on skills. The GOJ hiring practices have typically placed a premium on diplomas over actual skills, influencing educational outcomes and contributing to skill mismatches. "One of the main reasons for youth unemployment is a mismatch between the output of education and vocational training with market demands", said Rana Turk, a country director at IYF (ILO, 2014) [18]. The rate of youth unemployment in Jordan is one of the highest in the world, not only in the Middle East. Unemployment rate reached 14.6 percent in the first quarter of 2016, which is the highest value since eight years (Obeidat, 2016) [19]. The quantitative approach in education is no longer acceptable, because in this century quality of education is the matter.

Despite Jordan has an advanced curriculum compared with the regions' countries. But it seems that the focus of this curriculum was more theoretical and quantitative than practical and qualitative.

Recently, the international assessment programmes like PISA and TIMSS came in a place to prove to Jordan's policy makers that more emphasizing on critical and creative thinking, as well as problem-solving skills should be given. Also, there is a need to have the right linking of the subject's contents to real-life experiences. In the last PISA session which was held in 2015, Jordan was on the list of the last ten countries among 56 countries have participated from all over the world. Reforming the curriculum is a pressing national necessity in order to keep track with the other advanced education systems over the globe. Accordingly, the Ministry of Education has realized that the reformation and development process of the school curriculum is urgent. Therefore, in October 2016, the ministry has introduced some amendments in order to start reforming the curriculum (Ammon News, 2016) [20]. In other words, there is a great revolution in the education sector in Jordan started by late 2016. Recently, in April 2017, his Majesty King Abdullah II in his seventh Discussion Paper, titled "Developing Human Resources and Education Imperative for Jordan's Progress", said that developing education is the most rewarding investment, noting that every Jordanian is entitled to an opportunity to pursue a "good education".

Outdated teaching methodologies, lack of teachers' training and brain drains: In harmony with his Majesty King Abdullah II vision in making Jordan the regional technology hub and an active player in the global economy. The Jordanian Ministry of Education has introduced the computers to most of the country schools in early 2001. The country stands as one of the first MENA countries to have put the investments in information and communication technologies in schools: equipping all public schools with computers and Internet connections (The World Bank, 2008) [9]. In addition, the Ministry is now making it mandatory for students to be computer literate and able to apply their studies in computers to their regular studies, most especially the scientific and mathematical courses. Even though, Jordan has early realized the importance of technology use in their education process. But currently, the Jordanian education system was outperformed by some countries in the region, and many countries in the world. Some of these countries, who outperformed Jordan in education, had a very similar situation to it in terms of resources and human development index. Moreover, some countries in the region were way outperformed by the Jordanian education system; meanwhile nowadays they topped the list of the best education systems in the Middle East region.

The economic situation in the country is the main reason behind this slow progress of technology use in teaching, as well as the lack of teachers' training. Yet, a lot of the Jordanian teachers lack the right training, and they do rely on the traditional ways of teaching they have had experienced when they were students. Another problem is that many of them don't transfer the knowledge which they receive from the training programs to their classrooms. Some of the training

directors at the Ministry have confirmed that the majority of teachers don't apply the training goals in the classroom. In addition that a lot of the qualified teachers in the country move to work abroad, particularly in the Gulf States due to the higher wages they gain there compared with what they gain in Jordan. According to the MENA development Report, Jordan is one of the top-performing countries in MENA region and it has a relatively better evaluation and monitoring in public schools. The same report also has confirmed that the country has the best education outcomes in the region (The World Bank, 2008) [9]. Eventually, the Jordanian teachers are considered among the best teachers in the region. This has helped them out to have a good reputation, as well as to be a preferable choice for many Gulf States. On average, each year more than 1500 teachers leave the Ministry of Education to work abroad; most of them are very qualified compared with the teachers who stay in the country (MOE, 2017)*. Furthermore, the majority of the Jordanian teachers are less motivated than any time before. They have a feeling that their salaries are less than their peers in other ministries and public institutions. Also, many of them have chosen this career just because it was the only possibility to get hired in the country. Therefore, QRTA was launched under the patronage of HM Queen Rania Al Abdullah in June 2009 in partnership with Teachers College (TC) of Columbia University, and the Columbia University Middle East Research Center (CUMERC). In October 2016, the Ministry and QRTA have launched the QRTA's Pre-Service Professional Diploma Program, in order to train the teachers for one year before they start their career.

1.3 Challenges Linked to Refugee Crises

These are the challenges which have been brought or exacerbated by hosting refugees from Palestine, Iraq and Syria. Some of these challenges are directly affecting the education system in the country; meanwhile, the rest has a long-term indirect impact on it. Here below, the main challenges which directly affect the education system are discussed in more details, followed by the challenges which have an indirect impact on the education system.

Overcrowded classrooms: overcrowding is not a recent phenomenon in the Jordanian education system. The system has experienced this phenomenon many times due to receiving an influx of Palestinian and Iraqi refugees many years before the Syria crisis. But the problem is way exacerbated due to receiving such a huge number of refugees from Syria. According to some national estimates, "Jordan is currently hosting around 1.4 million Syrian refugees", said HM King Abdullah II (Sanchez, 2017) [21]. Overcrowded started for the first time after Palestinians started to arrive in Jordan. Most Palestinian ancestors came to Jordan as Palestinian refugees between 1947 and 1967. In 2008, the Minority Rights Group International estimated that about 3 million residing in Jordan have Palestinian origin; of whom more than 70 percent are registered as refugees (UNRWA, 2015) [22]. Nowadays, the majority of Palestinians and their

descendants in Jordan are fully naturalized, making Jordan the best Arab country to fully integrate the Palestinian refugees of 1948.

Accordingly, the education system in Jordan has experienced the overcrowding phenomenon during the peak influx of Palestinians who came to Jordan between 1947 and 1967. Firstly, it was so difficult for the Jordanian education system to accommodate all of their children in its schools. But, the Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), which was created in December 1949, had a major role in helping Jordan to enroll around 30 percent of the Palestinian refugees' children in their own schools. Currently, UNRWA has 174 schools in different Jordanian cities, and they provide education for 118,546 refugees' students. The governorates which hosted a significant population of the Palestinian refugees are Amman, Zarqa, Irbid, Jerash and Balqa (UNRWA, 2015) [22].

At the time when the Jordanian education system was trying to recover from the onus of hosting the Palestinians in Jordan; the first wave of Iraqi refugees started to arrive at the kingdom in the 1990s in the aftermath of the 1991 Gulf War. After 1995, Iraqis increasingly were heading to Jordan to either settle there, or to use the country as a transit base to other countries. The majority of those refugees were upper-middle class like doctors and engineers, and some of them were lower-middle class and settled in Jordan, as their poverty couldn't help them to have the financial means to emigrate. The fact is that most of the pre-2003 migrants had sold their properties in Iraq and left their country with large amounts of cash, this meant that they aren't planning to back to Iraq. Accordingly, a very significant inflation started in Jordan, the prices of real estates, services and goods have increased noticeably. However, the Iraqis didn't cause a direct impact on overcrowding at the public schools in Jordan, as the majority of their children enrolled at the private sector. But this had led to an indirect impact on overcrowding in the public schools due to the increase in the private education fees. So that, many Jordanian students have been forced to leave their private schools and go to the public ones due to the economic conditions, in other words, a lot of them were replaced by Iraqi students.

Again, after the 2003 invasion, the second wave of Iraqis came to Jordan. Their demographics were similar to those of the first wave. Many of them were businessmen and former government officials who brought with them a lot of cash and great potential for investments. This influx of cash helped out to boost the Jordanian economy, but also fueled the inflation and wage shortages, which aggravated existing inequalities. Moreover, this second wave of Iraqis had a very tough impact on the Jordanian middle-class society, in which it was the start of declining this class in the country. Prices of real estate's doubled at many areas in the country and tripled at some other areas too. The same was for the private education fees, but this time they went up more aggressively than at the first time. This really caused another strong wave of overcrowding at the public schools in the country, especially in Amman the capital of Jordan, as most of Iraqis reside there.

Jordan had taken in roughly more than 700,000 Iraqi refugees since the war began, in which they accounted more than 7% of the Jordanian population (Weiss Fagen, 2009) [23].

The Jordanian education system has reached his peak performance among Arab states in 2008 and 2009. The World Bank has confirmed this by ranking Jordan as the best education system among Arab states in 2008. Until the end of 2011, the Jordanian education system got very close to meet the OECD international standards of overcrowding at schools (number of students per m²). The international standard suggests having one student for each 1.2 m² of the classroom area. In OECD countries, the average class size at the lower secondary level is 23. In the year 2010, average of overcrowding in Jordan was around 25 students per each classroom; however, the ratio was one student for each m² (MOE, 2017)*. Unfortunately, the world biggest humanitarian crisis since World War II came out in March 2011. Syrian authorities responded with force to anti-government protests, eventually leading to the outbreak of an extensive civil war across the country. In 2016, the United Nations (UN) identified that 13.5 million Syrians requiring humanitarian assistance, of which more than 6 million are internally displaced within Syria, and over 4.8 million are refugees outside of Syria (BBC News, 2016) [24]. The majority of Syrian refugees have moved into three neighboring countries: Lebanon, Turkey and Jordan. In Jordan, Amman, Irbid and Zarqa are the main cities which hosted the majority of Palestinian refugees and they are the cities with the highest number of inhabitants in Jordan.

Due to poor Jordanian planning at the beginning of the crisis, again the majority of Syrian refugees have come to reside in these three main cities, also in Mafraq which host a significant population of Syrian refugees and has the fifth-biggest refugee camp in the world, Zaatari Camp (Refugee Council USA, 2016) [25], see **Table 1.3** for more details about Syrian population in Jordan. This high influx of Syrian refugees into these cities has put a great pressure on the education system and infrastructure in the hosting communities. Eventually, this led to highly overcrowded classes in these communities, overcrowding during 2014 is about 47 percent (Whitman, 2015) [26]. The refugee crisis which aggravated during the years between 2012 and 2015 put a huge pressure on resources, and overburdened the whole education system in the country. Overcrowding, which has increased to its peak values between 2012 and 2015, have caused another problem in mixing students with divergent skills, different educational backgrounds and disparate level of qualifications.

Mixing the Syrian students with the Jordanian ones has affected the quality of education provided for the national students. Before the crisis in Syria, the Jordanian education system way outperforms the Syrian's one in many measures.

* Data from Planning Department, EMIS DIVISION- MOE, 2017.

For example, in 2012 literacy rate for adults (people ages 15 and above) was almost 98 percent in Jordan, meanwhile, it was 85 percent in Syria. Another example, despite the difficult education's situation Syrian students face in their camps in Jordan, but their education's outcome as the same as or even slightly better than the average of education's outcome in their own country before the war (Christophersen, 2015) [5]. Moreover, mixing the refugee students with the nationals has also affected the vibe of the classrooms, many refugee students have experienced trauma and they are accommodated under bad conditions. That's what made it difficult for the teachers to deal with them and prevented them from being fully integrated. In addition, the majority of them come from poor households, and they are not really motivated. Also, overcrowded classes are not only a school phenomenon, but some universities witnessed the same phenomenon too. Add to that, hosting such a huge number of Syrians at the Jordanian schools, it has increased the infrastructure-destruction ratios to be more than doubled or tripled at some schools.

Also, the ongoing refugee crisis and the bad conditions under which refugees accommodated and treated in their host communities has led to a feeling of discontent toward the world and these host communities. Eventually, their sense of responsibility toward the infrastructure in these host communities is very low.

Double-shift schools: in order to make more classrooms space available, many Jordanian schools started to run on double shifts. Yet, around 200 of the country's schools are operating on double-shift in the academic year 2016/2017. This enrolled more students, but it lowered the quality of education for both Jordanian and Syrian students at these schools compared with their peers at the other schools. Each class is shortened, less time to do exercises and rest between classes. Moreover, a lot of teachers at these schools were teaching both shifts for almost two semesters, therefore their performance and energy at classes has been reduced during this period. Therefore, the Ministry hired new teachers to teach the second shift; meanwhile the administrative staff remained covering both shifts. Time reduction was necessary to keep classes short enough to operate the double shift, but it has resulted in a two-tier education system. In which, it has reduced the quality of education for Jordanian and Syrian students in double shift schools, and for Syrian students attending afternoon shifts in particular (Whitman, 2015) [26].

Poverty, dropouts and brain drains: these problems have existed in Jordan before the refugees from Palestine, Iraq and Syria have arrived in the country. Since 1989, Jordan has carried out several initiatives of economic reforms aimed to have a more stable economy as well as to manage the transition from a state-dominated model to one that is based on privatization and foreign investments. Jordan has experienced a significant economic growth from 2000 until 2007, but this growth has been undermined by the world's economic crisis which started by late 2007. Furthermore, this significant downward was only fully realized in 2010. Things have turned around to be better after 2010, but not for so long as the Syrian civil war started in the following year, and a huge influx of refugees started to

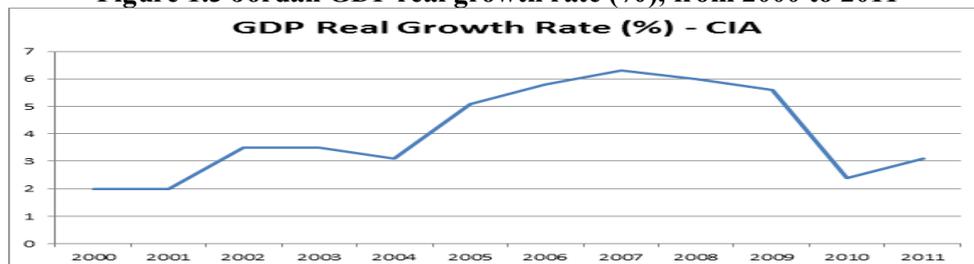
arrive in Jordan in 2012, see **Figure 1.3** for more details. The Syria crisis has increased poverty and unemployment ratios in the kingdom. Accordingly, Syrians have replaced many Jordanians in the labor market, particularly in the jobs which need low or vocational skills. The Ministry of Education has succeeded to reduce dropout ratios to lower values due to some legal procedures it has followed in coordination with other governmental entities. But when mixing the refugees' students with Jordanian students in the same classrooms between the years 2012 till 2015, this led to an increase of dropout ratios again due to the snowballing effect (QRCETI, 2017)*.

The Syria crisis has also increased brain drain phenomenon due to aggravation of poor economic conditions in the country, and fostered this feeling Jordanians already have that they should leave the country in order to enhance their economic conditions. This impact on brain drains was more qualitative than quantitative, as many countries in the Gulf region where Jordanians used work in have reduced the number of work permissions which are available for Jordanians; in order to have more Syrians to help them improve their economic conditions after the crisis in their own country.

In addition, the crisis has imposed a psychosocial impact in the host communities, mental trauma affects a large portion of Syrian refugees, whether forcibly displaced or not. A study which was carried out by the German Federal Chamber of Psychotherapists in 2015, estimated that half of the Syrian refugees in Germany had mental issues, with 70 percent witnessing violence and 50 percent having been victims of violence. What about the refugees in Jordan! Yet, it is estimated that only 5 percent of the needed psychotherapy for refugees in Jordan, Lebanon, and Turkey is provided. Meanwhile, Turkish authorities reported that around 55 percent of Syrian refugees there need psychological services (Karasapan, 2016) [27]. The psychosocial impact which caused the loss of livelihoods, ruined social networks and diminished educational opportunities; has led to an increase in committing crimes, smoking and drugs addiction in Jordan. In which made the majority of Jordanians not pleased of having the refugees from Syria in their country, moreover, that they accounted 20 percent of the population in 2016.

* Meeting with Marwan Al-Turman at QRCETI; and Khattab Abulibdeh at NCHRD.

Figure 1.3 Jordan GDP real growth rate (%), from 2000 to 2011



Source: CIA - Jordan in Numbers, August 2011

Table 1.3 Demographics of Syrian Population in Jordan; Total population in Jordan: 9,531,712

City	Population	Percentage of Syrians	Percentage of Syrians to Population
Amman	4,007,526	34 %	11 %
Irbid	1,770,158	27.14 %	20 %
Mafraq	549,948	16.43 %	38 %
Zarqa	1364,878	13.85 %	13 %
Other Cities	1,839,202	8.16 %	6 %

Source: DOS and UNICEF, General Population and Housing Census, 2015

2. International Organizations and Refugee Education

The right to education for refugees is articulated in Article 22 of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees, resolution 64/290 (July 2010) of the Human Rights Council of the United Nations General Assembly on the right to education in emergencies (UN, 2010) [28]. Refugee access to education is fundamental in both of short and long terms, not only for the refugees themselves but also for the stability of the countries they are residing in. Refugees for sure suffer a great hardship and trauma, but education is the solution which can give them the perseverance to persuade a better situation and to prepare for the day when they can resume a normal way of life back in their countries, or even at their host communities. Furthermore, education will help them supporting post-conflict reconstruction if and when refugees are able to return to their home countries in the future. At the refugees communities, refugee households and the international community emphasize that education is the key to the future. Despite not knowing what will happen tomorrow, education brings stability, hope and more sustainability.

The international organizations always have been playing a major role in responding to crises all over the world. The refugees' crises are among the most challengeable crises the international community face since they were been created. The majority of refugees' crises are long-term crises, which put a high

pressure on the international community and the host communities in dealing with it. Education is the main pillar in reducing the impact of these crises on the refugees themselves and their host communities. However, the international organizations are providing huge efforts to respond to the refugees' crises, but they tended to place less value on education than refugees themselves. The funding available for refugees assistance programmes has become progressively tighter by the days. In other words, this has meant that the resources available for education support have declined (UNHCR, 2001) [29]. Education is a human right, and it has to be available in any situation, including crises. Furthermore, education should provide the skills that people need to reach their full potential and to exercise their other rights (INEE, 2010) [30]. But education can't fulfill this mission completely else if it is of high quality, available, accessible, acceptable, and adaptable (Tomaševski, 2001) [31]. Refugee education situation is poor and unacceptable in comparison with what should be provided. Access to education for refugees is limited and uneven across regions and settings of displacement, particularly for girls at secondary levels. Refugee education is generally of a very low quality, with ineffective indicators that focus on quantity rather than quality. Overcrowded classrooms full of students with divergent levels of education, teacher-pupil ratios average as high as 1:70 and, in many situations, teachers do not have even the ten days of training that would categorize them as "trained." (Dryden-Peterson, 2011) [4]. UNHCR's report finds that refugees are five times more likely to be out of school than the global average. Only 50 percent of refugee children have access to primary education, compared with a global average of more than 90 percent (UNHCR's Report, 2016) [32].

2.1 Syrian Refugee Education in Jordan

As mentioned before, the Syria crisis has imposed an extreme pressure on the Jordanian public institutions to deliver the basic services to an increasingly large number of vulnerable people. The Jordanian education system was merely able to accommodate the Palestinian and Iraqi refugees, as well as its growing student's body. But yet, it seems that the Syrian refugee students will be the straw that might break the camel's back. Despite all the obstacles for the Syrian school-aged children to access education in Jordan, and the limited resources Jordan has in its education system, but in 2015 only less than 16 percent of refugees were out of formal and informal education in Jordan. Meanwhile, in Lebanon and Turkey, this ratio is way bigger than in Jordan; accounted 66 percent in Turkey and 70 percent in Lebanon, see **Table 2.1** for more details. Refugee enrolment in primary school is only 76% globally and drops dramatically to 36% at secondary levels, and it decrease to the half for girls (Dryden-Peterson, 2011) [4]. During the school year 2015-2016, enrollment for the Syrian school-aged children in the primary and secondary schools in Jordan was around 65 percent (Van Esveld, 2016) [2]. Accordingly, European Union, Germany, Norway, United Kingdom and the United States, together with UNICEF, grant JOD 57.7 million to GOJ to provide education to all children in Jordan in the 2016/2017 school year, as a result of the London

Syria Conference (UNICEF, 2016) [14]. Another problem is that the integration of refugees into national education systems, particularly in urban areas where the majority of refugees are living is very difficult. Also, many Syrian students have difficulty accessing a curriculum that is different from their own. But yet, they are more likely to be integrated into the Jordanian education system than in the other education systems. The language is one of the biggest barriers to integrating Syrian students into Turkish schools, and in Lebanon too, as many subjects taught in French and English. Today, most Palestinians in Jordan are fully naturalized, making Jordan the only Arab country to fully integrate the Palestinian refugees of 1948 (Revolv, 2014) [33]. Therefore, it will be easier for Syrian students to be integrated in the Jordanian education system as well, particularly if the international organizations enhance the provided education's support to their host communities.

Table 2.1 Numbers of Syrian school-aged children accessing education in the 3-top hosting countries

Country	Have Access to Education	Out of School
Jordan	182,867	34,216
Lebanon	119,389	285,661
Turkey	200,500	394,049

Source: UNHCR, Regional Refugee and Resilience Plan 2015-2015:
Regional Monthly Update May 2015

2.2 International Organizations Intervention

More than 21 million people around the world are living as refugees, and more than half of them are under the age of 18 (UNHCR, 2016) [34]. Three-quarters of those do not live in refugee camps, but in urban communities, profoundly altering the social fabric of cities in major host countries. Their survival depends on both regular outside assistance from humanitarian agencies and host country governments, as well as their own support structures such as social network ties. But, as the average duration of refugee status currently last more than ten years, this is definitely an unsustainable solution (Center for Global Development, 2017) [35]. According to the national census in 2015, the Syrian refugees in Jordan are more than 1,265,000 (DOS and UNICEF, 2016) [36]. Other national estimates claimed that there are around 1.4 million refugees from Syria in the kingdom, of whom only 664,118 are registered at UNHCR in 2016. The majority of those refugees live in poor neighborhoods in urban areas. Moreover, 90 percent of the registered Syrian refugees in urban areas are below the national poverty line, while more than 67% of families are living in debt (Richards, 2016) [37].

The international community represented by the international organizations has responded to the crisis in Syria in different approaches. The EU is the leading

donor in the international response to support the provision of humanitarian assistance to Syrian refugees. Since the beginning of the crisis, the European Commission has contributed more than €657 million for Syrian refugees and host communities, including €271 million in humanitarian assistance (European Commission, January 2017) [38]. EU has been provided more than € 9.4 billion of total funding for relief and recovery assistance to Syrians inside the country and to refugees and their host communities in Lebanon, Jordan, Iraq, Turkey and Egypt (European Commission, March 2017) [39]. On the other hand, in late 2015, the total U.S. donation was \$4.5 billion since the Syrian conflict began in 2011 (Morello, 2015) [40]. However, no one can deny the role which the international organizations played to respond to the Syria crisis, but it seems that the Middle East region needs way more support than what they have provided. The conflict between Israeli and Palestinians in the holy land; the crises and civil wars in Iraq, Syria and Yemen have brought out a lot of refugees and displaced people in the region and outside it. This put a huge onus on the international community and the international organizations to respond to all the refugee crises all over the world, particularly in the Middle East region. Despite Jordan is a small country with very limited resources, but it topped a list of ten countries which host more than half of the world's refugees. Refugees from Palestine, Syria and Iraq accounted around half of the population in the country. Regarding the Syria crisis, at the beginning, the international community and the international organizations have considered it as a short-term crisis, so that, their support at the beginning was munificent. But by the mid of 2014, they have realized that the Syria crisis will be a long-term and very complicated problem. Eventually, their support has reduced to very low levels; which has put a huge pressure on Jordan's limited resources and forced the GOJ to bear the additional cost of hosting those refugees from its own budget.

The Government of Jordan only allocates 11% of its budget to education, but according to UN Jordan should allocate one-fourth of its budget to education. However, donors are providing a significant support to help the kingdom bear the additional education costs, but the level of their support still insufficient. UNICEF, for example, only received \$17.07m by July 2014 for educational services for Syrian refugees out of \$42.46m needed (Oxford Business Group, 2015) [41]. Around one-third of the Syrian students in Jordan have remained out of schools (formal-education) after the academic year 2015/2016. Accordingly, European Union, Germany, Norway, United Kingdom and the United States, together with UNICEF, grant JOD 57.7 million to GOJ to provide education to all children in Jordan in the 2016/2017 school year, (Syrian Conference in London, 2016). This commitment is to place an additional 50,000 Syrian children in formal education, without affecting the quality of education provided to Jordanian students. "The five donors have developed a joint vision to also strengthen the quality of the Jordanian education system and to expand its capacity – not only for Syrian refugees but for all children in Jordan", said the German Ambassador to Jordan, Ms. Siefker-Eberle (UNICEF, 2016) [14]. UNESCO, along with QRTA and the Education Ministry, implemented the "Emergency Support to Safeguard Education Quality for Syrian

Students in Jordan". The 4.3 million euro project, funded by the European Union, aimed at "sustaining quality education" for both young Syrian refugees and Jordanians affected by the humanitarian crisis in Syria (The Jordan Times, 2014) [42]. See **Table 2.2** for more details about the projects provided by donors and the international organizations to support education in Jordan, particularly in response to the Syria crisis.

As mentioned before, the international donors have supposed that the Syria crisis will not last for so long, therefore, their support has decreased significantly as soon as it was noticed that the Syria crisis will be a long-term one. Jordan's "Syria Response Plan" budgeted additional costs for education at \$249.6 million in 2016. However, after the Syria London conference in February 2016, it was agreed that 1 billion US\$ is needed to support the education sector in Jordan over the next three years. In addition, the World Bank estimated that the Syria conflict cost Jordan \$2.5 billion annually (Van Esveld, 2016) [2]. Moreover, the international support to help Jordan bearing with the crisis was decreased at all levels. For example, the World Food Program has cut out food vouchers for around half a million Syrian refugees in Jordan in July 2015. Also, many organizations and donors have stopped their support to Syrian refugees in getting accommodation in Jordan. Andrew Harper, head of the UN Refugee Agency (UNHCR) in Jordan said "If we are serious about international burden-sharing and trying to help those in need, then Jordan is doing the first step, the second, third and fourth steps, but at some point, it can't do it alone." He insisted that the international community needs to be part of the solution. He added, "The capitals around the world who are deploring what is going on [in Syria] should also step up with support," and he finished saying, "We will see whether the rhetoric is hollow on the humanitarian front" (Andrew Harper, 2012) [43].

Jordan and donors are working together to improve the quality of education for all children in the country, this is in order to reduce intercommoned tensions. "Jordanian policymakers have recognized that it's in the country's own best interest to ensure that Syrian children receive an education", (Van Esveld, 2016) [2]. Donors and the leading international organizations in the education sector like USAID, EU, UNDP, UNRWA, UNESCO, DFID and UNICEF have provided a lot of support and carried out a lot of projects in order to tackle the problem. They also have shifted their activities to give more focus on the qualitative approach than the quantitative one in this vital sector. USAID is the leading supporter of the education sector in Jordan, they have carried out a lot of initiatives to sustain the quality of education, enlarge the umbrella of the education sector to cover all the areas in the country and improve human development skills. They have constructed and revamped many schools in the country in order to reduce overcrowding, particularly at the host communities where a significant number of refugees reside. The major projects they have launched in the education sector to respond to the Syria crisis are mentioned below in **Table 2.2**.

Table 4.2 Projects to support education in Jordan, especially after the Syria crisis

Title of The Project	Funded By	Budget	Status	Aim
Educate every child in Jordan in the 2016/2017 school year	EU, Germany, Norway, United Kingdom and the United States, Canada, together with UNICEF	57.5 Million JD	On-going	To place an additional 50,000 Syrian children in formal education, without affecting the quality of education provided to Jordanian students.
Second Education Reform for the Knowledge Economy	World Bank & Government of Jordan	408.00 Million US\$	Finished	To provide students enrolled in pre-tertiary education institutions in Jordan with increased levels of skills to participate in the knowledge economy.
The Employer-Driven Skills Development Project	The European Union	35 Million €	Finished	To create a system of accreditation, and reforming the Vocational Training Corporation.
USAID NON-FORMAL EDUCATION PROGRAM SCHOOL CONSTRUCTION OVERVIEW	USAID	4.68 Million US\$	On-going	Provide education to at least 1,680 out-of-school youth in Jordan.
	USAID		On-going	New school construction, rehabilitation and expansion efforts focus on creating a child-centered learning environment that reduces overcrowding and minimizes barriers to access.
EARLY GRADE READING AND MATHEMATICS PROJECT (RAMP)	USAID	45 Million US\$	On-going	By the end of the project, it is expected that approximately all 400,000 public school students in grades K2-G3 across Jordan will receive improved reading and math instruction, and 14,000 teachers will be trained.
LEARNING ENVIRONMENT : IMPROVED INFRASTRUCTURE PROGRAM (LEIP)	USAID	35 Million US\$	On-going	To improve student well-being and school achievement through improving the physical infrastructure of the learning environment.

Title of The Project	Funded By	Budget	Status	Aim
CULTIVATING INCLUSIVE & SUPPORTIVE LEARNING ENVIRONMENTS	USAID		On-going	Over 6,900 books have been distributed to Model Community Schools to support authentic reading and expressive writing – a tool for teachers to enhance student engagement in the classroom and handle challenging behavioral problems.
Emergency Support to Safeguard Education Quality for Syrian Students in Jordan Project	UNESCO	4.3 Million €	On-going	Sustaining quality education for both young Syrian refugees and Jordanians affected by the humanitarian crisis in Syria. The project aims to help teachers to better deal with students in emergency situations. It includes developing a training of trainers program, preparing resource material as well as a teacher's guidebook.
Vocational Education and Training & Higher Education Programme for vulnerable Syrians and disadvantaged youth from host communities	The European Union	25 Million €	On-going	To provide vocational education, training and higher education programs for vulnerable Syrians and disadvantaged youth from host communities in Jordan , Lebanon, Turkey and Iraq.
Teacher Professional Development Project	MOE, QRTA, UNESCO, EU and Saudi Fund for Development		On-going	Developing resource materials for teacher training, preparing 500 MoE trainers and training 2000 public school classroom teachers with the knowledge and skills necessary to intervene on behalf of students who were struggling with the psycho-social trauma experienced by their forced displacement.

3. Quality of Education and Multi-tier Education System

Education is one of the highest priorities of refugee communities. Currently, there is no big evidence of real organizational commitment by UNHCR to guaranteeing the right to education for refugee children at their host communities. Many obstacles are in the way of meeting education for all goals, particularly refugee education. High-quality education enables the refugees to have sustainable solutions, as well as help in reconstructing their home and host countries. This approach of providing good education to refugees is consistent with the fundamental mandate of UNHCR, but it does not align with current practice, particularly in relation to quality (Dryden-Peterson, 2011) [4]. Individual earnings vary with the level of human capital investment, also the value of human capital accumulation vary with the level of education provided for them. A worker with little human capital gets a low wage in order to accumulate more human capital, whereas a worker with much human capital gets a higher wage (Mankiw, Romer and Weil, 1992) [44]. The risk is that lowering the quality of education in Jordan will negatively impact the economic growth in the long run. According to a study carried out by the World Bank to study the impact of education quality on economic growth and focused on the developing countries; indeed the quality of education, rather than mere access to education, is what impacts economic growth (Hanushek, Wößmann, 2007) [3]. No doubt, that the quality of education provided to the majority of refugees at their host communities is always less than or equal to the quality provided to the nationals at these host communities. It also depends on the trauma they have experienced, and the bad conditions under which they are accommodated. Add to the aforementioned, the capabilities and infrastructures of their host communities to provide them with better services, particularly at a short notice.

But, this is not the case in Jordan. However, Syrian refugees have a lot of difficulties with education in Jordan like highly-overcrowded classrooms in their camps, and the majority of them are attending the second-shift at the host communities' schools, which are characterized by lower quality than the first-shift. But recently, a study carried out by the International Peace Institute stated that the Syrian refugees in Jordan have got better education outcomes overall compared to Syria. When compared to Syrian education statistics before the crisis, the results of the sample survey referred to above show that Syrian refugees in Jordan are on a par with or slightly better off than the national Syrian average before the crisis (Christophersen, 2015) [5]. Another evidence to confirm that refugees in Jordan have good quality of education or even better quality than the nationals at the public schools; is that Palestinian refugees at the UNRWA schools have better quality of education than students at the public schools in the country, as well as they have outperformed them in PISA and TIMSS international sessions. Furthermore, the majority of Iraqi refugees are attending private schools in Jordan,

and these schools even outperformed the UNRWA and the public schools in PISA and TIMSS as well (NCHRD, 2017)*.

3.1 Multi-tier Education System

The refugee crises and the international intervention to respond to these crises have created a multi-tier education system in Jordan. Yet, the education system in Jordan contains four different layers, each one of them is characterized by a different level of quality of education provided to students. The lowest layer includes the Syrian students who attend schools in refugee camps and the second-shift in the public schools. The second one includes the national students who attend the public schools in the country. The third includes Palestinian refugee students at UNRWA schools, and the fourth includes students who attend private education institutions in Jordan. The problem is that the quality of education gap between students who attend public schools and who enrolled at the private ones is widening significantly. This gap has exacerbated due to receiving the second wave of Iraqi refugees who came to Jordan between 2003 and 2007. The majority of them enrolled at the private schools, which has forced many nationals to move from private schools to the public ones due to the inflation of private education fees. The international organizations have considered the Iraqis in Jordan as an economic opportunity, but they have forgotten their impact on the inflation of education, health, accommodation and other services cost in the country. Eventually, there were not enough programs carried out to remedy this damage Iraqis caused in the education system in widening the gap between the private and public education in the country.

The international organizations led by UNRWA, have provided the majority of their support to Palestinian refugees and their schools in Jordan. Better benefits, training and severance payment for their teachers, compared with teachers at the public schools. Also, better facilities and management provided at their schools, and the majority of their teachers are either satisfied or highly satisfied, in which it's not the case for teachers at the public schools (The World Bank, 2014) [45]. In the long-run, this has helped to create the second best layer of the education system in the country, even though the majority of UNRWA schools still operate on double-shift manner. Eventually, this led to better economic opportunities for their alumni in the long run, compared with the nationals at the public schools. There is a strong correlation between schooling and average earnings, in spite of the enormous variation in individual circumstances that sometimes clouds this fact. It's hard to generalize that more educated people earn more than less educated people, or that schooling causes earnings to increase. But better-educated workers earn

* Meeting with Khattab Abulibdeh, Researcher at NCHRD; they are responsible about International Assessments

more and have better economic opportunities (Angrist and Pischke, 2008) [46]. Currently, the international community is focusing their support only on the Syrian refugee education. They have picked out the most qualified teachers and provided them with the right training to teach the Syrian refugees. At the moment, their education in Jordan is better than in the average in their country before the civil war. Again, in the long-run, this kind of intervention, will lead to the same result happened at UNRWA schools, and the nationals at the public schools are always the main losers in this multi-tier education system.

3.2 Quality of Education

In the absence of oil, gas and other natural resources, education with high quality is a must. Education must be prepared to both current and future needs and linked to the social and economic development of the country. The quality approach in education is more important to achieve the desired results (MOE, 2006). Due to having a highly-competitive business environment, yet the education term mostly refers to the quality. The advanced and well-developed education system is no longer measured by how many engineers and doctors graduate every year. High human capital accumulation leads to higher individual earnings, thus higher saving rate. Yet, according to the Solow model, the higher the rate of saving, thus the richer the country (Mankiw, Romer and Weil, 1992) [44]. Eventually, this shows a strong relationship between the quality of education and human capital accumulation, therefore this will impose a positive impact on the economic growth. The education system in Jordan always has been the main generator which moved the country to be in a better situation than the majority of developing countries. That's why sustaining quality of education is among the country's highest priorities. The Jordanian education system is facing many challenges; the Syria crisis came in a place to be the major challenge which could undermine the progress of education advancement that the country was pursuing. The Syria crisis has affected the whole education system in the country, particularly the Jordanian students who study in around 200 schools which were forced to run on double-shift in order to reduce the overcrowding and to make more room to host more refugee students. These schools have around 15 percent of the student's body in the country, and the majority of these schools used to have very good students compared with the average of the country, as most of them are located in urban areas (MOE, 2017)*.

* Meeting with Amira Kiwan, head of planning department at MOE-Irbid, 1st Area; Also, data from general education department at MOE-Amman.

3.3 Overcrowding

Overcrowding has exacerbated between the years 2012 and 2015 due to receiving influx of Syrian refugees in Jordan. This has affected the majority of students in the public schools, particularly the poor and lower-middle-class students. One study about the impact of overcrowding on education in Pakistan revealed that overcrowding can have a direct impact on learning. Teachers are most likely to be successful in teaching small classes because they are easier to handle and manage (Shah, 2012) [47]. Another study in the same country proved that the effective teaching was not possible in overcrowded classes and the majority of the teachers were facing instructional, discipline, physical and evaluation problems (Khan and Iqbal, 2012) [48]. The international donors have provided immense efforts to reduce overcrowding by operating many schools in the country on double-shift, and the construction of new schools. After the year 2015, overcrowding caused by Syrian students has reduced to very low levels.

Nevertheless, those students who experienced this problem of attending overcrowded classrooms, definitely the quality of education value they have received is less than what their peers received at other un-overcrowded schools for that period. Therefore, some programs to remedy this damage and to help them catch up with their peers should be launched. However, the Ministry of Education with an appreciated support from the international donors has stopped many other reasons which affect the quality of education in the country because of the Syria crisis. For example, same teachers to cover both shift for almost one year and mixing students of divergent skills in the same classroom are no longer exist, also they helped out to cope with schools infrastructure destruction. But, again no programs to remedy the damage caused during the periods of having these problems.

3.4 The Tradeoff between Overcrowding and Double-shift Schools

Teaching in an overcrowded classroom can be frustrating, overwhelming, and stressful. Having so many students in the same classroom, make it hard for the teacher to be able to have one-on-one interaction with students that need assistance. There is a trickle-down effect that has a tremendous negative impact on the quality of education that even the most effective teachers can provide their students (Meador, 2016) [49]. Overcrowding has an impact on the economy, a lower pupil-teacher ratio in primary school increases the impact of education on the economic growth (The World Bank, 2008) [9]. On the other hand, the students who attend the double-shift schools might have a lower quality of education compared with their peers, due to the time reduction and the increase of school's infrastructure destruction. Double-shift schools certainly may suffer educational disadvantages compared with single-shift schools. Teaching time for each shift may be reduced, and the need to compress a lot of activities into a short time may make the school day rather tense (Bray, 2008) [50]. Children at schools operating two shifts receive

fewer hours of instruction than children at other public schools operating on a regular schedule. This operating manner enrolled more students but lowered the quality of education. Each class is shortened, less time to do exercises and rest between classes. Time reduction was necessary to keep classes short enough to operate the double shift but has resulted in a two-tier education system at the public schools. This has reduced the quality of education for Syrian and Jordanian students in double shift schools, and for Syrian students attending afternoon shifts in particular (Van Esveld, 2015) [51].

However this operating manner (double-shift) might affect the quality of education, but many policy makers at the Ministry of Education have confirmed that this solution has less impact on the quality than overcrowding. They added that the majority of UNRWA schools are operating on this manner instead of having overcrowded classrooms, and they even outperformed the public schools which operate on a single-shift. Although, operating on double-shift is better than having overcrowded classrooms, but this is not the best of what can be done. Teaching the Syrian refugees is not only an international priority, but it's a humanitarian commitment. From a humanitarian point of view, it's better if we all suffer a little than any of us have to suffer a lot (Sinek, 2014) *. Therefore, if there is no choice to enroll the Syrian students in Jordan without operating on double-shift, and lowering the quality of education for its nationals, then definitely Jordan will go for it. Hopefully, the international community will follow into Jordan's footsteps and provide better education and support for both Jordanian and refugees students in the country.

4. The Importance of Education in the Case of Jordan

Due to the political, economic and social crisis in the Middle East countries in the last few decades; it has been increasingly recognized that education has a crucial role in creating sustainable development due to its economic, social, political and environmental returns. Jordan's economy is among the smallest in the Middle East with insufficient supplies of water, oil, and other natural resources, which underlying the government's heavy reliance on foreign assistance (Jordan Economy Profile, 2016). This has created a sort of strong correlation between education and the economic development in the country, in comparison with the majority the Middle East countries. The second Millennium Development Goal is often interpreted as only sending more children to school, but the well developed and effective educational strategy should thus focus on maintaining or enhancing the quality of schooling. The accumulation of human capital varies with the level

* Simon O. Sinek is a British/American author, motivational speaker and marketing consultant. He is the author of three books including the 2009 best seller *Start With Why: How Great Leaders Inspire Everyone to Take Action*.

of education they get. A higher value of human capital ensures more earning, thus a higher rate of saving. Accordingly, a higher rate of saving leads to a positive impact on the economic growth (Mankiw, Romer and Weil, 1992) [44]. King ABDALLAH, during the first decade of the 2000s, implemented significant economic reforms, such as expanding foreign trade and privatizing state-owned companies that attracted foreign investment and contributed to an average annual economic growth of 8% for 2004 through 2008. Then, the world economic crisis caused a global economic downturn, the Great Recession by late 2008. Although in 2011, the Jordanian economy started to recover from the impact of this world financial crisis. But unfortunately, the world's biggest refugee crisis has come out to force around 2 million Syrians to flee to Jordan by January 2017. The crisis has forced the progressive trend of economic growth in the country to hold back. The sudden influx of large numbers of people increased competition for jobs, overburdened infrastructure and strained social services, such as healthcare and education. Also, it has exacerbated the water scarcity problem the country is facing since many decades.

Without the Syria crisis, the expected annual growth rate for 2013 was 4 percent instead of 3 percent (Abdih and Geginat, 2014) [52]. This translates into a cumulative loss of incomes close to what Jordan received in budget grants last year, so it is not easy to dismiss. Inflation rose mainly due to an increase in rental prices as many Syrian families needed accommodation in Jordan. Without the crisis, rents last year would have grown by 2.7 percent instead of 7.7 percent (Abdih and Geginat, 2014) [52]. Furthermore, the deterioration of Jordan's trade balance is a direct consequence of the crisis. Due to the conflict in Syria, Jordan lost its major trade route, on which it depended for transit trade to Turkey, Lebanon and Europe.

As a consequence the country has had to resort to more expensive alternative routes, hurting export price competitiveness. Indeed, combined exports to Lebanon, Turkey, and Europe dropped by 30 percent in 2013 (Abdih and Geginat, 2014) [52]. In addition, cheap imports from Syria had to be substituted from elsewhere at higher costs. Add to the aforementioned, that the crisis has led to a 25% decline in agricultural exports to Syria and a 30% decline in agricultural imports from Syria, which translates into losses for Jordanian farmers and additional costs for traders. The problem is also that the majority of Syrian refugees who flew to Jordan were among the poorest people who left their country, in which two out of three refugees live below the poverty line (European Parliament, 2017) [53]. In 2016, the additional costs for refugee education in Jordan are around \$249.6 million. According to MOE, the average cost of each Syrian student in the country is between 1,100 to 1,200 JOD (MOE, 2017)*. As mentioned before, the World Bank estimated that the Syria conflict cost Jordan \$2.5 billion annually, and Jordan still

* Meeting with Hisham Abo Khashabeh, Planning Department at MOE.

didn't receive two-third of this cost (MOPIC, 2017) **. According to the Jordan Response Platform for the Syria Crisis, Jordan has Received 60 Percent of London Conference Pledges (JRPSC, February 2017).

4.1 Education

Education has a crucial role in fostering the sustainable development and economic growth. It always has been the basic pillar of developing other sectors, as well as formulating the human capital which is the biggest asset for any country in the world. But in the case of Jordan, education has a particular situation. It's the attribute which gives the country an excellence over many other countries in the Middle East, and better economic situation than many developing countries in the world. However, in the 21st century, the world experienced a highly-speed globalization and technology boom, afterward the quantitative model of education has become insignificant. Yet, quality of education is the matter. Education without quality provides only consumers; meanwhile, the quality of education is the tool to introduce the new technologies and technical innovation into the societies. Education with good quality is urgent to prepare youths who are well trained and skilled to face the world's formidable challenges, particularly poverty and unemployment.

Entrepreneurship is a key driver of the economy. Wealth and a high majority of jobs are created by small businesses started by entrepreneurially minded individuals (Jerinabi and Santhi, 2012) [54]. Education is the heart of entrepreneurship and the bedrock to any economic excellence. The rate of youth unemployment in Jordan is one of the highest in the world. Accordingly, the quality of education and entrepreneurship has a great potential to tackle this massive problem. Entrepreneurship and innovation programs are crucial to train youth who are innovative and self-reliant, in order to make them employers of labor rather than adding them to the statistics of unemployed graduates. Recently, the education systems in many neighboring countries are progressing steadily, but this is not the case in Jordan.

The international assessments programmes like PISA and TIMSS came in a place to prove that the quality of education in the country is declining. They have forced the country to look at its education curricula in a way that more focus on quality than quantity should be given. Problem-solving, creativity, innovation and cognition in daily life are the new features which shaped the advanced educational systems internationally. Therefore, it's urgent for Jordan to start serious educational reforms in order to catch up with the leading education systems, as well as to maintain their high-rank among the Middle East countries.

** Meeting with Osama Al-Qaysi, The Financial Department at MOPIC.

4.2 Remittances and Foreign Students

Remittances play an increasingly important role in the international economic relations between countries which are labor exporting, and richer countries which are labor scarce (Russell, 1986) [55]. They are considered as an important and semi-stable source of external flows to Jordan over many decades. They are an important source for developing and enhancement the economic stability, through providing an extra income to the families that benefited from these transfers. In addition, the lack of capital inflows in developing countries, particularly Jordan, makes remittances an important factor, in place of having foreign capital and hard currencies. Jordan is considered as one of the top-ten developing countries with high received remittances as a percentage of GDP. According to a World Bank report, Jordan has received \$3.8 billion from Jordanian expatriates in 2015; this makes Jordan the fourth country in the region in terms of the volume of remittances. Jordanian workforces have characterized by high quality and have a high reputation in the region especially in the Gulf States. Eventually, education with higher quality among Middle East countries, will boost this reputation, and benefit the economy from increased remittances from Jordanians working abroad. Moreover, quality of education always has been the main driver to attract foreign students to enroll in the Jordanian higher education institutions. They accounted around 12 percent of the undergraduates' students registered at Jordanian universities in the academic year 2014/2015 (MOHE, 2015) [12]. Those students are an important source of income to the country's universities and small businesses, through spending money on tuition fees, accommodation, food and tourism. Last but not least, an advanced education system will increase this percentage of foreign students in the country. Also, a high-quality education system will be more able to attract foreign investments to the country and diversify its economy. At the end, education with better quality will foster the political stability in the country and reduce extremism. Especially that the Middle East region is facing a challenging period which is so-called Arab spring, as well as the world currently is passing through an unprecedented extremism wave.

5. Findings and Discussions

The Syria crisis has a significant impact on Jordan since its start in March 2011. The crisis itself has impacted the Jordanian economy and all the country's sectors. Meanwhile, the high influx of Syrian refugees into Jordanian cities has put a great pressure on the infrastructure and services in refugee-hosting communities. All the interviewees at the Jordanian public institutions have confirmed that the refugee crisis which aggravated during the years between 2012 and 2015 has imposed a huge pressure on resources, and overburdened the whole education system in the country. The education's budget in Jordan is even less than what it should be according to the UN, moreover, the crisis has forced the GOJ to shift some of this budget to cope with the additional cost of hosting those refugees. They

said that the crisis has impacted the quality of education provided for Jordanian students, particularly at the overcrowded schools in host communities and schools which run on double-shift. The majority of them have confirmed that schools to be running on double-shift have less impact on quality than having overcrowded classrooms. They have cited that by UNRWA schools in Jordan to support this assumption, as the majority of their schools are running on double-shift, and the quality of education there is higher than at the public schools. But, that's due to the higher support they receive compared with the public-school system in Jordan. In addition, they mentioned that the MOE policies were savvy enough to reduce the impact of the crisis to lower levels. For example, they hired new teachers to teach the second shift instead of having same teachers for both shifts, as they quickly noticed that this strategy will significantly affect the quality of education in schools which run on double-shift. In addition, very qualified teachers were selected for this second-shift. But, the administrators are still covering both shifts, as well as the workload has increased for all the employees at the MOE offices due to receiving a lot of Syrian families trying to enroll their children or deal with their administrative stuff. Some of the administrators at MOE have said that the benefits and training only received by the second-shift teachers from the international organizations; have created a sort of gossip and jealousy environment inside MOE. They added that if the international community carries on in this manner (supporting refugee education only), they will create a new tier of education in Jordan, and in the long-run, refugee students will outperform nationals at the public schools, like the case of UNRWA schools.

Another problem is that refugees have come to reside mostly in urban areas seeking better economic opportunities. This has forced around 200 schools in urban areas to be running on double-shift, and these schools outcomes used to be better than the average of all the schools in the country. In which it might affect their outcomes in the long-run. Nevertheless, it's still a better solution than overcrowding, as many households were protesting in some areas of Jordan and didn't want to send their children to schools because they are overcrowded after the Syria crisis.

They also have confirmed that up to this point, there is no study has evaluated the causal impact of the crisis on the quality of education. Most of the previous studies have used a qualitative approach (focus-group work) and focused on the quality of education provided for refugees. That's because designing and carrying out such a quantitatively-based study is really difficult due to many reasons: designing reliable control groups; the available quantitative data don't reflect the real image of the impact due to many reforms in the education system in Jordan; as well as that the quality of education is affected by many internal and external factors. Nevertheless, they revealed that this is the first study to talk about the sake of fixing the damage which has been caused during the period between 2012 and 2015. And they agreed that this damage might cause a huge gap in the long-run between the students at the affected host communities and their peers at

the other unaffected areas. Last but not least, they revealed that there is a significant impact of the crisis on education, and it's more qualitative than quantitative. They concluded that these factors which have aggravated because of the conflict in Syria such as Overcrowding, double-shift schools, poverty increase, school's infrastructure destruction, mixing students with divergent skills and the psychosocial impact on the vibe of the classrooms; have affected the quality of education in Jordan, and declined the progress of the sector that the country aspire. It was also important to hear from student's households; Um Ahmad, a mother of 4 school-aged children, two of them (one daughter and one son) attend double-shift schools. She said that she felt a change in their education outcomes, and she has faced many difficulties to follow up with them at home, particularly in 2013 and 2014. That's due to the time reduction, therefore no enough time to solve exercises at the classes, and teachers skip some of the less important topics in order to finish the subject's contents. Also, she said that their attitude to education has changed as they are forced to wake up earlier than before to go to school, in which affected their motivation. Finally, some recommendations to maintain the quality of education for the students who got affected by the refugee crisis are mentioned below.

Recommendations

- 1) Construction of new schools and infrastructure at the most affected host communities in order to reduce overcrowding and number of schools run on double-shift. As well as, revamping and rehabilitation of the existed ones to enhance the environment for students at these schools, and increase their capacity to enroll more students.
- 2) Launch new economic initiatives and programs to reduce poverty at the most affected host communities in order to help households and decrease dropout's ratio. Also, provide more support to the entrepreneurial activities at these communities, and provide more qualitative educational programs to youth at these areas.
- 3) Develop a remedy plan to fix the damage at the schools which experienced overcrowding or operated on double-shift during the years between 2012 and 2017. Many projects should be carried out to give more support to teachers and students at these schools in order to help them catching up with their peers at the other less affected or unaffected schools.
- 4) Programmes to develop the skills of students and teachers at the public schools in general and in the schools which got affected by the crisis in particular. Also, to enhance the infrastructure of these schools in order to reduce the gap between their students and students enrolled in the private education.
- 5) Many public schools infrastructure and health conditions are very bad comparing with the private sector and UNRWA schools. Therefore, more concern should be given to the improvement of health and sanitary

conditions at these schools. Also, provide more entertainment facilities to students, as it has a high impact on enhancing their motivation to education.

- 6) More support to the host communities households to enroll their kids at an early stage of education programs and kindergarten. As many studies have proved that education at an early stage helps children a lot in having better results in the long-run. Since, the economic condition is the major factor behind not enrolling kids at such education stage, as it's not free like the primary and secondary education.

6. Conclusion

In March 2011, the world's biggest refugee crisis since the World War II came out. The conflict in Syria has forced more than 6 million people to be internally displaced within their country, and over 4.8 million to be refugees outside of Syria. Only 664,118 of them are registered with UNHCR in 2016, meanwhile, the latest national census in late 2015 revealed that there are around 1.3 million Syrian refugees in Jordan. The crisis itself has imposed a comprehensive impact on Jordan's economy, services and other sectors. Meanwhile, the high influx of Syrian refugees into the major Jordanian cities has put a great pressure on the infrastructure and services in refugee-hosting communities. The education system in Jordan, which was already struggling to recover from the onus of hosting the Palestinian and Iraqi refugees, is now overburdened by the new refugee crisis. Jordan's economy is among the smallest in the Middle East with insufficient supplies of water, oil, and other natural resources. This made of education as the main source of economic development in the country. It's the attribute which gives the country an excellence over many other countries in the Middle East, and for many years it holds the highest rank among Arab states. On one hand, the crisis has impacted the quality of education in Jordan due to the increase of overcrowding, many schools to run on double-shift, poverty and brain drain challenges have exacerbated. On the other hand, the refugee education worldwide is poor and unacceptable in comparison with what should be provided according to the UNHCR mandate. Nevertheless, Syrian refugee education in Jordan with regards to all the challenges they are facing is in a better situation. Their enrollment is higher than the international average, and the quality of education they have received is slightly better than in their own country before the crisis.

However, the international support was significant at the first two years of the crisis, but it has unsurprisingly declined to lower levels as soon as it was clear that the crisis will last for so long. Anyway, after the London Syria Conference in 2016, the international attention to the crisis has increased again, as it's noticed that the refugee crisis might create serious problems in their host communities and worldwide. Particularly, that Jordan has passed through some periods of hardships and political instability after the year 2010, and the whole world agree that this country in the heart of the Middle East conflicts should be always stable. Refugee

education strategies and the international organizations intervention always have been creating a multi-tier education system at the host communities. Yet, the education system in Jordan is divided into 4 different layers: the best one is the private education, then education at UNRWA schools, later is the education at the public schools, followed by the education provided for Syrian refugees at host communities or in their camps. Palestinian refugees were the reason behind creating the second layer, meanwhile, Iraqi refugees have widened the gap between private and public education. Eventually, the Syrian refugee education will create a new layer in the education system in Jordan. Moreover, in the long-run, they will outperform the nationals at the public schools if the international intervention will carry on in the same way of providing support only to refugee education. Add to the aforementioned, that the students at the public schools are mostly poor, underprivileged or from lower middle-class. Accordingly, it's suggested that there should be a significant paradigm shift in the way how international organizations respond to refugee education. As well as carrying out a project-based plan to remedy the damage caused by crises in the education system at the host communities. Finally, an urgent and strong collaboration between GOJ and the international community to mitigate the long-term impact of the Syria crisis on Jordan should be implemented. Furthermore, to give more focus to providing a better education with high-quality for both Jordanian and Syrian students in the country, and to provide more support to the public education system to enhance its resilience to the crisis.

References

- [1] Malkawi, Khetam. "Jordan Tops List Of Refugee-Host Countries — Amnesty". Jordan Times. N.p., 2016.
- [2] Van Esveld, Bill. "Jordan: Further Expand Education Access For Syrian Refugees". Human Rights Watch. N.p., 2016.
- [3] A. Hanushek, Eric, and Ludger Wößmann. "Education Quality And Economic Growth". The World Bank- N.p., 2007.
- [4] Dryden-Petersson, Sarah. "Refugee Education-A Global Review". UNHCR. N.p., 2011.
- [5] Mona Christophersen, "Securing Education for Syrian Refugees in Jordan," New York: International Peace Institute, May 2015.
- [6] UNDP. "Human Development Report". N.p., 2014.
- [7] Petra, "Jordan News Agency (Petra) [King Issues 7Th Discussion Paper." Petra.gov.jo. N.p., 2017.
- [8] HRK, Hochschulrektorenkonferenz "German Rectors' Conference", [Available at] https://www.hrk.de/uploads/media/Hochschulbildung_in_JordanienKurz.pdf
- [9] The World Bank. "MENA DEVELOPMENT REPORT-The Road Not Traveled Education Reform In The Middle East And North Africa". N.p., 2008.
- [10] Tweissi, Ahmad, and Khattab Abulibdeh. "TIMSS And PISA Impact – The Case Of Jordan: Research Papers In Education: Vol 31, No 5". Tandfonline.com. N.p., 2016.
- [11] Ministry Of Education. 2003. Education Reform For The Knowledge Economy (Erfke) Project. Amman: Moe Publications. MOE, 2003. Print.
- [12] MOHE. "Brief On Higher Education Sector In Jordan". Mohe.gov.jo. N.p., 2015.
- [13] Al-Assaf, Ghazi, and Abdullah Al-Malki. "Modelling The Macroeconomic Determinants Of Workers' Remittances: The Case Of Jordan". Econjournals.com. N.p., 2014.
- [14] UNICEF. "UNICEF Jordan - Media Centre - [26 May 2016] Five International Donors Grant JOD 57.7 Million To GOJ Commitment To Reach Education To All Children In Jordan". Unicef.org. N.p., 2016.
- [15] OBG. "Enrolment Is High Across The Board, From The Primary Through The Tertiary Levels". Oxford Business Group. N.p., 2014.

- [16] Culbertson, Shelly. "Rethinking Coordination Of Services To Refugees In Urban Areas: Managing The Crisis In Jordan And Lebanon | RAND". Rand.org. N.p., 2016.
- [17] HM Queen Rania Al-Abdullah. "'The Real Treasure Is In The Minds Of Our Children'". Jordan Times. N.p., 2016.
- [18] ILO. "Tackling Jordan'S Youth Unemployment Hands-On - Turk, Rana". Ilo.org. N.p., 2014.
- [19] Obeidat, Omar. "Unemployment Major Concern For New Gov'T — Experts". Jordan Times. N.p., 2016.
- [20] Ammon News. "Jordan- On Education And Curriculum Reforms | Editor's Choice | Ammon News". En.ammonnews.net. N.p., 2016.
- [21] Sanchez, Raf. "Jordan Is At 'Boiling Point' As It Struggles With Syrian Refugees, King Abdullah Warns". Telegraph.co.uk. N.p., 2017.
- [22] UNRWA Website. "Jordan | UNRWA". UNRWA. N.p., 2015.
- [23] Weiss Fagen, Patricia. "Iraqi Refugees: Seeking Stability in Syria and Jordan ". Repository.library.georgetown.edu. N.p., 2009.
- [24] BBC News. "Syria: Five Years Into War, What Is Left Of The Country? - BBC News". BBC News. N.p., 2016.
- [25] Refugee Council USA. "The 7 Largest Refugee Camps In The World – The Refugee Council". Refugeecouncilusa.org. N.p., 2016.
- [26] WHITMAN, ELIZABETH. "Refugee Crisis 2015: In Jordan, More Than 100,000 Syrian Students Means Double Shifts For Some Schools". International Business Times. N.p., 2015.
- [27] Karasapan, Omer. "Syria'S Mental Health Crisis | Brookings Institution". Brookings. N.p., 2016.
- [28] UN. "United Nations Official Document - 64/290. The right to education in emergency situations". Un.org. N.p., 2010.
- [29] UNHCR. "Learning For A Future: Refugee Education In Developing Countries". N.p., 2001.
- [30] INEE. "MINIMUM STANDARDS FOR EDUCATION: PREPAREDNESS, RESPONSE, RECOVERY". N.p., 2010.
- [31] Tomaševski, Katarina. Human Rights Obligations. 1st ed. Lund: Raoul Wallenberg Institute of Human Rights and Humanitarian Law, 2001. Print.
- [32] UNHCR, Refugees. "UNHCR's report -Education". UNHCR. N.p., 2016.
- [33] Revolvly, LLC. "'Palestinians In Jordan" On Revolvly.Com". Revolvly.com. N.p., 2014.

- [34] UNHCR, Refugees. "Figures At A Glance - Refugees and Displaced People". UNHCR. N.p., 2016.
- [35] CGDEV. "The Global Refugee Crisis In Urban Settings: Improving Self-Reliance And Reducing Aid Dependence". Center For Global Development. N.p., 2017.
- [36] UNICEF. "General Population And Housing Census 2015 - Jordan". UNICEF. N.p., 2016.
- [37] Richards, James. "Number Of Syrian Refugees Living In Poverty Increases, Finds UNHCR | Public Finance". Publicfinanceinternational.org. N.p., 2016.
- [38] European Commission. "ECHO FACTSHEET - Jordan: Syria Crisis". N.p., January 2017.
- [39] European Commission. "ECHO FACTSHEET - Jordan: Syria Crisis". N.p., March 2017.
- [40] Morello, Carol, and Carol Morello. "U.S. Gives \$419 Million More To Aid Syrian Refugees". Washington Post. N.p., 2015.
- [41] Oxford Business Group. "Greater Student Numbers Leading To Education Sector Innovation In Jordan". Oxford Business Group. N.p., 2015.
- [42] The Jordan Times. "Project To 'Sustain Quality Education' For Syrian Students Concludes". Jordan Times. N.p., 2014.
- [43] Andrew Harper. "UN Asks For Help In Responding To Syrian Refugee Crisis". IRIN. N.p., 2012.
- [44] Gregory. Mankiw, David. David N. Romer. A CONTRIBUTION TO THE EMPIRICS OF ECONOMIC GROWTH*, The Quarterly Journal of Economics, May 1992.
- [45] The World Bank. "UN Asks For Help In Responding To Syrian Refugee Crisis". The World Bank. N.p., 2014.
- [46] Angrist, Joshua David, and Jörn-Steffen Pischke. Mostly Harmless Econometrics. 1st ed. Print.
- [47] Shah, Jehangir. "THE IMPACT OF OVERCROWDED CLASSROOM ON THE ACADEMI". N.p., 2012.
- [48] Khan, Parveen, and Mohammad Iqbal. "Over Crowded Classroom: A Serious Problem For Teachers". N.p., 2012.
- [49] Meador, Derrick. "What Teachers Can Do To Combat An Overcrowded Classroom". ThoughtCo. N.p., 2016.
- [50] Bray, Mark. "Double shift schooling: design and operation for cost-effectiveness" (PDF). UNESCO, 2008.

- [51] Van Esveld, Bill. "'We'Re Afraid For Their Future'". Human Rights Watch. N.p., 2015.
- [52] Abdih, Yasser, and Carolin Geginat. "The Economic Impact Of The Syrian Conflict On Jordan". IMF. N.p., 2014.
- [53] European Parliament. "Syrian Crisis: Impact On Jordan - Think Tank". Europarl.europa.eu. N.p., 2017.
- [54] Jerinabi, U, and P Santhi. Creativity, Innovation, And Entrepreneurship. 1st ed. 2012, Print.
- [55] Russell, Sharon Stanton. "Remittances From International Migration: A Review In Perspective". Econpapers.repec.org. N.p., 1986.

**A Psycho-Emotional Human Security Analytical Framework: Origin and
Epidemiology of Violent Extremism and Radicalization of Refugees ¹**

Dr. Patrick J. Christian, Dr. Aleksandra Nestic, Dr. David Sniffen,
Dr. Tasneem Aljehani, Dr. Khaled Al Sumairi, Dr. Narayan B. Khadka,
Dr. Basimah Hallawy-Rowe, Dr. Binamin Konlan

“Extremism and Radicalization are Psychological
Processes, not Religious Beliefs”

A Psycho-Emotional Human Security Analytical Framework: Origin and Epidemiology of Violent Extremism and Radicalization of Refugees

This paper addresses the challenge of young-adult and refugee vulnerability to the spread of violent extremist ideology, subsequent radicalization, and devolution into violence related behavior. The researcher's approach is characterized by grounded theory that extremism and radicalization originate from profound psychosocial crisis rather than religious belief or unmet physical needs. Based on this grounded theory, researchers design and advocate the implementation of clinical counter-violent extremism, and radicalization intervention and prevention programs that operate far forward of local and national security interdiction points. Our approach to Countering Violent Extremism (CVE) clinical engagement necessitates the operations within the refugee community to repair damaged psychosocial and emotional communities in order to build resiliency against virulent extremist ideology and Violent Extremist Organization (VEO) recruitment. Simultaneously, this approach introduces advanced psychosocial-emotional analytical frameworks to government agency employees responsible for refugee administration, health and welfare. Presenters demonstrate how community clinical engagement and government services training and advising efforts need to work collaboratively to identify and disrupt lines of extremism and radicalization within the vulnerable young-adult and refugee populations. This paper first outlines the challenges of war-refugees through describing the destabilizing effects of the war refugees on the host populations through psychological concepts of trauma, transference, and countertransference, through which virulent strains of violent ideology spread into vulnerable populations. Second, the paper positions the psychosocial-emotional damage from trauma as the origin of violent extremism as well as describes epidemiology and spreading of extremist messaging. Here the paper highlights the human security analytical framework developed by presenters that demonstrates the importance of specific and early intervention points. Finally, the paper presents the solution- intervening forward of state and federal security interdiction points by emphasizing the need to repair damaged psychosocial and emotional tissue sufficient to build resiliency of refugees against virulent extremist ideology and VEO recruitment.

The challenge of war-refugees

Worldwide, the flow of war refugees has now exceeded 60 million human beings. This is the highest level ever recorded.

“We are witnessing a paradigm change, an unchecked slide into an era in which the scale of global forced displacement as well as the response required is now clearly dwarfing anything seen before” – *UN High Commissioner for Refugees*
*António Guterres*²

The scope and volume of war refugees now threatens political and social destabilization in the Middle East, Europe, and the Americas. The destabilizing effects of the war refugees on the host populations receiving them can best be understood within human psychology concepts of trauma, transference, and countertransference, through which virulent strains of violent ideology spread into vulnerable populations.³ These little understood social psychological processes present the possibilities of tremendous damage to the social fabric with attendant political upheaval to both refugee and host populations. The effects of these three processes can be managed and mitigated with early diagnosis and treatment. Left untended, the Arab Spring of violent revolutions and their descent into anarchy may yet spread westward with the flow of 60 million war refugees.

The origin of violent extremism and radicalization

Psychosocial-Emotional Damage from Trauma.

The simplest description of extremism is the following: as a traumatized human being tries to reestablish their cognitive thought-relationship to reality, they are susceptible to ‘totalization’ of cause and effect.⁴ This type of totalizing thought is especially prevalent when it involves the nature of their emotional pain and psychological suffering from loss and alienation.⁵ Violent extremism is a psychological totalization of thought regarding the effects of emotional pain and psychological suffering that overwhelms the cognitive thought process. To restore connection with reality, the cause of these effects are attributed to an ‘other’ group because of that group’s actions, policies, or physical presence.⁶ Said differently, extremism is the mind’s errant attempt at establishing meaning to their suffering by assigning an antagonist to its internal protagonist. This creates a narrative that provides grounding structure of cause and effect.⁷ While extremism is a cognitive (conscious) thought process, extremism is driven by the subconscious’ ego requirement for meaning-of-suffering, without which the ego is destabilized and the identity that it supports (or represents) begins to devolve in a process of self-loathing that can threaten psychic annihilation, a common basis for suicidal terror participation.⁸

Travelling within the 60 million war refugees is a collective memory of profound terror and reality shattering losses of children and ancient historical narrative that carried their generational remembrance and existential meaning.

Psychosocial-Emotional Human Security Analytical Framework ©

Security Type	Vulnerability	Needs	Capacity & Resilience Strategies
Identity (individual & family)	Failing archetypes	Adaptation (to new surroundings)	
Belonging (individual & family)	Boundary Definition	Redefinition	
Trauma (individual & family)	Damaged PsychoSocial Reality	Restoration	
Sociological Structure (family +)	Sociocentric/Collectivist	Restoration & Adaptation	
Memorialization (family +)	Historical Narrative	Preservation & Revision	
Cultural Expression (family +)	Identity Displacement	Acculturalization & Acclimatization	

Behind the seemingly calm faces of the refugees lays a vast invisible psychological trauma of a social reality broken under armored tank treads and brutal beheadings. The surviving families that are filling the growing Lebanese/Turkish/European refugee camps are likely suffering from a collection of conflicting cognitive thoughts of survival and alienation; raw emotions of unintegrated grief, shame and rage; and sub-conscious ideations of hope, despair, and terrorized anxiety.

By most accounts, the *physical needs* of the war refugees in Europe and the United States are being met by a combination of government and non-government organizations, especially in comparison to those remaining in Lebanon and Syria. Even as the most life-threatening needs (food, shelter, medicine, physical protection) are met however, the deeper, psychological trauma that was previously submerged, begins to emerge and destabilize families and individual members of these traumatized refugee communities. In the hierarchy of human needs, all are required to sustain life. Human needs are organized into a hierarchy because extreme cold kills before thirst which kills before hunger, and so on. At the deep end of the human needs hierarchy lies the psychological, sociological, and emotional needs that sustain cognitive reality and provide purpose for human life. Adding to the difficulty of care and administration of traumatized refugees are trauma effects such as irrational phobia, interpersonal guardedness, increased social distance and relational ruptures. Traumatized individuals, while needing an emotionally safe and secure containing environment can frequently be prone to intense mistrust; they may be overcome by fears of emotional closeness; and they may present resistance to necessary interpersonal attachments/reattachments which they perceive as harbingers of further loss. These are classic symptoms of Post-Traumatic Stress Disorder (PTSD) made more complicated by their sociocentric psychological organization.

The human security analytical framework below is a primary clinical assessment and engagement tool for Valka-Mir cultural psychologists and sociologists. For most of the war refugees, the psychological structure of their personal and family *identity* has become unstable from *failing archetypes* (such as heroism, sacrifice, and masculinity) that are necessary to a patriarchal society.⁹ Meanwhile, the *sociological* order of family, ethnic, and cultural kinsmen within the larger community has collapsed with the destruction of their homes, farms, and towns. Their generational transmission of *historical narrative* that *memorializes* their past, connects to their present, and prepares their children for the future is at imminent risk of obsolescence with the loss of so many members of family and ethnic kin.

Finally, the war refugees find themselves in camps or towns within the benefactor nations whose psychological organization, sociological structure, and emotional conjugations are vastly different than the refugees own rapidly failing group identity. As individuals, and as a body of humans, they are in a profound psychological and emotional crisis. Their primary loss of home, rootedness, and sense of place in a now vanquished localized world order is made worse by the day-to-day meaninglessness of routinized camp experience lived within a grid environment. In this state, the refugees are spectacularly vulnerable to damaging transference and countertransference exchanges with their host benefactor population. These ‘psychological transfers’ of roles, feelings, and meanings between refugees and hosts establish the basis for extremism and radicalization that requires early intervention.

The epidemiology of extremism and radicalization

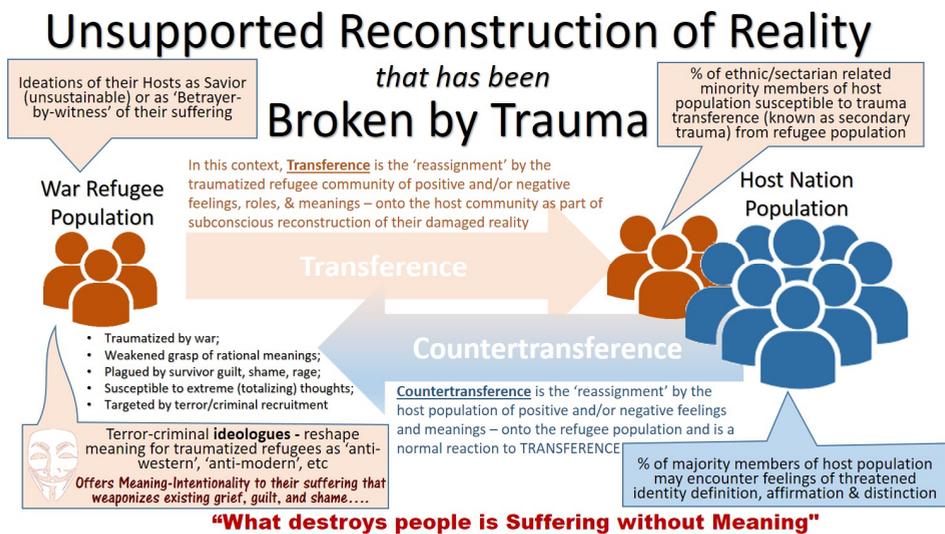
The relationship between trauma transference, countertransference and extremism.

The cognitive and subconscious minds of traumatized refugees continuously seek to reestablish their relationship with reality. Unaided by supportive intervention, the refugees’ thought patterns seek out explanatory meanings that relieve their suffering. Two common modes of transference entail the psychic extremes of idealization, and devaluation. For example, many find that their suffering is relieved by meanings-explanations that are based on safety-security, where the host-population takes on the role of idealized savior or rescuer. For others, suffering is relieved by affixing responsibility for their suffering, often as a relief from unbearable survivor guilt. In this version of transference, the host-population takes on the role of betrayer and devalued, because they were culpable witness to the death families without intervening to save them. These two examples illustrate the vulnerable state of mind of the refugees as they search for meaning-explanations that support the reestablishment of their personal and family relationship with reality.

As the graphic below illustrates, this is accomplished in part through a process known as transference, where the refugees reassign meaning and feelings onto their new surroundings within their host benefactor community. This is how refugees can ascribe to a previously unknown host community, the roles of savior or betrayer. This process of transference and search for meaning-explanations is

highly susceptible to interference by terror-criminal ideologues who work to reshape meaning for the traumatized refugees as anti-modern, anti-western, and call for mental and physical resistance. The call to assign responsibility onto the benefactor host population for their suffering affects only a percentage of the traumatized population. As well, many traumatized refugees are able to recover their relationship to their new reality without succumbing to totalization of thought necessary for extremism and subsequent radicalization.

For those members of the traumatized refugee community whose affected psychological-emotional state remains vulnerable to extremism, additional supportive intervention is required to prevent their descent into radicalization and subsequent recruitment by terror-crime organizations. The patterns of



psychological and emotional traumatization and the ideologue involvement within the transference, countertransference, and secondary trauma constitute the extremism health event that we refer to as the epidemiology of violent extremism. The epidemiology of violent extremist ideations show how traumatized thought is influenced as a pattern towards the host population as a causative agent of suffering and how that thought pattern is transmitted between traumatized and non-traumatized populations through transference, countertransference, and secondary traumatization.

Refugee transference in this context involves the (mostly) unconscious redirection of feelings and attitudes about their suffering/condition/plight *onto* a more accessible representation of their tormentor or savior – the host population. These transference reactions include both rational and irrational themes. The representation of the host population as tormentor is a common ideation pushed by terror-criminal ideologues, and the representation of the host as savior is viciously attacked by those same ideologues at each setback suffered by the refugee. What is

important to remember is that the traumatized refugees' minds are attempting to reconstruct a reality damaged by violent loss and unresolved terror. Their fixation on the host-population as either tormentor or savior through this transference of meaning and feeling is not based on reality, but an attempt at realigning a damaged reality.

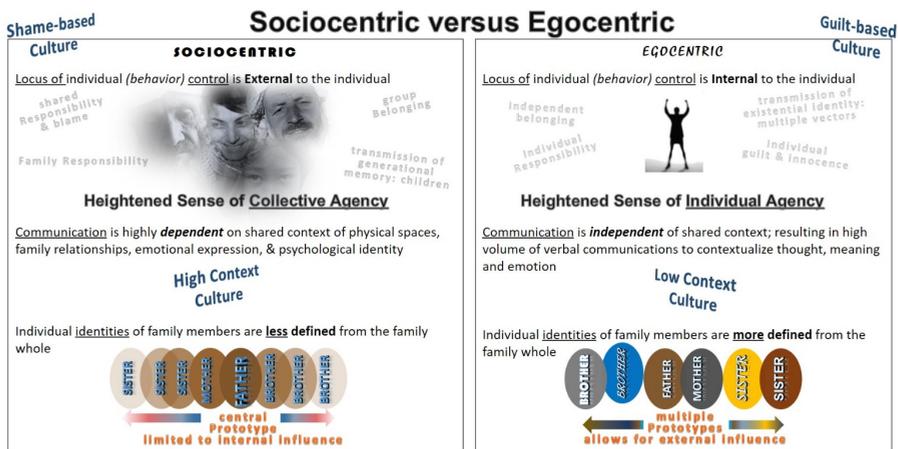
Countertransference on the other hand, is often a reaction to Transference, where those in that power position (host population) develops conscious or unconscious positive or negative feelings about the Refugees. Again countertransference is based not on reality but on often, unconscious effects that the presence of refugees have on the group identity definition of the host population. As with transference, counter-transference attitudes also include both rational and irrational themes. Countertransference effects of alienation, exclusion, or revulsion can have powerfully radicalizing effects on the traumatized refugees, fueling powerful ideological narratives of the host population as tormentors and causative agents of their suffering and loss.

Secondary trauma occurs when there is sufficient intermingling of 'psychological-emotional' narratives from the traumatized refugees to the host population, to the point where elements of the host population begin to suffer trauma (breaking of reality) on behalf of the refugees. Secondary trauma within members of the host population that are related (real or believed) to the refugees can create equal levels of totalizing thought within this part of the host population despite the fact that they may never have even visited the conflict zone.

The Inhibitors of Effective Refugee Adjustment and Acculturation: Psychological Organization and Sociological Order

There are several important inhibitors of refugee adjustment and acculturation into their new surroundings which, by themselves are common to most immigrant families relocating to host populations' sociological and cultural order. This inhibition of refugee adjustment and acculturation is not to be confused with integration, but merely an ability to sustain psychological, emotional and physical life cycles within a new social environment. The inability of refugee families and individual members to successfully adjust and acculturate into their new host environment creates and sustains conditions of alienation, shame, and ultimately rage that can be redirected by ideologues into radicalization and terrorism recruitment, specifically toward the host-nation population. The two most important inhibitors of refugee adjustment and acculturation are psychological organization and sociological order. The graphic below illustrates the differences between social structures that are characteristic of the refugees' norm versus the structure characteristic of their new host benefactors.

Central to the refugees' discomfort will be the normative and expected behavior of school aged children and young adults. In egocentric (individualistic) societies, the locus of internal member control is inculcated into children from the earliest possible age. The egocentric child is taught independent thought responsibility for their actions, their success, their failure, and ultimately their life destiny, separate from the destiny of siblings, parents, and extended family. By contrast, in sociocentric (collectivistic) communities, the locus of taught/learned member control is external to the individual. Family members are inculcated with the idea that they as primary and extended family, are responsible for the behavior or control of each other. The sociocentric child is taught collective thought/decision making with shared responsibility for their actions, success, failure and ultimately, their interrelated life destiny.



Western social structures are oriented around individual agency imperatives that require children and adults to continuously move between situations with varying normative behavioral expectations (social rules) such as school, clubs, play, jobs, and so on. This can present the sociocentric family with quite a dilemma. The basis of sociocentric (collectivist) social order involves a different psychological organization of the family and community, one that is based on merged family identities with a central prototype that is limited to internal influence. Essentially, the concept and understanding of “self” in egocentric society is **independent** from others in the family, community and society, whereas the concept and understanding of the “self” in sociocentric society is **interdependent** on other selves in the family, community and society. Refugee families can and do adapt. But when this important inhibitor to acculturation is combined with war trauma, their ability to adjust and adapt to their new found sociological structure that is based on a different (individual-egocentric) psychological organization, becomes very difficult indeed. Traumatized families are already dealing with tremendous psychosocial-emotional issues, and when confronted with a clearly alien version of social order, their ability to recover and adapt becomes seriously degraded. The resulting enhanced psychological crises for the group means that

more members will become vulnerable to extremist, totalizing thoughts as they struggle to reconnect their situation to the new meanings of their host environment. This increase in members' extreme thought-meanings of their situation leads in turn, to increased opportunities for ideologues to shape their thought-meanings into political, weaponized radicalization. This serves to increase the overall recruitment base for violent terror or crime organizations.

The solution

Intervening Forward of State and Federal Security Interdiction Points

As events have now demonstrated in the America's, Europe, the Middle East, and Africa, governments' reliance on local and national security interdiction points places the burden of effort towards the end of the security spectrum where the host population is most vulnerable to attack. This arrangement also requires the state to increasingly advance its domestic intelligence apparatus into the refugee and host populations in a manner that reduces civil liberties and undermines human rights protection and the rule of law. By comparison, such clinical based, counter violent extremism and radicalization intervention and prevention programs proposed in this paper, and operate far forward of both local and national security interdiction points. Our efforts focus on human security, forward of and in support of, state security. Counter violent extremism clinical engagement operates within the refugee community to repair damaged psychosocial and emotional tissue sufficient to build resiliency against virulent extremist ideology and VEO recruitment.

If properly trained, clinical practitioners are able to help community members learn to separate out the intense currents of opinionated feelings regarding the terrifying events in their home country from the new reality of their host benefactor communities. While these opinionated feelings emerge as various strains of political dialogue, underlying these opinionated feelings are threats to large group identity definition, distinction, affirmation, and the meanings that directly sustain their conceptions of reality as Arab, Muslim, and the various tribal/nationalist identities of the refugees and their host populations. And this is how cultural psychologists, sociologists, and psychoanalytical anthropologists' builds human security:

- Through the stabilization of large group identity at the family, family member, and cultural identity community;
- Through tribal/nationalist identity mediation that reassures family lines of origination with present day belonging. These lines of origination and belonging tend to fray and collapse in the extreme violence in northern Iraq and Syria;¹⁰
- Through mediation of meaning that conforms to reality that meets their underlying psychosocial-emotional needs, rather than the ideologues' political cause;
- Through translation assistance of their sociocentric psychological organization to the new egocentric organization within their host benefactor community;

Simultaneously, the research presented here is a part of Valka-Mir's Human Security program that introduces advanced psychosocial-emotional analytical frameworks to government agency employees responsible for refugee administration, health and welfare. Valka-Mir's research grounded in advanced application of social and psychological sciences suggests equipping the community clinical engagement and government services training and advising, to work collaboratively to identify and disrupt lines of extremism and radicalization within the vulnerable young-adult and refugee populations.

ENDNOTES

- 1 Epidemiology is the science of studying the factors determining and influencing the frequency and distribution of a health related event and their causes in a defined human population. Used in this context of mental health, epidemiology of violent extremism and radicalization deals with the origination, influence, transmission, and effects of totalizing cognitive thought that lead to violent extremism.
- 2 Mingst, K.A., P. Karns, M. P., and J. Lyon, A. J. (2016). United Nations in the 21st Century. Boulder: CO. Westview Press.
- 3 Transference and countertransference were first articulated by Sigmund Freud, and involved psychological interaction between a therapist and his/her patient. The vast majority of war refugees however, are from sociocentric or collectivist societies which are differentiated from individualist or egocentric societies by the locus of member control. In the latter, the locus of member control is external to the individual and rests with the collective of family and ethnic cultural kin and requires therapeutic treatment regimens that are group centric. In the former, the locus of member control is internal to the individual allowing for more individual therapeutic treatment as a successful treatment regimen.
- 4 Anna Freud describes trauma as a 'piercing' or breaking of a person's psychological understanding of reality.
- 5 For clinical treatment, it is important to differentiate between two sources of trauma, and associated reactive rage that are often conflated in both the clinical literature and in discussions of violent extremism. They are interrelated with the loss of meaning, and sense of alienation described in this section. The two modes of reactivity include primordial 'reactive rage' towards the perpetrators of traumatic experience(s), and 'abandonment rage' towards the failure of perceived protective agents to provide security (host government, foreign internal defense forces, or culture of refuge).
 - a. The first entails abandonment to the world, the second abandonment by, or from, the world. Etiologically these sources of rage can be differentiated. Experientially, they are often fused, and undifferentiated. Each of these sources of rage, and modes of reactivity become fused in the described "totalization" of thought and affective response referenced.
 - b. Assessment and treatment requires assisting victims with differentiating between their: (1) primary emotional pain, and loss; (2) reactive rage towards perpetrators; (3) abandonment rage towards those perceived as having a duty to protect them from the fates suffered; and (4) those perceived as having a humanitarian responsibility to respond to their plight, after the fact.
- 6 Because of their perceived culpability as passive witnesses (i.e., by-stander apathy), as emotionally indifferent observers, or as active contributors to further abandonment, host nations become the targeted 'other' for the 'totalized' rage of the violent extremist. It is

an overdetermined response: (1) partial reality (the equivalent of an iatrogenic or induced transference resistance); (2) partial displacement within the transference (affectively correct, but interpersonally misdirected); and (3) a target of convenience (chosen for its proximity in time and place, and symbolic value).

- 7 The rage itself serves cathartic, retributive, and defensive functions. The defensive component is the turning of passive suffering and existential despair, feelings of meaninglessness, powerlessness, and loss of any sense of participation in family/group locus of control; into what is experienced as a more tolerable, active, empowered, though transient and illusory sense of empowerment and purpose. When that purpose orients towards ideations of punishing the perceived responsible agent, the affected refugee member reaches his/her most likely recruitment point, whether that be self-recruitment or external recruitment.
- 8 It establishes the archetypal dynamic of victimization and vilification. The most at-risk refugees suffer from extreme self-punitive super-ego pathology --- often having its genesis in rational and irrational guilt, related to the trauma(s) experienced, and which is enacted at the interpersonal level (physical and/or emotional sadomasochism). These individuals as a subtype of refugee also frequently exhibit control sensitivity and sensitivity to guilt, making them a higher than normal candidate for meaning manipulation and subsequent recruitment.
- 9 As used here, archaic typologies of human identity are psychological prototypes of fundamental human characteristics as expressed within a specific cultural context. Archaic types of masculinity, femininity, heroism, and sacrifice (as well as thousands of others) inform members of a collective identity how to express themselves in thought and emotion in order to achieve psychosocial placement within family, community, and ultimately, within their own self-assessment of worth.
- 10 An important aspect of ISIS' success is its purposeful dismantling and destruction of the existing social order which supports their claims to religious social authority over that of hereditary family origination.

References

- Freud, S. *The ego and the id*. Seattle: Pacific Publishing Studio, 2016.
- Freud, S. *Group psychology and the analysis of the ego*. Kindle Edition, 2010.
- Jung, C. *Man and his symbols*. New York: Random House Publishing, 2012.
- Mingst, K.A., P. Karns, M. P., and J. Lyon, A. J. *United Nations in the 21st Century*. Boulder: Westview Press, 2016.

Early marriage amongst Syrian refugees in Jordan and Lebanon

Dr A J Hutchinson

University of Bedfordshire, United Kingdom

Abstract

Early marriage (which is also known as child marriage or forced marriage) refers to the marriage of any male or female under the age of 18, and is considered a form of sexual and gender-based violence (SGBV) and a violation of human rights. The right to free and full consent to marriage is recognised in the Universal Declaration of Human Rights, with the acknowledgement that consent cannot be given if one of the parties is not sufficiently mature to make a decision about a life partner.

Globally early marriage is associated with early (and more risky) pregnancy (including higher rates of maternal and infant mortality/morbidity), school drop-out and low levels of education, poor vocational training, large age gaps between partners, higher risk of intimate partner violence and divorce, difficulties ensuring reproductive health rights, higher risk of HIV infection and poor mental health. It has also been found that refugee child marriages are often unregistered, which impacts on the rights of both the wife and any children she may have. Early marriage is predominantly experienced by young women rather than young men, although young men are involved in a small proportion of early marriages each year (UNICEF 2014).

Critically, research, reports and anecdotal evidence indicate that rates of early marriage have increased in the Syrian refugee populations in Jordan and Lebanon in recent years. This is congruent with a general assumption that many forms of GBV are significantly aggravated during humanitarian emergencies, including early marriage, especially in affected populations which use dowry and bride price. Yet in emergencies response is reactive at best.

This paper presents research which is being undertaken by Dr Aisha Hutchinson in partnership with Terre des hommes (Tdh) – Lausanne Foundation. The aims of the research is to improve knowledge and develop a contextually and culturally relevant framework of risk and protective factors associated with early marriage and early childbearing in contexts of displacement in the Middle East using an ecological framework which is cognisant of and informed by Islamic thought and community processes. Initial reviews of the literature highlight current research gaps and raise a number of questions to be considered through the research.

Main paper

Early marriage (which is also known as child marriage or forced marriage) refers to the marriage of any male or female under the age of 18, and is considered a form of sexual and gender-based violence (SGBV) and a violation of human rights (IASC 2015). The right to free and full consent to marriage is recognised in the Universal Declaration of Human Rights (UN 1948), with the acknowledgement that consent cannot be given if one of the parties is not sufficiently mature to make a decision about a life partner. Early marriage is predominantly experienced by young women rather than young men, although young men are involved in a small proportion of early marriages each year (UNICEF 2014).

Rates of early marriage with Syrian populations (pre and post conflict)

There are a number of different data sources in relation to the rates of early marriage among Syrians pre and post conflict.

A multi indicator cluster survey carried out in Syria in 2006 found that 3.4% of Syrian women had married before 15 years of age, and 18% married before the age of 18 (with some regional differences). The proportion of adolescents between 15-19 years of age who were married at the time of the survey was 9.7% (MICS 2008). Although it is not clear whether this is based on the religious ceremony, the public ceremony or when the marriage was officially registered by the religious court – as these may happen at different times – see section on process of marriage below. In addition, the percentage of women aged 20-49 that were married before the age of 18 was around 22% in the Palestinian refugee camps in Syria (MICS 2006), with 4.7% of 15-17 years old married at the time of the survey. It is generally maintained that early marriage was widely practiced and part of the cultural fabric of society in Syria before the Syrian conflict.

Research-based and anecdotal evidence from organisations working with Syrian refugees suggests that early marriage has increased significantly among Syrian refugees in Jordan. In 2011, the percentage of the total number of registered Syrian marriages taking place which involved a girl (15-17 years old) was 12% (the number of boys married below the age of 18 is extremely low). In 2013, the percentage of the total registered Syrian marriages which involved a girl rose to 25% (and to just under 32% in the first quarter of 2014) (UNICEF 2014). This is at least one in four marriages of Syrian refugees.

This is the data that UNICEF (2014) was able to access from the Jordanian *shari'a* courts regarding registered marriages aged 15-17 regarding marriages that were registered in *Shari'a* courts in 2013 in Jordan.

	Marriages at age 15-17	All registered marriages	Marriages age 15-17 as % of all marriages
Jordanian	8402	66184	12.7%
Palestinian	382	2173	17.6%
Syrian	735	2936	25%
Iraqi	19	471	4%
Other	80	1096	7.3%
Average			13.3%

However, the rate of early marriage among surveyed female Syrian refugees (not in camps) in Jordan by a multi-agency assessment published by UN Women was 51.3 per cent (most before they left Syria) (UN Women 2013).

There have been similar reports of increases in child marriage in Syrian refugee populations in Lebanon, Turkey and Egypt (Care International UK, 2015; Save the Children 2014). Although Zetter et al (2014) suggest that while there is some evidence to support the notion that early marriage has risen compared to the pre-crisis period, many reports are based on same kind of anecdotal evidence and the few pieces of research evidence available (such as the data presented in UNICEF 2014).

There is little information, for example, about the scale of child marriage in Lebanon. According to Girls not Brides (2017), Official data from UNICEF suggests that 6% of girls are married by age 18 across Lebanon. However, a survey on early marriage in Lebanon among Syrian refugees and Lebanese populations by Alsharabati and Itani (2015) found that according to Lebanese electoral data, 13% of the population had married before they were 18 years old (but they do not know how many of 12-17 year old are currently married), in comparison to UNHCR data they had which shows that 22% of all Syrian refugees had married before they were 18 years old (6.3% of 12-17 years olds are currently married). Their own survey of Lebanese citizens and Syrian refugees found that 37% of Syrian women had married before 18 years old compared to 20% of Lebanese women. They also found larger age gaps between husband and wife if the wife had married before she was 18 years old.

A vulnerability assessment of Syrian refugees in Lebanon (2013) found that 5.8% of 654 households had used the marriage of a child under 18 as a household coping strategy in the past 30 days when there was not enough food available (WFP/UNICEF/UNHRC 2013). The same assessment in 2015 found a lower overall average but significant difference by region with 9% of households in Akkar stating that they have used child marriage as a coping strategy in the past 30 days, while only 2% in Bekkaa and the South (WFP/UNICEF/UNHRC 2015).

However there is little substantiated and demographic data amongst the Syrian refugees Syrian and Jordan currently available to look at trends by different socio-economic factors, or concrete data regarding the different outcomes of earlier marriage for these populations.

Main reasons why parents agree to marry their children under 18 years of age
Research suggests that many factors interact to place a young woman at risk of early marriage.

Structural factors which influence early marriage rates include poverty; gender inequality; lack of education, the state of the country's civil registration system (which provides proof of age for children); the existence of an adequate legislative framework with an accompanying enforcement mechanism to address cases of early marriage; and the existence of customary or religious laws that condone the practice (MICS 2008; Care International UK 2015; UNICEF 2014).

Family level factors which influence early marriage include relieving financial burdens on the family particularly in large families; the hope of parents that the

marriage will benefit them both financially and socially; the belief that by marrying their daughters at a young age they are ‘providing for’ and ‘protecting’ her and sustaining her ‘honor’; the need for families to control girl’s sexuality; fear of external influences which might effects a girls behaviour, the provision of stability during unstable social periods; ensuring marriage arrangements are not left too late; and the desire to ensure young women are not alone and supported when the parents die (Care UK International 2015: MICS 2008; IRC 2012).

In their focus groups UNICEF (2014) also found that marriage also considered an achievement, and remaining unmarried beyond a certain age may carry stigma. Marriage is also supposed to bring about ‘*sutra*’ for young women, securing their protection from hardship. This was felt to be particularly pertinent to girls who were not in school.

The ‘drivers’, or push/pull factors related to early marriage are multiple and complex – with usually a number of them at play at any one time. The reasons why early marriage is occurring in one community in Jordan may be different to the reasons it is occurring in a different community. Professionals in Jordan have indicated that early marriage is common because Syrian refugees in Jordan are largely from the rural and traditional areas of Daraa where early marriage was socially acceptable even before the conflict. However, early marriage is still common in Syrian refugees in Lebanon, some who come from more urban and educated areas of Syria – yet as the levels of insecurity and poverty are felt to be higher in Lebanon, then early marriage occurs in response to this. Further work on the contextual risk and protective factors which impact on rates of early marriage is still needed to ensure a nuanced approach and understanding of early marriage.

Impact of displacement on nature of early marriage

The Inter-Agency Standing Committee (IASC) state that data suggests many forms of GBV are significantly aggravated during humanitarian emergencies, including early marriage (IASC 2015), especially in affected populations which use dowry and bride price (Care International UK 2015). Yet in emergencies response is reactive at best (Care International UK 2015).

There are a number of reasons why early marriage may increase during displacement, and why it might be used as a negative coping strategy (Care International 2016). Some families have reported marrying their girls at the young age while still in Syria to protect them from rape and other sexual violence (IRC 2012; Save the Children 2014). UNICEF (2014) and Save the Children (2014) found that some refugees believed it was easier to enter Jordan as a family group, and so would seek marriage for their young men who may otherwise have been turned away. Refugee camps such as the Emeriti Jordanian Camp (EJC) will not accept single young men, for example.

Marriage is also believed to provide greater security for young women, particularly in insecure environments (Save the Children 2014; UNICEF 2014). Save the Children (2014) report that Syrian families feel unable to protect their daughters as there may only be one adult male in the household and he cannot

escort young women to school every day or protect them from sexual harassment or ensure they are in ‘honourable’ contexts the whole time. The Woman’s Refugee Commission (2016) also note that Syrian families fear that the more modern Lebanese culture and access to mobile phones and internet will be a ‘bad’ influence on their daughters, and results in them being more restrictive and seeking early marriages to ‘protect’ their honour. Families are also living in new communities with new neighbours who they do not know, and cannot trust will be protective. Refugee camps are often considered as particularly dangerous for young women, as well as unknown host communities. Early marriage is therefore considered protective by families (Care International UK 2015; Save the Children 2014).

Increased levels of poverty and unemployment also become amplified in contexts of displacement, and also increase rates of early marriage (Save the Children 2014). Reducing the number of mouths to feed and creating more space in a house is seen as a significant motivation for families to seek marriage for their daughters (UNICEF 2014). In some refugee camps, new caravans are provided for newly wed couples which might act as an incentive.

UNICEF (2014) also suggests that displacement has changed the process of marriage, and has undermined the thoroughness of the investigations that Syrian families would make into the backgrounds of potential husbands, such as character, qualifications, religiosity. The ability of a groom to provide short-term needs such as housing and food has become more of a priority. In addition marriages would previously have been done by *sheikhs* known to both families, and now they are usually performed by a stranger. In turn this impacts on how *sheikhs* determine whether marriage under 18 is appropriate and whether it should be facilitated under the law.

Legally, refugees are under the marriage laws of the host country, rather than those in Syria, which can result in confusion and mis-understanding. Based on Interviews and focus groups with Syrian refugees UNICEF (2014) report that in Syria the official registration of a marriage with the authorities often took place a long time after the religious union, when registering the birth of a child, for example, or obtaining travel documents. A belief that they will return to Syria soon coupled with a lack of knowledge of the registration process in Jordan has resulted in a high number of marriages not being registered with the Jordanian authorities. This causes problems when registering the birth of a child, for example. In response to this the Jordanian government have suspended fines for failing to register marriages, and UNHCR have made registration services available in the refugee camps. UNHCR will also support the process of couples getting their marriage registered and children, when needed – as will other organisations with a legal focus such as the Norwegian Refugee Council (NRC) in Lebanon, and Intersos in Jordan.

Practices of marriage, which are different in refugee populations compared to host populations also have the potential to cause conflict between refugee and host populations. News headlines about the rates of early marriage in Zaatari camp in Jordan, for example, were felt to have a negative impact on how Jordanians

perceived Syrians. In addition, rumours that refugee girls are stealing husbands from Lebanese or Jordanian girls have circulated – and concerns raised by refugee families about how their daughters will be treated by non-Syrians.

Consequences of early marriage on early childbearing and women health
Early marriage is a violation of human rights due to the nature of a child's consent or lack of consent (Save the Children 2014). While the right to 'free and full' consent to marry is recognised in the Declaration of Human Rights (1948), early marriage (marriage under 18 years of age) is specifically prohibited by the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (1979). In addition it is well documented that early marriage usually results in the infringement of the rights and protections guaranteed for children (such as educational access).

Critically, early marriage is associated with early (and more risky) pregnancy, school drop-out and low levels of education, poor vocational training, large age gaps between partners, higher risk of intimate partner violence and divorce, difficulties ensuring reproductive health rights, higher risk of HIV infection and poor mental health (MICS 2006; Care International UK 2015; Save the Children 2014). Research, for example, found that women who married at younger ages in Syria were more likely to believe that it is sometimes acceptable for a husband to beat his wife and were more likely to experience domestic violence themselves (MICS 2008).

It has also been found that refugee child marriages are often unregistered, which impacts on the rights of both the wife and any children she may have (Save the Children 2014; UNICEF 2014). It also means that marriages are not coming under the scrutiny of *shari'a* courts, which could put in place protective measures.

Culturally based expectations are that married girls will not attend mainstream school in Jordan (UNICEF 2014) – although it is not clear whether this is a national policy

Processes of marriage

Marriage in Syria, Jordan and Lebanon is conducted in religious courts, under Personal Status Law (for example in Jordan, Personal Status Law (No. 36) of 2010, Chapter 2 Articles 5-13, 'Conditions of Marriage') (UNICEF 2011a). For Muslims this occurs in a *Shari'a* court where Islamic Law is applied (; UNICEF 2011a; UNICEF 2014). There is no civil (non-religious) marriage in Syria, Jordan and Lebanon – *Shari'a* courts have exclusive jurisdiction over personal status laws (for example, marriage, divorce, guardianship, alimony, child custody, inheritance).

According to UNICEF 2014, in Syria, under Personal Status Law (No.59) of 1953 and amendments (2009) the general legal age of marriage is 18 for males and 17 for females. With special approval from a judge and the permission of the male legal guardian males are able to marry from 15 years of age, and females from 13 years of age (Personal Status Law (No. 59) of 1953 and amendments (2009), Art. 44). However if a female younger than 15 years of age and a male younger than 17 years of age attempted to register a marriage, the documentation process was put

on hold until they reach the required age (Personal Status Law (No. 59) of 1953 and amendments (2009), Art. 82).

Marriage for Muslims in Syria is based on the ‘offer and acceptance’ principle under Syria’s Personal Status Law, whereby a man offers to marry a girl/woman and she or her guardian (of it is her first marriage) accepts. Traditionally this has taken place in the presence of a *sheikh* known to both parties and two make witnesses. The marriage must then be registered with the Syrian authorities, which is a legal requirement under Syrian law. However, evidence collected by UNICEF (2014) suggests that that it is common for the marriage to be registered some time after the event, such as when a child is born or to obtain travel documents.

The legal age of marriage in Jordan is 18 years of age. This was raised from 15 to 18 years old in 2001 (UNICEF 2014). However, children aged 15-17 can marry in ‘exceptional circumstances’ with approval from a *shari’a* court judge (UNICEF 2014). Marriage for Muslims in Jordan is based on principles of reciprocity, i.e. rights for the wife with corresponding duties for the husband, and vice versa (UNICEF 2011b). Only a marriage that is registered under *shari’a* law is considered legal. Documentation of a marriage, or a marriage contract, is referred to as ‘*KatbKitab*’. Other marriages, such as customary marriages, or short term contract marriages, are not officially recognised. In extremely rare cases a judge may authorise a marriage under 15, for example in the cases of a pregnancy, but the registration cannot occur until after they have turned 15 years of age (UNICEF 2014).

In Jordan, after the *KatbKitab* has been formalised in the *shari’a* court the couple will not live together or consummate the marriage until they have a public wedding celebration. The couple may be considered engaged until this happens, although they are registered as married (and if the public celebration does not happen they would need to apply for a divorce) (UNICEF 2014). It is after the public wedding celebration that couples will tend to live together.

While marriage under 18 in Jordan is granted in ‘exceptional circumstances’, this appears to be very dependent on the discretion and the interpretation of the judge overseeing the marriage, and is reportedly not difficult to obtain (UNICEF 2014) – as partly evidenced by the rates of early marriage that have been registered in *shari’a* courts above (Save the Children 2014).

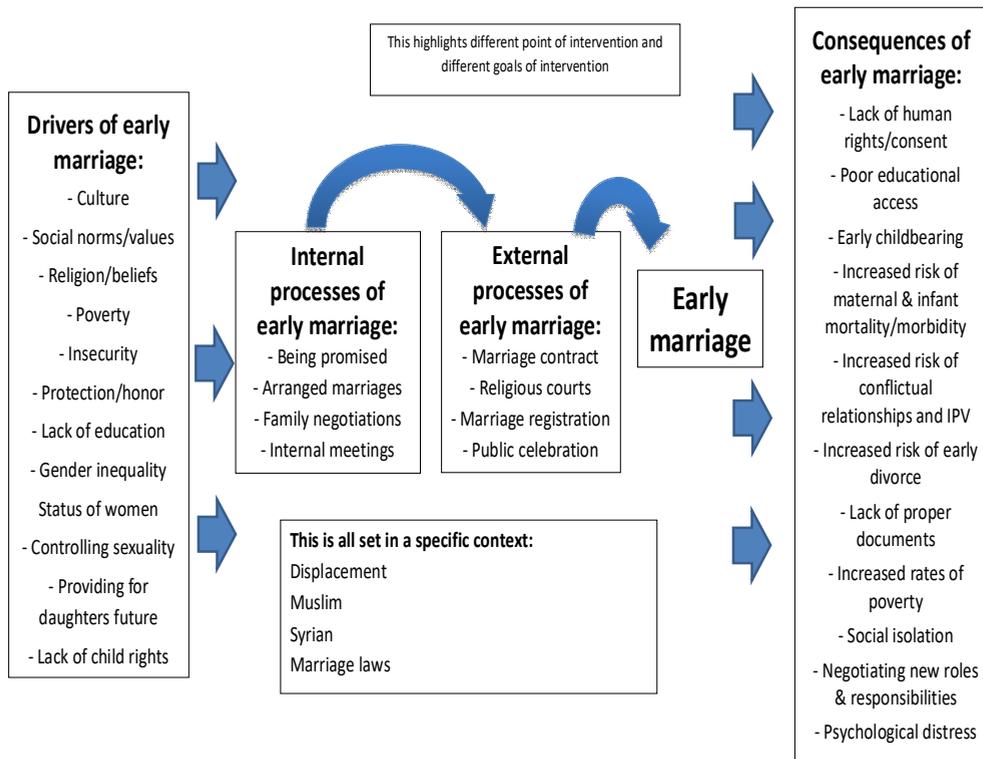
While the prospect of marriage can be raised by any member of a family, focus groups and interviews in Jordan suggest that it was usually instigated by a parent, and that the final decision was usually made by the male head of household (UNICEF 2014).

As in Jordan there is no common minimum age of marriage for girls and women across Lebanon. Different religious communities have personal status laws that govern legal procedures on matters such as marriage, divorce and inheritance. For Shi’a Muslims, for example, the age of marriage with judicial permission is 15 for males, and 9 for females.

Across Islam there is great debate about an acceptable age of marriage – as can be seen by the differing Personal Status Laws in the neighbouring countries of

Jordan, Lebanon and Syria (let alone the wider Muslim world). In addition to the formal Personal Status Law, there is great variety in local practices and customs, which UNICEF (2014) also found when interviewing *skeikhs*, *imams* and *shari'a* court judges in Jordan. They report that some were of the opinion that it can be a solution for sensitive social issues or for young women living with extended family member. It might also provide protection for women against 'honor' crimes. However, others felt that the legal age of marriage should be increased to the benefit of the girls and their families as well. In relation to the directives issued by the Department of the Chief Justice on early marriage in Jordan, most *shari'a* court judges indicated that they were not uniformly applied and there were many ways to interpret 'reasons for approval of child marriage' (Special Instructions to Grant Permission to Marry for those who are below 18 years of age, Personal Status Law (No 36) of 2010, Article 10).

Conceptualising early marriage



Research on early marriage

This paper presents research which is being undertaken by Dr Aisha Hutchinson in partnership with Terre des hommes (Tdh) – Lausanne Foundation.

The aims of the research is to improve knowledge and develop a contextually and culturally relevant framework of risk and protective factors associated with early marriage and early childbearing in contexts of displacement in the Middle East using an ecological framework which is cognisant of and informed by Islamic thought and community processes.

A range of methodologies will be used in response to the six research questions:

- 1) How are health and social policies in Jordan and Lebanon on early marriage and childbearing shaped by Islamic teachings; and how do these impact on Syrian refugees?
- 2) How do cultural-religious processes impact the practice of early marriage for Syrian refugees, for example, how do religious leaders decide that an early marriage should or shouldn't take place, how do they assess the appropriate nature of the match, seek consent and how do they ensure that vulnerable young women are protected?
- 3) How are concepts of 'risk', 'vulnerability', 'protective factors' and 'successful outcomes' understood in Syrian communities in relation to early marriage and early childbearing, and what 'protective' actions can this lead to? For example, why do some families actively pursue early marriage for their daughters and other don't; and what do families do to ensure 'good' marriages and safe childbearing?
- 4) How does the refugee context change the process and experience and risks associated with early marriage?
- 5) What do young men and women know and expect of marriage, SRH and childbearing? And how are these expectations changed by the refugee context?
- 6) How do various professionals (such as doctors, nurses, teachers, social workers etc.) respond to early marriage and early childbearing, and what support services are available?

These methodologies include:

PR1: Policy review of health and social policies in Jordan and Lebanon on early marriage and early childbearing related to Syrian refugees (including any teaching material used with young people in relation to marriage, pregnancy and parenting). The documents will be used to map policy across the region in relation to early marriage and early childbearing. Policies across Jordan and Lebanon will be compared, as well as between national and refugee context.

QI1: Qualitative interviews with professionals working with Syrian refugees in both Jordan and Lebanon about what health and social policies they draw on in relation to early marriage and early childbearing, how they are operationalized and the models/approaches of early marriage that they draw on. Further

discussion will focus on practice responses to early marriage and early childbearing; including any intervention programmes and what support services are available (this may lead to observations of interventions and review of any project documentation).

Q12: Qualitative interviews with religious leaders engaging with Syrian refugees in both Jordan and Lebanon about marriage and childbearing using case studies to help illustrate responses to different situations. Ask about;

- laws/teachings/principles related to age of marriage and early childbearing
- how health/social policy and relevant secular laws are integrated into thinking and decision-making
- how religious leaders decided if a marriage should or should not take place, and the appropriate nature of the match
- understandings of 'risk', 'vulnerability', 'protection' and 'successful outcome' in relation to early marriage and early childbearing
- processes/laws/teachings/principles which ensure care and protection
- case study examples
- how decisions are recorded and communicated
- how displacement and refugee status has impacted the process
- difference between current processes and historical processes in Syria

Q13: Qualitative interviews with married Syrian refugee women in both Jordan and Lebanon, some who were married before they turned 18 years old and some who were married after they turned 18, to explore what young women think about early marriage and early childbearing; whether they consider it as a 'normal' family process and why (or why not), whether they think there are any negative consequences or risks; what the benefits of early marriage and early childbearing are; what needs young wives and young mothers have; what support is provided; the protective mechanisms; and whether the process has changed since becoming refugees

These qualitative interviews may then lead to fuller case studies which might involve observations and multiple interviews.

Q14: Qualitative interviews with Syrian refugee families in both Jordan and Lebanon, all whom considered early marriage for their daughters, to explore what families think about early marriage and early childbearing; whether they consider it as a 'normal' family process and why (or why not), reasons for considering early marriage; whether they think there are any negative consequences or risks; what the benefits of early marriage and early childbearing are; what processes/beliefs/principles etc informed the final decision; what needs young wives and young mothers have; what support is provided; the protective mechanisms; and whether the process has changed since becoming refugees (i.e. difference in processes between grandmother, mother and daughter).

FG1: Focus groups with young Syrian Refugees, separate focus groups with young women and young men (both married and unmarried), using a vignette about early marriage, to discuss the life event of an early marriage. The aim is to explore what young men, young women and families think about early marriage and early childbearing; whether they consider it as a 'normal' family process and why (or why not), reasons for considering early marriage; whether they think there are any negative consequences or risks; what the benefits of early marriage and early childbearing are; what processes/beliefs/principles etc inform the final decision; what needs young wives and young mothers have; what support is provided; the protective mechanisms; and whether the process has changed since becoming refugees.

AD1: Assessment data from Tdh case files in Jordan and Lebanon. Review of early marriage cases with Tdh personal and review any data that Tdh has about numbers of early marriage. Add early marriage questions to assessment framework, and develop an in-depth assessment tool for early marriage which includes questions about coping/support/protection and religious processes

RR1: Research roundtable on early marriage and early childbearing with a range of stakeholders from the Syrian refugee community including religious leaders, members of Ministry of Social Development, members of community-based organisations, health and social care professionals, child protection actors, educators, family members and young people to discuss how concepts of 'risk', 'vulnerability', 'protective factors' and 'successful outcomes' are understood in relation to early marriage and early childbearing, and what 'protective' actions can this lead to.

The research field work has begun in both Jordan and Lebanon, and will continue through until 2019. Findings will be published and circulated in due course.

Case study examples

Two cases studies based on conversations in the field

'While in Lebanon in June 2016 I met a beneficiary, a 16 year old Syrian refugee who was married at 13/14 years old in Syria and has two children (18 month old and newborn of 6 weeks). They have been in Lebanon for 2 years. They left Syria when she was pregnant with her first child. Her husband is now 24 years old. She now lives in an urban area in South Lebanon.

She lives in one room with her husband, her father in law, her mother in law, her two children, and two children from her husband's sister. They have hardly any furniture, just a few mattresses for the floor and some cooking utensils. They pay \$200 a month rent. Her husband might earn \$8 a day when he has work (which is not consistent). The parents get some UNHCR support which contributes to the rent. Often don't have much money left to buy food.

A Tdh case manager has been working with her for a number of months when she stopped attending a Tdh support group. During the first meeting the young women said that the landlord had wanted to put some conditions on the household, so she was in conflict with the landlord. As a result her husband does not want her to go outside of the house in case she gets into more conflict. At the time I met her she was not allowed to leave the room or even stand by the balcony, in case she 'starts looking for a new husband'.

Identified needs

- *They have very little money. Husband has irregular work and has to support the whole family*
- *She only has one set of clothes*
- *She has no money for nappies*
- *The baby cries a lot, and the young woman is concerned that it is because the baby is still hungry and she is not producing enough breast milk*
- *The family cannot afford to buy infant formula so they have been giving the baby milk made up of adult milk powder*
- *There is not always food available*
- *Her husband shouts at her*
- *She might be afraid of her Mother in Law based on observation of her body language and behaviours*
- *She has dropped out of school due to the war and marriage (previously she enjoyed school and had high grades)*
- *Neither children are registered (only have proof of birth from the hospital)*
- *Socially isolated - the young woman's family is in Turkey, and she talks to them on her father-in-laws mobile phone each day. She is not allowed a mobile phone herself. She wanted to be a teacher when she was younger and still wishes she was in school.*

Tdh PLAN:

- *Get UNHCR support for rent, clothes and nappies*
- *Refer to AMEL, an association for Syrian refugees, for health care and basic needs*
- *Refer to psychologist at safe space (do a joint visit)*
- *Joint visit with animator*
- *Talk to husband about her going back to the animators group (she can go with the children and they will get a drink and some fruit)*

- Refer to CISP for shelter, nappies and financial support. CISP will try and place several refugee families together in a house for free
- Talk about contraception (husband did not know about contraception) to help with spacing (current children only 18 months apart)
- Gave family baby kit'

2) *'I met a Syrian refugee in a refugee camp in Jordan, who is alone in Jordan with her five children; while her Husband remains in Syria (he also has another wife and three children in Syria). She told me that her eldest daughter, who is 15 years of age, has just got married. She explained that she has a 15 year old daughter and son, a 13 year old daughter, a 11 year old son and an 8 year old daughter – they were all living together in very cramped conditions and she was responsible for them all. She said that this was a big burden which she struggled with.*

The lady explained that she works at a playgroup in the refugee camp. One day while she was at home her supervisor came to her living space and asked if her daughter would consider marrying his son, who was 18 years old. This surprised her but she listened to his suggestion. The father, mother and son then came to visit them three times to talk about the marriage, and after this she and her daughter accepted. She said that at first her daughter had wanted to refuse because she wanted to stay in school; however the family agreed that she could continue in school after she married. They also persuaded them that they were a good family and the boy was a good man and would make a good husband. He spends times with his family and respects them and goes to school.

The lady said that she had received marriage proposals for her daughter before but she was younger then, and they were not such good families. The lady respects her supervisor and believes them to be a good family.

The boy's family gave them some money to buy a dress, and organised the marriage. They were taken to a religious court in Amman to register the marriage and then came back to the camp to celebrate.

Her daughter is now married and lives in a new living space with her husband in the same refugee camp. Her mother in law is teaching her how to run a house. Unfortunately her daughter has not been allowed to return to school because she is married. They have applied twice and it has been declined. Her husband does however continue to go to school. The lady said that she is very happy that her daughter is married, and that she is married to a good man – she is pleased because it reduces some of the responsibilities she has. She still sees her daughter and says that they are not planning for children yet because they are both still young.

Her daughter could not come and meet with us because she is not allowed to leave her living space without her husband's permission.

The lady said that she will start to think about her son getting married when he turns 18 years old, and when her next daughter turns 15 years old.'

Discussion

Wider research on early marriage in communities affected by armed conflict show that early marriage is often used as a protective strategy, or in response to poverty and insecurity (Hutchinson et al 2016). However, this protection usually comes at a price (such as difficulties in childbearing, domestic violence, divorce, not being registered, social isolation, psycho-social impacts) – and the price is usually paid by the young women (and her family). Connecting early marriage to the negative outcomes of early marriage is therefore an important process, as well as a better engagement with the complexities of the risk and protective factors that impact on the process of early marriage.

Conclusion

While the research is still in the initial stages, it promises to contextualise the risk and protective factors related to early marriage in Syrian refugee communities in the Middle East, and embed these in current policy and practice. The research seems to embrace the complexity and nuance of early marriage both as a key life event for couples and families and as a harmful social practice which can have long term consequences for refugees who continue to live with high degrees of uncertainty about their future.

References

- Alsharabati and Itani (2015) *Early Marriage: Illusion or Reality? Survey on early marriage in Lebanon among Syrian Refugees and Lebanese Population*
- Care International (2016) *Six years into exile: The challenges and coping strategies of non-camp Syrian refugees in Jordan and their host communities*, London: Care International UK
<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016AssessmentoftheSituationofUrbanSyrianRefugees%26VulnerableJordanians-FullReport.pdf>
- Care International UK (2015) '*To protect her honour' Child marriage in emergencies – the fatal confusion between protecting girls and sexual violence*', Care International UK
- Girls not Brides (2017) *Child marriage around the world: Lebanon*, accessed 28th February 2017 <http://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/lebanon/>
- Hutchinson, A., Waterhouse, P., Neale, S., March-MacDonald, J., and Ingham, R. (2016) 'Understanding early marriage and transactional sex in the contexts of armed conflict: Protection at a price' *International Perspective on Sexual and Reproductive Health*, 42(1), p45-49.
- IASC (2015) *Guidelines for Integrating Gender-Based Violence Interventions in Humanitarian Action: Reducing risk, promoting resilience and aiding recovery*, Interagency Standing Committee http://gbvguidelines.org/wp-content/uploads/2015/09/2015-IASC-Gender-based-Violence-Guidelines_lo-res.pdf
- IRC (2012) *A Gender-based Violence Rapid Assessment: Syrian Refugee Populations, Lebanon*, August 2012, International Rescue Committee,
- Jordan Communication, Advocacy and Policy Activity (2016) *Family Planning among Syrian Refugees in Jordan*, Amman: JCAP. http://www.tawasoljo.org/sites/default/files/family_planning_among_syrian_refugees_in_jordan_0.pdf
- MICS (2006) *Multiple Indicator Cluster Survey (MICS) in Palestinian Refugee Camps and Gatherings in Syria: 2006*, Central Bureau of Statistics, Pan-Arab Project for Family Health /League of Arab States and UNICEF https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS3/Middle%20East%20and%20North%20Africa/Syrian%20Arab%20Republic%20%28Palestinian%20Refugee%20Camps%20and%20Gatherings%29/2006/Final/Syrian%20Arab%20Republic%20%28Palestinians%29%202006%20MICS_English.pdf
- MICS (2008) *Syrian Arab Republic Multiple Indicator Cluster Survey 2006*, Central Bureau of Statistics, Pan-Arab Project for Family Health /League of Arab States and UNICEF https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS3/Middle%20East%20and%20North%20Africa/Syrian%20Arab%20Republic/2006/Final/Syrian%20Arab%20Republic%202006%20MICS_English.pdf
- Save the Children (2014) *Too young to wed: The growing problem of child marriage among Syrian refugees in Jordan*, London: Save the Children. http://www.savethechildren.org/atf/cf/%7B9def2ebe-10ae-432c-9bd0-df91d2eba74a%7D/TOO_YOUNG_TO_WED_REPORT_0714.PDF
- UNICEF (2014) *A study on early marriage in Jordan in 2014*, UNICEF: Amman. https://www.unicef.org/jordan/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014-E_COPY_.pdf
- UNICEF (2011) *REGIONAL OVERVIEW FOR THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA MENA Gender Equality Profile Status of Girls and Women in the Middle East and North Africa*, Regional Office for Middle East and North Africa: UNICEF <https://www.unicef.org/gender/files/REGIONAL-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf>

- UNICEF (2011b) *JORDANMENA Gender Equality Profile Status of Girls and Women in the Middle East and North Africa* Regional Office for Middle East and North Africa: UNICEF <https://www.unicef.org/gender/files/Jordan-Gender-Eqaulity-Profile-2011.pdf>
- United Nations (1948) *Universal Declaration of Human Rights*, New York: United Nations <http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/>
- UN Women (2013) *Inter-Agency Assessment: Gender-based Violence and Child Protection among Syrian refugees in Jordan, with a focus on Early Marriage*, UN Women <http://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2013/7/gender-based-violence-and-child-protection-among-syrian-refugees-in-jordan#view>
- WFP/UNICEF/UNHRC (2013) *A vulnerability assessment of Syrian refugees in Lebanon: 2013 Report*, WFP/UNICEF/UNHRC <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/VASyRreportFinal11-12-13.pdf>
- WFP/UNICEF/UNHRC (2015) *A vulnerability assessment of Syrian refugees in Lebanon: 2015 Report*, WFP/UNICEF/UNHRC http://www.unhcr.de/uploads/tx_n4mteaserobjects/UNHCR_study_on_Syrian_refugees_in_Lebanon.pdf
- Women's Refugee Commission (2016) *A Girl No More: The Changing Norms of Child Marriage in Conflict*, New York: Women's Refugee Commission <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Changing-Norms-of-Child-Marriage-in-Conflict.pdf>
- Zetter, R., Ruaudel, H., Deardorff, S., Lyytinen, E., Thibos, C. and Skadkaer, P. (2014) *The Syrian displacement crisis and a Regional Development and Protection Programme: Mapping and meta-analysis of existing studies of costs, impacts and protection*, Copenhagen: Tana. <https://www.rsc.ox.ac.uk/files/publications/other/tr-syrian-displacement-2014.pdf>

The double condition of "refugee and student": interferences and educational implications

Rosella Bianco

(PhD Student, Institute of Migrations of the University of Granada)

Mónica Ortiz Cobo

(Professor at the Sociology Department of the University of Granada)

المخلص

استمرار زيادة أعداد اللاجئين حول العالم يؤثر على البلدان المضيفة ويدفعها لإعادة جدولة سياسة الاستقبال وديناميكية التكامل. يساهم هذا العمل في تلبية زيادة الطلب على المعرفة المتعلقة بهذا المجال ويساهم كذلك في فهم أفضل لاحتياجات اللاجئين. تهدف الدراسة بشكل خاص إلى وصف العوامل التي تعزز الرفاه النفسي للاجئين مع التركيز على الطلاب منهم. لتحقيق هذا الهدف سيقوم البحث أولاً بتحليل العوامل التي لها أثر إيجابي أو سلبي على الرفاه النفسي والاجتماعي للاجئين، مع عدم الاقتصار على مراعاة الأثر السيئ من صدمات الحرب فقط، بل لتشمل جميع مراحل الهجرة بما في ذلك مرحلة ما بعد الترحيل أيضاً. ثانياً سيقوم البحث بتحليل حالة تعليم الأطفال والمراهقين اللاجئين تحديداً، مع التركيز على كيفية تأثير ردود الأفعال السلبية بسبب الصدمات على قدرات التعليم. ومن ناحية أخرى، سيتم التركيز أيضاً على إمكانية مساهمة التعليم في آليات التكيف. أخيراً، سنقوم بتحديد التداخلات التي تمت معالجتها في الدراسات السابقة في هذا المجال. في نهاية هذا البحث سيتم تلخيص قائمة من الاستنتاجات التي قد تساعد في تحسين الرفاه النفسي للاجئين.

الكلمات المفتاحية: اللاجئين، صدمة، تربية، تعليم، تعلم، أطفال، مراهقين

Abstract

The continued growth of refugee's number around the world keeps influencing the host countries which have to reschedule their reception policies and integration dynamics. This work is thought to contribute to the increasing demand of knowledge in this field and better understand the specific refugees' needs. In particular, we aim at describing those factors that foster the psychosocial well-being of refugees, focusing our attention on refugee students. To do this, first we analyse the factors that have a positive or negative impact on the psychosocial well-being of refugees, considering not only the bad influence of war traumas, but all the migration stages, including the post-migration period. Second, we analyse the specific case of teaching refugees children and adolescents, focusing on how a negative reaction to traumas can influence learning abilities and, on the other way, how education can contribute to coping mechanisms. Finally, we specify the intervention practices for refugee's education that have been studied in literature. We conclude the article with some implications that can help refugee students' psychosocial wellbeing.

Keywords: Well-being Welfare Trauma Refugees Education Learning Teaching Children Adolescents

INTRODUCTION

According to the United Nations Convention on the Status of Refugees of 1951, the term “refugee” is applied on every person “owing to well-founded fear of being persecuted for reasons of race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion, is outside the country of his nationality and is unable or, owing to such fear, is unwilling to avail himself of the protection of that country; or who, not having a nationality and being outside the country of his former habitual residence as a result of such events, is unable or, owing to such fear, is unwilling to return to it” (UNHCR, 2010). These features clearly distinguish refugees from economic immigrants. The concept of immigrant refers to a person who has left his country by legal or non-legal means, to find a better life in a third country. According to UN, most of them move to other countries in order to get better opportunities for themselves and their families, which is why they are also called "economic immigrants". Those who moved to another country for economic reasons have full control of their identity path of migrant and can choose when, how, why and where to move. On the contrary, a refugee is not only obliged to escape, but he is even victim of the migratory path modalities. In most cases, he is not free to choose when to leave and where to go, but he is under the thumb of the events from which he escapes. Refugees are forced to flee in order to save their lives and the journey that they undertake sometimes lasts months or years and puts their lives in danger. In this arduous path, the migrant suffers an identity disintegration process, he loses his documents or fails to take them because of not having enough time. He begins his trip with the hope to survive and rebuild his identity of person. A refugee does not have a migration project. He just flee to get his life saved (Mela, 2015). There are various reasons why refugee escapes and between those there are political persecutions, war and torture. A refugee has often witnessed horrific violence, he has seen members of his family and friends being killed, he suffered violence and abuse, he has witnessed bombings. These traumas are added to those he suffers during the long and traumatic journey, during which there is often other violence and he also undergoes in other separations. Upon reaching the promise land, he might sometimes clash with detention and long procedures for granting asylum, which are not always successful. He suffers a precarious socio-economic situation and most likely does not have family or personal ties.

METHODOLOGY

In this work we review the state of the art of the studies on the factors that affect the psychosocial well-being of the refugees and the impact of these factors in learning. To do this, we consider the three stages of migration (pre-migration period, migration and post-migration period) and the factors that in these phases can affect the refugee well-being. Specifically, first we have made a review of studies on mental health regarding the impact of traumatic experiences in refugee and war victims. Second, we have reviewed the literature of trauma effects on learning. Finally, we have considered the studies on the educational intervention in this regard.

To accomplish this revision we have used various information sources: journals, books, internet and reports. We have opted for an automatic search strategy through the Google Scholar and ResearchGate databases. We have also searched in editors and journals databases, mainly those of Taylor & Francis, Elsevier, Springer and PubMed. The criteria for the inclusion in the documents search has been: consider books, book chapters, articles and reports that use qualitative or quantitative methodology on the effects of trauma on refugees and war victims and on trauma impact on learning, regardless of age and gender. We included also works regarding the interventions in this field. The temporal range considered is from the 1990s until today. By this search we have mainly gathered contributions in English, but we also have included some Italian studies, aiming to take into account the state of the art at a global level. We have used the following keywords in various possible combinations: "refugee", "migrant", "immigrant", "victims", "mental health", "effects of trauma", "violence", "impact of trauma", "war", "torture", "mental disorders", "learning", "school performance", "education", "teaching", "school", "children," adolescents", " educational needs", "support", "prevention", "health", "resiliency", "adaptation", "intervention". The relevant works for the review were then selected according to their content and catalogued by subject, obtaining a total of approximately 70 articles. The contents have been then organized into three categories. The first refers to the effects of the refugee status, the second refers to the education of refugees, while the third considers the interventions to improve the psychosocial and educational status of the refugee. Each of these categories encompasses others subcategories that allowed to organize, classify and analyse the information we have found. Finally, as a result of the analysis of the accomplished literature review, we have suggested some implications directed to the concerned institutions.

I. THE CONSEQUENCES OF THE MIGRATION PATH ON REFUGEES

1.1. Negative factors that affect the well-being of refugees: from the migration to the psychological consequences

There are numerous contributions in the literature on the negative factors affecting the well-being of refugees. The migratory path of the refugee, steeped in pain, separation and trauma, inevitably influences his psychosocial status. Ahearn identifies four essential concepts on which most of the studies of this sector are based: loss, separation, stress and trauma (Ahearn, 2000). Those who flee from wars, dictatorships, and undertake the migratory path looking for a refuge, are subject to one or more of these factors and sometimes to the psychological consequences that they generate. The loss of relatives and friends or that of properties such his own house can give rise to depression, somatic disorders and anxiety disorders (Kondic & Marvar, 1992). The separation is frequently linked to that of children from parents and it is a kind of loss which can produce manifestations of anger (Eisenbruch, 1992).

The refugees' malaise is commonly linked to trauma and Post Traumatic Stress Disorder (PTSD). Refugees are often victims of traumatic events such as war, persecution, torture or the migration itself (Ahearn, 2000). Stress can be caused by

war, cultural change or by the economic and employment difficulties as well as many other factors that cover the various periods of the migration (Gilbert, 2009). It is clear that refugees are victims of numerous traumas during the entire migration process and not only in the period preceding migration. Although the migration path has ended, once arrived in the host country, the refugee will face other difficulties that may influence his psychosocial well-being. For example, the length of the asylum procedure can increase the risk of developing mental disorders, especially anxiety disorders, depression and somatoform disorders (Caroppo, Basso, & Brogna, 2014; Laban, Gernaat, Schreuders, & Jong, 2004). The approval of the asylum application is the first priority for the asylum seekers and it is directly connected to their clinical changes (Onofri, Castelli Gattinara, Ciolfi, Lepore, & Ventriglia, 2014). Imprisonment is another circumstance correlated with low levels of mental health and greater emotional stress (Robjant, Hassan, & Katona, 2009). Many adults and even refugees children suffer detention, during the migration or once arrived in the land of the shelter (Campesi, 2011). Many others suffer violence incidents (Marshall, Schell, Elliott, & Berthold, 2005) and bullying episodes in the host land (Hek, 2005; Jeng, Lim, & Hoot, 2015). Moreover, in the post migration period, adaptation and socio-economic integration are fundamental. Consequently, the inability to succumb to economic needs affects unquestionably the psychological and physical condition with frustration and anger feelings that have an impact on all family members (Gilbert, 2009). In summary, the refugee psychosocial well-being is affected by numerous factors that can be classified, according to Kirmayer et al., in function of the three times of the migration: pre migration, migration and post-migration. According to the authors, for each period there are specific factors that can potentially lead to the development of disorders and that are different for adults and children. Those factors are linked with many life events such the exposure to violence and traumas, changes in the socio-economical position of the individual and the disruption of family and community relations. Specifically about the child, factors can be linked to the age at the migration, to the disruption of education and the separation from family members and caregivers (Kirmayer et al., 2011).

The correlation with these events and the possibility to develop a consequent disorder or psychological malaise depend on the extent of the trauma and on the way the refugee reacts to it. In this context, we will refer to the negative response to the trauma, as we will deal with the negative impact that it has in the ability to learn and the factors that must be taken into account by the institutions in order to protect and promote the positive reaction and therefore the well-being of refugees. The negative response to trauma may generate, among other outcomes and more frequently, the onset of the post-traumatic stress disorder. This disorder has a higher incidence among refugees than in the native population of the host country; it is estimated that refugees are approximately ten times more at risk than their peers of the host country (Fazel, Wheeler, & Danesh, 2005). In addition, refugees have a much greater risk of developing this disease compared to immigrants, which

highlights the split between refugees and economic migrants (Kandula, Kersey, & Lurie, 2004).

Post-traumatic stress symptoms have a duration of more than a month and include: intrusive thoughts, avoidance of trauma related situations, hyper vigilance and negative changes in cognition and mood (Mela, 2015).

Torture derived trauma is peculiar of refugees and it has not been a very common field of clinical psychology until few years ago. However, it has captured recently its attention because of the increasing presence of refugees worldwide, which calls the field on the need to have appropriate therapeutic professionals and methodologies (Gorman, 2001). Some refugee, victims of dictatorial governments were political prisoners and have suffered detention and torture. As already demonstrated, refugees who have suffered imprisonment and torture show higher levels of anxiety and have lived more traumatic events than the refugees who were not political prisoners (Crescenzi et al., 2002). The peculiarities of torture derived trauma are described by Gorman, who gives us the strategies to cure it, which find their foundations in the psychology of multicultural diversity and that of trauma and rehabilitation (Gorman, 2001). According to Gorman, torture can generate diverse symptoms such as somatization, depression, post-traumatic stress disorder, dissociative disorders, intrusive thoughts, memory problems, insomnia, denial, repression and many other symptoms. Torture is sometimes difficult to be detected and the victims are often reluctant to tell their stories. Sometimes they may feel ashamed or guilty, even for surviving. Moreover, it is not always easy to find experts who agree to listen to the atrocities of which these individuals were victims.

1.2. Consequences in children and adolescents

As already wrote, refugees could potentially develop mental problems due to their migration history, those disorders are essentially divided between depression, prolonged grief disorder, post-traumatic stress and anxiety disorders. Only few studies in the literature have focused on more severe mental problems and psychotic disorders (Hassan et al., 2015). The outcome of the trauma depends on the suffered traumas, or else the possibility to experience greater stress due to a particular trauma is correlated to the quantity of traumas experienced. In a study on Lebanese children victims of war, it has been studied that a child in a country under war is on average victim of six traumas and also that the type of trauma varies between: exposure to combat and bombardments, bereavement, displacement, witnessing violent acts, emigration, separation from parents, extreme deprivation, victim of violence, physical injuries and involvement in hostility (Macksoud & Aber, 1996). Moreover, children who have lost their parents are more prone to develop depression. A more recent study on nearly 7,000 refugees finds high rates of post-traumatic stress and depression in children. The results show that one out of 10 children suffers post-traumatic stress, 1 in 20 depression and 1 in 25 of anxiety disorders.

These numbers imply a great potential presence of mental disorders among refugees. The typical symptoms of children are divided between: nightmares,

difficulty in concentration, hyper vigilance, irritability or psychosomatic disorders such as enuresis, migraine, muscles aches, or, ultimately, affective disorders such as uncontrollable crying spells, depression and isolation (Cerniglia & Cimino, 2012).

The characteristics that lead to the developing of a disorder due to a traumatic experience vary according to certain factors. It has been proved that in children, female gender is a predictor of post-traumatic stress disorder, whereas the age factor gave divergent results (Kolltveit et al., 2012; Macksoud & Aber, 1996). These results differ from those obtained in adults, in which the age factor, as well as being retired, favour the onset of PTSD and depressive disorder. Other predicting factors are also poverty, eradication from the culture of belonging and from the caregivers, trauma during the migration and integration problems in the new country (Cerniglia & Cimino, 2012; Marshall et al., 2005).

II. LIFE IN THE HOST COUNTRY AND WELL-BEING FACTORS

The refugee well-being can be compromised even once he has reached the host country and the migration path is completed. Although he has escaped from war and persecutions, passing through serious difficulties, and the host country could look like a safe refuge, the new life and the socioeconomic integration can pose more than a threat.

The socio-cultural framework of the shelter country seems to have a great influence on the probability to develop or not a post-traumatic disorder. Moving to a country with similar culture prevents the development of disorders caused by the exposure to trauma. According to this, the study of Geltman et al. who compares the rate of post-traumatic stress among a group of Sudanese and a group of Bosnian refugees in America (from a Weine study) (Geltman et al., 2015; Weine et al., 1995). Bosnians, who are native from a Western culture, have a similar culture to that of Americans, show low rate of PTSD, despite the high exposure to trauma.

Another protective factor is religion and spirituality, which are thought to prevent the development of symptoms such as post-traumatic stress disorder, depression and anxiety disorders (Mollica, Cui, Mcinnes, & Massagli, 2002; Shrestha et al., 1998). The religious and spiritual factor has been analysed in various studies and literature reviews that have demonstrated the relationship between this factor and the mental well-being; the well-being seems to increase when there are higher levels of religiosity or spirituality (Cotton, Larkin, Hoopes, Cromer, & Rosenthal, 2005; Pearce, Little, & Perez, 2003; Wong, Rew, & Slaikeu, 2006). Religion remains the only door of hope and the only reference point in extremely difficult situations (Taddei, 2010). Through religion and spirituality, refugees search the meaning of their trauma and look for their future, while being accompanied in the identity reconstruction (Boehnlein, 2007).

The economic well-being and the possibility of working in the host country are also other influential factors. Refugees who work are less likely to develop depression compared to those who do not work and thus contribute to the welfare of the whole family (Mollica et al., 2002). From the studies mentioned so far, the economic well-being, the employment, the cultural and linguistic integration and

the absence of detention and violence in the new country are determining factors for the psychophysical health of the refugee. In the absence of these and other factors that contribute to have a positive response to the trauma, the refugee can develop disorders that can require clinical and therapeutic treatment. These treatments become very complex in this area, due to real cultural walls. Mental disorders are often marked by the stigma and mental health even not known in some countries which greatly hinders the treatment of the disorders.

The importance of the treatment of these diseases is high if we think that these disorders may persist and even worsen. In fact, although in the literature there are scarce longitudinal contributions, there is evidence on the persistence of psychiatric disorders even after twenty years after the arrival in the new country (Marshall et al., 2005).

III. REFUGEES STUDENTS AND EDUCATION IN THE HOST COUNTRY

3.1. Policies, access to the new school and integration

The education of refugees is a field that has been rather neglected in the literature and the policies on the education of the refugees have so far considered only partly the needs of this particular category of students. Mainly, this is due to the prevalent absence of distinction between refugees and migrants and the consequent incorporation of refugee student needs to those of migrants. Evidence is shown in the Australian system, in which refugees converge with other categories of students in programs that promote multiculturalism and the host country language teaching (Sidhu, 2007). To the best of our knowledge, the Italian case is similar, where refugee students are not considered a distinguished audience from that of economic migrants and the different learning needs are ignored. Policy makers seem to have ignored the special needs of refugees, focusing only on the education of migrants and multiculturalism (Taylor & Sidhu, 2012). This mistake gave origin to the lack of interventions designed to overcome the educational disadvantages of refugees.

In general, we can say that until now the attentions on the refugee students have considered only part of their complexity, focusing mainly on learning a second language as a means of integration and socio-emotional needs, while many other needs have been left out.

Between the problems that a refugee student has to face surely one is accessing the new school. The access to the education for refugees is not simple as it appears in the Geneva Convention, which guarantees in its articles the same treatment reserved for the citizens of the host country (UNHCR, 2010). Very often, refugees do not have the documents certifying the previous studies. Other times they live far from schools and without means to get there, others cannot pay for the books (Al-qdah & Lacroix, 2010). And often when still children they go to work or they are forced to beg in the streets in order to help their family (Human Rights Watch, 2013). In addition, the time between their arrival in the host country and the admission in the school is often very long. Moreover, there is the possibility that the course of study has already been interrupted in the country of origin because of

war, during which the students are unable to attend classes because reaching the school is difficult or because schools are destroyed or became the refuge of those who got their home destroyed or cannot return to it (Unicef connect, 2015).

The access to the education in the host country appears to be the first problem to be faced by the refugee student. In addition to the reasons mentioned above, most of the time the student will have to wait some time before starting his studies in the new country. Moreover, inclusion will not be easy, as he will have to face an education system which is often completely different from the one in which he previously studied. The diversity of school curriculum can lead the student to absenteeism or to leave school (UNHCR, 2013), with the danger of incurring the marginalization and become a subject at risk, easy prey for radicalization and, for girls, victims of sexual exploitation or early marriage (Sirin & Rogers-Sirin, 2015). In addition, the student who lost school years is in a situation of disadvantage compared to his peers of the host country, and this may affect the school integration, as much as being isolated, confused or often having to learn a new language and having to face the challenge of the adaptation and acculturation (Macnevin, 2012). To these basic issues, we can add those caused by the painful and sometimes traumatic experiences, which lead to cognitive and relational problems and can develop to real disorders. This dimension of psychological suffering and educational disadvantage can affect learning, resulting in an increased discomfort of the student, who may enter into a vicious circle of psychological suffering and educational failure. In addition, possible cognitive and social skills problems of the child, due to his psychological discomfort, affect the relationship with peers and can cause relationship problems in the classroom and at home (Howes, 2000). The relationship with the other students could also be compromised due to the different language and it is not uncommon that these differences bring refugees to suffer bullying (Hek, 2005). This is more common especially among younger children between which the acceptance of the new member in a group occurs with more difficulty (Patalay et al., 2015). Often, bullying is linked to the division between refugees and natives. The parents of the natives fear that the level of education and health of their children could be undermined by the presence of refugees and ask teachers for their children being separated from them, fuelling discrimination (UNHCR, 2013). The teacher plays a key role in this because he can prevent such situations and ensure the welfare of the newcomer, promoting integration among students. In this sense, knowledge or membership of a particular culture may be a deciding factor. Many studies turn their attention to the importance of the presence of a teacher having the same linguistic and cultural background of the refugee, as it facilitates the integration in the classroom by reducing the confrontation with the new environment. In line with this concept, the work of Geltman et al. on the importance of the similarity of the culture of the host country (Geltman et al., 2015).

3.2. Effects of the trauma on learning abilities

Literature on refugee learning difficulties is scarce and mainly it has been approached by a clinical perspective. However, various clinical studies have

demonstrated the correlation between a traumatic past, learning skills and academic achievement. Studies on neglected and abused children show that these characteristics imply lower school performance compared to students who do not have suffered such trauma. Furthermore, children who are victims of abuse are particularly prone to show behavioural disorders (Kurtz, Gaudin, & Howing, 1993). Other works find negative educational outcomes in maltreated children who have been neglected or were victims of physical and sexual abuse. In particular, the outcomes are based on test results, final grade, school failure and absences (Leiter & Johnsen, 1994). A correlation also has been found between the effects of post-traumatic stress disorder and the school performances (Saigh, Mroueh, & Bremner, 1997). It should be noted that this kind of disorder often occurs in comorbidity with others (Fazel et al., 2005), having so a heavier influence on the well-being of the student and, consequently, on the school performance. In this regard, a more recent study detected comorbidity between various disorders in a group of 90 teenage girls. The comorbidity was present between post-traumatic stress, depression, anxiety and substance abuse. The performance of these girls was found highly corrupted by disorders, showing a high rate of school failure than the peers without disturbs. It is hypothesized that the presence of insomnia, intrusive memories and difficulty in concentrating may be the cause of the academic failure of these subjects. In addition, people with PTSD also have higher rates of school suspension, a phenomenon that probably can be attributed to the externalization behaviours typical of this disorder (Lipschitz, Rasmusson, Anyan, Cromwell, & Southwick, 2000). Further research finds a correlation between the exposure to violence, presence of post-traumatic stress and reading deficits or low IQ in children. The violence seems interfering with the reading skills and the IQ level, while the co-presence of violence and post-traumatic stress causes even lower levels of Q.I. and reading skills (Delaney-black et al., 2002). Although these works refer to typical symptoms of refugees, studies of this sector on the specific case of the refugees are scarce. In the particular context of war trauma, we find the three works of Mosallam & Thabet, Ahmed et al. and Aziz and Majdalawi (Ahmed et al., 2011; Aziz & Majdalawy, 2008; Mosallam & Thabet, 2016). The latter, based on a study of Gaza children, finds a correlation between exposure to trauma, presence of post-traumatic stress disorder and academic performance. More in detail, the study finds lower grades and lower grades average.

Not to be forgotten that the school performance itself can be a further cause of stress and can influence more the suffering of the subjects that have this kind of disorders (Fratini, 2007). It is clear that the school can on the one hand create new suffering, on the other hand help in the treatment or prevention of the onset of the disorder. The school is the place where a student spends more time away from home and the teacher is a reference point, sometimes the main one in case of absence of the parental presence. After all, the preparation of the school in this kind of situation is still lacking. Some students drop out of school due to the lack of professionalism of the teachers, who are not prepared to deal with the behavioural problems of this specific group of students (Al-qdah & Lacroix, 2010). Despite the

worldwide increase in the presence of refugees, in most of the countries that host them there is no specific training for teachers, who have to learn from their own experience and that often occur even in discriminating the refugee students (McBrien, 2005, 2014, 2016).

3.3. Education as a coping mechanism

As already mentioned, the school is a place where coping mechanisms can be developed. School can represent the way out, the means by which face up to the past and build the future. It is demonstrated that refugee education represents the way not to lose his own rights and a means to rebuild his life (Alzaroo & Hunt, 2003). Education serves to reconstruct the identity and becomes a means to start over, as well as a way to try to intervene in social, economic and political control. Education is a means to promote change and to take in hand his rights and obligations as a citizen (Taddei, 2010). Nevertheless, nowadays the education is still not considered an essential element and therefore does not receive sufficient funds from the concerned organizations (Qumri, 2012). Qumri estimated that in 2012 43 million refugees hosted in developing countries were excluded from education.

IV. INTERVENTION PRACTICES

4.1. Professional and non-professional intervention

As shown in the literature, refugees are at high risk to develop mental disorders that may interfere with the normal learning process. Consequently, monitoring and screening are essential in the timely prevention and intervention in the treatment of these disorders. In light of the number of hours they spend with students, teachers hold in this an important role. Moreover it has already been studied that they are helpful in identifying subjects with mental problems (Dwyer, Nicholson, & Battistutta, 2006). For this reason, the first intervention action can be undertaken by the teacher. His contribution can be crucial in countries with limited resources where services for mental health are part of a series of specialized services to which the access and even the mere presence in the area is often extremely limited. Recent studies in countries with scarce resources for specialized services have demonstrated the possibility to intervene with basic tools and have also shown the need for adequate training of the school personnel (Jordan, 2006; Syed, Hussein, & Yousafzai, 2007). Further subsequent research have confirmed in these countries the benefits of educating teachers to an early identification of disorders in children (Hussein & Vostanis, 2013). In fact, not all refugee children are in need of a professional therapeutic intervention. Often, it is enough the support of teachers that have received an adequate preparation. Those can help them by giving them listening and attention, as well as accompanying them into regular school and recreational activities, and as result supporting the development of resilience (Melzak & Kassabova, 1999).

The need to have a therapeutic presence but not a psychotherapeutic treatment has already been shown (R. Papadopoulos, 1999). The refugee hardly asks for a psychotherapeutic service; however, he needs a support to tackle the obstacles

encountered by the arrival in the new country. It is important, in order to prevent the onset or aggravation of post-traumatic stress disorder, to avoid systematic screening in favour of interventions designed only to capture any typical symptoms (Pottie, Greenaway, Hassan, Hui, & Kirmayer, 2016). In the wake of Papadopoulos, the work of Onofri et al. who write that it is better to work on the current needs of the refugees, given the precariousness of their present, rather than focusing on past traumas (Onofri et al., 2014). In this perspective, it is important that those who work in refugees field (consequently also the teachers working with refugees) may be prepared to catch the signals that mental disorders can launch. The teacher support in the prevention and sometimes in the treatment of minor disorders of the refugee could be fundamental, but surely not always sufficient, especially when it is necessary a true therapeutic or pharmacological treatment. These are not always easy to implement, because of the enormous cultural differences that may exist, and the frequent presence of the stigma against mental problems. Due to the stigma, some refugees would hardly address mental health services, while others, coming from cultures that use other healing methods, including magic, are not yet aware of the existence of this kind of sanitary service. For these reasons, the idea of incorporating mental health services into schools has recently attracted an increasing interest. In England, the use of this type of intervention in children with behavioural disorders reduced the onset of symptoms in subsequent years, demonstrating the usefulness of timely and early intervention in the treatment of mental health (Deighton et al., 2013). However, the integration of such distant and different systems is not easy. In order to ensure the success of this type of intervention, there is a need for common training among the various sectors, in order to ensure communication and, therefore, the cooperation (O'Reilly et al., 2013). This type of intervention is one of the educational programs focusing on the well-being of refugee children, which includes, in addition to the above, those that focus on activities that foster adaptation and the establishment of relationships with the host society, those designed to train teachers to assist refugees and those who provide for special intervention methodologies such as artistic expression (Rousseau & Guzder, 2008). Other types of educational intervention in the field of mental health use the distribution of self-help pamphlets at school, although this method has been proved to be ineffective (Sharpe et al., 2016). In the last decades, the idea of promoting intercultural services has received a general and growing consensus. Whether in cooperation or independently, the two services must operate with respect and knowledge of the refugee's cultural background (Colucci, Minas, Szwarc, Guerra, & Paxton, 2015). For example, with volunteers or teachers from the same country of the refugees (Qumri, 2012), in order to ensure the communication with the parents of the refugee and traumatized children or to teach in their mother tongue in order to limit the stress of the change (Van Bueren, 1998).

V. CONCLUSION AND IMPLICATIONS

The complex and long migration path of the refugee can include one or more traumatic experiences that can possibly evolve in mental disorders. As shown in the literature, refugees are in a more high risk to develop such disorders if compared with their peers of the host country and also with economic migrants. In particular they are at risk to develop post-traumatic stress disorder, depression, prolonged grief disorder and anxiety disorders. This is due to the peculiar events a refugee face during his migration path. As widely described in this article, refugees face big losses, separation and multiple traumas like witnessing war, being victim of violence or torture, and of not less importance they often encounter problems while integrating in the new socioeconomic environment of the host country.

For a refugee student, those can be factors that can lead to low scholastic achievements and also school withdrawing, as well as low I.Q. levels. Also, the integration into the new school system is often problematic due to both bureaucratic issues and peculiar refugees' situations. Moreover, the education of refugees has not taken into account the specific needs and peculiarities of these students, including them in bigger programs for immigrants which only partly address their needs by promoting second language acquisition as means of integration and multiculturalism. Consequently, teachers have to learn on their own experience how to deal with these particular group of students.

The well-being of the refugees is crucial for rebuilding a new life in the host country and hence for the refugee student to continue his studies successfully. In order to guarantee the well-being, the host country institutions must take into consideration some actions. They must consider those factors that favour the well-being of the refugees in the new country, remembering that the well-being can be affected not only by the events connected with the migration, but also with the events related to the period that follows the migration. As mentioned in this article, those factors are related to the socioeconomic integration, the possibility to work, the absence of detention processes, racism and violence. But also, they are directly related with the asylum length application and the separation from relatives and friends. Finally, it must not be forgotten that other factors can contribute to their well-being such as religion and a familiar sociocultural environment. It could be useful to this extent to increase the help funds to refugees in countries with a similar religion and culture, such as Syrians and Iraqis in Jordan.

School environment is also crucial in order to build the well-being of the refugee student. Actions must be taken in order to guarantee the student integration and access in the new school in the fastest possible times. Finally, it is important to provide teachers for specific preparation courses in order to address this particular class of learners and meet their peculiar needs.

Those actions contribute not only to the refugee's well-being, but also to the country security, because the maintenance of the refugees' well-being and the favouring of their integration may prevent them from incurring the marginalization and become an easy prey for radicalization.

Bibliography

- Ahearn, F. (2000). Psychosocial wellness: methodological approaches to the study of refugees. In F. La Jr (Ed.), *Psychosocial wellness of refugees: issues in qualitative and quantitative research* (pp. 3–23). New York: Berghahn Books.
- Ahmed, A. E., Masood, K., Dean, S. V., Shakir, T., Abdul, A., Kardar, H., ... Ibrahim, H. (2011). The constant threat of terrorism: stress levels and coping strategies amongst university students of Karachi. *The Journal of the Pakistan Medical Association*, *61*(4), 410–414.
- Al-qdah, T., & Lacroix, M. (2010). Iraqi refugees in Jordan: Lessons for practice with refugees globally. *International Social Work*, *54*(4), 521–534. <http://doi.org/10.1177/0020872810383449>
- Alzaroo, S., & Hunt, G. L. (2003). Education in the context of conflict and instability: the Palestinian case. *Social Policy & Administration*, *37*(2), 165–180.
- Aziz, A., & Majdalawy, E. (2008). Effect of trauma on school performance among school-aged children in Gaza Strip , MCMH - Ministry of Education Effect of trauma on school performance among school-aged children in Gaza Strip, (January).
- Boehnlein, J. K. (2007). Religion and Spirituality After Trauma. In *Understanding Trauma: Integrating Biological, Clinical, and Cultural Perspectives* (pp. 259–274). Cambridge University Press.
- Campesi, G. (2011). La detenzione amministrativa degli stranieri in Italia: storia, diritto, politica. *Democrazia E Diritto*, 177–225.
- Caroppo, E., Basso, G. Del, & Brogna, P. (2014). Trauma e vulnerabilità nei migranti richiedenti protezione internazionale. *Revista Interdisciplinar Da Mobilidade Humana*, (43), 99–116.
- Cerniglia, L., & Cimino, S. (2012). Minori immigrati ed esperienze traumatiche: una rassegna teorica sui fattori di rischio e di resilienza. *Infanzia E Adolescenza*, *11*(1).
- Colucci, E., Minas, H., Szwarc, J., Guerra, C., & Paxton, G. (2015). In or out? Barriers and facilitators to refugee-background young people accessing mental health services. *Transcultural Psychiatric*, *52*(6), 766–790. <http://doi.org/10.1177/1363461515571624>
- Cotton, S., Larkin, E., Hoopes, A., Cromer, B. A., & Rosenthal, S. L. (2005). The impact of adolescent spirituality on depressive symptoms and health risk behaviors. *Journal of Adolescent Health*, *36*. <http://doi.org/10.1016/j.jadohealth.2004.07.017>
- Crescenzi, A., Ketzer, E., Ommeren, M. Van, Phuntsok, K., Komproe, I., & Jong, J. T. V. M. De. (2002). Effect of Political Imprisonment and Trauma History on Recent Tibetan Refugees in India. *Journal of Traumatic Stress*, *15*(5), 369–375.
- Deighton, J., Belsky, J., Deighton, J., Patalay, P., Belsky, J., Humphrey, N., ... Wolpert, M. (2013). Targeted mental health provision in primary schools for children with behavioural difficulties: results of a national randomised trial. *The Psychology of Education Review*, *37*(2).

- Delaney-Black, V., Covington, C., Ondersma, S. J., Nordstrom-kee, B., Templin, T., Ager, J., ... Sokol, R. J. (2002). Violence Exposure, Trauma, and IQ and/or Reading Deficits Among Urban Children. *Archives of Pediatric and Adolescent Medicine*, *156*, 280–285.
- Dwyer, S. B., Nicholson, J. M., & Battistutta, D. (2006). Parent and teacher identification of children at risk of developing internalizing or externalizing mental health problems: a comparison of screening methods. *Prevention Science*, *7*(4). <http://doi.org/10.1007/s11121-006-0026-5>
- Eisenbruch, M. (1992). Toward a culturally-sensitive DSM: Cultural bereavement in Cambodian refugees and the traditional healer as taxonomist. *Journal of Nervous and Mental Disease*.
- Fazel, M., Wheeler, J., & Danesh, J. (2005). Prevalence of serious mental disorder in 7000 refugees resettled in western countries: a systematic review. *The Lancet*, *365*, 1309–1314.
- Fratini, T. (2007). Radici affettive del disagio e esperienza scolastica degli adolescenti. Retrieved from <http://migraciones.ugr.es/doctoradomigraciones/course/view.php?id=7>
- Geltman, P. L., Grant-knight, W., Mehta, S. D., Lloyd-travaglini, C., Lustig, S., Landgraf, J. M., & Wise, P. H. (2015). The “Lost Boys of Sudan” Functional and Behavioral Health of Unaccompanied Refugee Minors Resettled in the United States. *Arch Pediatr Adolesc Med*, *159*(June 2005), 585–591.
- Gilbert, J. (2009). Power and ethics in psychosocial counselling : reflections on the experience of an international NGO providing services for Iraqi refugees in Jordan. *Power and Ethics in Psychosocial Counselling Intervention*, *7*(1), 50–60.
- Gorman, W. (2001). Refugee Survivors of Torture: Trauma and Treatment. *Professional Psychology: Research and Practice*, *32*(5), 443–451.
- Hassan, G., Kirmayer, L. J., Mekki-Berrada, A., Jefee-Bahloul, H., Barkeel-Oteo, A., Coutts, A., ... Ventevogel, P. (2015). *Culture, Context and the Mental Health and Psychosocial Wellbeing of Syrians: A review for Mental Health and Psychosocial Support staff working with Syrians Affected by Armed Conflict*. Geneva.
- Hek, R. (2005). *The Experiences and Needs of Refugee and Asylum Seeking Children in the UK: A literature Review*.
- Howes, C. (2000). Social-emotional Classroom Climate in Child Care, Child-Teacher Relationships and Children’s Second Grade Peer Relations. *Social Development*, *9*(2).
- Human Rights Watch. (2013). Education for children from Syria who live in Jordan. Retrieved from https://www.hrw.org/sites/default/files/accessible_document/jordan0816_etr_1.pdf
- Hussein, S. A., & Vostanis, P. (2013). Teacher training intervention for early identification of common child mental health problems in Pakistan. *Emotional and Behavioural Difficulties*, *18*(3), 284–296.

- <http://doi.org/10.1080/13632752.2013.819254>
- Jeng, S., Lim, J., & Hoot, J. L. (2015). Bullying in an increasingly diverse school population: A socio-ecological model analysis. *School Psychology International*, 36(3), 268–282. <http://doi.org/10.1177/0143034315571158>
- Jordan, K. (2006). A case study: how a disaster mental health volunteer provided spiritually, culturally, and historically sensitive trauma training to teacher/counselors and other mental health professionals in Sri Lanka, 4 weeks after the tsunami. *Brief Treatment and Crisis Intervention*, 316–325. <http://doi.org/10.1093/brief-treatment/mhl012>
- Kandula, N. R., Kersey, M., & Lurie, N. (2004). Assuring the Health of Immigrants: What the Leading Health Indicators Tell Us. *Annual Review of Public Health*, 357–76. <http://doi.org/10.1146/annurev.publhealth.25.101802.123107>
- Kirmayer, L. J., Narasiah, L., Munoz, M., Rashid, M., Ryder, A. G., Guzder, J., ... Pottie, K. (2011). Common mental health problems in immigrants and refugees: general approach in primary care. *Canadian Medical Association Journal*, 183(12), 959–967. <http://doi.org/10.1503/cmaj.090292>
- Kolltveit, S., Lange-nielsen, I. I., Thabet, M. A. A., Dyregrov, A., Pallesen, S., Johnsen, T. B., & Laberg, J. C. (2012). Risk factors for PTSD, anxiety, and depression among adolescents in Gaza Risk Factors for PTSD, Anxiety, and Depression Among Adolescents in Gaza. *Journal of Traumatic Stress*, 25(December 2014), 164–170. <http://doi.org/10.1002/jts.21680>
- Kondic, L., & Marvar, M. (1992). Anxiety and depressive reactions in refugees. *Psychologische Beitrage*.
- Kurtz, P. D., Gaudin, J. M., & Howing, P. T. (1993). Maltreatment and the school-aged child: school performance consequences. *Child Abuse & Neglect*, 17, 581–589.
- Laban, C. J., Gernaat, H. B. P. E., Schreuders, B. A., & Jong, J. T. V. M. De. (2004). Impact of a Long Asylum Procedure on the Prevalence of Psychiatric Disorders in Iraqi Asylum Seekers in The. *The Journal of Nervous and Mental Disease*, 192(12), 843–851. <http://doi.org/10.1097/01.nmd.0000146739.26187.15>
- Leiter, J., & Johnsen, M. C. (1994). Child Maltreatment and School Performance. *American Journal of Education*, 102(2), 154–189.
- Lipschitz, D. S., Rasmussen, A. M., Anyan, W., Cromwell, P., & Southwick, S. M. (2000). Clinical and Functional Correlates of Posttraumatic Stress Disorder in Urban Adolescent Girls at a Primary Care Clinic. *Journal of the American Academy of Child and Adolescent Psychiatry*, 39(9), 1104–1111. <http://doi.org/10.1097/00004583-200009000-00009>
- Macksoud, M. S., & Aber, J. L. (1996). The War Experiences and Psychosocial Development of Children in Lebanon. *Child Development*, 67, 70–88.
- Macnevin, J. (2012). Learning the Way: Teaching and Learning with and for Youth from Refugee Backgrounds on Prince Edward Island. *Canadian Journal of Education*, 35(3), 48–63.

- Marshall, G. N., Schell, T. L., Elliott, M. N., & Berthold, S. M. (2005). 2 Decades After Resettlement in the United States. *American Medical Association*, 294(5), 571–579.
- McBrien, J. L. (2005). Educational Needs and Barriers for Refugee Students in the United States: A Review of the Literature. *Review of Educational Research*, 75(3), 329–364.
- McBrien, J. L. (2014). *I ōrea te tuātara ka patu ki waho: Competing Priorities in the New Zealand Refugee Resettlement Strategy* (Ian Axford). Fulbright New Zealand.
- McBrien, J. L. (2016). Refugees, asylum seekers and education for citizenship and social justice. In A. Peterson, R. Hattam, M. Zembylas, & J. Arthur (Eds.), *The palgrave international handbook of education for citizenship and social justice* (pp. 143–162). Macmillan. <http://doi.org/10.1057/978-1-137-51507-0>
- Mela, A. (2015). Il lavoro psicosociale con i rifugiati e richiedenti asilo: approcci e riflessioni critiche. *Psicologia Dell ' Emergenza E Dell ' Assistenza Umanitaria*, 1–84.
- Melzak, S., & Kassabova, S. (1999). Working with children and adolescents from Kosovo. London: Medical Foundation for the Care of Victims of Torture.
- Mollica, R. F., Cui, X., McInnes, K., & Massagli, M. P. (2002). Science-Based Policy for Psychosocial Interventions in Refugee Camps. *The Journal of Nervous and Mental Disease*, 190(3), 158–166.
- Mosallam, A. Y., & Thabet, A. A. (2016). Coping With Stressful Life Events and Mental Health Disorders among University Students. *BAOJ Psychology*, 1(3).
- O'Reilly, M., Vostanis, P., Taylor, H., Day, C., Street, C., & Wolpert, M. (2013). Service user perspectives of multiagency working: a qualitative study with children with educational and mental health difficulties and their parents. *Child and Adolescent Mental Health*, 18(4), 202–209. <http://doi.org/10.1111/j.1475-3588.2012.00674.x>
- Onofri, A., Castelli Gattinara, P., Ciolfi, A., Lepore, M., & Ventriglia, S. (2014). L'approccio EMDR in un servizio di aiuto psicologico per rifugiati e richiedenti asilo a Roma. *Psicobiattivo*, 34(1).
- Papadopoulos, R. (1999). Working with Bosnian medical evacuees and their families: therapeutic dilemmas. *Clinical Child Psychology and Psychiatry*, 4(1), 107–120.
- Patalay, P., Belsky, J., Fonagy, P., Vostanis, P., Humphrey, N., Deighton, J., ... Psy, D. C. (2015). The Extent and Specificity of Relative Age Effects on Mental Health and Functioning in Early Adolescence. *Journal of Adolescent Health*, 57, 475–481. <http://doi.org/10.1016/j.jadohealth.2015.07.012>
- Pearce, M. J., Little, T. D., & Perez, J. E. (2003). Religiousness and Depressive Symptoms Among Adolescents. *Journal of Clinical Child and Adolescent Psychology*, 32(2), 267–276.
- Pottie, K., Greenaway, C., Hassan, G., Hui, C., & Kirmayer, L. J. (2016). Caring for a newly arrived Syrian refugee family. *Canada Medical Association Journal*, (January). <http://doi.org/10.1503/cmaj.151422>

- Qumri, S. (2012). Iraqi refugee children's quest for education in Jordan. *Peace Review: A Journal of Social Justice*, 24(2), 195–201. <http://doi.org/10.1080/10402659.2012.677337>
- Robjant, K., Hassan, R., & Katona, C. (2009). Mental health implications of detaining asylum seekers: systematic review. *The British Journal of Psychiatry*, (194), 306–312. <http://doi.org/10.1192/bjp.bp.108.053223>
- Rousseau, C., & Guzder, J. (2008). School-based prevention programs for refugee children. *Child and Adolescent Psychiatric Clinics of North America*, 17, 533–549. <http://doi.org/10.1016/j.chc.2008.02.002>
- Saigh, P. A., Mroueh, M., & Bremner, J. D. (1997). Scholastic impairments among traumatized adolescents. *Behaviour Research and Therapy*, 35(5), 429–436.
- Sharpe, H., Patalay, P., Vostanis, P., Belsky, J., Humphrey, N., & Wolpert, M. (2016). Use, acceptability and impact of booklets designed to support mental health self-management and help seeking in schools: results of a large randomised controlled trial in England. *European Child & Adolescent Psychiatry*. <http://doi.org/10.1007/s00787-016-0889-3>
- Shrestha, N. M., Sharma, B., Ommeren, M. Van, Regmi, S., Makaju, R., Komproe, I., ... Jong, J. T. V. M. De. (1998). Impact of Torture on Refugees Displaced Within the Developing World: Symptomatology Among Bhutanese Refugees in Nepal. *Journal of the American Medical Association*, 280(5), 443–448.
- Sidhu, R. (2007). Educational provision for refugee youth in Australia: left to chance? *Journal of Sociology*, 43(3), 283–300. <http://doi.org/10.1177/1440783307080107>
- Sirin, S. R., & Rogers-Sirin, L. (2015). *The educational and mental health needs of syrian refugee children*. Migrational Policy Institute.
- Syed, E. U., Hussein, S. A., & Yousafzai, A. W. (2007). Developing services with limited resources: establishing a CAMHS in Pakistan. *Child and Adolescent Mental Health*, 12(3), 121–124. <http://doi.org/10.1111/j.1475-3588.2006.00429.x>
- Taddei, A. (2010). Educare a Gaza. *Ricerche Di Pedagogia E Didattica*, 1–37.
- Taylor, S., & Sidhu, R. K. (2012). Supporting refugee students in schools: what constitutes inclusive education? *International Journal of Inclusive Education*, 16(1), 39–56. <http://doi.org/10.1080/13603110903560085>
- UNHCR. (2010). Convention and protocol relating to the status of refugees.
- UNHCR. (2013). The future of Syria: refugee children in crisis.
- Unicef connect. (2015). The Syrian conflict and Europe's refugee crisis in number. Retrieved from <https://blogs.unicef.org/blog/the-syrian-conflict-and-europes-refugee-crisis-in-numbers/>
- Van Bueren, G. (1998). *International documents on children (2nd revised ed.)*. The Hague: Martinus Nijhoff Publishers.
- Weine, S., Becker, D. F., Mcglashan, T. H., Vojvoda, D., Hartman, S., Ph, D., ... W, I. S. (1995). Adolescent Survivors of “ Ethnic Cleansing ”: Observations on the First Year in America. *Journal of the American Academy of Child and Adolescent Psychiatry*, 34(9), 1153–1159. <http://doi.org/10.1097/00004583->

199509000-00012

Wong, Y. J., Rew, L., & Slaikeu, K. D. (2006). A systematic review of recent research on adolescent religiosity/spirituality and mental health. *Issues in Mental Health Nursing, 27*, 161–183. <http://doi.org/10.1080/01612840500436941>



Proceedings

The Second International Conference for Refugees in the Middle East

"Human Security: International Community Obligations and Hosting Communities' Role"

A Scientific Referred Conference

Editing

Dr. Fawwaz Ayoub Momani
Director of Refugees,
Displaced Persons and Forced
Migration Studies Center

Dr. Mohammad Fo'ud Al-Hawamdeh
Faculty of Education

Refugees, Displaced Persons and Forced Migration Studies Center
Yarmouk University

2017



اللاجئون في الشرق الأوسط Refugees in the Middle East



Proceedings

**The Second International Conference:
Refugees in the Middle East**

**"Human Security: International Community Obligations
and Hosting Communities' Role"**

A Scientific Referred Conference

Editing:

Dr. Fawwaz Ayoub Momani

Director of Refugees,
Displaced Persons and Forced
Migration Studies Center

Dr. Mohammad Fo'ud Al-Hawamdeh

Faculty of Education

Refugees, Displaced Persons and Forced Migration Studies Center

Yarmouk University

2017